



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق

كلية الشريعة
قسم الحديث النبوي وعلومه

الموازنة بين الرواية التاريخية والرواية الحديثية دراسة مقارنة

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب: محي الدين حسن الحبوش
إشراف الدكتور: بديع السيد اللحام

١٤٣٤هـ _ ٢٠١٣م

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَاهْتَدَى بِهِدَاهُمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا يَخْفَى عَلَى بَاحِثٍ مَنْصَفٍ مَا لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ تَرَابُطٍ وَثِيقٍ وَاتِّصَالٍ عَمِيقٍ فِيهَا بَيْنَهَا، هَذَا التَّرَابُطُ وَالِاتِّصَالُ يَشْكُلُ نَسِيجًا مَعْرِفِيًّا شَامِلًا وَكَامِلًا، لَهُ خِصَائِصُهُ وَمَزَايَاهُ الَّتِي تَكُونُ نَظَرِيَّةً مُسْتَقَلَّةً فِي الْمَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَأَصُولُ الدِّينِ، وَالتَّفْسِيرُ، وَالحَدِيثُ، وَالفقه، وَالعَرَبِيَّةُ، وَالتَّارِيخُ، كُلُّهَا عُلُومٌ آخِذٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَقَلَّ أَنْ يَطَالَعَ الْإِنْسَانُ عِلْمًا مِنْهَا، أَوْ يَنْظُرَ فِيهِ، إِلَّا وَدَخَلَ فِي عِلْمٍ آخَرَ وَاهْتَدَى إِلَيْهِ، وَهَكَذَا.

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ وَاقِعًا لَا مَجَالَ لِانْكَارِهِ، فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ تَرْبُطُهُ بِعِلْمِ التَّارِيخِ صِلَةٌ وَثِيقَةٌ كَذَلِكَ، إِذَا رَتَبْتُ فِي نَشَأَتِهِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ مِنْهَا جَاءَ، وَمَوْضُوعًا، وَرَجَالًا؛ أَمَّا مَنْ حَيْثُ الْمَنْهَجُ فَقَدْ تَأَثَّرَ فِي نَشَأَتِهِ بِمَنْهَجِ رِجَالِ الْحَدِيثِ فِي الرِّوَايَةِ وَالْإِسْنَادِ، وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الْمَوْضُوعُ فَمَعَ أَنَّهُ بَدَأَ بِمَا يَسْمَى بِ (الْمَغَازِي) فَإِنَّهُ شَمَلَ فِيهَا بَعْدَ حَيَاةِ النَّبِيِّ > وَحَيَاةِ أَصْحَابِهِ ي، وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الرِّجَالُ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْهَمُوا فِي كِتَابَةِ السِّيَرَةِ وَالْمَغَازِي _ وَالَّتِي

تعدُّ بداية التَّأليف في التَّاريخ الإسلامي _ كانوا من رجال الحديث؛ كعروة بن الزُّبير، وعاصم بن عمر بن قتادة، وابن شهاب الزُّهري، وغيرهم.

فعلم الحديث الشَّريف يشكِّل البيئة التي نشأ فيها علم التَّاريخ الإسلامي، وكان لذلك أثره الكبير والفاعل في اصطباغ التَّاريخ الإسلامي بطابع متميِّز بالتَّثبت في نقل الخبر إذا ما قورن بتواريخ الأمم الأخرى. إلا أنَّ هذا العلم _ علم التَّاريخ الإسلامي _ غداً كغيره من العلوم والمعارف الإنسانيَّة، علماً مستقلاً بذاته، له خصائصه التي تميِّزه عن غيره من العلوم، وإن كان من حيث النِّشأة مرتبطاً بعلم الحديث.

وقد كثر الحديث في أواخر القرن الماضي حول إعادة كتابة التَّاريخ الإسلامي، فتشكَّلت هيئاتٌ وعُقدت مؤتمراتٌ لهذا الغرض، ومن ذلك ما حدث في عام أربعة وسبعين وتسع مئة وألف للميلاد (١٩٧٤م - ١٣٩٣هـ) حيث قرَّر مجلس اتِّحاد الجامعات العربيَّة تشكيل لجنة تحضيرية لدراسة (إعادة كتابة تاريخ العرب والإسلام)، ثمَّ عُقدت في جامعة الكويت (حلقة عمل لمشروع إعادة كتابة تاريخ العرب والإسلام)، وفي الدَّورة الثَّالثة والعشرين للمجلس التَّأسيسي لرابطة العالم الإسلامي طُرِح الموضوع، وصدر المجلس بقرار تشكيل لجنة لتقوم بوضع خطة لإعادة كتابة التَّاريخ الإسلامي، كما انبثق عن اتِّحاد المؤرِّخين العرب لجنة بهذا الخصوص عُرفت باسم (الهيئة العليا لإعادة كتابة تاريخ الأُمَّة).

ولا شكَّ أنَّ المقصود بإعادة كتابة التَّاريخ الإسلامي نقدُ الرِّوايات فيه، وتخليصه ممَّا علق به من الأخبار الزَّائفة والرِّوايات الباطلة، ولكن كيفة الوصول إلى ذلك ممَّا اختلفت حوله الأفكار، وتعدَّدت وجهات النَّظر فيه، وكان من بين وجهات النَّظر المقترحة المطالبةُ بتطبيق منهج نقد الحديث على الرِّواية التَّاريخية؛ بدراسة أسانيدھا ومتونها، وقبول ما قبلته الصَّنعة الحديثية، وردِّ ما ردته.

إِلَّا أَنَّ الْمَطَالِبَةَ بِتَطْبِيقِ مَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى الرَّوَايَةِ التَّارِيخِيَّةِ _ مِنْ دُونِ دِرَاسَةِ لَخْصَائِصِ كُلِّ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالتَّارِيخِيَّةِ، وَمَعْرِفَةِ نَقَاطِ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا _ فِيهَا تَعَسُّفٌ كَبِيرٌ، يُغْفَلُ بِوُضُوحِ خُصَائِصِ عِلْمِ التَّارِيخِ وَمَزَايَاهُ الَّتِي يَنْبَغِي مِرَاعَاتُهَا فِي هَذَا الْجَانِبِ.

وَقَدْ دَفَعَنِي كُلُّ ذَلِكَ إِلَى التَّفَكِيرِ فِي اخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوعِ؛ إِذْ إِنَّهُ بِحَاجَةٍ إِلَى دِرَاسَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، تَلِيقُ بِمَوْضُوعٍ مِثْلِهِ لَهُ أَهْمِيَّتُهُ بَيْنَ عِلُومِ الْإِسْلَامِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعاً لِرِسَالَةِ الدُّكْتُورَاهُ وَجَعَلْتُهُ بِعَنْوَانٍ: (الْمَوَازَنَةُ بَيْنَ الرَّوَايَةِ التَّارِيخِيَّةِ وَالرَّوَايَةِ الْحَدِيثِيَّةِ) دِرَاسَةً مُقَارِنَةً.

_ مُشْكَلَةُ الْبَحْثِ:

إِذَا مَا نَظَرْنَا إِلَى مَصَادِرِنَا الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي كَتَبَهَا كِبَارُ مُؤَرِّخِي الْإِسْلَامِ وَجَدْنَا فِيهَا تَرَاثاً زَاخِراً بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ، وَهُمْ فِي نَقْلِهِمْ لَهَا يَلْتَزِمُونَ الْأَمَانَةَ الْعِلْمِيَّةَ، فَيُثَبِّتُونَ كُلَّ مَا وَقَفُوا عَلَيْهِ مِنْ رَوَايَاتٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ، وَأَخْبَارٍ وَإِنْ تَنَاقَضَتْ، مَدُونِينَ لَهَا فِي تَصَانِيفِهِمْ. إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَا دُوِّنَ فِي تَرَاثِنَا التَّارِيخِيِّ وَسُجِّلَ أَنَّه لَمْ يُمَحَّصْ، وَلَمْ يَمَيِّزْ فِيهِ الْمَقْبُولُ مِنَ الْمَرْدُودِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ، وَالْمُطَّلَعُ عَلَى مَا كَتَبَهُ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ فُتُوحَاتٍ سَابِقَةٍ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمَا تَنَاقَلَ بِهِ بَعْضُ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا بِهَذَا الْخُصُوصِ، فَضْلاً عَنْ بَعْضِ الدَّعَوَاتِ الْمَشْبُوهَةِ الَّتِي تَنَادَى بِإِعَادَةِ كِتَابَةِ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ وَفُقِّ مِنْهَجِيَّةٌ غَرِيبَةٌ لَهَا أَسْبَابُهَا وَضُرُورَتُهَا الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهَا وَصَبَغَتْهَا بِطَابَعِ خَاصٍ بِهَا، إِنَّ النَّظَرَ إِلَى كُلِّ ذَلِكَ يَجِدُ أَنَّ عَرْضَ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ بِصُورَةٍ صَحِيحَةٍ بَاتَ ضَرُورَةً لَا مَفَرَّ مِنْهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ.

وَلَيْسَ بِخَافٍ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَبْدَعَهُ الْمُسْلِمُونَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، مِنْ مَنْهَجٍ عِلْمِيِّ رَصِينٍ فِي نَقْدِ الرَّوَايَاتِ وَتَمْحِصِهَا، وَمَا أَوْجَدُوهُ لَذَلِكَ مِنْ وَسَائِلٍ تَعِينُ عَلَى نَقْدِ الْأَخْبَارِ وَتَمْحِصِ الْآثَارِ، مِنْ الْكُتُبِ الْمُتَخَصِّصَةِ فِي تَأْصِيلِ هَذَا الْعِلْمِ وَتَقْعِيدِهِ، وَمَا صَنَّفُوهُ فِي

ذلك من تأليف في تراجم الرواة.

وبالتالي فإن هذا البحث يجب عن الأسئلة الآتية:

- ١_ ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الروايتين الحديثية والتاريخية؟
- ٢_ هل يصلح منهج المحدثين وحده لنقد الروايات التاريخية؟ أم أنه بحاجة إلى قواعد أوسع تراعي خصوصية هذه الروايات؟
- ٣_ إذا كان كثير من المحدثين قد دخلوا ميدان الرواية التاريخية فما منهجهم في نقد أخبارها؟

٤_ ما المدى الذي يمكن أن يستفيد منه المؤرخ من مناهج المحدثين وقواعدهم في تنقية الروايات التاريخية؟

_ الجديد الذي يقدمه البحث:

يرى الباحث أن الجديد الذي يقدمه هذا البحث ما يلي:

- أولاً: دراسة جوانب الاتفاق والاختلاف بين الروايتين الحديثية والتاريخية.
- ثانياً: يرصد البحث بدء الانفصال بين علمي الحديث والتاريخ والتمايز بينهما.
- ثالثاً: دراسة الإسناد في الرواية التاريخية من حيث بدء استعماله فيها، ومناهج المؤرخين في الالتزام به، مع بيان دوافع الاهتمام به عند بعض المؤرخين وإهماله عند آخرين، وموازنته مع منهج المحدثين في ذلك.
- رابعاً: دراسة منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية.
- خامساً: استخلاص بعض الضوابط النظرية التي يمكن اعتمادها معياراً لنقد الرواية التاريخية من التطبيقات العملية للمحدثين الذين دخلوا ميدان الرواية التاريخية.

_ أسباب اختيار البحث:

- ١_ الكشف عن العلاقة الوثيقة بين علمي الحديث والتاريخ.

٢_ استغلال ما جاء من روايات ونصوص في التاريخ الإسلامي من قبل المستشرقين وأصحاب الدَّعوات المشبوهة من مستغربي المنهج وأرقاء التَّفكير والفرق الضَّالة، وانتقاء الروايات وتفسيرها بما يخدم أهدافهم في ظل الحرب الفكرية التي يخوضها هؤلاء ضدَّ أمتنا، ولهذا لا نجد في دراساتهم التاريخية الإسلامية إلا الحديث عن الفتن والحروب والمكر والخديعة، والتي تُقدِّم على أنَّها أهم صفات المجتمع المسلم آنذاك.

٣_ المنهجية الغربية في النِّقد التاريخي وأثرها في التاريخ الإسلامي، فكثير من المشتغلين بالتَّاريخ اليوم يدعون إلى تطبيق ذلك المنهج على التَّاريخ الإسلامي، متجاهلين للظُّروف والبيئة التي ظهر فيها هذا المنهج، ناسين أو متناسين في الوقت ذاته السَّبق العلميَّ للمحدثين في مجال النِّقد الذي تأخَّر عنه الغربيُّون قروناً عديدة.

٤_ ومما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع أنَّه لم يبحث من قبل بصورة محرَّرة وشاملة، في تأليف مستقل يجمع دقائقه وتفصيله.

_ أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع إلى أنَّه متعلِّق بطبيعة العلاقة بين كلٍّ من علم الحديث والتَّاريخ والصُّلة القائمة بينهما، والتي يتحدد على أساسها قبولُ نقد الروايات التاريخية وفقاً لمنهج المحدثين النِّقدي أو ردُّها.

كما تظهر أهمية البحث من خلال تأكيده سَبْق المحدثين العلمي في ميدان توثيق النُّصوص النِّقالية.

ولا يخفى أيضاً ما للتَّاريخ من أهمية بالغة في بناء فكر الأُمَّة وعقيدتها، فإذا قبلنا كلَّ ما وصلنا من أخبار وروايات من دون نقد وتمحيص فإنَّ الصُّورة المثلى للرَّعيل الأوَّل من الصَّحابة والسَّلف في أذهاننا تعود مشوَّشة، تهتزُّ معها ثقة الأُمَّة بقدوتها، وهذا بلا شكَّ أكبر عامل من عوامل بتر صلة الأُمَّة بماضيها المجيد.

__ أهداف البحث :

١ _ الوقوف على مدى تأثير علم التاريخ عند المسلمين بعلم الحديث، وكذا الوقوف على مظاهر هذا التأثير.

٢ _ محاولة تتبع صنيع المحدثين الذين دخلوا ميدان الرواية التاريخية للوقوف على مدى تطبيقهم لمنهج أهل الحديث على الرواية التاريخية، وهذا يعكس إحدى خصائص علم الحديث في كونه منهجاً علمياً قابلاً للتعميم في المعرفة النقليّة.

٣ _ معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بين الروايتين الحديثيّة والتاريخيّة، وخصائص كلّ منهما ومزاياها، وهو أمر مهمّ جدّاً ترتّب عليه نتائج كبيرة، لعلّ أهمّها معرفة القدر الذي يمكن الاستفادة فيه من قواعد نقد الرواية الحديثيّة على الرواية التاريخيّة.

__ حدود البحث :

يقتصر هذا البحث على الموازنة بين الروايتين الحديثيّة والتاريخيّة بدءاً بالعهد النبوي وانتهاء إلى القرن الثامن الهجري، وإنما وقفت عند هذا الحد لأنّ الرواية لم يطرأ عليها جديد يذكر بعد القرن الثامن؛ إذ كان هذا القرن يمثل بما شهدته من حركة علمية واسعة أوج ما وصلت إليه الروايتان الحديثيّة والتاريخيّة. وقد يخرج البحث عن هذا النطاق قليلاً في بعض الأحيان لفائدة أو ضرورة تلجئ إليه.

__ الدراسات السابقة :

لم أقف _ في حدود تبقي للدراسات الأكاديميّة حول هذا الموضوع بخصوصه _ على تأليف مستقل جمعت فيه دقائق هذا الموضوع وتفاصيله في وحدة تركيبيّة ذات بنية شموليّة، وقد وجدت بعض العناوانات التي لها علاقة بالموضوع:

_ مصطلح التاريخ: للدكتور أسد رستم: نبّه في كتابه هذا على سبق المحدثين في وضع منهج لنقد المعرفة النقليّة التي يمكن الاستفادة منها في وضع قواعد للنقد التاريخي،

والكتاب لا يعدو أن يكون وصفاً لمنهج المحدثين في نقد الحديث، دون التعرض لكيفية الاستفادة من منهج المحدثين لنقد الرواية التاريخية.

_ منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي: للدكتور عثمان موافي (أستاذ النقد الأدبي في جامعة الإسكندرية)، والكتاب يتحدث عن منهج النقد عند المحدثين، وإن كان عنوانه يشير إلى خلاف ذلك.

_ مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، وهما بحثان قدما لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) للأول للدكتور عبد الرزاق هرماس، والثاني للدكتور ياسر أحمد نور، والبحثان يتعلّقان بمصادر حقبة مهمة من التاريخ الإسلامي وهي السيرة النبوية.

_ مرويّات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، بحثان يحملان العنوان ذاته، أحدهما للدكتور أكرم ضياء العمري، والثاني للدكتور مسفر الدميني، وكلاهما يتحدثان عن منهج المحدثين وإمكانية تطبيقه على الرواية التاريخية والصعوبات التي تواجه ذلك، إلا أنّهما قاصران على السيرة النبوية.

_ منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، ثمّ التحليلي.

أما المنهج الاستقرائي فهو في الأعم الأغلب يقوم على الاستقراء غير التام، وذلك لطبيعة مادّة كلّ من الروايتين الحديثية والتاريخية، ثمّ إنّ نصيب الاستقراء في الرواية الحديثية قليلٌ قياساً إلى الرواية التاريخية، لأن أئمة الحديث أفاضوا في هذا الجانب بحيث لم تعد الحاجة قائمة إلى دراسة استقرائية، ومن هنا اعتمدت كثيراً على مقدّمات كتب نقد الرجال ومصطلح الحديث. وهذا بخلاف الرواية التاريخية التي حرصت أن يكون الاستقراء فيها يمثل عينات يستطيع الباحث من خلال دراستها استخلاص نتائج يمكن

تعميمها على ما لم يدخل تحت الدراسة. ولا سيما أنَّ الاستقراء التَّام في هذا المجال متعذِّر لا يمكن لجهد فردي أن يحيط به، وفي بعض الأحيان التزمت الاستقراء التَّام، كما اعتمدت في غير ما موضع على بعض الدِّراسات التَّاريخية المعاصرة التي اعتمدت منهج الاستقراء التَّام أيضاً.

وأما المنهج التحليلي فيأتي بعد الاستقراء، فأقوم بتحليل نتائج الاستقراء ومقارنتها؛ لاستنباط ما فيها من قواعد وأحكام، وذلك كما في الكلام على مناهج التدوين وأسبابه في الروايتين الحديثية والتَّاريخية، وكذا عند الكلام عن دوافع النِّقد عند المحدثين والمؤرِّخين، وسائر ما يتعلَّق بالموازنات.

_ منهج الكتابة:

اتَّبعت في كتابة البحث المنهج الآتي:

١ _ تخريج النصوص الواردة في البحث:

(أ) _ **الآيات القرآنية:** عزوت الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية مُدرجين في صلب الرِّسالة بين معقوفين هكذا [].

(ب) _ **الأحاديث النبوية:** قمت بتخريجها من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصَّحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، أو من أحدهما، وإن كان في غيرهما التزمت تخريجه من السُّنن الأربعة، وإلا فمن غيرهما حسبما يقتضيه البحث، مراعيًا في كلِّ ذلك إثبات الحكم على الأحاديث وبيان حالها من حيث القبول والرَّد من أقوال أئمة النِّقد وأعلام هذا الشَّان، إن كان الحديث في غير الصَّحيحين، فإن لم أجد لهم حكماً على الحديث أو لم أقف عليه اجتهدت في الحكم عليه حسب الخطوات المعروفة في دراسة الأسانيد مثبتاً الحكم عليه مختصراً دون تفصيل في ذلك.

وأذكر عند تخريج الحديث في الهامش اسم المصدر، ثم اسم الكتاب، ثم الباب، ثم

رقم الجزء والصَّحيفة، ثمَّ رقم الحديث إن وجد، وكلُّ هذا إن كان الحديث في الكتب الستَّة، فإن كان في غيرها اكتفيت بذكر اسم المصدر، ثمَّ رقم الجزء والصَّحيفة، ثمَّ رقم الحديث إن وجد.

٢_ **عزوت الآثار وأقوال العلماء إلى مصادرها الأم:** محاطة بعلامتي تنصيص هكذا «...»، وإذا كان الأثر أو القول في أكثر من مصدر أو مرجع فإنِّي اكتفي بذكر المصدر الأم، ولا أتعدَّى ذلك إلى غيره إلا إذا دعت الحاجة، مراعيًا في ذلك الحكم على الآثار التي يترتَّب عليها كبير فائدة في البحث.

٣_ **التزمت في الأبيات الشعرية عزوها إلى دواوين قائلها قدر الإمكان، وإلا فإلى مصدرها الأم.**

٤_ **عرَّفَت بالمصطلحات والكلمات الغريبة:** أمَّا المصطلحات فعرَّفتها من خلال الكتب المعتمدة في كلِّ فنٍّ من فنون العلم، وكذا وضَّحت معاني الكلمات الغريبة وشرحتها من كتب غريب الحديث واللُّغة وغيرها.

٥_ **عرَّفَت بالأماكن والبلدان** تعريفاً موجزاً مع بيان موقعها المعاصر ما أمكن ذلك.

٦_ **ترجمت الأعلام** الذين وردت أسماؤهم في البحث، ممَّن كان ذكره مقصوداً أصالة، لا تبعاً أو ضمناً، وراعت في التَّرجمة الاختصار الشَّدِيد؛ لاشتغال البحث على أعلام كثيرين، مقتصرًا على ذكر اسم العلم، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وما اشتهر به من العلوم، وولادته، ووفاته، واعتمدت في الأعمِّ الأغلب على مرجع واحد أو مرجعين خشية الإطالة، واستثنت من تراجم الأعلام الخلفاء الراشدين، ومشاهير رواة الحديث من الصَّحابة، وأصحاب الكتب الستَّة، وأئمة المذاهب الأربعة.

٧_ **المصادر والمراجع:**

_ عند العزو إلى المصادر والمراجع في الهامش لأوَّل مرَّة أقتصر على ذكر اسم الكتاب،

ثمَّ اسم مؤلِّفه، فالجزء والصَّحيفة، ولا أذكر ما يتعلَّق ببقية معلومات الكتاب؛ خشية إثقال الحواشي، واكتفاء بورود هذه المعلومات مفصَّلة في فهرس المصادر والمراجع، وأضع بين معلومات كلِّ مصدر وآخر فاصلة (،).

_ عند تكرار النُّقل من الكتاب أكتفي بذكر اسمه غفلاً من مؤلِّفه، إلا إذا كان اسم الكتاب يشبهه على القارئ باسم كتاب آخر إذا ذكر من دون اسم مؤلِّفه، وذلك كما في (التَّاريخ الكبير) للبخاري، و(التَّاريخ الكبير) لابن أبي خيثمة، وهكذا.

_ أرْتب المصادر والمراجع في الهامش بحسب وفيات مؤلِّفيها، فإن كانت المصادر أو المراجع لمؤلِّفين معاصرين لم اعتمد في ترتيبها منهجاً محدداً.

_ وقد أفدت في هذا البحث كثيراً من الحاسوب، خصوصاً في بعض الكتب التي لم يتيسَّر لي الحصول على نسخة مطبوعة منها، وكذا في بعض الاستقراءات التي تتطلب وقتاً طويلاً في الكتب المطبوعة.

وعمدت إلى مقابلة النصوص التي نقلتها من المكتبة الحاسوبية على النُّسخ المطبوعة، وظهر لي دقَّتُها إلى درجة كبيرة جداً في كثير من الكتب، مع وجود الأخطاء أحياناً في العزو إلى رقم الصَّحيفة بالتَّقديم أو التَّأخير، أو في جعل المادَّة المطبوعة في صحيفة واحدة في النسخة المطبوعة مقسومة على صفحتين في نسخة البرنامج الإلكترونيَّة، وكذا بعض الأخطاء كتصحيف بعض الكلمات.

٨_ العناية بعلامات التَّرميز: وضبط النَّص بالحركات، خصوصاً فيما يتعلَّق بالكلمات المشكَّلة وأسماء الأعلام؛ لإظهار المعاني الصَّحيحة، ودفع الإيهام والإيهام الذي قد يقع فيه القارئ.

٩_ وضع الفهارس العلميَّة المتنوعة التي تخدم البحث، وهي فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام المترجمين، وفهرس المصادر والمراجع، وأخيراً فهرس

الموضوعات العام.

خطّة البحث:

جاء هذا البحث بعد المقدّمة في فصل تمهيدي، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

الفصل التمهيدي: ويتضمّن مبحثين:

_ المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الرواية الحديثية والرواية التاريخية

_ المبحث الثاني: العلاقة بين الحديث والخبر التاريخي

الباب الأول: نشأة الرواية وتقييدها بالكتابة

ويتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: نشأة الرواية: وفيه مبحثان:

_ المبحث الأول: نشأة الرواية الحديثية

_ المبحث الثاني: نشأة الرواية التاريخية

الفصل الثاني: تقييد الرواية الحديثية بالكتابة: ويتضمّن تمهيداً وثلاثة مباحث:

_ تمهيد.

_ المبحث الأول: مراحل كتابة الحديث

_ المبحث الثاني: أسباب تقييد الحديث بالكتابة

_ المبحث الثالث: مناهج كتابة الحديث

الفصل الثالث: تقييد الرواية التاريخية بالكتابة: ويتضمّن ثلاثة مباحث:

_ المبحث الأول: مراحل الكتابة التاريخية

_ المبحث الثاني: أسباب الكتابة التاريخية

_ المبحث الثالث: مناهج الكتابة التاريخية

الفصل الرابع: نتائج الموازنة: وفيه أربعة مباحث

_ المبحث الأول: أثر علم الحديث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين

_ المبحث الثاني: الانفصال بين علمي الحديث والتاريخ

_ المبحث الثالث: تأخر التدوين وأثره في مصداقية الروايتين

_ المبحث الرابع: علم الأنساب والقصص وأثرهما في الكتابة التاريخية

الباب الثاني: بُنية الرواية:
ويتضمن تمهيداً وثلاثة فصول:

تمهيد.

الفصل الأول: إسناد الرواية. ويتضمن مبحثين:

_ المبحث الأول: الإسناد في الرواية الحديثية

_ المبحث الثاني: الإسناد في الرواية التاريخية

الفصل الثاني: متن الرواية ومصادرها. ويتضمن ثلاثة مباحث:

_ المبحث الأول: متن الرواية

_ المبحث الثاني: مصادر الرواية الحديثية

_ المبحث الثالث: مصادر الرواية التاريخية

الفصل الثالث: نتائج الموازنة. ويتضمن خمسة مباحث:

_ المبحث الأول: مدى الالتزام بمنهج إسناد الرواية

_ المبحث الثاني: رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً

_ المبحث الثالث: الإسناد الجمعي بين المحدثين والمؤرخين

_ المبحث الرابع: التوافق والاختلاف في المتن وأثره في الرواية

_ المبحث الخامس: التوافق والاختلاف في المصادر وأثره في الرواية

الباب الثالث: نقد الرواية.

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: النقد في الرواية الحديثية. ويتضمن ثلاثة مباحث:

_ المبحث الأول: نشأة النقد وتطوره عند المحدثين

_ المبحث الثاني: منهج النقد عند المحدثين

_ المبحث الثالث: دوافع النقد عند المحدثين

الفصل الثاني: النقد في الرواية التاريخية. ويتضمن ثلاثة مباحث:

_ المبحث الأول: نشأة النقد وتطوره عند المؤرخين

_ المبحث الثاني: منهج النقد عند المؤرخين

_ المبحث الثالث: دوافع النقد عند المؤرخين

الفصل الثالث: نتائج الموازنة. ويتضمن خمسة مباحث:

_ المبحث الأول: في نشأة النقد وتطوره

_ المبحث الثاني: في منهج النقد

_ المبحث الثالث: في دوافع النقد

_ المبحث الرابع: في أثر النقد

_ المبحث الخامس: وسائل تشويه التاريخ الإسلامي

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات

وفي الختام أتوجّه بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والتقدير للدكتور بديع السيد اللحام والدكتور عماد الدين الرشيدي لتكريمهما علي وتفصّلهما بالإشراف على هذا البحث، وعلى ما أولياني به من الرعاية والتوجيه في تقويم البحث وإثرائه بكلّ ما يفيد.

الفصل التمهيدي

ويتضمن مبحثين

المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الرواية الحديثة والرواية التاريخية
المبحث الثاني: العلاقة بين الحديث والخبر التاريخي

المبحث الأول

التعريف بمصطلحي الرواية الحديثية والرواية التاريخية

أولاً: الرواية الحديثية:

(الرواية الحديثية) مصطلح مركب تركيباً وصفيّاً من كلمتين: (الرواية)، و(الحديث)، وتعريف (الرواية الحديثية) يبنّي على تعريف كلٍّ من هاتين الكلمتين على حدة.

١_ الرواية:

في اللغة: مادة (روى) يدور أصلها اللغوي حول الإسقاء، تقول: رَوَيْتُ القومَ أَرْوِيهِمْ، إذا استقيتَ لهم الماء. و(الرواية): الرجلُ المُستقي للماء، ورجل رواء: إذا كانت صناعته السّقاية، والرواية أيضاً: البعير الذي يُستقى عليه الماء. وسُمّيَ اليوم الثامن من ذي الحجة بيوم التّروية؛ لأنّهم كانوا يَرْتَوُونَ فيه من الماء ويتزودون منه لما بعد ^(١). ويُعدّى بالهمزة والتّضعيف فتقول: رَوَيْتُهُ الشّعر، وَأَرْوَيْتُهُ، تَرْوِيَةً، أي: حملته على رِوَايَتِهِ ^(٢).

وفي الاصطلاح: حمل العلم ونقله ^(٣)، وروى فلانٌ حديثاً وشِعراً، يرويه روايةً، فهو: راوٍ. فإذا كثرت روايته، قيل: هو راوية، والهاء فيه للمبالغة في صفة الرواية ^(٤). والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أوضحها ابن فارس بقوله: «الرّاء والواو والياء أصلٌ واحد، ثم يشتق منه. فالأصل ما كان خِلافَ العَطَش، ثم يُصَرَّف في الكلام لحاملٍ ما يروى منه... ثم شُبّه به الذي يأتي القومَ بعلمٍ أو خبرٍ فيرويه، كأنّه أتاهم برّيه من ذلك» ^(٥).

(١) تهذيب اللغة، للأزهري، (روى)، (١٥/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) الصّحاح، للجوهري، (روى)، (٦/٢٣٦٤).

(٣) ينظر: إكمال المعلم، للقاضي عياض، (٨/٨٢).

(٤) العين، للخليل الفراهيدي، (روي)، (٨/٣١١ - ٣١٣).

(٥) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (روى) (٢/٣٧٥).

٢_ الحديث:

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، ضد القديم، ومنه قول النبي ﷺ: «يا عائشة! لولا أن قومك حديث عهد بجاهليّة لأمرت بالبيت فهدم...» الحديث^(١). ورجُلٌ حَدَّثَ: أي: شَابَّ، ورجُلٌ حَدَّثَ وَحَدَّثَ: أي: حَسَنُ الحديث، ورجُلٌ حَدَّثَ: أي: كثير الحديث^(٢).

ويأتي الحديث بمعنى: الخبر، ويُطلق على القليل والكثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [سبأ: ١٩]. وهذا المعنى الذي هو (الإخبار) كان معروفاً للعرب في الجاهليّة، إذ كانوا يطلقون على (أيامهم المشهورة) اسم (الأحاديث)^(٣).

ويجمع (الحديث) على (أحاديث)، وهو من الجموع الشاذة التي لا يُقاس عليها. ونقل الجوهري (ت ٣٩٣هـ) عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) قوله: «نرى أن واحد الأحاديث أُحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للأحاديث»^(٤).

قال ابن بري (ت ٥٨٢هـ): «ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأنّ الأُحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلانٌ أُحدوثةً، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحداً إلا حديثاً، ولا يكون أُحدوثةً»^(٥).

وذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أنّ الأحاديث: «اسم جمع للحديث»^(٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيتها، ص ٢٥٧، ح (١٥٨٦).

(٢) العين، (حدث)، (٣/ ١٧٧)، تهذيب اللغة، (حدث) (٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) فتوح البلدان، للبلاذري، ص ٣٩. نقلاً عن الدكتور صبحي الصالح في كتابه علوم الحديث ومصطلحه، ص ٤.

(٤) الصّحاح، (حدث)، (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٥) لسان العرب، لابن منظور، (حدث)، (٢/ ١٣٣).

(٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (٣/ ٢٥٦).

قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): « وليس باسم جمع كما ذكر؛ بل هو جمع تكسير لحديث، على غير قياس، كما قالوا: أباطل وأباطيل، ولم يأت اسم جمع على هذا الوزن »^(١).

والحديث اصطلاحاً: ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ خُلقيٍّ أو خُلقيٍّ. وكذا ما أُضيف إلى الصحابي، أو التابعي^(٢).

وقد اعترض الزركشي (ت ٧٩٤هـ) على إدخال المقطوع في رسم الحديث فقال: «إدخاله في أنواع الحديث تسامحٌ كثير؛ فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث، فكيف يكون نوعاً منه؟ نعم، يجيء هنا ما بُيِّن في الموقوف _ من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه _ أن يكون في حكم المرفوع»^(٣).

والذي ينبغي التنبيه عليه أن الحديث عند الإطلاق يُراد به ما يُسبب إلى النبي ﷺ خاصّة، فإن أُطلق على الموقوف والمقطوع فإنه يُطلق مع التقييد.

قال المناوي (ت ١٠٣٠هـ): « لا يُطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد، فيقال: هذا حديث موقوف، أو مقطوع »^(٤).

والمناسبة بين المعنى اللغويّ الأوّل _ وهو الجديد _ والمعنى الاصطلاحي أن الحديث يحدث شيئاً فشيئاً؛ لأنّ الكلمات إنّما تتركّب من الحروف المتعاقبة، وكلّ واحد منها يحدث عقيب صاحبه^(٥)، أو لأنّه أُريدَ به مقابلة القرآن لأنّه قديم^(٦)، أو لأنّ سماع الكلمات التي يتركّب منها الحديث تُحدث في القلوب الجديد من العلوم والمعاني^(٧).

(١) البحر المحيط، (٥/٢٨٢).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص ٤١، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (١/٨)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (١/٢٩)، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص ١٥٦.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، (١/٤٢١).

(٤) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، (١/٢٢٨).

(٥) معجم مقاييس اللغة، (حدث) (٢/٣٦)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة، ص ٣٠.

(٦) فتح الباري، لابن حجر، (١/١٥٦).

(٧) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي، ص ٨٦.

وأما المعنى اللُّغويُّ الثَّاني _ وهو الخبر والكلام _ فلأنَّ الحديث كلام، والمناسبة ظاهرة على هذا الوجه.

هذا من حيث تعريفُ جزأي المركَّب الوصفِيَّ كُلَّ على حدة، وأمَّا الرِّوايةُ الحديثيةُ فلم أقف في كلام المتقدمين والمتأخِّرين على تعريف اصطلاحِي لها، وعَرَفَها من المعاصرين الشيخ محمد السَّماحي رحمه الله بأنَّها:

« حملُ الحديث، ونقله، وإسناده إلى من عُزِّي إليه بصيغة من صيغ الأداء »^(١).

ثانياً: الرِّوايةُ التَّاريخيةُ:

هذا الاصطلاح مركَّبٌ أيضاً من كلمتين: (الرِّواية) وقد مرَّ تعريفها آنفاً، و(التَّاريخية) نسبة إلى التَّاريخ.

والتَّاريخ لغة: تعريفُ الوقت، أو الإعلام بالوقت، وقيل معناه: نهايةُ الشيء وآخِرُهُ، يقال: فلانٌ تاريخٌ قومه؛ إذا انتهى إليه شرفهم، وقيل: هو قلب التَّأخير، وقيل: الأَرخُ ولَدُ البقرة الصَّغير، والتَّاريخُ مأخوذ منه؛ أي أَنَّهُ حديث^(٢).

يقال: أرَخَ الكتاب، بالتَّشديد^(٣)، وهو الأشهر^(٤)، ويقال: أرَخَ، بالتَّخفيف^(٥)، وآرَخه، بَمَدِّ الهمزة: وقَّته، أرَخاً، وتأريخاً، ومؤارَخة. ومثله: التَّاريخ والتَّورِخُ، تقول: أرَخْتُ الكتاب وورَّخْتُهُ، ونظير ذلك قولهم: أكَّدت الأمر ووكَّدته.

(١) المنهج الحديث في علوم الحديث، قسم الرواية، ص ٢٩. نقلاً عن الدكتور نور الدين عتر في كتابه منهج النقد في علوم الحديث، ص ١٨٨.

(٢) تهذيب اللغة، (أرخ)، (٢٢٢/٧)، المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي، (٣٥/١)، لسان العرب، (أرخ)، (٤/٣)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، للسخاوي، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٣) الصَّحاح، (أرخ)، (٤١٨/١).

(٤) المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير، للفيومي (أرخ) (١١/١).

(٥) الأفعال، لابن القطَّاع، (٥٦، ٥٢/١).

وقد أنكر جماعة استعماله مخففاً، والصواب وروده واستعماله^(١).

قال أبو هلال العسكري (ت ٣٥٩هـ): «ولا تكاد ورخت تستعمل اليوم»^(٢).

وقال القلقشندي (ت ٨٢١هـ): «وكأن الكتاب كانوا قد رفضوا هذه اللغة في زمانه،

والأفهي لغة مستعملة إلى الآن، إلا أنها لما غلبت في السنة العوام ابتذلت»^(٣).

والخلاف في كونه عربياً أو ليس بعربياً مشهور: قيل: إنه ليس بعربي محض، بل هو مُعَرَّب عن الكلمة الفارسية (ماه روز)^(٤)، و (ماه) تعني القمر، و (روز) تعني النهار، فيكون المعنى: حساب الشهور والأيام^(٥).

قال الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ): «وهذا اشتقاق بعيد إلا أن الرواية جاءت به»^(٦).

قال الشيخ طاهر الجزائري: «والتعريب فيه على هذا الوجه غير ظاهر»^(٧).

وقيل: أصل الكلمة مأخوذ من كلمة (يرح) أو (ياريح) السريانية أو العبرية، ومعناها: الشهر^(٨).

والذي يظهر أن لفظة (التاريخ) عربية أصيلة، وليست مُعَرَّبة عن الفارسية، أو السريانية والعبرية، ومما يؤكد ذلك:

(١) الصَّحاح، (أرخ)، (٤١٨/١)، تاج العروس، للزبيدي، (أرخ)، (٧/٢٥٥).

(٢) الأوائيل، ص ١٥٢.

(٣) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (٢/٤٦٥).

(٤) المواعظ والاعتبار، للمقريزي (١/٣٢٣).

(٥) صبح الأعشى، (٢/٤٦٧)، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، لحمزة الأصفهاني، ص ١٢.

(٦) مفاتيح العلوم، ص ١٢١.

(٧) توجيه النظر إلى أصول الأثر، (١/٢٨٨).

(٨) علم التاريخ عند العرب، لعبد الحميد العبادي، ص ٣٤.

١ _ ما نُقل عن الأصمعي من قوله: « بنو تميم يقولون: ورّخت الكتاب تورينخاً، وقيس تقول: أرّخته تأرينخاً »^(١)، فاختلاف اللّغات في هذه الكلمة، وما ثارت عليه من هذه التّصاريف يدلُّ على أنّها جارية مجرى ما أصله العربيّة، دون ما نُقل إليه من العجميّة^(٢).

٢ _ كلمة (يرخ)، و(ورخ)، و(يارخ)، و(يراخ): وردت بكثرة في لهجات العرب الجنوبيّة القديمة في اليمن، وهذا يؤكّد أنّ جذر الكلمة لم ينقل عن العبريّة أو السّريانيّة^(٣).

٣ _ ما نقله ابن عساكر بإسناده إلى محمّد بن سيرين: أنّ رجلاً من المسلمين قدم من أرض اليمن، فقال لعمر رضي الله عنه: رأيت باليمن شيئاً يسمّونه التّاريخ؛ يكتبون من عام كذا، وشهر كذا. فقال عمر: إنّ هذا لحسنٌ. فأرخوا^(٤).

ولعلّ هذه الكلمة لم تبدأ بالظهور مصطلحاً علمياً متداولاً إلا بعد التّقويم الهجري؛ الذي بدأ في عهد الخليفة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، والكلمة التي كانت شائعة في الاستعمال قبل ذلك هي كلمة (العد)^(٥).

روى البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه: قال: ما عدّوا من مبعث النّبيّ صلّى الله عليه وآله، ولا من وفاته، ما عدّوا إلا من مقدّمه المدينة^(٦).

وفي الاصطلاح: هناك العديد من التّعريف، أذكر أهمّها مرتّبة حسب الأقدم:

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (٢٢٨/٤)، عمدة القاري، للعيني، (١٧/٦٦).

(٢) الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، ص ٤٦٤.

(٣) التاريخ العربي والمؤرخون، شاعر مصطفى، (١/٤٩)، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، للدكتور جواد علي (١/٤٤، ٤٣٧).

(٤) تاريخ مدينة دمشق، (١/٤٥).

(٥) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٥٠).

(٦) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب التاريخ، من أين أرخوا التاريخ؟، ح (٣٩٣٤)، ص ٦٦٤.

قال ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): أخبار عن الأيام والدُّول، والسَّوابق من القرون الأول^(١).

وعرّفه المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) بقوله: الإخبار عمّا حدث في العالم في الزَّمان الماضي^(٢).
وأما الكافيّجي (ت ٨٧٩هـ) فقد عرّفه بقوله: علم يُبحث فيه عن الزَّمان وأحواله، وعن أحوال ما يتعلق به، من حيث تعيين ذلك وتوقيته^(٣).

وعرّفه السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) فقال: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، من معرفة أحوال الرُّواة، من مولد، أو وفاة، وصحّة، وعقل، وبدن، ورحلة، وحجّ، وحفظ، وضبط، وتوثيق، وتجريح، وما أشبه هذا^(٤).

وقال طاش كبري زاده (ت ٩١١هـ): هو معرفة أحوال الطوائف، وبلدانهم، ورسومهم، وعاداتهم، وصنائع أشخاصهم، وأنسابهم، ووفياتهم، إلى غير ذلك^(٥).

ومن الملاحظ في هذه التعاريف أنّ عبارات أهل العلم تباينت في تعريف التّاريخ، ولعلّ ذلك يعود إلى سعة الموضوعات التي تدخل في مفهوم التّاريخ^(٦). أو أنّ كل من عرّفه إنّما عرّفه من النّاحية التي تعلّق بها اختصاصه العلمي؛ فالكافيّجي والسّخاوي يركّزان على مفهوم التّاريخ عند المحدثين، من معرفة أحوال الرُّواة ولادة، ووفاة، وجرحاً، وتعديلاً... الخ، فتعريفهما إذن هو تعريفٌ لكلِّ بعض مُشمّلاته، في حين أنّ بقية التعاريف كانت أشمل وأوضح في تحديد المقصود بالتّاريخ، وإن كان أخصرّها وأوضحها هو تعريف ابن خلدون. والله تعالى أعلم.

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/ ٣).

(٢) الخبر عن البشر، مخطوط، نقلاً عن روزنثال في كتابه علم التاريخ عند المسلمين، ص ٢٦.

(٣) المختصر في علم التاريخ، ص ٣٢٧.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص ٣٨٥.

(٥) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، (١/ ٢٣١).

(٦) منهج كتابة التاريخ الإسلامي، لمحمد بن صامل السلمي، ص ٥٢.

ومن التتبع والاستقراء لمعاني كلمة (التَّاريخ) نجدها تحمل الدلالات الآتية:

١_ ضبط زمن الحدث التاريخي وتحديدُه بالسَّنة والشَّهر واليوم. وقد ذكر شاعر مصطفى^(١) أن هذا المدلول بدأ في صدر الإسلام الأوَّل، وغير خافٍ أن استعمال الكلمة لهذا المعنى لا يصحُّ تقييد ظهوره بصدر الإسلام الأوَّل، بدليل أن أهل اليمن كانوا يطلقون هذه الكلمة، ويريدون التَّقويم والتَّوقيت، كما تقدَّم بيانه.

٢_ التَّطور التاريخي، ويقصد به: سير الزَّمن والأحداث، وهذا الاستعمال شاع وانتشر بعد الاستعمال السابق.

٣_ عملية التَّدوين للأخبار والأحداث التاريخية: وكان ذلك على ما يظهر منذ أواسط القرن الثَّاني الهجري إذ صنَّف عوانة بن الحكم الكوفي (ت ١٤٧هـ) كتابه (التَّاريخ)، الذي تناول فيه أحداث القرن الأوَّل الهجري، وبهذا يظهر بطلان ما ادَّعاه المستشرق اليهودي (فرانز روزنثال) أن أول مؤلَّف حمل اسم (التَّاريخ) كان في (التَّراجم) لا الأحداث التاريخية^(٢).

٤_ علمُ التَّاريخ والتَّعريف به، وكتبُ التَّاريخ وما فيها.

٥_ تاريخ الرِّجال: من حيث الولادات، والوفيات. وهذان الاستعمالان يبدو أنَّهما شاعا مع بداية القرن الثَّالث الهجري.

٦_ تراث القوم أو الشَّمال الأساسيّة فيهم^(٣).

وأما اصطلاح الرواية التاريخية فلم أقف على تعريف خاصٍّ بها، وإذا ما نظرنا إلى الأصل اللغوي لكلمة (الرَّواية) وجدنا أن المعنى يقوم فيها على (النَّقل والإخبار)، ومن

(١) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٥١).

(٢) علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة أحمد صالح العلي، ص ٢٤.

(٣) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٥٠-٥١)، المسلمون وكتابة التاريخ، للدكتور عبد العليم خضر، ص ٢٨-٢٩.

هنا قال الخليل الفراهيدي (ت ١٧٥هـ): « والرواية رواية الشعر والحديث »^(١). والمقصود بالرواية هنا النقل.

وقال المازري (ت ٥٣٦هـ): « هي الإخبار عن عام »^(٢). أي أمر عام.

ومن هنا يمكن تعريف الرواية التاريخية بأنها:

« نقل الأخبار والوقائع، وعزوها إلى زمان، أو مكان حدوثها ».



(١) العين، (روي)، (٣١٣ / ٨).

(٢) الفروق، لشهاب الدين القرافي، (١٠ / ١).

المبحث الثاني العلاقة بين الحديث والخبر التاريخي

دأب علماء الحديث على ذكر مصطلح (الخبر) في كتب علوم الحديث، وتعرّضوا للعلاقة بينه وبين مصطلح (الحديث) فاختلّفت أقوالهم في ذلك، ولا شك أن معرفة العلاقة بين هذين المصطلحين مبنية بالأساس على معرفة المادّة الموضوعيّة لكلّ منهما.

وقد مرّ آنفاً تعريف الحديث، فلا حاجة لإعادته هنا، وبقي أن نعرّف بالخبر في اللغة والاصطلاح؛ لمحاولة معرفة العلاقة بين هذين المصطلحين.

أولاً: الخبر لغة: الخبر بالتحريك واحد الأخبار، وهو ما يُنقل عن الغير، وزاد فيه أهل العربية: واحتمل الصدق والكذب^(١). أي: بغض النظر عن قائله، إن كان صادقاً، أو كاذباً.

ويطلق الخبر ويُراد به النبأ، إلا أن النبأ يختصّ بأنه خبرٌ عن أمرٍ عظيم، كما قيده به الراغب (ت ٥٠٢هـ) وغيره من أئمة الاشتقاق والنظر في أصول العربية^(٢).

ويُجمع (الخبر) على (أخبار)، كسبب وأسباب. والخبر: العالم بالأمر^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

واصطلاحاً: الخبر مرادفٌ للحديث. وهو قول جمهور المحدثين.

— وقيل: بينهما تباين كليٌّ؛ فالحديث: ما جاء عن النبي ﷺ، أو الصحابيِّ، أو التابعيِّ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن هنا قيل للمشتغل بالتواريخ (أخباريِّ)، وللمشتغل بالسنة (مُحدِّث).

(١) تاج العروس، (خبر)، (١١/١٢٥).

(٢) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص ٤٨١، تاج العروس، (خبر)، (١١/١٢٥).

(٣) العين (خبر) (٤/٢٥٨)، الصّحاح (خبر) (١/١٦١).

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ فالخبر: يصدق على كل ما جاء عن رسول الله ﷺ وغيره، والحديث: مختص بالأول، فكل ما يصدق عليه الحديث، يصدق عليه الخبر، من غير عكس^(١).

والذي يظهر أن القول الثالث أولى بالصواب؛ لأننا إذا نظرنا إلى التطور الدلالي للكلمة وجدنا أن الخبر يصدق على الحديث من غير عكس، فالخبر كان أحد علوم العرب ومعارفها قبل الإسلام، مثله في ذلك كمثل القصص والأنساب والشعر.

وكان الخبر الوسيلة لمعرفة الحدث أو الشيء، ومادة هذا الخبر تتمثل في أيام العرب وأحوالهم، وما إلى ذلك، ولم يكن (التاريخ) من حيث مدلوله الاصطلاحي معروفاً آنذاك، وإنما كان (الخبر) فقط، وهو الذي يعبر عن الفكرة التاريخية، أو المضمون التاريخي. ولما جاء الإسلام ارتبطت الأخبار به، ولا سيما أخبار النبي ﷺ في سيرته ومغازيه، وبذلك ملأت أحداث عصر النبوة على الناس أخبارهم، كما أضافت الفتوحات الإسلامية مادة جديدة إلى مادة الخبر الأساسية في أيام العرب وأحوالها قبل الإسلام، إلا أن هذا التطور الملحوظ في المادة الجديدة للخبر، لم يكن ليطوي مادة الخبر الأساسية التي كانت معروفة من قبل، فبسبب قدم (الخبر) على (الحديث النبوي) ظل للخبر ومادته الأم كيانهما الخاص المستقل، كما كان الأمر قبل الإسلام، ووجد لهذا الخبر المتخصصون بنقله وروايته، وعُرف هؤلاء (بالأخباريين)، ووجد ما عُرف أيضاً بـ (التبليغ الخبري)^(٢) كما ذكر ابن خلدون^(٣).

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص ٤١، شرح شرح نخبة الفكر، ص ١٥٣، ظفر الأمانى، لمحمد عبد الحي اللكنوي، ص ٢٤.

(٢) الخبر التاريخي عند مؤرخي المسلمين، د. عبد المنعم ماجد، مجلة المؤرخ العربي، ع (٣٩)، ص ١٧٢، علم التاريخ عند المسلمين، ص ١٩-٢٠.

(٣) تاريخ ابن خلدون، (١/٣٩).

وبهذا العرض التاريخي لتطوّر مادّة (الخبر)، ومقارنة ذلك بمادّة (الحديث النبوي) يتبين بلا شك وجود وحدة موضوعيّة يُشارك فيها (الخبر) (الحديث) من غير عكس، فضلاً عن انفراد كلّ منهما بمادّة لا توجد في الآخر.

وباعتبار وجود هذا القدر المشترك بين المصطلحين، فلا بد من قيد يُقيّد به (الخبر) عند إرادة تمييزه عن (الحديث) فيقال: (الخبر التاريخي).



الباب الأول

نشأة الرواية وتقييدها بالكتابة

(عرض وموازنة)

ويتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول : نشأة الرواية

الفصل الثاني : تقييد الرواية الحديثية بالكتابة

الفصل الثالث : تقييد الرواية التاريخية بالكتابة

الفصل الرابع : نتائج الموازنة

الفصل الأول نشأة الرواية

ويتضمن مبحثين

المبحث الأول : نشأة الرواية الحديثة
المبحث الثاني : نشأة الرواية التاريخية

المبحث الأول

نشأة الرواية الحديثية

إنَّ البحث في نشأة الرواية الحديثية يستلزم الكلام على قدم هذه الرواية، وأوليتها، ومدى حفظها وتحملها ممن سمعوها في الصدر الأول، ثم بيان المنهج العلمي في ذلك كله، وفيما يأتي بيان ذلك.

أولاً: قدم الرواية الحديثية وصدورها عن النبي >:

إذا ما عدنا إلى تعريف (الحديث) في اصطلاح المحدثين ندرك بوضوح تعلُّق الحديث بالنبي > وارتباطه به، وهذا يعني أنَّ نشوء الرواية الحديثية ارتبط ارتباطاً كلياً ببعثة النبي >، وعلى وجه التَّحديد فإنَّ أول رواية حديثية أداها النبي > بعد تكليفه بالرسالة هي روايته لأُم المؤمنين خديجة ك قصة بدء الوحي إليه في غار حراء .

عن عائشة أم المؤمنين ك أنَّها قالت: أوَّل ما بُدئ به رسولُ الله > من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصُّبح، ثم حُبَّ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه _ وهو التَّعبُد _ الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوَّد لمثلها، حتى جاءه الحقُّ وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: «ما أنا بقاري». قال: «فأخذي فغطِّي حتى بلغ مني الجهدُ ثمَّ أرسلني»، فقال: اقرأ. «قلت: ما أنا بقاري. فأخذي فغطِّي الثانية حتَّى بلغ مني الجهدُ، ثمَّ أرسلني»، فقال: اقرأ. «فقلت: ما أنا بقاري. فأخذي فغطِّي الثالثة، ثمَّ أرسلني».

فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝۱ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝۲ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝۳﴾

[العلق: ١-٣]، فرجع بها رسولُ الله > يرجفُ فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد فقال: «زملوني، زملوني»، فزملوه حتى ذهب عنه الرَّوع.

فقال لخديجة وأخبرها الخبر: «لقد خشيتُ على نفسي». فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً؛ إنَّك لتصلُ الرَّحْمَ، وتحملُ الكَلَّ، وتكسِبُ المعدومَ، وتقري الضَّيفَ، وتُعين على نوائب الحقِّ، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى _ ابن عم خديجة _ وكان امرأ تنصّر في الجاهليّة، وكان يكتب الكتاب العبرانيّ فيكتب من الإنجيل بالعبرانيّة ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي _ فقالت له خديجة: يا ابن عم! اسمع من ابن أخيك.

فقال له ورقة: يا بن أخي! ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله < خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعٌ، ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله <: «أَو مُخْرِجِيَّ هُم؟» قال: نعم. لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن تُوفي، وفتر الوحي^(١).

فهذا الحديث هو أوّل حديث من وحي السنّة النبويّة، وهو أوّل رواية حديثيّة _ من حيث تاريخ صدورها لا حدوثها _ يؤدّيها النبيُّ < بعد التّكليف بالرسالة، وليس المقصود بأوّلية هذه الرواية أنّها أوّل ما نُقل عن رسول الله <؛ لأنّ الرّواية لهذا الحديث عائشة لك، ومعلوم أنّها لم تكن في بيت النبوة وقتها، بل إنّ واقعة نزول الوحي حدثت قبل ولادتها بخمس سنوات، فتكون قد سمعت قصّة بدء الوحي من النبيِّ < أو من صحابيٍّ آخر أدرك ذلك الزمان، والله أعلم^(٢).

وأما ما نُقل عن النبيِّ < من أحاديث عن الأنبياء السّابقين وأممهم وأحوالهم، وكذا

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي على رسول الله ﷺ، ص ١-٢، ح (٣)،

صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، ص ٨٠، ح (١٦٠) واللفظ للبخاري.

(٢) مشيخة القزويني، للقرطبي، ص ١٠٠.

ما أخبر به عن نفسه من أحواله قبل البعثة، كَرَعِيهِ < الغنم، وشهوده حلف الفضول، وغير ذلك، فإنَّ هذه كلّها لا شكَّ أنَّها متقدِّمة زمنياً على حادثة نزول الوحي^(١)، إلا أنَّ حادثة نزول الوحي تقدّمت عليها من حيث بدء النبي < بروايتها قبل روايته لتلك الأحداث.

وبعد نزول الوحي على النَّبيِّ <، وتكليفه بالرسالة صدَّع بأمر الله؛ تبليغاً له، وجهاداً في سبيله، فلم يترك وسيلة دعوية إلا أخذ بها وسلكها، ولم يأل جهداً في تبليغ الرسالة حتَّى لقي الرفيق الأعلى.

ولم يكن النَّبيُّ < ليكتفي بالرواية للنَّاس، وتبليغ ما أنزل إليه من الوحيين، بل كان يأمر الصَّحابة ثل برواية ما سمعوه منه، وتبليغ مَنْ لم يسمعه، فعن عبد الله بن عمرو ب أنَّ النَّبيَّ < قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(٢).

وفي حديث أبي بكر ط في خطبة حجَّة الوداع: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»^(٣).

وعن ابن عبَّاس ب قال: قال رسول الله <: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مَن يَسْمَعُ مِنْكُمْ»^(٤). وفي حديث ابن عبَّاس ب هذا إخبار منه < بطريقة نقل الشريعة وكيفية

(١) قال ابن تيمية: ((الحديث النبويُّ هو ينصرف عند الإطلاق إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة... وقد يدخل فيه بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة؛ مثل تحنُّثه بغار حراء، وحسن سيرته... وأمثال ذلك، مما يُستدلُّ به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته... ولهذا يذكر مثل ذلك مَنْ كتب سيرته، كما يذكر فيها نسبه وأقاربه، وغير ذلك بما يعلم أحواله، وهذا أيضاً قد يدخل في مُسمَّى الحديث)). مجموع الفتاوى، (١٨/٦-٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ص ٥٨٢، ح (٣٤٦١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، ص ٢٨٠، ح (١٧٣٩)، صحيح مسلم، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأموال والأعراض، ص ٧٤٣، ح (١٦٩٧).

(٤) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ص ٥٢٥، ح (٣٦٥٩). قال العلائي: «حديث حسن» إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفوائد المسموعة، (١/٦٧)، وأحمد في مسنده، (٥/١٠٤)، ح (٢٩٤٥) بإسناد صحيح، وابن حبان في صحيحه، (١/٢٦٣)، ح (٦٢) بإسناد صحيح، والحاكم في مستدركه، (١/١٦٣)، ح (٣٢٧)، قال الذهبي في التلخيص (١/٩٥): «على شرطها، ولا علة له».

ذلك من خلال الرواية، وهذا الإخبار يتضمن معنى الأمر بذلك أيضاً^(١).

فامتثلت الصحابة ش هذا الأمر منه <، فحفظوا عنه أقواله، وأفعاله، وأحواله، وزَوَوْا ذلك لبعضهم، ثُمَّ لِلتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ رَوَاهُ التَّابِعُونَ لِتَابِعِيهِمْ، وهكذا نُقِلَتْ رواية الحديث جيلاً بعد جيل^(٢).

وقد كانت الرواية الحديثية في عصر النبي < وأصحابه ش (رواية شفهيّة)، ومعنى هذا أَنَّ العُمدة في نقل الأحاديث النبويّة كانت (الرواية الشفهيّة) أو (التّحديث الشفهي)، ولا يُفهم من هذا أَنَّ تقييد الحديث النبوي وضبطه بالكتابة كان متأخراً عن عصر النبي <؛ إذ من المعلوم يقيناً أَنَّ كتابة الحديث بدأت في حياته <، كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني إن شاء الله، ولكن المقصود من هذا الكلام أَنَّ (التّحديث الشفهي) أو (الرواية الشفهيّة) كان المعول عليهما في نقل الرواية الحديثية في ذلك العصر.

ثانياً: اهتمام الصحابة ش بالحديث وحرصهم على صيانتها :

إِنَّ كُلَّ حَدِيثٍ يَرْوِيهِ النَّبِيُّ < وَيُؤَدِّيهِ تَتَلَقَّفُهُ آذَانُ مَنْ حَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ش، فيجتهدون في حفظه وتبليغه، وقد دلّت النُّصوص الكثيرة على أَنَّ حفظ الصحابة ش لحديث النبي < في الصُّدُورِ يبدأ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى النَّبِيُّ < مِنَ التَّحْدِيثِ؛ بَلْ إِنَّهُ < كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِحِفْظِ مَا سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَبْلِيغِهِ مَنْ لَمْ يَسْمَعُوهُ، وَالْأَمْثَلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

— عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ب قَالَ: إِنَّ وَدَّ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ < فَقَالَ: «مَنْ الْوَفْدُ، أَوْ مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رِبِيعَةٌ. فَقَالَ: «مَرْحَباً بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى» قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كَفَّارٍ مُضَّرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، (١/ ١٩١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٣/ ٥١٣).

(٢) ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، (١/ ٢٥٧-٢٥٨).

أربع: أمرهم بالإيمان بالله عز وجل وحده، قال: «هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتعطوا الخُمس من المَغْنَم» ونهاهم عن الدُّبَاءِ، والخُتْمِ والمُزَفَّتِ _ قال شُعبة: ربَّما قال: «النَّقِير»، وربَّما قال: «المُقَيَّر»^(١) _ قال: «احفظوه، وأخبروه من وراءكم»^(٢).

والشَّاهد في هذا الحديث قوله <: «احفظوه، وأخبروه من وراءكم». قال ابن بطال (ت ٤٤٩ هـ): «فيه من الفقه: أن من علم علماً يلزمه تبليغه لمن لا يعلمه، وهو اليوم من فروض الكفاية؛ لظهور الإسلام وانتشاره، وأمّا في أوّل الإسلام، فكان فرضاً مُعَيَّناً على كلّ من علم علماً أن يبلغه، حتى يكمل الإسلام، ويظهر على جميع الأديان، ويبلغ مشارق الأرض ومغاربها... فلزِم العلماء في بدء الإسلام من فرض التبليغ فوق ما يلزمهم اليوم»^(٣).

_ وعن أبي نُصرة قال: قلت لأبي سعيد الخُدري ط أَلَا تُكْتَبُنَا؟ فَإِنَّا لَا نَحْفَظُ؟ فقال: لا؛ إِنَّا لَنُكْتَبُكُمْ، وَلَنُجْعَلَهُ قِرَاءً، وَلَكِنْ احْفَظُوا عَنَّا كَمَا حَفَظْنَا نَحْنُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ <^(٤).

(١) الدُّبَاءُ: اليقطين والقرع، والـخُتْمُ: جرازٌ مدهونةٌ خضراءٌ، يُحْمَلُ فِيهَا الْخَمْرُ، ثُمَّ اتَّسَعَ الْأَمْرُ فِيهَا، فَقِيلَ لِلْخَزَفِ حَتْمٌ. والـمُزَفَّتُ: الوعاء أو الإناء الذي طُلي بالزفت للانتباز، والزفت نوع من القار. والنَّقِير) والمُقَيَّر): نخلة تُنْقَرُ في جوفها، أو بطنها، ويُلقى فيها الماء والتَّمَرُ للانتباز. غريب الحديث، للهروي، (حتتم)، (١٨١/٢)، غريب الحديث، للحري، (قرع)، (١٠٢١/٣)، مشارق الأنوار، للقاضي عياض، (نقر)، (٢٣/٢-٢٤)، و(قير)، (١٩٧/٢)، النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، (زفت)، (٣٠٤/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب تحريض النَّبِيِّ < وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم وينجروا به من وراءهم، ص ٢٠، ح (٨٧) واللفظ له، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله < وشرائع الدين، والدُّعَاءُ إِلَيْهِ، والسُّؤَالُ عَنْهُ، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه، ص ٢٩، ح (١٧).

(٣) شرح صحيح البخاري، (١/١٦٧).

(٤) سنن الدَّارمي، (١/٤٢٠)، ح (٤٨٧) واللفظ له، المعجم الأوسط، للطبراني، (٣/٦٠)، ح (٢٤٧٧). قال الهيثمي: ورجاله _ يعني الطبراني - رجال الصحيح». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، ح (٧٣٦)، (١/٣٩٨).

_ وعن أبي بُردة قال: قال لي أبي: ما تسمع مني؟ قلت: بلى. قال: فأتيتني به، فقلت: أنا أكتبه. قال: فأتيتني به، فأتيت به فمحاها، ثم قال: احفظ كما حفظنا عن رسول الله < ^(١).

_ وعن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان سعدٌ يعلمُ بنيه هؤلاء الكلمات، كما يعلمُ المعلمُ الغلمانَ الكتابةَ، ويقول: إنَّ رسول الله < كان يتعوذُ منهنَّ ذُبُرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» ^(٢).

وإذا كان الصحابةُ شُ يحفظون الحديثَ الذي يسمعونهُ من النَّبيِّ <، أو يُبلِّغهم عنه، بوازعٍ من أنفسهم، وبأمرٍ منه <، فإنَّنا نجدُ أنَّه كان بعد كلِّ هذا يجتهد في تحفيظهم الحديثَ حفظاً حرفياً، بل وصرَّح بعضُ الصحابةِ شُ أنَّه جعل الحديثَ بمنزلة القرآن في هذا الجانب، ويدل على ذلك:

_ حديثُ البراء بن عازب ط قال: قال النَّبيُّ <: «إذا أتيت مَضْجَعَكَ فتوضَّأ وُضُوءَكَ للصَّلَاةِ، ثم اضطجع على شِقِّكَ الأيمن، ثم قل: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتَ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتَ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتَ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجِيَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ».

قال: فردَّذتها على النَّبيِّ < فلما بلغت: «اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ» قلت: «ورسولك». قال: «لا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» ^(٣).

(١) البحر الزخار، للبزار، (٨/١٣٤)، ح (٣١٤٢). قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (١/٣٧٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب ما يتعوذ من الجبن، ص ٤٦٧-٤٦٨، ح (٢٨٢٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ص ٤٥، ح (٢٤٧)، صحيح مسلم، كتاب

_ وعن جابر بن عبد الله ب قال: « كان رسول الله < يُعَلِّمنا الاستخارة في الأمور كما يُعَلِّمنا السُّورة من القرآن »^(١).

_ وعن ابن عباس ب قال: « كان رسول الله < يُعَلِّمنا التَّشَهُّد كما يُعَلِّمنا السُّورة من القرآن »^(٢).

وإذا كان أصحاب النَّبِيِّ < يحفظون حديثه بهذا الإتقان، وبهذا المستوى العالي، فإنَّ هذا الحفظ لا بدَّ له من وسيلة تساعد عليه، وتبقيه مع تطاول الزَّمان ومرور الأيّام، وتلك الوسيلة هي المذاكرة التي عَرَفها الصَّحابة ش، ولزِموها، وورَّثوها مَنْ بعدهم من الحفَّاظ والمحدثين.

ومن هنا كانت مذاكرة الحديث، ومراجعته بين الصحابة ش، على المستوى الجماعيِّ والفردِي، من أهمِّ وسائل ضَبْطه، وقد كان لها أثر كبير في حفظ الحديث من الدَّخيل عليه، ثم ازداد اهتمام المحدثين بها أكثر فأكثر، حتى أصبحت مع مرور الزَّمن وتقدم الأيّام فناً من فنون علم الحديث، له أقسامه وأصوله وضوابطه، يحتل مكانة مهمّة في مجال النِّقد الحديثي^(٣).

ومن الأدلة على ذلك ما جاء عن أنس بن مالك ط قال: « كنا قُعُوداً مع نبيِّ الله <، فعَسَى أن يكون قال: ستّين رجلاً، فيُحدِّثنا الحديث، ثم يدخل لحاجته، فنترّجعه بيننا، هذا، ثمَّ هذا، فنقوم كأننا زُرْع في قلوبنا »^(٤).

الذكر والدعاء، باب الدعاء عند النوم، ص ١١٧٧-١١٧٨، ح (٢٧١٠).

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ص ١٨٦، ح (١١٦٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ص ١٧٠، ح (٤٠٢).

(٣) ينظر: أنواع المذاكرة عند المحدثين، للدكتور عبد الرزاق موسى أبو البصل، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (ج ٢١)، ع (١)، ص ٣٣٦ - ٣٦٢.

(٤) مسند أبي يعلى، (٧/ ١٣١)، ح (٤٠٩١). فيه يزيد بن أبان الرّقاشي وهو ضعيف. بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (١/ ٣٩٧)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، (١/ ٢١٩).

_ وعن الحسن أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين ب تذاكرا؛ فحدثت سمرة بن جندب أنه حفظ عن رسول الله < سكتين؛ سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة: ﴿عَنِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَاحِينَ﴾ [الفاحة: ٧]، فحفظ ذلك سمرة، وأنكر عليه عمران بن حصين، فكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب، فكان في كتابه إليهما، أو في رده عليهما، أن سمرة قد حفظ^(١).

ولم يكتف الصحابة ش بمذاكرة الحديث فيما بينهم، بل جاءت عنهم النصوص الكثيرة التي يوصون فيها، ويحضون من خلالها على مذاكرة الحديث:

- _ قال علي ط: «تزاوروا، وتذاكروا الحديث، فإنكم إن لم تفعلوا يدرس»^(٢).
- _ وعن عبد الله بن مسعود ط: «تذاكروا الحديث؛ فإن ذكر الحديث حياته»^(٣).
- _ وعن أبي سعيد الخدري ط: «تذاكروا الحديث؛ فإن الحديث يبيح الحديث»^(٤).
- _ وعن ابن عباس ب قال: «تذاكروا هذا الحديث، لا ينفلت منكم؛ فإنه ليس مثل

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، ص ١٢١-١٢٢، ح (٧٧٩)، وصحيح ابن خزيمة، (٣/٣٥)، ح (١٥٧٨) دون ذكر لقصة مراجعتها أبي بن كعب، والمستدرک على الصحيحين، (١/٣٢٢-٣٢٣)، ح (٧٨٣) دون ذكر لقصة المراجعة أيضاً، وقال: «صحيح على شرط الشيخين». وقال الذهبي في التلخيص (١/٢١٥): «على شرطهما».

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، (٥/٢٨٥)، ح (٢٦١٣٤) بإسناد رجاله ثقات، واللفظ له، والمستدرک على الصحيحين، (١/١٧٣)، ح (٣٢٤).

(٣) المستدرک على الصحيحين، (١/١٦٣)، ح (٣٢٤). وقال: «رؤي في الحديث على مذاكرة الحديث عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود بأحاديث صحيحة على شرط الشيخين». المستدرک، (١/١٦٢). ووافقه الذهبي على تصحيحها في التلخيص، (١/٩٥).

(٤) سنن الدارمي، (١/٤٧٧-٤٧٨)، ح (٦١٧). بإسناد رجاله ثقات. المستدرک على الصحيحين، (١/١٦٢)، ح (٣٢٣) بإسناد رجاله ثقات.

القرآن مجموعٌ محفوظٌ، وإنَّكم إن لم تذكروا هذا الحديث يَنْفَلِتْ مِنْكُمْ»^(١).

وهذه النُّصوص تدلُّ دَلَالَةً واضحة على أَنَّ أداء الرِّواية الحديثية قديمٌ قدم بدء الوحي على النَّبيِّ <، وأنَّ نشاطه < في تبليغ دعوته، ثم نشاط أصحابه > في تحمُّل ما روي عنه من أحاديث، وحفظها وروايتها ومدارستها ومذاكرتها سواء كان على المستوى الفرديِّ أم الجماعيِّ، كلُّ هذا كان من الأسباب التي أسهمت في نشوء الرِّواية الحديثية.

ثالثاً: الإسناد وصيغ التَّلَقِّي والسماع في الصدر الأول:

يُعَدُّ الإسناد أهمُّ ما تميزت به الرِّواية الحديثية، وإذا ما بحثنا عن تاريخ الإسناد فيها، نجد أنَّ نشأته ارتبطت كذلك بنشوء هذه الرِّواية، فالنَّبيُّ < هو من سنَّ لأمته مبدأ النقل بالإسناد، وسيأتي في الباب الثاني بسط ذلك وإيضاحه إن شاء الله.

(١) سنن الدارمي، (١/٤٧٩)، ح (٦٢٤). بإسناد رجاله ثقات، إلا جعفر بن أبي المغيرة القمي. قال ابن

منده: « ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير»، وقال الذهبي: «كان صدوقاً». ميزان الاعتدال،

(١/٤١٧).

المبحث الثاني

نشأة الرواية التاريخية

تمهيد: الرواية التاريخية قبل الإسلام:

لا بدّ قبل الحديث عن نشأة الرواية التاريخية في الإسلام من الإشارة إلى نشأة الرواية التاريخية قبل الإسلام.

كان بدء ظهور الرواية التاريخية ونشأتها مرتبطاً بوجود الإنسان على ظهر هذه الأرض، وبما أنّ تاريخ الوجود الإنسانيّ مُغرّق في القدم فإنّ الرواية التاريخية كان شأنها كذلك؛ لأنّها مرتبطة بموضوعها لا تنفك عنه، وكما أنّ الرواية الحديثة ارتبطت بنشأتها ببعثة النبيّ ﷺ، فكذلك الرواية التاريخية، ارتبطت بالإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض، ولم يكن ظهورها مرتبطاً بالإسلام قطّ، بل كانت أقدم منه عهداً، فهي وليدة عصور ما قبل الإسلام^(١).

وبناء على ما سبق فإنّ الرواية من حيث هي فنّ، أو علم، لا تُعدّ خاصّة بالأمة الإسلامية دون غيرها من الأمم، فالفرس، واليونان، والرّومان، والهنود، وغيرهم، كانت لهم حضارات موهلة في القدم، وتاريخ عريق، وقد نقلوا هذا التاريخ، ورووا فيه سير أبطالهم، ومشاهيرهم، ووقائعهم، وملاحمهم المشهورة، وأشعار شعرائهم، وقصص قصاصهم، إلى غير ذلك، وما العرب في ذلك إلا كغيرهم من الأمم، عرفوا الرواية واشتهروا بها أيضاً.

إلا أنّه لا يمكن مقارنة الرواية عند هذه الأمم بالرواية التي عرفها المسلمون فيما بعد، والتي صبغها الإسلام بمنهج التحرّي والتثبت^(٢)، حتى غدا علم الرواية عند المسلمين

(١) ينظر: المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب، للدكتور سالم أحمد محل، ص ٩٨ .

(٢) الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور محمد محمد أبو شهبه، ص ٤٢ .

أعلى مناهج التوثيق للعلوم النّقليّة.

نشأة الرواية التاريخية في الإسلام:

لا يمكن القول بأنّ الرواية التاريخية في الإسلام نشأت نشأةً مستقلةً بظهوره، فالعرب الذين كلّفهم الله لأحمّل رسالة الإسلام وتبليغها للنّاس، عرفوا الرواية قبل ذلك، ولما جاء الإسلام استمرّت هذه الرواية على سننّها المعهود، كما كان عليه الحال من قبل، فالرواية التاريخية في الإسلام ما هي إلا امتدادٌ للرواية قبل الإسلام، ولكنّ هذه الرواية طرأ عليها أمران جديان:

الأول: التوثيق والتدقيق الذي أدخله المنهج الإسلامي عليها.

الثاني: المادّة التاريخيّة الجديدة التي ارتبطت بالإسلام: فالمادّة التاريخيّة قبل الإسلام كانت تقتصر على أخبار العرب، وأيامهم، وأحوالهم، وقصصهم في الجاهليّة، فضلاً عن أخبار الأمم الماضية، ولما جاء الإسلام زاد على هذه المادّة مادّةً جديدةً، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: تاريخ ما قبل الإسلام:

مادّة هذا التّاريخ لم يطرأ عليها جديدٌ يُذكر، إلّا أنّ ظهور الإسلام، وبدء انتشاره، وما واكب ذلك من أحداث فاصلة غيّرت مجرى التّاريخ جعل الاهتمام بتاريخ العرب قبل الإسلام يقلُّ إلى درجة كبيرة، فلم يكن له في الرواية من الحظّ إلا النّزر اليسير، ومن ثمّ تحوّل الاهتمام بالدرجة الأولى إلى أخبار الإسلام.

ومع كلّ هذا فقد ظلّ لأخبار ما قبل الإسلام مكانتها، ورواتها، ونقلتها، وأهلها الذين يتذكرونها فيما بينهم، بل إنّ النّبّيّ >، وأصحابه >، كانوا بين الفينة والأخرى يتناقلونها فيما بينهم ويروونها، وفيما يأتي بيان ذلك.

١_ رواية النبي < لأخبار ما قبل الإسلام:

لم يقتصر النبي < فيما رواه من أخبار تاريخية _ مما أوحاه الله تعالى إليه _ على أخبار الأنبياء السابقين وأممهم، بل زاد على ذلك ما كان شاهد عيان عليه في فترة ما قبل الإسلام، فضمن مرويَّاته التاريخية شيئاً من أخبار الجاهلية، وقد جاء إخباره عنها على نوعين:

الأول: إخباره عن أحوالها العامة: ومن الأمثلة على ذلك ذكره لحلف الفضول، فعن عبد الرحمن بن عوف ط، قال: قال رسول الله <: « شهدت حلف المطَّيِّين مع عُمومتي وأنا غلامٌ، فما أحبُّ أن لي حُمُر النعم وأني أنكثُ»^(١).

وكذلك إشارته < في حديث الحُدَيْيَّة الطَّوِيل إلى حادثة الفيل، وفيه: « وسار النبي <، حتَّى إذا كان بالشَّيْة التي يهبط عليهم منها، بَرَكْتَ به راحلته، فقال النَّاس: حَلْ حَلْ^(٢)، فألحَّت، فقالوا: خَلَّتْ

(١) مسند أحمد، (٣/١٩٣)، ح (١٦٥٥). قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٨/٣١٤). والمراد بحلف المطَّيِّين في هذا الحديث حلف الفضول؛ لأنَّ النبي < لم يُدرك حلف المطَّيِّين، وسببه تنازع قريش بعد موت قصي بن كلاب فيمن يلي أمر السَّقَاية والرَّفَادَة والنَّدوة والحِجَابَة، فأحضر بنو عبد مناف جَفَنَة مملوءة طيباً، فتحالفوا، وغمسوا أيديهم في الطَّيِّب، ثم مسحوا أيديهم بالكعبة فسُئِمُوا بالمطَّيِّين، وكان هذا قديماً، وأمَّا حلف الفضول فقد كان قبل البعثة بعشرين سنة، وهذا هو الذي شهدته النبي <، وسُمِّيَ بالمطَّيِّين تشبيهاً له بحلف بني عبد مناف المذكور آنفاً. البداية والنهاية، لابن كثير (٣/٤٥٦).

وأما التَّسمية بالفضول فقد ذكر الفاكهي لذلك سببين: إما لأنَّهم دخلوا في فضلٍ من الأمر، أو تشبيهاً له بحلف كان بمكة أيام جُرْهم تحالفوا فيه لنصرة المظلوم، قام به رجال يقال لهم: فَضْل، وَفُضَال، وَفُضَالَة. وقيل هم: الفضل بن شراعة، والفضل بن وداعة، والفضل بن قاعة، وقيل غير ذلك في أسمائهم، فسُمِّيَ بالفضول جمعاً لأسماء هؤلاء. أخبار مكة، للفاكهي، (٥/١٧٠-١٧٢)، السُّنن الكبرى، للبيهقي، (٦/٥٩٦).

(٢) هي كلمة تزجر بها النَّاقَة، يقال: حَلْ، حَلْ، بسكون اللَّام، ويقال: حَلْ، حَلْ، بكسر اللَّام فيها، منونةٌ، وغيرُ منونةٍ. مشارق الأنوار، (حل): (١/١٩٥). و(القصواء) لقب ناقة للنبي <. والقَصْوَاء: النَّاقَة التي قُطِعَ طرفُ أذنها.

النهاية في غريب الحديث، (قصا)، (٤/٧٥).

الْقَصُوءِ^(١)، خَلَّاتِ الْقَصُوءِ». فقال النبي <: « مَا خَلَّاتِ الْقَصُوءِ، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابسُ الفيل »^(٢).

الثاني: إخباره عن بعض أحواله الخاصة في الجاهلية: ومن الأمثلة على ذلك: حديث جابر بن سمره ط قال: قال رسول الله <: « إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ، كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ »^(٣).

وعن علي بن أبي طالب ط قال: سمعت رسول الله < يقول: « مَا هَمَمْتُ بِقَبِيحٍ مِمَّا يَهْمُ بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ، كَلَّتَاهُمَا عَصَمَنِي اللَّهُ مِنْهُمَا: قُلْتُ لَيْلَةً لَفَتَنِي كَانَ مَعِيَ مِنْ قُرَيْشٍ بِأَعْلَى مَكَّةَ فِي غَنَمٍ لَأَهْلُنَا نَرَعَاهَا: أَبْصُرَ لِي غَنَمِي حَتَّى أَسْمُرَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِمَكَّةَ كَمَا يَسْمُرُ الْفِتْيَانُ. قَالَ: نَعَمْ. فَخَرَجْتُ، فَلَمَّا جِئْتُ أَدْنَى دَارٍ مِنْ دُورِ مَكَّةَ سَمِعْتُ غَنَاءً، وَصَوْتَ دُفُوفٍ وَمَزَامِيرَ.

قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: فَلَانٌ تَزَوَّجَ فَلَانَةً، لَرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَهَوْتُ بِذَلِكَ الْغَنَاءِ، وَبِذَلِكَ الصَّوْتِ، حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي فَنِمْتُ، فَمَا أَيْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّمْسِ، فَرَجَعْتُ إِلَى صَاحِبِي، فَقَالَ: مَا فَعَلْتَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، ثُمَّ فَعَلْتُ لَيْلَةً أُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَخَرَجْتُ، فَسَمِعْتُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي مِثْلُ مَا قِيلَ لِي، فَسَمِعْتُ كَمَا سَمِعْتُ، حَتَّى غَلَبَتْنِي عَيْنِي، فَمَا أَيْقَظَنِي إِلَّا مَسُّ الشَّمْسِ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى صَاحِبِي، فَقَالَ لِي: مَا فَعَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مَا فَعَلْتُ شَيْئًا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ <: فَوَاللَّهِ مَا هَمَمْتُ بَعْدَهُمَا بِسُوءٍ مِمَّا يَعْمَلُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَكْرَمَنِي اللَّهُ بِنَبِيِّتِهِ »^(٤).

(١) خَلَّاتِ النَّاقَةِ: إِذَا حَرَنْتِ، وَالْجِرَانُ: أَنْ تَقِفَ فَلَا تَتَحَرَّكَ، وَإِنْ ضُرِبَتْ. غَرِيبُ الْحَدِيثِ، لِلْحَرَبِيِّ، (حَرْنُ)، (٢/٤٤٦).

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الشُّرُوطِ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمَصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، ص ٤٤٧، ح (٢٧٣١).

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ فَضْلِ نَسَبِ النَّبِيِّ < وَتَسْلِيمِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ، ص ١٠٠٨، ح (٢٢٧٧).

(٤) صَحِيحُ ابْنِ حَبَانَ، (١٤/١٦٩ - ١٧٠)، ح (٦٢٧٢). قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ».

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (١٧/٢٠٩).

٢_ رواية الصحابة لأخبار ما قبل الإسلام:

وكذلك فإنَّ الصحابة ثلَّ نقلوا شيئاً من أخبار الجاهليَّة، وأحوالها العامَّة، التي كانوا شُهود عيان عليها، وكان النَّبيُّ < في بعض الأحيان رُبَّما سمعهم وهم يأخذون في حديثها فلا ينهاهم عن ذلك.

_ عن سِمَاك بن حَرْب قال: « قلت لجابر بن سَمْرَةَ: أكنت تجالسُ رسولَ الله < ؟ قال: نعم، كثيراً. كان لا يقوم من مُصَلَّاه الَّذي يصليُّ فيه الصُّبحُ أو الغدَاة حتى تطلَّع الشَّمْسُ، فإذا طلَّعت الشَّمْسُ قام، وكانوا يتحدَّثون، فيأخذونَ في أمر الجاهليَّة، فيضحكون، ويتبسَّمُ»^(١).

_ وعن أبي خالد الوالبيِّ قال: «كنا نجالس أصحاب رسول الله <، يتناشدون الأشعار، ويذكرون أمر الجاهليَّة»^(٢).

_ وعن أبي سَلَمَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ قال: « لم يكن أصحاب رسول الله < مُنحرفين، ولا مُتماوتين، وكانوا يتناشدون الشُّعر في مجالسهم، ويذكرون أمر جاهليَّتهم، فإذا أُريد أحدُهم على شيءٍ من دينه دارت حَماليق^(٣) عينيه كأنَّه مجنونٌ»^(٤).

_ ومن الأمثلة أيضاً قول جعفر بن أبي طالب ط للنَّجاشي مَلِك الحبشة في القصة المشهورة: «أيُّها الملك، كنا قوماً أهل جاهليَّة؛ نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش،

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، ص ٢٧٠، ح (٦٧٠).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: (٢٧٣/٥) ح (٢٦٠٢٣).

(٣) الحِمْلَاق، والحُمْلُوق واحد، وهو باطن جفن العين الذي يُسوِّده الكحل. وحملق الرجل: إذا فتح عينيه ونظر نظراً شديداً، والمقصود بذلك اشتعال الغضب. العين، (حملق)، (٣/٣٢٢)، الصَّحاح، (حملق)، (٤/١٤٦٥)، لسان العرب، (حملق)، (١٠/٦٩).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، (٢٧٨/٥) ح (٢٦٠٥٨). وإسناده حسن كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري، (١٠/٥٤٠).

ونقطع الأرحام، ونُسيء الجوار، يأكل القويُّ منا الضَّعيفَ، فكُنَّا على ذلك حتَّى بعث الله إلينا رسولاً منَّا، نعرف نسبه، وصدقه، وأمانته، وعفافه...»^(١).

_ ومن ذلك أيضاً قول عروة بن الزُّبير ط: «كانت العرب تطوف بالبيت عِراً إلا الحُمس»^(٢) _ والحُمس قريش وما وَلدت _ كانوا يطوفون عِراً، إلا أن تعطيهم الحُمس ثياباً؛ فيعطي الرِّجالُ الرِّجالَ، والنِّساءُ النِّساءَ، وكانت الحُمس لا يخرجون من المزدلفة، وكان النَّاسُ كُلُّهم يبلغون عرفات. قال هشام: فحدَّثني أبي عن عائشة ك قالت: الحُمس هم الذين أنزل الله عزَّ وجلَّ فيهم: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، قالت: كان النَّاسُ يُفيضون من عرفات، وكان الحُمس يُفيضون من المزدلفة يقولون: لا نُفيض إلا من الحرم، فلما نزلت: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ رجعوا إلى عرفات»^(٣).

قال أبو شامة^(٤): «ولم يزل الصَّحابة والتَّابعون فمن بعدهم يتفاوضون في حديث من مضى، ويتذكرون ما سبقهم من الأخبار وانقضى، ويستنشدون الأشعار، ويتطلَّبون الآثار والأخبار، وذلك بَيِّنٌ من أفعالهم، لمن اطَّلَعَ على أحوالهم، وهم السَّادة القُدوة، فلنا بهم أسوة»^(٥).
وغيرُ هذا أمثلةٌ كثيرةٌ تدلُّ على أنَّ رواية الخبر التَّاريخيَّ المتعلِّق بالجاهليَّة لم تنقطع

(١) مسند أحمد، (٣/٢٦٥) ح (١٧٤٠)، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصَّحيح، غير إسحاق، وقد صرَّح بالسَّاع». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٦/٢٨).

(٢) الحُمس: التَّشدُّد في الأمر، ورجلُ أحس: شجاع. والحُمس: جمع الأحمس، سُمُّوا بذلك لأنَّهم تحمَّسوا في دينهم، أي تشدَّدوا. العين، (حمس)، (٣/١٥٤)، جمهرة اللغة، لابن دريد، (حمس)، (١/٥٣٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة، ص ٢٧٠، ح (١٦٦٥)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، ص ٥١٧، ح (٢٩٥٥)، واللفظ لمسلم.

(٤) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المقدسي، الدمشقي، المعروف بأبي شامة، العلامة، الحافظ، المحدث، الفقيه، المؤرخ، صاحب المصنفات المفيدة، (ت ٦٦٥هـ). البداية والنهاية، (١٧/٤٧٢-٤٧٣).

(٥) عيون الروضتين في أخبار الدولتين، (١/٢٣).

بظهور الإسلام.

والغالب على مرويات الصحابة لهذه الأخبار _ وهي قليلة _ أنهم كانوا يروونها لبيان فضل الله تعالى عليهم حين انتشلهم منها، فكأن الراوي عندما يرويها يوازن بينها وبين ما أنعم الله به عليه من نعمة الإيمان، كما يظهر ذلك في قول جعفر بن أبي طالب ط. ثم وقفت بعد على قولٍ لعمر بن الخطاب ط يؤيد هذا المعنى، وفيه: «ما كنّا أحرانا نتحدّث عن أمر الجاهليّة منّا حين هدانا الله لألّ للإسلام وأنعم علينا به»^(١). والله أعلم.

٣ _ شُيُوعُ رِوَايَةِ تَارِيخِ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَانْتِشَارُهَا فِي الْعَهْدِ الْأُمَوِيِّ:

إنّ المُتَّبِعَ لهذا النوع من الروايات التاريخية المتعلقة بتاريخ ما قبل الإسلام يستوقفه الزّخم الكبير لها، وهذا الكمّ الكبير الذي نشهده في كتب التواريخ لأخبار الجاهليّة كانت نشأة روايته قبل الإسلام بزمان طويل، إذ كان أخباراً متفرقة تتناقلها الشّفاة، وروايات متناثرة حول أشعار العرب، وقصصها، وأمثالها، وآيامها، يتذكرونها في مجالسهم وأنديتهم.

ولما شاع نور الإسلام، ونقل الأمة من إطار العصبيّة القبليّة، وأجواء الوثنيّة إلى أنوار التّوحيد لم تكن أخبار العرب ورواياتهم تلك لتنافس خبر الإسلام وشأن نبيّه < وأصحابه ميدان الرواية؛ إذ أصبحت أخبار الإسلام والمسلمين حديث العامّة والخاصّة والغادي والرّائج، وفي أثناء ذلك كانت هناك بعض الروايات لأخبار الجاهليّة، والتي لا تشكّل الثّقل الذي تُنافس به مرويات السّيرة والمغازي النبويّة.

وهكذا استمرّ شأن أخبار الجاهليّة، إلى أن جاء عصر بني أميّة الذي وجدت فيه هذه الأخبار مُتَنَفِّسَهَا من جديد، وأصبحت تشغل حيّزاً لا يُستهان به من الرواية، ومما ساعد على ذلك تشجيع الخلفاء على ذلك، واهتمامهم بها، وتنقيتهم عنها، واستثارتهم في

(١) السيرة النبوية، لابن إسحاق، (١/٨٣). وفي إسناده رجل مبهم.

مجالسهم بالعارفين بأخبارها وأحوالها.

__ **فمعاوية بن أبي سفيان ط** __ وهو أول خليفة أموي _ حفل بالأخباريين والنسّابين الذين أحاطوا به، ووفدوا عليه^(١)، ومنهم:

__ **دَغْفَلُ بن حَنْظَلَة بن يزيد، السَّدُوسِيُّ، السَّابَّة (ت ٧٠هـ)، مُتَخَلِّفٌ في صحبته^(٢)،** أرسل إليه معاوية، فسأله عن أنساب العرب، والنُّجوم، والعربيّة، وأنساب قريش، فأخبره، فوجده رجلاً عالماً، وأمره أن يُعَلِّم ابنه يزيد بن مُعاوية العربيّة، وأنساب قريش، والنُّجوم^(٣).

__ **عَبِيد بن شَرِيَّة الجُرْهُمِي، من المُعَمَّرِينَ، أدرك النَّبِيَّ > ولم يسمع منه شيئاً، وعاش** إلى زمن عبد الملك بن مروان، وكان ممن استقدمه معاوية، فسأله عن الأخبار المتقدمة، وملوك العرب والعجم، وسبب اختلاف الألسنة، وتفرُّق النَّاس في البلاد، وكان عبید عالماً بذلك فأخبره بذلك^(٤).

__ **وكان عبدُ الملك بن مروان عالماً بقبائل العرب، وأخبارها، مهتماً بها، كثير السُّؤال لمن** شهدها من المُعَمَّرِينَ كالرَّبِيع بن ضُبُع بن وهب الفَزَارِيِّ^(٥)، والنَّاقِلِينَ لها من الرواة كَمَسْلَمَةَ بن زيد بن وهب الفَهْمِي^(٦)، ولقد حاور عبدُ الملك الزُّهْرِيَّ في النَّسَب فشهد له الزُّهْرِيَّ بِسَعَةِ علمه في ذلك وقال: «فجعل يسألني عن أنساب قريش، فلهو أعلمُ بها

(١) ينظر للتوسع: أخبار الوافدين من الرجال من أهل البصرة والكوفة على معاوية بن أبي سفيان، للضبي.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٢٨٦/١٧)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (١٦٣/٢ - ١٦٤).

(٣) المعجم الكبير، للطبراني، (٢٢٦/٤)، ح (٤٢٠١).

(٤) المعارف، لابن قتيبة، ص ٥٣٤، الفهرست، لابن النديم، ص ١١٨، الإصابة في تمييز الصحابة، (١٠٢/٥).

(٥) الأخبار المُوقَفِيَّات، للزُّبَيْر بن بَكَّار، ص ٢٨٩-٢٩٠. ولم أقف على وفاة الربيع هذا.

(٦) جمل من أنساب الأشراف، (٢٢٥/٧)، تاريخ الأمم والملوك، (٦٦٨/٣). وعند الطبري: سلمة بلا ميم في أوله.

مَنِّي، قال: وجعلت أتمنى أن يقطع ذلك؛ لتقدمه عليّ في العلم بالنَّسب»^(١).

_ وكان هشام بن عبد الملك يسأل الوافدين عليه عن أيام العرب وأخبارها وأنسابها^(٢).

_ واهتمَّ عمر بن عبد العزيز بالأنساب والنَّسَبين؛ وقَرَّب إليه من علماء النَّسب أهل الورع والتَّقوى وانتفع بهم، كالوليد بن رَوْح بن الوليد بن عبد الملك^(٣).

ومن أخذت عنهم أخبارُ العرب أيضاً:

_ علاقة بن كُرْسَم الكِلابي: كان في أيام يزيد بن معاوية، وله علم بالأنساب، والأخبار وأحاديث العرب القديمة، وقد أخذ عنه من ذلك الشيء الكثير، مات ولم يُعلم تاريخ وفاته^(٤).

_ مُجَالِد بن سعيد بن عُمير الهَمْداني (ت ١٤٤هـ): كان راوية للأخبار والأنساب والأشعار^(٥).

_ زُهَيْر بن مَيْمُون الهَمْداني المعروف بالفرْقُبي^(٦) (ت ١٥٥هـ): كان عالماً بالأنساب، والأخبار، وأيام الناس^(٧). وغير هؤلاء خلق كثير^(٨).

وعني بعض بني أمية بأخبار الأمم الأخرى وملوكها، فترجمت له من لغتها الأم إلى

(١) تاريخ مدينة دمشق، (٥٥/٣٢٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٥/٣٣١).

(٢) جمل من أنساب الأشراف، (٨/٣٧٧).

(٣) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، ص ٩٠، تاريخ مدينة دمشق، (٦٣/١٣٠). لم أقف على وفاته

(٤) الفهرست، ص ١١٨، معجم الأدباء، لياقوت الحموي، (٤/١٣٦٠).

(٥) المعارف، ص ٥٣٧، معجم الأدباء، (٥/٢٢٧١).

(٦) نسبة إلى (فرقب) اسم مكان كان يتجر إليه. إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، (٢/١٨).

(٧) الفهرست، ص ١٣٤.

(٨) ينظر: الفهرست، ص ١٣١-١٣٥.

العربيّة كخالد بن يزيد بن معاوية^(١)، وهشام بن عبد الملك^(٢)، فوقفوا عليها ليستفيدوا من من تجارب من سبق من الملوك في شؤون الدولة^(٣)، ولذلك قيل: «عِلْمُ الملوك: النَّسَبُ والخَبَرُ»^(٤).

وهكذا كان خلفاء بني أميّة وأمرأؤهم أوّل من اهتمّ بأخبار العرب كلّ هذا الاهتمام، الأمر الذي شجّع على روايتها، والبحث عنها، وتقصّيها فيما بعد.

ومما يتعلق بهذا النوع من الأخبار أخبار الأمم الماضية وتاريخ الأنبياء، وقد كان أهل الكتاب قبل الإسلام يروونه ويحدثون به، ثمّ لما ابتداء نزول الوحي المبارك نجد القرآن الكريم ساق كثيراً من أخبار هؤلاء، وكان النبي < كذلك لا يفتأ يُخبر أصحابه عمّن سبق من الأنبياء وأممهم وقصصهم.

— عن عبد الله بن عمرو ب قال: «كان نبيّ الله < يُحدثنا عن بني إسرائيل حتّى يُصبح، ما يقوم إلّا إلى عظيم^(٥) صلاة»^(٦).

ولكن التفاصيل الدّقيقة لتاريخ الأمم الماضية، والتّوسّع في أخبارها إنّما أخذت عن أهل الأديان الأخرى، وعلى وجه الخصوص اليهوديّة والنصرانيّة، على يدَي مُسلمة أهل الكتاب، أمثال كعب بن ماتع الحميري المعروف بكعب الأخبار (ت ٣٢ هـ)^(٧)، وعبد الله

(١) الفهرست، ص ٣٠٠.

(٢) التنبيه والإشراف، للمسعودي، ص ٩٣.

(٣) الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، للدكتور حسين عطوان، ص ٣٧.

(٤) البيان والتبيين، للجاحظ، (٣/ ٣٧٤).

(٥) عظيم على وزن قُفْل. قال ابن الأثير: «عظيم الشيء أكبره، كأنه أراد: لا يقوم إلّا إلى الفريضة». النهاية في غريب الحديث، (عظيم)، (٣/ ٢٦٠).

(٦) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل، ص ٥٢٥، ح (٣٦٦٣). قال أبو بكر الأثرم: «جيد الإسناد». ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٧٨.

(٧) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، (٥/ ٣٢٢_٣٢٤).

ابن سلام بن الحارث (ت ٤٣هـ)^(١)، وهب بن منبه بن كامل الصنعاني (ت ١١٤هـ)^(٢).

ثانياً: التاريخ الإسلامي:

لا شك أن التاريخ الإسلامي يُعدُّ من أكثر التواريخ العالمية غنى وخصوبةً بكثرة الروايات، وإذا ما أردنا الوقوف على نشأة الرواية التاريخية الإسلامية في ذلك فلا بد أن نعود إلى تاريخ صدر الإسلام فقد كان المهد الأول، والمنطلق الرئيس لهذا التاريخ المجيد. وإذا ما عدنا إلى تاريخ صدر الإسلام ندرك بلا شك أن مرويات السيرة النبوية كانت فاتحة هذا التاريخ، والنواة الأولى له، وعلى ذلك اتفقت كلمة العاملين في حقل التاريخ الإسلامي^(٣)؛ إذ كانت السيرة النبوية بما تتضمنه من الوقوف على تفاصيل حياة النبي < اليومية، والدعوية، وخطواته الجهادية، محط أنظار المسلمين آنذاك.

ولعل السبب في ذلك يعود للتغير الشامل الذي أحدثته بعثة النبي < في حياة الناس عامة؛ فهم ينظرون إلى السيرة النبوية وتاريخ الدعوة الإسلامية في عصرها الأول على أنه الشرف المروم، والتاريخ الذي ليس بعده تاريخ، يُضاف إلى ذلك أن الوقوف على سيرته < يشكّل عاملاً مهماً، وباعثاً أساسياً، للاهتمام بهديه، واقتفاء سنته^(٤)، مصداقاً لقول الله لأ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وكان الإمام الزهري/يقول في علم المغازي: «علم الآخرة والدنيا»^(٥).

١_ رواية الصحابة للسيرة والمغازي:

(١) المصدر السابق، (٤/ ٨٠-٨١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٦٣/ ٣٦٦-٤٠٣).

(٣) ينظر: مقدمة الدكتور سهيل زكار لـ (المغازي النبوية) للزهري، ص ١٠، التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٨٦)،

المسلمون وكتابة التاريخ، عبد العليم خضير، ص ٧٩، المدخل إلى التاريخ الإسلامي، محمد فتحي عثمان، ص

١٤٠، التاريخ والمؤرخون العرب، أحمد محمد ترحيني، ص ١٢٧-١٢٨.

(٤) ينظر: أضواء على كتب السيرة النبوية، علي العربي، ص ٢١.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، (٢/ ٢٨٧).

هذه العناية الفائقة بسيرة النَّبِيِّ > ومغازيه لم تكن على نطاق ضيق محدود، تقتصر على صحابيٍّ واحدٍ أو اثنين أو أكثر، أو على من تخصَّه الحادثة، أو على مَنْ شهد الواقعة؛ بل إنَّها كانت حديث العامة والخاصة، حتى شملت المجتمع الإسلامي كلاً، ثم تُنَوَّل أخبارها جيلاً بعد جيل^(١). فأحاديث النَّبِيِّ >، وأخباره، ومرويات سيرته ومغازيه، كانت محفوظةً في صدورهم؛ يتناقلونها، ويتذكرونها فيما بينهم.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) رواية الصحابة ش للأحداث التي شهدوها:

— عن أبي بكر ط قال: «قلت للنَّبِيِّ > وأنا في الغار: لو أنَّ أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا». فقال: «ما ظنُّك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما؟»^(٢).

— وعن عمر بن الخطاب ط قال: «لَمَّا مات عبدُ الله بنُ أبي بنِ سلُول دُعِيَ له رسول الله > ليُصَلِّيَ عليه، فلما قام رسول الله > وَثَبْتُ إليه، فقلت: يا رسول الله! اتَّصَلِيْ عَلَى ابْنِ أَبِي، وقد قال يوم كذا وكذا: كذا وكذا، أعدُّ عليه قوله؟». فتبسَّم رسول الله > وقال: «أخْرَ عَنِّي يا عمر». فلما أكثرت عليه قال: «إني خَيْرْتُ فاخترت، لو أعلم أنَّي إن زِدْتُ على السَّبعين يُغْفَرُ له لَزِدْتُ عليها...»^(٣).

— وعن عبد الله بن مسعود ط قال: «بينما رسول الله > يُصَلِّي عند البيت، وأبو جهل وأصحابُ له جلوسٌ، وقد نُحِرَتْ جَزُورٌ بالأمس، فقال أبو جهل: أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا^(٤) جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ، فيأخذه فيضعه في كتفي محمَّد إذا سجد، فانبعث أشقى القوم، فأخذه،

(١) ينظر: نشأة علم التاريخ عند العرب، للدوري، ص ٢٠

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، ص ٦١٣، ح (٣٦٥٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين، ص ٢١٩، ح (١٣٦٦).

(٤) الجِلْدَةُ الرَّقِيقَةُ يكون فيها الولد من المواشي، ويجمع على (أسلاء). الصَّحَّاح، (سلا)، (٦/ ٢٣٨١).

فلما سجد النبي > وضعه بين كتفيه. قال: فاستضحكوا، وجعل بعضهم يميل على بعض، وأنا قائم أنظر؛ لو كانت لي منعة طرحتة عن ظهر رسول الله <...»^(١).

(ب) _ رواية الصحابة ش لأبنائهم:

_ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن عبد الله بن كعب قال: «سمعت كعب ابن مالك ط يقول: لم أتخلف عن رسول الله < في غزوة غزاها إلا في غزوة تبوك، غير أنني تخلفت عن غزوة بدر، ولم يُعَاتَبْ أَحَدٌ تَخَلَّفَ عنها، إنما خرج رسول الله < يريد غير قريش، حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد»^(٢).

(ج) _ رواية الصحابة ش لغيرهم:

_ عن طارق بن شهاب، قال: سمعت ابن مسعود يقول: شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً لأن أكون صاحبه أحب إلي مما عدل به، أتى النبي < وهو يدعو على المشركين، فقال: «لا نقول كما قال قوم موسى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ولكننا نقاتل عن يمينك، وعن شمالك، وبين يديك، وخلفك». فرأيت النبي < أشرق وجهه وسرّه، يعني: قوله^(٣).

والأمثلة على هذا كثيرة جداً، لم أقصد استيعابها، وإنما أردت التمثيل لذلك والتدليل عليه من الصحيحين باختصار شديد، فليس المقام مقام بسط وتفصيل.

٢ _ رواية التابعين للسيرة والمغازي:

(١) صحيح البخاري، أبواب سترة المصلي، باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى، ص ٨٨، ح (٥٢٠)، وصحيح

مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي < من أذى المشركين، ص ٧٩٩، ح (١٧٤٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر، ص ٦٦٨، ح (٣٩٥١)، وصحيح مسلم، كتاب التوبة،

باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ص ١٢٠٠، ح (٢٧٦٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، ص ٦٦٨، ح (٣٩٥٢).

ولما جاء جيل التابعين الذين ورثوا العلم عن أصحاب رسول الله > تَلَقَّوْا مَرْوِيَّاتِ السَّيِّرة النَّبَوِيَّةَ غَضَّةً طَرِيَّةً، وَأَشْرَبَتْ قُلُوبُهُمْ حَبَّةَ تِلْكَ السَّيِّرةِ الْعَطْرَةِ سَمَاعاً وَرَوَايَةً، وَأَوَّلُوهَا كُلَّ اهْتِمَامِهِمْ^(١)، وَالزَّمُوا مَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِمْ حَفْظَهَا وَرَوَايَتَهَا، وَيَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِالسَّيِّرةِ وَرَوَايَتِهَا أَنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ الْحَفْظُ.

— قال زين العابدين عليُّ بنُ الحسين بن عليٍّ (ت ٩٤هـ): « كُنَّا نُعَلِّمُ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ > كَمَا نُعَلِّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ^(٢) ».

— وعن عبد الملك بن عُمَيْر، قال: «كَانَ الشَّعْبِيُّ يَحْدُثُ بِالْمَغَازِي، فَمَرَّ ابْنُ عَمْرٍ، فَسَمِعَهُ وَهُوَ يَحْدُثُ بِهَا، فَقَالَ: لَهْوٌ أَحْفَظُ لَهَا مِنِّي، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ شَهِدْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ >»^(٣). وفي رواية: «لِلَّهِ! إِنَّ هَذَا الْفَتَى شَهِدَ مَعَنَا»^(٤). وفي أخرى: «شَهِدْتُ الْقَوْمَ، وَهَذَا أَحْفَظُ لَهَا، وَأَعْلَمُ بِهَا مِنِّي»^(٥).

— وأخرج ابن عساكر بإسناده إلى يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال: « كُنَّا نجلس إلى أبي إدريس الخولاني^(٦) فيحدثنا في الشيء من العلم لا يقطعه بغيره حتى يقوم، أو تقام الصلاة؛ حفظاً لما سمع. قال: فحدث يوماً عن بعض مغازي رسول الله > حتى استوعب الغزاة، فقال له رجلٌ من ناحية المجلس: أحضرت هذه الغزاة؟ قال: فقال لا. فقال

(١) ينظر: التاريخ الصغير، للبخاري، (١/٢٧).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٨٨)، البداية والنهاية، (٥/ ٢١).

(٣) المعجم الكبير، (١٣/ ١٨١)، ح (١٣٨٨٥). قال الهيثمي: رجاله ثقات. بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٩/ ٧٥١).

(٤) منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن محمد بن مخلد، محمد بن مخلد، ص ١٩٥، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (١٤٦/١٤).

(٥) تاريخ مدينة دمشق، (٢٥/٣٥٦).

(٦) عائذُ الله بنُ عبدِ الله، أبو إدريس الحَوْلاني، الدَّمَشَقِيُّ، التَّابِعِيُّ، الثَّقَّةُ، من عُبَادِ أَهْلِ الشَّامِ، وَقَرَّائِهِمْ، وَفَقَهَائِهِمْ، وَلَّاهُ عبدُ الملك بن مروان القضاء، (ت ٨٠هـ). التاريخ الكبير، للبخاري، (٧/ ٨٣)، الثقات، لابن حبان،

(٢٧٧ / ٥)، تاريخ مدينة دمشق، (٣٦٨ / ٧ - ٣٧٠).

الرَّجُلُ: قد حضرْتُها مع رسول الله <، ولأنت أحفظُ لها منِّي^(١).

_ وكان إسماعيلُ بنُ محمَّد بنِ سعدِ بنِ أبي وقاص يقول: «كان أبي يُعلِّمنا مغازي النَّبِيِّ < ويُعُدُّها علينا، ويقول: يا بنيَّ، هذه مآثرُ آبائكم، فلا تضيِّعوا ذِكْرَها»^(٢).

_ وجاء في وصيَّة هشام بن عبد الملك لمؤدِّب ولده محمَّد: «...تخلَّل به في مغازي النَّبِيِّ <، وحِفظِ مَنْ كان معه، وحُسنِ بلائِهِمْ»^(٣).

ولما آلت خلافة بني أميَّة إلى عمرَ بنِ عبد العزيز أمر علماء المغازي والسِّير بنشرها وروايتها للنَّاس، فعاصمُ بنُ عُمرَ بنِ قتادة (ت ١٢٠هـ) أحدُ أعلام السِّيرة والمغازي، لما وفد عليه في حاضرة الخلافة دمشق «أمره أن يجلس في مسجد دمشق فيُحدِّث النَّاس بمغازي رسول الله <، ومَنَاقِب أصحابه. وقال: إنَّ بني مروان كانوا يكرهون هذا وينهون عنه؛ فاجلس فحدِّث النَّاس بذلك، ففعل»^(٤).

وينبغي التنبيه هنا أنَّ الرِّواية التَّاريخيَّة في طور نشأتها هذا لم تقتصر على أحداث السِّيرة النَّبويَّة، بل شملت كل الوقائع والأحداث، سواء في العهد النَّبوي، أم العهد الرَّاشدي، وإذا كانت أخبار الجاهلية قد شغلت حيزاً من الرِّواية لا يُستهان به، فمن باب أولى أن تكون حياة الصَّحابة ش وأخبارهم وأحوالهم قد شغلت جانباً من الرِّواية التَّاريخيَّة في عهدها الأوَّل، وإذا ما تأملنا الأمثلة التي تقدَّمت وجدنا فيها ذكراً لجانب من حياة الصَّحابة والمجتمع الإسلامي في ذلك العهد، ولكنَّ هذا الجانب من الرِّواية التَّاريخيَّة تداخل مع أحداث السِّيرة النَّبويَّة تداخلاً كبيراً جداً بحيث أصبح جزءاً منها، وهذا أمر يبيِّن لمن يطالع كتب السِّيرة النَّبويَّة.

(١) تاريخ مدينة دمشق، (٢٦/١٣٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/٢٨٧-٢٨٨).

(٣) تاريخ مدينة دمشق، (٢٢/٣٣١).

(٤) الطبقات الكبير، لابن سعد، (٧/٤١٦).



الفصل الثاني

تقييد الرواية الحديثية بالكتابة

ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث

المبحث الأول : مراحل كتابة الحديث

المبحث الثاني : أسباب تقييد الحديث بالكتابة

المبحث الثالث : مناهج كتابة الحديث

تمهيد

قبل الدُّخول في تفاصيل موضوع تدوين الرواية لا بدَّ من تمهيد يُلقِي الضَّوء على

حال الكتابة عند العرب في الجاهلية وفي صدر الإسلام، ثم بيان المقصود بمصطلحات يكثر تداولها في هذا الباب، وينبغي مراعاة الفروق الدقيقة بينها؛ لما لذلك من آثار تترتب على فهمها فهماً صحيحاً، وهذه المصطلحات هي: الكتابة، والتدوين، والتصنيف.

أولاً: الكتابة عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام:

١_ الكتابة عند العرب قبل الإسلام:

عرف العرب الكتابة قبل الإسلام بزمانٍ طويل^(١)، بهذا الخط الذي كتب به المسلمون بعد ذلك، وهو الخط الكوفي^(٢)، وقد أثبتت الدراسات التاريخية الحديثة للنقوش العربية الشمالية، والبرديات العربية أن معرفة العرب للكتابة باتت أمراً يقينياً، منذ مطلع القرن الرابع الميلادي على أقل تقدير^(٣).

وأما أصل الخط العربي ومنشؤه فمشكلة مستعصية اضطربت فيها الروايات^(٤)، واختلفت فيها الآراء، قال ابن فارس: «والروايات في هذا الباب تكثر وتختلف»^(٥). وأشهر ما قيل في ذلك روايتان^(٦):

الرواية الأولى: أن أصل الخط العربي يرجع إلى خط أهل اليمن القديم، أيام ملوك حمير، وكان خطاً هؤلاء يُسمى (المُسند)، ثم أخذوا منه، وولّدوا عنه الخط العربي، الذي عُرف بخط (الجزم)، وإنما سُمي بالجزم لأنه جُزم من (المُسند) أي: أخذ منه^(٧)، ثم انتقل خط (الجزم) إلى (العراق)، حيث تعلّمه أهل (الحيرة)، التي عُرفت فيما بعد بـ(الكوفة)، ومنهم تعلّمه أهل (الأنبار)، ثم انتقلت الكتابة منهم إلى (الحجاز).

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/ ١٥٢).

(٢) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، للدكتور ناصر الدين الأسد، ص ٦١٩.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ص ٢٤-٣٣، البرديات العربية، للدكتور عبد العزيز الدالي، ص ٤٣-٥٢.

(٤) مصادر الشعر الجاهلي، ص ٢٣.

(٥) الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص ٧.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/ ١٤٤-٢٠١).

(٧) جمهرة اللغة، (جزم)، (١/ ٤٧٢) و(عجم)، (١/ ٤٨٤)، سر صناعة الإعراب، لابن جني، (١/ ٤٠).

قال ابن خلدون: «وقد كان الخطُّ العربيُّ بالغاً مبالغه من الإحكام، والإتقان، والجودة في دولة التَّبابعة لِمَا بلغت من الحضارة والتَّرف، وهو المُسمَّى بالخطِّ الحُميري، وانتقل منها إلى الحيرة... ومن الحيرة لُقِّنَه أهل الطائف وقُريش فيما ذكر... فالقول بأنَّ أهل الحِجاز إنَّما لُقِّنوها من الحيرة، ولُقِّنَها أهل الحيرة من التَّبابعة وحِمْير هو الأليق»^(١).

وقد ردَّ هذا القول الدكتور غانم قدوري قائلاً: «وقد جاءت الدراسات والاكتشافات الحديثة لتنفِي كُلِّ صلةٍ بين الخطِّ العربيِّ الشَّاميِّ الذي كُتب به القرآن الكريم، وبين المُسند الَّذي كان أهل اليمن يكتبون به قبل الإسلام، ولعلَّ ما بينهما من صلةٍ لا يتعدَّى أنَّهما اشتُقَّا من أصلٍ ساميٍّ واحدٍ قديمٍ»^(٢).

وأما الرواية الثَّانية: فتنسب وضع الخطِّ العربيِّ إلى ثلاثة أشخاص من أهل (الأنبار)، وهم: مُرامر بن مُرَّة، وأسلم بن سُدرة، وعامر بن جَدرة، اجتمعوا، فوضعوا الخطَّ، وقاسوا هجاء العربيَّة على هجاء السريانيَّة، ثم تعلَّم منهم أهل (الحيرة)^(٣)، ثم انتقلت الكتابة منهم إلى (الحِجاز) عن طريق (حَرْب بن أُميَّة بن عبد شمس)، لكن المؤرِّخين اختلفوا فيمن أخذ عنه حَرْب؟ فرواية أبي عمرو الدَّاني تذكر أنَّه تعلَّم الخطَّ من (عبد الله بن جُدعان)^(٤)، في حين ذكر البلاذريُّ أنَّ حَرْباً أخذ الكتابة عن (بشر بن عبد الملك) أخي (أكيدر) صاحب (دومة الجندل)^(٥)، ثم سافرا معاً إلى (مكة)، فتزوج بشرُ

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/٥٢٤-٥٢٥). ينظر أيضاً: الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/١٥٧).

(٢) رسم المصحف، ص ٣٢.

(٣) فتوح البلدان، ص ٢٧٩.

(٤) المحكم في نقط المصاحف، ص ٢٦.

(٥) بضمَّ أوَّلِه وفتحِه، وأصحاب الحديث يقولون (دومة) بالفتح، قال ابن دريد: «وذلك خطأ». وهي قرية من

الجوف، شمال السُّعودية اليوم، تقع شمال تيماء على مسافة (٤٥٠) كيلاً، فتحها المسلمون سنة تسع من الهجرة.

جَهرة اللغة، (دمو)، (٢/٦٨٤)، معجم البلدان، (٢/٤٨٧)، المعالم الأثرية في السَّنة والسَّيرة، محمَّد محمَّد حسن شرَّاب،

(الصَّهْبَاء) أَخْتِ أَبِي سَفْيَانَ، وَتَعَلَّمَ مِنْهُ الْكِتَابَةَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ^(١).

وهذه الرواية صحَّحها واعتمدها كثير من العلماء، كأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)^(٢)، وابن خَلَّكَان (ت ٦٨١هـ)^(٣)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٤)، وابن المُلَّقَّن (ت ٨٠٤هـ)^(٥). ولعلَّها أقرب الروايات إلى الصَّحَّة حَسَبَ البحوث والدراسات العلميَّة العلميَّة المعاصرة مع ما فيها من اضطرابات وقصور^(٦).

ومن الطَّبيعي بعد ذلك أن تنتشر الكتابة في مَكَّةَ، لمركزها الدينيِّ والتَّجاريِّ، ثم ازداد النَّشاط التَّعليميُّ بوجود الأماكن الخاصَّة للتَّعليم (الكُتَاتِب) في مَكَّةَ، والمدينة^(٧)، وغيرها^(٨). وكان يُشرف على هذه الأماكن مُعلِّمون ذوو مكانة رفيعة، منهم: سفيان بن أميَّة ابن عبد شمس، وأبو قيس ابن عبد مناف بن زُهرة، وغيلان بن سَلَمَة بن مُعْتَب الثَّقَفِي، وعَمْرُو بن زُرَّارة بن عَدَس بن زيد^(٩).

وإذا كانت هناك أماكن خاصَّة بتعليم الكتابة فإنَّها تزامنت ومجالس العلم التي كانت تُعقدُ ويَتدارسُ النَّاسُ فيها الأخبار والأشعار والأنساب، ومن هذه المجالس التي اشتهرت مجلسُ أبي بكر ط. قال ابنُ عَبَّاس ب: « كانت قريش تألف منزل أبي بكر ط لخصلتين: للعلم والطَّعام، فلمَّا أسلم، أسلمَ عامَّةٌ مَنْ كان يجالسُه »^(١٠).

(١) فتوح البلدان، ص ٢٧٩.

(٢) الأوائل، ص ٨٤.

(٣) وفيات الأعيان، (٣/ ٣٤٤).

(٤) البداية والنهاية، (١٥/ ٥٩٥).

(٥) غاية السُّؤل في خصائص الرِّسُول <، ص ١٣٨.

(٦) رسم المصحف، ص ٣٣.

(٧) فتوح البلدان، ص ٢٨١.

(٨) ينظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/ ٢٩١-٢٩٧).

(٩) المحبر، لمحمد بن حبيب، ص ٤٧٥.

(١٠) البيان والتبيين، (٤/ ٧٦).

ومما يدل على مكانة الكتابة عند العرب في الجاهلية أنَّهم أطلقوا وصف (العالم) و(الكامل) على الكاتب^(١). قال ابن سعد: «وكان الكامل عندهم في الجاهلية وأول الإسلام الذي يكتب بالعربية، ويُحسِن العوم، والرَّمي»^(٢).

بقي أمر آخر يتعلق بالكتابة عند العرب، وهو مدى انتشارها بين النَّاس في ذلك الزَّمان، وفي هذا الخصوص تكاد تتَّفَق الرواياتُ على قِلَّة مَنْ يعرف الكتابة من العرب آنذاك، ويلحُّ ابن سعد في تأكيد هذا المعنى فلا يمرُّ بترجمة رجلٍ ممَّن عرف الكتابة في الجاهلية إلا قال: «وكانت الكتابة في العرب قليلاً»^(٣)، ويوافقه ابنُ قُتيبة على هذا المعنى أيضاً^(٤)، بل يذهب إلى أبعد من هذا فيقرِّر أنَّ الصَّحابة ش كانوا عند ظهور الإسلام «أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يُتقن، ولم يُصب التَّهجي»^(٥). ويتطرَّف الجاحظ فينزع عن عرب الجاهلية الكتابة بالكلية فيقول: «كانوا أميين لا يكتبون»^(٦)، ويوافقه البلوي في ذلك أيضاً، فيذهب إلى انعدام الكتابة عند العرب؛ ويُعلِّل ويُعلِّل ذلك بأنَّهم وجدوا في الشَّعر عوضاً عن ذلك^(٧).

ونقل البلاذري أنَّ عدد الكاتِبين في مكَّة عند ظهور الإسلام بلغ سبعة عشر رجلاً، وأمَّا في المدينة فإنَّ الذين عرفوا الكتابة لم يجاوز عددهم أحد عشر كاتباً^(٨).

(١) معجم مقاييس اللغة، (كتب)، (١٥٩/٥).

(٢) الطبقات الكبير، (٣/٥٠٢).

(٣) الطبقات الكبير، (٣/٤١٥، ٤٣١، ٤٦٢، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥١٤، ٥٥٩، ٥٦٦، ٥٧٣)، (٦/١٧٢)، (٨/١٧٢).

(٤) (٨/١٧٢).

(٥) المعارف، ص ٣٠٠.

(٦) تأويل مختلف الحديث، ص ٤١٢.

(٧) البيان والتبيين، (٣/٢٨).

(٨) ألف باء، (١/٧٠) نقلاً عن غانم قدوري في كتابه رسم المصحف، ص ٢٢.

(٩) فتوح البلدان، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

وأقوال المؤرخين هذه، ورواياتهم في ذلك باتت مرفوضةً عند عامّة الدارسين والباحثين المعاصرين^(١)، وما نقله البلاذريّ لا يعطي صورةً دقيقةً لحقيقة معرفة العرب بالكتابة قبيل الإسلام^(٢)، ولا سيما عند النّظر إلى مركز مكّة الدّيني، وموقعها الجغرافيّ والتّجاريّ، يزداد على ذلك أنّ البلاذريّ لم يذكر بعض الأشخاص الذين عرّفوا بالكتابة^(٣)، بالكتابة^(٤)، ويؤيد هذا الرأى الإحصاء الذي قام به الدكتور امتياز أحمد حيث جزم بأنّ عدد المتعلّمين في مكّة عند ظهور الإسلام قارب السّبعين متعلّماً^(٥).

وهذا كلّهُ يؤكّد المغالطَ التي وقع فيها المؤرّخون حول انتشار الكتابة في العرب قبيل الإسلام، لكن مع هذا لا ينبغي أن نغاليّ فنّدعي أنّ العرب قاطبة كانت أمّة متعلّمة تقرأ وتكتب^(٦)، ولعل ابن فارس أراد هذا المعنى عندما قال: «فأما من حُكي عنه من الأعراب الأعراب الذين لم يعرفوا الهَمْزَ، والجرَّ، والكافَ، والدَّالَ، فإنّا لم نزعِمْ أنّ العرب كلّها، مدرّاً ووبراً، قد عرفوا الكتابة كلّها، والحروف أجمعها، وما العربُ في قديم الزّمان إلّا كنحن اليوم: فما كلّ يعرف الكتابة، والخطَّ، والقراءة»^(٧).

والخلاصة في هذا أنّ «نفي معرفة العرب للكتابة قبيل الإسلام إلى حدّ النّدرة إخلالٌ بالمنهج السّديد، وردٌّ للرّوايات والشّواهد التي تؤكّد أنّه قد كان للكتابة العربيّة شأنٌ قبل الإسلام، سواء في قلب الجزيرة، أم في أطرافها»^(٨).

(١) رسم المصحف، ص ٢٢.

(٢) السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص ١٩٥.

(٣) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (١/٤٧).

(٤) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، ص ٢٢٧.

(٥) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/١٠٧).

(٦) الصّاحبي في فقه اللغة، ص ٨-٩.

(٧) رسم المصحف، ص ٢٣.

موضوعات الكتابة: وأمّا موضوعات الكتابة التي أثير عن عرب الجاهليّة كتابتها فتشمل الموضوعات الدنيّة^(١)، والعهود والمواثيق والأحلاف^(٢)، والصُّكوك^(٣)، والمراسلات الشخصية^(٤)، والأشعار^(٥)، والأنساب^(٦)، وما أثرهم وحكم بلغائهم^(٧).

وهذه الحال التي كان عليها العرب من معرفة بعضهم بالكتابة هي التي دعت المستشرقين إلى القول بأن (الأميّة) التي وصف الله العرب بها في القرآن هي (الأميّة الدنيّة)، أي: الجهل بالشريعة؛ لأنّه لم يكن لهم كتاب سماويّ من قبل^(٨)، وليس المقصود بالأميّة الأميّة الكتابيّة والعلميّة، ووافقهم غير واحد من الباحثين العرب على ذلك^(٩).

وهذا قول بعيد عن الصواب؛ فقد صحّ عن النّبيّ < تفسير الأميّة في هذه الأمّة بأميّة القراءة والكتابة، ففي الصّحيحين من حديث عبد الله بن عمر ب عن النّبيّ < أنه قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ؛ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا»، وعقد الإبهام في الثّالثة «والشهر هكذا، وهكذا، وهكذا». يعني تمام ثلاثين^(١٠).

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ص ١، ح (٣).

(٢) الحيوان، للجاحظ، (١/٦٩).

(٣) الأموال، للقاسم بن سلام، ص ٢٨٣.

(٤) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨/١٣٩).

(٥) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ص ١٠٧.

(٦) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٢/٤٩٤).

(٧) المعمرين، لأبي حاتم السجستاني، ص ١٧-١٨.

(٨) مصادر الشعر الجاهلي، ص ٤٥. وهذا القول قال به بعض المفسرين قديماً، إلا أنّه قول مرجوح عند أهل التّحقيق

من المفسرين والمحدثين. تفسير الطبري، (٢/١٥٣-١٥٤)، فتح الباري، (٤/١٢٧).

(٩) كالدكتور جواد علي في كتابه المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (٨/٩١)، والدكتور ناصر الدين الأسد في

في كتابه مصادر الشعر الجاهلي، ص ٤٤-٤٥.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي < لا نكتب ولا نحسب، ص ٣٠٧، ح (١٩١٣)، وصحيح

مسلم، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، ص ٤٤١، ح (١٠٨١) واللفظ لمسلم.

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب في ردّه على من فسّر الأُمِّيَّة بالأُمِّيَّة الدِينِيَّة: « وحمل هذا اللَّفْظُ على هذا المعنى من غير قرينة لا مُسَوِّغَ له، لأنّه يقتضي التّفريق بين تفسير الأُمِّيِّين وهم العرب (جهلة الشريعة)، وتفسير ما وُصِفَ به الرَّسُولُ > مِنَ الأُمِّيَّة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] بأنّه لا يعرف القراءة والكتابة، ولا داعي لهذا التّفريق في المعنى، ولا مؤيّد له، فلا بُدَّ من حمل اللَّفْظ على أحد المعنيين، والأصل فيه عدم معرفة القراءة والكتابة»^(١).

٢- الكتابة في العصر النبويّ وصدر الإسلام:

تبَيَّنَ ممَّا تقدَّم أنَّ الكتابة انتشرت عند عرب الجاهليَّة، وأنَّ عدداً لا يُستهان به من أهلها حَذَقوها، مع كونهم قَلَّةً بالنسبة للكثرة الكاثرة من الأُمِّيِّين آنذاك. ولما جاء الإسلام حارب الأُمِّيَّة وعمل على محوها وتغييرها، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ أوَّل كلمة أنزلت من الذِّكْرِ الحكيم كانت كلمة ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، والقراءة إنّما تكون للشيء المكتوب، ثمَّ أشاد الحقُّ أ بجلال الكتابة فأقسم بالقلم، الذي هو أداها فقال: ﴿بِتِّ الْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

قال الزُّرْقَانِي: « وهذا من أروع ألوان التّنبية إلى جلال الخطِّ والكتابة ومزاياهما »^(٢). إلى غير ذلك من الآيات التي تأمر المسلم بكتابة ما يخصّه من معاملات، والآيات التي جعلت الكتاب حَجَّةً، والآيات التي بيّنت فضل العلم والعلماء. وقد اهتمَّ النَّبِيُّ > بتعليم المسلمين الكتابة، وحثَّ على طلب العلم، فأمر بتعليم الصِّبيان الكتابة عندما أذن لأسرى بدر من أهل مكّة أن يَفْدُوا أنفسهم بتعليم أبناء الأنصار الكتابة^(٣). ولم يقتصر الأمر على الرِّجال فالنِّساء كذلك نلنَّ حظّاً من هذا في

(١) السنة قبل التدوين، ص ١٩٥ .

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن، (١/٣٦٣).

(٣) مسند أحمد، (٩٢/٤)، ح (٢٢١٦)، قال الهيثمي: « رواه أحمد عن عليّ بن عاصم، وهو كثير الغلط والخطأ، وقد وثّقه أحمد ».

بيوتهنَّ. عن الشَّفاء بنتِ عبدِ الله كُ قالت: دخل عليَّ رسولُ الله < وأنا عند حفصة فقال لي: «ألا تُعلِّمين هذه رُقِيَّة النَّمْلَة»^(١) كما علِّمتها الكتابة»^(٢).

وقد أثمرت سياسة النَّبيِّ < التَّعليميَّة؛ فكان بعض المسلمين يتعلَّمون القراءة والكتابة في مسجده <، إذ تطوَّع بعض المسلمين بتعليمهم كعبد الله بن سعيد بن العاص^(٣)، وعُبادَة ابن الصَّامت^(٤)، وغير هؤلاء^(٥).

وكثر عدد كُتَّاب النَّبيِّ < حتى وصل عددهم إلى ثلاثة وأربعين كاتباً^(٦)، يكتبون دائماً أو مؤقتاً، كل منهم قد اختصَّ بنوع معيَّن من الكتابة؛ فمنهم اختصَّ بكتابة الوحي، ومنهم بكتابة أموال الصَّدقات، ومنهم بكتابة المداينات، ومنهم بكتابة العقود والمعاهدات، ومنهم بكتابة الغنائم^(٧).

كما قام النَّبيُّ < بإرسال المعلِّمين إلى كلِّ مكان شَعَّ فيه نور الإسلام، ومن هؤلاء

بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (١٧٣/٤)، والمستدرک علی الصحیحین، (١٦٧/٢)، ح (٢٦٧٨) وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح». (١٤٠/٢).

(١) النَّمْلُ: بفتح النون المشددة وكسر الميم، قروح تخرج في الجنب. العين، (نمل)، (٣٢٩/٨)، نيل الأوطار، للشوكاني، (٥/٤٦٠). قال ابن الأثير: ورقية النَّمْلَة شيءٌ كانت تستعمله النساء، يعلم من سمعه أنه كلام لا يضُرُّ ولا ينفع، والرُقِيَّة التي كانت تُعرف بينهنَّ أن يُقال: العروس تحتفل، وتحتضب وتكتحل، وكلُّ شيء تفتعل، غير ألا تعصي الرَّجل. وأراد النَّبيُّ < بهذا المقال تأنيب حفصة؛ لأنَّه ألقى إليها سرّاً فأفشته. النهاية في غريب الحديث والأثر، (نمل)، (١٢٠/٥).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقي، ص ٥٥٢، ح (٣٨٨٧)، ورجال إسناده ثقات.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، (٢٧/٢).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب في كسب المعلم، ص ٤٩٥، ح (٣٤١٦)، وسنن ابن ماجه، أبواب التجارات، باب الأجر على تعليم القرآن، ص ٣١٠، ح (٢١٥٧). وفي إسناده المغيرة بن زياد، مُتَّلفٌ في توثيقه. ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي، (١٨٣/٢-١٨٤)، تلخيص الحبير، لابن حجر، (١٤/٤).

(٥) ينظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم ضياء العمري، ص ٢١٧.

(٦) التراتيب الإدارية، للكتاني (١٥٢/١).

(٧) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (٥٤-٥٥).

المعلمين معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري اللذين أرسلهما إلى اليمن^(١)، وأبو عبيدة عامر بن الجراح الذي أرسله إلى نجران في اليمن^(٢)، وغيرهم.

واشتهرت بعض الأماكن بخصوصيتها للتعليم، كالمسجد النبوي، والمساجد التسعة الأخرى الموجودة في المدينة^(٣)، ومن المحتمل جداً أنها كانت تُستعمل كمدراس^(٤)، والكتاتيب^(٥)، ودار مخرمة بن نوفل التي سميت (دار القراء) في المدينة^(٦).

يُزاد على هذا كله أن النبي > طلب من بعض الصحابة أن تعلم اللغات الأجنبية، كما هو حال زيد بن ثابت ط الذي قال: أمرني رسول الله > أن أتعلّم له كلمات من كتاب يهود، وقال: «إني والله ما آمن يهود على كتابي» قال: فما مرّ بي نصف شهر حتى تعلّمته له، قال: فلما تعلّمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم، وإذا كتبوا إليه قرأتُ له كتابهم^(٧).

ثم اتّسع نطاق التعليم، وانتشر في الآفاق الإسلامية، بانتشار الصحابة ش، وازدادت حلّق العلم، وانتظم أمرها في المساجد، وكثرت الكتاتيب ومعلّموها، وغصّت بالصبيان، وما كاد القرن الأول ينتهي حتى ازدهرت الحركة العلمية التي عمّت الدولة الإسلامية

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذاً إلى اليمن قبل حجة الوداع، ص ٧٣٥، ح (٤٣٤١-٤٣٤٢)، وصحيح

مسلم، كتاب الجهاد، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، ص ٧٦٩، ح (١٧٣٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، ص ٧٤٣، ح (٤٣٨٠)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من

فضائل أبي عبيدة بن الجراح ط، ص ١٠٦٦، ح (٢٤١٩).

(٣) جل من أنساب الأشراف، (١/٢٧٣).

(٤) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (١/٥٢).

(٥) مسند أحمد، (٦/٢٢٥)، (٣٦٩٧). بإسناد رجاله ثقات.

و(الكتاتيب) جمع (كُتّاب)، وهو بضم الكاف وتشديد التاء، ويقال أيضاً: (المُكْتَب)، ويجمع على (مَكَاتِب). والمشهور أن الكتاتيب

والكُتّاب اسم لموضع تعليم الصبيان، لكن قال المبرّد: (المُكْتَب): موضع التّعليم، و(الكُتّاب): الصّبيان، ومن جعل الموضع (الكُتّاب)

فقد أخطأ. وتابعه العلائي. تهذيب اللغة، (كتب)، (١٠/١٥١)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للعلائي، ص ٤٩٣، السنة

قبل التدوين، ص ١٩٧، عصر الخلافة الراشدة، للدكتور أكرم ضياء العمري، ص ٢٩١.

(٦) الطبقات الكبير، (٤/١٩١).

(٧) جامع الترمذي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في تعليم السريانية، ص ٦١٥، ح (٢٧١٥) وقال: حسن صحيح.

آنذاك^(١).

ثانياً : تعريف بمصطلحات الكتابة والتدوين والتصنيف :

هناك فرق بين كلمة (كتابة) من جهة، وكلمة (تدوين) و(تصنيف) من جهة ثانية في اللغة العربية :

فالكتابة: اسم مشتق من الأصل اللغوي (كتب)، وهذا الأصل يدلُّ على جمع الشيء إلى الشيء^(٢)، ومنه (الكتيبة) لأنها تكتَّبَتْ فاجتمعت، ومنه (الكتاب) اسم لما كُتِبَ مجموعاً، لأنه يُجمعُ حرفاً إلى حرف^(٣)، ويُطلق (الكتاب) كذلك ويراد به (الورقة) أو (الصَّحيفة)^(٤)، و(كُتِبَ) الشيء يَكُتُبُه كُتْباً وكِتَاباً وكتَّبه: خطَّه. قال أبو النجم العجلي^(٥):

العجلي^(٥):

أقبلتُ من عند زيادٍ كالحَرْفِ

تخطُّ رجلاي بخطِّ مُخْتَلِفِ

تكتبانِ في الطَّرِيقِ لامِ الْفِ^(٦)

واكتبه استملاه، وكذلك استكتبه، واكتبه^(٧)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ

الْأَوَّلِينَ أَكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]. وبناء عليه

(١) السنة قبل التدوين، ص ١٩٧-١٩٨ بتصرف.

(٢) معجم مقاييس اللغة، (كتب)، (١٥٨/٥).

(٣) تهذيب اللغة، (كتب)، (١٥٠/١٠-١٥١).

(٤) الصَّحاح، (لغب)، (٢٢٠/١).

(٥) هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي، أحد رجَّاز الإسلام المتقدمين، بقي إلى أيام هشام بن عبد الملك، وله معه أخبار،

(ت ١٣٠هـ). طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجُمَحِي، (٧٣٧-٧٣٨)، الشعر والشعراء، لابن قتيبة، (٦٠٣-٦٠٩).

(٦) ديوان أبي النجم العجلي، ص ٢٦٨.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، (كتب)، (٧٧٥-٧٧٦).

يكون معنى الكتابة: نسخُ الحروف، وخطُّها، وجمعُ بعضها إلى بعض.

ومما ورد في الكتابة: ما رواه أبو هريرة ط قال: لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة، قام في الناس، فحمد الله وأثنى عليه، وخطب خطبة، فقام أبو شاه _ رجل من أهل اليمن _ فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»^(١).

ومثله كذلك ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ب قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأوماً بأصبعه إلى فيه فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»^(٢).

وأما التدوين: فهو جمع الصحف والكتب. و(الديوان) بكسر الدال، مجتمع الصحف^(٣)، وفي الحديث: «وغزا رسول الله ﷺ بناس كثير، يزيدون على عشرة آلاف، ولا يجمعهم ديوان حافظ»^(٤). قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «هو الكتاب الذي يكتب فيه أسماء أهل الجيش والمجاهدين»^(٥). وقال ابن الأثير (ت ٥٤٤هـ): «هو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء»^(٦).

ومما ورد في التدوين قول الإمام الزهري (ت ١٢٤هـ): «ما دَوَّن العلم تدويني

(١) صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، ص ٣٩٢، ح (٢٤٣٤)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم مكة وتحريم صيدها، ص ٥٧١، ح (٤٤٧).

(٢) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ص ٥٢٣-٥٢٤، ح (٣٦٤٦) بإسناد رجاله ثقات.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، (دون)، (٩/ ٤٣٥)، الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص ٣٠٩.

(٤) صحيح مسلم، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ص ١٢٠٥، ح (٢٧٦٩).

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (دون)، (١/ ٢٦٣).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٥٠).

أحد^(١)، وقول الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): «أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الْعِلْمَ ابْنُ شَهَابٍ»^(٢).
ويظهر ممَّا سبق أن التدوين لا يُرادف معنى الكتابة ولا يُساويها؛ لأنَّه لا يصدق إلا
على الشَّيء الكثير من الصَّحائف التي يُضمُّ بعضها إلى بعض، في حين تصدق الكتابة على
القليل والكثير^(٣).

وأما التَّصنيفُ: فمأخوذ من الأصل اللُّغويِّ (صَنَفَ)، والجمع (أَصْنَافٌ)، و
(صنوفٌ)، و (تصانيفٌ)، وله معنيان صحيحان:

أحدها: تمييز الأشياء بعضها من بعض، و(صَنَفَ الشَّيءَ) مَيَّزَ بعضه من بعض،
وتصنيفُ الشَّيء جعله أصنافاً. والثاني: النوع من الشَّيء والضَّرْب منه. يقال صَنَفَ متاعه،
أي: جعله أنواعاً^(٤).

ومما ورد في التصنيف قولُ عبد الرزَّاق الصَّنْعاني (ت ٢١١هـ): «أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ
الكتب ابن جُريج، وصَنَّفَ الأَوْزاعيُّ حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه»^(٥).

وعلى هذا فالفارق بين الكتابة والتَّصنيف لا يرجع إلى القلَّة والكثرة، كما هو الحال بين
الكتابة والتدوين، وإنَّما يرجع إلى معنى آخر، وهو أنَّ التَّصنيف فيه تمييزٌ وترتيبٌ، بحيث

(١) المعرفة والتاريخ، للفَسْوي (٢/ ٢٥). بإسناد رجاله ثقات، غير محمد بن أبي عمر العدني، فهو صدوق. الجرح والتعديل، لابن
أبي حاتم، (٨/ ١٢٤-١٢٥)، الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع، (٢/ ٤٢٤).

(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، (٢/ ٢٥٠)، وفي جاء في إسناده: محمد بن الحسين، هكذا بالياء بعد السَّين، وهو تصحيف،
والصَّواب: محمد بن الحسن، بدون ياء، والتَّصويب من: حلية الأولياء، لأبي نعيم، (٣/ ٣٦٣) وفيه: محمد بن الحسن بن
زُبَّالة، وجامع بيان العلم وفضله، (١/ ٣٣١)، وتاريخ مدينة دمشق، (٥٥/ ٣٣٤). قال ابن رجب: «كَانَ ابْنُ زُبَّالَةَ، لَا يُعْتَمَدُ
عليه». شرح علل الترمذي، (١/ ٣٧).

(٣) تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، محمد صادق بنكيران، ص ٤.

(٤) العين، (صنف)، (٧/ ١٣٢)، لسان العرب، (صنف)، (٩/ ١٨٩).

(٥) الجرح والتعديل، (١/ ١٨٤) بإسناد رجاله ثقات.

يكون المصنّف مقسّمًا إلى أبواب وفصول^(١).

ومن هنا يتعيّن التفريق بين هذه المصطلحات الثلاثة وفهمها فهماً دقيقاً؛ ليسهل معرفة مُرادٍ كثير من العلماء القدماء الذين تكلموا في هذا الموضوع؛ فقول الترمذي (ت ٢٧٩هـ): «وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه»^(٢)، وقول الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار»^(٣). ونحو هذه العبارات إنّما تُفهم على ضوء ما تقدّم ذكره، ومن ثمّ « فلا تعارض بين قولهم: بدأ التصنيف والتدوين في أواخر عصر التابعين، وبين قولهم: إنّ بعض الصحابة وأتباعهم كانوا يكتبون، أو عندهم صحف أو كتب»^(٤).

(١) تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ص ٤ .

(٢) جامع الترمذي، كتاب العلل، ص ٨٩٠ .

(٣) هدي الساري، ص ٦

(٤) تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، للدكتور حاكم عبيسان المطيري، ص ١٠

المبحث الأول

مراحل كتابة الحديث

إنَّ من توابع حفظ الله تعالى لكتابه العظيم حفظَ سنَّةِ نبيِّه >؛ لأنَّ السنَّةَ تمثِّلُ البيانَ المعصومَ للقرآن، الصَّادرَ عن مقامِ النُّبوَّة، الَّذي لا ينطق عن الهوى، وهذا الحفظ للسنَّة النبويَّة كان من وجهين اثنين:

الوجه الأول: طريقة التلقي بالسمع: والحفظ بالذاكرة دون كتابة، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في مبحث نشأة الرواية الحديثية.

والوجه الثاني: طريقة الكتابة: بجانب الحفظ في الذاكرة، وهو موضوع البحث هنا. وهذه الطريقة لم تكن كسابقتها من حيث إظهار دلائلها، وصور العناية بها، وتعداد من قام بها من الصحابة والتابعين في مباحث خاصَّة بذلك، والسَّبب في هذا أنَّها لم تكن محلَّ شكٍّ أو إنكار عند مَنْ تقدَّم من العلماء في عصور تدوين السنَّة^(١).

وقبل الدُّخول في تفاصيل هذا الموضوع لا بد من التذكير بأنَّه قد تقدَّم _ في المبحث التمهيدي من هذا الفصل _ بيانُ الفرق بين الكتابة من جهة، والتدوين والتصنيف من جهة أخرى، وتبيَّن هناك أنَّ الكتابة تصدق على كلِّ ما يكتب، وأمَّا التدوين فيمتاز عن الكتابة بكون المادة المكتوبة كثيرةً تحتاج إلى ما تُجمع فيه من الصُّحف، التي يُضمُّ بعضها إلى بعض، وأمَّا التصنيف فيرجع إلى التَّمييز والترتيب، بحيث يكون المُصنَّف مقسَّمًا إلى أبواب وفصول.

وبالتَّبُّع والاستقراء لجانب التوثيق الكتابي للحديث النبويَّ تبيَّن أنَّ الحديث النبويَّ مرَّ بمراحل ثلاث؛ الأولى هي مرحلة الكتابة، والثانية مرحلة التدوين، والثالثة مرحلة التصنيف.

(١) كتابة الحديث في عهد النبي > وصحابته وأثرها في حفظ السنَّة النبوية، للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ص ٤ .

ومما يجدر التنبيه عليه أنه لا يوجد تمايز زمني بين هذه المراحل الثلاث، بحيث إنَّ كلّ مرحلة تلغي ما قبلها، بل هناك تداخل بينها، وغاية ما هنالك أنَّ المرحلة الجديدة تتميز بشيء لم يكن موجوداً في المرحلة السابقة، فإذا كانت الكتابة هي المرحلة الأولى مثلاً، فإنَّ هذا لا يعني إلغاء الكتابة في مرحلة التدوين والتصنيف، وهكذا.

وفيما يلي تفصيل هذه المراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة:

وتشغل هذه المرحلة عهد النبي < والصَّحابة ش، وجزءاً من عهد التابعين، وذلك في القرن الهجري الأول. وفيها كتب الصَّحابة والتابعون قسماً من حديث النبي <، في حياته وبعد وفاته، وقبل الدُّخول في بيان ذلك لا بدَّ من التذكير بقضية مهمة تتعلق بهذه المرحلة على وجه الخصوص، وهي مسألة كتابة الحديث في العهد النبوي بين النهي والإباحة، فقد وردت أحاديث عن النبي < تفيدُ إباحة كتابة الحديث النبوي، هذا إلى جانب أحاديث أخرى تضمَّنت النهي عن كتابته، فكان لا بدَّ من ذكرها، والوقوف عندها، وبيان موقف العلماء منها.

أولاً: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة:

١_ عن أبي سعيد الخدري ط أنَّ رسول الله < قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليَمْحُهِ، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب عليَّ» _ قال هَمَّام: أحسبه قال: _ «مُتَعَمِّداً فليَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

وعنه أيضاً قال: «استأذِنَا النَّبِيَّ < فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنْ لَنَا»^(٢).

٢_ دخل زيد بن ثابت ط على معاوية ط فسأله عن حديث، فأمر إنساناً يَكْتُبُهُ، فقال

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم، ص ١٢٩٧، ح (٣٠٠٤).

(٢) جامع الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله <، باب ما جاء في كراهية كتابة العلم، ص ٦٠٥، ح (٢٦٦٥).

له زيدٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ < أَمَرَنَا أَنْ لَا نَكْتُبَ شَيْئاً مِنْ حَدِيثِهِ، فَمَحَاهُ ^(١).

ومدار هذا الحديث على كثير بن زيد، عن الْمُطَّلِبِ بن عبد الله بن حَنْطَبٍ، عن زيد بن ثابت، وهو إسنادهُ ضعيفٌ؛ لَأَنَّهُ منقطع، فالْمُطَّلِبُ بن عبد الله لم يسمع من زيد بن ثابت ^(٢).

٣_ عن إبراهيم النَّخَعِيِّ قال: قال مُعَاذُ بن جبل ط: خرج علينا رسولُ الله < ونحن نكتب شيئاً من الحديث فقال: « ما هذا يا معاذ؟ » قلنا: سمعناه منك يا رسول الله. قال: « يكفيكم هذا القرآن ممّا سواه » فما كتبنا شيئاً بعد ^(٣).

قال البُوصَيْرِيُّ وابن حجر: « هذا منقطع » ^(٤). يعني بين مُعَاذِ بن جبل ط الذي توفي في (١٧ هـ) وإبراهيم النَّخَعِيِّ الذي ولد في (٣٨ هـ)، وفي إسناده أيضاً عطاء بن مسلم الخفّاف: ضعيف من قبل حفظه ^(٥).

٤_ عن عبد الله بن عمرَ وابنِ عَبَّاسٍ بقالا: خرج رسول الله < مَعْصُوباً رَأْسُهُ، فرقى درجاتِ المنبر فقال: « ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها؟ أكتب مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابته، فيُسرَى عليه ليلاً، فلا يترك في ورقةٍ، ولا قلب منه حرفاً، إلا ذهب به » ^(٦).

وفي إسناده عيسى بن ميمون الواسطي، وهو متروك ^(٧).

(١) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ص ٥٢٤، ح (٣٦٤٧).

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم، ص ٢١٠، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، ص ٢٨١، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي، ص ٣٠٧.

(٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، (١/ ٦١) ح (٣٦٢). المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، (١٢/ ٦١٠) ح (٣٠٣٢).

(٤) انظر الحاشية السابقة.

(٥) تهذيب التهذيب، (٣/ ١٠٧).

(٦) المعجم الأوسط، للطبراني، (٧/ ٢٨٧-٢٨٨)، ح (٧٥١٤).

(٧) تهذيب التهذيب، (٣/ ٣٧٠).

__ الأحاديث الموقوفة على الصحابة ش:

١ _ عن أبي نضرة قال: قلت لأبي سعيد الخدري ط ألا تُكْتَبُنَا؛ فَإِنَّا لَا نَحْفَظُ؟ فقال: لا؛ إِنَّا لَنُكْتَبُكُمْ، وَلَنُجْعَلَهُ قِرَاءًا، وَلَكِنْ احْفَظُوا عَنَّا كَمَا حَفَظْنَا نَحْنُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ <^(١).

٢ _ وعن أبي بردة قال: قال لي أبي: ما تسمع مني؟ قلت: بلى. قال: فَأُتِنِي بِهِ، فَقُلْتُ: أَنَا أَكْتُبُهُ. قال: فَأُتِنِي بِهِ، فَأُتِيَتْهُ بِهِ فَمَحَاهُ، ثُمَّ قَالَ: احْفَظْ كَمَا حَفَظْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ <^(٢).

٣ _ وعن سعيد بن أبي الحسن قال: لم يكن أحد من أصحاب النبي < أكثر حديثاً عنه من أبي هريرة ط، وَأَنَّ مَرَّانَ بَعَثَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَأَرَادَ حَدِيثَهُ، فَقَالَ: إِرَوْ كَمَا رَوَيْنَا، فَلَمَّا أَبَى عَلَيْهِ تَغَفَّلَهُ، فَأَقْعَدَ لَهُ كَاتِبًا، فَجَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ وَيَكْتُبُ الْكَاتِبُ، حَتَّى اسْتَفْرَغَ حَدِيثَهُ أَجْمَعُ، فَقَالَ مَرَّانُ: تَعْلَمُ أَنَّا قَدْ كَتَبْنَا حَدِيثَكَ أَجْمَعُ؟ قَالَ: أَوْ قَدْ فَعَلْتُمْ؟ وَإِنْ تَطِيعَنِي تَمْحُهُ، قَالَ: فَمَحَاهُ <^(٣).

وفي إسناده هُوَذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، يَرْوِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَذَةُ عَنْ عَوْفٍ: ضَعِيفٌ <^(٤).

٤ _ وعن طاوس بن كيسان، قال: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ <^(٥)، فَأَعْجَبَ فَأَعْجَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ حُسْنَ مَسْأَلَتِهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: اكْتُبْ لِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا لَا نَكْتُبُ

(١) تقدم تخريجه ص ٣٤ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٤ .

(٣) المستدرک علی الصحیحین، (٣/ ٦٢٥)، ح (٦٢٣٩)، وسکت عنه، وكذا الذهبي سکت عنه في التلخیص.

(٤) تاریخ بغداد، (١٦/ ١٤٥)، المغنی فی الضعفاء، للذهبی، (٢/ ٣٧٣).

(٥) نجران، بفتح ثم سکون، مدينة باليمن سُميت بذلك نسبة إلى أول من عمَّرها ونزلها. تقع إلى الشمال من صنعاء،

معجم البلدان، لياقوت الحموي، (٥/ ٢٦٦).

العلم»^(١). ورجال إسناده ثقات.

٥_ وعن سعيد بن جبيرة قال: كنّا نختلف في أشياء فكتبتها في كتاب، ثمّ أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفياً، فلو علم بها كانت الفيصل فيما بيني وبينه^(٢). ورجال إسناده ثقات.

ثانياً: الأحاديث المرفوعة في إباحة الكتابة:

١_ عن أبي هريرة ط قال: ما من أصحاب النبي < أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب، ولا أكتب^(٣).

٢_ وعن عبد الله بن عمرو ب قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله < أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه؟ ورسول الله < بشر يتكلم في الغضب والرضا!. فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك إلى رسول الله < فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: « أكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق^(٤) ». ورجال إسناده ثقات.

٣_ وعن عبد الله بن عمرو ب في خطبة خطبها رسول الله < عام الفتح، وفي آخرها: فقام أبو شاه _ رجل من أهل اليمن _ فقال: اكتبوا لي يا رسول الله! فقال رسول الله: « اكتبوا لأبي شاه^(٥) ».

٤_ وعن علي ط قال: « ما كتبنا عن النبي < إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة... »

(١) الجامع، لمعمر بن راشد، (٢٥٨/١١)، ح (٢٠٤٨٥).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، (٤٦٦/١٣)، ح (٢٦٩٨٠)، مسند أبي عوانة، (٢٠٥/٣)، ح (٤٦٩٤).

(٣) صحيح البخاري، باب كتابة العلم، ص ٢٤_٢٥، ح (١١٣).

(٤) تقدم تخريجه ص ٦٤-٦٥.

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٤.

الحديث^(١).

٥_ وعن أبي هريرة ط قال: كان رجلٌ من الأنصار يجلس إلى النَّبيِّ > ، فيسمعُ من النَّبيِّ < الحديثَ فيعجبُه ولا يحفظُه، فشكا ذلك إلى النَّبيِّ > فقال: يا رسول الله! إنِّي أسمع منك الحديثَ فيعجبُنِي ولا أحفظُه؟ فقال رسولُ الله <: «استعن بيمينك، وأوماً بيده للخط»^(٢).

مدار الحديث على يحيى بن أبي صالح، عن أبي هريرة، وعن يحيى يرويه الخليل بن مُرَّة، ومن طريقه الترمذي. قال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مُرَّة منكر الحديث». ويرويه عن يحيى أيضاً الخَصِيب بن جَحْدَر عند الطبراني^(٣)، والخَصِيب هذا كَذَبه أئمة الجرح والتعديل^(٤). قال ابن أبي حاتم: «هذا حديث منكر، وخَصِيب ضعيف الحديث»^(٥).

٦_ عن أبي قَبِيل قال: سمعت عبد الله بن عمرو قال: بينما نحن حول رسول الله < نكتبُ إذ سئل رسول الله <: أيُّ المدينتين تُفتح أَوَّلًا قُسْطَنْطِينِيَّة^(٦)، أَوْ رُومِيَّة^(٧)؟ فقال النَّبيُّ <: «لا، بل مدينة هِرَقْل أَوَّلًا»^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر، ص ٥٢٩ ح (٣١٧٩).

(٢) جامع الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله <، باب ما جاء في الرخصة فيه، ص ٦٠٥ ح (٢٦٦٦).

(٣) المعجم الأوسط، (١/٢٤٤-٢٤٥)، ح (٨٠١)،

(٤) لسان الميزان، لابن حجر، (٣/٣٥٩-٣٦٠).

(٥) العلل، (٦/٣٠٠).

(٦) إحدى مدن الرُّوم وعاصمتهم، سميت باسم الملك الذي بناها، فتحها السلطان العثماني محمد الثاني المعروف بالفتح، وسمّاها (إسلام بول) أي مدينة الإسلام، ثم تصحّفت مع مرور الزَّمن إلى (إستانبول)، وهي المدينة التركية المشهورة اليوم. ينظر: معجم البلدان، (٤/٣٤٧).

(٧) بتخفيف الباء فيها، مدينة رياسة الروم وعلمهم، وهي اليوم (روما) عاصمة (إيطاليا). ينظر: معجم البلدان، (٣/١٠٠).

(٨) مسند أحمد، (١١/٢٢٤-٢٢٥) ح (٦٦٤٥)، سنن الدارمي، (١/٤٣٠) ح (٥٠٣).

قال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير أبي قبيل، وهو ثقة»^(١).

٧_ وعن أنس بن مالك ط قال: شكى^(٢) رجلٌ إلى النَّبيِّ > سوء الحفظ فقال: «استعن بيمينك»^(٣).

وفي إسناده الحَصِيب بن جَحْدَر، وقد سبق بيان حاله في الحديث قبل السَّابِق.

٨_ وكان أنس بن مالك ط إذا حَدَّث فَكَثُرَ النَّاسُ عليه للحديث، جاء بصكاك فألَقَّاها إليهم، فقال: «هذه أحاديث سمعتها من رسول الله >، وكتبتها وعرضتها على رسول الله >»^(٤).

قال الذَّهبي: «هذا بعيدٌ مِنَ الصَّحَّة»^(٥). فهو حديث إسناده ضعيف^(٦)؛ فيه عُتْبَةُ بن بن أبي حَكِيم الهَمْدَانِي^(٧).

قال ابن عدي: «أرجو أنَّه لا بأس به»^(٨).

وقال ابن طاهر المقدسي: «وهذا من أعجب ما ذكر ابن عدي في كتابه، يورد مثل هذا الحديث ويقول: لا بأس به»^(٩).

٩_ وعن رافع بن خَدِيج ط قال: قلت يا رسول الله! إنَّا نسمع منك أشياء فنكتبها.

(١) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٦/٣٢٣).

(٢) هكذا في المطبوع بالألف المقصورة، والأولى (شكا) بالألف الطويلة.

(٣) المعجم الأوسط، (٣/١٦٩) ح (٢٨٢٥).

(٤) مسند الشاميين، للطبراني، (١/٤٢٧-٤٢٨)، ح (٧٥١).

(٥) ميزان الاعتدال، (٣/٢٨).

(٦) فتح المغيـث، (٣/٣٤).

(٧) ميزان الاعتدال، (٣/٢٨)، تهذيب التهذيب، (٣/٥٠).

(٨) الكامل في ضعفاء الرِّجال، (٥/٣٥٧-٣٥٨).

(٩) ذخيرة الحفاظ، (٤/١٨٦٨).

فقال: «اكتبوا ولا حرج»^(١).

وفي إسناده رجل مجهول، قال الهيثمي: وفيه أبو مُدرك، روى عن رِفاعه بن رافع، وعنه بَقِيَّةٌ، ولم أر من ذكره^(٢).

ثالثاً: موقف العلماء من كتابة الحديث على ضوء ما ورد في ذلك من أحاديث الإباحة والنهي:

تبين من خلال ما تقدّم ثبوتُ أحاديث إباحة الكتابة عن النبي < _ بما لا يدع مجالاً للشك فيها^(٣) _ مع وجود أحاديث تعارضها؛ فيها النهي الصريح عن الكتابة، وقد اختلفت آراء العلماء وتباينت وجهاتُ نظرهم حول إزالة هذا التعارض، والجمع بين هذه الأحاديث والتوفيق بينها، بعد أن استقرَّ الأمر وزال الخلاف، وانعقد الإجماع على جواز كتابة الحديث واستحسانها^(٤).

ويمكن حصر أقوال العلماء في المسألة بعد تتبعها في ثلاثة مذاهب رئيسة:

المذهب الأول: النسخ:

يرى أهل هذا المذهب أنَّ أحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإذن، ويدلُّ على ذلك أنَّ أحاديث الإذن بالكتابة، والوقائع التي ذُكرت فيها إباحة الكتابة، إنَّما كانت في آخر حياة النبي <، وبمثل هذا يُستدلُّ على النسخ، فيكون من منسوخ السنَّة بالسنَّة.

(١) المعجم الكبير، (٤/٢٧٦) ح (٤٤١٠).

(٢) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (١/٣٨٠).

(٣) ذكر الدكتور نور الدين عتر أنَّ أحاديث الإباحة بلغت حدَّ التواتر. منهج النقد في علوم الحديث: ص ٤٠.

(٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ص ١٤٧-١٤٨، علوم الحديث، لابن الصلاح،

ص ١٨٣، مختصر السنن، للمنذري، (٥/٢٤٧)، فتح الباري، (١/١٦٥)، صحيح البخاري بشرح الكرماني،

(٢/١٢٤)، سير أعلام النبلاء، (٣/٨٠)، تهذيب سنن أبي داود، (٥/٢٤٦).

وهو قول جمهور العلماء؛ كابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(١)، والرَّامهرْمُزيّ (ت ٣٦٠هـ)^(٢)، وابن شَاهين (ت ٣٨٥هـ)^(٣)، والخطَّابيّ (ت ٣٨٨هـ)^(٤)، والبَغويّ (ت ٥١٦هـ)^(٥)، وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)^(٦)، وابن الصَّلَاح (ت ٦٤٣هـ)^(٧)، والنَّوويّ (ت ٦٧٦هـ)^(٨)، وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)^(٩)، والذَّهبيّ (ت ٧٨٤هـ)^(١٠)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)^(١١).

قال الدكتور نور الدّين عتر: «إلا أنّنا نلاحظ أنّ القول بالنّسخ لا محلّ الإشكال في هذه المسألة؛ لأنّ النّهي عن الكتابة لو نُسخ نسخاً عامّاً لما بقي الامتناع عن الكتابة في صفوف الصّحابة بعد وفاته»^(١٢).

وهذا القول بأنّ الامتناع عن الكتابة استمرّ في صفوف الصّحابة بعد وفاته < محلّ نظر؛ لأنّ الذين نُقل عنهم كراهية الكتابة نُقل عنهم الإباحة أيضاً، إلّا واحداً أو اثنين، وهؤلاء أيضاً ثبتت كتابتهم، أو الكتابة عنهم^(١٣).

(١) تأويل مختلف الحديث، ص ٤١٢.

(٢) المحدث الفاضل، ص ٣٨٦.

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤٧٢.

(٤) معالم السنن، (٤/١٧٣).

(٥) شرح السنة، (١/٢٩٤).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٤/١٤٨).

(٧) علوم الحديث، ص ١٨٢.

(٨) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (١٨/٤١٩).

(٩) مجموع الفتاوى، (٢١/٣١٨).

(١٠) سير أعلام النبلاء، (٣/٨١).

(١١) فتح الباري، (١/١٦٨).

(١٢) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٣.

(١٣) دراسات في الحديث النبوي، (١/٧٦).

وتفرّد رشيد رضا بالقول إنّ أحاديث النّهي ناسخةٌ لأحاديث الإِذن، واستدلّ لذلك بأمرين:

الأوّل: أنّ الصّحابة الذين امتنعوا عن الكتابة ومهّوا عنها بعد وفاة النّبيّ < استدّلوا بنهيهِ < عنها.

والثّاني: عدمُ تدوينِ الصّحابةِ شئٍ للحديث ونشره، ولو دوّنوا ونشروا لتواتر ما دوّنوه^(١).

ويُجاب عن الأوّل بأنّه لم يثبت استدلال أحدٍ منهم بنهي النّبيّ <؛ فالمرويُّ عن زيد ابن ثابت ط متفقٌ على ضعفه، والمنقولُ عن أبي سعيد ط روايتان؛ إحداهما مرفوعةٌ _ وقيل موقوفة _ وليس فيها امتناعُه عن الكتابة، والثّانية فيها امتناعُ أبي سعيد ط، ولم يذكر أنّ النّبيّ < نهى. وما بقاءُ صحيفة عليّ ط عنده إلى زمن خلافته، وكذلك صحيفة عبد الله بن عمرو بعنده، ثم عند أولاده، إلّا دليلُ كون الإِذن متأخراً عن النّهي، فيكون ناسخاً له، وليس العكس^(٢).

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «وفي الواقع هذا الرّأي هو وليدُ نظرته إلى السّنة النّبويّة، لأنّه في رأيه لم يُرد النّبيّ < أن تكون أحاديثُه ديناً عامّاً كالقرآن»^(٣).
ويُجاب عن استدلاله الثّاني بأنّ أسلوب المحدثين في نقل السّنة تميّز _ غالباً _ بالإشارة إلى المؤلّف بدلاً من الكتاب^(٤).

المذهب الثّاني: الجمع والتوفيق بين أحاديث النّهي وأحاديث الإباحة:

وذلك بأن تُحمل أحاديثُ الإِذن على حالٍ غيرِ الحال التي تُحمل عليها أحاديثُ

(١) مجلة المنار، (ج ١) (مج ١٠ / ٧٦٧).

(٢) الأنوار الكاشفة، ص ٤٣.

(٣) دراسات في الحديث النبوي، (١ / ٧٩).

(٤) المرجع السابق، (١ / ٨٠).

النَّهْي، وفي ذلك أقوال، منها:

١ _ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ مُتَوَجِّهٌ إِلَى كِتَابَةِ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ؛ خَشْيَةً
اِخْتِلَاطِ الْقُرْآنِ بغيرِ الْقُرْآنِ، وَالْإِذْنَ يَحْمَلُ عَلَى تَفْرِيقِهِمَا^(١).

٢ _ وَقِيلَ: تُحْمَلُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَلَى وَقْتِ نَزُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ خَشْيَةَ التَّبَاسِهِ،
وَتُحْمَلُ أَحَادِيثُ الْإِذْنِ عَلَى غيرِ هَذَا الْوَقْتِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَلَايِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ^(٢).

٣ _ وَمِنْهَا أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُكْتَبَ مَعَ الْقُرْآنِ غَيْرُهُ فَيُضَاهَى بِتِلْكَ الْكُتُبِ، وَيَنْكَبُّ النَّاسُ
عَلَى غيرِ الْقُرْآنِ، فَيُؤُولُ أَمْرُ الْأُمَّةِ إِلَى مَا آلتَ إِلَيْهِ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ، حِينَ تَرَكُوا كُتُبَ اللَّهِ
الْمُنَزَّلَةَ إِلَيْهِمْ، وَانْكَبُّوا عَلَى مَا كَتَبُوهُ، وَهُوَ قَوْلُ لِلْخَطِيبِ^(٣)، وَرَجَّحَهُ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ
الدُّكْتُورُ نَوْرُ الدِّينِ عَتَرٍ^(٤). وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْآثَارُ الْآتِيَةُ:

_ عَنْ عُرْوَةَ ط أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ ط أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ السُّنَنَ، فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ
رَسُولِ اللَّهِ < فِي ذَلِكَ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَهَا، فَطَفِقَ يَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهَا شَهْرًا، ثُمَّ أَصْبَحَ
يَوْمًا وَقَدْ عَزَمَ اللَّهُ لَهُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ
كَتَبُوا كِتَبًا، فَأَكْبُوا عَلَيْهَا، وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَلْبِسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا^(٥).

قَالَ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ: «لَكِنَّ الْخَبَرَ مَنْقُطَعٌ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَدْرِكْ عَمْرًا، فَإِنْ صَحَّ فَإِنَّمَا
كَانَتْ تِلْكَ الْخَشْيَةُ فِي عَهْدِ عَمْرٍ ثُمَّ زَالَتْ»^(٦).

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ عُرْوَةَ: كُنَّا نَقُولُ لَا نَتَّخِذُ كِتَابًا مَعَ كِتَابِ اللَّهِ، فَمَحُوتٌ كُتِبِي. فَوَاللَّهِ

(١) معالم السنن، (٤/١٧٣)، فتح الباري، (١/٢٠٨).

(٢) بغية الملتبس في سبائيات حديث الإمام ملك بن أنس، للعلائي، ص ٨٣، فتح الباري، (١/٢٠٨).

(٣) تقييد العلم، ص ٥٧.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٣.

(٥) المصنف، لعبد الرزاق، (١١/٢٥٧-٢٥٨)، ح (٢٠٤٨٤).

(٦) الأنوار الكاشفة، ص ٣٨.

لوددت أن كتبي عندي وإنَّ كتاب الله قد استمرت مريته^(١).

وإسناد هذا الخبر منقطع أيضاً؛ لأنَّ عبد الرحمن بن أبي الزناد الذي يرويهِ عن عروة ابن الزبير لم يدرك عروة؛ فولادة عبد الرحمن سنة (١٠٠هـ) أي بعد وفاة عروة بست سنوات.

_ وعن أبي موسى الأشعري ط قال: إنَّ بني إسرائيل كتبوا كتاباً، فتبعوه، وتركوا التَّوراة^(٢).

٤ _ وقيل: إنَّ النَّهيَّ خاصٌّ بمن وُثق بحفظه وخيف اتِّكأله على الكتابة، والإِذنُ خاصٌّ بمن خاف على نفسه السَّيان ولم يُوثق بحفظه، وهذا للحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين إذ كانوا يستودعون محفوظاتهم في خزائن القلوب الآمنة^(٣).
وهو قول ابن حبان^(٤)، والبيهقي^(٥)، وأحد قولي ابن عبد البر^(٦). وهو ما نصَّ عليه عليه أبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري ب كما تقدم نقله عنهما^(٧).

وكذا كان بعض السَّلف يكتب ويحفظ، فإذا حفظ الحديث محاه، كعاصم بن ضُمرة الكوفي (ت ٧٤هـ)، ومحمَّد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وخالد بن مهران الحذاء

(١) حلية الأولياء، (١٧٦/٢). و(المريّة) و(المريز): الحبل المفتول. يقال: استمرت مريته. أي: استحكم أمره عليه، وقويت شكيمة فيه، وألّفه واعتاده. وقوله هذا في حق كتاب الله يعني كما قال المعلمي: استقر أمره، وعُلمت مزيتة، وتقرر في أذهان النَّاس أنه الأصل. النهاية في غريب الحديث والأثر، (مرر)، (٣١٧/٤-٣١٨)، الأنوار الكاشفة، ص ٣٨.

(٢) سنن الدَّارمي، (١/٤٢٧)، ح (٤٩٧) موقوفاً على أبي موسى، المعجم الأوسط، (٣٥٨-٣٥٩)، ح (٥٥٤٨) مرفوعاً إلى النَّبيِّ > قال الدَّارقطني: «الموقوف أصح». العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (٧/٢١٦).

(٣) دلائل التوثيق المبكر للسنة، ص ٢٦٨.

(٤) صحيح ابن حبان، (١/٢٦٥-٢٦٦).

(٥) المدخل إلى السنن الكبرى، ص ٤١٠.

(٦) جامع بيان العلم وفضله، (١/٢٩٨).

(٧) ص ٧١.

(ت ١٤١هـ)، وهشام بن حسان الأزدي (ت ١٤٦هـ)، وغيرهم^(١).

٥ _ وقيل: الإِذْنُ مخصوصٌ بعبدِ الله بنِ عمرو ب، لأنَّه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة، ويكتب بالسريانية والعبرية، وبقية الصحابة أميون، لا يكتب منهم إلا الواحد أو الاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجِّي، فلما خشي عليهم الغلط نهاهم، وهو قول ابن قتيبة^(٢).

وهو قول ضعيف؛ لأنَّ واقع الحال في العهد النبوي لا يؤيده، فكتابة الصحابة للحديث وصلت درجة التواتر^(٣).

٦ _ وقيل: إِنَّ النَّبِيَّ < إِنَّمَا نهاهم للخرج في الكتابة؛ إذ كانت وسائلها بدائيةً، وغير مُيسرة، منها: رِقاق الحجارة، والعظام، وسَعْفُ النَّخْل، وجلودُ الحيوانات، وكانت الأحاديث أكثر من أن يحصوها، ففي تكليفهم كتابتها مزيدٌ مشقَّة لا طاقة لهم بها^(٤).

وهذا فيه نظر؛ قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «ولو قبلنا جدلاً ما ادَّعوه من ندرة وسائل الكتابة، وصعوبة تأمينها، لكفى في الردِّ عليهم أن المسلمين دوَّنوا القرآن الكريم، ولم يجدوا في ذلك صعوبةً، فلو أرادوا أن يدوَّنوا الحديث ما شقَّ عليهم تحقيق تلك الوسائل، كما لم يشقَّ هذا على من كتب الحديث بإذن رسول الله >، فلا بد من أسباب أخرى»^(٥).

٦ _ وقيل: إِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هو نهي عن التدوين الرَّسمي كما كان دوَّن القرآن، وأمَّا

(١) المحدث الفاضل، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ص ٤١٢ بتصرف يسير.

(٣) دراسات في الحديث النبوي، (١/ ٧٩).

(٤) الأنوار الكاشفة، ص ٣٢.

(٥) السنة قبل التدوين، ص ١٩٩.

الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابس خاصة، أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم. وهو قول الدكتور مصطفى السباعي^(١).

المذهب الثالث: الترجيح:

يرى هؤلاء ترجيح أحاديث الإذن بالكتابة على أحاديث النهي؛ لأنها أصح إسناداً، وأكثر طرقاً، وأما أحاديث النهي عن الكتابة فكلها ضعيفة كما سبق بيانه في تخريجها، إلا حديثاً واحداً هو حديث أبي سعيد الخدري ط عند مسلم. وقد اختلف في وقفه ورفع.

ومدار هذا الحديث على همام بن يحيى العوذلي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ط^(٢).

وقد تابع هماماً السفينان:

أولاً: متابعة سفیان الثوري: بمثل رواية مسلم.

أخرجها الخطيب^(٣) من طريق محمد بن الحسين القطان، وابن عدي^(٤) من طريق محمد بن الحسين بن شهریار، كلاهما عن النضر بن طاهر، عن عمرو بن النعمان، عن سفیان الثوري، عن زيد بن أسلم.

وهذا سندٌ تالفٌ لا يصلح للمتابعة؛ فالنضر بن طاهر ضعيفٌ جداً، يسرق الحديث، ويحدث عن من لم يرههم^(٥).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٦١.

(٢) ومن هذه الطريق أخرجه: أحمد في مسنده، (١٥٤/١٧)، ح (١١٠٨٥)، والدارمي في سننه، (٤١٢/١)، ح (٤٦٤)، والنسائي في الكبرى، (٢٥٤/٧)، ح (٧٩٥٤)، وابن حبان في صحيحه، (٢٦٥/١)، ح (٦٤)، والحاكم في مستدركه، (٢٠٤/١)، ح (٤٣٧)، وأبو يعلى في مسنده. (٤٦٦/٢)، ح (١٢٨٨).

(٣) تقييد العلم، ص ٣٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٢٠/٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٧/٧)، وذكره ابن حبان في الثقات (٢١٤/٩). قال بن أبي عاصم: وقفت من هذا

وأخرجه ابن عديّ أيضاً^(١) من طريق إبراهيم بن إسحاق بن عمر السمرقنديّ، عن عبد الله بن حبيب، عن يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم.

ويتبيّن من هذه الرواية أنّ الثوري لا يرويه عن زيد بن أسلم، بل بينهما خارجة بن مصعب، وهو متروك الحديث^(٢).

ثانياً: متابعة سفيان بن عيينة: ولفظها: «استأذنا النبي < في الكتابة فأبى أن يأذن لنا».

أخرجها الخطيب، والرامهرمزي^(٣)، عن الحسين بن حسن المروزي، والطحاوي^(٤) عن محمد بن خزيمة، عن إبراهيم بن بشار، كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن ابن زيد، عن زيد بن أسلم.

وتابعهما محمد بن سليمان بن حبيب (لؤين)^(٥) واختلف عليه فيه:

فمرة يرويه عن سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد، بمثل الإسناد السابق. ومن هذه الطريق أخرجه ابن عدي، عن القاسم بن محمد بن عباد، وعبد الله بن صالح البخاري^(٦).

هذا الشيخ على الكذب، ورأيتُه بعدما كُفَّ بصره وهو يحدث عن الوليد بن مسلم، وعن غيره بأحاديث ليس من حديثه، وتتابع في الكذب نسأل الله العصمة. السنة، (١/٢٨٩) قال ابن حجر: «وكأنّ ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا». لسان الميزان، (٨/٢٧٨).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/٥٧).

(٢) تهذيب التهذيب، (١/٥١٢-٥١٣).

(٣) تقييد العلم، ص ٣٢-٣٣، المحدث الفاضل، ص ٣٧٩.

(٤) شرح معاني الآثار، (٤/٣١٨).

(٥) لؤين، بالتصغير، كزبير، هو لقب له، لُقّبَ به لأنّه كان يبيع الدواب ببغداد فيقول: هذا الفرس له لؤين، هذا الفرس له قديد، فلقب بلؤين. وقيل إنّ أمّه هي التي لُقّبته بذلك. تاريخ بغداد (٣/٢٢٠).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/٢٧١).

ومرة يرويه عن سفيان بن عُيينة، عن زيد بن أسلم، من دون ذكر عبد الرحمن بن زيد. ومن هذه الطريق أخرجه لُوَيْنٌ في جزئه^(١)، والخطيب^(٢) عن عبد الله بن مسعود العبدي، وعلي بن إسحاق الأنماطي، وعبد الله بن صالح البخاري، وابن شاهين^(٣) عن محمد بن هارون بن حميد.

والرواية عن لُوَيْنٍ من دون ذكر عبد الرحمن بن زيد خطأ؛ لأمرين:

١_ أن كلَّ من رواه عن ابن عُيينة سوى لُوَيْنٍ ذكر عبد الرحمن بن ابن عُيينة وزيد ابن أسلم.

٢_ أن الرواية عن لُوَيْنٍ اختلف عليه فيها على الوجهين السابقين؛ بذكر عبد الرحمن مرة، وبإسقاطه مرة أخرى، فهي روايات مضطربة، فعادت الرواية بهذا إلى عبد الرحمن بن زيد، وقد اضطرب في روايته أيضاً، إذ يرويه مرة عن أبي سعيد وقد سبق بيان ذلك، ومرة عن أبي هريرة ط، ومن هذا الوجه أخرجهما:

أحمد بن حنبل عن إسحاق بن عيسى، ثنا عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة ط قال: كنّا قعوداً نكتب ما نسمع من النبيّ >، فخرج علينا، فقال: « ما هذا تكتبون؟ » فقلنا: ما نسمع منك، فقال: « أكتب مع كتاب الله؟ » فقلنا: ما نسمع، فقال: « أكتب غير كتاب الله، امحضوا كتاب الله، وأخلصوه » قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد، ثم أحرقناه بالنار... الحديث^(٤).

وأخرجه الخطيب^(٥)، عن عبد الله بن عمرو وسهل بن يعقوب بن محمد، كلاهما عن

(١) حديث المصنفي لوين، ص ٦٩، ح (٥٥).

(٢) تقييد العلم، ص ٣٢-٣٣.

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤٧١ ح (٦٢٨).

(٤) المسند، (١٧/١٥٦-١٥٧)، ح (١١٠٩٢).

(٥) تقييد العلم: ص ٣٣.

عن عبد الرحمن بن زيد.

قال الذهبي: هذا حديث منكر^(١).

وهذا يتبين ضعف حديث أبي سعيد؛ لتفرد همّام بن يحيى العوذّي بالحديث عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وهو وإن كان من الثقات الذين اتفق الشيخان على إخراج حديثه، فقد تفرد هنا، والتفرد مظنة الوهم.

قال أبو حاتم: في حفظه شيء^(٢)، وقال عفان بن مسلم: كان همّام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه^(٣)، وقال ابن حجر: حديث همّام بأخرة أصح ممّن سمع منه قديماً^(٤).

ومما يؤيد نسبة الوهم لهّام أنّ زيد بن أسلم إمام مدنيّ مكثّر، وهمّام كوفيّ، لم يكن من الملازمين له، وقصّر صحبة الراوي لشيوعه من أهل الأمصار الأخرى أحد أسباب الوهم في الرواية^(٥).

كما أنّ القول بمنع الكتابة مذهب مشهور لأبي سعيد كما تقدّم نقله عنه، ويُعلّل نهيه بخوف جعل الحديث قرآناً، ولو كان النهي من النبيّ < لعلّ به دون غيره^(٦).

وهذا القول في ترجيح وقف الحديث على أبي سعيد الخدريّ مذهب البخاريّ وأبي

داود.

قال أبو داود: «هو منكر؛ أخطأ فيه همّام، هو من قول أبي سعيد»^(٧).

(١) ميزان الاعتدال، (٢/٥٦٥).

(٢) الجرح والتعديل، (٩/١٠٩).

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي، (٤/٣٦٨).

(٤) تهذيب التهذيب، (٤/٢٥٨).

(٥) الوهم في روايات مختلفي الأمصار، للدكتور عبد الكريم الوريكات، ص ٣٢٣.

(٦) كتابة الحديث بين النهي والإذن، للدكتور أحمد محمد حميد، ص ٥٣.

(٧) نقله المزي عن أبي عوانة الإسفراييني. تحفة الأشراف، (٣/٤٠٨).

وقال الخطيب: « ويُقال: إِنَّ المحفوظ روايةٌ هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله غير مرفوع^(١). وقال ابن حجر: « ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد، وقال: الصَّواب وقفه. قاله البخاري وغيره^(٢). »

وبعد هذا العرض الموجز لمسألة كتابة الحديث بين النهي والإذن نعود إلى الكلام حول المرحلة الأولى، وهي مرحلة الكتابة، وهذه يمكن تقسيمها ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كتبه الصحابة في حياة النبي < وهذا ينقسم بدوره قسمين:

١_ ما أمر النبي < بكتابه، وتم تحت إشرافه؛ ويمكن تقسيمه ثلاثة أقسام:

الأول: ما كتبه لولائه على القبائل: من التشريعات، والأحكام، والفرائض، والسنن. ومن ذلك كتابه إلى عمرو بن حزم الأنصاري ط، واليه على اليمن^(٣)، وكتابه إلى بني زهير زهير في قطعة من أديم^(٤)، وكتابه إلى الضحَّاك بن سُفيان الكلابي ط في توريث امرأة أُشيم أُشيم الضَّبَّابي من دية زوجها^(٥).

الثاني: ما كتبه للملوك ورؤساء القبائل: ومن ذلك كتابه إلى النجاشي ملك الحبشة^(٦)، الحبشة^(٦)، وهرقل ملك الروم^(٧)، وكسرى ملك الفرس^(٨)، والمُنذر بن ساوى العبدي

(١) تقييد العلم، ص ٣٠.

(٢) فتح الباري، (١/٢٠٨).

(٣) سنن النسائي، كتاب القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم، (٨/٥٧-٦١)، ح (٤٨٥٢-٤٨٥٩).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الخراج، باب ما جاء في سهم الصفي، ص ٤٣٨، ح (٢٩٩٩) بإسناد صحيح.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها، ص ٤٢٦، ح (٢٩٢٧)، جامع الترمذي، كتاب الديات،

باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها، ص ٣٤٢، ح (١٤١٥) وقال: حسن صحيح، سنن ابن ماجه، أبواب

الديات، باب الميراث من الدية، ص ٣٨١، ح (٢٦٤٢).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتب النبي < إلى ملوك الكفار، ص ٧٨٩، ح (١٧٧٤).

(٧) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، ص ٣ ح (٧)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب

كتب النبي < إلى هرقل، ص ٧٨٧ ح (١٧٧٣).

(٨) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يذكر في المناولة، ص ١٥ ح (٦٤)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتب

النبي < إلى ملوك الكفار، ص ٧٨٩ ح (١٧٧٤).

عامل كسرى على البحرين، والمُنذر بن الحارث الغساني صاحب دمشق^(١)، وبني بكر بن وائل^(٢).

الثالث: ما كان ردّاً على المكاتبات التي كانت تُرسل إليه: ومن أشهر الذين كتبوا للنبي >

في ذلك عبد الله بن الأرقم بن أبي الأرقم الزهري (توفي في خلافة عثمان)، وزيد بن ثابت بن الضحّاك الأنصاري (ت ٤٥ هـ) ب.

عن عبد الله بن الزبير ب، أن النبي > استكتب عبد الله بن أرقم، فكان يكتب عبد الله بن أرقم، وكان يجيب عنه الملوك، فبلغ من أمانته أنه كان يأمره أن يكتب إلى بعض الملوك فيكتب، ثم يأمره أن يكتب ويختتم ولا يقرأه - لأمانته عنده - ثم استكتب أيضاً زيد بن ثابت فكان يكتب الوحي، ويكتب إلى الملوك أيضاً، وكان إذا غاب عبد الله بن أرقم وزيد بن ثابت واحتاج أن يكتب إلى بعض أمراء الأجناد والملوك، أو يكتب لإنسان كتاباً يُقْطِعه أمر جعفرًا أن يكتب^(٣).

وقد كتب له أيضاً: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والمغيرة ابن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيان، وخالد بن سعيد بن العاص ش، وغيرهم^(٤).

(١) المعجم الكبير، (٩/٢٠)، ح (١٢). قال الهيثمي: «وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٥/٥٥٥).

(٢) مسند أحمد، (٢٦٦/٣٤) ح (٢٠٦٦٧)، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد (٥/٥٥٣).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي، (١٠/٢١٤-٢١٥) بسند حسن كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري، (١٣/١٨٤).

(١٣/١٨٤).

(٤) المصدر السابق.

هذا وقد جمع ابن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣ هـ) ما تفرق في كتب السنة والسيرة من كتب النبي > إلى الولاية ورؤساء القبائل والحكام في تأليف مستقل سمّاه (إعلام السائلين بكتب سيد المرسلين) وقد بلغ عددها تسعة وأربعين كتاباً، وهناك كتاب آخر بعنوان: (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) للدكتور محمد حميد الله، وكلا الكتابين طبع عدة مرات. وراجع التراتيب الإدارية، للكتاني.

قال الخطيب: «ولو لم يكن في هذا الباب إلا وقوع العلم بما كان رسول < يكتبه من عهود السُّعاة على الصَّدقات، وكتابه لعمرو بن حزم لما بعثه إلى اليمن لكفى؛ إذ فيه الأسوة، وبه القدوة»^(١).

وقد اشتهرت كتب النبي < هذه في القرن الهجري الأول، حتى قال محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ): «لو كنت متخذاً كتاباً لاتخذت رسائل النبي <»^(٢).

وهذا ما يؤكد أنها كانت موجودة مشهورة، تقوم على الناس الحجة بها، ويعمل بها.

٢_ ما كتبه الصحابة بإذن النبي < وإباحته : ومن هؤلاء :

١_ عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٣ هـ) :

قال الذهبي: «وكتب الكثير بإذن النبي <، وترخيصه له في الكتابة»^(٣)، وما كتبه هذا الصحابي من أحاديث أودعه في صحيفة سماها (الصَّادقة)، وموضوعات أحاديثها متعددة، كثيرة، في: الأدب، والأدعية، وأُشراطِ الساعة، والأشربة والأطعمة، والأضحية والعقيقة، والأقضية، والإيمان بالقدر، والأيمان والندور، والبيعة والبيع، والترجل، والجزية، والجنائز، والجهاد، والحج والعمرة، والحجر، والحدود، والحضانة، والحلف، وخصائص رسول الله <، والديات، والردة، والزكاة، والسفر، والشهادات، والصلاة، والصيد، والطب، والطلاق، والطهارة، والغنائم، والفتن، وفضائل عبد الله بن عمرو، والقتل في الحرم، والقذف، والقضاء، والكفارات، وكتابة الحديث، واللباس، واللُّقطة، والمراء، والمكاتبة، والنسب، والمواثيق، والنكاح، والنهي عن المثلة، والهبات والصَّدقات، والودعية، والوصايا، ويوم القيامة^(٤).

(١) تقييد العلم، ص ٧٢.

(٢) سنن الدارمي، (١/٤١٤-٤١٥) ح (٤٧١) بإسناد رجاله ثقات.

(٣) سير أعلام النبلاء، (٣/٨٠).

(٤) صحيفة عمرو بن شعيب، لمحمد علي الصديق، ص ١٣٣. نقلاً عن الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب في بحثه كتابة السنة في عهد النبي < والصحابة، ص ٢٦. هذا وقد أحصى الباحث محمد علي الصديق أحاديث عبد الله بن عمرو فبلغت (١٠٧٦) حديثاً في السُّنن الأربعة، ومصنّف عبد الرزاق، ومصنّف ابن أبي شيبة، ومستدرّك الحاكم، وسنن الدارقطني،

٢_ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ط (ت ٤٠هـ) :

كانت عنده صحيفة، اشتملت أحاديثها على موضوعات شتى، كذكر حدود حرم المدينة، وذمة المسلمين وأمانتهم، وتكافؤ دماء المسلمين، وقتل المسلم بالكافر، وفكاك الأسير، وبعض الكبائر وعقابها، والديات والجراحات، وفرائض الصدقة^(١).

٣_ أبو شاه اليماني ط: وقد تقدّم ذكر حديثه^(٢).

ولم يكن هؤلاء فقط هم الذين كتبوا الحديث النبوي في عهده <، بل غيرهم كثير ممن كتب بمقتضى الإذن النبوي العام، كما يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو بـ المتقدّم: « بينما نحن حول رسول الله < نكتب... » الحديث^(٣).

فهذا الحديث مع ضميمة غيره من الأحاديث المتقدمة في إباحة الكتابة دالة على أن كتابة الصحابة للسنة لم تقتصر على الجانب الفردي، بل كانت في بعض الأحيان جماعية، وأن جزءاً كبيراً من الحديث النبوي كان يكتب بين يدي النبي < مباشرة، بعد أن أذن لهم بالكتابة.

القسم الأول: ما كتبه الصحابة ش بعد وفاة النبي <:

وهذا الذي كتبه إمّا أن يكون نسخاً لما كان مكتوباً عندهم، أو ممّا حفظوه عن النبي <، أو ممّا سمعوه عن الصحابة ش، أو من مراسلات بعضهم إلى بعض.

وسنن البيهقي، والمحلى لابن حزم، في حين ذكر الباحث محمد سيف الدين عليش أنّها بلغت (٤٣٦) في السنن الأربعة ومسنند أحمد. عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصادقة، ص ١٤٢.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ص ٢٤، ح (١١١)، وفي كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، ص ٣٠١، ح (١٨٧٠)، وفي كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، ص ٥٠٤، ح (٣٠٤٧)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي فيها بالبركة، ص ٥٧٥-٥٧٦، ح (١٣٧٠). وانظر: كتابة السنة في عهد النبي < والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ص ١٧-٢١.

(٢) ص ٣٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٣.

ومن أمثلة ذلك:

١_ رسالة أبي بكر (ت ١٣هـ) إلى أنس بن مالك ب: وفيها بيان فريضة الزكاة^(١)، والذي يظهر أن أبا بكر نسخها من الكتاب الذي كان عنده من النبيّ >، ففي رواية أبي داود: «وعليه خاتم رسول الله > حين بعثه مُصَدِّقاً وكتبه له»^(٢).

٢_ رسالة عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) إلى عتبة بن فرقد بن يربوع السلمي ب: وكان عتبة أمير الجيش بأذربيجان وفيها: أن رسول الله > نهى عن الحرير إلا هكذا، وأشار بإصبعيه اللتين تليان الإبهام، قال: فيها علمنا أنه يعني: الأعلام^(٣).

٣_ رسالة معاوية بن أبي سفيان (ت ٦٠هـ) إلى أم المؤمنين عائشة (ت ٥٨هـ) ب: أن اكتبني إليّ بشيء سمعته من رسول الله >، قال: فكتبت إليه: سمعت رسول الله > يقول: «إنه من يعمل بغير طاعة الله، يعود حامده من الناس ذاماً»^(٤).

٤_ رسالة المغيرة بن شعبة (ت ٤٩هـ) التي كتبها إلى معاوية ب: وفيها: أن النبيّ > كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٥).

وغير ذلك كثير، مبسوط في كتب السنّة، مما يدلّ على تزايد الاهتمام بكتابة الحديث

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده، ص ٢٣٥ ح (١٤٥٣).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، ص ٢٣٠ ح (١٥٦٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال، ص ١٠٢٨ ح (٥٨٢٩)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم لبس الحرير وغير ذلك للرجال، ص ٩٢٧ ح (٢٠٦٩) واللفظ للبخاري.

(٤) مسند الحميدي، (١/ ٢٩٢)، ح (٢٦٨). قال البوصيري: «رواته ثقات». إتحاف الخيرة المهرة، (٧/ ٣٨٠).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ص ١٣٧ ح (٨٤٤)، صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلّة، ص ٢٣٩-٢٤٠ ح (٥٩٣).

النَّبَوِيِّ فِي تِلْكَ الْمَرْحَلَةِ^(١).

قال أبو الحسن الندوي: «وإذا اجتمعت هذه الصحف، والمجاميع، وما احتوت عليه من الأحاديث كَوْنَتِ الْعِدَّةَ الْأَكْبَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جُمِعَتْ فِي الْجَوَامِعِ، وَالْمَسَانِيدِ، وَالسُّنَنِ، فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ، وَهَكَذَا يَتَحَقَّقُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ الْكَبِيرَ الْأَكْبَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ سَبَقَ تَدْوِينُهُ وَتَسْجِيلُهُ، مِنْ غَيْرِ نِظَامٍ وَتَرْتِيبٍ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَفِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ ش، وَقَدْ شَاعَ فِي النَّاسِ حَتَّى الْمُتَقَفِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُكْتَبْ، وَلَمْ يُسَجَّلْ إِلَّا فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ، وَأَحْسَنُهُمْ حَالًا مَنْ يَرَى أَنَّهُ قَدْ كُتِبَ وَدُوِّنَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي! وَمَا نَشَأَ هَذَا الْغَلَطُ إِلَّا عَنْ طَرِيقَيْنِ:

الأول: أَنَّ عَامَّةَ الْمُؤَرِّخِينَ يَقْتَصِرُونَ عَلَى ذِكْرِ مُدَوِّنِي الْحَدِيثِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي، وَلَا يُعْنُونَ بِذِكْرِ هَذِهِ الصُّحُفِ وَالْمَجَامِيعِ الَّتِي كُتِبَتْ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ عَامَّتَهَا فَقَدَتْ وَضَاعَتَ، مَعَ أَنَّهَا ائْتَمَجَتْ وَذَابَتْ فِي الْمَوْلُفَاتِ الْمُتَأَخَّرَةِ.

الثانية: أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَذْكُرُونَ عِدَّةَ الْأَحَادِيثِ الضَّخْمِ الْهَائِلِ، الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَجَامِيعِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي كُتِبَتْ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ»^(٢).

القسم الثالث: ما كتبه التابعون:

لم يقف الأمر في تقييد الحديث بالكتابة عند الصحابة ش، بل تعداهم إلى تلامذتهم من التابعين، الذين كان انتشار الكتابة في طبقتهم أوسع من طبقة أساتذتهم من الصحابة ش، ولهذا فإن ما كتبه التابعون من الحديث النبوي الذي تلقوه عن الصحابة ش، أو التابعين، يُعَدُّ امتداداً تاريخياً لمرحلة الكتابة.

ومن الأمثلة على كتابة الحديث عند التابعين:

(١) ينظر للتوسع: دراسات في الحديث النبوي، (١/٩٢-١٤٢).

(٢) رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ص ٩٤-٩٥.

- ١_ كان أنس بن مالك ط (ت ٩٣هـ) يُملي الأحاديث على طلابه، قال حسان بن سنان: « رأيت شيخاً والناس حوله يكتبون عنه، فسألت عنه، فقل لي: أنس بن مالك»^(١).
- ٢_ وكذلك البراء بن عازب ط (ت ٧٢هـ) كان يجلس للتَّحديث، والطلاب من حوله يقيّدون الحديث بالكتابة، عن عبد الله بن حنّس، قال: « رأيتهم يكتبون على أكفهم بالقصب عند البراء»^(٢).
- ٣_ واشتهر سالم بن أبي الجعد (ت ١٠٠هـ) بكتابة الحديث، ويدلُّ على ذلك أنَّ منصور بن المعتمر (ت ١٣٢هـ) سأل إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ): « ما لِسالم بن أبي الجعد أتم حديثاً منك؟ قال: لأنَّه كان يكتب»^(٣).
- ٤_ وكان أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو البصري (ت ١٠٤هـ) قد كتب الكثير من الحديث أيضاً، عن حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ)، قال: « أوصى أبو قلابة قال: ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيّاً، وإلّا فأحرقوها»^(٤).
- ٥_ ولعل من أشهر ذلك صحيفة همّام بن مُنبّه بن كامل الصنعاني (ت ١٣٢هـ): وهذه الصّحيفة كتبها عن أبي هريرة ط، وقد بلغت أحاديثها مئة وتسعة وثلاثين (١٣٩) حديثاً، وموضوعاتها بالتفصيل: في الإيمان، والطَّهارة، والصَّلاة، والصَّيام والزَّكاة، والصَّدقة، والحجّ، والمعاملات، والنِّكاح، والأيمان والنُّذور، والجهاد والسَّير، واللِّباس والزَّينة، والأدب، والرُّؤيا، والإمارة، والطبّ، ودلائل النُّبوة والمناقب، والأنبياء والأمم السَّابقة، وعلامات السَّاعة، والبعث، والجنة والنَّار وأهلها^(٥).

(١) تاريخ بغداد، (٩/١٧٢).

(٢) سنن الدارمي، (١/٤٣٩)، ح (٥٢٠)، مصنف ابن أبي شيبة: (١٣/٤٦٤) ح (٢٦٩٦٨) بإسناد رجاله ثقات.

(٣) معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية ابن محرز، (٢/٥٩)، بإسناد رواه ثقات.

(٤) الطبقات الكبير، (٩/١٨٥)، المعرفة والتاريخ، (٢/٨٩) بإسناد واحد رواه ثقات.

(٥) صحيفة همّام بن منبه، للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ص ٧٣٧-٧٥٧.

وغير هؤلاء خلق كثير من التابعين^(١).

المرحلة الثانية: مرحلة التدوين:

وفيها تمّ جمع الحديث النبويّ المحفوظ في الصدور، والمقيّد في الصّحف في كتب خاصّة، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً على أنّ التدوين الرّسميّ للحديث النبويّ كان على رأس المئة الأولى للهجرة، بأمر الخليفة الأمويّ عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ).

وهناك بعض الروايات التي تشير إلى أنّ البدايات الأولى لفكرة تدوين الحديث النبويّ عرّضت لأبي بكر وعمر ب ثمّ تركا ذلك، وفيما يأتي الكلام على هذه الروايات ثم بعد ذلك يرجع الكلام إلى التدوين الرّسمي الذي قام به عمر بن عبد العزيز.

أولاً: الرواية عن أبي بكر الصديق ط:

نقل الذهبي عن الحاكم قال: حدّثني بكر بن محمّد الصّيرفي بمرو^(٢)، أنا محمّد بن موسى البربري، أنا المفصل بن غسان، أنا عليّ بن صالح، أنا موسى بن عبد الله بن حسن ابن حسن، عن إبراهيم بن عمر بن عبيد الله التّيمي، حدّثني القاسم بن محمّد، عن عائشة ك قالت:

«جمع أبي الحديث عن رسول الله <، وكانت خمس مئة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلّب لشكوى، أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنيّة! هلُمّي الأحاديث التي عندك، فجئتُ بها، فدعا بنارٍ فحرّقها، فقلت: لم أحرّقها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ قد ائتمنته ووثقت، ولم

(١) ينظر في كتابة التابعين والكتابة عنهم: دراسات في الحديث النبوي، (١/ ١٤٣-٣٢٥).

(٢) مدينة من أشهر مدن خراسان (إيران اليوم) تقع إلى الشمال الغربي من نيسابور، فتحت في خلافة عثمان ط سنة إحدى وثلاثين. البلدان، لليعقوبي، ص ٩٨.

يكن كما حدَّثني، فأكون قد نقلت ذلك»^(١).

وزاد الحافظُ ابنُ كثيرٍ في مُسند الصِّدِّيق: «ويكون قد بقي حديثٌ لم أجده، فيقال: لو كان قاله رسولُ الله ما غيبي^(٢) على أبي بكر، إني حدَّثتكم الحديث، ولا أدري لعليٍّ لم أتَّبِعْه حرفاً حرفاً»^(٣).

وبناء على هذه الرواية ذكر غيرُ واحدٍ من المعاصرين أنَّ أبا بكر ط كان أوَّل مَنْ فكَّر في تدوين الحديث^(٤).

وهي رواية لا تقومُ بها الحجَّة، والعجب من كلِّ مَنْ نقل عن الذهبيِّ تخريجه هذه الرواية أنَّه لم يذكر طعنه فيها؛ إذ قال الذهبيُّ بعد إيرادها: «هذا لا يصح»^(٥).

وقال ابنُ كثير: «هذا غريبٌ من هذا الوجه جداً، وعليُّ بنُ صالح لا يُعرف»^(٦).

وقال المُعلِّمي اليماني: «وفي السُّند غيره، ممَّن فيه نظر»^(٧).

ويُبعد من ناحية أخرى أن يجمع أبو بكر ط الحديث، ثمَّ لا تشتهرُ الروايةُ عنه بمحاولة التدوين في دواوين السنَّة المعتمدة، ولا سيَّما أنَّ الأمر يتعلَّق بالسنَّة النبويَّة أوَّلاً، ثمَّ بصحابيٍّ جليلٍ له من العلم والمكانة الحظُّ الأوفر، فكيف وقد اشتهرت محاولة التدوين

(١) تذكرة الحفاظ، (١٠/١-١١). وأخرجه ابن كثير في (مسند الصِّدِّيق) _ كما في (كنز العمال) للمتقي الهندي (١٠/٢٨٤-٢٨٥)، ح (٢٩٤٦٠)، وأخرجه المحبُّ الطُّبري في (الرياض النضرة في مناقب العشرة)، (١٤٣/٢) بلا إسناد.

(٢) أي: خفي. النهاية في غريب الحديث والأثر، (غبا)، (٣/٣٤٢).

(٣) كنز العمال، (١٠/٢٨٥-٢٨٦) ح (٢٩٤٦٠).

(٤) منهم محمود أبو ريَّة في كتابه (أضواء على السنَّة المحمدية) ص ٤٩، وإسماعيل منصور في كتابه (تبصير الأمة بحقيقة السنَّة) ص ٢٢٦، وإبراهيم فوزي في كتابه (تدوين السنَّة) ص ٤٩، وعلي الشهرستاني في كتابه (منع تدوين الحديث) ص ١٧-٢٨.

(٥) تذكرة الحفاظ، (١١/١). بل إن صاحب كتاب تبصير الأمة بحقيقة السنَّة قال ما نصه: «وحسب المنصف أن يرى هذه الرواية وهي كما وردت موثقة في تذكرة الحفاظ للذهبي؟!»

(٦) كنز العمال، (١٠/٢٨٦).

(٧) الأنوار الكاشفة، ص ٣٧.

عَمَّنْ هو دونه في المكانة والعلم؟!.

ثانياً: الرواية عن عمر بن الخطاب ط:

عن عروة بن الزبير أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار أصحاب رسول الله < في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»^(١).

قال ابن كثير: «إسناد صحيح»^(٢). وقال أيضاً: «إسناد جيد، وقوي، إلا أن عروة لم يلق عمر بن الخطاب، والله أعلم»^(٣).

وبناءً على هذه الرواية يكون الخبر منقطعاً.

والذي يهدي إليه النظر أنَّ الخبر غير منقطع، فعروة يروي الخبر عن عبد الله بن عمر عن عمر ب كما أخرجه الخطيب بسنده من طريق محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري، عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب ب^(٤).

وبهذا يكون السند متصلًا، ثم رأيت الشيوطيَّ حكم بصحة سند الرواية فقال: وأخرج السلفيُّ في الطيوريات بسند صحيح، عن ابن عمر، عن عمر، أنه أراد أن يكتب

(١) الجامع، لمعمر بن راشد، (١١/٢٥٧-٢٥٨) ح (٢٠٤٨٤).

(٢) مسند الفاروق، (٢/٥٢٦).

(٣) المرجع السابق، (٢/٦٢٥).

(٤) تقييد العلم، ص ٥٠-٥١.

السُّنن... وساق بقية الرواية^(١).

_ وهناك روايتان يظهر منهما أنَّ فكرة تدوين الحديث وجمعه عرّضت لبعض خلفاء بني أمية قبل عمر بن عبد العزيز، وهم جدُّ مروان بن الحكم (ت ٦٥هـ)^(٢)، ووالده عبد العزيز بن مروان (ت ٨٥هـ)^(٣).

عن أبي الزُّعَيْرَةَ _ كاتب مروان بن الحكم _ أنَّ مروان دعا أبا هريرة، قال: فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول دعا به فأقعه وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا آخر^(٤).

ولم تذكر هذه الرواية أنَّ الكتابة كانت لجميع حديث أبي هريرة ط، بل يظهر من سياقها أنَّ الكتابة كانت بغرض التوثق من حفظه، لا من أجل تدوين حديثه.

إلا أنَّ الرواية عن عبد العزيز بن مروان تؤكد وجود حديث أبي هريرة مكتوباً في خزانة الدولة الأموية في دمشق، ويدلُّ على هذا رسالة عبد العزيز بن مروان بن الحكم إلى التابعي الكبير كثير بن مرة الحضرمي التي قال فيها: «اكتب إليَّ بما سمعت من أصحاب رسول الله < من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا»^(٥). وهذا يشير بدوره أيضاً

(١) تاريخ الخلفاء، ص ١٢٤. ولم أقف عليه في نسخة كتاب (الطيوريات) المطبوعة، وقد ذكر محقق كتاب الطيوريات هذه الرواية عن عمر تحت عنوان: نصوص كتاب الطيوريات التي وقفنا عليها في الكتب المطبوعة وليست موجودة في النسخة الخطية التي اعتمدناها.

(٢) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، ولد بعد الهجرة بستين وقيل بأربع، ابن عم عثمان بن عفان وكاتبه في خلافته، ولي إمرة المدينة لمعاوية بن أبي سفيان، وهو ثالث خلفاء بني أمية، وأوّل من ضرب الدنانير الشّامية، دامت خلافته نصف سنة تقريباً، وتوفي في رمضان سنة (٦٥هـ). الإصابة، (٦/١٥٦-١٥٧).

(٣) عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، سمع أبا هريرة وغيره من الصحابة، وكان ثقة قليل الحديث، ولي مصر لأكثر من عشرين سنة، وكان جواداً، كريماً، ورعاً، صالحاً، حسن الخلق والسيرة، تُوفي بمصر سنة (٨٥هـ). الطبقات الكبير، (٧/٢٣٢-٢٣٣).

(٤) المستدرک علی الصحيحین، (٣/٦٢٥-٦٢٦) ح (٦٢٤٠) وصححه، ووافقه الذهبي في التلخيص، (٣/٥١٠).

(٥) الطبقات الكبير، (٩/٤٥٠-٤٥١)، بإسناد رجاله ثقات إلا عبد الله بن صالح، كاتب الليث، فإنه صدوق كثير الغلط.

إلى المهمة التي أراد عبد العزيز بن مروان القيام بها في تدوين الحديث النبوي وجمعه، إلا أن ما قام به والد عمر بن عبد العزيز وجدّه لا يمكن أن يقارن بما قام به عمر، فعملهما يقتصر على حديث صحابي واحد، أمّا عمل عمر فكان شاملاً للحديث النبوي كله.

ثالثاً: التدوين الرسمي للحديث النبوي:

اشتهر أن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ) أوكل مهمة التدوين لعالمين كبيرين هما:

١_ أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١٢٠هـ)^(١): عن عبد الله بن دينار، قال:

«كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله >، وبحديث عمرة، فإنني قد خشيت دُرُوسَ العلم وذهابَه».

وفي رواية: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله > فاكتبوه، فإنني قد خفت دُرُوسَ العلم، وذهابَ أهله»^(٢).

وقال الإمام مالك: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد. قال ابن وهب: فقلت لمالك: السنن؟ قال: نعم. قال: فكتبها له^(٣).

وسبب تكليف عمر لأبي بكر بن حزم بجمع الحديث أنه كان والياً له على المدينة،

تهذيب التهذيب، (٣/ ٣٥٤-٣٥٧).

(١) النجاشي الأنصاري الخزرجي، وأبو بكر اسم له وليس بكنية، كان قاضي المدينة النبوية في خلافة الوليد بن عبد الملك، وولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة، ثم ولّاه عمر إمرة المدينة زمن خلافته، من سادات التابعين وأعيانهم وعلمائهم، وكان ثقة كثير الحديث. الطبقات الكبير، (٧/ ٤١٤-٤١٥).

(٢) سنن الدارمي، (١/ ٤٣٠-٤٣١)، ح (٥٠٤-٥٠٥) بإسناد رجاله ثقات.

(٣) المعرفة والتاريخ، (١/ ٦٤٥).

وأما تخصيصه بجمع حديث عمرة (ت ٩٨هـ) فلائها كانت حالة أبي بكر^(١)، يضاف إلى هذا سبب آخر هو ما اتَّصف به أبو بكر من العدالة والثقة والأمانة.

قال الإمام مالك: ما رأيت مثل ابن حزم أعظم مروءة وأتمّ حالاً، ولا رأيت من أوتي مثل ما أوتي ولاية المدينة والقضاء والموسم^(٢).

وسبب تخصيصه بجمع حديث عمرة _ وهي المدينة التابعة الثقة _ أنّها أعلم الناس بحديث عائشة ك، وقد صرح عمر بذلك فقال: «ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة منها»^(٣).

وكذا كان القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٦هـ) ثقة إماماً كثير الحديث، من أعلم الناس وأثبتهم في حديث عمته عائشة ك^(٤).

وقد دلت الروايات أنّ أبا بكر قام بمهمة الجمع والتدوين كما طلب منه عمر بن عبد العزيز، إلّا أنّ المنيّة وافت عمر قبل أن يصل إليه ما دونه أبو بكر بن حزم. قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: «إنّ عمر بن عبد العزيز كان يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى أهل المدينة يسألهم عما مضى، ويعملون بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع له السنن، ويكتب إليه بها، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتاباً قبل أن يبعث بها إليه»^(٥).

(١) تعليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر، (٢/ ٩٠).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٦٦/ ٤٧)، سير أعلام النبلاء، (٥/ ٣١٤).

(٣) الطبقات الكبير، (٢/ ٣٣٢)، التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، (٢/ ٢٧١) بإسناد رجاله ثقات.

(٤) تهذيب التهذيب، (٣/ ٤٢٠).

(٥) المعرفة والتاريخ، (١/ ٤٤٣)، ترتيب المدارك، للقاضي عياض، (١/ ٣٩)، التمهيد، لابن عبد البر، (١/ ٨١).

ونقل الزرقاني في شرحه على الموطأ (١/ ٦٥) أنّ عبد الرزاق أخرجه في مصنفه، ولم أقف عليه في النسخة المطبوعة من مصنف عبد الرزاق. وأخرجه ابن منده في فوائده، ص ٩٤، لكن جاءت الرواية فيه هكذا: «فتوفي عمر رحمه الله وقد كتب إلى ابن حازم كتاباً قبل أن يبعث بها إليه». فعلى مقتضى هذه الرواية لم يصل كتاب عمر بن عبد العزيز

وكذلك لم يكتب لجهود أبي بكر بن حزم الحفظ والبقاء، فالكتب التي دوّنها وجمعها سقطت من يد الزمن، ولم يصل إلينا منها شيء، قال الإمام مالك: «سألت ابنه عبد الله بن أبي بكر عن تلك الكتب فقال: ضاعت»^(١).

٢_ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (ت ١٢٣ هـ)^(٢): وهو صاحب السبق في هذا الباب، والحظ الأوفر في هذا الميدان. قال الإمام مالك: «أول من دوّن العلم ابن شهاب»^(٣).

وبين الحافظ ابن حجر أن المقصود بالعلم في قول الإمام مالك هو الحديث، وأن الأمر له بذلك هو عمر، حيث قال: «أول من دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المئة الهجرية بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف»^(٤).

وقال إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري (ت ١٨٣ هـ): «إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب»^(٥).

إلى أبي بكر في حياته. وهذا مخالف لجميع الروايات التي جاء فيها: «فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه». وبهذا يتبين أن زيادة حرف الجر (إلى) وهم وقع للراوي أو الناسخ في رواية ابن منده.

(١) المعرفة والتاريخ، (١/٦٤٥).

(٢) أبو بكر، القرشي، المدني، التابعي، الإمام، الحافظ، الحجة، أعلم الناس في زمانه بحديث رسول الله <، ولد سنة (٥٠ هـ)، وهو أحد الثقات الستة الذين دارت عليهم الأحاديث الصحاح، له كتاب في المغازي، نزل الشام وتوفي بها في شهر رمضان سنة (١٢٤ هـ). الطبقات الكبير، (٢/٣٣٣-٣٣٤)، التاريخ الكبير، (١/٢٢٠-٢٢١)، سير أعلام النبلاء، (٥/٣٢٦-٣٥٠).

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٥.

(٤) فتح الباري، (١/٢٠٨).

(٥) المعرفة والتاريخ، (١/٦٣٣). وقد نقل الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٤) عن ابن شهاب أنه قال: «لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني». وتابعه على ذلك الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه (السنة قبل التدوين ص ٢١٨)، والدكتور محمد بنكيران في بحثه (تدوين السنة)، إذ أحالا عليه في بحثيهما. وهذا وهم من الكتاني رحمه الله، فقد اتفقت المصادر على نسبة هذا القول لأبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وليس لابن شهاب. ينظر:

وقال عمر بن عبد العزيز: « لا أعلمُ أحداً أعلمَ بسُنَّةِ ماضيةٍ منه »^(١). وهذا سبب تكليف عمر له بتدوين الحديث.

وقد كتب الله لجهود الزُّهري في جمع الحديث البقاء، فبعد أن تَمَّت عملية الجمع هذه أمر عمر بن عبد العزيز بكتِّب ما جمعه الزُّهري ونسخه في دفاتر، ثمَّ بعث بها إلى كلِّ الأمصار الإسلامية.

قال الزُّهري: «أمرنا عمرُ بنُ عبد العزيز بجمع السُّنن، فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كلِّ أرض له عليها سلطانٌ دفترًا»^(٢).

وبفضل هذا الأمر من عمر بن عبد العزيز انتشرت مدوّنات الزُّهري للحديث النبوي في الآفاق، وطارت في الأصقاع، فاستفاد منها طلبة الحديث، وتداولوها فيما بينهم، وحمل الناس منها علماً كثيراً.

قال معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣ هـ): «كنا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزُّهري حتى قُتل الوليد بن يزيد، فإذا الدَّفاترُ قد حُمِلت على الدَّوابِّ من خزائنه. يعني: من علم الزُّهري»^(٣).

والذي يظهر أنّ المهمة لم تقتصر على هذين العالمين فقط، بل أشرك عمرُ معهما غيرهما من أهل الحديث، ويدلُّ على ذلك رواية الدَّارمي، وفيها: « كتب عمر بن عبد العزيز إلى

المعرفة والتاريخ، (٢/ ٢٥)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٤٢٤)، تاريخ بغداد، (١٢/ ١٤٦)، تهذيب الكمال، للمزي، (١٨/ ٣٤٧)، سير أعلام النبلاء، (٦/ ٣٢٧).

(١) المعرفة والتاريخ، (١/ ٦٣٩).

(٢) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، (٢/ ٢٤٧)، جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٣٣١). وإسناد ابن أبي خيثمة رجاله ثقات.

(٣) الطبقات الكبير، (٧/ ٤٣٤). والوليد بن يزيد هو ابن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي (ت ١٢٦ هـ). ولم أقف عليه في النسخة المطبوعة من مصنف عبد الرزاق.

أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله <»^(١).

فهذا مما يُستدلُّ به على أنَّ عمر كاتب العلماء في ذلك، وكان أبو بكر بن حزم والزُّهريُّ من جملة مَنْ كاتبهم بخصوص هذه المهمَّة، إلاَّ أنَّه يمكن القول إنَّ عمر اعتمد عليهما اعتماداً كلياً في مهمَّة الجمع والتَّدوين _ ولاسيَّما فيما يتعلق بالزُّهريِّ _ وأمَّا فيما يتعلق بغيرهما فكان للاستعانة فقط.

المرحلة الثالثة: مرحلة التَّصنيف:

وهي المرحلة التي تم فيها ترتيبُ الأحاديث وتبويبُها وتمييزُها وفق طرائق معيَّنة. وتبتدئ هذه المرحلة من منتصف القرن الثاني الهجري، وقد اختلف أهل العلم بالأخبار فيمن صنَّف الحديث النبوي أولاً، مع اتِّفاقهم على كون هؤلاء الذين اختلف فيهم قد عاشوا في عصر واحد.

قال الخطيب البغدادي: « ولم يكن العلم مدوَّناً أصنافاً، ولا مؤلَّفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدِّمين من الصَّحابة والتَّابعين، وإنَّما فعل ذلك مَنْ بعدهم، ثمَّ هذا المتأخِّرون فيه حدوهم، واختلف في المُبتدئ بتصانيف الكتب والسَّابق إلى ذلك»^(٢).

والذي يظهر من سياق أقوال أهل العلم أنَّ هذه الأوَّلِيَّة التي قيلت في حقِّ كلِّ واحد منهم إنَّما هي أوَّلِيَّةٌ نسبيَّةٌ، خاصَّةٌ بالبلد الَّذي كان فيه هذا المُصنِّف^(٣)، وسأذكر هنا من كل بلد أوائل مَنْ صنَّفوا فيها:

فمن أهل مكة:

(١) تقدَّم تخريجها ص ٩٥-٩٦ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/٤٢٣).

(٣) ينظر: تعليق الأستاذ الدكتور نور الدين عتر على شرح علل الترمذي، (١/ ٣٩)، حاشية (١).

(١) عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جُريج (١) (ت ١٥٠ هـ) (٢).

(٢) وسفيان بن عيينة بن أبي عمران (٣) (ت ١٩٨ هـ) (٤).

ومن أهل اليمن:

(١) معمر بن راشد بن أبي عمرو (٥) (ت ١٥٣ هـ).

(٢) وعبدُ الرزاق بن همام بن نافع (٦) (ت ٢١١ هـ) (٧).

ومن أهل البصرة:

(١) هشام بن حسان بن عبد الله (٨) (ت ١٤٧ هـ) (٩).

(٢) وسعيد بن أبي عروبة مهران (١٠) (ت ١٥٦ هـ) (١١).

(١) أبو الوليد، الأموي مولاهم، الإمام العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، العابد المجتهد، صاحب التصانيف، مولده سنة (٨٠ هـ)، ووفاته سنة (١٥٠ هـ). الطبقات الكبير، (٨/ ٥٣-٥٤). سير أعلام النبلاء، (٦/ ٣٢٦-٣٣٨).

(٢) العليل، لابن المدني، ص ٣٧، العليل ومعرفة الرجال، (٢/ ٣١١-٣١٢)، العليل الصغير، ص ٨٩٠.

(٣) أبو محمد، الهلالي، الكوفي المكي، حافظ العصر، الإمام الكبير، شيخ الإسلام، جمع وصنف، مولده سنة (١٠٧ هـ) بالكوفة، ووفاته سنة (١٩٨ هـ) بمكة. الطبقات الكبير، (٨/ ٥٩). سير أعلام النبلاء، (٨/ ٤٥٤-٤٧٥).

(٤) العليل، لابن المدني، ص ٣٨، المحدث الفاضل، ص ٦١٢.

(٥) أبو عروة، الأزدي مولاهم، البصري، البيهقي، الحافظ، شيخ الإسلام، من أوعية العلم، حسن التصنيف، مولده سنة (٩٥ هـ)، ووفاته سنة (١٥٣ هـ). الطبقات الكبير، (٨/ ١٠٥-١٠٦)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ١٨-٥).

(٦) أبو بكر، الحميري مولاهم، الصنعاني، الحافظ الكبير، عالم اليمن، صاحب التصانيف، مولده سنة (١٢٦ هـ)، ووفاته سنة (٢١١ هـ) الطبقات الكبير، (٨/ ١٠٨)، سير أعلام النبلاء، (٩/ ٥٦٣-٥٨٠).

(٧) كلاهما كتابه طبع.

(٨) أبو عبد الله، الأزدي، القردوسي، البصري، الإمام، العالم، الحافظ، محدث البصرة، من العابدين البكائيين، مات سنة (١٤٨ هـ) الطبقات الكبير، (٩/ ٢٧١)، سير أعلام النبلاء، (٦/ ٣٥٥-٣٦٣).

(٩) العليل الصغير، ص ٨٩٠.

(١٠) أبو النضر، العدوي مولاهم، البصري، الإمام، المحدث، الحافظ، عالم أهل البصرة، كان من بحور العلم، مات سنة (١٥٦ هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٢٧٣)، سير أعلام النبلاء، (٦/ ٤١٣-٤١٨).

(١١) العليل، لابن المدني، ص ٣٨، العليل ومعرفة الرجال، (٢/ ٣١١)، العليل الصغير، ص ٨٩٠.

(٣) وشعبةُ بنُ الحجاج بن الورد^(١) (ت ١٦٠ هـ)^(٢).

(٤) وحماد بن سلمة بن دينار^(٣) (ت ١٦٧ هـ)^(٤).

ومن أهل الشام:

عبد الرحمن بن عمرو بن يحميد^(٥) (ت ١٥٧ هـ)^(٦).

ومن أهل المدينة:

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب^(٧) (ت ١٥٨ هـ)^(٨).

(٢) والربيع بن صبيح السعدي^(٩) (ت ١٦٠ هـ)^(١٠).

(٣) ومالك بن أنس بن مالك الأصبحي^(١١) (ت ١٧٩ هـ)^(١٢).

ومن أهل الكوفة:

(١) أبو بسطام، الأزدي، العتكي مولاها، الواسطي، نزيل البصرة، المحدث الثقة الثبت، الحافظ الحجة، شيخ الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث، مولده سنة (٨٥ هـ)، ووفاته (١٦٠ هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٢٨٠)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ٢٠٢-٢٢٩).

(٢) العلل، لابن المدني، ص ٣٨.

(٣) أبو سلمة، الربيعي مولاها، البصري، الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، النحوي، المحدث، الفقيه، صاحب تصانيف، مات سنة (١٦٧ هـ). الجرح والتعديل، (٣/ ١٤٠-١٤٣)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ٤٤٤-٤٥٦).

(٤) العلل، لابن المدني، ص ٣٨، العلل الصغير، ص ٨٩٠.

(٥) أبو عمرو، الأوزاعي، الهمداني، المحدث الحجة، العالم الفقيه، شيخ الإسلام، عالم أهل الشام، مولده سنة (٨٨ هـ) ببعلبك، ووفاته سنة (١٥٧ هـ) ببيروت. الطبقات الكبير، (٩/ ٤٩٤)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ١٠٧-١٣٤).

(٦) الجرح والتعديل، (١/ ١٨٤)، الجامع لأخلاق الرأوي وآداب السامع، (٢/ ٤٢٤).

(٧) أبو الحارث، القرشي، المدني، المحدث الثقة، الفقيه، العابد الورع، طلب الحديث على كبر السن، مولده سنة (٨٠ هـ)، ووفاته ووفاته سنة (١٥٩ هـ) بالكوفة. الطبقات الكبير، (٧/ ٥٥٨-٥٦٢)، التاريخ الكبير، للبخاري، (١/ ١٥٢١٥٣)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ١٤٧).

(٨) سير أعلام النبلاء، (١٨/ ٢٠٣).

(٩) أبو حفص، السعدي مولاها، العابد الإمام، من سادات المسلمين، خرج إلى الهند غازياً فمات في البحر فدفن في جزيرة سنة (١٦٠ هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٢٧٧)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ٢٨٧-٢٨٩).

(١٠) المحدث الفاصل، ص ٦١١.

(١١) صنف الموطأ، وهو مطبوع.

(١) سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ^(١) (ت ١٦١هـ)^(٢).

(٢) وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ^(٣) (ت ١٨٣هـ)^(٤).

ومن أهل مصر:

(١) اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥) (ت ١٧٥هـ)^(٦).

(٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ بْنِ مُسْلِمٍ^(٧) (ت ١٩٧هـ)^(٨).

ومن أهل واسط^(٩):

(١) الْوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ^(١٠) (ت ١٧٥هـ)^(١١).

(٢) وَهْشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنِ أَبِي خازم^(١٢) (ت ١٨٣هـ)^(١٣).

(١) أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ، الكوفيُّ، سيّد الحفّاظ، أمير المؤمنين في الحديث، الفقيه المجتهد، سيّد العلماء العاملين، مولده سنة (٩٧هـ)، ووفاته سنة (١٦١هـ). الطبقات الكبير، (٨/ ٤٩٢-٤٩٤)، سير أعلام النبلاء، (٧/ ٢٢٩-٢٧٩).

(٢) العلل، لابن المديني، ص ٣٩.

(٣) أبو سعيد، الهَمْدَانِيُّ، الوادِعِيُّ مولاهم، الكوفيُّ، الحافظ المتقن، الفقيه، صاحب أبي حنيفة، قاضي المدائن، صاحب تصانيف، توفي سنة (١٨٣هـ) بالمدائن. الطبقات الكبير، (٨/ ٥١٦)، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٣٣٧-٣٤١).

(٤) العلل الصغير، ص ٨٩٠، الجرح والتعديل، (٩/ ١٤٤)، المحدث الفاضل، ص ٦١٣.

(٥) أبو الحارث، الفهسيُّ، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، عالم الدّيار المصريّة ومفتيها، مولده سنة (٩٤هـ)، ووفاته سنة (١٧٥هـ). (١٧٥هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٥٢٤)، سير أعلام النبلاء، (٨/ ١٣٦-١٦٣).

(٦) تاريخ الإسلام، للذهبي، (٩/ ١٣).

(٧) أبو محمّد، الفهرِيُّ، المصريُّ، المحدث الحافظ، الفقيه، العابد، أحد الأئمة العلام، له تصانيف كثيرة، مولده سنة (١٢٥هـ)، ووفاته سنة (١٩٧هـ). التاريخ الكبير، للبخاري، (٥/ ٢١٨)، تاريخ ابن يونس المصري، (١/ ٢٨٩).

(٨) الجامع لأخلاق الرّواوي وآداب السّامع، (٢/ ٤٢٦).

(٩) مدينة من مدن العراق تقع في موضع يتوسّط ما بين البصرة والكوفة، ولهذا سُمّيت بهذا الاسم، بناها الحجاج بن يوسف الثَّقَفي ما بين سنة (٧٥هـ) و(٧٨هـ) وقيل ما بين (٨٣هـ) و(٨٤هـ)، وهي اليوم مدينة بائدة لم يبق منها إلا أطلالها. معجم البلدان، (٥/ ٣٤٧)، مقدمة كوركيس عواد في تحقيقه لتاريخ واسط، ص ٢٧.

(١٠) أبو عوانة، اليشكريُّ، الواسطيُّ، البزاز، الإمام، الحافظ، الثبت، من أركان الحديث، مولده سنة نيّف وتسعين، ووفاته سنة (١٧٥هـ) بالبصرة. تاريخ جرجان، للجرجاني، ص ٤٨١، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٢١٧-٢٢٢).

(١١) العلل، لابن المديني، ص ٣٨.

ومن أهل مرو^(٣) :

عبدُ الله بنُ المبارك بنِ واضح^(٤) (ت ١٨١ هـ)^(٥).

ومن أهل الرِّي^(٦) :

جريرُ بنُ عبد الحميد بنِ قُرط^(٧) (ت ١٨٨ هـ)^(٨).

ثم جاء من بعد هؤلاء _ على رأس المئة الثانية للهجرة (بداية القرن الثالث) _ طبقة أخرى صنّفت على المسانيد، والسُّنن، والجوامع، حتى كثر التّصنيفُ وشاع، وقَلَّ إمامٌ من الأئمة إلا وله كتاب في ذلك.

قال الخطيب البغداديُّ: « ثمَّ اتسعت التّصانيف، وكثر أصحابُها في سائر الأمصار،

(١) أبو معاوية، السُّلَمِيُّ مولاها، المحدث الثقة، كثير الرواية، الإمام، شيخ الإسلام، صنّف التّصانيف، مولده سنة (١٠٤ هـ) ووفاته سنة (١٨٣ هـ) ببغداد. تاريخ واسط، ص ١٣٧-١٣٩، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٢٨٧-٣٠٠).

(٢) المحدث الفاضل، ص ٦١٢.

(٣) المرو: الحجارة البيضاء، ومرو في خراسان (إيران اليوم) وهما مدينتان (مرو الرُّوذ) والرُّوذ النّهر، و(مرو الشاهجان) وهي أعظم من الأولى وأشهر منها بينهما خمسة أيّام. معجم البلدان، (٥/ ١١٢-١١٣).

(٤) أبو عبد الرحمن، الحنظليُّ، المروزيُّ، الإمام الحافظ، القدوة الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، وأحد الرّحّالين في طلبه، شيخ المجاهدين، قدوة الزّاهدين، صنّف كتباً كثيرة في أبواب العلم وصنوفه. مولده سنة (١١٨ هـ) ووفاته سنة (١٨١ هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٣٧٦)، التاريخ الكبير، للبخاري، (٥/ ٢١٢).

(٥) العلل الصغير، ص ٨٩٠، المحدث الفاضل، ص ٦١٢.

(٦) الرِّي: مدينة مشهورة، من أعلام المدن، تقع في الجنوب الشرقي من طهران، وقد بادت ولم يبق منها إلا خرائبها وآثارها. ينظر: معجم البلدان، (٣/ ١١٦).

(٧) أبو عبد الله، الضَّبِّيُّ، الرّازيُّ، الإمام، الحافظ، القاضي، كثير الرواية، وكان ممّن يُرحل إليه، مولده بالكوفة سنة (١٠٧ هـ) ووفاته سنة (١٨٨ هـ) بالرِّي. الطبقات الكبير، (٩/ ٣٨٤)، التاريخ الكبير، للبخاري، (٢/ ٢١٤).

(٨) العلل الصغير، ص ٨٩٠، المحدث الفاضل، ص ٦١٢.

على تتابع الدُّهور، وكرَّ الأعصار»^(١).

المبحث الثاني

أسباب تقييد الحديث بالكتابة

تبَيَّنَ في المبحث السَّابِق أنَّ جانب التَّوثيق الكتابيَّ للحديث النَّبَوِيِّ مرَّ بمراحل ثلاث حتى وصل إلى ما وصل إليه في هذا الجانب، ولا شكَّ أنَّ هذا العمل، وتلك الجهود التي بذلها المُحدِّثون كان وراءها من الأسباب والبواعث ما جعل تقييد الحديث من الصُّرورات العلميَّة الملحَّة. ومن خلال الوقوف على الروايات في كلِّ ما تقدَّم ذكره في المبحث السَّابِق، وتتبع أقوال أئمة المُحدِّثين وأعيانهم، يمكن القول بأنَّ أسباب تقييد الحديث بالكتابة تنحصر فيما يأتي:

أولاً: حفظ الحديث النَّبَوِيِّ:

يشكِّل الحديث النَّبَوِيُّ المصدرَ التشريعيَّ الثاني، المتممَ للقرآنِ الكريم، المصدرِ الأولِ، وحاجة هذا المصدر إلى الحديث النَّبَوِيِّ من حيث البيانُ ضرورة ملحَّة، لا يستقيم فهم النصِّ القرآنيِّ من دونها.

قال مَكْحُولُ الدَّمَشَقِيُّ (ت ١١٣ هـ): «الكتابُ أحوَجُ إلى السَّنَةِ مِنَ السَّنَةِ إلى الكتاب»^(٢).

(١) الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، (٢/ ٤٢٧).

(٢) السَّنَةُ، للمرزوي، ص ١٠٨، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، (١/ ٨١)، جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ١١٩٤).

وقال يحيى بن أبي كثير (ت ١٢٩ هـ): «السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة»^(١).

ولما كان الحديث النبوي بهذه المنزلة الرفيعة والمكانة السامية، كان لا بد من حفظه وصيانته، ففي حفظه حفظ الدين، وفي ضياعه ضياع الدين.

ومن المعلوم أن الحفظ للمروي ينقسم على نوعين اثنين؛ حفظ الصدور، وحفظ الشُّطُور، وكلا هذين النوعين قد تحقق للحديث النبوي، وإن لم يكن ذلك في وقت واحد. قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «الحفاظ على السنة كان أمراً واجباً على الملة الإسلامية، وكان لذلك الحفظ طريقتان هما: الذاكرة، والكتابة»^(٢).

وإذا ما تأملنا واقع الحديث النبوي من حيث الحفظ والضبط عند الصدر الأول من هذه الأمة وجدنا حفظ الصدور المعول عليه عندهم، وهو امتداد لما عُرف عن العرب الأوائل من ذاكرتهم الخارقة التي أغنتهم عن الكتابة؛ إذ كانوا يحفظون دواوينهم وقصائدهم عن ظهر قلب. ومن هنا كان بعض الصحابة ثل يحفظ ما سمعه من النبي ﷺ، حتى اشتهر عن بعضهم - كأبي سعيد الخدري، وأبي موسى الأشعري - بـ نهيمهم جلساءهم عن كتابة الأحاديث التي يروونها، وكانوا يقولون: احفظوا كما حفظنا^(٣).

ولم يكن هذا مذهباً خاصاً ببعض الصحابة ثل، بل إن التعويل على حفظ الصدور استمر إلى جيل التابعين فمن بعدهم.

قال سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ): «بسّ المستودع العلم القراطيس»^(٤).

وقال إبراهيم النخعي (ت ١٩٦ هـ): «ما كتب إنسان كتاباً إلا اتكل عليه»^(٥).

(١) سنن الدارمي، (١/٤٧٤)، ح (٦٠٧)، السنة، للمروزي، ص ٣٣، الكفاية، (١/٨١)، جامع بيان العلم وفضله، (٢/١١٩٤).

(٢) دراسات في الحديث النبوي، (١/٤٣).

(٣) انظر ص ٧٢.

(٤) تقييد العلم، ص ٥٨.

(٥) الطبقات الكبير، (٨/٣٨٩)، جامع بيان العلم وفضله، (١/٢٩٢).

وكلُّ هذا كان للحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين، لكن لما تباعد الزَّمان، ومات معظم الصَّحابة ثل، وطالت الأَسانيدُ، واختلفت الطُّرُق، وتشابهت النُّقْلَةُ، والنِّسيان آفة مُعترضة، والوَهَم غيرُ مأمون، قلَّ ضبط الصُّدور، وضعفت ملكة الحفظ، فاحتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة^(١).

وهذا الحفظ بالكتابة كان من جهتين اثنتين:

جهةٌ فرديةٌ: ابتدأت في العهد النَّبويِّ من بعض أفراد الصَّحابة ثل؛ الَّذِينَ كانوا يكتبون ما يسمعون من النَّبيِّ > ليحفظوه، ويدل على هذا قول عبد الله بن عمرو بن العاص ب: «كنت أكتب كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول الله أريد حفظه...» الحديث^(٢).

وهذا تصريح منه بأنَّ الباعث له على الكتابة إرادةُ الحفظ. وقد صحَّ عن عمر بن الخطَّاب وأنس بن مالك بأنَّهما قالَا: «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ»^(٣).

وجهةٌ عامةٌ: وهي الخدمة العظيمة التي قدمها عمرُ بنُ عبد العزيز للسنَّة، وذلك عندما مات معظم الصَّحابة ثل، وتفرَّق أصحابهم بعد موتهم، أمر بتدوينها تدويناً رسمياً، وقد بيَّن سبب التَّدوين فقال: «فإني قد خفت دُرُوسَ الْعِلْمِ، وذهابَ أَهْلِهِ»^(٤).

(١) ينظر: معالم السُّنن، (١٧٣/٤)، المحدث الفاضل، ص ٣٨٦، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣٤٩/١)، تقييد العلم، ص ٦٤، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السَّماع، ص ١٤٩، جامع الأصول من أحاديث الرسول، لابن الأثير، (٤٠/١).

(٢) تقدم تخريجه، ص ٧١.

(٣) الرواية عن عمر أخرجها ابن أبي شيبة في المصنَّف، (٤٦١/١٣)، ح (٢٦٩٥٥)، والدَّارمي في سننه، (٤٣١/١)، ح (٥١٤)، والحاكم في المستدرک، (١٧٧/١)، ح (٣٦٠)، وصحَّحها، ووافقه الذَّهبي في التَّلخيص، (١٠٦/١). والرواية عن أنس أخرجها الطبراني في المعجم الكبير، (٢٤٦/١)، ح (٧٠٠) قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح» بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٣٨١/١)، وأخرجها أيضاً الحاكم في المستدرک، (١٧٧/١)، ح (٣٦١)، وصحَّحها، ووافقه الذَّهبي في التَّلخيص، (١٠٦/١).

(٤) تقدم تخريجه، ص ٩٤.

قال ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «ولولا تدوينه في الكتب لدَرسَ في الأعْصُر الآخِرَة»^(١).

وقال ابن القَيِّم (ت ٧٥١هـ): «ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنّة إلا أقلّ القليل»^(٢).

ثانياً: الأمر النبويُّ:

إضافة إلى ما تقدّم فإنّ النّبِيَّ > صدرت عنه الأوامر المتعدّدة، التي ألزم فيها الصّحابة شئ بوجوب الكتابة، وقد تضمّن ما كُتب بإذنه كثيراً من التّشريعات والأحكام، كما تقدّم بيانه^(٣).

وباستقراء الوقائع التي أمر فيها النّبِيُّ > الصّحابة شئ بالكتابة يمكن القول بأنّ الأسباب الباعثة على الكتابة ما يأتي:

- ١_ سؤال بعض الصّحابة شئ النّبِيَّ > كتابة حديثه، كما في قصة أبي شَاه.
- ٢_ ضرورة التّواصل مع ولاته على القبائل لتبليغ التّشريعات، والسُّنن، والأحكام.
- ٣_ التّواصل مع الدّول المجاورة بما يقتضيه واجب تبليغ الرّسالة الرّبّانيّة، كما في كتبه إلى ملوك الأرض في عصره، ككسرى، وهِرقل... وغيرهم.

ثالثاً: التّبليغ:

كان من آثار الفتوحات الإسلاميّة انتشارُ الإسلام في البلدان المفتوحة، واستقرارُ كثير من الصّحابة شئ فيها. وهؤلاء الصّحابة الذين استوطنوا البلدان المفتوحة عرّضت لهم الحوادث والنّوازل، واحتاجوا إلى معرفة الحكم الشرعيّ فيها، فكانت المكاتبات

(١) علوم الحديث، ص ١٨٣

(٢) تهذيب سنن أبي داود، (٥/ ٢٤٥-٢٤٦).

(٣) ينظر: ص ٨٥-٨٧ .

والمراسلات بين الصحابة شئ؛ لتبليغ ما سمعوه من النَّبِيِّ > بخصوص ذلك ^(١)، وهو القائل: «ليبلغ الشَّاهدُ الغائبَ» ^(٢).

قال الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ): «أمر رسول الله > أمَّته بالتَّبليغ... فإذا لم يقيّدوا ما يسمعون منه تعذّر التَّبليغ، ولم يُؤْمَنْ ذهابُ العلم، وأن يسقط أكثرُ الحديث، فلا يبلغ آخرُ القرون من الأُمَّة» ^(٣).

رابعاً: ظهور الوضع والابتداع:

عرف الحديث النبوي ظاهرة الوضع والاختلاق في وقت مبكّر من تاريخ الإسلام ^(٤)، وقد كان ابتداء ذلك لما وقعت الفتنة التي أسفرت عن استشهاد سيّدنا عثمان ابن عفّان ط سنة خمس وثلاثين من الهجرة، ثم تلا ذلك انتهاء عصر الخلافة الرَّاشدة باستشهاد سيّدنا علي بن أبي طالب ط، وتمكّنت الفرقة بين المسلمين، وانقسموا إلى جمهورٍ، وخوارجٍ، وشيعَةٍ، وكثر الابتداعُ من الخوارج، والرّوافض، ومنكري الأقدار ^(٥)، ووجد هؤلاء _ عدا الخوارج _ البيئة المناسبة للكذب، والتّلفيق، وانتحال الأحاديث، بعد اتّساع البلاد، وبُعد العهد بالنبوّة.

وهي ظاهرة خطيرة جدّاً، عرف المحدثون آثارها السيّئة والهدّامة في الأُمَّة، فكانت من أهمّ الأسباب التي حفّزتهم لتدوين الحديث، صيانةً له من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين.

قال الإمام الزُّهريّ (ت ١٢٤هـ): «لولا أحاديث سالت علينا من المشرق، نُنكرها؛

(١) ينظر: ص ٨٨.

(٢) تقدم تحريجه ص ٣٢.

(٣) معالم السنن، (٤/ ١٧٣).

(٤) ينظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص ٧٣.

(٥) هدي الساري، ص ٦.

لا نعرفها، ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابه»^(١).

وقال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، _ وهما بصنعاء، ويحيى يكتب عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عيَّاش _ : تكتب نسخة أبان بن أبي عيَّاش، وتعلم أنه كذاب، يضع الحديث؟ فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبه، حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبت، ليس هذا من حديث ثابت، إنما هو من حديث أبان^(٢).

خامساً: نشر السنة وتكوين المرجعية الشاملة للحديث:

وهذا يستفاد من صنيع عمر بن عبد العزيز، وخدمته المباركة للحديث النبوي؛ ذلك أنه لم يحتفظ بمدونات الزهري للحديث عنده في خزانة الدولة، كما هو الحال عند الخلفاء والولاة، ممن كانت لهم جهود خاصة في جمع الحديث؛ كمروان بن الحكم، وعبد العزيز بن مروان^(٣)، بل إن عمر أمر بنسخ مدونات الزهري الحديثية، وأرسل بها إلى أصقاع العالم الإسلامي آنذاك.

قال الزهري: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا»^(٤).

وقال عكرمة بن عمار (ت ١٥٩هـ): «سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول: أمّا

(١) الطبقات الكبير، (٤٣٣/٧)، المعرفة والتاريخ، (٦٣٧/١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء البلاد، للخليلي، (١٧٨-١٧٩) وصحح إسناده ابن حجر في تهذيب التهذيب، (٥٦/١)، وأخرجه بغير هذا السياق ابن حبان في المجروحين من المحدثين، (٣٤/١)، والحاكم في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص ٤٥-٤٦، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢٨٢/٢-٢٨٣).

(٣) ينظر: ص ٩٤.

(٤) تقدم تخريجه ص ٩٨.

بعد! فَأُمِّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَنْشُرُوا الْعِلْمَ فِي مَسَاجِدِهِمْ؛ فَإِنَّ السُّنَّةَ كَانَتْ قَدْ أُمِّيتَتْ»^(١).

ويظهر من هذه الروايات أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَرَادَ نَشْرَ السُّنَّةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَوَضَعَ مرجع شامل للحديث النبوي يُحتَكَمُ إليه عند الاختلاف، فكان عمله هذا شبيهاً بعمل عثمان ط الذي نسخ المصحف، وبعث إلى مراكز العلم الكبرى في الدولة الإسلامية بنسخ منه؛ لتكون المرجع عند التنازع والاختلاف^(٢).

سادساً: تلبية الضرورة التاريخية لنضج العلوم:

شهد القرن الهجري الثاني نشاطاً علمياً واسعاً، على يد العلماء الذين عاشوا فيه^(٣)، وكان من آثار انتعاش الحركة العلمية ازدهار حركة التدوين في علوم الدين كافة، من الحديث، والتفسير، والفقه، والتاريخ، والعربية، وغير ذلك.

وكان للحديث النبوي نصيب عظيم في حركة التدوين _ وعلى وجه الخصوص من تلامذة الزهري _ بعد أن نشطت الرحلة في طلب الحديث، وكثرت روايته، وأصبحت جميع مدن الإسلام محط أنظار نقلة الآثار، ومدوني الأخبار.

قال الذهبي: « وفي هذا العصر^(٤) شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث، والفقه، والتفسير، فصنف ابن جريج التصانيف بمكة، وصنف سعيد بن أبي عروبة... وكثر تدوين العلم، وتبويبه، ودونت كتب العربية، واللغة، والتاريخ، وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلمون عن حفظهم، أو يروون العلم من صحف، صحيحة،

(١) المحدث الفاضل، ص ٦٠٣ .

(٢) تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ص ٥٥ .

(٣) كان أغلب هؤلاء من طبقة صغار التابعين.

(٤) قال هذا الكلام في معرض حديثه عن أحداث سنة ثلاث وأربعين ومئة للهجرة.

غير مرتّبة»^(١).

واستمرّ الأمر على هذا الحال حتّى جاء القرن الثالث، الذي يُعدُّ العصرَ الذهبيَّ للسُّنّة، حيث دُوّنت فيه أصول السُّنّة من المسانيد، والصّحاح، والجوامع، والسُّنن، والعِلل، والتّواريخ، وغير ذلك، مما نسج العلماء على منواله في القرون الخالفة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

المبحث الثالث

مناهج كتابة الحديث

من خلال الدّراسة السّابقة لمراحل كتابة الحديث النّبويّ يتبيّن أنّ المنهج المتّبع في الكتابة قد تباين واختلف بحسب كلّ مرحلة من هذه المراحل، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة:

لا يمكن القول بوجود منهج سار عليه الصّحابة والتّابعون في كتابتهم للحديث، وغاية ما هنالك أنّ الصّحابيّ، أو التّابعيّ يكتب ما يتيّسر له سماعه من النّبيّ <، أو من الصّحابي الذي سمعه من النّبي <، دون وجود قواعد يَضُمُّ من خلالها الحديث الجديد إلى هذا الحديث أو ذاك.

قال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «والذي كان يُكتب في زمن الصّحابة والتّابعين لم يكن تصنيفاً مرتّباً مبوّباً، إنّما كان يُكتب للحفظ والمراجعة فقط»^(٢).

(١) تاريخ الإسلام، (٩/١٣).

(٢) شرح علل الترمذي، (١/٣٧).

ولهذا فإنَّ ما كتب في هذه المرحلة كان متفرِّقاً، لا يجمعه كتاب مصنَّف، ولا ديوان جامع، كما أنه تميَّز بالجهود الفردية في غالبه، وهذه الجهود لم يُراعَ فيها بعد الاستقصاء والشمول للحديث النبويِّ.

المرحلة الثانية: مرحلة التدوين:

وكذلك لم تظهر معالم منهجية واضحة في المحاولات الأولى للتدوين، على يد مروان ابن الحكم، وابنه عبد العزيز، وهشام بن عبد الملك، إذ كان التدوين فيها جزئياً يقتصر على حديث صحابيٍّ أو تابعيٍّ بعينه، ولم يكن تدويناً عاماً شاملاً لمرويات السنة النبوية. ويمكن القول إنَّ المعالم المنهجية الأولى في التدوين بدأت في عصر الإمام الزهريِّ، أثناء طلبه للعلم؛ وعلى وجه التحديد في أواخر المرحلة الأولى (الكتابة)، وقبل بداية المرحلة الثانية (التدوين)، إذ كان بعض أقران الزهريِّ وأهل زمانه من طلبة الحديث يقتصرون على كتابة أحاديث الأحكام دون غيرها، في حين كان الزهريُّ ينهج نهجاً آخر، فكان يكتب كلَّ شيء يسمعه.

قال أبو الزناد (ت ١٣٠هـ): «كنَّا نكتب الحلال والحرام، وكان الزهريُّ يكتب كلَّ ما سمع، فلما احتيج إليه علمتُ أنه أعلم الناس»^(١).

وعن صالح بن كيسان (ت ١٤٠هـ) قال: «اجتمعت أنا وابنُ شهاب _ ونحن نطلب العلم _ فاجتمعنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كلَّ شيء سمعناه عن النبي <، ثم كتبنا أيضاً ما جاء عن أصحابه، فقلت: لا ليس بسنة، وقال هو: بلى، هو سنة، فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيَّعتُ»^(٢).

ومن خلال هاتين الروايتين يتبيَّن أنَّ منهجه في تدوين الحديث يتلخَّص في أمرين:

(١) الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، (٢/ ٢٧٧)، جامع بيان العلم وفضله، (١/ ٣٢١). وفي إسناده محمد بن موسى بن

مسكين، ضعيف جداً. الكامل في ضعفاء الرجال، (٧/ ٥١٥).

(٢) الجامع، لمعمر بن راشد، (١١/ ٢٥٨-٢٥٩)، ح (٢٠٤٨٧). بإسناد رجاله ثقات.

أولاً: جمع المرفوع من حديث النَّبِيِّ > في الأحكام من الحلال والحرام، وفضائل الأعمال، وغيرها.

ثانياً: تدوين ما جاء من الآثار عن الصَّحابة؛ لأنَّه في منزلة السَّنة.

ثمَّ لما كان التَّدوين الرَّسميُّ للحديث على رأس المئة الأولى من الهجرة ظهر اتِّجاه آخر في المنهج، رسمه الخليفة عمر بن عبد العزيز، في قوله لمن كلَّفهم جمع السَّنة وتدوينها: « اكتب إليَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله > »^(١).

وفي رواية: « انظر ما كان من حديث رسول الله >، أو سَنة ماضية »^(٢).

وهذه الروايات تبين منهج عمر بن عبد العزيز للسَّنة، ويتمثل فيما يأتي:

١ _ الاختصار على الثَّابت من الحديث، وهذا يفرض بدوره ضرورة نقد الروايات، وتمييز الصَّحيح فيها من السَّقيم.

٢ _ شمول التَّدوين جميعَ مرويات السَّنة النَّبَوِيَّة.

٣ _ الاختصار على السُّنن المرفوعة، وما في حكمها من أقوال الصَّحابة؛ لأنَّ مآثور الصَّحابة لم يكن مقصوداً لديه بالتَّدوين، ويؤيِّد هذا رواية ابن وهب في سؤاله الإمام مالكا عما دُوِّنَ بأمر عمر بن عبد العزيز، قال: فقلت لمالك: السُّنن؟ قال: نعم^(٣).

ولما شاعت كتابة الحديث بين مختلف الطبقات، ونشطت الحركة العلمية، وازداد التَّدوين في عصر التابعين ظهرت خطوة منهجيَّة جديدة تقوم على جمع الأحاديث النَّبَوِيَّة التي تدور حول موضوع واحد، فكان لكلِّ باب من أبواب السَّنة مؤلِّف خاصٌّ به^(٤).

(١) تقدم تخرجه، ص ٩٥.

(٢) الطبقات الكبير، (٢/٣٣٣).

(٣) تقدم تخرجه ص ٩٦.

(٤) هدي الساري، ص ٦.

المرحلة الثالثة : مرحلة التّصنيف :

تطور منهج التدوين فيها إلى جمع أحاديث الأبواب، وضم بعضها إلى بعض، ومزج الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وقد حملت هذه المؤلفات اسم الجوامع والموطّات والمصنّفات^(١).

١ _ **الجوامع**: من أمثلتها (الجامع) لمعمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ)، و(الجامع) لسفيان الثوري (ت ١٦١ هـ)^(٢).

٢ _ **الموطّات**: من أمثلتها (الموطّأ)^(٣) لابن أبي ذئب (ت ١٥٩ هـ)، و(الموطّأ) للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، و(الموطّأ) لعبد الله بن وهب بن مسلم (ت ١٩٧ هـ)^(٤).

٣ _ **المصنّفات**: من أمثلتها (المصنّف) لحَمَّاد بن سلمة (ت ١٦٧ هـ)^(٥)، و(المصنّف) لوكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ)^(٦).

_ وكذلك ظهرت في هذا القرن طريقة **التّصنيف على الأجزاء**، و الجزء كتاب يجمع فيه مؤلفه مرويّات راوٍ واحد، أو يجمع فيه الأحاديث التي تتعلّق بموضوع واحد، ومن أمثلة النوع الأوّل جزء سفيان بن عُيينة (ت ١٩٨ هـ)، ومن أمثلة النوع الثّاني (الجهاد)، لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ)^(٧).

_ وفي القرن الثّالث الهجريّ الذي تلا مرحلة التّصنيف استمرّ نشاط العلماء في

(١) شرح علل الترمذي، (١/ ٣٧ - ٤١)، هدي الساري، ص ٦. وينظر أيضاً: الرسالة المستطرفة، ص ٤٠.

(٢) رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه، ص ٤٦-٤٧.

(٣) سير أعلام النبلاء، (٧/ ١٤٧).

(٤) تذكرة الحفاظ، (١/ ٣٠٤).

(٥) تذكرة الحفاظ، (١/ ١٠٣).

(٦) فهرسة ابن خير، ص ١٠٦.

(٧) كلاهما مطبوع.

التدوين، وبدءوا ينهجون في مصنفاتهم مناهج جديدة، وطرقاً مختلفة، ومن أشهر طرق التصنيف في هذا العصر:

١_ **المسانيد:** هي الكتب التي تجمع أحاديث كل صحابي على حدة، سواء كان الحديث صحيحاً أم حسناً أم ضعيفاً، والأحاديث تُرتَّب في الأجزاء على حروف الهجاء في أسماء الصحابة في الغالب، أو القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية^(١).

وقد يُقتصر في بعض المسانيد على أحاديث صحابي واحد، ومثاله (مسند أبي بكر الصديق) لأحمد بن علي بن سعيد (ت ٢٩٢هـ)^(٢)، أو يُقتصر على أحاديث جماعة منهم، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، ومثاله (مُسْنَدُ الْمُقْلِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ)^(٣) لأبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن (ت ٣٤٨هـ)^(٤).

ومن أشهر المسانيد مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ)، ومسند عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، ومسند إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)^(٥).

٢_ **الصَّحاح:** هي الكتب التي تُعنى بالحديث الصحيح فقط، وبتبويبه على الموضوعات الفقهية؛ تسهيلاً للعلماء والفقهاء عند الرجوع إلى حكم فقهي معين، ومن

(١) الرسالة المستطرفة، ص ٦٠.

(٢) أبو بكر، الأموي، المروزي، مولاهم، الحافظ الحجة، من أوعية العلم وثقات المحدثين، له تصانيف مفيدة، قاضي حمص، مات سنة (٢٩٢هـ) بدمشق. تاريخ مدينة دمشق، (٥/٥٦-٥٨). تذكرة الحفاظ، (٢/٦٦٣-٦٦٤). والكتاب طبع في المكتب الإسلامي بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

(٣) المعجم المفهرس، لابن حجر، ص ١٤٩.

(٤) أبو بكر، البغدادي، المعروف بالنجاد، الإمام، الحافظ، الفقيه، شيخ العلماء ببغداد، كان واحد وقته في كثرة الحديث، وكان ممن يصوم الدهر، له تصانيف في الحديث والفقه، مولده سنة (٢٥٣هـ) ووفاته سنة (٣٤٨هـ) ببغداد. تاريخ بغداد، (٥/٣٠٩-٣١٣)، تذكرة الحفاظ، (٣/٨٦٨-٨٦٩).

(٥) كلها مطبوعة.

أشهر تلك المصنفات صحيحُ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وصحيح أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ).

٣_ **السُّنن**: هي الكتب التي تجمع الأحاديث المرفوعة مُرتَّبة على الأبواب الفقهيَّة، سواء كان الحديث صحيحاً أم حسناً أم ضعيفاً^(١)، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع، عني المحدثون فيها بإبراز الجانب الفقهي^(٢)، ومن أشهر كتب السُّنن سننُ عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي (ت ٢٥٥هـ)، وسنن أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، وسنن أبي داود سليمان بن الأشعث السَّجستاني (ت ٢٧٥هـ)^(٣).

__ **وفي القرن الرابع الهجري** استمرَّ العلماء يُسهمون بإنتاجهم العلمي في خدمة السنة النبويَّة، واتَّجهوا في مجال التَّأليف اتِّجاهين :

الاتجاه الأول: التَّصنيف على طريقة السَّابِقين من علماء القرن الثالث، فمنهم من صَنَّف في الصَّحيح؛ كمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ومحمد بن حَبَّان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)^(٤)، ومنهم من جمع السُّنن كمحمد بن يحيى الهَمْداني (ت ٣٤٧هـ)^(٥)، وعلي بن عمر بن أحمد الدَّارْقُطَنِي (ت ٣٨٥هـ)^(٦)، ومنهم صَنَّف على طريقة المسانيد، كأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت ٣٠٧هـ)، وأبي يعلى أحمد بن علي ابن المُثَنَّى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)^(٧)، وهكذا.

(١) نزهة النظر، ص ١٤٧، شرح نخبة الفكر، ص ٨١٢، الرسالة المستطرفة، ص ٣٢.

(٢) ينظر: التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، لمحمود سعيد ممدوح، (١١ / ١).

(٣) كلها مطبوعة.

(٤) كلا الكتابين مطبوع.

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، (٢ / ١٠٠٧).

(٦) مطبوع.

(٧) كلاهما مطبوع.

الاتجاه الثاني: القيام بتأليف مصنّفات جديدة تعدّدت مناهجها وأغراضها، فمنها:

١_ **المُستدرَكات:** المُستدرَك كُلُّ كتاب جمع فيه مصنّفه الأحاديث التي استدرَكها على كتاب آخر ممّا فاتته على شرطه^(١). ومن ذلك:

_ المُستدرَك على الصّحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ).

_ الإلزامات والتّبع لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ (ت ٣٨٥هـ) جمع في الكتابين ما وجده على شرط البخاري ومسلم وليس بمذكور في صحيحيهما^(٢).

٢_ **المستخرجات:** المُستخرج كُلُّ كتاب خرّج فيه مصنّفه أحاديث لغيره من المؤلّفين بأسانيد لنفسه عن طريق شيوخه هو، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع مع صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه^(٣)، ومثال ذلك المستخرج للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) وهو مخرج على صحيح مسلم^(٤)، والمستخرج لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني المعروف بالإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) وهو كتاب مخرّج على صحيح البخاري^(٥).

٣_ **المعاجم:** المعاجم جمع معجم، وهو كُلُّ كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتباً على أسماء الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف الهجاء.

(١) أصول التخرّيج ودراسة الأسانيد، للدكتور محمود الطحان، ص ١٠٢.

(٢) كلاهما مطبوع.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة، لزين الدين العراقي، (١/ ١٢١).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٧٧٩).

(٥) تذكرة الحفاظ، (٣/ ٩٤٧).

ومن أمثلة ذلك: معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧هـ)^(١)، والمعاجم الثلاثة الصغير، والأوسط، والكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ومعجم الصحابة، لأحمد بن علي بن لال الهمداني (ت ٣٩٨هـ).

«والخلاصة فإن أئمة الحديث في القرنين الثالث والرابع قد جمعوا تقريباً كل ما في المسانيد والمصنفات والمدونات التي دونها من سبقهم وزادوا عليها ما تلقوه شفاهاً من شيوخهم مما لم يقيده السابقون، وكان مطلع القرن الخامس هو الحد الفاصل بين مصنفات المتقدمين والمتأخرين»^(٢).

وبعد انتهاء جمع السنن في القرن الرابع اقتصر دور المحدثين اللاحقين على جهود السابقين إما في الترتيب والتبويب، أو الجمع والتأليف للمتفرق، أو التهذيب والاختصار والتقريب^(٣).

— فمنهم من صنف في الزوائد، وهي المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب على الأحاديث الموجودة في كتب أخرى^(٤).

ومن أمثلتها مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، كلاهما لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)^(٥).

(١) تاريخ بغداد، (١٠/٣٧٣).

(٢) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه، للدكتور بدیع السيد اللحام، ص ٢٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(٤) أصول التخریج ودراسة الأسانيد، ص ١٠٤.

(٥) كلها مطبوعة.

_ ومنهم من صنّف **المجاميع**، جمع مجّموع، وهو كلّ كتاب جمع فيه مؤلّفه أحاديث عدّة مصنّفات، وهي على أنواع:

_ فمنها المرتّب على ترتيب المصنّفات التي تُجمع أحاديثها، ومن أمثلتها (الجمع بين الصّحيحين)، لأبي عبد الله محمّد بن أبي نصر الحُمَيْدِيّ (ت ٤٨٨هـ)، و(جامع الأصول من أحاديث الرّسول)، لأبي السّعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)^(١)، و(الجمع بين الصّحيحين)، للحسن بن محمد الصّاغاني (ت ٦٥٠هـ)^(٢).

_ ومنها المرتّب على طريقة **الأطراف**، حيث تُرتّب أحاديث كتب المتقدّمين على مسانيد الصّحابة بترتيب حروف الهجاء مع ذكر طرف الحديث فقط، ومن أمثلتها (أطراف الكتب الخمسة) لأبي العباس أحمد بن محمّد بن ثابت الطُّرقي (ت بعد ٥٠٠هـ)^(٣)، و(أطراف الكتب الستة) لابن القيسرانيّ (ت ٥٠٧هـ)^(٤)، وأشهرها كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)، لأبي الحجاج يوسف بن الزكيّ عبد الرّحمن بن يوسف المزّي (ت ٧٤٢هـ)^(٥).

(١) كلاهما مطبوع.

(٢) الرسالة المستطرفة، ص ١٧٣.

(٣) لسان الميزان، (١/٤١٥).

(٤) أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي، المقدسيّ، الهمدانيّ، المحدث الحافظ، أحد الرّحّالين في طلب الحديث، ومن المشهورين بالحفظ فيه، والمعرفة بعلومه، وله في ذلك تصانيف تدلّ على غزارة علمه وجودة معرفته، ولادته سنه (٤٤٨هـ)، ووفاته سنة (٥٠٧هـ). تاريخ مدينة دمشق، (٥٣/٢٨٠ - ٢٨٣)، سير أعلام النبلاء، (١٩/٣٦١ - ٣٧٣).

(٥) مطبوع.



الفصل الثالث

تقييد الرواية التاريخية بالكتابة

ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث

المبحث الأول : مراحل الكتابة التاريخية

المبحث الثاني : أسباب الكتابة التاريخية

المبحث الثالث : مناهج الكتابة التاريخية

تمهيد

من المعلوم أنَّ تدوين أيِّ علم من العلوم مرحلة جديدة في تاريخ هذا العلم، سبقتها مرحلة مهّدت لها، كما تتلوها مرحلة أخرى هي من آثارها، وإذا كان هذا ناموساً مُطَرِّداً تخضع له العلوم الإنسانية _ كما يشهد له واقعها _ فإنَّ التاريخ كما العلوم الإنسانية هذه، خاضع لهذا القانون، ومتأثر به.

والحديث عن الكتابة التاريخية وثيق الصلة بنشأة الرواية التاريخية، إذ لا يمكن القول بوجود كتابة تاريخية إذا لم تكن هناك رواية لهذا التاريخ الذي نتحدث عن كتابته، وما الكتابة التاريخية في حقيقتها إلا شكل من أشكال الرواية التاريخية، ونوع من أنواعها.

وقد أظهرت البحوث والدراسات التاريخية القائمة على منهج التتبع والاستقراء لمسيرة التاريخ الإنساني أنَّ الكتابة التاريخية قديمة قدم التاريخ نفسه، وفي هذا الصدد يقول ول ديورانت: « إنَّ بداية ظهور الكتابة هي الحدُّ الذي يُعيَّن بداية التاريخ، تلك البداية التي يتراجع عهدها كلما اتَّسعت معارف الإنسان بآثار الأوَّلين»^(١).

وعند الحديث عن الكتابة التاريخية الصَّاربة في القِدم لا يُقصد بذلك الحال التي

(١) قصة الحضارة، (١/ ١٨٤).

كانت عليها الكتابة في العصور الخالفة من حيث الدقّة والشُمُول وما إلى ذلك، فهذا قولٌ بعيدٌ عن الصّواب، وإنّما يُراد بهذا الحديث أنّ الكتابة التّاريخية بدأت مسيرتها التّاريخية مع التّاريخ ذاته، وإن اختلفت أشكالها، وتنوّعت أساليبها، وقلّت مادّتها.

بدأت الكتابة التّاريخية أوّل ما بدأت بالكتابة (التّصويريّة) على الجدران، ثم تحوّلت لغة الكتابة التّاريخية إلى (الإشارات) عند السّومريّين (الكتابة المسمايّة)، وفي غضون ذلك أو أثناءه ظهرت الكتابة المصرية (الهيروغليفية)، وهكذا بدأت مسيرة الكتابة التّاريخية^(١).

والحديث عن (تاريخ) (الكتابة التّاريخيّة) عموماً لا يدخل في هذا البحث، فذاك حديث طويل، له دراساته وأبحاثه الخاصّة به، تكفي فيه هذه الإلماعة والإشارة العابرة، وإنّما نتحدّث عن الكتابة والتّدوين التاريخي عند المسلمين، متى وكيف بدأ؟ وما مراحلها؟ وما أسبابه؟ وما مناهجه؟ وهذا ما سنقف عليه في هذا الفصل إن شاء الله.

(١) المدخل إلى التاريخ الإسلامي، للدكتور محمد فتحي عثمان، ص ٥٨، ينظر أيضاً: نشأة علم التاريخ عند العرب،

المبحث الأول

مراحل الكتابة التاريخية

إن الوقوف على مراحل التدوين أو الكتابة التاريخية عند المسلمين أمر من الأهمية بمكان لا يمكن لباحث أن يغفله، ولذلك كان لا بد من عملية استقراء للجهود المبذولة في هذا الصدد منذ فجر الإسلام، وتتبعها في أمّهات المصادر التاريخية.

وقد تبين من خلال ذلك كله أن الكتابة التاريخية، أو التدوين الإسلامي للتاريخ مرّ بمراحل ثلاث، تماثل _ من حيث المبدأ _ المراحل التي مرّ بها تدوين الرواية الحديثية. ولا بدّ من التذكير هنا أيضاً أن هذا التقسيم المرحلي للكتابة أو التدوين التاريخي لا يعني تمايز هذا المراحل وانفصالها انفصلاً زمنياً، بل هي متداخلة في كثير من الأحيان كما تقدّم التنبّه على ذلك^(١).

وفيهما يأتي تفصيل هذه المراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة:

وتمتدّ هذه المرحلة من حيث الزمن بدءاً بظهور الإسلام إلى مطلع القرن الهجري الثاني أو بعد ذلك بقليل تقريباً، وتمتاز الكتابة فيها بالطابع الشخصي أو الفردي^(٢)،

(١) ص ٦٧ .

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٩٣).

والأحداث التي استحوذت على الكتابة التاريخية في هذه المرحلة ظهور الإسلام، وسيرة نبيه ﷺ، وحروب، وغزواته.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة قسمين:

أولاً: ما سجّله القرآن الكريم.

ثانياً: ما كتبه الصحابة والتابعون.

أولاً: ما سجّله القرآن الكريم:

أنزل الله لأ القرآن الكريم كتاب عقيدة وهداية وتشريع، ولم يكن من مقاصده أن يقعد لهذا العلم، أو يعرض لمناهجه، إلا أن هذا لا يعني أن يكون القرآن خلوّاً من المادّة التاريخية، إذ جاء في كثير من سوره وآياته عرض لبعض الحوادث التاريخية، كما أن الحقيقة التاريخية التي ينقلها حقيقة مطلقة، قطعية الثبوت، لا ظنيّة ولا نسبيّة، كما هو الشأن في روايات المؤرّخين لأحداث التاريخ في مصادرهم وكتبهم^(١).

ومن هنا يمكن القول بأنّ أوّل تقييد للتاريخ الإسلامي بالكتابة هو ما سجّله القرآن الكريم، حين عرّض لبعض الأحداث التاريخية التي وقعت في عصر النبوة، فغزوة بدر الكبرى نجد بعض تفاصيلها في سورة الأنفال، وغزوة أحد نجد جزءاً من أحداثها مسروداً في سورة آل عمران، وكذلك شأن غزوة الخندق في سورة الأحزاب، كما نجد الحديث عن غزوة حنين في سورة التوبة، إلى غير ذلك من الوقائع التاريخية التي رصدها القرآن الكريم.

وفي الإجمال فقد ورد في القرآن الكريم ما يقارب مئتين وثمانين (٢٨٠) آية، تتحدّث

(١) دراسات تاريخية من القرآن الكريم، لمحمد بيومي مهران، (١/٥)، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرّخين،

للدكتور ياسر أحمد نور، ص ١٨ .

عن مغازي النَّبِيِّ >، وهي تساوي نسبة ٤٠،٦٥٪ من كتاب الله تعالى^(١).

ونقف في القرآن الكريم أيضاً على تسجيل وتدوين لوقائع الصِّراع الفكريِّ والماديِّ، بين المسلمين واليهود، كما في سُور البقرة، والحشر، والأحزاب .

كما وسَّع القرآن الكريم دائرة الكتابة التَّاريخيَّة، فلم يقف عند أحداث عصر- الرِّسالة على وجه الخصوص، وإنَّما لفت النَّظر إلى (التَّاريخ الإنسانيِّ العام)، فشمَل حديثه الأنبياء السَّابقين، ورسالاتهم السَّماويَّة، والأُمَم الغابرة المغرقة في القدم، الأمر الذي انعكس فيما بعد على كتابات مؤرِّخي المسلمين.

قال الدكتور عبد العزيز الدُّوري: « جاء القرآن بنظرة عالميَّة إلى التَّاريخ؛ تتمثَّل في توالي النُّبُوت... وكان لهذه النُّظرة أثرها في الالتفات إلى تاريخ الأنبياء، وإلى الإسرائيليات»^(٢).

وفضلاً عن ذلك يَصوِّرُ الخبرُ التَّاريخيُّ في القرآن الكريم الطُّروفَ، والأجواء العامَّة للحدث التَّاريخي، ويركِّز تركيزاً خاصاً على الأبعاد النَّفسيَّة، بحيث إنَّنا لا نستطيع الوقوف على هذا الجانب في الرِّوايات التَّاريخيَّة الأخرى من المصادر التَّاريخيَّة بالدرجة ذاتها من الدِّقَّة والصِّدق التي ترد في القرآن الكريم^(٣).

ثانياً: ما كتبه الصَّحابة والتَّابعون:

لا بدَّ من التذكير قبل الحديث عن جهود الصَّحابة في الكتابة التَّاريخية أنَّه يدخل في هذا الباب ما أرسله النَّبِيُّ > إلى ملوك الأرض في زمانه من كتب وجَّه بها إليهم، وكذلك

(١) علم المغازي بين الرواية والتدوين، لمحمد أنور محمد البكري، (٤٠ / ١) نقلاً عن (مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى)، ص ٢٢، للمؤلف نفسه.

(٢) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢١ .

(٣) السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم ضياء العمري، (٤٨ / ١).

ما كتبه لعمّاله وولاته على البلدان والقبائل، وكتبها له كُتّابُه من الصّحابة ثل، وقد تقدّم بيان ذلك وتفصيله^(١).

_ وأما فيما يتعلق بالصّحابة ثل فإنّه لم يقف الأمر بهم عند حدود كتابة الحديث النبويّ، بل تعدّى ذلك إلى الكتابة التّاريخيّة والمشاركة فيها، وإن كانت مشاركتهم في هذا الجانب أقلّ منها في الحديث، إلّا أنّه لا يمكن إغفال الجهود التي بذلوها في ميدان الرّواية التّاريخية كتابةً، والتي كان لها الأثر الكبير في فتح هذا الباب أمام من جاء بعدهم من التّابعين.

_ ولعلّ من أبرز الكتابات التّاريخية في هذا الباب ما كان من جهة الخلفاء الرّاشدين، حيث كانت المكاتبات والمراسلات بينهم وبين ولاّتهم على البلدان وقادة جيوش الفتح كثيرة جدّاً، وهي تعطي صورة واضحة للكتابة التّاريخيّة المتعلّقة بالحياة السّياسيّة في ذلك العصر، وقد بلغ مجموع هذه المكاتبات والمراسلات والوثائق أكثر من مئتين وعشرين كتاباً^(٢).

_ ولا ننسى في هذا المقام أيضاً أنّ الصّحابة الذين كتبوا الحديث في حياة رسول الله < لم تخل كتاباتهم أيضاً من ذكر الأحداث المتعلّقة بمغازي النّبيّ < وسيرته^(٣)، فإذا ما تأملنا موضوعات الأحاديث التي كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص في صحيفته (الصّادقة)^(٤) وجدنا جزءاً منها يدور حول السّيرة والمغازي.

_ وكذلك حال جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاريّ ط (ت ٧٨هـ) « له منسك

(١) ص ٨٤-٨٧ .

(٢) هذا الإحصاء حسب ما جاء في كتاب مجموعة الوثائق السّياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله، ص ٣٧١-٥٤٥ .

(٣) وقفت على هذا المعنى بعدّ عند الدكتور الأعظمي في كتابه دراسات في الحديث النبوي، (١/ ٥٨).

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصّادقة، ص ٣١ .

صغير في الحج»^(١)، وهذا المنسك أو الصَّحيفة وإن غلب عليه الجانب الفقهي فإنه في الوقت ذاته سرُّ لواقعة عظيمة في السيرة النبوية.

_ وكان لعبد الله بن عباس بن عبد المطلب ب(ت ٦٨ هـ) أثر واضح في الكتابة التاريخية، فهو من أكثر الصحابة إحاطة بمرويات المغازي، وقد جاء ذلك بسبب تبُّعه لأخبارها عمَّن شهدها من أصحاب النبي <، لا بسبب مشاركته الفعلية فيها، إذ كانت حَدَاثَةً سَنَةً مانعةً له من ذلك^(٢)، وقد دلَّ على ذلك قوله: «كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله <، من المهاجرين والأنصار، فأسألهم عن مغازي رسول الله»^(٣).

ويظهر من النُّقول الكثيرة عن ابن عباس في كتب التاريخ أنه كان صاحب وعي تاريخيٍّ شامل؛ إذ لم تكن المغازي وحدها التي استحوذت على اهتمامه، بل ضمَّ إليها أيام العرب وأنسابهم وأشعارهم^(٤).

وكان يجعل لكل علم من هذه العلوم يوماً خاصاً به لا يروي فيه غيره، فيوماً للفقهِ، ويوماً للتأويل، ويوماً للمغازي، ويوماً للشعر، ويوماً لأيَّام العرب^(٥).

وكان يأتي أبا رافع مولى رسول الله < فيقول: «ما صنع النبي < يوم كذا وكذا؟ ومع ابن عباس ألواحٌ، يكتب ما يقول»^(٦).

(١) تذكرة الحفاظ، (١/٤٣).

(٢) كان له من العمر عند وفاة النبي < ثلاثة عشر عاماً، وقيل خمسة عشر عاماً. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ص ٤٢٣.

(٣) الطبقات الكبير، (٢/٣٢٠) بإسناد رجاله ثقات.

(٤) الطبقات الكبير، (٢/٣١٦)، فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، (٢/١١٣٤). وفي إسناده ابن جريج، معروف بالتدليس، ولم يصرح بالتحديث.

(٥) الطبقات الكبير، (٢/٣١٧).

(٦) مسند الروياني، (١/٤٦٣)، ح(٦٩٧)، تقييد العلم، ص ٩١ - ٩٢. وفي إسناده عُبَيْدُ اللَّهِ بن علي بن أبي رافع، يرويه

وقال موسى بن عُقبة (ت ١٤١هـ): «وضع عندنا كُريب مولى ابن عباس حِملَ بعير، أو عدلَ بعير من كتب ابن عباس، قال: فكان عليُّ بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه ابعت إلي بصحيفة كذا وكذا، قال: فينسخها فيبعث إليه بإحدهما^(١)».

وهاتان الروايتان يظهر منهما بوضوح أنَّ ما كتبه ابن عباس لم يكن مجموعاً في كتاب واحد، بل هو مُفَرَّق في الصُّحف والألواح التي كتب عليها.

— ومن ذلك أيضاً مكاتبات عروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤هـ) مع (البلاط الأموي)^(٢)، إذ وُجِّهت إليه أسئلة تتعلق ببعض الأحداث التاريخية، فكانت إجاباته على شكل رسائل بعث بها إلى الخليفة عبد الملك بن مروان. تناولت هذه الرسائل عدَّة مواضيع منها: غزوة بدر الكبرى^(٣)، وفتح مكة^(٤)، ووفاة خديجة ك^(٥). وكذلك بعث إلى الوليد بن عبد الملك بكتاب يحويه فيه عن سؤاله عن تزوُّج النَّبيِّ > أخت الأشعث بن قيس^(٦).

— ويدخل في هذا أيضاً المراسلات والمكاتبات بين الصحابة أنفسهم، وبين الصحابة والتابعين، وما كان بين خلفاء بني أمية وولاتهم على البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالأحداث التاريخية بعد وفاة النَّبيِّ >، وقد حفظت لنا المصادر المتقدمة من ذلك الشيء الكثير.

يرويه عن جده أبي رافع مولى النبي >، وروايته عن جده مرسله كما ذكر الحافظ ابن حجر. تهذيب التهذيب، (٢٢/٣).

(١) الطبقات الكبير، (٧/٢٨٨-٢٨٩)، التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، (٢/٢٠٠). ورجال إسناده ثقات.

(٢) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٥.

(٣) تاريخ الأمم والملوك، (٢/٢٠).

(٤) المصدر السابق، (٢/١٥٨).

(٥) المصدر السابق، (٢/٢١٢).

(٦) الطبقات الكبير، (١٠/١٤٠).

_ ومن ذلك كتاب معاوية بن أبي سفيان إلى أبي موسى الأشعري ب طلب معاوية مبايعة أبي موسى له، وما شرطه معاوية له إن أطاعه إلى ذلك^(١).

_ وكذلك كتاب عبد الملك بن مروان إلى محمد بن علي بن أبي طالب (المعروف بابن الحنفية) في طلب مبايعته له بالخلافة^(٢).

ومنها كتاب عبد الله بن عمر إلى عبد الملك بن مروان في مبايعته له بالخلافة^(٣). وكذا المكاتبات بين الحسين بن علي بن أبي طالب ب وابن عمه مسلم بن عقيل ابن أبي طالب في طلب أهل الكوفة من الحسين القدوم عليهم لمبايعته، وقد بلغت هذه المراسلات مبلغاً عظيماً، حتى أن الحسين لما وصل مشارف الكوفة واعترضته خيل ابن زياد - وعليها الحر بن يزيد التميمي - قال الحسين ط لبعض من كان معه: «أخرج الخُرَجين»^(٤) اللذين فيهما كتبهم إليّ، فأخرج خُرَجين مملوءين صحفاً^(٥). ومن ذلك أيضاً كتاب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران في أمور الجباية^(٦)، وكذا كتابه إلى عامله على اليمن عروة بن محمد السعدي في ردّ المظالم^(٧)، وغير ذلك كثير جداً منشور في كتب التواريخ.

ومن خلال ما تقدّم كلّ يظهر بوضوح أن الكتابة التاريخية عامّة، والسيرة النبوية خاصّة بدأت بأقلام الصحابة ثلث، والتابعين من بعدهم، إلا أن هذه الكتابة اقتضرت على

(١) المصدر السابق، (٤/ ١٠٤-١٠٥).

(٢) المصدر السابق، (٧/ ١٠٨-١١٠).

(٣) المصدر السابق، (٤/ ١٧١).

(٤) الخُرَج: وعاء من شقين، يقل لكل شق (أون)، وجمعه (خُرَجة) العين، (خرج)، (٤/ ١٥٩)، الصحاح، (خرج)، (٣٠٩/ ١).

(٥) تاريخ الأمم والملوك، (٣/ ٣٠٦).

(٦) الطبقات الكبير، (٧/ ٣٧٠).

(٧) المعرفة والتاريخ، (١/ ٥٩٣).

حوادث جزئية^(١).

المرحلة الثانية: مرحلة التدوين:

اتخذت الكتابة التاريخية في هذه المرحلة شكل المؤلفات والكتب المستقلة، ذات الموضوع الواحد، كما أنها تميّزت بأن مادتها التاريخية المدونة لم تقتصر - على سيرة النبي - ومغازيه فقط كما هو الشأن في المرحلة الأولى، بل شملت فتوح البلدان، وأخبار الخلفاء، والأمم الماضية وأنبياؤهم، وآيام العرب، وأنسابها، وأخبارها، وقصصها.

وتشغل هذه المرحلة من حيث الزمن القرن الهجري الثاني، والرّبع الأول من القرن الثالث انتهاءً بشيخ الأخباريين المدائني^(٢).

البدايات الأولى للتدوين التاريخي:

إنّ مرحلة التدوين التاريخي تعود بواكيرها الأولى إلى القرن الهجري الأول في (مرحلة الكتابة)، ويمكن تلمّس هذه البدايات في جهود بعض الصحابة والتابعين، وهم:

(١) - الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب ط (ت ٢٣هـ):

والجهد الذي قام به في هذا الباب، ولم يسبقه غيره إليه، وأجمع العلماء في ذلك عليه، تأسيسه (الديوان)، أو (سجل المحاربين وأهلهم) حسب قبائلهم.

قال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): « وهو أول من دوّن الديوان، وكتب الناس على قبائلهم »^(٣). إذ شكّل لجنة من كبار علماء النسب، وأوكل إليهم القيام بهذا العمل، واللجنة تتألّف من ثلاثة من الصحابة^(٤)، هم: مخزّمة بن نوفل بن أبي عقرب (ت ٥٤هـ)^(٥)،

(١) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (١/ ٥٨).

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٩٦-٩٧)، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) الطبقات الكبير، (٣/ ٣٦٣). نقل إجماع العلماء في ذلك واتفاقهم عليه ابن عبد البر في الاستذكار، (٨/ ١٤٩)، وذكر ابن المنير أنّ الأثر في ذلك مشهور. البدر المنير، (٧/ ٣٥٥).

(٤) تاريخ الأمم والملوك، (٢/ ٥٧٠).

(٥) أبو صفوان، الزهري، له شرف وعقل، وكان من مسلمة الفتح والمؤلفة قلوبهم، عارفٌ بأيام قريش، عالم بالأنساب،

وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بْنِ عَدِيٍّ (ت ٥٩ هـ)^(١)، وَعَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت ٦٠ هـ) ش^(٢).

وصنِّعُ عمر هذا يعد الأساس الذي دُوِّنت الأَنسابُ، وأخبارُها، مِن بَعْدُ عَلَى وَفْقِهِ، باعتبارِه السَّجَلُ الرَّسْمِيُّ المكتوب^(٣).

(٢) - زياد بن أبي سفيان (ت ٥٣ هـ)^(٤):

له كتاب في (مثالب العرب) أَلَّفَه لما طَعَن عليه، وعلى نَسَبِه،^(٥) ويظهر أَنَّهُ كتاب خاصٌّ بالأَنساب أَلَّفَه بعد أن ألحقه معاوية في أبناء أبي سفيان، وعيَّرَه النَّاسُ بذلك، وهو في عِدَادِ الكُتُبِ المفقودة الَّتِي لم يبق منها شيء^(٦).

(٣) - عبيد بن شَرِيَّة الجُرهمي^(٧):

له كتابان في تاريخ الجاهلية، أولهما: كتاب (الأمثال)، لم يصل إلينا، وذكر ابنُ النديم

- بالأَنساب، توفي سنة (٥٤ هـ) زمن معاوية، جمل من أنساب الأشراف، (١٠/٨ - ١١)، الاستيعاب، ص ٦٧٦-٦٧٧.
- (١) أبو محمد، القرشي، من أشراف قريش وساداتهم، قيل إِنَّهُ أنسب العرب قاطبة، أسلم يوم الفتح، وقيل عام خير، نزل المدينة وتوفي بها سنة (٥٧ هـ) وقيل (٥٩ هـ). الطبقات الكبير، (٥/١٣-١٥) الاستيعاب، ص ١١٩.
- (٢) أبو يزيد، ابن عم النبي >، أسلم سنة (٨ هـ)، من أنسب قريش وأعلمهم بأيامها، وكان النَّاسُ يتحاكمون إليه في النَّسَب، توفي سنة (٦٠ هـ). الطبقات الكبير، (٤/٣٨-٤١)، الاستيعاب، ص ٥٨٥-٥٨٦.
- (٣) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٧٩).
- (٤) ويقال زياد بن أبيه، وزياد بن أمه، وزياد بن سمية، وكان يقال له قبل الاستلحاق زياد بن عبيد الثقفي. أمه سمية جارية الحارث بن كَلْدَةَ، ليست له صحبة، ولا رواية، وكان رجلاً عاقلاً، داهية، خطيباً، له قدر وجلالة عند أهل الدنيا، استعمله عمر وعلي بن في بعض أعمالهما، وولي الكوفة لمعاوية ط، ولد في السنة الأولى من الهجرة، وتوفي سنة (٥٣ هـ) في الكوفة. الطبقات الكبير، (٩/٩٨-٩٩)، الاستيعاب، ص ٢٥٤.
- (٥) الفهرست، ص ١٣١.
- (٦) نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي، للدكتور حسين مؤنس، ص ١٨٤.
- (٧) شرية على وزن عطية، ويقال: ابن سارية، ويقال: سرية، بالسین، والأشهر بالشين، كان من المعمرين، أدرك الإسلام، ودخل المدينة في عهد عمر، ووفد على معاوية في خلافته، وعاش إلى أيام خلافة عبد الملك بن مروان.
- الفهرست، ص ١٣٢، تاريخ مدينة دمشق، (٣٨/٢٠٢-٢٠٥)

أنه رآه في نحو خمسين ورقة^(١).

والثاني كتاب: (الملوك وأخبار الماضين)^(٢)، ويحمل هذا الكتاب اسماً آخر هو (أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها)، لا يزال مخطوطاً في المتحف البريطاني^(٣).

والذي يظهر أن عبيداً لم يدوّن الكتاب بنفسه، بل هو من تدوين كُتّاب معاوية لما وفد عبيد عليه، فسأله معاوية عن الأخبار المتقدمة، وملوك العرب والعجم، وسبب تبلبل الألسنة، وأمر افتراق الناس في البلاد، فأجابه عن ذلك كله، وأمر معاوية أن يدوّن الكتاب، وينسب إلى عبيد بن شريّة^(٤).

(٤) - عبيد الله بن أبي رافع (ت حوالي ٨٠هـ)^(٥):

له مؤلف تاريخي في الحرب التي دارت بين علي ومعاوية ب^(٦)، وهو أحد مصادر الطبراني في المعجم الكبير^(٧)، ويظهر أن الكتاب المذكور بعنوان: (تسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفين والنهر وان من الصحابة)^(٨).

(٥) - عروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤هـ):

وهو من أوائل الذين أسهموا في الكتابة التاريخية، ومكاتبته مع البلاط الأموي تعد من أوثق القطع التاريخية التي لم تصل إلينا وأقدمها، لكنها وإن سقطت من يد الزمن

(١) الفهرست، ص ١٣٢.

(٢) طبع في حيدر آباد سنة ١٣٤٧هـ بعنوان: (أخبار عبيد بن شريّة)، بذيل كتاب (التيجان في ملوك حمير)، لوهب بن منبه.

(٣) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/١٢٦).

(٤) الفهرست، ص ١٣٢.

(٥) المدني، التباعي، المحدث، الثقة، كاتب علي بن أبي طالب وخازنه، الطبقات الكبير، (٧/٢٧٨).

(٦) الفهرست، للطوسي، ص ١٧٥. وانظر: المعجم الكبير، للطبراني، (٢/٢٥٩).

(٧) ينظر على سبيل المثال: (٢/٢٥٩) ح (٢٠٨٦)، (٢/٢٨٧) ح (٢١٩٧)، (٣/٢٥٢) ح (٣٢١٠)، (٣/٣١٠) ح (٣٣٩٤)، (٣/٣١٣) ح (٣٤٠٢).

(٨) الفهرست للطوسي، ص ١٧٥. وانظر أيضاً: تاريخ مدينة دمشق، (٤٥/٥٠٢).

كَتُبٍ، إِلَّا أَنَا نَجِدُ شَيْئاً مِنْهَا فِي الْمَصَادِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ^(١).

وقد جاءت مساهمته في الكتابة التاريخية _ فضلاً عما تقدّم ذكره من مكاتباته مع البلاط الأموي _ من خلال تصنيفه كتاباً خاصاً بمغازي رسول الله <، وهذا الكتاب لم يصل إلينا، وقد نصّ على تأليف عروة له الذهبي^(٢)، وابن حجر، وهو أحد مصادره في الفتح^(٣)، والسّخاوي^(٤)، بل ثمة نصوص تجزم بأسبقيته في تصنيف المغازي؛ فقد نقل ابن ابن كثير عن الواقدي أنّه قال فيه: وهو أول من صنّف المغازي^(٥)، وكذا قال الذهبي^(٦).

انتشار التدوين التاريخي:

تلك كانت بدايات التدوين التاريخي في القرن الأوّل، ثمّ لما كان القرن الهجري الثاني، شهدت الكتابة التاريخية تطوراً ملحوظاً، إذ نشطت الكتابات، وازداد عدد المؤلّفات التاريخية ازدياداً كبيراً^(٧)، واجتهد العلماء في تحصيل علوم من سبقهم من أهل الاهتمام بالتاريخ لتضمين مروياتهم وصحفهم في كتب مستقلة.

ومن أعلام هذه المرحلة:

(١) _ وَهْبُ بْنُ مُنْبِهٍ بْنِ كَامِلٍ (ت ١١٤ هـ)^(٨):

(١) نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي، ص ١٩٨، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٧٤.

(٢) تاريخ الإسلام، (٦/٤٢٤)، سير أعلام النبلاء، (٦/١٥٠).

(٣) فتح الباري، (٥/٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٢)، (٧/١١)، (٨/٦، ٧).

(٤) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، (٣/٦٣٨).

(٥) البداية والنهاية، (٩/١١٩).

(٦) تاريخ الإسلام، (٦/٤٢٤). وقد جمع الدكتور محمد مصطفى الأعظمي مرويات عروة في السيرة من رواية تلميذه

تلميذه أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، ونشرها مكتب التربية لدول الخليج العربي.

(٧) ينظر: مناهج التأليف عند العلماء العرب، للدكتور مصطفى الشكعة، ص ٥٥.

(٨) أبو عبد الله، الصنعاني، الياني، التابعي الثقة، الإمام، العلامة، الأخباري القصصي، من العبّاد، صاحب التّصانيف،

التّصانيف، ولد سنة (٣٤ هـ)، وتوفي سنة (١١٤ هـ). التاريخ الكبير، (٨/١٦٤)، سير أعلام النبلاء، (٤/٥٤٤ -

ألّف العديد من الكتب التّاريخيّة، وهي: (أحاديث الأنبياء والعباد)، و(أحاديث بني إسرائيل)^(١)، و(المبتدأ والسير)^(٢)، و(الفتوح)^(٣) و(المغازي)^(٤)، و(الملوك المتوّجة من حمير وأخبارهم)^(٥).

وجميع كتبه مفقودة خلا الكتابين الأخيرين؛ فكتاب المغازي عثر المستشرق الألماني (C.h.Becker) على قطعة منه بين مجموعة أوراق بردي شت رينهاردت (Shott-Reinhardt) المحفوظة الآن في مدينة (هيدلبرج) الألمانية، ويعود تاريخ نسخها لعام ثمانية وعشرين ومئتين^(٦)، وأمّا الكتاب الثّاني فقد طبع بعنوان (التّيجان في ملوك حمير)^(٧). حمير^(٧).

(٢) - عاصم بن عمر بن قتادة (ت ١٢٠ هـ)^(٨):

من رَوّاد الكتابة في السّيرة النبويّة، وله فيها كتاب (السّير والمغازي)^(٩)، وكان قد وفد وفد على الخليفة عمر بن عبد العزيز في دمشق، فأمره أن يحدث النّاس بالمغازي ومناقب الصّحابة في مسجدها، ففعل^(١٠)، ولعلّ هذا هو الباعث له على التّصنيف فيها، ومروياته حفلت بها معظم المصادر التّاريخية المتقدّمة.

(١) الطبقات الكبير، (٩/٣٦٥).

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي، (١/٥٦).

(٣) كشف الظنون، (٢/١٢٤٠).

(٤) المرجع السابق، (٢/١٧٤٧).

(٥) معجم الأدباء، (٦/٢٨٠٢).

(٦) المغازي الأولى ومؤلفوها، للمستشرق يوسف هورفنتس، ص ٥٠.

(٧) طبع في حيدر آباد سنة ١٣٤٧ هـ، ثم طبع مرة ثانية في مركز الأبحاث والدراسات اليمنية بصنعاء ١٩٧٩ م.

(٨) أبو عمر، الأنصاري، الخزرجي، المدني، التابعي، المحدث الثقة، كان جده من فضلاء الصحابة، توفي سنة (١٢٠) في خلافة

عبد الملك. الطبقات الكبير، (٧/٤١٥-٤١٦)، تاريخ مدينة دمشق، (٢٥/٢٧٤-٢٧٦).

(٩) المعارف، ص ٤٦٦.

(١٠) تهذيب التهذيب، (٢/٢٥٨).

(٣) _ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤ هـ):

من أعلام التّصنيف في السّيرة النبويّة، وله فيها كتاب (المغازي)^(١)، وكتاب (السّير) أو (السّيرة)^(٢)، وهي من الكتب التي لم تصل إلينا، وقد استخرج الدُّكتور سُهيل زكَّار مرويَّات الزُّهريّ في المغازي من مصنّف عبد الرزّاق من طريق مَعمر، وأطلق عليها اسم (المغازي النبوية)^(٣)، كما جمع الدكتور محمّد بن محمّد العواجي مرويَّات الزُّهريّ من كتب الحديث والسّيرة وغيرها وسَمّاها (مرويَّات الإمام الزُّهري في المغازي)^(٤).

(٤) _ موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش (ت ١٤١ هـ)^(٥):

أحد أعلام السّيرة والحديث، وكتابه في المغازي أثنى عليه الأئمة؛ كان مالك بن أنس إذا قيل له: مغازي من نكتب؟ قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة؛ فإنّه ثقة^(٦). وفي رواية أخرى عنه: عليك بمغازي الرّجل الصّالح موسى بن عقبة فإنّه أصحُّ المغازي^(٧).

وكلُّ مَنْ جاء بعد موسى بن عقبة من المصنّفين والمؤلّفين عيال على كتابه في بابه وموضوعه، يمتّحون من معينه، يأخذون عن رواياته، ومعظم مادّته عند البيهقي في دلائل النّبوة، ثم الطّبراني في العجم الكبير، الذي روى عنه (٢٣٧) رواية، وفي الكتب

(١) أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، (٣٣٨/٤)، كشف الظنون، (١٧٤٧/٢).

(٢) الروض الأنف، للسهيلي، (١٥٥/٢)، البداية والنهاية، (٤٦٨/٣).

(٣) طبع في دار الفكر سنة (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

(٤) من مطبوعات الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

(٥) أبو محمد، الأسديّ، المدنيّ، الإمام، الثقة، الكبير، من صغار التّابعين، مولى الزبير بن العوّام، كان من أعلم النّاس بالمغازي، توفي سنة (١٤١ هـ). تاريخ مدينة دمشق، (٤٥٦/٦٠ - ٤٦٨)، سير أعلام النبلاء، (١١٤ - ١١٨).

(٦) الجرح والتعديل، (٢٢/١)، (١٥٤/٨). وينسب هذا القول للإمام أحمد أيضاً. تاريخ الإسلام، (٢٩٩/٩).

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢٨٩/٢).

الستة (٢٠٢) رواية، وهو من مصادر الحافظ ابن حجر في (الفتح) و(الإصابة)^(١).

وهذا الكتاب لا يُعرف عنه شيء حتى الآن، إلا قطعة وحيدة منتخبة منه، انتخبها ابنُ قاضي شُهبة (ت ٧٨٩هـ)، تحتوي على حديث أو أكثر من كلِّ جزء من أجزاء الكتاب العشرة، في الخزانة البروسية الرسمية، وقام بنشرها إدورد سخاو (E.Sachau) بنصّها العربي مع ترجمة ألمانية سنة (١٩٠٤)، بعنوان (المنتقى من مغازي موسى بن عقبة)^(٢).

كما توجد منه قطعة ضمن (الأمالى) لابن صاعد (ت ٣١٨هـ)^(٣)، وجمع الدكتور أكرم ضياء العمري كثيراً من مرويّاته، ونشرها في بحث بمجلة كلية الدراسات الإسلامية (بغداد، العدد الأول، سنة ١٣٨٧هـ)^(٤).

وأخيراً جمع الباحث محمد باقشيش أبو مالك مرويّات موسى بن عقبة في المغازي، من كتب الحديث، والسيرة، والتاريخ، والدلائل، وغيرها، فجاء الكتاب في حدود ثلاث مئة صحيفة تقريباً^(٥).

(٥) _ سليمان بن طرخان (ت ١٤٣هـ)^(٦) :

ألّف كتاباً في السيرة النبوية، ومن نصّ على تأليفه وأفاد منه: ابنُ خير الأشيلي (ت ٥٧٥هـ)، وابنُ حجر (ت ٨٥٢هـ)، وذكر أن اسم الكتاب (السيرة)، والسُّهيلي

(١) مقدمة محمد باقشيش في جمعه لنصوص موسى بن عقبة في المغازي بعنوان المغازي لموسى بن عقبة ص ٤٧-٥٠.

(٢) المغازي الأولى ومؤلفوها، ص ٨٧، دراسات في الحديث النبوي، (١/٢١٣).

(٣) دراسات في الحديث النبوي، (١/٢١٣).

(٤) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، للدكتور مهدي رزق الله، (١/٢٦).

(٥) طبع الكتاب ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير (المغرب) سنة ١٩٩٤ م.

(٦) أبو المعتمر، التيمي، البصري، الإمام، المحدث، الثقة، شيخ الإسلام، من أعلام التابعين، ومن عبّاد أهل البصرة وزهادها، وثقه غير واحد من الأئمة، وحديثه في الكتب الستة، ولد سنة (٤٦هـ)، وتوفي سنة (١٤٣هـ)، وله من

العمر (٩٧) سنة. التاريخ الكبير، للبخاري، (٤/٢٠-٢١)، سير أعلام النبلاء، (٦/١٩٥-٢٠٢).

(ت ٥٨١هـ) وسَمَّاهُ بـ (السَّير)، والصَّالِحِي الشَّامِي وذكره باسمين؛ مرَّةً باسم (السَّير)، ومرَّةً باسم (المغازي)^(١).

ولم يصل إلينا هذا الكتاب كاملاً، ووجد المستشرق (فون كريمر) مخطوطاً يحتوي جزءاً من مغازي سليمان بن طَرْخان التَّيْمِي المسماة (السَّيرة الصَّحيحة) كما يقول النَّاسخ، طبع في (كلكتا في الهند ١٨٥٦م) في (٧٧) صحيفة^(٢).

(٦) - مُحَمَّد بن السَّائِب بن بَشْر الكلبي (ت ١٤٦هـ)^(٣):
له كتاب أخبار ربيعة وأنسابها^(٤).

(٧) - عَوَانة بن الحَكَم بن عِيَاض الكلبي (١٤٧هـ)^(٥):
له كتاب (التَّاريخ)، وكتاب (سيرة معاوية وبني أمية)^(٦).

(٨) - مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يَسَار (ت ١٥٠ أو ١٥١هـ)^(٧):

ويمثل عمله التَّاريخيُّ ذروة ما وصلت إليه الكتابة التَّاريخية في المغازي والسَّير. قال

(١) فهرسة ابن خير، (٢٨٤/١)، الروض الأنف، (١٥٧/٢)، فتح الباري، (١٢٩/٨)، سبل الهدى والرشاد، (٢٠٦/٣)، (٣٠٥/١٢).

(٢) نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي، ص ٢٢٢، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص ٢٦، السيرة النبوية الصحيحة، ص ٥٦.

(٣) أبو النضر، العلامة، الأخباري، شهد وقعة الجهاجم مع عبد الرحمن بن الأشعث، متروك الحديث، وكان عالماً بالتفسير، وأنساب العرب، وأيامها، وأحاديثها، توفي بالكوفة سنة (١٤٦هـ) في خلافة أبي جعفر المنصور. الطبقات الكبير، (٨/٤٧٨-٤٧٩)، سير أعلام النبلاء، (٦/٢٤٨-٢٤٩).

(٤) الفهرست، ص ١٧٥.

(٥) أبو الحكم، الكوفي، الضَّير، أحد الفصحاء، العلامة، الأخباري، قيل إنه كان عثمانياً، يضع الأخبار لبني أمية، توفي سنة (١٤٧هـ). معجم الأدباء، (٥/٢١٣٣-٢١٣٦)، سير أعلام النبلاء، (٧/٢٠١).

(٦) الفهرست، ص ١٣٤، سير أعلام النبلاء، (٧/٢٠١).

(٧) أبو بكر، القُرشي، المَطَّلبي، مولا هم، المدني، العلامة، الحافظ، الأخباري، رأى أنس بن مالك، كان عالماً بالسَّير، والمغازي، وأيام النَّاس، وأخبار المبتدأ، وقصص الأنبياء، حدَّث عنه الأئمة. وهو أول من دَوَّن العلم بالمدينة، قدم بغداد ونزل بها حتى مات بها سنة (١٥٠) وقيل (١٥١هـ) وكان مولده سنة (٨٠هـ). تاريخ بغداد، (٢/٣٥-٧)، سير أعلام النبلاء، (٧/٣٣-٥٥).

الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ): «من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن إسحاق»^(١).

وكتابه في السيرة النبوية مشهور لا يخفى على أحد، وقد طبع الكتاب عشر طبعات^(٢). وهناك إشكال يتعلّق بمشاركة ابن إسحاق في الكتابة التاريخية من حيث تعدّد التصنيف؛ فابن النديم يقول: «وله من الكتب كتاب الخلفاء رواه عنه الأموي، كتاب السيرة والمبتدأ والمغازي رواه عنه إبراهيم بن سعد والنّفيلي»^(٣). في حين يقول السّخاوي: «يروي المبتدأ والمغازي عنه سلّمة بن الفضل الرّازي، والمغازي كلّ من جرير ابن حازم ويحيى بن محمّد وعبد بن هاني»^(٤).

وبمقابلة هذين النصّين يفهم من كلام السّخاوي وجود مصنّفات مستقلة بعضها؛ عن بعض؛ أحدها يحمل اسم (المبتدأ)، والثاني (المغازي)، فضلاً عن إهماله (السيرة) وكتاب (الخلفاء) اللّذين ذكرهما ابن النديم؟.

والحقيقة أنّه مُصنّف واحد، وهذه الأسماء إنّما هي عنوانات أقسام ثلاثة، قامت عليها بنية هذا المُصنّف، وعليه يدلُّ صنيع مَنْ تقدّم من العلماء يغلبون اسم (المغازي) على تصنيفه التاريخي كلّّه. فلا إشكال في كلام السّخاوي، وإنّما يبقى الإشكال في تصدير ابن النديم كلمة (كتاب) حين قال: (كتاب الخلفاء)، وهذا يدلُّ على أنّ ابن النديم يراه كتاباً مستقلاً عن المغازي والسّير! وهو وهم من ابن النديم، والجواب عن ذلك بمثل ما تقدّم من القول أيضاً، وقد بسط القول في وهم ابن النديم الأستاذ مطاع الطرابيشي في كتابه

(١) تاريخ بغداد، (١٥/٢).

(٢) مقدمة أحمد فريد الزبيدي في تحقيقه السيرة النبوية لابن إسحاق، طبع دار الكتب العلمية، (٨/١).

(٣) الفهرست، ص ١٣٦.

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التاريخ، ص ٥٢٦.

(رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات)^(١).

(٩) _ مَعْمَر بن رَاشِد البصري (ت ١٥٣هـ):

له كتاب في المغازي، ذكره ابنُ النَّدِيم^(٢)، وأفاد منه ابنُ تيمية^(٣)، وتوجد قطعة من هذا الكتاب محفوظة في معهد الدراسات الشرقيّة بـ (شيكاغو) نشرتها نبيهة عبود^(٤)، كما توجد قطعة منه في إسلامبول، والرّباط، ودمشق^(٥).

(١٠) _ لوطُ بنُ يحيى (ت ١٥٧هـ)^(٦):

صاحب التّصانيف الكثيرة، منها: المغازي، والرّدة، والشُّورى ومقتل عثمان، ومقتل علي، وفتوح الإسلام، وفتوح الشّام، وفتوح العراق، والجمال، وصِفِّين، ومقتل الحسين^(٧)، وغير ذلك، وقد تتبّع بعض الباحثين مصنّفات أبي مخنف التّاريخية في المصادر فأوصلها إلى سبعة وأربعين مصنّفًا^(٨).

ومن المرجّح أنّ مصنّفات أبي مخنف التّاريخية جميعها مفقودة^(٩)، لكنّها مُتَضَمِّنة في كتب من جاء بعده من المؤرّخين؛ كالطّبريّ، والبلاذريّ، وغيرهم، وقد وصلت إلينا

(١) ينظر صحيفة ٣٥-٣٦، و ٤٨٤-٤٨٥ من الكتاب المذكور.

(٢) الفهرست، ص ١٣٨.

(٣) في كتابه الصّارم المسلول على شاتم الرسول، (٢/٢٢٦).

(٤) تاريخ التراث العربي، (٢/٩٣).

(٥) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، ص ٢٧.

(٦) ابن سعيد بن مخنف، أبو مخنف، الأزديّ، الكوفيّ، الإماميّ، الأخباريّ، صنّف في الفتوح وحروب الإسلام، متروك الحديث، توفي سنة (١٥٧هـ). معجم الأدباء، (٥/٢٢٥٢-٢٢٥٣)، سير أعلام النبلاء، (٧/٣٠١-٣٠٢).

(٧) الفهرست، ص ١٣٦، معجم الأدباء، (٥/٢٩-٣٠).

(٨) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، للدكتور يحيى إبراهيم اليحيى، ص ٤٧-٥٧.

(٩) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٤٠، مصادر دراسة تاريخ الكوفة، لصالح العلي، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، ع ٢٤، ص ١٤٨ نقلًا عن يحيى إبراهيم اليحيى في كتابه مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص ٤٨.

بعض الكتب المنسوبة إليه، لكنّها من وضع المتأخرين^(١).

(١١) _ نَجِيج بن عبد الرَّحْمَنِ السَّنْدِي (ت ١٧٠ هـ)^(٢):

له كتاب في المغازي^(٣)، ويظهر من المصادر التَّارِيخِيَّة المتقدِّمة كالطَّبَقَات الكبير، وتاريخ خليفة بن خِطَّاط، وتاريخ الطَّبْرِيّ، وتاريخ مدينة دمشق أنَّ أبا مَعْشَر له كتاب آخر سوى المغازي، ولعلّه باسم (تاريخ الخلفاء)^(٤).

(١٢) _ عبد الملك بن محمَّد بن أبي بكر بن حَزْم (ت ١٧٦ هـ)^(٥):

له كتاب المغازي^(٦).

(١٣) _ سيف بن عمر التَّمِيمِي (ت ١٨٠ هـ)^(٧):

له كتابان؛ أولهما الفتوح الكبير والرَّدَّة^(٨)، وعدّه الذَّهَبِيُّ كتابين مستقلَّين فقال: «كتاب «كتاب الفتوح وكتاب الرَّدَّة»^(٩)، وتابعه الصَّفْدِي^(١٠)، والثَّاني: الجمل ومسيرة عائشة

(١) دائرة المعارف الإسلامية، (٣٩٩/١)، تاريخ التراث العربي، (١٢٨/٢)، مرويَّات أبي مخنف في تاريخ الطبري: ص ٤٨_٤٩.

(٢) أبو معشر، المدني، مولى بني هاشم، الإمام، المحدث، من أعلم الناس بالمغازي، توفي ببغداد سنة (١٧٠) في خلافة هارون الرَّشِيد. تاريخ بغداد، (٥٩١-٥٩٧)، سير أعلام النبلاء، (٧/٤٣٥-٤٤٠).

(٣) الفهرست، ص ١٣٦، سير أعلام النبلاء، (٧/٤٣٦-٤٤٠).

(٤) تاريخ التراث العربي، (٢/٩٥). وذكر أنَّ الخطيب البغداديّ تَمَلَّكَ حَقَّ روايته.

(٥) أبو الطَّاهِر، الأنصاريّ، المدنيّ، كان جليلاً من أهل بيت العِلْم، والسَّير، والحديث، نزل بغداد، وولي القضاء فيها لهارون الرَّشِيد إلى أن تُوفِّي فيها. الطبقات الكبير، (٩/٣٢٥)، تاريخ بغداد، (١٢/١٥٥-١٥٧).

(٦) الفهرست، ص ٣١٥.

(٧) البُرْجُنيّ، الأسيديّ، ويقال: الضبيّ، الكوفيّ، الأخباريّ، ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ، توفي في حدود سنة (١٨٠ هـ) (١٨٠ هـ) الوافي بالوفيات، (٣٩/١٦)، تاريخ الإسلام، (١١/١٦١-١٦٢)، تقريب التهذيب، ص ٢٠٢.

(٨) فهرس ابن عطية، ص ٩٨، فهرسة ابن خير، (١/٢٩١)، تهذيب التهذيب، (٢/١٤٤).

(٩) تاريخ الإسلام، (١١/١٦٢).

(١٠) الوافي بالوفيات، (١٦/٣٩).

وعلي^(١).

(١٤) _ إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري (ت ١٨٥، أو ١٨٦ هـ)^(٢):

له كتاب (السِّير)^(٣)، أثنى عليه العلماء، وتلقَّوه بالقبول، قال الشَّافعي رحمه الله: «لم يُصنَّف أحد في السِّير مثله»^(٤).

(١٥) _ عامر بن حفص بن قادم (ت ١٩٠ هـ)^(٥):

له من الكتب: أخبار تميم، وخِندِف وأخبارها، والنَّسب الكبير^(٦).

(١٦) _ يحيى بن سعيد بن أبان الأموي (ت ١٩٤ هـ)^(٧):

له كتاب المغازي^(٨).

(١٧) _ الوليد بن مسلم بن العبَّاس (ت ١٩٥ هـ)^(٩):

(١) الفهرست، ص ١٣٧.

(٢) أبو إسحاق، الكوفي، الإمام الكبير، المحدث الحافظ، المجاهد، شيخ الإسلام، نزيل المصيبة، توفي سنة (١٥٨) وقيل ١٨٦ هـ. الطبقات، لخليفة بن خياط، ص ٥٨٢، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٥٣٩-٥٤٣).

(٣) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، وصدر عن مؤسسة الرسالة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (١/ ٤٤٣).

(٥) أبو اليقظان، لقبه سُحيم، عالم بالأخبار والأنساب والمآثر، والمثالب، توفي سنة (١٩٠ هـ). الفهرست، ص ١٢٣.

(٦) الفهرست، ص ١٣٨.

(٧) أبو أيوب، القرشي، الكوفي، المحدث، الثقة النَّبيل، نزيل بغداد، حمل المغازي عن ابن إسحاق، مولده سنة (١١٤ هـ).

(٨) (١١٤ هـ) بالكوفة، ووفاته ببغداد سنة (١٩٤ هـ). الطبقات الكبير، (٩/ ٣٤١)، سير أعلام النبلاء، (٩/ ١٣٩-١٤٠).

(٨) فهرسة ابن خير، (١/ ٢٩١)، سير أعلام النبلاء، (٩/ ١٣٩).

(٩) أبو العبَّاس، القرشي، مولى بني أمية، الفقيه، من أروى النَّاس لحديث الشاميِّين، عالم بالمغازي وأحاديث الملاحم، بلغت مصنفاته سبعين كتاباً في الحديث والتَّاريخ، مولده سنة (١١٩ هـ) ووفاته سنة (١٩٥ هـ). تاريخ مدينة

دمشق، (٦٣/ ٢٧٤-٢٩٥).

له كتاب المغازي^(١).

(١٨) _ محمد بن الحسن بن زبالة (ت ١٩٩ هـ)^(٢):

له كتاب: أخبار المدينة^(٣)، والمنتخب من كتاب أزواج النبي^(٤).

(١٩) _ هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤ هـ)^(٥):

من مصنفاته: حلف عبد المطلب وخزاعة، وأخبار العباس بن عبد المطلب، وشرف قصي بن كلاب وولده في الجاهلية والإسلام، وألقاب قريش، وملوك الطوائف، وملوك كندة، وملوك اليمن من التبابعة.

وغالب كتبه تدور مادتها التاريخية حول أخبار الجاهلية، وهي في عداد المفقود، ولم يبق منها سوى كتاب الأصنام^(٦)، وجزء من كتاب جبهة النسب^(٧).

(٢٠) _ إسحاق بن بشر بن محمد البخاري (ت ٢٠٦ هـ)^(٨):

(١) الفهرست، ص ١٥٩، فهرسة ابن خير، (١/ ٢٩٠).

(٢) أبو الحسن، المخزومي، المدني، أخباري، عالم بالمغازي والأنساب، من أصحاب الإمام مالك، أول من صنف كتاباً في أخبار المدينة، توفي سنة (١٩٩ هـ). التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (١/ ٦٧)، تاريخ الإسلام، (١٥/ ٣٦٤).

(٣) الفهرست، ص ١٣٨، فهرسة ابن خير، (١/ ٣٥٥). وجمع نصوصه من المصادر التاريخية صلاح عبد العزيز زين سلامة، وطبع بعنوان (أخبار المدينة) وصدر عن مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).

(٤) طبع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري وصدر عن مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وطبع أيضاً بتحقيق سكيئة سكيئة الشهابي، وصدر عن مؤسسة الرسالة (١٤٠٣ هـ).

(٥) أبو المنذر، الكوفي، الأخباري، العلامة، النسابة، عالم بأخبار العرب، وأنسابها، ووقائعها، وأيامها، ومثالبها، صاحب التّصانيف الكثيرة، التي قاربت (١٥٠) كتاباً، توفي سنة (١٢٤ هـ). الفهرست، ص ١٢٤-١٢٧، معجم الأدباء، (٦/ ٢٧٧٩-٢٧٨١).

(٦) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أحمد زكي باشا، وصدر عن دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٥ م).

(٧) مخطوط في المتحف البريطاني. نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٤٧، التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ١٩٢).

(٨) أبو حذيفة، البلخي، ثم البخاري، مولى بني هاشم، القصاص، الضعيف التالف، دخل بغداد وحديث بها، توفي سنة (٢٠٦ هـ). تاريخ بغداد، (٧/ ٣٣٦-٣٣٨)، سير أعلام النبلاء، (٩/ ٤٧٧).

له من الكتب: الرِّدَّة، والجمل، والألوية، وصفين، وحفر زمزم^(١)، والفتوح، والمبتدأ^(٢).

(٢١) _ الهيثم بن عديّ بن عبد الرحمن (ت ٢٠٦ هـ)^(٣):

صنّف العديد من الكتب، منها؛ المثالب، والمُعَمَّرين، وهبوط آدم وافتراق العرب في نزولها منازلها، وتاريخ العجم وبني أمية، وأخبار زياد بن أمية، وتاريخ الأشراف الكبير، وخواتيم الخلفاء، والصّوائف، والتّاريخ على السّنين، وأخبار الحسن، وأخبار الفرس^(٤). وكلها في عداد المفقود لم يظهر منها شيء حتّى الآن^(٥)، لم يصلنا منها سوى ما نقله المؤرّخون عنه.

(٢٢) _ محمّد بن عمر بن واقد الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)^(٦):

له من الكتب التّاريخيّة: كتاب التّاريخ والمغازي والمبعث، وأخبار مكّة، والطّبقات، وفتوح الشّام، وفتوح العراق، والجمل، ومقتل الحسن عليه السلام، والسّيرة، وأزواج النّبيّ <، والرّدّة والدّار، وحرب الأوس والخزرج، وصِفّين، ووفاة النّبيّ <، وأمر الحبشة والفيل، والسّقيفة وبيعة أبي بكر، وسيرة أبي بكر ووفاته، ومولد الحسن والحسين، ومقتل

(١) الفهرست، ص ١٢٣.

(٢) تاريخ بغداد، (٣٣٦/٧)، تاريخ مدينة دمشق، (١٩٠/٨).

(٣) أبو عبد الرحمن، الطّائفي، الكوفيّ البغداديّ، الأخباري، العلّامة، المؤرّخ، عالم بالشعر والأخبار والمثالب والمناقب، والأنساب، توفي سنة (٢٠٦ هـ). الفهرست، ص ١٢٨-١٢٩، سير أعلام النبلاء، (١٠٣/١٠-١٠٤).

(٤) الفهرست، ص ١٢٩.

(٥) تاريخ التراث العربي، (٥٩/٢).

(٦) أبو عبد الله، الأسلمي مولاهم، المدني، أحد أوعية العلم، العلّامة، الإمام، صاحب التّصانيف الكثيرة، عالم بالمغازي والفتوح والأحكام واختلاف الناس، سكن بغداد، وولي القضاء بها للمأمون، مولده سنة (١٣٠ هـ)، ووفاته (٢٠٧ هـ). الطبقات الكبير، (٣٣٦-٣٣٧)، تاريخ بغداد، (٥/٣١).

الحسين عليه السّلام، وتاريخ الفقهاء، والتّاريخ الكبير^(١)، وغيرها^(٢). وقد وصلنا من هذه الكتب؛ كتاب المغازي^(٣)، وكتاب الرّدة^(٤).

(٢٣) _ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت ٢٠٨ هـ)^(٥):

من مصنّفاته: الجمل، وصِفِّين، ومكّة، والحرم، وفصائل الفرس، والأوس والخزرج، وفتوح أرمينية، وفتوح الأهواز، والأيّام^(٦).

(٢٤) _ عبد الرزّاق بن هَمَّام الصَّنْعَانِي (ت ٢١١ هـ):

له كتاب المغازي^(٧)، وهو في عداد المفقود لم يصل إلينا^(٨).

(٢٥) _ نَصْرُ بْنُ مُزَاهِمِ بْنِ سَيَّارٍ (ت ٢١٢ هـ)^(٩):

من كتبه: الغارات، ووقعة صِفِّين، والجمل، ومقتل حِجْرِ بْنِ عَدِيٍّ، ومقتل الحسين

(١) الفهرست، ص ١٤٤.

(٢) ينظر للتوسع: الواقدي ومنهجه في كتابه المغازي، لياسر خضير الحداد، ص ٣٤-٣٧، الواقدي وكتابه المغازي للدكتور عبد العزيز سليمان ناصر، (١/ ٨٤-١٠٦).

(٣) له عدة طبعات.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور محمد عبد الله، وصدر عن دار الفرقان في الأردن.

(٥) أبو عبيدة، التيمي مولاهم، البصري، النحوي، اللغوي، الأخباري، من أعلم النّاس بأنساب العرب، وأيامهم، وأخبارهم، ومآثرهم، صاحب التّصانيف الكثيرة، التي قاربت المئتين، توفي سنة (٢٠٨) وقيل غير ذلك. أخبار النّحويين البصريين، للسيرافي، ص ٥٣-٥٦، الفهرست، ص ٧٦-٧٧، معجم الأدباء، (٦/ ٢٧٠٤-٢٧٠٩).

(٦) الفهرست، ص ٧٩-٨٠.

(٧) الفهرست، ص ٣١٨، تاريخ الإسلام، (٤٦/ ٥٥).

(٨) مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، للدكتور عبد الرزاق هرماس، ص ١٤١.

(٩) أبو الفضل، المنقري، التميمي، الكوفي ثم البغدادي، العطار، عارف بالتّاريخ والأخبار، شيعي من الغلاة، توفي سنة (٢١٢ هـ). تاريخ بغداد، (١٥/ ٣٨٢-٣٨٣)، معجم الأدباء، (٦/ ٢٧٥٠).

ابن عليّ عليهما السلام^(١). ولم تحفظ لنا الأيام من هذه الكتب إلا كتاب وقعة صفين^(٢).

(٢٦) _ عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت ٢١٨هـ)^(٣):

ألّف كتاباً في السيرة النبويّة هذب فيه سيرة ابن إسحاق^(٤).

(٢٧) _ عليّ بن محمّد بن عبد الله المدائني (ت ٢٢٥هـ)^(٥):

تناولت كتاباته التاريخيّة موضوعات متنوّعة؛ ففي أخبار النّبّيّ < (٣١) كتاباً، وفي

أخبار قريش (٣١) كتاباً، وفي أخبار الخلفاء (٥) كتب، وفي الأحداث التاريخيّة (٢٩)

كتاباً، وفي الفتوح (٣٣) كتاباً، وفي أخبار العرب (١٠) كتب^(٦).

(٢٨) _ محمّد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)^(٧):

له الطبقات الكبير^(٨)، والطبقات الصّغرى^(٩).

(٢٩) _ محمّد بن عائذ بن عبد الرّحمن (ت ٢٣٣هـ)^(١٠):

(١) الفهرست، ص ١٣٧.

(٢) طبع أوّل مرّة في إيران سنة (١٣٠١هـ)، ثم في المطبعة العباسيّة ببيروت سنة (١٣٤٠هـ)، ثم طبع بتحقيق عبد

السّلام هارون وصدر عن المطبعة العربيّة الحديثة في القاهرة سنة (١٣٨٠هـ - ١٩٦٢م).

(٣) أبو محمّد، الذّهليّ، البصريّ، النّحويّ اللّغويّ، الأخباريّ النّسابة، نزل مصر فكان عالمها في العربيّة والشّعر، وتوفي

وتوفي بها سنة (٢١٨هـ). إنباه الرواة، (٢/ ٢١١-٢١٢)، الوافي بالوفيات، (١٩/ ١٤٢-١٤٣).

(٤) وهو من أشهر كتب السيرة المتداولة، له أربع طبعات.

(٥) أبو الحسن، العلّامة، شيخ الأخباريّين، عالم بآيام النّاس، وأخبار العرب، وأنسابهم، والفتوح، والمغازي، راوية

للشّعر، صاحب التّصانيف الكثيرة، التي زادت على (٢٤٠) كتاباً، ولد سنة (١٣٥هـ)، ومات سنة (٢٢٥هـ).

تاريخ بغداد، (١٣/ ٥١٦-٥١٨)، معجم الأدباء، (٤/ ١٨٥٢-١٨٥٨).

(٦) الفهرست، ص ١٣٠-١٣٤.

(٧) أبو عبد الله، البصري، العلّامة، المؤرخ، كاتب الواقديّ، عالم بالمغازي والسّيرة وآيام النّاس، ولد سنة (١٦٨هـ)، ومات

ببغداد سنة (٢٣٠هـ). تاريخ بغداد، (٣/ ٢٦٦-٢٦٨)، تاريخ مدينة دمشق، (٥٣/ ٦٢-٦٨).

(٨) له عدّة طبعات.

(٩) تاريخ بغداد: (٥/ ٣٢٠-٣٢١)، سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦٦٤).

(١٠) أبو عبد الله، القرشيّ، الدمشقيّ، الإمام، المؤرّخ، الصّادق، ولي ديوان الخراج بالشّام للمأمون، ولد سنة (١٣٤هـ)، ومات

صَنَّفَ المغازي، والفتوح، والصَّوائف^(١).

(٣٠) _ عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)^(٢):

له كتاب التَّاريخ^(٣).

(٣١) _ عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلَمي (ت ٢٣٨هـ)^(٤):

صاحب التَّصانيف الكثيرة، منها كتاب: التَّاريخ^(٥).

المرحلة الثالثة: مرحلة التَّصنيف:

تمتاز هذه المرحلة بظهور مؤرَّخي الإسلام الكبار، الذين استقوا معظم مادَّتهم التَّاريخية من كتب مَنْ سبقهم من رَوَّاد المرحلتين السَّابقتين، الأمر الذي ساعد على التَّوسُّع في الكتابة التَّاريخية، وظهور (العمل الموسوعي) في التَّاريخ الإسلامي^(٦). وبعد ذلك كانت الكتابة التَّاريخية قد استقرَّت وتوطَّدت، لا تخرج في خطوطها العامَّة عمَّا سبق، وبمرور الأيام كان التَّدوين التَّاريخيُّ قد أخذ مسيرته الطَّويلة^(٧).

ومن رَوَّاد هذه المرحلة وأعلامها:

سنة (٢٣٤هـ). تاريخ مدينة دمشق، (٥٣/ ٢٨٨-٢٩٤)، سير أعلام النبلاء، (١١/ ١٠٤-١٠٧).

(١) تاريخ مدينة دمشق، (٥٣/ ٢٨٨).

(٢) المعروف بابن أبي شيبة، أبو بكر، الكوفي، العسِّي مولاها، المحدث المتقن، صَنَّفَ في الحديث والتفسير، ولد سنة (١٥٩هـ)،

ومات سنة (٢٣٥هـ). الجرح والتعديل، (٥/ ١٦٠)، تاريخ بغداد، (١١/ ٢٥٩-٢٦٧).

(٣) المعجم المفهرس، ص ١٧١.

(٤) أبو مروان، السُّلَمي، الأندلسي، عالم الأندلس، جمع بين الحديث والفقه والعربية، صاحب التَّصانيف الكثيرة، قيل إنها بلغت

ألفاً، مات سنة (٢٣٨هـ). جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لابن فتوح الحميدي، (١/ ٢٨٢-٢٨٤)، نفح الطيب من

غصن الأندلس الرطيب، للتلمساني، (٢/ ٥-٦).

(٥) تاريخ العلماء والرَّواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، (١/ ٣٠١٢-٣١٥). والكتاب ما يزال مخطوطاً في مكتبة البودليانا في

أكسفورد. نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس، للدكتور عبد الواحد طه دنون، ص ١٣.

(٦) ينظر: التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٩٩-١٠٠).

(٧) ينظر: المرجع السابق، (١/ ١٠١).

(١) _ خليفة بن خياط بن أبي هُبيرة (ت ٢٤٠هـ) ^(١):

من كتبه؛ التَّاريخ، والطَّبقات، وطبقات القراء، وتاريخ الزُّمنى والمرضى والعُميان ^(٢).

(٢) _ الزُّبير بن بَكَّار بن عبد الله (ت ٢٥٦هـ) ^(٣):

له من الكتب: الأخبار الموفَّقيَّات، وجمهرة نسب قريش وأخبارها، وأزواج النبي ^(٤)، وأخبار العرب وأيامها، وأخبار المدينة، ونوادر أخبار النُّسب، والعقيق وأخباره، والأوس والخزرج، ووفود النُّعمان على كسرى ^(٥). وغيرها.

(٣) _ عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ) ^(٦):

له كتاب: فتوح مصر وأخبارها ^(٧).

(٤) _ عمر بن شَبَّه بن عبيدة (ت ٢٦٢هـ) ^(٨):

(١) أبو عمرو، اللَّيْثِيُّ، العُصْفَرِيُّ، البَصْرِيُّ، الملقَّب بـ(شباب)، المحدث، الحافظ، الأخباريُّ، النَّسَّابَةُ، عارفٌ بالتَّاريخ وأيام النَّاس، مات سنة (٢٤٠). التاريخ الكبير، (٣/١٩٣)، وفيات الأعيان، (٢/٢٤٣-٢٤٤).

(٢) الفهرست: ص ١٣٤. ولم يصلنا من كتبه هذه إلا كتاب التَّاريخ وكتاب الطَّبقات. خليفة بن خياط في تاريخه وطبقاته، للدكتور حسين عاصي ص ٣٨.

(٣) أبو عبد الله، الأَسَدِيُّ، القَرَشِيُّ، المدنيُّ، عالم بالنُّسب، عارف بأخبار المتقدِّمين ومآثر الماضين، بلغت مصنفاته (٣٥) (٣٥) مصنفًا، جُلُّها في التاريخ، ولي القضاء بمكة، وتوفي بها سنة (٢٥٦). الجرح والتعديل، (٣/٥٨٥)، تاريخ بغداد، (٩/٤٨٦-٤٩٢)، مقدمة تحقيق الأخبار الموفَّقيَّات، للدكتور سامي العاني، ص ١٦-١٨.

(٤) وهذه الثلاثة مطبوعة؛ الأول بتحقيق سامي العاني صدر عن مطبعة المدني ببغداد ١٩٧٢م، والثاني بتحقيق محمود شاكر صدر عن مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨١هـ، والثالث بتحقيق سَكينة الشَّهابي صدر عن مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ.

(٥) الفهرست، ص ١٦٠.

(٦) أبو القاسم، القَرَشِيُّ، المصريُّ، الإمام، المحدث، الفقيه، ولد سنة (١٨٧هـ)، ومات سنة (٢٥٧هـ). الجرح والتعديل، (٥/٢٥٧)، تاريخ ابن يونس المصري، (١/٣٠٧).

(٧) طبع بتحقيق محمد الحجيري وصدر عن دار الفكر ببيروت (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). وطبع بعنوان (فتوح مصر والمغرب) بتحقيق عبد المنعم عامر وشارلز توري وصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة في مصر (٢٠٠١م).

(٨) أبو زيد، النُّمَيْرِيُّ، البَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، نزيل بغداد، العلَّامة الحجة، الحافظ، الأخباريُّ، عالمٌ بالسَّير وأيام النَّاس، وله تصانيف

من كتبه: أخبار المدينة^(١)، وأخبار مكة، وأخبار الكوفة، وأخبار المنصور، والتاريخ، والنسب، وغيرها^(٢).

(٥) _ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)^(٣):

من كتبه: البلدان الصغير، والبلدان الكبير، والتاريخ الكبير^(٤)، وأنساب الأشراف، وفتوح البلدان^(٥).

(٦) _ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٨٠هـ)^(٦):

له كتاب: المعارف^(٧).

(٧) _ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (أبو زرعة) (ت ٢٨١هـ)^(٨):

له كتاب: التاريخ^(٩).

تصانيف كثيرة، ولد سنة (١٧٣هـ)، ومات سنة (٢٦٢هـ). تاريخ بغداد، (١٣/ ٤٥-٤٨)، سير أعلام النبلاء، (٣٧٢-٣٦٩/ ١٢).

(١) طبع بعنوان (تاريخ المدينة المنورة) في أربعة أجزاء بتحقيق محمد فهم شلتوت، وطبع بعنوان (أخبار المدينة) بتحقيق علي محمد دندل وياسين سعد الدين وصدر عن دار الكتب العلمية، وطبع بتحقيق عبد الله الدويش صدرت عن دار العليان بالسعودية. وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من كتب ابن شبة كما ذكر شلتوت، ولم يصل إلينا كاملاً كما ذكر محمد محمد حسن شراب في كتابه في أصول تاريخ العرب الإسلامي ص ٩٩- ١٠٠.

(٢) الفهرست، ص ١٤٢، سير أعلام النبلاء، (١٣/ ٣٧١).

(٣) أبو الحسن، البغدادي، البلاذري، العلامة، الأديب، المؤرخ، النسابة المتقن، وأحد المترجمين من الفارسية إلى العربية، له عدة كتب، مات سنة (٢٧٩هـ). تاريخ مدينة دمشق، (٦/ ٧٤-٧٦)، معجم الأدباء، (٢/ ٥٣٠).

(٤) الفهرست، ص ١٤٢، سير أعلام النبلاء، (١٣/ ١٦٢).

(٥) الكتابان الأخيران طبع كل منهما عدة طبعات.

(٦) أبو محمد، الدينوري، عالم جامع، مشهور بالنحو واللغة والحديث والتاريخ، وله تصانيف كثيرة فيها، مات سنة (٢٨٢هـ). تاريخ العلماء النحويين، للتونخي، ص ٢٠٩-٢١٠، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (٢/ ٦٢٦).

(٧) طبع بتحقيق ثروت عكاشة، وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٠م.

(٨) أبو عمرو، الدمشقي، النصري، المحدث الحافظ، الإمام الصادق، شيخ الشام في وقته، وهو ممن جمع وصنف، مات سنة (٢٨١هـ). تاريخ مدينة دمشق، (٣٥/ ١٤٦-١٤١٠)، سير أعلام النبلاء، (١٣/ ٣١١-٣١٦).

(٩) طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٨٠م)، كما طبعت دار الكتب العلمية (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٨) _ أحمد بن داود بن وَنْد (أبو حنيفة الدينوري) (ت ٢٨٢هـ) ^(١):

من تصانيفه: الأخبار الطوال ^(٢).

(٩) _ أحمد بن أبي يعقوب (إسحاق) بن جعفر اليعقوبي (ت بعد ٢٩٢هـ) ^(٣):

من كتبه: التاريخ، والبلدان ^(٤).

(١٠) _ جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت ٣٠١هـ) ^(٥):

من كتبه: دلائل النبوة ^(٦).

(١١) _ محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ) ^(٧):

من كتبه: تاريخ الأمم والملوك ^(٨).

(١٢) _ علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ) ^(٩):

من كتبه: مروج الذهب ومعادن الجوهر، والتنبية والإشراف، وأخبار الزمان ^(١)،

(١) أبو حنيفة، الدينوري، عالم جامع برع في علوم كثيرة، كالعربية والحساب والهندسة والفلك والتاريخ، وصنّف فيها،

فيها، مات سنة (٢٨٢هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (٢/ ٦٢٥) معجم الأدباء، (١/ ٢٥٨-٢٦١).

(٢) له عدة طبعات.

(٣) أبو العباس، اليعقوبي، البغدادي، المؤرخ، الجغرافي، كان كاتباً في ديوان الدولة العباسية، صاحب التصانيف، مات

مات بعد سنة (٢٩٢هـ) معجم الأدباء، (٢/ ٥٥٧)، الأعلام للزركلي، (١/ ٩٥).

(٤) كلاهما مطبوع.

(٥) أبو بكر، البغدادي، قاضي الدينور، المحدث، الإمام، الحافظ، أحد أوعية العلم، صاحب التصانيف، ولد سنة

(٢٠٧هـ)، ومات سنة (٣٠١هـ). تاريخ بغداد، (٨/ ١٠٢-١٠٥)، سير أعلام النبلاء، (١٤/ ٩٦-١٠٠).

(٦) طبع في جزء واحد بتحقيق عامر حسن صبري، وصدر عن دار حراء في مكة المكرمة سنة ١٤٠٦ هـ.

(٧) أبو جعفر، الإمام، المحدث، المؤرخ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، عارف بآيام الناس وأخبارهم،

صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة (٢٢٤) وقيل (٢٢٥هـ)، ومات سنة (٣١٠هـ). تاريخ بغداد، (٢/ ٥٤٨-٥٥٦)،

تاريخ مدينة دمشق، (٥٢/ ١٨٨-٢٠٨).

(٨) طبع عدة مرّات.

(٩) أبو الحسن، الهذلي، البغدادي، العلامة، الأخباري، المؤرخ، الرحالة، صاحب التصانيف، مات سنة (٣٤٦هـ). معجم

الأدباء، (٤/ ١٧٠٥-١٧٠٦)، سير أعلام النبلاء، (١٥/ ٥٦٩).

وذخائر العلوم وما كان في سالف الدهور، والاستذكار لما مر في سالف الأعصار،
والتاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم^(٢).

(١٣) _ حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ)^(٣):

من تصانيفه: تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء^(٤).

(١٤) _ أحمد بن محمد بن يعقوب ابن مسكويه (ت ٤٢١هـ)^(٥):

من تصانيفه كتاب: تجارب الأمم وتعاقب الهمم^(٦).

(١٥) _ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)^(٧):

من تصانيفه كتاب: دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة^(٨).

(١٦) _ علي بن محمد بن محمد (عز الدين ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)^(٩):

من تصانيفه كتاب: الكامل في التاريخ^(١٠).

(١٧) _ محمد بن محمد بن أحمد بن سيّد الناس (ت ٧٣٤هـ)^(١١):

(١) هذه الكتب الثلاثة كلها مطبوعة.

(٢) الفهرست، ص ١٨٨.

(٣) ويقال الأصبهاني، وكلاهما واحد، أبو عبد الله، الأديب المؤرخ، له مصنفات كثيرة، مات سنة (٣٦٠هـ). معجم الأدباء، (٢/ ١٢٢٠-١٢٢١)، الأعلام، (٢/ ٢٧٧).

(٤) له عدة طبعات.

(٥) أبو علي، الخازن، الأديب الفيلسوف المؤرخ، صاحب تصانيف، تنقلت أحواله في خدمة بني بويه، مات سنة (٤٢١هـ). يتيمة الدهر، للثعالبي، (٥/ ١١٥-١١٦)، معجم الأدباء، (٢/ ٤٩٣-٤٩٩).

(٦) له عدة طبعات.

(٧) أبو بكر، البيهقي، النيسابوري، المحدث الحافظ، الفقيه الأصولي، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٨٤هـ)، ومات سنة (٤٥٨هـ). سير أعلام النبلاء، (١٨/ ١٦٣-١٧٠)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٤/ ٨-١٢).

(٨) طبع بتحقيق عبد المعطي قلنجي وصدر عن دار الكتب العلمية.

(٩) أبو الحسن، لقبه عز الدين، الشيخ الإمام، العلامة، المحدث، المؤرخ الأخباري، الأديب، النسابة، صاحب التصانيف، مولده سنة (٥٥٥هـ)، ووفاته سنة (٦٣٠هـ). سير أعلام النبلاء، (٢٢/ ٣٥٣-٣٥٦).

(١٠) له عدة طبعات.

من تصانيفه: عيون الأثر في فنون المغازي والسير^(٢).

(١٨) _ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)^(٣):

من تصانيفه: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، والعبر في خبر من غير^(٤).

(١٩) _ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(٥):

من تصانيفه: البداية والنهاية^(٦).

المبحث الثاني

أسباب الكتابة التاريخية

إنَّ الوقوف على دوافع الكتابة التاريخية وأسبابها والكشف عنها في كتب التواريخ تبدو متعذرة بعض الشيء؛ لأنَّ أكثر من شارك في الكتابة التاريخية لا يذكر السبب الذي دفعه للكتابة أو التدوين، كما أنَّ الكثير من الكتب التاريخية المتقدمة _ والتي تُعدُّ من بواكير الكتابة التاريخية _ هي في عداد المفقود اليوم.

إلا أنَّه مع ذلك يمكن الوقوف على بعض هذه الأسباب، و تلمُّسها واستنباطها من خلال تراجم مؤلفيها، وما نُقل عن كتبهم في المؤلفات التاريخية اللاحقة، وكذلك من خلال ما نصَّ عليه العلماء الذين عاصروا المؤلف، أو الذين جاؤوا من بعده ممن قاربوا

(١) أبو الفتح، اليعمری، الأشبیلی، الأندلسي، ثم المصري، المعروف بابن سيد الناس، المحدث الحافظ، العلامة، الأديب المشهور، أحد الأعيان، جمع وألف، مات سنة (٧٣٤هـ). الدرر الكامنة، لابن حجر، (٥/٤٧٦-٤٨٢).

(٢) له عدة طبعات

(٣) أبو عبد الله، إمام المحدثين، مؤرخ الإسلام، حافظ أهل الشام، المتفنن في علوم كثيرة، وله فيها المصنّفات التي سارت بها الرُّكبان، مولده سنة (٦٧٣هـ)، ووفاته سنة (٧٤٨هـ). أعيان العصر وأعوان النصر، (٤/٢٨٨-٢٩٦).

(٤) كلها مطبوعة.

(٥) أبو الفداء، عماد الدين، القرشي، الدمشقي، الإمام، الفقيه، المحدث، المفسر، المؤرخ، له فيها التّصانيف الكثيرة، مولده سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها بيسير، ووفاته سنة (٧٧٤هـ). المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، ص ٧٤-٧٥، الدرر الكامنة،

(١/٤٤٥-٤٤٦).

(٦) له عدة طبعات.

زمانه، أو من خلال فهم طبيعة العصر الذي عاش فيه، أو إشارة المؤلف في كتابه إلى الباحث على الكتابة.

ومن خلال ما تقدّم يمكن القول بأن أسباب الكتابة التاريخية تنحصر فيما يأتي:

أولاً: تأثير التاريخ بجمع الحديث النبوي وتدوينه :

أدّى تدوين الحديث النبوي وجمعه بشكل أو بآخر إلى حفظ كثير من المادّة التاريخية، المتعلقة بالسيرة النبويّة، التي كوّنت المادّة الأولى للتاريخ الإسلاميّ. وكان ذلك من خلال تخصيص جزء من كتب الحديث لمادّة السيرة والمغازي، كما أنّ كثيراً من المحدثين الأوائل الذين عُرِفوا بالتصنيف في الحديث النبويّ والتأليف فيه أسهموا في الكتابة التاريخية مستقلاً، وذلك من خلال الكتب ذات المادّة التاريخية الخالصة، أمثال عروة بن الزبير، وأبان بن عثمان، والزُّهريّ، وخليفة بن خياط، وغيرهم، كما تقدّم بيانه في المبحث الأول.

ثانياً: الوعي التاريخي :

يقصد بالوعي التاريخي إدراك أهميّة التاريخ، وفائدته، ودوره الفاعل في حياة الناس، ويمكن القول بأنّ الوعي التاريخيّ كان أحد بواعث التدوين التاريخي، ولقد أشار خليفة ابن خياط إلى هذا المعنى بقوله: «بالتاريخ عرف الناس أمر حجّهم، وصومهم، وانقضاء عدد نسائهم، وحلّ ديونهم، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾» [البقرة: ١٨٩] (١).

وقد تزامن هذا الوعي وتنامى بظهور الإسلام، وكانت هناك جملة من العوامل التي أسهمت فيه، وهي:

١_ اهتمام القرآن الكريم والسنة النبويّة بقصص الأنبياء السابقين، وأقوامهم،

(١) تاريخ خليفة بن خياط، ص ٤٩.

والقرون الخالية، وبيان أحوالهم.

٢_ تنبيه القرآن الكريم والسنة النبوية على ضرورة دراسة تبدل أحوال السابقين وأوضاعهم، ومعرفة سنن الله الربانية في الذين خلوا من قبل.

٣_ حض القرآن الكريم على التأسي بالنبي > في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، الأمر الذي استدعى البحث عن سيرة النبي > ومغازيه والتتقيب عنها.

٤_ وأخيراً كانت تجارب الأمة وخبراتها عاملاً أساسياً في تنمية الوعي التاريخي^(١).

ثالثاً: تشجيع الخلفاء:

تقدّم أن خلفاء بني أمية كان لهم دور كبير في تشجيع الرواية التاريخية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأيام العرب، وأنسابها، وأخبارها قبل الإسلام^(٢).

ولم يقتصر دور هؤلاء على ذلك فحسب، بل إنهم أسهموا بشكل أو بآخر في تشجيع عملية الكتابة التاريخية، ومنهم من قام بعملية الجمع والتدوين بنفسه، كالوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت ١٢٦هـ)^(٣)، الذي جمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها، وأنسابها، ولغاتها^(٤).

_ ومن أمثلة ذلك: ما تقدم ذكره من شأن معاوية، واستقدامه عبيد بن شريّة

(١) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٨.

(٢) ص ٤٤-٤٧.

(٣) أبو العباس، الأموي، الدمشقي، ولي الخلافة بعد موت عمه هشام بن عبد الملك سنة (١٢٥هـ)، ولد سنة (٩٠هـ)، ومات سنة (١٢٦هـ) مقتولاً، وكانت ولايته سنة وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يوماً. الثقات،

(٢/ ٣٢٠-٣٢١)، سير أعلام النبلاء، (٥/ ٣٧٠-٣٧٣).

(٤) الفهرست، ص ١٣٧.

الجُرهمي، وسؤاله إياه عن أيام العرب، وأنسابهم، وإجابة عبيد إلى ما سُأل عنه، وتدوين كُتَّابٍ معاوية أجوبة عبيد^(١). وكذلك مكاتبات عبد الملك بن مروان مع عروة بن الزبير^(٢).

_ ومنها: كتاب (المثالب والمناقب)، للنَّضر بن شُميل^(٣) وخالد بن سَلَمَة بن العاص (ت ١٣٢هـ)^(٤)، كانا أنسب أهل زمانهما، أمرهما هشامُ بن عبد الملك أن يبيِّنا مثالب العرب ومناقبها، وقال لهما ولمن ضمَّ إليهما: دعوا قريشاً بما لها وعليها^(٥).

_ ومنها: (سير النبي < ومغازيه)، لأَبان بن عثمان بن عفان (ت ١٠٥هـ)^(٦)، الذي سأله سليمان بن عبد الملك (ت ٩٩هـ) - وكان وليَّ عهدٍ وقتها - لما قدم المدينة سنة (٨٢هـ) « أن يكتب له سِيرَ النَّبِيِّ ومغازيه فقال أَبان: هي عندي، قد أخذتها مُصَحَّحَةً ممن أثق بها، فأمر بنسخها»^(٧).

_ ويمكن أن نضيف إلى ذلك كتاب (السَّير والمغازي) لعاصِم بن عمر بن قَتادة،

(١) ص ٤٥-٤٦.

(٢) ص ١٢٨.

(٣) أبو عبد الله، الحميري، من جلساء عبد الملك بن مروان، عارف بأيام العرب، ومناقبها، ومثالبها. ولم يذكر ابن عساكر تاريخ وفاته. تاريخ مدينة دمشق، (٦٢/٦٠). جاء في المطبوع من تاريخ دمشق في ترجمة النَّضر بن شُميل نسبته هكذا (الحموي) بالنسبة إلى (حماة) المدينة المعروفة، وفي ترجمة خالد بن سلمة بن العاص في الكتاب ذاته (٨٨/١٦) نسبته هكذا (الحميري) بالنسبة إلى (حمير) في اليمن، وهو الصواب.

(٤) أبو سلمة، القرشي، المخزومي، الكوفي، المعروف بالفأفاء، الإمام الفقيه، رأس في الإرجاء، قتل مع ابن هبيرة بواسط سنة (١٣٢هـ). تاريخ واسط، ص ٨٩، تاريخ مدينة دمشق، (٨٨/٩٤).

(٥) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، (٨٠٨/٢).

(٦) أبو سعيد، الأموي، القرشي، المدني، الإمام الفقيه، المحدث الثقة، من كبار التابعين، ولي المدينة سبع سنوات لعبد الملك بن مروان، توفي بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك سنة (١٠٥هـ). التاريخ الكبير، (١/٤٥١)، الطبقات الكبير، (٧/١٥٠-١٥١).

(٧) الأخبار الموفقيات، ص ٢٧٥.

وكان ممن وفد على الخليفة عمر بن عبد العزيز في دمشق، فأمره أن يحدث الناس بالمغازي، ومناقب الصحابة في مسجدها، فلعل ذلك مما شجعه على تأليف كتابه^(١).

_ ومنها: كتاب (السيرة النبوية)، لابن إسحاق: إذ دخل على الخليفة العباسي المنصور وبين يديه ابنه المهدي فقال له: أتعرف هذا يا بن إسحاق؟ قال: نعم. هذا ابن أمير المؤمنين. قال: اذهب فصنّف له كتاباً منذ خلق الله تعالى آدم عليه السلام إلى يومك هذا. قال: فذهب، فصنّف له هذا الكتاب. فقال له: لقد طوّلته يا بن إسحاق، اذهب فاختره. قال: فذهب، فاختره، فهو هذا الكتاب المختصر^(٢).

رابعاً: الحاجة العملية:

إنّ توسّع الدولة الإسلامية وامتداد أراضيها بعد وفاة النبيّ <، ودخول الناس في دين الله أفواجا من الأراضي المفتوحة وغيرها، أوجد حاجة جديدة دعت إلى تقييد المادة التاريخية بالكتابة، ويمكن القول بأنّ أسباب الكتابة التاريخية المرتبطة بهذا الجانب تنحصر فيما يأتي:

١_ تنظيم عطاءات الجند:

ويتجلى ذلك في تدوين عمر للأنساب من أجل هذا الأمر، ثم تطوّر الأمر بعد ذلك حتّى أصبح هناك ديوان مستقلّ بالجند وأسماؤهم يُعرف بـ (ديوان الجند).

٢_ ضرورة تواصل الخلفاء مع الولاة والأمراء على البلاد البعيدة:

وقد كان ذلك من خلال المراسلات والمكاتبات، ويعود تاريخ هذا إلى العصر النبويّ كما تقدّم بيانه^(٣)، إلّا أنّ مراسلات النبيّ < مع الولاة لم يكن يجمعها كتاب خاصّ بها،

(١) ينظر: ص ٥٢-٥٣.

(٢) تاريخ بغداد، (١٦/٢).

(٣) ص ٨٤.

بخلاف المراسلات والمكاتبات بين الخلفاء والأمراء فيما بعد حيث أنشئ لذلك ديوان خاصٌ سُمِّي بـ (ديوان الإنشاء).

وهذه المراسلات والمكاتبات غدت فيما بعد أحد مصادر المؤرخين، فالطبري على سبيل المثال ضمّن كتابه ثلاثين وثيقة تتعلّق بالسيرة النبويّة، وخمسين أخرى تتعلّق بعصر الخلافة الراشدة، كما أنه ذكر بعض وثائق العهد الأموي^(١).

٣_ ضرورة تمييز البلاد المفتوحة صلحاً أو عنوة:

لما يترتب على ذلك من خراجٍ صلحيٍّ أو عنويٍّ^(٢)، وكان ابتداء ذلك عندما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطّاب ط؛ حيث ازدادت الفتوحات، واتّسعت رقعة الدولة الإسلاميّة، فوضع الخراج على سواد العراق، ولأجل ذلك أنشئ ديوان خاصٌ سُمِّي بـ ديوان الخراج. وهذه الدواوين تقدّم مادّة تاريخيّة عن البلاد التي ضرب عليها الخراج.

خامساً: تلبية الضّرورة التاريخيّة لتطور العلوم ونضجها:

وقد تقدّم الكلام على ذلك في الفصل الثاني بما يغني عن الإعادة هنا^(٣).

سادساً: المحافظة على نقاء التاريخ من الدّخيل:

وهذا يظهر في صنيع موسى بن عقبة الذي ألّف كتاب المغازي، وكان محدثاً ثقةً مكثراً، وقد انتهى إلى سماعه خبرٌ عن بعض أهل المغازي، وكان هذا الخبر باعثاً له على تصنيف كتابه، الذي قصد فيه الذّبّ عن سيرة رسول الله ﷺ وكشف النقاب عن صحيحها من سقيمها.

(١) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، لمحمد طاهر البرزنجي، (١/١٠٦).

(٢) الخراج الصّلحي: يوضع على الأرض التي صوّلح أهلها عليها، على أن تكون الأرض لهم. و(الخراج العنوي): يوضع على الأرض التي فتحت عنوة بعد أن يقفها الإمام على جميع المسلمين. المغني، لابن قدامة، (٤/١٨٦).

(٣) ص ١١٠.

قال محمد بن طلحة بن الطَّويل (ت ١٨٠هـ): كان شرحبيل أبو سعد^(١) عالماً بالمغازي، فاتهموه أن يكون يُدخل فيهم مَنْ لم يشهد بدرًا، ومَنْ قُتل يوم أحد والهجرة، ومن لم يكن منهم، وكان قد احتاج، فسقط عند الناس، فسمع بذلك موسى بن عقبة فقال: وإنَّ النَّاسَ قد اجترؤوا على هذا؟! فدَبَّ على كِبَرِ سنِّه، وقَيَّدَ مَنْ شهد بدرًا وأحدًا، ومَنْ هاجر إلى أرض الحبشة والمدينة، وكتب ذلك^(٢).

سابعاً: الرَّغْبَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْخَالِصَةُ:

مهما بحثنا عن العوامل والأسباب للكتابة التَّاريخِيَّةِ فإنَّ الرَّغْبَةَ الْعِلْمِيَّةَ الْخَالِصَةَ تبقى من أهم العوامل الباعثة على الكتابة التَّاريخِيَّةِ.

ثامناً: الْفِطْرَةُ الْبَشَرِيَّةُ:

إذا كانت فطرة البشر تُلحُّ عليهم في الإخبار عن غريب الأحوال، وحوادث الأيام ووقائعها، حتى السَّاذجة منها والبسيطة، فإنَّ مما لا شكَّ فيه أنَّ الكتابة التَّاريخِيَّةَ في جزء منها تعبَّرُ عن هذه الرَّغْبَةِ الْكَمِينَةِ في نفوس البشر في أن يكون لهم تاريخ^(٣).

وفي هذا المعنى يقول أبو شامة: «ولم يزل الصَّحابة والتَّابعون فمن بعدهم يتفاوضون في حديث مَنْ مضى، ويتذاكرون ما سبقهم من الأخبار وانقضى، ويستنشدون الأشعار، ويتطلَّبون الآثار والأخبار، وذلك بين مَنْ أفعالهم لَمْنَ اطلَّع على أحوالهم»^(٤).

(١) شرحبيل بن سعد، الخطمي، المدني، مولى الأنصار عالم بالمغازي والبدرين، ضعفه أئمة الحديث، (ت ١٢٣هـ).

تاريخ الإسلام، (٨/١٢٩).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٦٠/٦٤٦).

(٣) المدخل إلى التاريخ الإسلامي، ص ٥٥، تواتر الأخبار، لأحمد حامد الطويل، ص ٢٦.

(٤) تقدم تخریجه، ص ٤٤.



المبحث الثالث

مناهج الكتابة التاريخية

تعدُّ دراسة المنهجية في الكتابة التاريخية من أهمّ النقاط التي تفيد الباحث ، وتنير أمامه الطريق في الدراسات التاريخية.

ومن الملاحظ بالتّبع والاستقراء لعملية الكتابة التاريخية اختلاف المنهجية فيها؛ تبعاً لاختلاف المدارس التاريخية التي تعاقبت، وربّما كان السّبب الأهمُّ في اختلاف هذه المنهجية غلبة فنٍّ من فنون العلم على المؤرّخ، وهذا بدوره يفرض على صاحبه الالتزام بمنهج هذا الفنّ أو التّأثر به إلى حدٍّ ما، كما يبدو هذا واضحاً عند المحدثين الذين دخلوا ميدان الكتابة التاريخية.

هذا؛ وإنَّ علم التاريخ لم يكن بمعزل عن التطوُّر الثقافيِّ العام، الَّذي واكب الحياة الإسلاميَّة، وعلى وجه الخصوص في القرنين الثَّاني والثَّالث الهجريَّين، هذا التطوُّر الَّذي كان له أثر كبير في حركة التَّأليف والتَّدوين والتَّصنيف عموماً، وفي التاريخ خصوصاً. وفيما يلي عرض لأهم مناهج الكتابة التاريخيَّة^(١):

أولاً: منهج المحدثين:

علم التاريخ الإسلاميُّ مدين في نشأته وبداية تدوينه للسَّيرة النُّبويَّة، التي كانت نقطة البدء والانطلاق لمسيرة هذا التاريخ الطَّويل، وكان الاهتمام بالسَّيرة حفظاً وتعليماً عظيماً إلى درجة كبيرة جداً، وعلى وجه الخصوص في القرون الثلاثة الأولى للهجرة. ومن المعلوم أنَّ رَوَّاد السَّيرة النُّبويَّة رواية وتدويناً هم المحدثون، ومن الطَّبيعيِّ أن يكون مركزهم بداية الأمر في المدينة النُّبويَّة مُهاجرِ النبي <، ومن هنا فإنَّ كثيراً من المهتمِّين بالتاريخ الإسلاميِّ يطلقون وَصْف (الاتجاه الإسلامي) على مدرسة المحدثين التاريخيَّة تبعاً للمنهج الإسناديِّ النَّابع من المنهج الإسلامي، كما يطلقون عليها اسم (مدرسة المدينة) باعتبار المدينة مركز المحدثين الأوائل الذين أولوا السَّيرة النُّبويَّة اهتمامهم.

وقد كان للمحدثين منهجيَّة خاصَّة في الكتابة التاريخيَّة تختلف عن مناهج المدارس التاريخيَّة الأخرى، وهذه المنهجية هي منهجية كتابة الحديث ذاته، المتمثلة في الإسناد القائم على الضَّبْط العلميِّ والتَّحرِّي الدَّقِيق.

وكانت الكتابة التاريخيَّة للسَّيرة النُّبويَّة عند أهل الحديث قد أخذت اتِّجاهين اثنين:

(١) الأمثلة المذكورة هي نماذج للمناهج أردت بها التمثيل والتدليل فقط، وإلا فهي أكثر من هذا بكثير، وتتبعها يطول به المقام، ولا سيَّما فيما يتعلق بمنهج المؤرخين.

الأول: إفراد أبواب مستقلة من كتب الحديث لمادة السيرة النبوية: تحت عنوان (المغازي) أو (السيرة)، وباعتبار أن أكثر كتب الحديث تركّز على الجانب الفقهي أو التشريعي فإنّ المادة التاريخية للسيرة النبوية فيها تفتقر إلى الوحدة الموضوعية، لأنّ منهج المحدثين في ذلك يفرض تمييز الأسانيد بعضها عن بعض، فضلاً عن تقطيع الرواية الواحدة وتخريجها في غير موضع، ويظهر ذلك بوضوح عند الإمام البخاري أكثر من غيره.

الثاني: تخصيص السيرة والمغازي بالمؤلفات التاريخية المستقلة: المنفصلة عن كتب الحديث، وهذا الاتجاه أسبق من الاتجاه الأول تاريخياً، وهذا هو الذي يعنينا هنا، لما كان له من أثر في الكتابة التاريخية فيما بعد.

ومن أشهر المحدثين الذين كتبوا وفق هذا المنهج:

— عروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤هـ).

— عاصم بن عمر بن قتادة (ت ١٢٠هـ).

— محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ).

— موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي (ت ١٤١هـ).

— سليمان بن طرخان التيمي (ت ١٤٣هـ).

— معمر بن راشد البصري (ت ١٥٠ أو ١٥٣هـ).

— إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفزاري (ت ١٨٥ أو ١٨٦هـ).

— الوليد بن مسلم بن العباس الأموي (ت ١٩٥هـ).

— عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ).

— محمد بن عائذ بن عبد الرحمن القرشي (ت ٢٣٣هـ).

ثانياً: منهج الأخباريين:

الأخباريون: جمع مفردة أخباري، بفتح الألف، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الباء، وفي آخرها الرَّاء، هذه النسبة إلى الأخبار^(١).

والأخباريُّ كما عرّفه السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ) هو: من يروي الحكايات والقصص والنوادر^(٢).

ويلاحظ على هذا التعريف أنّه يقتصر من الأخبار على الجانب الذي يُشبع العاطفة، ويُساق للتسلية، في حين أنّ مادّة الخبر أوسع من ذلك بكثير.

وعرّف الدكتور أكرم ضياء العمري الأخباريين بأنّهم: رواة الأخبار التاريخية الذين ظهروا في القرن الثاني الهجري^(٣).

ويلاحظ على هذا التعريف أيضاً أنّه قيّد الأخباريين برواة الأخبار التاريخية الذين ظهروا في القرن الثاني الهجري، مع أنّ هذا الوصف يشمل طائفة كبيرة من الرواة ممّن عاشوا في القرون الثلاثة الأولى وما بعدها كما يظهر من التّبّع والاستقراء لكتب التراجم. اللهمّ إلا أن يكون المراد أنّ القرن الثاني الهجري قد شهد نشاطاً كبيراً للأخباريين يميّز به عن بقية القرون فهذا مما لا يقبل النزاع.

ومن أجل الوقوف على تعريف جامع للأخباريين قمت باستقراء استعمالات العلماء وإطلاقاتهم لهذا اللفظ على طائفة كبيرة من الرواة في كتب التراجم، مع قراءة تراجمهم، والنظر في مادّة رواياتهم؛ مثل (محمد بن السائب الكلبي)، و(عوانة بن الحكم)، و(أبي مخنف)، و(سيف بن عمر)، و(الهيثم بن عدي)، و(معمر بن المثنى)، و(نصر بن مزاحم)،

(١) الأنساب، للسَّمْعَانِي، (١/ ٩٤).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٩٤).

(٣) مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين. ص ٢.

وغيرهم، وقد تبين من خلال ذلك كله أنَّ مفهوم الأخباري أشمل ممَّا جاء في التعريفات الآنفة الذكر، ومن هنا يمكن القول بأنَّ الأخباريَّ هو: من تخصَّص برواية الأخبار التاريخية، واستوعب رواياتها.

أمَّا منهج الأخباريِّين فقد تقدَّم القول^(١) إنَّ أخبار العرب وقصصها وأيامها شكَّلت المادَّة التاريخية لتاريخ ما قبل الإسلام، وإنَّ العمدة في نقل هذه المادَّة إنَّما هي الرواية الشَّفهيَّة، وبظهور الإسلام قلَّ الاهتمام بها إلى أن جاء عصر بني أميَّة الذي ازدادت فيه فعاليَّة هذه الرواية من جديد.

وبنشاط هذه الرواية من جديد، واتَّسع حركة الفتوح الإسلاميَّة ظهر جيل جديد من الرواة عُرفوا بـ(الأخباريِّين)، ينقلون الأخبار التاريخية المتعلقة بالفتوحات خصوصاً، وأيام الجاهليَّة عموماً، وهم في روايتهم لها لا يتقيَّدون بمنهج الإسناد الذي التزمه المحدِّثون، مما سمح لكثير من الأخبار والقصص دخول ميدان الرواية عند هؤلاء، فضلاً عن أنَّ هذا المنهج جعل أخبار الفتوح تُروى في الإطار أو بالمنهج الذي رُويت به (الأيام)^(٢).

وقد تركَّز نشاط الأخباريِّين بداية الأمر في العراق، وعلى وجه التَّحديد في البصرة والكوفة، ومن ثمَّ أُطلق على أصحاب هذه المدرسة (مدرسة العراق) تبعاً لمركز نشاطهم، أو (الاتِّجاه القبلي) باعتبار أنَّ الرواية عند الأخباريِّين لا تقوم على الإسناد، وهو حال الرواية قبل الإسلام.

ويشكل منهج الأخباريِّين نقلة نوعيَّة وخطوة جديدة في تطوُّر الكتابة التاريخيَّة، تميَّزت الأحداث فيها بالشكل المنظَّم في حلقات زمنيَّة متَّصلة متسلسلة.

(١) ص ٣٩-٤٤ .

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ١٧٣).

وإذا كانت جهود المحدثين في الكتابة التاريخية قد انصبّت في الأساس على السيرة والمغازي النبوية فإنّ جهود الأخباريين كانت أشمل منها، حيث استوعبت أحداث عصر الخلافة الراشدة، والردّة، والفتوحات، والدولة الأموية، ثم العباسية في عصرها الأول، هذا إلى جانب الأنساب، والأخبار، والقصص، والحكايات، ولم يكن للأخباريين مشاركة تاريخية جادة في السيرة النبوية بعد أن استوعبها المحدثون من قبل^(١).

وأشهر الأخباريين الذين أسهموا في عملية الكتابة التاريخية:

_ محمد بن السائب بن بشر الكلبّي (ت ١٤٦هـ).

_ عوانة بن الحكم بن عياض (ت ١٤٧هـ).

_ أبو مخنف لوط بن يحيى بن سعيد (ت ١٥٧هـ).

_ سيف بن عمر التميمي (ت ١٨٠هـ).

_ الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن (ت ٢٠٦هـ).

_ أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢٠٨هـ).

_ نصر بن مزاحم بن سيار (ت ٢١٢هـ).

_ علي بن محمد بن عبد الله المدائني (ت ٢٢٥هـ).

ثالثاً: منهج المحدثين المؤرخين:

وهؤلاء يشكّلون خطوة جديدة في منهجية الكتابة التاريخية، جمعت بين المنهجين السابقين كليهما، إلا أنّ الصبغة المنهجية لأهل الحديث تبدو أكثر وضوحاً من حيث التزام الإسناد.

(١) ينظر: مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، للدكتور عبد الرزاق هرماس ص ٢٢٢.

جمع أصحاب هذه المدرسة بين منهج المحدثين القائم على سرد الوقائع والأحداث بأسانيدھا بغية التوثيق العلمي، وبين منهج الأخباريين القائم على التحرُّر من الإسناد أو التساهل فيه، فضلاً عن المنهج القصصي، مما ساعد على تقديم الحدث التاريخي بنوع من الشُّمول؛ وبصورة تبدو مترابطة الأجزاء، متسلسلة الأحداث.

ومن رَوَّاد هذا المنهج:

_ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارِ الْمِطْلِبِيِّ (ت ١٥١هـ).

_ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ (ت ٢٠٧هـ).

_ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَنِيعٍ (ت ٢٣٠هـ).

_ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ الْعُصْفَرِيُّ (ت ٢٤٠هـ).

_ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ (ت ٢٥٧هـ).

_ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ (ت ٢٧٧هـ).

_ أَحْمَدُ بْنُ يُحْيَى الْبَلَاذِرِيُّ (ت ٢٧٩هـ).

_ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ (ت ٢٧٩هـ).

_ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْفَرِيَّابِيِّ (ت ٣٠١هـ).

_ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ (ت ٣١٠هـ).

_ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ (ت ٤٥٨هـ).

_ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدِ النَّاسِ (ت ٧٣٤هـ).

رابعاً: منهج المؤرخين:

يعدُّ هذا المنهج أكثر مناهج الكتابة التاريخية اتِّباعاً واستمراراً عند المؤرخين

اللاحقين، وقد ترسّخت معالمة على يد مؤرّخي القرن الثالث الهجريّ، تلك المعالم التي لم تتغيّر فيما بعد إلا في شكلها الخارجي^(١).

ومما لا شكّ فيه أنّ رواد المنهج التاريخي هذا قد أفادوا من جهود السابقين في الكتابة التاريخية لتكوين مادّتهم التاريخية، والتطوّر الذي أدخله أهل هذا المنهج هو التحرّر من منهجيّة المحدثين في الكتابة التاريخية، المتمثلة في التزام الإسناد الذي يتصدّر الخبر التاريخي، إذ لم يعوّل عليه هؤلاء في كتاباتهم، وتحرّروا منه كلياً، وبهذه الخطوة الجديدة انقطعت الصّلة بين الحديث والتّاريخ، وتم استقلال التّاريخ بمنهجه الخاص الذي سار عليه غالب المؤرّخين فيما بعد^(٢).

ومن أشهر رواد هذا المنهج :

_ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٨٠هـ).

_ أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢هـ).

_ أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبي (ت ٢٩٢هـ).

_ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي (ت ٣٤٦هـ).

_ حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ).

_ أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه (ت ٤٢١هـ).

_ المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).

_ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

_ أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ).

(١) المؤرخون والتاريخ عند العرب، للدكتور محمد أحمد ترحيني، ص ٧٤.

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٣٧٨).



الفصل الرابع

نتائج الموازنة

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: أثر علم الحديث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين

المبحث الثاني: الانفصال بين علمي الحديث والتاريخ

المبحث الثالث: تأخر التدوين وأثره في مصداقية الروايتين

المبحث الرابع: علم الأنساب والقصص وأثرهما في الكتابة التاريخية

المبحث الأول

أثر علم الحديث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين

من خلال الموازنة بين نشأة الرواية التاريخية والرواية الحديثية يظهر بوضوح أنَّ نشأة الرواية التاريخية كانت أسبق في الظهور من الرواية الحديثية، وهذا أمر طبيعي، فموضوع الرواية التاريخية مرتبط بوجود الإنسان على ظهر هذه الأرض، وموضوع الرواية الحديثية مرتبط بالنبِيِّ >.

ومع أنَّ الرِّواية التَّاريخيَّة أقدم من الرِّواية الحديثيَّة كان لهذه الأخيرة أثر بارز ودور واضح في نشأة علم التَّاريخ وبلورة فكرته عند المسلمين، بحيث إنَّ الرِّواية التَّاريخيَّة انصبغت بمنهج المحدثين الذي لم يعرفه علم الرِّواية من قبل.

ولعلَّ علم الحديث كان النِّواة الأولى لعلم لتَّاريخ الإسلامي، والسَّبب في هذا أنَّ مدرسة (المغازي النّبويَّة) التي نشأت في المدينة النّبويَّة ارتبط نشوؤها بجهود المحدثين؛ أمثال عروة ابن الزُّبير وأبان بن عُثمان وابن شهاب الزُّهري وغيرهم، الذين صبغوا رواية المغازي بمنهج رواية الحديث.

ولمَّا انقضى جيل الزُّهريِّ لم يقف الأمر عند هذا الحدِّ، فقد استمرَّ تلامذته على هذا المنهج في كتابة المغازي، وكلُّ هؤلاء كانوا محدّثين بلا شكٍّ قبل أن يكونوا مؤرِّخين، فاهتمامهم بالحديث واشتغالهم بدراسته هو الذي دفعهم إلى الاهتمام بالمغازي بوصفها جزءاً من الحديث وروايته^(١).

إلا أنَّ الحديث النّبويِّ لم يكن العامل الرّئيس والوحيد في نشوء الفكرة التَّاريخيَّة عند المسلمين، وإنَّما كان أحد العوامل المهمَّة والمساعدة في ذلك، فالمدرسة التَّاريخيَّة التي اصطبغت بمنهج أهل الحديث _ وإن كانت تشغل جانباً مهماً وكبيراً من الرِّوايات التَّاريخيَّة ولا سيَّما فيما يتعلّق بالمغازي التي تشكّل مادّتها التَّاريخية جزءاً لا يُستهان به من المادّة التاريخيَّة لتاريخ صدر الإسلام _ لم يكن تأثيرها شاملاً للرِّوايات التَّاريخيَّة كلّها، ففي الوقت ذاته كانت هناك مدرسة العراق (البصرة والكوفة) التي لم يصلها تأثير مدرسة المدينة، وكانت بمعزلٍ عنها، ومن الطّبيعيّ بعد ذلك أن تستمرَّ الرِّواية فيها على الحال التي كانت معروفة قبل الإسلام.

(١) أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين، للدكتور بشار عواد معروف، مجلة الأعلام، ج(٢١)، ص ١٣٠، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، للدكتور محمد عبد الكريم الوافي، ص ٢١١.

ومما يؤيد هذا أنَّ مدرسة الكوفة والبصرة سلكت منهجاً مغايراً لمدرسة المدينة، من حيث إهمال منهج النقل بالإسناد أولاً _ كما سيأتي تفصيله في الباب الثاني إن شاء الله _ ومن حيث مادّة الرواية ثانياً، فحين كان الإسناد حاضراً في مرويات أهل المدينة نجده غائباً في مدرسة العراق، وإذ كانت سيرة النبي < تشكّل المادّة الرئيسة لمدرسة المدينة، نجد في مدرسة الكوفة والبصرة انقلاباً وامتداداً للرواية الشفوية التي كانت قبل الإسلام، والتي تتناول أيام العرب وأنسابهم ومآثرهم وأشعارهم، وغير ذلك ممّا لا صلة له بالمغازي، وهذا الاتجاه في الرواية التاريخية أو كتابتها عرف بالاتّجاه القبلي.

المبحث الثاني

الانفصال بين علمي الحديث والتاريخ

من المسلّم به في الدّراسات التاريخية أنّ علم التاريخ الإسلاميّ مُمثلاً بالسّيرة النبويّة ارتبط نشوؤه بالحديث النبويّ كما تقدم في المبحث السّابق، إلّا أن هذا الارتباط بين العِلّمين لم يدم كما كان عليه الحال أوّل الأمر فكان الانفصال بينهما بعد ذلك .

ومن خلال الموازنة بين الروايتين الحديثيّة والتّاريخيّة نشأة وكتابة تنكشف أماننا

العلاقة بين علم السيرة النبوية وعلم الحديث، فهي علاقة الارتباط والتلازم الوثيق، مما جعل السيرة النبوية تعدُّ النواة الأولى للتاريخ الإسلامي.

وهذا الكلام لا إشكال فيه عند المحدثين؛ لأنهم عرّفوا الحديث بأنه: ما نُقل عن النبي < من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية^(١).

ويتّضح من خلال هذا التعريف أنهم يُدخلون السيرة في الحديث، وعلى هذا فهي جزء لا يتجزأ من الحديث النبوي، وإذا ما تأملنا المصنّفات الحديثية نجد أنها حفلت بالسيرة والمغازي، حيث أفردت لها كتباً أو أبواباً تحت هذا العنوان (كتاب المغازي) أو (كتاب السير)، وتلك قضية بدهية لا تحتاج إلى كثير بسط.

وكان انفصال السيرة عن الحديث في وقت مبكر زمن التابعين خلال الربع الأخير من القرن الأول، حين ظهرت أوّل الكتابات المستقلة في السيرة النبوية تصنيفاً على يد أبان ابن عثمان وعروة بن الزبير.

وهذا الانفصال بين السيرة والحديث لم يكن انفصلاً كلياً، وإنما كان من حيث التصنيف والتأليف، أي فيما يتعلّق بالرواية التاريخية من حيث شكلها الكتابي، وأمّا من حيث الرواية فقد استمرت جنباً إلى جنب مع الرواية الحديثية.

وهذا يؤكد أنّ الانفصال الكليّ _ رواية وتدويناً _ بين الحديث والتاريخ لم يحدث مباشرة، وإنما بدأ تدريجياً، ولعلنا نلاحظ بداية هذا الانفصال عند الأخباريين والقصاص الذين بدؤوا يتحرّرون من الإسناد أو يتساهلون في اعتماده منهجاً للرواية، ثمّ استمرّ الأمر على هذا المنوال إلى أن جاء المؤرّخون الذين تحرّروا من الإسناد تحرّراً كاملاً، كأبي حنيفة الدينوري، وابن قتيبة، واليعقوبي، والمسعودي، وغيرهم ممّن سار على خطاهم.



المبحث الثالث

تأخر التدوين وأثره في مصداقية الروايتين

يظهر من خلال الموازنة بين مراحل الكتابة تماثل هذه المراحل وتشابهها في الروايتين إلى حد بعيد، وإن كان الحديث أسبق في التدوين العام منه في التاريخ. وهذا يعني أن هذه المراحل لا تختص بالحديث النبوي فحسب، بل إنها شملت العلوم الإسلامية كلها تقريباً، ومنها التاريخ الذي نشطت الكتابة فيه كما هو الحال في

سائر علوم الإسلام، كما قرّر الحافظ الذهبي ذلك بقوله: « وفي هذا العصر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث، والفقه، والتفسير... وكثر تدوين العلم، وتبويه، ودوّنت كُتب العربيّة، واللغة، والتاريخ، وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يتكلّمون عن حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة، غير مرتّبة»^(١).

وعند النظر في مراحل الكتابة التي مرّت بها الروايتان الحديثيّة والتاريخيّة نجد أنّ الكتابة أو التدوين الشامل لمادّة كلّ من الروايتين لم يكن موجوداً منذ نشأتها، بل تأخّر ردحاً من الزمن، فهل كان لهذا التأخّر في التدوين أثر سيّئ في مصداقيّة الرواية؟

أولاً: في الرواية الحديثيّة:

من المعلوم أنّ الحديث النبويّ لم يكن كلّهُ مقيّداً بالكتابة في العصر النبوي، وأنّ التدوين العام له إنّما كان في عهد عمر بن عبد العزيز على رأس المئة الأولى من الهجرة. وهذا الأمر جعل بعض المعاصرين يشكّكون في مصداقيّة الرواية الحديثيّة، زاعمين أنّ تأخّر التدوين بعد مدّة طويلة كافٍ لأن يحصل فيها من الخطأ والنسيان، والتغيّر والتبديل والوضع ما يورث الشكّ فيها ويجعلها جديرة بعدم الاعتماد عليها^(٢).

وهذا القول في الحقيقة ما هو إلاّ ترديد لمقالة المستشرقين في ذلك، التي أصبحت عند هؤلاء قانوناً ثابتاً لا يلحقه خُلفٌ، وعلى رأس هؤلاء المستشرقين (جولد تسيهر)^(٣)، ثمّ (شاخت)^(٤)، وغيرهما^(٥).

(١) تقدم تخريجه ص ١٠٦، حاشية (٣).

(٢) فجر الإسلام، أحمد أمين، ص ٢١٠ - ٢١١، من مصادر التاريخ الإسلامي، للدكتور إسماعيل أحمد أدهم، ص ١٠ - ١١، أضواء على السنة المحمدية، ص ٢٦٠، تدوين السنة، ص ٥٧.

(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ٤٩ - ٥٠.

(٤) تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، ص ١١١.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

أمّا (جولد تسيهر) فهو مستشرق يهوديّ مجري، أخذ الدّراسات الشرقية على يد المستشرق (فليشر)، ترقّى في

والجواب عن هذه الشبهة أنَّ تأخُّر التدوين الرَّسمي للحديث لم يكن له أثر سيِّئٌ على مصداقيَّته لسببين:

١_ ثبوت كتابة الصحابة الكثير من الحديث في العهد النَّبويِّ كما تقدَّم بسطه في الفصل الثَّاني، قال الذهبي في حقِّ عبد الله بن عمرو بن العاص ب، وكان أحد السَّتَّة المكثرين من الرواية: «وكتب الكثير بإذن النَّبيِّ >، وترخيصه له في الكتابة»^(١). وهذا في حقِّ صحابيٍّ واحد ممن كتب منهم، فكيف بمجموع ما كتبه ش^(٢).

المناصب العلمية، وصار أستاذاً للغات السَّامية، له مؤلفات عديدة، أخطرها كتابه (دراسات إسلامية)، ولد سنة (١٨٥٠)، ومات سنة (١٩٢١). موسوعة المستشرقين، لعبد الرحمن بدوي، ص ١٩٧-٢٠٣. وأماً (شاخت) فهو مستشرق ألمانيٌّ، درس اللغات السَّريَّة، وتخصَّص في الفقه الإسلامي، وانتدب للتدريس في الجامعة المصرية بين الأعوام (١٩٣٤-١٩٣٩م)، له مؤلفات عديدة في الدِّراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً، ولد سنة (١٩٠٢م) ومات سنة (١٩٦٩م). المرجع السابق، ص ٣٦٦-٣٦٨.

(١) سبق تخريجه، ص ٨٦.

(٢) هنالك دراسات علمية قامت على التتبع والاستقراء لواقع كتابة السنة في القرن الهجري الأول، قدمت الأدلة التاريخية على وقوع الكتابة للسنة النبوية في تلك الفترة، منها: (السنة قبل التدوين) للدكتور محمد عجاج الخطيب، و(دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، و(تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين) للدكتور حاكم عبيسان المطيري، و(صحائف الصحابة وتدوين السنة المشرفة) للأستاذ أحمد عبد الرحمن الصويان، وكلها مطبوع، و(كتابة السنة النبوية في عهد النبي والصحابة) للأستاذ أحمد عمر هاشم، و(كتابة السنة في عهدي النبي والصحابة) للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، و(كتابة الحديث في عهد النبي وصحابته) للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. والأبحاث الثلاثة الأخيرة نشرت ضمن أبحاث ندوة (عناية المملكة بالسنة والسيرة النبوية) بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ١٤٢٥هـ.

وينبغي في هذا المقام التذكير بكلمة غالية نفيسة للأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله قالها بخصوص هذا الموضوع في ملتقى الفكر الإسلامي السادس عشر بمدينة تلمسان في الجزائر وهذا نصها: ((إنَّ إخواننا أهل العلم الأفاضل الذين خالطوا المستشرقين قد رأوا في كتابات المستشرقين تعنتاً وتكلُّفاً في إنكار الحقائق الساطعة إلى درجة تثير الحساسية، وتجعل الإنسان يذلل ويتجه بكل قواه لمعاكسة المستشرقين، فمن هنا كانت كتابات الباحثين في تدوين الحديث، وكتابة الأساتذة الدارسين في الغرب متسمة بعنصر الانفعال، وهذا ما جعلهم يبالغون في إثبات كتابة الحديث، وكأنَّها كان كلُّ الصحابة يكتبون الحديث، وكأنَّه لم يكن ثمة نهي عن كتابة

٢- أن حفظ الصحابة ش حديث رسول الله > قد توفر بأقوى ما يكون^(١)، حفظاً دقيقاً يمنع الدّخيل عليه، ثم تلقاه التابعون بمثل ما كان عليه الحال عند الصحابة حفظاً وضبطاً، وهكذا حتى التدوين.

ولا يخفى ما في هذه الدّعاوى من التّهوين من شأن الحفظ والرّواية الشّفهيّة، إذ يفهم من كلامهم أنّه لا ضبط فوق ضبط الكتاب، وأنّ حفظ الصّدور وضبطها لا يُعوّل عليه البتّة^(٢).

وهذا لا يُسلّم به؛ فالحفظ ملكة من ملكات الإنسان تقوى وتضعف باستعمالها قلة وكثرة^(٣)، وقد دلّت النّصوص المنقولة عن الصحابة والتّابعين^(٤) أنّ ضبط الصّدور مقدّم عند الكثير منهم على الكتابة؛ لأن الخط قد يعتريه النقص والتّغيير^(٥)، بل إنّ علماء الأصول يرّجحون في بعض الأحيان الحديث المسموع المقترن بالإملاء على المكتوب، وكذلك الشّأن عند محدّثين يتفقون على أنّ أعلى درجات تحمّل الرّواية السّماع، ثمّ يختلفون في جواز الرواية بالمناولة والمكاتبة _ كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثّاني _ فالكتابة إذن ليست حجّة في ذاتها، وإنّما تقوم الحجّة بعدالة الرّواة والنّقلة، نعم إذا أضيفت الكتابة إلى العدالة والحفظ كان ذلك الغاية والنّهاية، وأمّا إذا انفردت دونها لم تكن الحجّة قائمة فيها، ألا ترى أنّ اليهود والنّصارى كتبوا التّوراة والإنجيل ومع ذلك حرّفوا وبدّلوا

(الحديث)). مجلة الأصاله، (١/ ١٣١).

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٥٩ .

(٢) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه، ص ٣٤ .

(٣) حجية السنة، للدكتور عبد الغني عبد الخالق، ص ٤٠٣ .

(٤) ص ٣٤، ٧٠-٧١ .

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (٨/ ١٧٧).

وزادوا ونقصوا، فهل أغنت الكتابة شيئاً؟^(١).

نعم وقعت للرّواة أغلاطٌ وأوهامٌ فيما يروون، ولعلّ بعض ذلك راجع إلى التّحديث من الذاكرة، وكذلك وضع الكذّابون أحاديث على لسان رسول الله <، لكنّ كلّ هذا رصده نقاد الحديث وصيارفته فأخرجوه وميّزوه عن غيره. وبهذا يُعلّم أنّ الحديث النبوي لم يتأثر بتأخر تدوينه، فقد تضافر على حفظه عاملان رئيسان هما حفظ الصدور وحفظ السُّطور.

ثانياً: في الرواية التاريخية:

يظهر من النّظر في مراحل الكتابة التّاريخيّة تأخر التّدوين العام فيها إلى القرن الثّاني الهجري، وإذا كان الحديث النبويّ لم يُدوّن تدويناً عاماً شاملاً في العصر النبوي فمن باب أولى أن لا يكون تاريخ ذلك العصر كذلك، لأنّ المادّة التّاريخيّة تأتي من حيث الأهميّة بعد الحديث النبوي.

ومن المعلوم أنّ العرب في الجاهليّة وفي صدر الإسلام لم يكن لهم تاريخ مدوّن، وإنّما كان محفوظاً في ذاكرتهم فضلاً عن القليل المكتوب والمتفرّق هنا وهناك، ولما بدأ تدوين العلوم وتقييدها بالكتابة كان علم التّاريخ من جملة هذه العلوم، وبهذا يُعلم أنّ المادّة التّاريخيّة قد تأخر تدوينها وتباعد عن زمن حدوثها.

ولا يمكن إغفال ما كان لتأخر الكتابة التّاريخيّة أو التّدوين التّاريخي العام من أثر في مصداقية الرّواية، ويمكن القول بأنّ هذه الآثار تنحصر في جانبين:

الأول: ضياع جزء من مادّة الرواية التّاريخيّة، وحدوث الخطأ والخلط فيها بفعل النّسيان، وتباعد العهد وتقادم الزّمان.

الثّاني: تعرّض هذه المادّة للتّشويه والتّحريف.

(١) حجية السنة، ص ٣٩٩، ٤٠٢.

إلا أن هذه الآثار لم تكن على درجة واحدة ومستوى واحد من الحضور في صور المادة التاريخية وأشكالها كافة، وإنما اختلف وجودها فيها حسب موضوع الرواية ومادتها، ولا شك أن المادة التاريخية لكل ذلك لم تدون كلها في وقت واحد حسبما يظهره استقراء موضوعات الكتب التاريخية، بل جاء ذلك على مراحل متعاقبة، تفاوتت فيما بينها من حيث كمية المادة المدونة، كما أن الجهود الأولى للكتابة التاريخية كانت الأساس الذي سارت عليه الجهود الخالفة، فكان اللاحق يُفيد من كتابات من سبقه من المؤرخين حتى اكتملت بنية المادة التاريخية.

ولكي نقف على أثر تأخر التدوين في ذلك كان لا بد من التفصيل في صور المادة التاريخية ومواقيت تدوينها، وهذه المادة لا تعدو أن تتناول أحد الموضوعات الآتية:

- ١ _ سيرة النبي < ومغازيه.
- ٢ _ أحداث التاريخ الإسلامي بعد وفاة النبي <.
- ٣ _ الأنبياء السابقون ورسالاتهم وأقوامهم.
- ٤ _ أخبار العرب قبل الإسلام (تاريخ الجاهلية).
- ٥ _ الأمم المجاورة.

وفيما يأتي بيان مواقيت التدوين التاريخي للمادة التاريخية:

(١) _ السيرة النبوية:

كان تسجيلها وتدوينها في وقت مبكر من تاريخ الإسلام، وذلك في عصر التابعين، على يد أبان بن عثمان وعروة بن الزبير كما تقدّم بيانه، وهذا التدوين المبكر قلل إلى حد

كبير من احتمال تعرّض مروياتها للتّحريف، أو التّشويه، والضّيع، أو حتّى النّسيان^(١). ومع ذلك لم تسلم السّيرة النبويّة من دعاوى المستشرقين؛ الذين زعموا أنّ ابتداء تدوينها كان في القرن الثالث الهجريّ، ومنهم من قال إنّ التّدوين للسّيرة بدأ بعد وفاة النبي < بتسعين عاماً، الأمر الذي يؤدّي إلى نسيان كثير من الحوادث، ونقلها بصورة خالية من الدّقة^(٢).

ويجاب عن هذا بأمرين:

الأول: أنّ نقل السّيرة النبويّة ارتبط بالحديث النبوي حفظاً وضبطاً وأداءً، وفّق منهج دقيق يمنع الدّخيل عليه كما تقدّم بيانه.
الثاني: أنّ القول بأنّ السّيرة لم تدوّن حتى القرن الثالث الهجري قول باطل تكذّبه الأدلّة التي توافرت على التّدوين المبكّر لأحداث السّيرة النبويّة كما سبق بيانه في مبحث مراحل الكتابة التّاريخيّة.

(٢) - أحداث التّاريخ الإسلاميّ بعد وفاة النبي <:

عند تتبّع مراحل تدوين الرواية التّاريخيّة، يتبيّن لنا أنّ أوّل تدوين لأحداث التّاريخ الإسلاميّ بعد وفاة النبي < كان على يد عبّيد الله بن أبي رافع (ت ٨٠هـ) إلا أنّ عمله هذا كان يقتصر على تسمية من شهد مع علي ط حروبه، دون ذكر لتفاصيل تتعلّق بذلك.

وهكذا استمرّ الأمر على هذا الحال من إغفال تدوين الوقائع التّاريخيّة إلى أن جاء العصر العبّاسي، وفيه نشط الأخباريون الذين كان لهم أكبر الأثر في تدوين أحداث التّاريخ الإسلاميّ بدءاً بعصر الخلافة الرّاشدة، ثمّ الأمويّ، فالعصر العبّاسيّ الأوّل.

وما لا شك فيه أنّ تأخّر تدوين الأحداث عن زمن حدوثها إلى بداية العصر العبّاسيّ

(١) ينظر: السيرة النبوية الصحيحة، (١/ ٥٣).

(٢) دراسات في السيرة النبوية، لمحمد سرور نايف زين العابدين، ص ١٠٤.

الأوّل قد أدّى إلى الخلط والنسيان، والتّبديل أو التّحريف بقصد أو من دون قصد^(١).

يقول الدكتور عبد المنعم ماجد: « يجب الحذر في تلقّي الروايات؛ لأنّ معظم الكتب عن الدّولة العربيّة وصلتنا من العهد العبّاسي الذي كان في عداء مع العرب »^(٢).

وقال الدّكتور عبد العليم خضر: « تعتبر الأخبار أقدم صور علم التّاريخ الإسلاميّ... ولقد ضاع الكثير والمهمّ جدّاً من هذه الأخبار قبل بداية معرفة المسلمين لتدوين التّاريخ، إذ كان معظمها يُنقل بالرواية الشّفهيّة »^(٣).

وعلى سبيل المثال فالدّولة الأمويّة لم يُدوّن تاريخها مبكّراً، وإنّما تأخّر إلى العصر العبّاسي، ولم تسعفنا المصادر التّاريخيّة بذكر مؤلّفات في تاريخ الأمويّين سوى عمّلين:

أما الأوّل فهو ما قام به خالد بن يزيد بن معاوية (ت ٨٥ أو ٩٠ هـ) من التّاريخ لخلفاء بني أميّة وما وقع في أيّامهم من الأحداث من ابتداء دولتهم إلى آخر خلافة عبد الملك بن مروان في قصيدة طويلة نظمها في ذلك، والتي أفردا المدائني بكتاب مستقل سمّاه (كتاب قصيدة خالد بن يزيد في الأحداث والملوك)^(٤)، وهو في عداد المفقود^(٥).

وأما العمل الثّاني فهو لابن شهاب الزّهري وهو عبارة عن جزء صغير سمّاه (أسنان الخلفاء)^(٦)، وهو في عداد المفقود أيضاً.

قال الدكتور حسين عطوان: « ذلك أشهر ما حُفظ من تدوين أهل الشّام لشيء من

(١) ينظر: حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، للدكتور عماد الدّين خليل، ص ٢٥-٢٦.

(٢) التاريخ السياسي للدولة العربية، (١/٢١).

(٣) المسلمون وكتابة التاريخ، ص ١٧٧-١٧٨.

(٤) الفهرست، ص ١٣٣.

(٥) الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، ص ٢٤٨.

(٦) تاريخ الأمم والملوك، (٣/٣٦٢).

تاريخ الخلفاء الأمويين، وهو يشير إلى أن تدوينهم له كان ضعيفاً في القرن الأول، وأنهم لم يتوسّعوا فيه في القرن الثاني؛ لأنهم كانوا يعتمدون على روايته أكثر من كتابته»^(١).

ويقول الدكتور حمدي شاهين: « حركة تدوين التاريخ والعلوم عامّة إنّما نشطت وأصبحت ظاهرة عامّة في العصر العبّاسي... وقد كان ذلك من سوء حظّ بني أميّة _ خصوم العبّاسيّين _ الذين كُتب تاريخهم في ظل السّيطرة العبّاسيّة كتاريخ دولة مهزومة، يحيط بتدوين تاريخها مناخ فكريّ معادٍ لها، ومناخ سياسيّ متسلّط ضدها، وقديماً قيل: ويل للدولة المهزومة حين يكتب تاريخها المنتصرون»^(٢).

ثالثاً: الأنبياء السابقون ورسالاتهم وأقوامهم:

أول كتابة إسلاميّة لتاريخهم كانت في القرآن الكريم، ثم تضمّن الحديث النبويّ جزءاً من ذلك، وهذا يعني أن المادّة التّاريخيّة في هذين المصدرين لا يرقى إليها الشكّ من حيث المصدقيّة.

إلا أن تدوين التفاصيل الدّقيقة لهذا التاريخ، والتّوسّع في أخباره كان على يد وهب ابن مُنبّه (ت ١١٤هـ) وغيره، ولعلّ وهباً أن يكون رائد التّدوين التّاريخيّ في هذا الباب، وهو وأمثاله وإن كانوا قد أخذوا مادّتهم التّاريخيّة في ذلك من كتب أهل الكتاب، فإنّ المشكلة لا تكمن هنا، وإنّما في تأخّر تدوين هذه الكتب التي أخذ عنها هؤلاء، والتّحريف والتّشويه الذي دخلها كما هو معلوم^(٣).

رابعاً: أخبار العرب قبل الإسلام (تاريخ الجاهليّة):

إن التّدوين العام لتاريخ الجاهليّة تأخّر إلى العصر الأموي، وقد سبق هذا التّدوين

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٢) الدولة الأموية المفترى عليها، ص ٣٥.

(٣) منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، عزيزة علي طه ص ١٨٣.

تدوينٌ جزئيٌ بسيط، لا يغطّي المساحة الواسعة لتاريخ تلك الحقبة، ولا يعطي صورة عامّة شاملة عن الواقع التاريخي آنذاك، ولعله اقتصر على الحوادث البارزة فقط.

ويتمثل هذا التدوين في النقوش والكتابات؛ كالتي وجدت في جنوب الجزيرة العربيّة والتي تدلّ على ظهور أربع ممالك خلال المدة (١٢٠٠_٥٠٧ ق.م)^(١)، والوثائق الملكيّة، والسجلات الحميريّة، والزُّبر في اليمن^(٢).

وكذلك وثائق ومكتوبات الحيرة التي استفاد منها هشام بن محمّد بن السائب الكلبيّ في مادته التاريخيّة عن تلك الفترة، وقد صرّح بذلك فقال: «كنت أستخرج أخبار العرب، وأنساب آل نصر بن ربيعة، ومبالغ أعمار من عمل منهم لآل كسرى، وتاريخ سنيهم من بيع الحيرة، وفيها ملكهم وأمورهم كلّها»^(٣).

وقد استدلل الدكتور عادل جاسم البيّاتي من قول ابن الكلبي هذا أنّه أخذ أخبار هؤلاء الذين ذكرهم كاملة من كتب مدوّنة^(٤)، ولم يستبعد الدكتور جواد علي أن يكون ابن الكلبي قد أخذ من صُحف كانت قد دوّنت أسماء آل نصر المتأخّرين، وبعض الأخبار المتعلّقة بهم، في حين شكّك بوجود الكتب المدوّنة شافعاً رأيه هذا باختلاف روايات ابن الكلبي وتناقضها في أمور من تاريخ الحيرة^(٥).

وأول تدوين تاريخي معروف للجاهليّة تمثّل في كتابين اثنين:

الأوّل: (الملوك وأخبار الماضين) لعبيد بن شريّة.

(١) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٦ ، حاشية (٤، ٥).

(٣) تاريخ الأمم والملوك، (١/٣٦٩_٣٧٠).

(٤) في مقدمة تحقيقه لكتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى (أيام العرب قبل الإسلام)، (١/٣٣).

(٥) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (١/٧٦-٧٨).

والثاني: (كتاب الملوك والتيجان) لوهب بن منبه.

ومن الواضح أن كلا الكتابين تناولا في مادتهما تاريخ اليمن وحمير. وبهذا يكون التدوين فيهما جزئياً أيضاً.

ثم جاء العصر العباسي الأول بعد ذلك وفيه نشطت الكتابة عن تاريخ الجاهلية عموماً، ومن أشهر الذين كتبوا في ذلك: محمد بن السائب الكلبي، وعوانة بن الحكم، وأبو مخنف لوط بن يحيى، وأبو اليقظان النسابة، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، والهيثم بن عدي، وغيرهم.

هذا وقد أرجع بعض الباحثين تأخر تدوين التاريخ الجاهلي للأسباب الآتية:

١_ انتشار الأمية وقلة الكتابة بين العرب^(١).

٢_ أن المواد التي كان يسجل عليها العرب أخبارهم كانت سهلة الكسر سريعة الضياع^(٢). ولعل هذا يرجع بالمحصلة إلى السبب السابق.

٣_ انشغال المسلمين بالدعوة الإسلامية والفتوحات والتنظيمات الإدارية في صدر الإسلام^(٣).

وهذا التأخر في تدوين المادة التاريخية لتلك الفترة إلى العصر العباسي كان له أثره السيئ في الرواية؛ من حيث تشويه الأخبار، وتحريفها، واضطرابها، فضلاً عن غلبة الطابع الأسطوري والقصصي عليها^(٤).

(١) مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، عبد المنعم ماجد، ص ٢٣، منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، ص ١٨١.

(٢) التاريخ والمؤرخون العرب، ص ٤١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ١٧، ٣٠.

والتَّاريخ الجاهليُّ من حيث تأثُّره بتأخُّر تدوينه ينقسم قسمين:

الأوَّل: التَّاريخ الجاهليُّ المُعَرِّق في القدم: وقد تأثَّر إلى حدٍّ بعيد حتَّى غلب عليه الطَّابع الأسطوري.

الثَّاني: التَّاريخ الجاهليُّ القريب من الإسلام: ولعلَّه أقرب إلى الواقع التَّاريخي من القسم الأوَّل؛ لأنَّ أخباره وعتها العرب في صدورهما، وإن كانت لا تخلو من تحريف و(١) وقصص.

خامساً: الأُمم المجاورة:

ويتمثَّل هذا التَّاريخ في تاريخ الفرس والرُّوم؛ أمَّا تاريخ الفرس فكان أوَّل تدوين إسلاميٍّ له في عهد الخليفة الأمويِّ هشام بن عبد الملك حين أمر بترجمة ما في كتب الفرس من تاريخ الملوك وأحوالهم^(٢)، ثمَّ لما كان العصر العبَّاسيُّ ترجمت كتب عديدة من التَّاريخ الفارسيِّ إلى العربيَّة، منها: كتاب (خدينامه) في السَّير، وكتاب (كليلة ودمنة)، وكتاب (مزدك)، وكتاب (التَّاج في سيرة أنوشروان)^(٣).

وأمَّا تاريخ الرُّوم فقد دخل على المسلمين تاريخهم في القرن الثَّالث الهجريِّ، ومن الكتب التي أخذ عنها تاريخ الروم كتاب (الألوف) لجعفر بن محمَّد البلخيِّ (ت ٢٧٢هـ)^(٤)، و(تاريخ الملوك) لبكر بن محمَّد بن خلف المعروف بـ(وكيع القاضي)^(٥).

وفيما يتعلق بتاريخ الأمم المجاورة فإنَّ المشكلة لا تكمن في تأخُّر تدوين المسلمين له،

(١) المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (١/١٠٦-١٠٧)، التاريخ والمؤرخون العرب، ص ٤٠.

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/١١٠).

(٣) الفهرست، ص ١٧٢.

(٤) الفهرست، ص ٣٨٦.

(٥) تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، ص ٦٣.

وإنَّما في تدوين أهله له، وهذا لا يدخل في نطاق هذا البحث.



المبحث الرابع

علم الأنساب والقصص وأثرهما في الكتابة التاريخية

أولاً: علم الأنساب:

من المعلوم أنَّ الأنساب أحد المعارف التي اشتهر بها العرب قبل الإسلام، حفظوها ووعوها في صدورهم حتى أن الرجل منهم ليَعْلَمُ ولده نسبه كتعليمه بعض منافعه، وهو

فعلهم من قديم الدهر^(١)، واستمرَّ الاهتمام بها كذلك بعد الإسلام^(٢)، ومما يدلُّ على ذلك أنَّ أبا بكر ط ممن اشتهر بذلك وعُرف به، وفيه قال جُبَيْر بن مطعم _ وهو أحد علماء النَّسَب وممن تلقَّاه عن أبي بكر _ : كان أبو بكر أنسبَ العرب^(٣).

ثم إنَّ جملة من العوامل أسهمت في زيادة الاهتمام بهذا العلم أكثر من ذي قبل بعد اتِّساع البلاد المفتوحة، وهي:

(١) _ الحاجة لتنظيم عطاءات الجند وضبطها:

وقد تمَّ هذا على أساس النَّسَب، وكان عمر بن الخطاب ط أوَّل من اهتمَّ بذلك حين كلَّف ثلاثة من علماء النَّسَب بتدوين الدِّيوان الذي نُظِّم العطاء على أساسه، ومن ثمَّ غدا هذا العمل الأساس الذي دُوِّنت سجَّلات الأنساب ودواوينها في دمشق، ومصر، والبصرة، والكوفة، على أساسه.

وهذا بدوره أعطى الأنساب أهميَّة خاصَّة^(٤)، وكان حافزاً إضافياً للاهتمام بهذا الجانب الاجتماعي، وتشجيعاً كبيراً لعملية التدوين التاريخي.

(٢) _ توطين القبائل في الأمصار المفتوحة^(٥).

(٣) _ اتِّساع البلاد: وهذا الأمر ترتَّب عليه دخول كثير من الأعاجم واختلاط أنسابهم بأنساب العرب^(٦).

(١) الأنساب، لسلمة بن مسلم العوتبي، (٨/١).

(٢) الأنساب، للسمعاني، (٣٦/١).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٢٣٦/١).

(٤) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٢.

(٥) ينظر: الطبقات الكبير، (٢٦٣/٣).

(٦) ينظر: كشف الظنون، (١٧٨/١).

وكان تأثير كتب الأنساب في التدوين التاريخي والكتابة التاريخية من جانبيين:

الأول: تشجيع عملية التدوين كما تقدّم بيانه.

الثاني: حفظ المادة التاريخية المدوّنة في ضمن كتب الأنساب؛ لأنّ كتب الأنساب في غالبيتها لم تقتصر على بيان النسب فقط، بل تضمّنت الكثير من المادة التاريخية من حيث إنّها سيرة الناس وتراجهم بحسب أنسابهم، فكانت بذلك أحد مصادر معلومات النسابين والمؤرّخين.

ثانياً: القصص:

من المعلوم أنّ العرب في الجاهليّة كانت لهم قصص وأخبار شكّلت أهمّ مظاهر الفكر التاريخي عندهم^(١)، وإذا كانت الكتابة التاريخية قد تأخّرت بالنسبة لهذه الأخبار والقصص، فإنّ العُمدة في نقلها كانت على الرواية الشفهيّة المحفوظة في الذاكرة التي شكّلت محور عمليّة الجمع في الغالب.

ويمكن تقسيم القصص التاريخي باعتبار مادّته إلى ما يلي^(٢):

١_ القصص الشعبيّ: مادّته التاريخية (الأيام) التي تبحث في الوقائع العظيمة، والمعارك التي كانت بين القبائل العربيّة قبل الإسلام^(٣)، وهي مصدر خصيب من مصادر التاريخ الإسلامي، تبيّن الصّلات التي كانت قائمة بين العرب وغيرهم من الأمم كالفرس والرومان، كما تُعنى بذكر كثير ممّا وقع بين العدنانيّين والقحطانيّين من خلاف، وما كان بين العدنانيّين أنفسهم من نزاع^(٤).

(١) ينظر: الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٨ / ٣٧١).

(٢) ينظر في هذا التقسيم: تاريخ القصص وأثرهم في الحديث النبوي، للدكتور محمد لطفي الصبّاح، ص ٣٧-٣٨.

(٣) كشف الظنون، (١ / ٢٠٤)، أيام العرب في الجاهلية، منذر الجبوري، مجلة المورد العراقية، ع ١، ح ٢، ص ٤٠.

(٤) أيام العرب في الجاهلية، محمد أحمد جاد المولى بك في آخرين، في المقدمة، ص ط.

٢_ **القصص الديني:** مادته التاريخية الأنبياء، وأقوامهم، وأحوالهم، ومصدر هذه القصص الكتب المتقدمة التي اطلع عليها القصاص^(١)، ويمكن أن يلحق بهذا النوع قصص الكُهان الذين كانت لهم مكانتهم بين الناس، ومن هؤلاء شق وسطيح كاهنا اليمن المشهوران^(٢).

٣_ **قصص أخرى:** بالإضافة إلى ما تقدم فقد انتشرت قصص مُستمدّة من الأساطير والخرافات التاريخية الماثورة عند العرب، وبعض هذا القصص له أصل تاريخي، إلا أنه لم يُحافظ على نقاوته وأصله^(٣).

ويأتي إسهام القصاص في التدوين التاريخي من خلال إدخالهم عنصر القصص بين مصادر المؤرخ المسلم، كما أنهم كانوا الرواد الأوائل في الحديث عن تاريخ الأنبياء، ذلك التاريخ الذي يُعدُّ بداية الانطلاق للحديث عن التاريخ الإنساني العام^(٤)، وهي المادة التي استقاهها منهم كبار المؤرخين فيما بعد كالفسوي، وخليفة بن خياط، واليعقوبي، والبلاذري، والطبري.

ومن أشهر القصاص الذين كانت لهم مشاركة في الكتابة التاريخية عبيد بن شريّة الجُرهمي (ت ٦٧_ ٧٠هـ)، ووَهَب بن مُنبّه بن كامل الصنعائي (ت ١١٤هـ).

(١) الثقات، (٥/ ٣٣٣)، (٥/ ٤٨٧)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٣/ ١٥٠)، البداية والنهاية، (٩/ ٢٨٨).

(٢) السيرة النبوية، لابن هشام، (١/ ٣١).

(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: (٨/ ٣٧٣).

(٤) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٣٠، دور القصاص في نشأة علم التاريخ في صدر الإسلام، لوجدي محمود



الباب الثاني

بنية الرواية

(عرض وموازنة)

ويتضمن تمهيداً وثلاثة فصول :

الفصل الأول : إسناد الرواية

الفصل الثاني : متن الرواية ومصادرها

الفصل الثالث : نتائج الموازنة

تمهيد

يتعيّن قبل الدّخول في تفاصيل مادّة هذا الباب التّعريف بالمصطلحات التي يقوم عليها، فمصطلحات العلم مفاتيحه، وهي المرتكز الأوّل الذي تعتمد الدّراسة عليه. ولما كان هذا الباب معقوداً لدراصة بنية الرّواية فإنّ أهمّ مصطلحين يبرزان للباحث فيهما هما السّند والمتن.

أولاً: السند:

السّند لغة: قال ابن فارس: «السّين والنّون والدّال أصل واحد يدلّ على انضمام الشّيء إلى الشّيء»^(١).

والسّند ما ارتفع من الأرض في قُبْل جبلٍ أو وادٍ^(٢). وفلان سَنَدٌ أي: معتمدٌ، وسَنَدْتُ إلى الشّيء أسُنْدُ سُنُوداً واستَنَدْتُ بمعنى، وخُشِبْتُ مُسَنَدَةً، شُدِدَ للكثرة. وتَسَانَدْتُ إليه: استندت. وخرج القوم مُتَسَانِدِينَ، أي على راياتٍ شَتَّى، ولم يكونوا تحت راية أميرٍ واحدٍ^(٣).

وفي الاصطلاح: هو الإخبار عن طريق المتن^(٤). وقيل: هو الطّريق الموصل إلى المتن^(٥).
وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله^(٦)، أو هو حكاية طريق المتن^(٧)، والمحدّثون

(١) معجم مقاييس اللغة، (سند)، (٣/ ١٠٥).

(٢) العين، (سند)، (٧/ ٢٢٨).

(٣) الصحاح، (سند)، (٢/ ٤٨٩-٤٩٠).

(٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص ٢٩، الخلاصة في أصول الحديث، للطبي، ص ٣٢.

(٥) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكريا الأنصاري، (١/ ٩٩).

(٦) المنهل الروي، ص ٣٠.

(٧) نزهة النظر، ص ٤١.

يستعملون السَّند والإِسناد لشيء واحد^(١).

وبذلك تظهر المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ فالسَّند فيه انضمام الشيء إلى الشيء، أي راوٍ إلى راوٍ، وهذا الانضمام هو الذي يعتمد عليه النُّقاد لمعرفة صحَّة الحديث وضعفه^(٢).

ثانياً: المتن:

المتن لغة: قال ابن فارس: «الميم والتَّاء والنُّون أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على صلابَةٍ في الشيء مع امتدادٍ وطولٍ»^(٣).

وَمَتْنُ الشَّيْءِ بِالضَّمِّ مَتَانَةٌ، فَهُوَ مَتَيْنٌ، أَي صَلْبٌ، وَالْمَتْنُ مِنَ الْأَرْضِ: مَا صَلُبَ وَارْتَفَعَ، وَالْجَمْعُ مَتَانٌ وَمُتُونٌ، وَمَتْنَا الظَّهْرُ: مُكْتَنَفَا الصُّلْبِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ مِنْ عَصَبٍ وَلَحْمٍ، يَذْكُرُ وَيُؤَنَّثُ. وَالْمَتِينُ: الْقَوِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمَتْنُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا ظَهَرَ مِنْهُ، وَمَتْنٌ مَتَانَةٌ، وَالْمَمَاتَنَةُ: الْمُبَاعَدَةُ فِي الْغَايَةِ^(٤)، وَسَارَ سَيْرًا مُمَاتِنًا، أَي بَعِيدًا^(٥). وَالْمَتْنُ: أَنْ يُشَقَّقَ صَفْنُ الدَّابَّةِ فَيُسْتَخْرَجَ أُنْثَاهُ بِعُرْوَقِهَا، وَمَتْنَتُهُ مَتْنًا، فَالدَّابَّةُ مَمْتُونٌ^(٦).

والمتن اصطلاحاً: ما ينتهي إليه غاية السَّند من الكلام^(٧).

وقيل: هو ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني^(٨).

(١) المنهل الروي، ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٣) معجم مقاييس اللغة، (متن)، (٥/ ٢٩٤).

(٤) الصحاح، (متن)، (٦/ ٢٢٠٠).

(٥) معجم مقاييس اللغة، (متن)، (٥/ ٢٣٧).

(٦) العين، (متن)، (٨/ ١٣١).

(٧) المنهل الروي، ص ٢٩.

(٨) الخلاصة، ص ٣٣.

والمناسبة بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة فالفَظ الحديث هي الغاية من السَّند، أو كأنَّ المُسْنَد استخرج المتن بسنده، أو من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأنَّ المُسْنَد يَقيِّيه بالسَّند ويرفعه إلى قائله^(١).



(١) المصدر السابق.

الفصل الأول إسناد الرواية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الإسناد في الرواية الحديثية

المبحث الثاني: الإسناد في الرواية التاريخية

المبحث الأول

الإسناد في الرواية الحديثية

أولاً: بدء الإسناد في الرواية الحديثية:

إذا كانت الرواية قديمة قدم الخبر فإن الإسناد شأنه كذلك؛ لأنه متفرع عنها مرتبط بها، ويبدو أن الإسناد قد استعمل (إلى حد ما) في الشعر الجاهلي والرواية عند العرب منذ الجاهلية، فعلماء النسب أخذوا علمهم بذلك عمّن تقدّمهم من أهل هذا الفن^(١).

إلا أنه لا يمكن القول بأن الإسناد في الرواية الأدبية كان له من الأهمية ما يجعله قانوناً يُحتكم إليه في قبول الرواية أو ردّها كما هو الشأن في الرواية الحديثية، ولهذا فالإسناد في الرواية الحديثية يختلف عنه في الرواية الأدبية من ناحيتين:

(١) _ من حيث الالتزام به في الرواية: فالرواية الحديثية لا ينفك عنها الإسناد أبداً

بخلاف الرواية الأدبية.

(٢) _ من حيث التوثيق العلمي: فالتحقيق، والتدقيق، والضبط الذي وصلت إليه

الرواية الحديثية وأصبح من أهم خصائصها لا يمكن أن يُقارن بما كان عليه الحال في الرواية الأدبية؛ لما بينهما من بون شاسع.

ومن المعلوم أن الحديث عن الإسناد فرع عن الحديث على الرواية، وقد تقدّم القول أن الرواية الحديثية ارتبطت ببعثة النبي ﷺ، ما يعني أن بداية استعمال الإسناد كانت في العهد النبوي، وعلى وجه التحديد كان النبي ﷺ أول من أسند في الرواية الحديثية؛ فالوحي الذي نزل على قلبه إنما نُقل بالإسناد عن الثقة الأمين جبريل عليه السلام؛ إذ لقّن النبي ﷺ أصحابه القرآن كما سمعه من جبريل عليه السلام، وفي الإشارة إلى تأصيل مبدأ الإسناد في

(١) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ص ٢٥٥.

النَّقْلُ هذا يقول الله ﷻ: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤]، وقال ﷺ: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم: ٤].

فمبدأ النقل بالإسناد إنما هو تطبيق للنصوص الشرعية التي حثت على تبنيها في حفظ المنقول وتبليغه، فلا غرو أن يكون النبي ﷺ أول من التزم هذا المنهج، وأن يكون أصحابه كذلك فيما يأترون عنه وينقلون.

ودليل هذا فيما يتعلق بالنبي ﷺ:

(١) _ حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قعد على المنبر فقال: «أيها الناس! حدّثني تميم الدّاري أن أناساً من قومه كانوا في البحر، في سفينة لهم، فانكسرت بهم، فركب بعضهم على لوح من ألواح السفينة، فخرجوا إلى جزيرة في البحر...». وساق الحديث^(١).

(٢) _ وعن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل عليه السلام فقال: من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» قلت: ومن فعل كذا وكذا؟ قال: «نعم»^(٢).

(٣) _ وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام رضي الله عنه أتى رسول الله ﷺ مقدّمه المدينة فقال: إني سألُك عن ثلاث خصال لا يعلمهنّ إلا نبي قال ﷺ: «سَلْ». قال: ما أول أمر الساعة أو أشراط الساعة؟ وما أول ما يأكل أهل الجنة؟ وممّ ينزع الولد إلى أبيه وإلى أمّه؟ قال ﷺ: «أخبرني جبريل عليه السلام بهنّ آنفاً». قال: جبريل؟ قال: «نعم»^(٣).

والشاهد في هذه الأحاديث أن النبي ﷺ أسند القصّة في الحديث الأوّل إلى الذي

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ص ١٢٧٨، ح (٢٩٤٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاستقراض، باب أداء الديون، ص ٣٨٢، ح (٢٣٨٨)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ص ٥٤، ح (١٥٣)، واللفظ للبخاري.

(٣) صحيح ابن حبان، (١١٧/١٦)، ح (٧١٦١).

سمعها منه وهو الصحابي تميم الداري رضي الله عنه، ورفع الحديث إلى جبريل عليه السلام في الثاني، وأسند إليه أجوبة الأسئلة المسؤول عنها في الحديث الثالث، وهذا هو الإسناد.

وفي هذين الحديثين أيضاً ما يدلُّ على أنَّ صيغَ التلقي والسمع المعروفة عند المحدثين في الإسناد لم تكن مُبتكرة في عصورٍ متأخرة، بل هي وليدة العصر الأول للرواية، على لسان النبي صلى الله عليه وآله، وأصحابه رضي الله عنهم الذين أخذوا هذا المنهج عنه، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) _ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (سمعت) رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إنَّما الأعمال بالنيَّات...» الحديث^(١).

(٢) _ وقال عبدُ الله بنُ مسعود رضي الله عنه : (حدَّثنا) رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الصادق المصدوق: «إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً...» الحديث^(٢).

(٣) _ وقال أبيُّ بن كعب رضي الله عنه : (أخبرنا) رسول الله صلى الله عليه وآله أنَّها تطلع يومئذ لا شعاع لها^(٣).

(٤) _ وقال عمرانُ بنُ حصين رضي الله عنه : (أنبأنا) رسول الله صلى الله عليه وآله^(٤).

(٥) _ وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: تُهيننا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرَّجلُ من أهل البادية العاقل، فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد! أتانا رسولُك فزعم لنا أنَّك تزعم أنَّ الله أرسلك؟ قال: «صدق»^(٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، ص ١، ح (١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه، ص ١١٥١، ح (٢٦٤٣).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر، ص ٤٨٢، ح (١١٦٩).

(٤) صحيح ابن حبان، (٣٦٩/٧)، ح (٣١٠٢). ينظر أيضاً: المحدث الفاضل، ص ٥١٧-٥١٨، الكفاية في معرفة

أصول علم الرواية، (٢/٢١٣) فما بعدها، الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص ١٢٢.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام، ص ٢٧، ح (١٢).

وهذا الرَّجُلُ السَّائِلُ هو ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه ^(١)، والشَّاهِدُ هُنَا أَنَّ ضِمَاماً رضي الله عنه ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله أَنَّ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله أَسَدَ الْقَوْلِ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ.

وَفِي كُلِّ هَذَا _ وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ _ مَا يَدُلُّ بوضوح على إِسْنَادِ الصَّحَابَةِ لِمُرُويَاتِهِمْ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله، وَهَذَا مِنْ جَمَلَةِ قَوَائِنِهِمْ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله.

قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ مَصْطَفَى الْأَعْظَمِي: «كَانَ الْمُعْتَادُ لَدَى الصَّحَابَةِ رَوَايَةُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله، وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَمَا كَانُوا يَذْكُرُونَ شَيْئاً سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله، أَوْ رَأَوْهُ يَفْعَلُهُ صلَّى الله عليه وآله، كَانُوا يَنْسُبُونَ الْقَوْلَ أَوْ الْفِعْلَ إِلَى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله... وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَسْنُدُونَ الْقَوْلَ إِلَى قَائِلِهِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله أَمْ صَحَابِيّاً آخَرًا» ^(٢).

ثَانِيَاً: السُّؤَالُ عَنِ السَّنَدِ:

وَلَمْ يَقِفِ الْأَمْرُ بِالصَّحَابَةِ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ مِنْ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، بَلْ إِنَّهُمْ كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّنَدِ أَيْضاً، وَمِنْ صُورِ ذَلِكَ:

(١) _ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: «قَضَى النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وآله بِالْغُرَّةِ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ» قَالَ: آتَتْ مِنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وآله قَضَى بِهِ ^(٣).

(٢) _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتَ عَلَى عَمْرٍ ثَلَاثاً فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَرَجَعْتُ، قَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتَ ثَلَاثاً فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله: «إِذَا اسْتَأْذَنْ أَحَدُكُمْ

(١) كَمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ، ص ١٥.

(٢) دَرَاثَاتُ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، (٢/ ٣٩١-٣٩٢).

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ جَنِينِ الْمَرْأَةِ، ص ١١٩٠، ح (٦٩٠٥-٦٩٠٦).

ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمَنَّ عليه بيّنة. أمنكم أحد سمعه من النَّبيِّ ﷺ؟ فقال أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقامت معه فأخبرت عُمَرَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال ذلك^(١).

قال ابن حَبَّان: «قد أخبر عمر بن الخطاب أَنَّهُ لم يَتَّهَم أبا موسى في روايته، ولم يطلب البيّنة منه على ما روى تكذيباً له، وإنَّما كان يُشَدَّد فيه، لأنَّ يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديد، فلا يجيء من بعدهم مَنْ يجترئ فيكذب عليه ﷺ، ويتقول عليه ما لم يقل حتى يدخل بذلك في سخط الله عز وجل، وهذان^(٢) [أول]^(٣) من فَتَّشَا عن الرِّجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم النَّاسُ على ذلك»^(٤).

ثالثاً: التَّطَوُّرُ التَّارِيخِيُّ لِلإِتِّزَامِ بِمَنْهَجِ إِسْنَادِ الرِّوَايَةِ:

إنَّ هذا الأمر من النَّقل بالإِسْنَاد أو السُّؤال عنه لم يكن مطَّرداً، فلربَّما سمع الصَّحَابِيُّ الحديث من صحابيٍّ آخر، ثم نسبته إلى النَّبيِّ ﷺ دون أن يذكر الصَّحَابِيُّ الذي سمع الحديث منه، والباعث على هذا اطمئنان الصَّحَابَةِ إلى ثقة من ينقلون الحديث عنهم من الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعُوا الحديث من النَّبيِّ ﷺ^(٥).

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «والله ليس كُلُّ ما نَحَدِّثُكُمْ عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حَدَّثَنَا أصحابنا، ونحن قوم لا يَكْذِبُ بعضهم بعضاً»^(٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، ص ١٠٨٧، ح (٦٢٤٥)، صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ص ٩٥٨-٩٥٩، ح (٢١٥٣)، واللفظ للبخاري.

(٢) يريد بهما عمر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) في طبعة دار الصميعي هكذا [أو] بسقوط اللام، واللفظ المثبت من طبعة دار المعرفة (٣٨/١).

(٤) المجروحين من المحدثين، (٣٩/١).

(٥) يُسَمَّى هذا النَّوع من الأحاديث مرسل الصَّحَابِي، وهذا الإرسال غير قادم في صحَّة الحديث، فهو في حكم الموصول المسند؛ لأنَّ الرِّوَايَةَ فيه عن الصَّحَابِي، والجهالة به لا تضر، لأنَّ الصحابة كلهم عدول. علوم الحديث، ص ٥٦.

(٦) المعجم الكبير، (٢٤٦/١)، ح (٦٩٩). قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح». بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد (٣٨٣/١).

وهذا تصريح من أحد الصحابة الكثيرين من الرواية أن جزءاً مما يحدثون به عن النبي ﷺ لم يسمعه منه مباشرة، بل تحمّلوه عن غيرهم من الصحابة، ثم روه عن النبي ﷺ، ولم يصرّحوا بذكر الواسطة فيه.

وقال البراء بن عازب رضي الله عنه: «ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعية الإبل»^(١).

وفي رواية أخرى: «كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكنَّ الناس كانوا لا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»^(٢).

وهذا النص فيه بيان السبب الذي شغلهم عن السماع، وهو الاشتغال بأمر المعاش والاهتمام له.

وبالمحصلة فإنَّ في هذين النصين ما يدلُّ على أنَّ بعض الصحابة يرفع الحديث إلى النبي ﷺ أحياناً مع أنه لم يسمعه منه مباشرة، وإنما سمعه من صحابي آخر، ولا يذكر الصحابي الذي سمع الحديث من النبي ﷺ، وفيهما أيضاً التصريح بالباعث على رواية الحديث على هذا الوجه، وهو الثقة والاطمئنان إلى عدم وجود من يكذب أصلاً في ذلك الوقت، ناهيك بمن يكذب على رسول الله ﷺ.

ثمَّ لما ظهر الكذب وفشى، ودبت الفتنة في أوساط المجتمع المسلم اختلف الحال، ولم يعد هنالك ما يوجب الثقة بالرواة والنقل، فاحتاط المسلمون لدينهم ولحديث نبيهم ﷺ، ولم يقبلوا من الحديث إلا ما رُوي مشفوعاً بإسناده عن العدول الضابطين.

(١) مسند أحمد، (٤٥٠/٣٠)، ح (١٨٤٩٣)، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح»، بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٣٨٤/١).

(٢) المستدرک على الصحيحين، (٢٠٥/١)، ح (٤٣٨) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي في التلخيص، (١٢٧/١).

ومن الأدلة الواضحة على ذلك قول محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظرُ إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(١).

ومن المعلوم أن الفتن التي كانت قبل ابن سيرين كثيرة، فما المراد بالفتنة التي ذكرها في كلامه هنا؟.

(١) _ ذهب القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) أن المقصود بالفتنة هنا فتنة قتل عثمان، وفتنة خروج الخوارج على عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، واستدلّ لذلك بأن قتل عثمان رضي الله عنه، والخوارج كانوا فُسّاقاً قطعاً، ومن كان بهذا الوصف وجب أن يُبحث عن أخباره فُترد، وعن أخبار غيره فتقبل^(٢)، وإليه ذهب الدكتور أكرم ضياء العمري^(٣).

(٢) _ وذهب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أنّها فتنة قتال عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، واستدلّ لذلك بأنّ الوضع في الحديث النبويّ كان أكثره في الميدان السياسيّ في العقد الرابع من القرن الأوّل؛ لتأييد جماعة، أو للنيل من الجماعة المخالفة، وكان ذلك أيام الحرب بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما.

واستدلّ لذلك أيضاً بأنّ ابن سيرين استعمل ضمير الغائب مع صيغة الماضي في كلامه كلّ، مما يؤكّد أنّه يخبر عن عادة ظهرت قبل أيّامه^(٤).

والذي يظهر أنّها فتنة المختار الثقفيّ (ت ٦٨ هـ)^(٥)، التي أدّت إلى ظهور طائفة

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين، ص ١٠_١١، ح (٢٧).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (١/ ١٢٢-١٢٣).

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ٤٦.

(٤) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، (٢/ ٣٩٦-٣٩٧).

(٥) أبو إسحاق، المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، الكذاب، ضالٌّ مُضِلٌّ، ادّعى أن الوحي يأتيه وأنه يعلم الغيب، تغلّب على الكوفة، وكانت فتنته عظيمة، ولد سنة الهجرة، ومات سنة (٦٨ هـ) قتله مصعب بن الزبير. الطبقات

الكبير، (٧/ ٩٩-١٠٦)، سير أعلام النبلاء، (٣/ ٥٣٨-٥٤٤).

الكيسانية وانتشارها^(١)، ويدلُّ على ذلك قولُ خيثمة بن عبد الرحمن (ت بعد ٨٠هـ): «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتَّى كان زمن المختار فاتَّهموا الناس»^(٢).

وقولُ إبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ): «إنَّما سُئل عن الإسناد أيَّام المختار»^(٣).

قال ابن رجب: «وسبب هذا أنَّه كثر الكذب على عليٍّ في تلك الأيام»^(٤).

ففي أثر ابن سيرين هذا ما يدلُّ على وجود الإسناد قبل الفتنة، وغاية ما هنالك أنَّهم لم يكونوا يسألون عن رجال الإسناد، وفي قوله _ نقلاً عن الأئمة _ : سُمُّوا لنا رجالكم. هذا السؤال يفترض سائله وجودَ مصدر للخبر يُسند إليه الراوي خبره، وهذا هو واقع الحال كما تقدم التَّدليل عليه.

فالذي يريده ابن سيرين رحمه الله من كلامه هذا: تأريخ بداية الاهتمام بالإسناد، وليس الكلام في أصل وجود الإسناد؛ لأنَّ الأسانيد كانت موجودة ومستعملة قبل ذلك، ثم لما وقعت الفتنة المذكورة فتَّش المحدثون عن الرجال، وسألوا عن الأسانيد، بحيث لم يعد مقبولاً ذِكرُ حديث دون أن يُصدَّر بإسناده.

وقد ذكر الدكتور محمد أمين القضاة أنَّ الإسناد في الرواية الحديثية مرَّ بمراحل

ثلاث^(٥):

الأولى: هي مرحلة الصحابة: الذين بدؤوا بالتفتيش عن رجال الرواية، وقد تقدَّم

(١) إحدى فرق الشيعة الغلاة، وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، والكيسانية نسبة إلى كيسان وهو لقب للمختار، وقيل هو اسم مولى لعلي عليه السلام. كان اسمه كيسان، وافتقرت الكيسانية فرقاً يجمعها شيان؛ أحدهما قولهم بإمامة محمد بن الحنفية وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد، والثاني قولهم بجواز البداء على الله عز وجل. الفرق بين الفرق، لعبد القاهر الجرجاني، ص ٢٧.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/١٩٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، (٣/٣٨٠).

(٤) شرح علل الترمذي، (١/٥٢).

(٥) مدرسة الحديث في البصرة، ص ٤٦١-٤٦٧.

التَّمثِيلُ لَذلكِ والتَّدْلِيلُ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَّةُ: هِيَ مَا بَعْدَ الصَّحَابَةِ: حينَ بدأ شِيعُ الإسنادِ في الرِّوَايَةِ، وتَمَيَّزَ هذه المَرحَلَةُ بِأنَّ الأَسانِيدَ لم تُلتَزَمَ التَّزاماً كاملاً في الرِّوَايَةِ، فربَّما ذَكَرَ الرَّاوي حَدِيثَهُ دونَ إسنادٍ، ولربَّما ساقَهُ بِإِسنادِهِ.

(١) _ قال شُعْبَةُ (ت ١٦٠ هـ): « كُنْتُ أَجَالِسُ قَتَادَةَ، فيذَكِّرُ الشَّيْءَ، فأقولُ كيفَ إسنادُهُ؟ فيقولُ المشيخَةُ الذينَ حوَلَهُ: إِنَّ قَتَادَةَ سَنَدٌ، فَاسْكُتْ، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مَجَالِسَتِهِ فَرَبَّما ذَكَرَ الشَّيْءَ فَأُذَكِّرُهُ، فَعَرَفَ مَكَانِي، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ يُسَنِّدُ لِي »^(١).

(٢) _ وعن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (ت ١٦٧ هـ) قال: « كُنَّا نَأْتِي قَتَادَةَ فيقولُ: بَلِّغْنَا عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَلِّغْنَا عَنْ عُمَرَ، وَبَلِّغْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَلَا يَكادُ يُسَنِّدُ، فَلَمَّا قَدِمَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْبَصْرَةَ جَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَبَلِّغْ قَتَادَةَ ذَلِكَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: سَأَلْتُ مُطَرِّفًا، وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَ بِالْإِسْنَادِ »^(٢).

الثَّالِثَةُ: اسْتِقْرَارُ أَمْرِ التَّحْدِيثِ مَعَ ذِكْرِ الْإِسْنَادِ: وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

(١) _ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ قَالَ: « سَمِعَ الزُّهْرِيَّ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرُوةٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرُوةٍ! تَحْيِينُنَا بِأَحَادِيثَ لَيْسَتْ لَهَا حُطْمٌ وَلَا أَرْمَةٌ »^(٣).

(٢) _ وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيِّ قَالَ: « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ إِذَا سَأَلَنِي عَنِ الْحَدِيثِ فَذَكَرْتَهُ بَلَا إِسْنَادٍ سَأَلَنِي عَنْ إِسْنَادِهِ وَيَقُولُ: رِوَايَةُ الْحَدِيثِ بَلَا إِسْنَادٍ مِنْ عَمَلِ الدِّمِيِّ »^(٤).

(١) الجرح والتعديل، (١/١٦٦).

(٢) الطبقات الكبير، (٩/٢٣٠).

(٣) العلل الصغير، ٨٩٧.

(٤) أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، ص ٦.

(٣) _ وقال سُفيان بن عُيينة: « حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ يَوْمًا بِحَدِيثٍ فَقُلْتُ: هَاتِهِ بَلَا إِسْنَادًا! فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَتَرْقَى السَّطْحَ بَلَا سَلَمٍ؟ »^(١).

(٤) _ وأَسَدُ ابْنِ عَسَاكَرٍ إِلَى الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: « خَرَجَ الزُّهْرِيُّ مِنَ الْخَضِرَاءِ^(٢)، فَجَلَسَ ذَلِكَ الْعَمُودُ مِنْ عِنْدِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّا قَدْ كُنَّا مَنَعْنَاكُمْ شَيْئًا قَدْ بَدَلْنَاهُ لِهَؤُلَاءِ، فَتَعَالَوْا حَتَّى أَحَدِّثْكُمْ. قَالَ فَسَمِعَهُمْ يَقُولُونَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ، فَقَالَ: يَا أَهْلَ الشَّامِ! مَا لِي أَرَى أَحَادِيثَكُمْ لَيْسَ لَهَا أَزْمَةٌ وَلَا خُطْمٌ؟ قَالَ الْوَلِيدُ وَقَبَضَ يَدَهُ. وَقَالَ: تَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا بِالْأَسَانِيدِ مِنْ يَوْمِئِذٍ »^(٣).

(٥) _ وقال هشام بن عروة: إِذَا حَدَّثَكَ رَجُلٌ بِحَدِيثٍ فَقُلْ: عَمَّنْ هَذَا؟^(٤).

(٦) _ وقال أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى الطَّالْقَانِيُّ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ «إِنْ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تَصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لَهَا مَعَ صَوْمِكَ». قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ! عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ، فَقَالَ: ثَقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثَقَّةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ! إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ^(٥).

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ النُّصُوصِ الَّتِي نُقِلَتْ عَنْ الْحَفَازِ وَالْمُحَدِّثِينَ يَتَبَيَّنُ لَنَا مَدَى الصَّرَافَةِ وَالشَّدَّةِ الَّتِي أَخَذُوا بِهَا حِيَالَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَقَدْ أَثْمَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ عِلْوَ الْهَمَّةِ فِي

(١) الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، (١/ ٨٤).

(٢) الخضراء دار الإمارة بدمشق، بناها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، تقع إلى الجهة الجنوبية الشرقية من المسجد الأموي، والباب المؤدي إليها يعرف بباب الخضراء، لم يبق منها اليوم شيء، وقد أقيم على أرضها اليوم مطعمٌ معروف. تاريخ مدينة دمشق، (٢/ ٢٤٥، ٣٥٩).

(٣) تاريخ مدينة دمشق، (٥٥/ ٣٣٣).

(٤) الجرح والتعديل، (٢/ ٣٤).

(٥) صحيح مسلم، في المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين، ص ٣٢، ح (١١).

طلب إسناد الحديث؛ إذ نشط المحدثون ونقله الأخبار والآثار في تتبع الرويات وجمعها من أفواه الرجال، فقطعوا الفياقي والقفار، ورحلوا الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد^(١).

ولقد صدق فيهم قول أبي عبد الله الحاكم: «نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة، وسمروهم المعارضة، واسترواحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم الشهاد، واصطلاهم الضياء، وتوشدهم الحصى، فالشدايد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، قلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلّم السنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السنة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم»^(٢).

ولم يقتصر الأمر على ذلك في الرواية الشفهية فقط، بل تجاوز ذلك إلى الكتب، والدواوين، والمصنّفات المختصة بالرواية الحديثية، فالنّاظر إليها، والمطلع عليها يجد القدر الهائل من المصنّفات، والجوامع، والموطّات، والأجزاء، والمسانيد، والصّحاح، والسنن، والمستدركات، والمستخرجات، والمعاجم، والمجاميع، والأربعينيات، والأُمالي، والفوائد، وكلّها قد ساق مؤلّفوها الأحاديث فيها بأسانيدها، وتشغل تلك الأسانيد حيّزاً كبيراً من تلك الكتب بحيث لو جردت منها لصارت في ربع حجمها الأصلي، وثلاثة أرباعها أسانيد^(٣).

وبعد أن دُوّنت كتب الرواية بأسانيدها، وطالت الأسانيد ظهر ما يسمّى بأسانيد

(١) ينظر في هذا الجانب كتاب (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ٣.

(٣) الإسناد من الدين، عبد الفتاح أبو غدة، ص ٣١.

الكتب، إذ أصبح من المتعذر على المتأخرين^(١) رواية كلِّ حديث إلى النَّبيِّ ﷺ؛ لطول الأسانيد، فإذا اتَّصل الإسناد لأحدهم إلى كتاب من كتب الرواية، جاز له رواية ما فيه من الحديث بإسناده إلى ذلك الكتاب، وكان من آثار ذلك ظهور الكتب التي عُنت بسلاسل أسانيد الكتب إلى مؤلفيها.

قال الحافظ ابن حجر: «سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب»^(٢).

وقد حملت هذه الكتب أسماءً عديدة كـ (معاجم الشيوخ، والمشیخات، والفهارس، والأثبات، والبرامج) فالحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٦هـ)، والسَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وغيرهم ممَّن عاصروهم، أو قبلهم، أو بعدهم، يروون الأحاديث بالأسانيد التي ترجع في نهايتها إلى أحد كتب الرواية المدونة في العصور السَّالفة.

فالاكتفاء في الرواية بعد تدوين الأحاديث في الكتب إنما هو على تلك الكتب، وإسناد الراوي روايته إنما هي لذلك الكتاب، لا لتلك الرواية، والمقصود بهذا النوع الجديد من الإسناد _ إسناد الكتب _ المحافظة على إبقاء سلسلة الإسناد التي خُصَّت بها هذه الأمة.

نقل ابن الصَّلاح عن الحافظ البيهقي أنَّه قال: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويهِ لا ينفرد بروايته، والحجَّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسَّماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحدثننا وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأمة، شرفاً لنبينا المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والله أعلم»^(٣).

(١) عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، صالح الرفاعي، ص ١٨ .

(٢) فتح الباري، (١/٥).

(٣) علوم الحديث، ص ١٢١ .

فأسانيد الرواية الحديثية موجودة ومستمرة إلى هذا العصر، بل في يوم الناس هذا من أعلام الحديث من يروي الحديث بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ. لكنَّ هذا الإسناد لا بدَّ أن ينتهي إلى أحد كتب الرواية.



المبحث الثاني

الإسناد في الرواية التاريخية

تقدم في المبحث الأول الكلام على الإسناد في الرواية الحديثية، وقد أفاض أئمة الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون في بيان ذلك كثيراً بحيث لم تعد الحاجة قائمة إلى دراسة استقرائية تكشف جوانب هذا الموضوع، وهذا بخلاف الرواية التاريخية التي لم يُدرس فيها هذا الجانب، ولهذا فإن الحديث عن الإسناد فيها يتطلب دراسة استقرائية لكتب التاريخ.

ولما كان من الصعوبة بمكان استقراء جميع كتب التاريخ فإني اقتصر على المشهور منها في هذا الفن، بدءاً بالقرن الأول الهجري إلى عصر الحافظ ابن كثير، ثم إن الاستقراء لا يشمل الكتاب المدرس كلياً، وإنما يشمل جزءاً منه بحيث يستطيع الباحث أن يكون فكرة عامة حول الإسناد في هذا الكتاب، وكذا الشأن في الإحالات إلى تلك المصادر، فإني لم أقصد إلى الحصر فيها، وإنما سقت ذلك للتّمثيل والاستدلال فحسب من غير استقصاء. وإذا كان للمؤلف أكثر من كتاب عمدتُ إلى أشهرها، وإلا فإلى المتوفّر منها، وإذا كانت هناك دراسة أو بحث حول هذا الكتاب فإني أعتمد ما خلص إليه، إذا كانت هذه الدراسة أو ذلك البحث يعتمد منهج الاستقراء التّام.

وفيماء يلي عرض لذلك:

(١) - عبيد بن شريّة الجُرهمي (ت ٦٧ أو ٧٠هـ):

يظهر من خلال كتابه (الملوك وأخبار الماضين) إهماله لإسناد الأخبار إهمالاً تاماً، والسبب في ذلك يعود إلى أن المادة التاريخية في هذا الكتاب غير منقولة عن رواها الأوائل بالإسناد؛ إذ لم يكن يعهد عند هؤلاء الرواية بالإسناد.

(٢) _ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ (ت ٩٤هـ):

من خلال تتبع بعض الروايات المنقولة عنه في (المغازي) يظهر التكوين المعرفي له بوصفه محدثاً وذلك من خلال إيراد أخباره بالإسناد^(١)، إلا أن هذا لا يعني وجود روايات غير مسندة لعروة في السيرة النبوية^(٢).

(٣) _ وَهْبُ بْنُ مُنْبَهٍ بْنِ كَامِلٍ (ت ١١٤هـ):

مادته التاريخية يغلب عليها الطابع القصصي الأخباري^(٣)، ولذلك جاءت هذه المادة مبتورة من دون إسناد، كما يظهر ذلك من خلال كتابه (التيجان). وإذا كانت أخبار وهب هذه جاءت فيما يتعلق بالأمم الماضية من دون إسناد فإن مادته التاريخية فيما يتعلق بالمغازي قد جاءت كذلك بلا إسناد، فهو لا يصرح بأسماء من روى عنهم أخباره^(٤). وقد قام بعض الباحثين باستقراء كامل لمرويات وهب التاريخية، فبلغت عنده (٦٧٢) رواية، جاء منها بلا إسناد (٦٤٦) رواية^(٥)، وهذا يغني أن نسبة الروايات غير المسندة تشكل (٩٦) بالمائة، والمسندة (٤) بالمائة.

(٤) _ عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ (ت ١٢٠هـ):

بتتبع بعض مروياته، والنصوص المنقولة عنه في المصادر، ولا سيما عند تلميذه ابن

(١) تاريخ الإسلام، (١/٤٦، ١١٧، ١٦٤_١٦٥، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧٨، ٣١١، ٣٣١).

(٢) المصدر السابق، (١/١٩٥، ٢٣٣، ٣١٥، ٣٢٢)، (٢/٤١، ٧١، ٧٥، ٩١، ٦٦٧).

(٣) قال الدكتور عبد العزيز المقالح في مقدمة تحقيقه لكتاب (التيجان في ملوك حمير)، ص ٧-٨، «كتاب التيجان يجمع بين الحادثة التاريخية والقصص الديني، وبين الخرافة والأسطورة، والاهتمام به ليس اهتماماً بالتاريخ فهو لا يشكّل مرجعاً تاريخياً أو مصدراً علمياً، وإنما يأتي الاهتمام به والحرص عليه من أنه كتاب فني يسجل ميلاد فجر القصة العربية وطريقة روايتها».

(٤) المغازي الأولى ومؤلفوها، ص ٥١.

(٥) وهب بن منبه ودوره في الكتابة التاريخية، عمار فريز زقزوق، ص ٩٤.

إسحاق يظهر جلياً أنه يسوق الأخبار والمرويات تارة بالأسانيد^(١)، وأحياناً من دون إسناد^(٢).

(٥) _ محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ):
ملأت مروياته في المغازي والسير الدواوين والمصنفات، وكل من صنف في ذلك فهو عيال عليه، ويظهر جلياً التكوين المعرفي له بوصفه محدثاً في المجال التاريخي، فالمتتبع لمروياته في السيرة والمغازي يتضح له الآتي:

_ يسوق الروايات بالإسناد المتصل، وأمثلة هذا كثيرة جداً.
_ يرسل الزهري في كثير من الأحيان الروايات ويسوقها بأسلوبه^(٣).
_ يستخدم الإسناد الجمعي، فيجمع بين الروايات ويسوقها في متن واحد^(٤).
(٦) _ موسى بن عقبة بن أبي عياش (ت ١٤١هـ):

اعتنى في كتابه (المغازي) بإسناد رواياته، ولكنه في أحيان أخرى يرسل عن شيوخه ولا سيما الزهري^(٥)، وقد يسوق الخبر بأسلوبه ويصوغه بعبارته دون أن يسنده لأحد^(٦).
لأحد^(٦).

(٧) _ محمد بن السائب بن بشر الكلبي (ت ١٤٦هـ):
من خلال النصوص المنقولة عنه يظهر أنه تارة يورد أخباره من دون إسناد^(٧)، وتارة

(١) ينظر: المغازي، للواقدي، (١/ ٦١، ٦٧، ٧٠، ٨٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٤٩، ١٩٢).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٧٣، ١٢٢، ١٤٤، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٨٤).

(٣) المغازي النبوية، ص ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٨، ٧٨، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ١١١.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٦.

(٥) المغازي، ص ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٨١، ٩١، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٣٩، ١٧٩، ٢٢٣، ٢٢٥.

(٦) المغازي، ص ٥٧، ١١٠، ١٢٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ٢٠١، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٣.

(٧) جل من أنساب الأشراف، (١/ ٧٢، ١١٥، ٤٣٤، ٤٧١)، تاريخ الأمم والملوك، (١/ ١٨٥)، (٢/ ٤١، ٥١٤،

وتارة أخرى بالإسناد^(١).

(٨) _ عوانةُ بنُ الحكم بن عياض الكلبي (ت ١٤٧هـ):

قام بعض الباحثين باستقراء مرويات عوانة في أمّهات المصادر فأوصلها إلى ثلاث مئة وثمانين عشرة رواية^(٢)، لم يسند منها سوى ثلاث وعشرين رواية^(٣).

(٩) _ محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥٠ أو ١٥١هـ):

وصل إلينا جزء من كتابه في السيرة، ويظهر من خلال استقراء رواياته فيه أنه يسوق الخبر بإسناده^(٤)، كما يروي كثيراً من الأخبار دونها إسناد^(٥)، إلى جانب روايته بالإسناد الجمعي^(٦).

(١٠) _ معمر بن راشد البصري (ت ١٥٣هـ):

لم يصل كتابه إلينا، ونجد نصوصه عند تلميذه الواقدي، وابن سعد في الطبقات، والطبري في تاريخه، وغيرهم، ومن خلال استقراء بعض رواياته نجده يعول على إسنادها تعويلاً كبيراً^(٧)، ولم يك يكثر من الإرسال كما صنع من قبله من علماء السير والمغازي^(٨).

(١١) _ أبو مخنف لو ط بن يحيى (ت ١٥٧هـ):

(١٦٣١، ٦٦٢). (٣/٦٣٩).

(١) جمل من أنساب الأشراف، (٣/١٧٨، ٥٠٨، ٥١٩)، تاريخ الأمم والملوك، (١/١٢٧، ٢٠٣، ٤٩٦، ٥٦٦)، (٢/٢٣٢، ٣٣٢).

(٢) الكتابة التاريخية عند المسلمين حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، للدكتور عوض عبد الكريم ذنبيات، ص ٥٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٤) السيرة النبوية، (١/١٨، ٢٠، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٩، ٦٠، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٨٠).

(٥) المصدر السابق، (١/٢١، ١٩، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٣١، ٢٦، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٠).

(٦) بلغت مروياته بالإسناد الجمعي خمساً وثلاثين رواية حسب طبعة دار الكتب العلمية.

(٧) المغازي، للواقدي، (١/٣٢، ٧٨، ٩٦، ١١٠، ١٨١، ٢١١، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٧١، ٤١٤).

(٨) المصدر السابق، (١/٩٦، ٤١٤)، (٢/١١، ٣٠٥، ٤٦٨).

يظهر من خلال مروياته في تاريخ الطبري اهتمامه بإيراد أخباره بأسانيدها^(١).

(١٢) _ سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ (ت ١٨٠هـ):

نقل الطَّبْرِي عنه كثيراً، وبالنَّظَر في بعض ما نُقِلَ عنه يظهر على هذه الروايات غلبة الإسناد عليها^(٢)، وفي بعض الأحيان يسوق الروايات بلا إسناد^(٣)، فضلاً عن روايته بالإسناد الجمعي^(٤).

(١٣) _ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ (ت ٢٠٤هـ):

يظهر في كتابه (الأصنام) عدم اهتمامه بإسناد رواياته، وإن كان في بعض الأحيان يسوقها بالإسناد^(٥)، وقد صَدَّرَ كتابه بإسناد جمعي^(٦)، وبالنَّظَر في بعض النُّصوص المنقولة المنقولة عنه نجد أنه يُسند الأخبار أحياناً^(٧)، وأحياناً بسوقها بلا إسناد^(٨).

(١٤) _ الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن (ت ٢٠٦هـ):

لا يختلف منهجه عن ابن الكلبي فتارة يسوق الحدث بالإسناد^(٩)، وأخرى بلا إسناد^(١٠).

(١٥) _ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ الْوَاقِدِيُّ (ت ٢٠٧هـ):

(١) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ص ٥٧-٥٨.

(٢) تاريخ الأمم والملوك، (٢/٢٠٤، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٧٢، ٣٠٩، ٣٦٠، ٣٦١).

(٣) المصدر السابق، (٢/٢٩٦، ٣٧١، ٤٦٠، ٥١٦).

(٤) المصدر السابق، (٢/٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٩٤، ٦٩٩).

(٥) الأصنام، ص ٤، ٢٥، ٣٢، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٦.

(٧) تاريخ الأمم والملوك، (١/١٢٧، ٢٠٣، ٤٩٦، ٥٧٠)، (٣/٦٢، ٣٣٢، ٣٩٧).

(٨) المصدر السابق، (١/١٣٠، ٢٦١، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٦٠، ٣٩٥)، (٢/٢٩، ٢٦٠، ٣٠٨).

(٩) تاريخ الأمم والملوك، (١/٥٣٩)، (٣/٣٧٥، ٥٢١)، (٤/١٨٨، ١٩٣، ٥٢١).

(١٠) المصدر السابق، (١/٤٩٦)، (٣/٥٣٣، ٥٣٤)، (٤/٢٤٨، ٤٦٠، ٥٣٨).

منهجه في الإسناد لا يكاد يجاوز من قبله، فهو ينقل الحادثة أو الخبر بإسناده^(١)، وقد يهمل الإسناد إهمالاً كاملاً^(٢)، فضلاً عن اعتماده منهج الإسناد الجمعي^(٣).

(١٦) - مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت ٢٠٨هـ):

يظهر من المصادر التي نقلت عنه أنه لم يكن يحفل بإسناد مروياته كثيراً، فالغالب عليه إيرادها مبتورة من دون إسناد^(٤)، وإن كان في أحيان أخرى يسند بعض الروايات^(٥). ثم وقفت بعد على دراسة لبعض الباحثين خلص فيها إلى أن الروايات غير المسندة بلغت نسبتها (٨٠) بالمئة من مجموع مروياته العام^(٦).

(١٧) - نَصْرُ بْنُ مُزَاهِمٍ (ت ٢١٢هـ):

لم يصل إلينا من مؤلفاته التاريخية سوى كتاب (صِفِّين)، وبالنظر في نصوصه وأخباره يظهر أن الغالب على مادته التاريخية إيرادها بالأسانيد. (١٨) - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَائِنِيِّ (ت ٢٢٥هـ):

يغلب على روايته التاريخية إيرادها بلا إسناد^(٧)، مع أنه يسند في أحيان أخرى بعض الروايات^(٨)، فضلاً عن استعماله الإسناد الجمعي^(٩). ثم وقفت بعد على دراسة خاصة بمروياته خلص الباحث فيها إلى قوله: «بلغت رواياته التي بدون سند أكثر

(١) المغازي، (١/ ٢١، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥٣).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٤١، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٨٩، ٨١).

(٣) بلغ مجموع الروايات بالإسناد الجمعي عند الواقدي في كتابه المغازي خمسة وثلاثين رواية.

(٤) تاريخ الأمم والملوك، (١/ ٥١٠)، (٣/ ٢٥٧، ٦٥٢)، (٤/ ٤٦، ٣٥، ٦٢).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٤٧٢، ٤٧٨)، (٣/ ٣٦٥)، (٤/ ٢٨٤).

(٦) أبو عبيدة معمر بن المثنى ودوره في الكتابة التاريخية، إيهاب فوزي، ص ٢١٥.

(٧) تاريخ الأمم والملوك، (٢/ ٤٤٢، ٥٠٣، ٥٣٨، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٦٠٧)، (٣/ ٢١٠، ٢٤٣).

(٨) المصدر السابق، (٢/ ٤٤٠، ٥٦١، ٧٠٠)، (٣/ ٦٨، ٣٨٧، ٦٤٢).

(٩) المصدر السابق، (٢/ ٢٩١)، (٣/ ٦٦٨).

من (٨٠٪)»^(١).

(١٩) _ خليفة بن خياط بن أبي هُبيرة (ت ٢٤٠هـ):

عني في كتابه (التاريخ) بإسناد مروياته ولا سيما فيما يتعلق بالسيرة النبوية.

(٢٠) _ محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ):

يغلب على كتابه (المنمق في أخبار قريش) إهمال الإسناد، وإذا أسند _ وهذا قليل _ فإنه ينقل عن مصادر متقدمة بأسانيد تلك المصادر، لا بأسانيد^(٢)، ويندر في الكتاب إيراد مؤلفه الأخبار بإسناده هو^(٣).

(٢١) _ الزبير بن بكار بن عبد الله (ت ٢٥٦هـ):

عني في كتابه (الأخبار الموفقيات) باختيار مادته وإيرادها بالأسانيد^(٤).

(٢٢) _ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧هـ):

ساق المؤلف مادته التاريخية كلها في كتابه (فتوح مصر وأخبارها) وفق منهج المحدثين بالإسناد.

(٢٣) _ عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ):

لا يشك من يطالع كتابه (أخبار المدينة) أنه يجتهد في إيراد مادته التاريخية كلها من الأحاديث والأخبار والآثار بالإسناد على طريقة المحدثين.

(٢٤) _ يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ):

صنّف (المعرفة والتاريخ)، ويظهر أثره بوصفه محدثاً من حيث إسناد المرويات^(٥)، كما

(١) علي بن محمد المدائني ودوره في كتابة التاريخ، عماد عزام جوابرة، ص ٤٠٩.

(٢) المنمق في أخبار قريش، ص ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٨١.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢، ٤١.

(٤) الأخبار الموفقيات، ص ٣٧.

(٥) المعرفة والتاريخ، (١/١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤).

كما لا يخفى أنه يسوق أخباره في بعض الأحيان من دون إسناد^(١).

(٢٤) _ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

يغلب على كتابه (المعارف) المادّة التّاريخيّة غير المسندة، ومع هذا فلا يخلو الكتاب من إيراد مؤلّفه بعض الأخبار فيه بأسانيدها^(٢).

(٢٥) _ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ):

خاتمة مؤرخي الفتوح، وصل إلينا من كتبه (فتوح البلدان) و(أنساب الأشراف)، تتلمذ البلاذري على أيدي كبار المحدثين فمعظم شيوخه منهم، وقد تأثر بمنهج هؤلاء المحدثين في الغالب فيما يسوقه من مرويات وأخبار، ونلاحظ عنايته بذلك من خلال اهتمامه بالإسناد المتّبع عند المحدثين^(٣)، وقد بلغ مجموع رواياته في كتابه (فتوح البلدان) (١١١٥) رواية، منها (٧٥٥) رواية مسندة^(٤)، كما أنه تأثر بمن قبله فيما يتعلق بالإسناد الجمعي^(٥)، يضاف إلى هذا كلّ أنّه يهمل الأسانيد في كثير من الأحيان^(٦).

(٢٦) _ أحمد بن داود بن وند (أبو حنيفة الدّينوري) (ت ٢٨٢هـ):

له مشاركة في الكتابة التّاريخيّة من خلال كتابه (الأخبار الطوال) يكشف فيه عن أخبار الفرس فضلاً عن تأريخه لأحداث التاريخ الإسلامي حتى عهد الخليفة العبّاسي المعتصم بالله، وهو مجرد من الأسانيد بالكلية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المؤلّف

(١) المعرفة والتاريخ، (١/١١٥، ١١٨، ١٢٦، ١٣١).

(٢) المعارف، ص ٩، ٣٥، ٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٢، ١٧٢، ١٨١.

(٣) كما في كتابه فتوح البلدان.

(٤) البلاذري ومنهجه في كتابه فتوح البلدان، للدكتورة صفاء حافظ عبد الفتاح، ص ١٠٦.

(٥) يظهر ذلك بوضوح في كتابه أنساب الأشراف، وانظر أيضاً: البلاذري ومنهجه في كتابه فتوح البلدان، ص ١٠٧.

(٦) موارد البلاذري في كتابه فتوح البلدان، فوزي محمد عبده ساعاتي، (١/٩٨).

عاصر بعض الأحداث فدوّن ما شاهد وسجّل ورأى.

(٢٧) _ أحمد بن أبي يعقوب (إسحاق) بن جعفر اليعقوبي (ت ٢٩٢هـ):

يتألف كتابه (التاريخ) من قسمين؛ الأول تكلم فيه على الأمم عامّة، والثاني أفردته للتاريخ الإسلامي بدءاً بمولد النبي ﷺ وانتهاءً بخلافة الخليفة العباسي المعتمد. والكتاب بقسميه جاء خلواً من الإسناد تاماً، و«من أيّ ألفاظ توضح الطريقة التي استقى معلوماته بها، باستثناء عبارات غامضة ومحدودة، مثل: قيل، وروى بعضهم، وقال بعضهم»^(١).

(٢٨) _ محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ):

كانت فاتحة حياته العلمية دراسة الحديث النبوي، ومن ثمّ فلا غرو أن يتأثر عمله التاريخي بمنهج المحدثين من سياق الروايات والأخبار بإسنادها إلى مصادرهما، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه فقال:

«وليعلم الناظر في كتابنا هذا أنّ اعتمادنا في كلّ ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أنّي راسمه فيه إنّما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى روايتها فيه...»^(٢).

وقد وفق الطبري بشرطه في ذلك في الغالب، إلّا في القسم الأخير من الكتاب الذي يكاد يخلو من الإسناد، وربّما كان مبعث التساهل هنا خوفه على محدّثيه الأحياء من غضب الساسة؛ لأنّ في رواياتهم ما يعرض لغضب السلطان، وقد يكون الباعث أحياناً على إهمال

(١) المؤرخون العرب والفتنة الكبرى، للدكتور عدنان محمد ملحم، ص ٥٠.

(٢) تاريخ الأمم والملوك، (١/١٣).

الإسناد اعتماده على معلوماته الشخصية^(١).

وكثيراً ما يرسل الطبري أخباره، ويصدر ذلك بقوله: حدثت عن فلان^(٢)، كما يظهر بوضوح روايته بالإسناد الجمعي على نطاق واسع، وهو إما أن يكون من تصريف الرواة الذين ينقل عنهم^(٣)، وإما أن يكون الطبري هو الذي يجمع بين الأسانيد، ويسوق المتن في متن واحد^(٤).

(٢٩) _ أحمد بن محمد بن علي بن أعمش الكوفي (ت ٣١٤هـ):

جاء كتابه (الفتوح) خلواً من الإسناد بالكلية.

(٣٠) _ علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ):

من أهم كتبه التاريخية (مروج الذهب) و(التنبيه والإشراف)، وقد صرح فيهما بمنهجية الاختصار وعدم التطويل، من خلال حذف الأسانيد وعدم اعتمادها فيما يسوقه من أخبار وأحداث^(٥).

(٣١) _ حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ)

له كتاب (تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام) ومادته التاريخية بدون إسناد.

(٣٢) _ عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ابن الفرضي) (ت ٤٠٣هـ):

جاء كتابه (تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس) خالياً من الأسانيد، وما نقله عن

(١) في التاريخ الإسلامي، د. عماد الدين خليل، ص ١٠٥.

(٢) تاريخ الأمم والملوك، (١/٧٣، ٧٩، ٨٢، ٩٧، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٢١، ١٣٠، ١٤٢).

(٣) المصدر السابق، (١/١٨، ١٧٩، ٤٤٣، ٥٣٨، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧١).

(٤) المصدر السابق، (١/٦٣، ٢٠٤، ٢٦٠، ٢٦٣)، (٢/٢٢٣، ٣١٢، ٣٦٢).

(٥) مروج الذهب، (٢/٣١٦)، التنبيه والإشراف، (١/٢٤٣).

غيره من المصادر ذكر إسناده إليه في مقدمة كتابه^(١).

(٣٣) _ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)

يعدُّ كتابه (دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة) من المؤلفات المستقلة في السيرة النبوية، ويظهر في كتابه هذا التكوين المعرفي له بوصفه محدثاً، فهو يسوق مادته التاريخية مشفوعة بأسانيدها، كما أنه لم يغفل استعمال الإسناد الجمعي^(٢).

(٣٤) _ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ):

يغلب على كتابه (الدرر في اختصار المغازي والسير) الأخبار المسندة^(٣)، هذا مع وجود المادة التاريخية غير المسندة أيضاً^(٤)، وأما كتابه (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) فقد جاءت مادته التاريخية في غالبها بغير سند، وغالبها مأخوذ من الكتب المشهورة عند أهل العلم بالسير وأهل العلم بالأثر والأنساب والتواريخ التي عول عليها العلماء في معرفة أيام الإسلام وسير أهله.

وباعتبار أنه أهمل الإسناد إلى تلك المصنفات في تلك المادة فإنه صدر كتابه بأسانيدته إليها، ثم يسوق بعد ذلك سند صاحب الكتاب^(٥). إلا أن ابن عبد البر ساق بعض الأحاديث بالإسناد المرفوع إلى الصحابي صاحب الترجمة، وغالباً ما يكون هذا الحديث يتعلّق بفضيلة هذا الصحابي، أو غير ذلك مما له صلة به^(٦).

(١) ينظر مقدمة الكتاب، (١/٨-١٠).

(٢) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، (١/٢٤، ١٥٨، ٢٢٠، ٢٥١، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٥).

(٣) الدرر في اختصار المغازي والسير، ص ٢٨-٣٠، ٣٥، ٤١، ٤٦، ٤٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٨، ٤٤، ٥٧، ٦٢، ٦٦، ٦٨.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص ٢٣-٢٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٢، ٧٦، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ١٠٢، ١٠٥.

(٣٥) _ أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ):

يظهر الحرص الشديد لدى الخطيب البغدادي في تراجم كتابه (تاريخ بغداد) على إيراد كثير من أخبار المترجمين بالأسناد، والإسناد في كتابه يأخذ أربع صور:

- ١_ إذا كان لصاحب الترجمة حديث يرويه فإن الخطيب يسوق الحديث بإسناده إليه.
- ٢_ إذا كان ينقل عن المصادر المتقدمة فإنه يسوق إسناده إلى المصنّف صاحب الكتاب، مع كون مصادره التي أفاد منها بلغت المئات، إلا في القليل النادر فإنه ينقل مباشرة عن بعض المصادر لعدم حصوله على إذن بروايتها.
- ٣_ كما يسند الكلام إلى شيخه الذي أخذ عنه الخبر.
- ٤_ وأخيراً يسوق إسناده إلى العلماء من غير شيوخه^(١).

(٣٦) _ المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ):

اعتمد في كتابه (البدء والتاريخ) منهج إيراد الأخبار فيه دونها إسناد.

(٣٧) _ علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ):

باعتبار كونه من أهل الحديث فإنه سلك منهجهم في إيراد الخبر بإسناده، وغالب مادّة الكتاب سار فيها على هذا المنوال، وقد يغيب الإسناد عنده في بعض الأحيان لكون الخبر مغرقاً في القدم لا سند له في الأصل، أو لكونه ينقل عن مصادر متقدمة^(٢).

(٣٨) _ عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧هـ):

نقل في كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) مادّته التاريخية من كتب السابقين،

(١) ينظر: مقدمة الدكتور بشار عواد معروف في تحقيقه لتاريخ بغداد، (١/ ٨٩)، (١/ ١٣٥).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (١/ ١٥، ١٩، ٣٥٥)، (٢/ ٣، ٢٦٤)، (٥/ ٣٤، ٣٩٠).

وغالباً ما يكون هذا من دون إسناد، لكنَّ ابن الجوزي لا يُهمَل الإسناد بالكلية، بل يسوق بعضاً من أخباره بالإسناد، وبتتبع بعض النصوص المسندة عنده يتبيَّن أنَّ ذلك يكون عندما يستشهد بحديث نبوي يتضمن مادّة أو خبراً تاريخياً فيسوق الحديث بإسناده إلى النبي ﷺ^(١)، وقد يسند بعض الأخبار التاريخية سوى ما تقدم^(٢).

(٣٩) _ عليُّ بن محمَّد بن محمَّد (ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ):

منهجه في كتابه (الكامل في التاريخ) عدم الالتزام بالأسانيد فيما يسوقه من أحداث وأخبار.

(٤٠) _ محمَّد بنُ محمَّد بن محمَّد (ابن سيّد الناس) (ت ٧٣٤هـ):

يكاد هذا المؤرِّخ أن ينفرد عن معاصريه فيما يتعلَّق بمنهجه الإسنادي، فمع وجود المصنَّفات والكتب إلا أنَّه لم ينقل عنها بطريق الوجدادة، بل حرص على نقلها بأعلى طرق النُّقل المعروفة عند المحدثين كالسَّماع والعرض، وهذا يظهر بوضوح أثر الصَّنعة الحديثية في مروياته، ويتلخَّص منهجه الإسناديُّ في أمرين:

الأول: كثيراً ما يورد الأحاديث والأخبار والآثار بالسَّنَد المتَّصل^(٣).

الثاني: ما نقله عن المصادر المتقدِّمة نقله بإسناده إلى تلك المصادر، وقد بلغ مجموعها اثنين وعشرين إسناداً، ولم يذكرها في ثنايا الكتاب، وإنَّما ذكرها في خاتمته للاختصار^(٤).

(٤١) _ محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ):

إنَّ طبيعة المادّة التاريخية لكتابه (تاريخ الإسلام) اقتضت في كثير من الأحيان غياب

(١) المنتظم، (١/١٢٠، ١٢٦، ١٣٧)، (٢/٢١، ١٦٢، ٣١١)، (٣/٧٧).

(٢) المصدر السابق، (١/١٣٥)، (٢/٢٣، ١٧٠)، (٧/١١٢)، (١١/٣٥٤)، (١٢/١٣٦).

(٣) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، (١/٧٩، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩٧، ١٠٧، ١١٢، ١١٩).

(٤) المصدر السابق، (٢/٤٥٥-٤٦٠).

الإسناد فيها، ومع ذلك فقد ساق الذهبيُّ الكثير من الأخبار، والحكايات، والحوادث التاريخية بإسناده إليها مستعملاً ألفاظ المشافهة^(١).

(٤٢) _إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ):

غلب عليه في كتابه (البداية والنهاية) التزام الرواية بالأسانيد فيما يتعلق بالسيرة النبوية، في حين أنه عرض مادته التاريخية في باقي الكتاب بخلاف ذلك معتمداً على الاختصار والتلخيص والنقل بالمعنى^(٢).



(١) ينظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، للدكتور بشار عواد معروف، ص ٣٨٧.

(٢) الإمام ابن كثير سيرته ومؤلفاته ومنهجه في كتابة التاريخ، للدكتور مسعود الرحمن خان الندوي، ص ٣١٩-٣٢١.

الفصل الثاني

متن الرواية ومصادرها

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: متن الرواية

المبحث الثاني: مصادر الرواية الحديثة

المبحث الثالث: مصادر الرواية التاريخية

المبحث الأول

متن الرواية

أولاً: متن الرواية الحديثية:

من المعلوم أنَّ جهود المحدثين لم تقتصر على سند الحديث فقط، بل شملت المتن أيضاً فأولته العناية الفائقة باعتباره الغاية والمقصود من السند.

وإذا أردنا أن نقف على ما يتضمَّنه متن الرواية الحديثية من موضوعات فإنَّ الاستقراء التام الذي قام به أهل الحديث للمتون هو الطريق لذلك، إذ تتبعوا متون الأحاديث تتبعاً دقيقاً، وميّزوا ما يتضمَّنه كلُّ حديث من مواضيع، وجمعوا الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد، وعُنوا بالتفاصيل الجزئية الدقيقة، والتي يتمُّ تفريعها تحت الحديث الواحد إلى فروع موضوع رئيسٍ يعتمدُه واضع التقسيم^(١)، وكلُّ هذا يظهر جلياً في عناوين الأبواب التي صَدَّرَ بها المصنِّفون أحاديث الأبواب ضمن الكتاب الواحد.

وقد كان من نتائج هذا الاستقراء وآثاره أنَّ علماء الحديث قسموا الأحاديث وفق موضوعاتها، حتَّى أصبح هناك منهج خاصٌّ من مناهج تصنيف الحديث هو التَّصنيف على الموضوعات، والكتب التي صنِّفت على الموضوعات تحمل اسم الجوامع والسُّنن والمصنِّفات، وقد تقدَّم التعريف بها في الباب الأول، وعند الرجوع إلى كتب الرواية الحديثية المصنَّفة على الموضوعات نجد أنَّ متن الرواية الحديثية يتضمَّن ما يأتي:

(١) ينظر: الحديث الموضوعي دراسة نظرية، رمضان إسحاق الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية، مج ١٠، ع ٢٤، ص ٢١٦.

١_ أحاديث العقائد:

وهذه الأحاديث تتضمن أصول العقائد، وهذه الأصول ترجع إلى الإيمان بالله، كصفات الله تعالى، وأسمائه، وما يجوز ويستحيل عليه، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره^(١).

٢_ أحاديث الأحكام:

التي تخصّ المكلفين، وتتضمّن بيان الواجب، والمندوب، والمباح، والمحرم، والمكروه^(٢)، وتشمل هذه الأحاديث الأحاديث المتعلقة بالعبادات، والمعاملات، والزواج والطلاق، والعقوبات، وغيرها، ويُطلق على الكتب التي أفردت هذه الأحاديث (كتب الأحكام)، وهي كثيرة.

٣_ أحاديث الرقاق:

الرقاق والرقائق جمع رقيقة^(٣)، والرّقة: بكسر الراء الرّحة في القلب^(٤)، قال ابن حجر: «وسمّيت هذه الأحاديث بذلك لأنّ في كلّ منها ما يحدث في القلب رقة»^(٥). ويشمل هذا النوع من الأحاديث أحاديث التّرجيب والتّرهيب، والمواعظ والقصص^(٦).

٤_ أحاديث المناقب والفضائل:

المناقب جمع منقبة، وهي الخصال الحميدة في النّاس، ومنه مناقب الصحابة^(٧)،

(١) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٢٥)، فتح المغيث، (١/٣٣٢).

(٢) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٢٥).

(٣) لسان العرب، (رقق)، (٢/١٧٠٧).

(٤) جهرة اللغة، لابن دريد، (رقق)، (١/١٢٥).

(٥) فتح الباري، (١١/٢٢٩).

(٦) ينظر: علوم الحديث، ١٠٣.

(٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (نقب)، (٢/٢٣).

والفضائل جمع فضيلة، وهذه الأحاديث تبين مناقب الأنبياء وفضائلهم، وكذلك مناقب الصحابة، ويلحق بهذا النوع المثالب^(١) جمع مثلبة، وهي العيوب^(٢).

٥_ أحاديث السير والمغازي:

المقصود بأحاديث السير هنا أحاديث الجهاد، وقد أطلق العلماء عليها هذا الاسم؛ «لأنها مُتَلَقَّاةٌ من أحوال النبي ﷺ في غزواته»^(٣). والمراد بالمغازي «ما وقع من قصد النبي ﷺ الكفار بنفسه أو بجيش من قبله»^(٤).

ويلحق بالسير والمغازي أخبار السابقين من الأنبياء وأقوامهم وأحوالهم، وكيف كانت عاقبة أمر من رشد منهم ومن غوى.

٦_ أحاديث الآداب:

الآداب جمع أدب، وهو «استعمال ما يحمد قولاً وفعلاً، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق، وقيل الوقوف مع المستحسنات، وقيل هو تعظيم من فوقك، والرفق بمن دونك»^(٥). وتشمل آداب الطعام والشراب، والسلام والاستئذان، والسفر، والحديث، والخصومة، والصلة، وغيرها.

٧_ أحاديث التفسير:

ويتضمن هذا النوع من الأحاديث التفسير النبوي للقرآن الكريم.

٨_ أحاديث الفتن والملاحم:

الفتن بالكسر جمع فتنة، وهي الابتلاء والاختبار، والملاحم جمع ملحمة، وهي

(١) الرسالة المستطرفة، ص ٤٢.

(٢) الصحاح، (ثلب)، (١/٩٤).

(٣) فتح الباري، (٦/٤).

(٤) المصدر السابق، (٧/٢٧٩).

(٥) المصدر السابق، (١٠/٤٠٠).

الحروب التي يكثر فيها القتل^(١)، وتطلق الملحمة ويراد بها الفتنة أيضاً^(٢).

وهذه الأحاديث تخبر عن الأحوال الآتية من الغيوب المستقبلة، من الفتن والملاحم التي تكون بين المسلمين وغيرهم، ويلحق بهذا النوع أشراف الساعة، والبرزخ، والبعث، وصفة الجنة والنار^(٣).

ثانياً: متن الرواية التاريخية

لم يأل المؤرخون جهداً في العناية بمتن الرواية التاريخية، شأنهم في ذلك شأن المحدثين، وإن تفاوتت جهودهما كل حسب اختصاصه، ومن ذلك استقراؤهم الشامل لمادة الخبر التاريخي، الذي نتج عنه تقسيم المادة التاريخية، وفرزها، وبيان ما تتضمنه من أحداث ووقائع وعُرف هذا بمنهج (التأريخ حسب الموضوعات)، ويعتمد هذا المنهج عرض المادة التاريخية تبعاً لموضوع معين.

ولا شك أن تنوع المادة التاريخية يعني تنوع موضوعاتها وتشعبها، مما يجعل من الصعب والعسير حصرها في عدد معين، وقد حاول الذهبي تقصي المادة التاريخية وفرزها حسب موضوعاتها، فأوصلها إلى أربعين فناً يمكن أن يُصنّف في كل موضوع منها تاريخ خاص بها، غالبها يتفرّع عنه فنون أخرى، وهي:

١ - السيرة النبوية .

٢ - قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

(١) غريب الحديث، للخطابي، (٢/٢٨٩).

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، للسندي، (٢/٥٢٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (١/٢٩٩)، السنة النبوية وحي، د. خليل إبراهيم ملا خاطر،

- ٣- تاريخ الصحابة ﷺ .
- ٤- تاريخ الخلفاء.
- ٥- تاريخ الملوك والدول.
- ٦- تاريخ الوزراء.
- ٧- تاريخ الأمراء، والأكابر، ونواب الممالك، وكبار الكتاب...
- ٨- تاريخ الفقهاء.
- ٩- تاريخ القراء.
- ١٠- تاريخ الحفاظ.
- ١١- تاريخ المحدثين.
- ١٢- تاريخ المؤرخين.
- ١٣- تاريخ النحاة، والأدباء، واللغويين، والشعراء، والبُلغاء، والعروضيين.
- ١٤- تاريخ العبادة، والزهاد، والأولياء، والصوفيّة، والنسّاك.
- ١٥- تاريخ القضاة والولاة.
- ١٦- تاريخ المعلمين، والورّاقين، والقُصّاص، والطُرقيّة، والغرباء.
- ١٧- تاريخ الوُعّاظ، والخطباء، وقراء الأنعام، والندماء، والمُطربين.
- ١٨- تاريخ الأشراف، والأجواد، والعقلاء، والأذكياء، والحكماء.
- ١٩- تاريخ الأطباء، والفلاسفة، والرّنادقة، والمهندسين.
- ٢٠- تاريخ المتكلمين، والجهميّة، والمعتزلة، والأشعرية، والكرامية، والمجسّمة.

- ٢١- تاريخ الشيعة.
- ٢٢- تاريخ الخوارج، والنواصب، وأنواع المبتدعة وأهل الأهواء.
- ٢٣- تاريخ أهل السنة.
- ٢٤- تاريخ البخلاء، والطفيلية، والثقلاء، والأكلة، وذوي الحُمق والحُيلاء، والسُفهاء.
- ٢٥- تاريخ المرضى، والزُمنى، والصم، والحُرس، والحُذبان.
- ٢٦- تاريخ المنجمين، والسحرة، والكيميائيين، والمطالبين والمشعوذين.
- ٢٧- تاريخ النسايين، والأخباريين، والأعراب.
- ٢٨- تاريخ الشُّجعان، والفرسان، والشُّطَّار، والسُّعاة.
- ٢٩- تاريخ التجَّار، وعجائب الأسفار، والبحار، وغرباء البحريَّة، والمجرِّدين.
- ٣٠- تاريخ أولي الصَّنائع العجيبة.
- ٣١- تاريخ الرُّهبان، وأولي الصَّوامع، والخلوات والأحوال الفاسدة.
- ٣٢- تاريخ الأئمَّة، والمؤذنين، والموقِّتين، والمعبرين، والعامة.
- ٣٣- تاريخ قطاع الطَّريق، ولعَّاب الشُّطرنج والنرد والقمار.
- ٣٤- تاريخ المُلَّاح، والعشَّاق، والمتيمِّمين، والرقَّاصين، وأهل الخلاعة.
- ٣٥- تاريخ أولي الدَّهَاء، والحزم والتدبير، والرَّأي، والخداع والحيل.
- ٣٦- تاريخ الصَّانعين، والفرشيين، والمخنثين.
- ٣٧- تاريخ عقلاء المجانين، والمُوسوسين.
- ٣٨- تاريخ السَّائلة، والشحاذين، والمتمنين.
- ٣٩- تاريخ قتلى القرآن والحب والسَّماع والفرع والحال.

٤٠- تاريخ الكُهان، وأولي الخوارق والكشف^(١).



المبحث الثاني

(١) الإعلان بالتوبيخ، ص ٥١٨-٥٢٢، بتصرف.

مصادر الرواية الحديثية

يمكن تقسيم هذه المصادر ثلاثة أقسام^(١):

أولاً: السَّماع:

هو المصدر الأوسع والأكبر للرواية الحديثية، وبه تلقى الصحابة رضوان الله عليهم الحديث عن رسول الله ﷺ، ويعدُّ أعلى مراتب التحمُّل للحديث، وأرفع درجات الرواية عند الأكثرين، وقد يكون تحديث الشيخ بالحديث من حفظه، أو من كتابه^(٢).

وإدخال تحديث الشيخ من كتابه ضمن السَّماع مع أنَّ الشيخ يحدث من كتابه؛ لأنَّ الراوي يعتمد في تحمُّله الحديث عن الشيخ على السَّماع منه، لا على كتابه. والراوي عندما يتحمَّل الحديث سماعاً فإنه يقول حال الأداء له (سمعت)، أو (حدَّثنا)، أو (حدَّثني)، أو (أخبرنا)، أو (قال لنا)، أو (ذكر لنا)، أو (أنبأنا)، أو (نبأنا)^(٣).

ثانياً: المصادر المكتوبة:

هي ما يكتبه الشيخ لنفسه عن شيوخه من الأحاديث التي تحمَّلها عنهم، كما يدخل في المصادر المكتوبة كتب الرواية التي صنَّفها المحدثون من الموطَّات، والجوامع، والمصنَّفات، والصَّحاح، والسُّنن، وغيرها، والنَّقل عن هذه المصادر بإحدى الطرق الآتية:

١_ العرض:

ظهرت هذه الطريقة وشاعت بعد انتشار التدوين، وتقييد العلماء للحديث

(١) اقتضت طبيعة البحث تقسيم مصادر الرواية الحديثية ثلاثة أقسام تسهيلاً للموازنة بينها وبين مصادر الرواية التاريخية، وهذا بخلاف ما جرى عليه أهل الحديث من تقسيمها ثمانية أقسام.

(٢) الكفاية، (٢/ ٢١٤-٢٣٩)، الإلماع، ص ٦٩.

(٣) المصادر السابقة.

بالكتابة^(١)، وكما أنَّ الشَّيْخَ يحدِّثُ في السَّماعِ من حفظه، أو كتابه، فكذلك الحال هنا فإنَّ الطَّالِبَ يعرض على شيخه الحديث؛ إمَّا من حفظه، وإما من كتابه.

ولا خلاف في صحة الرواية بالعرض عند المحدثين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض من لا يعتدُّ بخلافه^(٢).

والألفاظ التي يعبرُّ بها الرَّاوي حال الأداء هنا مختلف فيها، فالذين قالوا بالتَّسوية بين السَّماعِ والعَرَضِ يقولون بجواز استعمال ألفاظ السَّماعِ المذكورة آنفاً، ومن هؤلاء الإمام مالك، ومنصور بن المعتمر، وعطاء بن أبي رباح، والزُّهريُّ، وسفيان الثَّوريُّ، وابن جُرَيْج، والأوزاعيُّ، وغيرهم^(٣). ومن قال بالفرق بين السَّماعِ والعَرَضِ جعل لفظ (أخبرنا) خاصاً بالعرض، ومن هؤلاء الشَّافعي، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وحمَّاد بن زيد، وعثمان بن أبي شيبة^(٤).

٢_ الإجازة:

هنا لا يسمع الرَّاوي الحديث من شيخه، كما لا يقرؤه عليه، بل يعتمد المحدث إلى حديث من أحاديثه، أو كتاب من كتبه، فيجيز للطَّالِبِ روايته عنه بقوله له: أجزت لك رواية هذا الحديث، أو هذه الأحاديث، أو هذا الكتاب عني، فيروي ذلك عنه بموجب ذلك من غير أن يسمعه منه أو يقرأه عليه^(٥). ولا خلاف في جواز العمل بها عند الجمهور^(٦).

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٢١٤.

(٢) علوم الحديث، ص ١٣٧.

(٣) المحدث الفاضل، ص ٤٢٠-٤٢٤، الكفاية، (٢/ ٢٥٥-٢٦٤).

(٤) المحدث الفاضل، ص ٤٣١-٤٣٤، الكفاية، (٢/ ٢٥٠-٢٥٤).

(٥) الإلماع، ص ٨٨.

(٦) الكفاية، (٢/ ٢٦٧).

والرواية بالإجازة يُعبر عنها بألفاظ مُشعرة بها، حتى لا تلتبس بالسَّماع، أو العرض، أو المناولة، أو المكاتبه، كقوله: (أجاز لي فلان)، أو (حدثني إجازة)، أو (أخبرني إجازة)^(١). ونُقل عن ابن جريج، وجماعة من المتقدمين، جواز إطلاق (حدثنا) و(أخبرنا) في الإجازة^(٢)، ونُقل عن الأوزاعي أنه خصَّ الإجازة بألفاظ (خبرني)، و(خبرنا)^(٣) بتشديد الباء فيهما، بينما اصطَلح المتأخرون على إطلاق (أنبأنا) في الإجازة^(٤).

٣_ المناولة:

هي أن يدفع الشيخ للطالب كتاباً رواه، أو أحاديث من حديثه ليرويها عنه، وهي على أنواع؛ المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكن من النسخة، والمناولة المقرونة بالإجازة من غير تمكن من النسخة، والمناولة المجردة من الإجازة.

والنوعان الأول والثاني حكمهما حكم الإجازة من حيث جواز الرواية بهما. وأما النوع الثالث فلا تجوز الرواية به عند كثير من المحدثين^(٥). وأما كيفية العبارة عن الرواية بالمناولة فإنه يقول: (أعطاني فلان)، أو (دفع إليّ كتابه)، وشبهها بهذه العبارات^(٦)، وأجاز غير واحد من الأئمة أن يقال في المناولة (أخبرنا) و(حدثنا)^(٧).

٤_ المكاتبه:

هي أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب إليه بحديثه، أو بعض حديثه، أو أن يكتب

(١) الإلماع، ص ١٢٨، علوم الحديث، ص ١٧٠.

(٢) الإلماع، ص ١٢٨.

(٣) الإلماع، ص ١٢٧.

(٤) علوم الحديث، ص ١٧١.

(٥) المصدر السابق، ١٦٩.

(٦) الكفاية، (٢/ ٣٠٤).

(٧) الكفاية، (٢/ ٣٠٩)، علوم الحديث، ص ١٦٩.

الشيخ له بذلك دون سؤال من الطالب، وقد تكون هذه الكتابة مقرونة بالإجازة، أو مجردة عنها.

والرواية بالمكاتبة جائزة على الصحيح المشهور بين أهل الحديث^(١). وأما كيفية العبارة بالرواية عن المكاتبة فإنه يقول: (كتب إلي فلان)، وأجاز كثير من أهل الحديث التعبير عن المكاتبة بـ(حدثنا)^(٢).

٥_ الإعلام:

هو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان، من دون أن يأذن له بروايته عنه، ومذهب أكثر أهل الحديث جواز الرواية لما تحمّله بالإعلام^(٣).

٦_ الوصية:

هي أن يوصي الشيخ بدفع كتبه لشخص عند موته أو سفره، والرواية بها جائزة عند أهل العلم كافة، لكن على سبيل الوجادة^(٤)، وروى عن بعض السلف جواز الرواية بها على التحديث والإخبار؛ لشبهها بالعرض والمناولة، وضعف ذلك ابن الصلاح قائلاً: «وهذا بعيد جداً، وهو إمّا زلة عالم، أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة»^(٥).

٧_ الوجادة:

هي أن يقف الراوي على كتاب بخط محدث بإسناده. فله أن يروي عنه على سبيل

(١) الكفاية، (٣١٧/٢)، علوم الحديث، ص ١٧٣.

(٢) الكفاية، (٣٣٥/٢)، علوم الحديث، ص ١٧٤.

(٣) الإلماع، ص ١٠٨، علوم الحديث، ص ١٧٥، شرح التبصرة والتذكرة، (١/٤٥٣-٤٥٤).

(٤) الكفاية، (٣٥٨/٢).

(٥) علوم الحديث، ص ١٧٧.

الحكاية^(١) فيقول: (وجدت بخط فلان)، أو (وجدت في كتاب فلان)، و(قرأت بخط فلان)، ولا تجوز الرواية بها على سبيل التحديث والإخبار عند أهل العلم كافة^(٢).

ثالثاً: المعاينة والمشاهدة:

حقيقتها أن يشهد الصحابي أمامه فعلاً للنبي ﷺ ويعاينه، فيعلم بوقوعه علماً مباشراً دون واسطة، فينقل تفاصيل الواقعة كما رآها.

وهي مصدر من مصادر الرواية الحديثية يختص بالصحابة رضوان الله عليهم دون غيرهم؛ لأن الرواية الحديثية مرتبطة بالنبي ﷺ، ولا يطلع على أحواله معاينة لها أو مشاهدة غيرهم، وأما من جاء بعدهم فلا سبيل لعلمهم بذلك إلا الخبر.

ويمكن الوقوف على هذا المصدر في كتب الرواية الحديثية بملاحظة بعض العبارات؛ كقول الصحابي: (رأيت رسول الله ﷺ)^(٣)، و(شهدت النبي ﷺ)^(٤)، و(شهدت رسول الله ﷺ)^(٥)، ونحوها من الألفاظ التي تفيد معاينة الصحابي للواقعة التي ينقلها.

(١) الكفاية، (٣٥٨/٢)، علوم الحديث، ص ١٧٨.

(٢) الكفاية، (٣٥٨/٢).

(٣) ينظر على سبيل المثال: صحيح البخاري، كتاب التقصير، باب تصلي المغرب ثلاثاً في السفر، ص ١٧٥-١٧٦، ح (١٠٩١)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، ص ٢٨٦، ح (٧٠٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حثت ناسياً في الأيمان، ص ١١٥٢، ح (٦٦٧٤).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب وقتها، ص ٨٧٤، ح (١٩٦٠).

المبحث الثالث

مصادر الرواية التاريخية

يمكن تقسيم مصادر الرواية التاريخية إلى الأقسام الآتية:

أولاً: القرآن الكريم:

تضمّن مادّة تاريخيّة في مواضع متفرّقة من سُورِهِ، منها المتعلّق بالأنبياء السّابقين وأممهم، ومنها المتعلّق بأحوال العرب في الجاهليّة، وأكثر ما عرّض له القرآن من الأحداث التاريخيّة هو عصر النّبوة، ولا سيّما مغازي النبي ﷺ.

ثانياً_ المصادر الشخصية: وهي نوعان:

١_ المشافهة:

إنّ نظرة فاحصة لمصادر الرواية التاريخيّة تؤكّد أنّ الرواية الشّفهيّة أو المشافهة شكّلت مورداً مهمّاً لهذه الرواية، فإذا أمكن للرّاي أو المؤرّخ أن يسوق خبره مشافهة فإنّه لا يعدل عنها إلى غيرها؛ لما في ذلك من الدّقة والضبط في توثيق المنقول التي لا تتوفّر في المصادر الأخرى بهذه الدّرجة.

والغالب على كتب التّاريخ عدم خلوّها من هذا المصدر، فإذا ما تأملنا مصنّفات مشاهير المؤرّخين وجدنا مصداق هذا القول، إذ ما من واحد منهم إلّا التقى بكثير من الأعلام الذين عاصروهم من الشخصيّات العلميّة بمختلف طبقاتها، من ذوي الصّلة المباشرة بالحدث أو شهود العيان للوقائع والأحداث، ومن الطّبيعي أن يحتكّ بهؤلاء ويُفيد منهم في مادّته التاريخيّة.

والمؤرّخ إذ ينقل عن هذا المصدر فإنّه إما أن يشير في مقدمة كتابه إلى ذلك، وإمّا أن

يُعرف ذلك من خلال ألفاظ المشافهة التي تتصدّر الخبر، ومثال الأوّل قول ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): « وأخذت من أفواه الأئمة المتقنين له ما لم أجده في كتاب »^(١)، وقول ابن فضل الله العُمريّ (ت ٧٤٩هـ) في بيان مصادره: «... وفيما لم أره بالنقل مَن يعرف أحوال المملكة المنقول عنها أخبارها، ممّا رآه بعينه أو سمعه من الثقات بأذنه »^(٢).

ومثال الثاني قولهم: (سمعت)، و(أخبرني)، و(حدّثني)، و(قال لي)، و(حدّثنا)، (مشافهة)، ونحو هذه الألفاظ.

٢_ المشاهدة والمعاينة:

وتظهر المشاهدة والمعاينة في كونها مصدراً للرّواية التّاريخيّة من خلال معاصرة الرّاي أو المؤرّخ للحدث التّاريخيّ، أو الواقعة، أو مشاركته فيهما، وهذا يجعله شاهد عيان عاصر الوقائع، وخبر أحداثها، فتأتي معلوماته عن الأحداث ميدانيّة.

وتبدو معاصرة الرّاي أو المؤرّخ للأحداث من خلال تنبيهه على ذلك في مقدّمة كتابه^(٣) أو بتصريحه كما في قول ابن بشكّوال (ت ٥٧٨هـ) وهو يعدّد مصادره « ما لحقته بسنيّ وشاهدته بنفسي وقيدته بخطّي فلست أسنده إلى أحد، وأقتصر في ذلك على ما علمته وتحقّقت »^(٤)، وقول محمّد بن إسماعيل الكبسي (ت ١٣٠٩هـ): « وكنت مَن كرّر

(١) وفيات الأعيان، (١٩/١).

(٢) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (٢٩/١). ينظر أيضاً: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكّوال، (٢٦/١)، ذيل مرآة الزمان، للبيونيني، (٢/١)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى المراكشي، (٣/١)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، (١/١).

(٣) ينظر: تاريخ البيهقي، لأبي الفضل البيهقي، ص ١، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (٢٩/١)، درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، للمقرئزي، (٦١ - ٦٢)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص ٢٤.

(٤) الصلة، (٢٦/١).

النَّظَر في سيرهم وأخبارهم... حتى ظفرت بختامهم، وصار الخبر عياناً، والزمان مكاناً»^(١).

وكذا تظهر المعاينة من خلال استعمال الألفاظ والعبارات الدالة على ذلك كقولهم: (شاهدته)^(٢)، و (اجتمعت به)^(٣)، و (حضرت مجلسه)^(٤)، و (حضرت درسه)^(٥)، و (لقيته)^(٦)، ونحو ذلك من العبارات والألفاظ.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ المسعودي يعدُّ من الروّاد في إدخال هذا المصدر في الرواية التاريخية؛ فمؤلفاته وكتاباتهِ التاريخية «اصطبغت بصبغة المؤرّخ الحي، الذي يرى الأشياء الجامدة المهمة التي لا يؤبه بها، فيكتب عنها فيبعث فيها الحياة والحركة، ويجلبها للعيان»^(٧).

ويبدو أنَّ هناك من سبق المسعودي إلى هذا المنهج، _ ولعل المسعودي تأثر بهم _ كابن زبالة الذي اعتمد على المعاينة والملاحظة لخطط المدينة وآثارها ومشاهدها، وسجّلها

(١) جواهر الدر المكنون وعجائب السر المخزون، ص ١٠٨ .

(٢) تاريخ الأمم والملوك، (٣/٣٢٩)، الكامل في التاريخ، (١٠/١٤٧)، تاريخ الإسلام، (٢٤/١٩٠)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، لمجير الدين الحنبلي (٢/٢٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، (٧/٢٩٣).

(٣) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، (٢/١٣٧)، البداية والنهاية، (١٨/٣٠٥)، عيون الروضتين في أخبار الدولتين، (٢/١٩٢)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، (٦/٣٠٨)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، للعصامي المكي، (٣/٥٣٣)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للناصري، (٧/١١٠).

(٤) تاريخ بغداد، (١/٣٣٤)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، (٧/٩٣).

(٥) شذرات الذهب، (٤/٩٤)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (٢/٢٤٨).

(٦) تاريخ بغداد، (٩/٣٥٨)، تاريخ مدينة دمشق، (٥١/٣١٢)، التدوين في أخبار قزوين، (١/٢٣٧)، بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم، (٥/٢٣٨٨)، السلوك في طبقات العلماء والملوك، (١/٤٦٢)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، (١/٢٥٨).

(٧) المسعودي ومنهجه في كتابة التاريخ، للدكتور سليمان عبد الله السويكت ص ١٥٧ .

مقدماً بذلك معلومات وافية دقيقة^(١).

وكذا الواقدي الذي كان يزور مواقع الأحداث، ثم يدوّن مادّته بعد ذلك، وفي ذلك يقول: « ما أدركت رجلاً من أبناء الصّحابة، وأبناء الشهداء، ولا مولى لهم، إلا وسألته: هل سمعت أحداً من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل؟ فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعانيه، ولقد مضيت إلى المريسيع فنظرت إليها، وما علمت غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعانيه»^(٢).

والمادّة التّاريخيّة المنقولة عن هذا المصدر تقلّ أو تكثر بحسب طبيعة موضوع الكتاب وزمانه؛ فتقلّ إن كانت مادّته تتناول فترة زمنية طويلة تتجاوز عصر المؤلف، وتتناول مساحة واسعة من الأحداث، وبخلاف ذلك تكثر المادّة التّاريخيّة حتى تشكّل معظم مادّة الكتاب في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل المثال إذا ما أجرينا مقارنة بين الذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام)، والحافظ ابن حجر في كتابه (إنباء الغمر بأبناء العمر)، وجدنا المادّة التّاريخيّة التي تعتمد على المعاينة والملاحظة في (الإنباء) أكثر منها في (تاريخ الإسلام)، والسّبب في ذلك ما تقدّم فإنّ الذهبي تناول في كتابه تاريخ الإسلام حتى عصره، ومن هنا فإنّ المعاصرة للأحداث لم تظهر في كتابه إلا في القسم الأخير منه في السّنوات العشر الأخيرة^(٣).

وبخلاف ذلك نجد المادّة المنقولة عن هذا المصدر واسعة النّطاق عند ابن حجر في كتابه المذكور وقد صرّح بذلك في مقدّمته إذ قال: « هذا تعليق جمعت فيه حوادث الزمان الذي أدركته منذ مولدي سنة ثلاث وسبعين وسبعماية وهلم جرّاً، مُفصّلاً في كلّ سنة

(١) أخبار المدينة، لابن زبالة، جمع وتوثيق ودراسة، صلاح عبد العزيز زين سلامة، ص ٢٥٥.

(٢) تاريخ بغداد، (٦/٣).

(٣) ينظر: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، ص ٣٨٥.

أحوال الدُّول عن وفيات الأعيان، مستوعباً لرواة الحديث، خصوصاً من لقيته، أو أجاز لي، وغالب ما أورد فيه ما شاهدته...»^(١).

وكذا الأمر عند الجبرتي إذ يقول عن مادة كتابه: «جمعت فيها بعض الوقائع إجمالاً، وأخرى محققة تفصيلية، وغالبها محن أدركناها وأمور شاهدناها»^(٢).

ثالثاً: المصادر المكتوبة: وهي على أنواع:

١_ الكتب والمصنفات:

ويقصد بها الكتب والمصنفات التاريخية التي ألفها المتقدمون من المحدثين والمؤرخين، فهذه المصادر يعتمد عليها المؤرخ اللاحق في مادته التاريخية إن كان ثمة قاسم مشترك بين كتابه وتلك المصادر من حيث الموضوع.

ومن الملاحظ أنه كلما تطاول الزمان وبعُد وجدنا أن مصادر المؤرخ اللاحق تزداد من حيث العدد بنتيجة التراكم المعرفي الذي يفرضه قانون الزمن. ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى ما يأتي:

(أ) كتب الحديث النبوي:

تركز اهتمام علماء الحديث في كتبهم على جمع أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وأحكامه، وقضاياه بشكل أساسي، من كل ما يخدم الأحكام الشرعية، كما أنهم لم يُغفلوا الجانب التاريخي في حياته، ولذلك أفرد كثير من المحدثين أبواباً في كتبهم للمغازي النبوية، وذكروا شيئاً من أحواله وسيرته ﷺ؛ كمولده، ومبعثه، ونزول الوحي، إلى غير ذلك مما له تعلق بشخصه الشريف ﷺ.

(١) إنباء الغمر بأنباء العمر، (١/ ٣-٤).

(٢) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، (١/ ١).

(ب) _ كتب التاريخ : وهي على أنواع :

١ _ كتب التاريخ العام :

وهي الكتب التي تؤرّخ للأحداث من مبتدأ الخليقة حتّى عصر المؤلّف، ومن أمثلتها (التّاريخ) لليعقوبيّ، و(تاريخ الأمم والملوك) للطّبريّ، و (مروج الذهب) للمسعوديّ، و(البدء والتّاريخ) للمقدسيّ، و(المنتظم) لابن الجوزيّ، و(الكامل في التّاريخ) لابن الأثير، و(البداية والنهاية) لابن كثير.

٢ _ كتب التاريخ الخاص : يندرج تحت هذا النّوع من التّواريخ :

(أ) _ **كتب السّيرة والمغازي** : هي الكتب التي أرّخت لأحداث مغازي النّبي ﷺ وسيرته خاصّة، بدءاً بمولده وانتهاءً بوفاته. ومن أمثلتها: (المغازي) لعروة بن الزّبير، و(المغازي) لابن شهاب الزّهرّي، و(المغازي) لموسى بن عقبة، و(المغازي) للواقديّ، و(السّيرة النبويّة) لابن إسحاق، و(دلائل النّبوة) للبيهقيّ.

(ب) _ **كتب التّاريخ الإسلاميّ العام** : هي الكتب التي تؤرّخ لأحداث التّاريخ الإسلاميّ عامّة، بدءاً بالهجرة النبويّة وانتهاءً بعصر المؤلّف، وهذا النّوع أقلّ حضوراً من غيره في ميدان الكتابة التّاريخية، ومن أمثلته: كتاب (التّاريخ) لخليفة بن خيّاط، و(تاريخ الإسلام) و(العبر في خبر من غبر) كلاهما للذهبيّ.

(ج) _ **تواريخ المدن** : هي الكتب التي تعنى بالأحداث التّاريخية الواقعة في مدينة من المدن دون غيرها، ومن أمثلتها: (تاريخ المدينة) لابن زبّالة، و(تاريخ مكة) للأزرقّيّ.

(د) _ **تواريخ البلدان** : هي الكتب التي تعنى بتاريخ بلد بعينه، مثل (فتوح مصر وأخبارها) لابن عبد الحكم، و(الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل) للعلّيمي، و(المقتبس من أنباء أهل الأندلس) لابن حيّان القرطبيّ.

(هـ) _ **تواريخ الدّول** : تعنى هذه الكتب بأخبار الدّول وما جرى من أحدث خلال

حكمها، مثل (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحيّة) لأبي شامة، و(مفرّج الكروب في أخبار بني أيّوب) لابن واصل، و(العبر) لابن خلدون، و(أخبار الدول المنقطعة) لابن ظافر الأزدي.

٣_ كتب الطبقات:

الطبقات جمع طبقة، وهم: «قوم تقاربوا في السنّ والإسناد»^(١)، وعرفها بعض المعاصرين بقوله: «طائفة من الرواة أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية، أو علمية، أو قبلية»^(٢).

ولا تُعدّ كتب الطبقات أن تقدم مادّة تاريخية للمُترجمين من حيث اسم المترجم، ونسبه، وزمانه، ومكانه، ومتى بدأ بطلب العلم، وأشياخه وتلاميذه، مع شيء من أخباره وسيرته. وتختلف المادّة التاريخية فيها باختلاف الطبقات، وغالباً ما تكون متقاة ومحصورة في فئة معيّنة من الناس، بخلاف كتب التاريخ العام التي تكون مادّتها أوسع وأشمل. وتنقسم كتب الطبقات قسمين^(٣):

(أ) _ **الطبقات الشاملة**: لا تختصّ بنوع معيّن من التراجم، بل تشمل الجميع، ومن أمثلتها (طبقات الفقهاء والمحدثين) للهيثم بن عديّ، و(الطبقات) للواقديّ، و(الطبقات الكبرى) لابن سعد، و(الطبقات) لخليفة بن خياط.

(ب) _ **الطبقات الخاصة**: تقتصر على فئة معيّنة، وهي على أنواع، فمنها الخاصّ بمدينة معيّنة كـ (طبقات الشاميين) لأبي زُرعة الدمشقيّ، و(طبقات الأصبهانيين) لأبي الشيخ، ومنها الخاصّ بفئة معيّنة كالمحدثين مثل (المعين في طبقات المحدثين) للذهبيّ، والفقهاء

(١) تدريب الراوي، (٢/٩٠٩).

(٢) علم طبقات المحدثين، لأسعد سالم تيم، ص ٧

(٣) المرجع السابق.

مثل (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين السبكي، والمفسرين مثل (طبقات المفسرين) للداودي، والقراء مثل (غاية النهاية في طبقات القراء) والصوفية مثل (طبقات الصوفية) للأزدي، والنحويين مثل (طبقات النحويين) للزبيري، والشعراء مثل (طبقات فحول الشعراء) للجُمحي، والأطباء مثل (طبقات الأطباء) لابن أبي صبيعة، وغيرها.

٤_ كتب التراجم:

تعنى كتب التراجم بـ (تاريخ الرجال)، وقد ظهر هذا النمط من الكتابة التاريخية في وقت مبكر من تاريخ المسلمين^(١)، وتنصب العناية في هذا النوع من الكتب على السيرة الذاتية من ولادة، ووفاة، وشيوخ، وتلامذة، وأولاد، ورحلات، وسائر ما يتعلق بصاحب الترجمة. وتأتي كتب التراجم على أنواع:

(أ) _ **التراجم العامة:** لا تختص بفئة معينة، بل تشمل كل الأعلام، كما في (سير أعلام النبلاء) للذهبي، و(الوافي بالوفيات) للصفدي.

(ب) _ **التراجم الخاصة:** بخلاف التراجم العامة، تختص بأرباب الفن الواحد أو الصنعة الواحدة، وهي كثيرة جداً يتفرع النوع الواحد منها إلى أنواع، ومنها: تراجم رواة الحديث، وأهل العربية، والفقهاء، والصوفية والزهاد، والشعراء، والفلاسفة والحكماء، والقضاة، والخلفاء، والوزراء والكتّاب، وغيرها.

(ج) _ **التراجم الخاصة بالبلدان:** كما في (الدرر المنتخب في تراجم أعيان حلب) لسبط ابن العجمي، و(الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) لابن بسام، و(الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصّعيد) للأدقوي.

(د) _ **التراجم حسب الأزمان:** كما في (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر،

(١) ينظر: مصادر الحافظ ابن الفريسي في كتابه تاريخ العلماء والرواة، للدكتور حمد السحياني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مج ١٢، ١٩٤، ص ٢.

و(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) للسَّخاوي، و(سلك الجواهر والدرر في أعيان القرن الثاني عشر) للمُرادي.

(هـ) _ **التَّراجم الفرديَّة:** هي التي تُفرد لترجمة شخص واحد، ومن أشهر كتب هذا الفن كتب المناقب، مثل (مناقب مالك) للذهبي، و(مناقب الشَّافعي) للبيهقي، و(الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) للسَّخاوي، و(سيرة الإمام أحمد) لابنه صالح ابن أحمد بن حنبل.

هـ _ كتب الأنساب:

يدور موضوع كتب الأنساب حول أنساب العرب، وتشعُّبها على اختلاف القبائل، والطوائف، والبلاد، ببيان نسبة المترجمين إلى أصولهم النسيَّة.

ومع أنَّ هذه الكتب موضوعة بالأصالة للأنساب فإنَّها لا تُعَدُّ أن تقدم مادَّة تاريخيَّة مطوية في ثنايا تراجم الأنساب، حتى صرح بعض علماء النَّسب بأنَّ بعض كتب النَّسب بالتَّاريخ أشبه^(١)، ومن هنا يمكن القول إنَّ علماء الأنساب وظفوا علمهم تاريخيًّا من خلال عرض وسرد معلومات تاريخيَّة عمن يتحدَّثون عن نسبه في كتبهم، إلا أنَّ هذه الكتب تتفاوت فيما بينها من حيث المادَّة التاريخيَّة بين مقلِّ ومُكثِّر، ويمكن أن تُصنَّف كتب الأنساب في ذلك إلى قسمين:

الأوَّل: كتب النَّسب التي اقتصرَت على بيان سلاسل النَّسب: دون تعرُّض للخبر التاريخي، وفائدتها التاريخيَّة تكمن في تعريفها بالأعلام الذين كان لهم حضور تاريخي. ومن هذه الكتب (جهرة النَّسب) لابن الكلبي، و(التَّعريف بالأنساب والتَّنويه بذوي الأحساب) لأبي الحسن اليميني القرطبي.

(١) الباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري، (٨/١).

الثاني: كتب النسب التي قدمت مادة تاريخية مقتضبة أو واسعة: ومن هذه الكتب:

(جمهرة نسب قريش وأخبارها) للزبير بن بكار، و(أنساب الأشراف) للبلاذري.

٢_ الدواوين والسجلات الحكومية:

وتتمثل هذه السجلات في الوثائق، والعهود، والمراسلات الرسمية، ودواوين الجند، وغيرها^(١)، ولعلَّ عبد الله بن عباس هو أوَّل من أدخل ذلك في مصادر الرواية التاريخية، ومثال ذلك روايته لنصِّ كتاب النبي ﷺ إلى المنذر بن ساوى^(٢)، وكتابه لأهل خيبر^(٣). كما أنَّ الأخباريين أطلعوا على تلك السجلات في العراق والشَّام^(٤).

ومنهم البلاذريُّ في (فتوح البلدان)^(٥)، واليعقوبي في كتابيه (التاريخ) و(البلدان)^(٦)، وابن الجوزي في (المنتظم)^(٧)، والصَّفدي الذي شغل مناصب مهمَّة في الدولة المملوكيَّة واطَّلَعَ على الدواوين والوثائق وغيرها، كما يظهر ذلك في كتابه (الوافي في الوفيات)^(٨)، ومنهم ابن حيَّان في (المقتبس من أنباء أهل الأندلس)^(٩)، وابن أسباط في تاريخه^(١٠).

ولعلَّ أكثر النَّاس استفادة من هذا المصدر موظفو الدواوين أمثال محي الدين عبد الله ابن عبد الظاهر (ت ٦٩٢هـ) في كتابه (الرَّوض الزَّاهر في سيرة الملك الظَّاهر)، وهو

(١) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٤٠، التاريخ العربي والمؤرخون، ص ١٧٣.

(٢) عيون الأثر، (٢/٣٥٢).

(٣) السيرة النبوية، لابن هشام، (٢/١٥١).

(٤) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٤٠، التاريخ العربي والمؤرخون، (١/١٧٣).

(٥) فتوح البلدان، ص ١٦٦، ١٨٤، ٢٣٩، ٤٥١.

(٦) عصر الخلافة الراشدة، ص ١٩.

(٧) المنتظم، (٨/٨٣)، (١٠/٤٨)، (١١/٢٢).

(٨) ينظر مقدمة تحقيق الكتاب لأحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (١/١٨-١٩).

(٩) ينظر مقدمة تحقيق الكتاب للدكتور محمود علي مكِّي، ص ٧٣-٧٤.

(١٠) مقدمة المحقق ص ١٠.

صاحب ديوان الإنشاء في بلاط بيبرس ثم قلاوون، وسبط ابن عبد الظاهر (ت ٧٣٣هـ) الذي صنّف أربعة عشر كتاباً في التاريخ، وأحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (ت ٧٣٣هـ) صاحب (نهاية الأرب في فنون الأدب)، والقَلَقَشْندي (ت ٨٢١هـ) صاحب (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء)، الذي عمل في ديوان الإنشاء في عهد السلطان برقوق.

٣_ المكاتب:

قد يأخذ الراوي أو المؤرّخ مادّته عن طريق المكاتب، وغالباً ما تكون المكاتب بين أهل البلدان حين يتعذّر لقيّ الرواة والعلماء^(١)، فتكون المراسلات بينهم إلى أهل العناية بالشأن بالشأن المسؤول عنه ممن اشتهروا بحفظهم للوقائع والأحداث^(٢)، وذلك كما في المكاتب المكاتب التي جرت بين عبد الملك بن مروان وعرة بن الزبير حول بعض الأحداث التاريخية في زمن النبي ﷺ.

ومن مشاهير المؤرّخين الذين اعتمدوا على المكاتب ابن حيّان^(٣)، وابن بشكّو^(٤)، والكاتب الأصفهاني^(٥)، والذهبي^(٦)، وابن حجر^(٧)، والمُرادي^(٨)، والشوكاني^(٩).

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، (١٠٧/٢)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام، (٢٥٥/٥).

(٢) صفة الصفوة، (٢٦٣/٤)، تاريخ الإسلام، (٣٦٦/٤٥)، سير أعلام النبلاء، (٧٥/٥)، الوافي بالوفيات، (٢٣٥/٣)، (٦٠/٢١)، السلوك في طبقات العلماء والملوك، (٣٨٣/١)، (٣٩٩/٢ - ٣٤٠).

(٣) المقتبس، مقدمة محمود مكي في تحقيقه للكتاب، ص ٧٥.

(٤) الصلة، (٢٦/١).

(٥) البرق الشامي، (١٢٦/٣).

(٦) تاريخ الإسلام، (٢٢١/٤٥)، (٣٦٦/٤٥).

(٧) إنباء الغمر، (٢/١).

(٨) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، (٤/١).

(٩) البدر الطالع، (٣/١).

٤_ الإجازات :

جرت العادة في الإجازة أن يكتب الشيخ اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه، وما يجيز به، ومَن هو المُستجيز^(١). وهذه المادّة التّاريخية التي تحتويها الإجازة وإن كانت قليلة فإنّها من أدقّ المعلومات عن المُجيز وشيوخه؛ لأنّه كتبها بنفسه^(٢)، هذا فضلاً عن معلومات أخرى لا تتعلّق بالمجيز ومن أجازته^(٣).

٥_ الخطوط :

كما أن المؤرّخ يجد مادّة تاريخيّة _ وإن كانت محدودة _ في إجازات العلماء، فإنّه يظفر بها في خطوطهم، ويُقصد بذلك ما يسجّله العلماء أو يدوّنونه ممّا لم يسطّروه في كتبهم، وقد يستقي المؤرّخ مادّته من خطوط مَن عاصرهم من الأعيان والعلماء، وقد يجاوز ذلك إلى ما هو أبعد من عصره.

والقيمة التّاريخية التي أثمرها هذا المصدر لا تقلّ عن الإجازة من حيث أهميتها فكلاهما متّصل بالمصدر الأوّل للخبر، وهذا بشرط السّلامة من التّحريف.

والغالب أن يصرّح النّاقل بمصدره فيما ينقله كقولهم: (نقلت من خطّ فلان)^(٤)، و(نقلت من خطّه)^(٥)، و(قرأت بخطّ فلان)^(٦)، و(وجدت بخطّ فلان)^(٧)، و(وفي

(١) الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، ص ٣٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ إربل، (٢٣٨/١)، التكملة لكتاب الصلة، (٤٥/٢)، الوافي بالوفيات، (١١١/٢٢)، مرآة الجنان، لليافعي،

(٤/٢٠٩-٢١٠)، الضوء اللامع، (٦٠/١)، نفح الطيب، (١٦٤/٢).

(٤) المنتظم، (١٨/٨)، الروضتين في أخبار الدولتين، (٥٦/١)، الدرر الكامنة، (١٩٦/١).

(٥) التكملة لكتاب الصلة، (١٠١/٢)، الدرر الكامنة، (٢١٢/١).

(٦) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، (١١٩/١)، صفة الصفوة، (٥٢٦/٢)، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن

تيمية، لابن عبد الهادي، ص ١٩١، سير أعلام النبلاء، (٣٩٤/٢٢)، الدرر الكامنة، (٢١٢/١).

(٧) وفيات الأعيان، (٣٠٧/١)، السلوك في طبقات العلماء والملوك، (٣٧٥/١)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر،

للعيّدرّوس، ص ١٩٦.

تعليق^(١)، ووجدت ورأيت (في تعاليق)^(٢)، ونحو ذلك من العبارات.

ومن المؤرخين الذين اعتمدوا الخطوط مورداً لمادتهم التاريخية: ابن عبد البر^(٣)، واليوني^(٤)، وابن عذارى المراكشي^(٥)، والبدر الزركشي^(٦)، والقزويني^(٧)، ونجم الدين الدين الغزي^(٨).

٦_ الكتابات الأثرية:

ويقصد بها النقوش في الأماكن الأثرية الباقية من الأزمنة الغابرة، وكذا النقوش الموجودة على العملات والمسكوكات^(٩)، وقد ازداد الاهتمام بها في العصر الحديث من حيث كونها مصدراً مهماً من مصادر التاريخ عموماً، والتاريخ الإسلامي خصوصاً^(١٠).

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب، (٢/ ٨٣٣)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، (٥/ ١٩٣).

(٢) المنتظم، (٨/ ١٨)، طبقات الشافعية الكبرى، (١٠/ ٨٢).

(٣) الاستيعاب، ص ٢٦.

(٤) ذيل مرآة الزمان، (١/ ٢).

(٥) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ص ٣.

(٦) البدر الزركشي مؤرخاً، للدكتور محمد كمال الدين عز الدين، ص ٦٠-٦١.

(٧) التدوين في أخبار قزوين، (١/ ٣).

(٨) الكواكب السائرة، (١/ ٥).

(٩) التاريخ والمؤرخون العرب، ص ١٥١.

(١٠) التاريخ والمؤرخون العرب، ص ١٥١، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، مقدمة المترجم الدكتور خالد غنيم، ص ٧.

الفصل الثالث

نتائج الموازنة

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: مدى الالتزام بمنهج إسناد الرواية

المبحث الثاني: رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً

المبحث الثالث: الإسناد الجمعي بين المحدثين والمؤرخين

المبحث الرابع: التوافق والاختلاف في المتن وأثره في الرواية

المبحث الخامس: التوافق والاختلاف في المصادر وأثره في الرواية

المبحث الأول

مدى الالتزام بمنهج إسناد الرواية

أولاً: في الرواية الحديثية:

من خلال ما تقدّم يظهر بوضوح أنّ الإسناد في الرواية الحديثية جزء لا يتجزأ منها، مرتبطٌ بها لا ينفك عنها، ملازمٌ لها في كلّ العصور، بدءاً بنشأتها في العهد النبوي، وانتهاءً بيوماً هذا.

وهذا الإسناد وإن كان في عصر الرواية الأول لم يكن الالتزام به كما أصبح عليه الحال فيما بعد فإنه كان موجوداً، وما نُقل من الرواية الحديثية من دون ذكر لسنده، لم يكن لغياب السند وعدم وجوده في الأصل، فالسند موجود، ولكنّ الثقة بناقلي الخبر من أصحاب النبي ﷺ كانت الباعث لهم على ذلك، وقد جاء التصريح منهم بذلك كما تقدّم نقله عنهم فلا إشكال في المسألة.

ثانياً: في الرواية التاريخية:

من خلال ما تقدّم من استقراء للإسناد في الرواية التاريخية يتبين أنّ المؤرخين من حيث التزام منهج الرواية بالإسناد على ثلاثة أقسام:

الأول: المؤرخون الملتزمون بالإسناد: وهؤلاء التزموا منهج الرواية بالإسناد إلى حدٍّ بعيد حتى غلب منهج الإسناد على الكتاب كلّ، مع وجود بعض الروايات دونها إسناد، إلّا أنّ هذه الروايات إذا ما قورنت بالروايات المُسندة نجدها قليلة جداً.

الثاني: المؤرخون المتحررون من الإسناد: وهؤلاء بخلاف القسم الأول أهملوا الإسناد إهمالاً كاملاً، ولم يولوه اهتماماً في مروياتهم.

الثالث: المؤرخون الذين جمعوا بين المنهجين: وهؤلاء لم يلتزموا منهج الإسناد كما في القسم الأول، ولم يتحرروا من الإسناد تماماً كما في القسم الثاني، لكنهم اهتموا بالإسناد

من خلال بيان الأسانيد التي نقلوا بها عن المصادر المتقدمة، مع إهمال الإسناد في كثير من الأحيان.

وهذا الأمر من الأهمية بمكان، ينبغي دراسته والبحث فيه عن الأسباب الكامنة وراءه؛ لما يترتب عليه من نتائج علمية تُظهر الارتباط بين علمي الحديث والتاريخ، والكلام على دوافع الاهتمام بالإسناد أو إهماله ينقسم قسمين:

(١) _ دوافع الاهتمام بالإسناد عند بعض المؤرخين:

عندما نتأمل مناهج المؤرخين في موقفهم من التزام الإسناد نجد أن القسم الأول والثالث التزموا الرواية بالإسناد، على تفاوت بينهما في ذلك، فالقسم الأول ازدادت عنايتهم به إلى حد بعيد، أما القسم الثالث فخفت عنايتهم به أقل من القسم الأول.

وإذا ما أراد الباحث الوقوف على السبب الذي حمل هؤلاء المؤرخين على التزام منهج الإسناد في الرواية يجد أن أغلبهم كانوا ممن عُنوا بالحديث النبوي وبرزوا فيه، ثم لما دخلوا ميدان الرواية التاريخية أدخلوا فيه منهج أهل الحديث في الإسناد.

ولم يقتصر الأمر في الإسناد على علم التاريخ فحسب بل شمل العلوم الإسلامية كلها، وفي ذلك يقول الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة:

«نشأ عن اهتمام المحدثين بالإسناد ووضوح أهميته في تلقي المنقول أن اشتراط (الإسناد) في تلقي سائر العلوم الإسلامية، كالتفسير والفقه والتاريخ والرجال والأنساب واللغة والنحو والأدب والشعر^(١) والحكايات، حتى دخل في سياق الكلمة الواحدة من

(١) جاء في معجم الأدباء (٥/ ٢١٣٥) في ترجمة عوانة بن الحكم بن عياض الأخباري المعروف ما نصه:

«وحدث أبو العيناء عن الأصمعي قال: أنشد عوانة بيتين فقليل له: لمن هما؟ قال: أنا تركت الحديث بغضاً ثمي للإسناد وليس أراكم تعفوني منه في الشعر».

أخبار الحمقى والمغفلين^(١)، وأخبار المضحكين ونوادر الطفيليين^(٢)، كما دخل في سياق الكلمة الواحدة في التفسير...»^(٣).

فالتأثر بمنهج المحدثين كان السبب الرئيس في التزام الرواية بالإسناد، وكان الرواد الأوائل في ذلك أبان بن عثمان بن عفان، وعروة بن الزبير، وابن شهاب الزهري، وموسى ابن عقبة، وغيرهم، وهؤلاء من أعلام المحدثين وأعيانهم^(٤).

ثم جاء بعد هؤلاء مؤرخون كبار تتلمذوا على فكر هؤلاء، وساروا على منهجهم في إسناد الروايات التاريخية، لا في السيرة والمغازي النبوية فقط، بل في سائر فنون التاريخ، كالتاريخ العام كما هو الحال عند شيخ المؤرخين الطبري في كتابه (تاريخ الملوك والأمم)، وتواريخ المدن كما هو شأن ابن شبة النُميري في (تاريخ المدينة)، والفاكهي في (تاريخ مكة)، وتواريخ الفتوح كما هو شأن ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر وأخبارها)، وغير ذلك مما يطول المقام بذكره.

(٢) _ دوافع إهمال الإسناد عند بعض المؤرخين

من خلال استقراء أقوال المؤرخين الذين لم يلتزموا الإسناد منهجاً للرواية في مؤلفاتهم يمكن القول بأن الأسباب الباعثة على ذلك ما يأتي:

(١) ذكر الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي العباس المُرَوزي، قال: «كنا يوماً عند أبي خيثمة زهير بن حرب، فجاءه فتى أحولٌ مجذورٌ فجلس، ومدَّ رجله بحضرة أبي خيثمة، وجعل يتأوه، فقال له أبو خيثمة: يا بني! أنت ثقیلٌ، فما شأنك؟ قال: فغضب وقام، فركب ومضى إلى أبيه، وبلغني أنه شكاه، فقال له أبوه: يا بني! أنت ثقیلٌ كما قال، وقد علمت ذلك، ولكن أحببت أن يكون بغضك بإسناد». الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ٣٠٠).

(٢) في المطبوع [الطفيلين] بياء واحدة بعد اللام، وهو خطأ مطبعي.

(٣) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص ١٤٣-١٤٤. وساق فيه أمثلة كثيرة لما ذكره.

(٤) ينظر: مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين، للدكتور بشار عواد معروف، مجلة الأقاليم، السنة الأولى، ج (٥)، ص ٢٥-٢٦.

(أ) _ عدم إدراك أهمية الإسناد في توثيق النصوص النقلية:

إذا كان كثير من المؤرخين قد التزموا منهج الرواية بالإسناد تأثراً بمنهج المحدثين في ذلك، وإدراكاً منهم لأهميته في توثيق المنقول، فإنّ قسماً آخر من المؤرخين كان بمنأى عن هذا التأثير، ولم يحفل بالإسناد في رواية الأخبار إلا في القليل النادر؛ وذلك لعدم تخصّصهم في علم الحديث أولاً، ثم لتأثرهم بالمنهج القبلي في رواية الأخبار وأيام العرب وأنسابها وأشعارها قبل الإسلام ثانياً، وقد كان أغلب هؤلاء من مدرسة البصرة والكوفة التي كان لها منهج مغاير لمنهج مدرسة المدينة^(١).

ومن كان من هذه المدرسة وتأثر بها، سالكاً منهجها في عدم التزام الإسناد، عوانة بن الحكم، وأبو مخنف، ونصر بن مزاحم، والمدايني، واليعقوبي، والمقدسي، وغيرهم.

(ب) _ طبيعة المادة التاريخية:

إنّ عدم ذكر الإسناد للخبر التاريخي لا يرجع إلى المؤرخ في بعض الأحيان، وإنّما يرجع إلى الخبر ذاته أو المادة التاريخية المنقولة ذاتها، فما من خبر في الدنيا إلّا وله مصدر يتبدى منه ويرجع إليه، سواء كان ذلك في قديم أم حديث، والرواة للحدث أو الواقعة التاريخية ليسوا جميعاً من أهل الحديث، ولو أهمل المؤرخ الخبر التاريخي الذي ينقله هؤلاء الرواة _ وهؤلاء لا يحفلون بالإسناد _ واقتصر على المادة التاريخية التي ينقلها أهل الحديث لضاع قسم كبير من المادة التاريخية التي يريد المؤرخ أن ينقلها بصورة متكاملة، فلم يكن ثمة مجال لإهمال أيّ خبر تاريخي عن أيّ شاهد عيان أو راوٍ مهما كانت صفته.

وهذا الأمر يصدق على أخبار الأمم الماضية كما في كتاب (الملوك وأخبار الماضين)، لعبيد بن شريّة الجرهومي، وأخبار الفرس عند الدينوري في (الأخبار الطوال)، والأصفيهاني

(١) أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين، مجلة الأفلام، ج(٢١)، ص ١٢٢.

في (تاريخ سني ملوك الأرض)، وأخبار الأنساب والجاهلية عند (النسّابين)، ومبتدأ الخلق عند وهب بن منبّه وغيره.

(ج) _ الاعتماد على المصادر المتقدمة:

إنّ تدوين الخبر أو الحادثة في كتاب، ثمّ شيوع هذا الكتاب، وانتشار خبره عند العامّ والخاص، فضلاً عن ثقة الناس بصحّة نسبته لمصنّفه، يجعل المؤرّخ يتخفّف من طول المادّة التّاريخيّة التي ينقلها من هذا الكتاب الذي يعتمد عليه، وذلك من خلال حذف الأسانيد التي تتصدّر الخبر وتتقدّمه، فيكتفي بذكر المصادر التي نقل عنها واعتمد عليها دون ذكر إسناد.

ومن صرّح بذلك: عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي (ت ٤٠٣ هـ) في كتابه (تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس)^(١)، وأشار إلى ذلك ابن الأثير في مقدمة كتابه^(٢)، والمحب الطّبري (ت ٦٧٤ هـ) الذي ذكر أنه أخذ مادّة كتابه في السّيرة من اثني عشر كتاباً^(٣).

(د) _ الاختصار:

إنّ توسّع الدّولة الإسلاميّة، وامتداد رقعتها الواسع، وتطاول السّنين، وتعاقب الأحداث، أسهم بلا شكّ في تضخّم المادّة التّاريخيّة التي يقدّمها المؤرّخ، وفي ذلك يقول المسعودي: «ووجدنا الأخبار زائدة مع زيادة الأيام، حادثة مع حدوث الأزمان»^(٤).

والمؤرّخ عندما يقف أمام الكمّ الهائل للرّوايات يميل إلى سلوك منهج الاختصار، فيعتمد إلى حذف الأسانيد التي تشكّل ثقلًا في حجم مادّة الكتاب.

(١) في مقدمة الكتاب، (١/ ٨-١٠).

(٢) الكامل في التاريخ، (١/ ٦-٧).

(٣) خلاصة سير سيد البشر، ص ٢.

(٤) مروج الذهب، (١/ ١١).

ومن المؤرخين الذين سلكوا هذا المنهج ابن قتيبة كما ذكر في مقدمة كتابه^(١)، والمسعودي صاحب كتابي (مروج الذهب)، و(التنبيه والإشراف) الذي قال: «لاشترطنا فيه على أنفسنا الاختصار والإيجاز بحذف الأسانيد، وترك إعادة الألفاظ»^(٢)، ويقول أيضاً: «وإنما حذفنا من كتابنا هذا الأسانيد ليخفَّ تحمُّله، ويقرب متناوله»^(٣).

ويقول ابن الجوزي: «وقد كنت عزمت على مدِّ النفس فيه بزيادة الأسانيد، وجمع وشرح أخبار الشخص كلها، ثم رأيت أنَّ تَخْيِيرَ الأوساط خير من الانبساط، فأخذت في كفِّ الكفِّ عن التَّطويل، وحذف أكثر الأسانيد؛ لئلاَّ يوجب الطُّول بحرَ الكتاب»^(٤).

ومن هؤلاء أيضاً ابن عبد البر في كتابه (الدرر في اختصار المغازي والسير)^(٥)، والصفدي في (الوافي بالوفيات)^(٦)، واليافعي في (مرآة الجنان)^(٧)، وابن العماد في (شذرات (شذرات الذهب)^(٨)، والسيوطي في (حسن المحاضرة)^(٩).

(هـ) _ المحافظة على نسق الحادثة التاريخية:

وهذا يتعلَّق بالحادثة التاريخية الواحدة التي تعدَّدت فيها الروايات وكثرت، وقد وجد المؤرِّخون أنفسهم أمام مادَّة تاريخية خصبة بأسانيد طويلة كثيرة، وإيراد كلِّ مادَّة

(١) المعارف، ص ٧.

(٢) مروج الذهب، (٢/٣١٦).

(٣) التنبيه والإشراف، ص ٢٤٣.

(٤) المنتظم، (١/١١٩).

(٥) ص ٢٧.

(٦) (١/٢٧-٣٠).

(٧) (١/٧).

(٨) (١/١١٠-١١٢).

(٩) (١/٣-٤).

بإسنادها لا يتناسب وواقع الحدث التاريخي المتناسك، إذ إنه يشوش القارئ، ويكرر الحدث غير مرّة، ولا يعطي صورة متماسكة للواقعة أو الحدث التاريخي، فكان لا بدّ من سلوك منهج الاختصار بحذف الأسانيد.

قال ابن الأثير في حق الطّبري: « وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد، كلّ رواية منها مثل التي قبلها، أو أقلّ منها، وربّما زاد الشّيء اليسير، أو نقصه، فقصدت أتمّ الروايات، فنقلتها، وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها، وأودعت كلّ شيء مكانه، فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقاً واحداً على ما تراه»^(١).

ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ الإسناد لم ينقطع تماماً في الرواية التاريخية، بل ظلّ حاضراً فيها عند كثير من المؤرخين بشكل أو بآخر، ومما يؤكّد هذا الأمر وجود المؤرخين الذين جمعوا بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين، فإذا ما نظرنا إلى وفيات هؤلاء وجدناها متأخرة جدّاً، وأدركنا أنّ الصّلة بين التّاريخ والحديث لم تنقطع تماماً، وفي هذا الخصوص يقول شاكر مصطفى: « وبينما كان بعض المصنّفين المتأخّرين يستغنون في معظم الأحيان الاستغناء الكامل عن كشف مصدر أخبارهم... فإنّ المنهج الحديثي مع ذلك لم ينقرض تماماً، ونظّل نرى دون انقطاع ظهور السّند بكلّ جلاله وطوله، ولا سيّما لدى المؤرخين المحدثين، وفي الكتب التاريخية التي تستهدف تراجم الرّجال ورواة الحديث وأكثر ما يظهر ذلك في التّواريخ البلدانيّة»^(٢).

ويقول الدكتور عبد المنعم ماجد: « وبعد انتشار التّدوين، وكثرة التّأليف التّاريخيّة، ظهر ما عُرف بالتّاريخ السّندي، أو أسانيد الكتب، بسبب أنّ المؤرخين المسلمين لم يكونوا

(١) الكامل في التاريخ، (١/٧).

(٢) التاريخ العربي والمؤرخون، (٣/٣٧٨).

يستطيعون أن يكتبوا التاريخ دون أن يذكروا المصادر التي استقوا منها أخبارهم^(١).
ولعلَّ ممَّا يدخل في أسباب حذف الأسانيد أنَّ بعض من صنَّف في التاريخ كان من
أهل البدعة فلا يأمن على كتبه أن تُتلقَّى بالقبول إذا ما عُرِفَت أسانيده في حال ذكره لها.
والله تعالى أعلم.



(١) الخبر التاريخي عند مؤرخي المسلمين، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، ع(٣٩)، ص ١٧٥ .

المبحث الثاني

رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً

أولاً: في الرواية الحديثية:

يعدُّ الإسناد أحد معايير قبول الرواية الحديثية وردّها، إلا أنَّه لا يمكن اعتباره معياراً للقبول والردِّ بمجرد تصدُّره الرواية، بل لا بدَّ من دراسة رجاله ومعرفة أحوالهم من العدالة والضبط، إلى غير ذلك مما له تعلق بعلوم الرواة، واتِّصالِ الأسانيد وانقطاعها.

ولا سبيل لكلِّ ذلك إلا بالاطِّلاع على أحوال الرواة وتراجهم، وهذا ما تكفَّلت ببيانه كتب الجرح والتَّعديل التي صنَّفها المحدثون في التَّعريف بتراجم رواة الحديث ونقله الآثار، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً مضنية تعبَّر عن مدى الحِيلة في قبول رواية الحديث النبويِّ أو ردّها.

وهذه المصنَّفات والمؤلَّفات في تراجم الرواة منها ما هو خاص بثقات الرواة، ومنها ما هو خاصُّ بضعفائهم، ومنها الكتب التي جمعت بين الوصفين، ثمَّ إنَّ من هذه المصنَّفات ما جاء خاصّاً بكتب معينة، ومنها ما جاء خاصّاً بأهل بلد بعينه، وهكذا...

والواقف على هذه المصنَّفات والمطلَّع عليها يهوله العدد الضخم والجُمُّ الغفير من الرواة الذي حوته هذه الكتب، مما جعلها محلَّ إعجاب وفخر لنا بين الأمم، وقد نقل الأستاذ البَحَّاثَة الشيخ عبد الفتاح أبو غَدَّة عن المستشرق إلويس سبرنجر^(١) (ALOYS SPRENGER) أنَّه قال: « إنَّ المسلمين درسوا تراجم ما يقرب من نصف مليون

(١) مستشرق نمساوي، عين أستاذاً للغات الشرقية في جامعة (برن) بسويسرا، ثم استقر في (هيدلبرج) بألمانيا إلى أن توفي، كان يجيد خمساً وعشرين لغة، عني بنشر نفائس من الكتب العربية كالإصابة، وكشاف اصطلاحات الفنون، والإتقان في علوم القرآن، وله بالانكليزية كتاب (حياة محمد) (ت ١٨٩٣ م) الأعلام، للزركلي (٨/٢).

راو»^(١).

ثانياً: في الرواية التاريخية:

لم يكن للرواية التاريخية كما كان للرواية الحديثية من العناية بتراجم رواتها ونقلتها في كتب خاصة، وهذه إحدى المزايا التي تنفرد بها الرواية الحديثية عن الرواية التاريخية، ومع كون الرواة والأخباريين في أسانيد الرواية التاريخية لم تفرد لهم كتب خاصة بتراجمهم إلا أن هذا لا يعني أن تمييز هؤلاء الرواة والحكم عليهم وعلى مروياتهم غير ممكن، فهؤلاء لم تغفل كتب الجرح والتعديل الخاصة بالرواية الحديثية تراجمهم.

فقد يكون ناقل الخبر التاريخي أحد رواة الحديث، كالواقدي، وابن إسحاق، وغيرهم، ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون له ترجمة بين رواة الحديث، وقد لا يكون هذا الراوي من نقلة الحديث فتأتي ترجمته تبعاً لأصالة، وقد تكون ترجمته ترجمة ضمنية لا تعطي تفاصيل دقيقة عنه، لكنها تعطي بعض الدلالات في كثير من الأحيان.

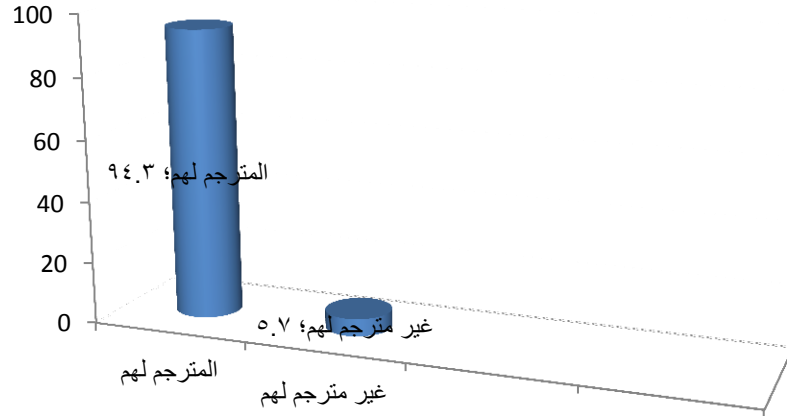
وعلى سبيل المثال ما من شك أن أعظم كتاب في التاريخ الإسلامي ينقل الرواية بأسانيدها هو كتاب الطبري المسمى بـ (تاريخ الأمم والملوك)، هذا التاريخ بلغ عدد الرواة في أسانيد حاسب إحصاء الباحث محمد طاهر البرزنجي (٢٠٩) رايًا^(٢)، وحسب تتبعه لم يقف على ترجمة اثني عشر راوياً من هؤلاء الرواة بين كتب الجرح والتعديل، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النسبة المئوية لما يشكّله هؤلاء من مجموع الرواة الكلي عند الطبري نجد أن نسبتهم تقارب (٥) بالمئة فقط.

والمخطط الآتي يوضح ذلك.

(١) الإسناد من الدين، ص ٣٢.

(٢) صحيح وضعيف تاريخ الطبري، (١/١١٧-١٥٤).

تراجم رواة تاريخ الطبري في كتب الجرح والتعديل



وَمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ هَذَا مَا قَدْ يَتَرَدَّدُ مِنْ سَوَالٍ هُوَ: كَيْفَ يُمْكِنُ الِاسْتِفَادَةُ مِنْ رِوَاةِ الْأَخْبَارِ التَّارِيخِيَّةِ مَعَ أَنَّ مَعْظَمَ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ مِمَّنْ جَرَّحَهُمْ نَقَادُ الْحَدِيثِ؟
وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُمْكِنُ الِاسْتِفَادَةُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ بِمُلَاحَظَةِ عِدَّةِ أُمُورٍ:

١_ أَنْ يَكُونَ التَّجْرِيحُ مُتَعَلِّقًا بِمَرْوِيَّاتِهِمُ الْحَدِيثِيَّةِ لَا التَّارِيخِيَّةِ:

وَهَذَا أَمْرٌ مَهْمٌ لَا بَدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ أَثَمَّةَ النَّقْدِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَمَّا جَرَّحُوا بَعْضَ الرُّوَاةِ وَكَانَ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ مِمَّنْ يَرْوِي الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ _ فَإِنَّ هَذَا الْجَرْحَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ رِوَايَتِهِمْ لِلْحَدِيثِ، فَهُوَ إِذَنْ جَرْحٌ نَسْبِيٌّ لَا يُمْكِنُ تَعْمِيمُهُ عَلَى كُلِّ مَرْوِيَّاتِهِمْ، وَيَصْدُقُ هَذَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ رِوَاةِ الْأَخْبَارِ وَالتَّوَارِيخِ الَّذِينَ دَخَلُوا مِيزَانَ الْحَدِيثِ، فَهَؤُلَاءِ وَإِنْ ضَعُفُوا فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّ مَرْوِيَّاتِهِمُ التَّارِيخِيَّةَ لَا تَقَاسُ بِمَرْوِيَّاتِهِمُ الْحَدِيثِيَّةَ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ نُورُ الدِّينِ عَتَرٌ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ أَحَادِيثَ الثَّقَاتِ قَدْ تُضَعَّفُ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ: « بَقِيَ نَوْعٌ رَابِعٌ وَاقِعٌ فِي كَلَامِهِمْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ نَوْعٌ: مِنْ ضَعْفٍ فِي بَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ دُونَ

بعض، ويقع ذلك في الرواة الذين تخصصوا وأفرغوا عنايتهم لنوع معين من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثم تعرّضوا لغير ما تخصصوا به، وذلك كمن يتخصص بالقراءة دون السنن... أو كمن يتخصص في السيرة أو التاريخ...»^(١).

— قال الذهبي: «والذي تقرّر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والآيام النبوية، مع أنه يشدُّ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يُستشهد به»^(٢).

وقال ابن حجر في محمد بن إسحاق أيضاً: «إمام المغازي، صدوق يدلّس»^(٣).

وقال أيضاً في سيف بن عمر التميمي: «ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ»^(٤).

ويلحظ في هذه الأقوال توثيق هؤلاء الأئمة لهؤلاء المتكلم فيهم — في رواياتهم التاريخية، مع تضعيفهم في رواية الحديث.

٢ — أن يؤخذ من رواياتهم على سبيل الانتقاء:

بمعنى أن الراوي وإن ضعفه نقاد الحديث، فقد يُنتقى من مجموع رواياته ما ظهرت صحته وزالت شبهة الضعف فيه، وقد جرى على هذا المحدثون في مصنفاتهم الحديثية^(٥)، وهو في التاريخ من باب أولى.

وقد صرح سفيان الثوري بذلك، إذ كان يحذر من الرواية عن الأخباري المشهور

(١) شرح علل الترمذي، (٢/٥٥٤).

(٢) تذكرة الحفاظ، (١/١٧٣).

(٣) تقريب التهذيب، ص ٤٠٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: شروط الأئمة الستة، للمقدسي، ص ٨٦، شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ص ١٥٦، صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح، ص ١٠٠.

محمّد بن السائب الكلبي ويقول: « اتقوا الكلبيّ فإنّه كذاب. فقل له: إنك تروي عنه ! قال: أنا أعرف صدقه من كذبه »^(١).

٣_ أن يؤخذ من رواياتهم ما يتمم به أصل الرواية الصحيح:

ويسمّي المحدثون هذا النوع من الروايات المتابعات والشواهد، ويُعتفَر فيها ما لا يُعتفَر في الأصول^(٢).

وقد جاء في كلام ابن كثير ما يدلُّ على مثل هذا في الرواية التاريخية، قال: « ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله، مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو القسم الذي لا يُصدّق ولا يُكذّب، ممّا فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا، مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التّحليّ به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه »^(٣).

(١) العلل الصغير، ص ٨٩١

(٢) صيانة صحيح مسلم، ص ٩٦ - ٩٧، الموقظة، للذهبي، ص ٨٠.

(٣) البداية والنهاية، (١/٧).

المبحث الثالث

الإسناد الجمعي بين المحدثين والمؤرخين

تكرر في مبحث الإسناد في الرواية التاريخية مصطلح الإسناد الجمعي، فما هو؟ وهل هو منهج خاصٌّ بالمؤرخين أم أنَّ المحدثين استخدموه في الرواية الحديثية؟ ثمَّ ما موقف نقّاد الحديث منه، وما الأسباب الباعثة على استعماله؟

أولاً: التعريف بالإسناد الجمعي:

الإسناد الجمعي مصطلح حديث النشأة، لم يُعرف من قبل عند المحدثين ولا المؤرخين، وإنَّما ظهر في كتابات المهتمين بالدراسات التاريخية في العصر الحديث، ولعلَّ هذا الاصطلاح من ابتكارات الدكتور عبد العزيز الدوري رحمه الله^(١)، ثم تابع تلامذته بعد ذلك على استخدامه حتى شاع في الدراسات التاريخية المعاصرة.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ المفهوم الذي يعبر عنه هذا المصطلح ليس بجديد في ميدان الروايتين الحديثية والتاريخية، بل هو قديم قدم الإسناد الجمعي، فإذا ما تأملنا نصوص الأئمة النقاد من أهل الحديث وجدناهم يتحدثون عن مفهوم الإسناد الجمعي وحكمه، لكن تحت تسميات ومصطلحات حديثية كـ (الجمع بين الشيوخ) و(التحويل)، إلا أنَّهم لا يستخدمون هذا اللفظ (الإسناد الجمعي)، وهذا لا يشكّل مشكلة في البحث؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

(١) الأستاذ المؤرخ البهائية، ولد في قرية الدور بالقرب من بغداد سنة (١٩١٩م)، نال شهادة الدكتوراه في الدراسات الشرقية والإفريقية من جامعة لندن سنة (١٩٤٢م)، عمل مدرساً للتاريخ الإسلامي في العديد من الجامعات العربية والأجنبية، ونال عضوية عددٍ من أشهر المؤسسات العلمية عربياً ودولياً، واستقرَّ به المطاف في الأردن منذ عام (١٩٧٠م) مدرساً للتاريخ الإسلامي إلى أن توفي عام (٢٠١٢م). دراسات تاريخية مهداة إلى عبد العزيز الدوري، لمجموعة من الباحثين، ص ٧-١٤.

ينظر في مسألة الإسناد الجمعي كتابه: نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٨.

وقد وقفت على تعريفين اثنين للإسناد الجمعي:

الأوّل: للأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري عرفه بأنّه: دمج عدّة روايات في خبر متسلسل^(١).

والثاني للدكتور عدنان ملحم عرفه بأنّه: توحيد المؤرّخين لأسانيدهم، وجمع متونهم في متن واحد^(٢).

ويلاحظ على هذا التعريف أنّه يخصّ بالإسناد الجمعي الرواية التاريخية فقط، أمّا واقع الحال فيدلّ على أنّ الرواية الحديثيّة لم تكن خلوّاً من هذا الإسناد الجمعي، وكتب الرواية الحديثيّة خير شاهد على ذلك كما قرره علماء الحديث ونقّاده. ومن خلال النّظر في بعض الأمثلة للإسناد الجمعي يمكن القول بأنّ هذا الإسناد لا بد أن يتحقق فيه شرطان اثنان:

١_ أن تكون هناك عدّة أسانيد لا إسناد واحد.

٢_ أن يكون موضوع هذه الأسانيد (واحدًا) يتعلّق بحديث واحد، أو خبر واحد، أو حادثة واحدة.

ومن خلال ما سبق كلّه يمكن القول بأنّ الإسناد الجمعي هو: الإسناد الذي يجمع فيه الراوي بين عدة أسانيد، يرويها، ويسوق متونها في متن واحد.

ثانياً: نشأة الإسناد الجمعي وتطوّره:

إنّ المطالع لكتب المعاصرين في الدّراسات التاريخية يجد أنّهم يتفقون على أنّ الإمام الزّهريّ هو أوّل من أدخل منهج الإسناد الجمعيّ في الرواية التاريخيّة، وفي ذلك يقول

(١) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٨ .

(٢) المؤرخون العرب والفتنة الكبرى، ص ٤١ .

المستشرق (جب)^(١): « ويعزى إليه الفضل في أنه كان أوّل من قارن بين الأحاديث المختلفة المصادر لإدماجها في حديث واحد »^(٢).

وقال الدكتور عبد العزيز الدوري: « وقد أسند الزهري رواياته، واشتهر بقوة إسناده... ولكنه أدخل شيئاً جديداً هو الإسناد الجمعي، حيث يدمج عدّة روايات في خبر متسلسل »^(٣).

وقال الدكتور أكرم ضياء العمري: « وهو أوّل من استخدم طريقة جمع الأسانيد ليكتمل السّياق، وتتصل الأحداث، دون أن تقطعها الأسانيد »^(٤).

وهذا وَهْمٌ منهم؛ فإنّ الزهريّ لم يأت بجديد عندما استخدم الإسناد الجمعي كما يظهر بالتّبّع والاستقراء، وهو مقلّد في ذلك لغيره، فقد سبقه غيره من محدّثي هذا المنهج، سواء كان ذلك في الرواية التّاريخيّة أم الرواية الحديثيّة، وكان من هؤلاء بعض من شيوخه، وهذا ما يرجّح أنّه أخذ هذا المنهج عنهم. ومن هؤلاء

(١) عروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤هـ) من شيوخ الزهري^(٥).

(٢) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (ت ٩٤هـ) من شيوخ الزهري^(٦).

(١) مستشرق إنكليزي، له ولع باللغات الشرقية، تخرّص في الأدب التركي، وله فيه مؤلفات وأعمال ترجعها إلى التركية أشهرها (تاريخ الشعر العثماني)، ولد سنة ١٨٥٧، ومات سنة ١٩٠١. موسوعة المستشرقين، ص ١٧٢-١٧٣.

(٢) علم التاريخ، ص ٥٥.

(٣) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٢٨. وعن جب أو الدّوري نقل كلّ من: إبراهيم بيضون في كتابه (مسائل المنهج في الكتابة التاريخية) ص ٢٣، والدكتور السيد عبد العزيز سالم في كتابه (التاريخ والمؤرخون العرب) ص ٥٩، والدكتورة نشأت الخطيب في كتابها (التاريخ والمؤرخون العرب تصور ومنهج) ص ١٤٠.

(٤) السيرة النبوية الصحيحة، (١/٥٥).

(٥) صحيح البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، ص ٤٤٧-٤٥٠، ح (٢٧٣١-٢٧٣٢). وفي كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ص ٧٠٩، ح (٤١٧٨).

(٦) صحيح البخاري: البيوع، باب بيع المدبر، ص ٣٥٦، ح (٢٢٣٢-٢٢٣٣).

(٣) _ حميد بن عبد الرحمن بن عوف (ت ١٠٥هـ) من شيوخ الزهري^(١).

(٤) _ أبو صالح ذكوان السمان (ت ١٠١هـ) من شيوخ الزهري^(٢).

(٥) _ عطاء بن يسار الهلالي المدني (٩٤هـ)^(٣).

(٦) _ حميد بن عبد الرحمن الحميري (ت ٩٠_١٠٠هـ)^(٤).

ومن هنا يمكن القول أن بداية ظهور الإسناد الجمعي كانت في طبقة أوساط التابعين، وعلى وجه التحديد في طبقة شيوخ الزهري.

لكن الذي طرأ على هذا المنهج مع وجوده قبل الزهري هو تطوير الزهري له، إذ تقدّم في هذا المجال خطوة جديدة في الكتابة التاريخية، ويظهر هذا في صياغته من مجموع الروايات رواية واحدة متكاملة في نسق واحد، لا توجد تفاصيلها كاملة عند كل واحد من الرواة ممن جمع رواياتهم.

ومثال ذلك ما فعله في خبر الإفك حين قال: «وكلهم حدّثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً»^(٥)، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدّثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدّق بعضاً»^(٦).

ومن الواضح هنا تصريح الزهريّ بأنّه مزج الروايات وأخرج منها رواية واحدة،

(١) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب حك المخاط بالخصى من المسجد، ص ٧١_٧٢، ح (٤٠٨).

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصوم، باب فضل الصيام، ص ٤٦٩، ح (١١٥١).

(٣) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، ص ١١٢٨، (٢٥٧٣).

(٤) صحيح مسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، ص ٧١٥، ح (١٦٢٨).

(٥) أي: أحسن سياقاً. كذا فسرها الحافظ في الفتح (٤٥٧/٨) ويشهد لذلك بعض الروايات وفيها: ((وبعض القوم

أحسن سياقاً من بعض)) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير، (٩٨/٢٣)، ح (١٤٥).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، ص ٤٣١_٤٣٣، ح (٢٦٦١)، وصحيح

مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ص ١٢٠٥_١٢٠٩، ح (٢٧٧٠).

وأنَّ مجموع هذا الخبر عن جميع الرواة لا عن كل واحد منهم.

_ ثم جاء ابن إسحاق^(١) بعد الزهري، وسلك مسلكه في الإسناد الجمعي، وأعطى بعداً آخر للإسناد الجمعي بكفاءة واستطاع أن يقدم قصّة جذابة من مجموع رواياته^(٢).

_ واستطاع الواقدي^(٣) بعد كل هؤلاء أن يستفيد من جهود من سبقه في الإسناد الجمعي، وأضاف شيئاً جديداً إلى هذا المنهج، وذلك أنّه يسوق الواقعة أو الحادثة بإسناد جمعي، ثم يتبع ذلك بروايات مفردة من طرق أخرى؛ ليقدم تفاصيل أخرى للحدث التاريخي، وقد ساق بعض مروياته بهذا الأسلوب كما في غزوة بدر، وأحد، والخندق، وغيرها، وهذه الناحية تظهر التكوين المعرفي للواقدي بوصفه محدثاً.

_ وقد تأثر البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) بمنهج الواقدي هذا؛ إذ يقدم ملخصاً للمادة التاريخية مستفاداً من مجموع الروايات، ثم يفصل الروايات في ذلك، وهذا ظاهر جداً في كتابه لمن طالعه.

وإذا كان الزهري قد تقدّمه غيره من الأئمة بابتكار منهج الإسناد الجمعي، فإنَّ جهوده في ذلك مع جهود ابن إسحاق والواقدي فتحت الباب لنقلة الآثار والأخبار للإكثار من الرواية بهذا المنهج، ولم يمض وقت حتى كان منهج الإسناد الجمعي قد استقرَّ وشاع استعماله، بحيث غدا مظهراً من مظاهر الرواية، وعلى وجه الخصوص عند الرواة المكثرين الذين يجمعون الحديث والحدث التاريخي من طرق مختلفة، فلا يكاد يخلو منه

(١) بلغ مجموع الروايات بالإسناد الجمعي عند ابن إسحاق في كتابه السيرة (طبعة دار الكتب العلمية) فيها وقفت عليه وتبعته خمساً وثلاثين رواية.

(٢) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٣٤.

(٣) بلغ مجموع الروايات عند الواقدي بالإسناد الجمعي في كتابه السيرة كما ذكر الدكتور عبد العزيز السلومي في كتابه (الواقدي وكتابه المغازي) (١/١٩٣).

كتاب رواية حديثية، ولا كتاب في السير والتاريخ ممن التزم الإسناد منهجاً للرواية، وهذا يعني أن الأمر كان على حد سواء في الروايتين الحديثية والتاريخية.

ثالثاً: صور الإسناد الجمعي:

عند النظر في صنيع المحدثين والمؤرخين في استعمالهم لمنهج الإسناد الجمعي يمكن القول بأن صور هذا الإسناد تنحصر في أربع:

الصورة الأولى: أن يجمع الراوي بين عدد من الشيوخ، ثم يسوق لفظ الحديث ومنتها برواية واحد منهم، ويهمل ألفاظ الباقيين، وهذا يكون بصورتين:

١_ أن يصرح باسم الراوي الذي ساق لفظه، فيقول بعد أن يسوق المتن: هذا لفظ فلان، أو: واللفظ لفلان، ونحو هذه العبارات.

٢_ أو أنه بعد أن يجمع بين الرواة يرجع فيصريح بذكر أحد الرواة ثم يسوق الحديث من طريقه دون أن يصرح بأن اللفظ المذكور له.

الصورة الثانية: أن يجمع الراوي بين عدد من الشيوخ؛ اختلفوا في اللفظ، ولكن المعنى واحد، فيسوق الراوي الحديث بالألفاظ المتفق عليها، ثم يبين مواطن الاختلاف بين ألفاظ الرواة. وممن اشتهر من المحدثين بجمع الأسانيد بهذه الطريقة الإمام أحمد وتلميذه الإمام مسلم.

الصورة الثالثة: أن يجمع الراوي بين عدد من الشيوخ، اختلفوا في اللفظ، ولكن المعنى واحد، فيسوق الراوي الحديث عنهم بلفظ واحد، من دون أن يبين أو يشير إلى اختلافهم في اللفظ، وله صورتان:

١_ أن ينبه على التوافق في المعنى بين الرواة إجمالاً من غير تعيين صاحب اللفظ.

٢_ أن يجمع بين جماعة من الرواة اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ واحد منهم،

ويسكت عن بيان ذلك، أو بيان أنهم اتَّفَقُوا في المعنى جملة، وهذا هو صنيع الإمام البخاري في كثير من الأحيان.

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ: أن يجمع الرَّاوي بين عدد من الشُّيوخ، وكلُّ واحد منهم يروي جزءاً لا يرويه الآخر، فيجمع ألفاظهم كلّها ويسوقها في متن واحد، دون تمييز بين ألفاظهم، ويسمي ذلك المحدثون (التَّلْفِيق)^(١). وهذه الصُّورة هي التي أكثر من استعمالها أصحاب السِّير والمغازي^(٢) والمؤرِّخون الذين التزموا الرِّواية بالأسانيد.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن بعض الباحثين من المهتمين بالدراسات التاريخية من المعاصرين قرَّروا أن أصحاب السِّير والمغازي امتازوا عن غيرهم من حيث المنهج باستعمال الإسناد الجمعي، ومما سبق بيانه في صور الإسناد الجمعي يتبيّن خطأ هذا القول، وأنهم لم ينفردوا عن المحدثين بشيء من ذلك، وغاية ما هنالك أن أصحاب السِّير والمغازي أكثروا من استعمال الصورة الرابعة، التي أخذوها عن المحدثين.

رابعاً: موقف نقاد الحديث من الإسناد الجمعي:

تقدّم أن الإسناد الجمعي يكون على أربع صور مختلفة، وقد استعملها المحدثون جميعاً، فيما غلب استعمال أصحاب السِّير والمغازي والمؤرِّخين لصورتين اثنتين منها فقط، ومن الصَّوري معرفة حكم المحدثين النقاد في استعمال الإسناد بهذا المنهج.

أما الصُّورة الأولى والثانية فهذه لا خلاف بين المحدثين في جوازها^(٣).

قال ابن الصَّلاح: «إذا كان الحديث عند الرَّاوي عن اثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللَّفظ، والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على

(١) فتح الباري، (٨/٤٥٦)، فتح المغيث، (٣/٢١٣).

(٢) فتح المغيث، (٣/٢١٣).

(٣) علوم الحديث، ص ٢٢٣-٢٢٤، شرح التبصرة والتذكرة، (٢/٥).

لفظ أحدهما خاصّة...»^(١).

وأما الصُّورة الثالثة فترجع إلى مسألة رواية الحديث بالمعنى، وهي مسألة مختلفٌ فيها، والجمهور على جواز ذلك بشروط مخصوصة^(٢).

قال ابن الصّلاح بعد أن أورد هذه الصُّورة: «فهذا مما عيب به البخاريُّ أو غيره، ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى»^(٣).

وأما الصُّورة الرَّابِعة: التي يُلَفَّق فيها الرَّاي المتن من مجموع روايات، فهذا يجوز بشروط معلومة:

١_ أن ينصَّ على أنَّه أخذ عن كل شيخ بعض الحديث وليس كلّه. ومثال ذلك ما تقدّم من صنع الزهري في حديث الإفك حين قال: وكلهم حدّثني طائفة من حديثها.

٢_ أن لا يكون بين الرواة الذين يُلَفَّق الحديث عنهم راوٍ ضعيف. قال العراقي: «فإن اتَّفَق في حديث غير هذا _ يعني حديث الإفك _ أن كان بعض الرواة في مثل هذه الصورة ضعيفاً فذلك مقتضٍ لطرح جميع الحديث؛ لأنَّه ما من قطعة من الحديث إلَّا وجائز أن تكون عن ذلك الرَّاي المجروح»^(٤).

٣_ أن لا يحذف الرَّاي أحداً من الرواة الذين يُلَفَّق الحديث عنهم، سواء كان الرَّاي المحذوف ثقة أم ضعيفاً، والسبب في هذا «أنَّك إذا حذف واحدًا من الإسناد وأتيت بجميع الحديث فقد زدت على بقيّة الرواة ما ليس من حديثهم، وإن حذف بعض الحديث لم يُعلم أنَّ ما حذفته هو رواية من حذف اسم، فيجب ذكر جميع الرواة في

(١) علوم الحديث، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في شرح علل الترمذي، (١/١٤٥-١٥٢).

(٣) علوم الحديث، ص ٢٢٥.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة، (١٦/٢).

الصُّورَتَيْنِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ»^(١).

وينبغي أن يعلم أنَّ جميع الصور المذكورة في الإسناد الجمعي إنما جَوَّزَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ لِلرَّأْيِ الثَّقَةِ، مَن اشتهر بالحفظ وبرز فيه، بحيث لا يختلط عليه حديث شيخ بحديث شيخ آخر، بل يميِّز بين ذلك.

قال الخليليُّ: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخاريُّ لم يخرج حمَّاد بن سلمة في الصَّحيح، وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنَّه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدَّثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربَّما يُخالف في بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب اتَّفَقُوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدَّثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعيُّ بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له»^(٢).

قال ابن رجب معلِّقاً: «ومعنى هذا أنَّ الرَّجُلَ إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقه واحدة، فالظَّاهر أنَّ لفظهم لم يَتَّفَقْ، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه؛ يعرف اتِّفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزُّهريُّ يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره»^(٣).

وقال القاضي عياض معلِّقاً على صنيع الزُّهريِّ في خبر الإفك: «ولا دَرَكَ عَلَى الزُّهريِّ في شيء منه؛ لأنَّه قد بيَّن ذلك في حديثه، والكلُّ ثقات أئمَّة لا مطعن فيهم، فقد عَلِمَ صحة الحديث، ووَثَّقَ كلَّ لفظة منه؛ إذ هي عن أحد هؤلاء الأربعة الأقطاب عن

(١) المصدر السابق. ينظر أيضاً: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، (١/٣٤٢).

(٢) الإرشاد في معرفة علوم الحديث، (١/٤١٧-٤١٨).

(٣) شرح علل الترمذي، (٢/٦٧٦).

عائشة»^(١).

ومثاله أيضاً: أنَّ سفيان بن عيينة كان يروي حديث القيام للجنابة عن ليث وابن أبي نجيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي معمر عن علي رضي الله عنه.

قال الحميدي: «وكان سفيان ربّما حدّثنا به عن ابن أبي نجيح وليث، عن مجاهد، عن أبي معمر، فإذا وقفناه عليه لم يُدخِلْ في حديث ابن أبي نجيح أبا معمر، وكان لا يقول كل واحد منهما»^(٢).

ومعنى قوله: «وكان لا يقول: كل واحد منهما» كما ذكر الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي^(٣) أنّه «إذا جمع بينهما لم يصرّح بأنّ كل واحد منهما حدّثه عن مجاهد، عن أبي معمر»^(٤).

قال يعقوب بن شيبّة: «كان سفيان بن عيينة ربّما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدّث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»^(٥).

وأما الرّاي الضّعيف فإنّه لا يقبل منه الجمع بين الشيوخ؛ فقد تكون الرّواية مرفوعة عند بعض الرّواة موقوفة عند آخر، أو يكون في سند أحدهما زيادة رجل ليس في السند الآخر، وهكذا...

والرّاي إذا كان ضعيفاً ربّما لا يستطيع أن يفصل كلام ذا من ذا، أو أن يميز بين

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، (٢٨٦/٨).

(٢) مسند الحميدي، (٢٨-٢٩).

(٣) في تعليقه على مسند الحميدي، (٢٩/١).

(٤) ويؤيد هذا التفسير ما جاء في مسند الحميدي بتحقيق حسين سليم أسد (١٧٩/١)، ونص العبارة فيه: «وكان لا يقول حدّثنا إلّا أن يقول كل واحد منهما حدّثنا».

(٥) شرح علل الترمذي، (٧٦٥/٢).

الموقوف والمرفوع، ومن أجل هذا أنكر الإمام أحمد على ابن إسحاق والواقدي:

قال المروزي: «سألته _ يعني الإمام أحمد _ عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين؟! قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر؛ فيحمل حديث هذا على هذا»^(١).

وقال إبراهيم الحربي: «سمعت أحمد _ وذكر الواقدي _ فقال: ليس أنكر عليه شيئاً إلا جمعه الأسانيد، ومجيئه بمتن واحد، على سياقة واحدة، عن جماعة، وربما اختلفوا»^(٢).
والذي يدل على أن الإمام أحمد إنما ينكر الجمع بين الأسانيد على الراوي الضعيف دون الثقة ما رواه ابن هانئ عنه قال: «إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثاً عن محمد ابن إسحاق، فإذا جمع بين رجلين يقول: حدثني فلان وفلان. لم يُحْكَم»^(٣).
وظاهر أن قوله (لم يحكمه) في حق إبراهيم بن سعد يُفهم منه جواز الجمع بين الرواة لمن أحكم الروايات، وضبطها، وأتقنها^(٤).

ومن أدلة ذلك قوله في حماد بن سلمة _ وهو يروي حديثاً عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ﷺ في آية المشركين _: «هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون»^(٥).

فقوله: (كان لا يقوم على مثل هذا) تضعيف لحمد حال جمعه بين الرواة؛ لأنه يحكي عن أيوب وقتادة الاتفاق، وهم غير متفقين.

(١) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ص ٤٩.

(٢) تاريخ بغداد، (٤/ ٢٠).

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ، (٢/ ٢٢٥).

(٤) ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، ص ٣٧٥.

(٥) شرح علل الترمذي، (٢/ ٦٧٥).

ومن هنا أخطأ من استدلل بقول الإمام أحمد في الواقديّ على أنّ أهل الحديث يرفضون منهج الرواية بالإسناد الجمعيّ؛ لأنّ كلامه _ كما هو كلام غيره من النقاد _ خاصّ بالرّاي الضّعيف، وإلّا فلو كان الأمر بهذه الصورة من المنع مطلقاً لرأينا أئمة الحديث يضعّفون ويتقدّدون كل رواية جاءت في الصّحاح والسّنن والمسانيد والمصنّفات، وغيرها من كتب الرواية بإسناد جمعي، وهي كثيرة جدّاً، يصعب حصرها، وفي الصّحيحين منها ما لا يكاد يخلو منه كتاب أو باب؟!!

قال الدكتور ياسر أحمد نور: « في الواقع أنّ موقف أهل الحديث جاء في الجملة على خلاف موقف المؤرّخين، حيث رفضوا الرواية _ بما فيها رواية السّيرة النبويّة _ بهذا المنهج؛ حيث اعتبروه خرقاً لضوابط نظريّة الإسناد»^(١).

فيما قرّر باحث آخر أنّ الجمع بين الروايات في سياق واحد معيب عند المحدثين؛ لاختلاط كلام الضّعفاء والثّقات، وصعوبة تخليصه^(٢).

وهذا إنّما يصدق في حقّ الرّاي الضّعيف حين يجمع بين الأسانيد، وأما الرّاي الثّقة فلا يصدق عليه الكلام كما سبق بيانه عن الأئمة.

وخلاصة القول في ذلك: أنّ الذي فهمه كثير من الباحثين أنّ المحدثين يتقدّدون على أصحاب السّير والمغازي روايتهم بالإسناد الجمعيّ، والحقيقة أنّ النّقد لا يرجع إلى الإسناد الجمعيّ بحد ذاته؛ بل يرجع إلى أمرين آخرين:

١ _ الرّاي الذي يجمع الأسانيد حين يكون ضعيفاً.

(١) مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، ص ٤٠٥ تعليقياً في الحاشية (١٢٥٧).

(٢) السيرة النبوية الصحيحة، (٢/ ٤٠٥)، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، عبد الرزاق هرماس، ص

٢٩٩ . ينظر أيضاً: مقدمة الدكتور محمد حميد الله لسيرة ابن إسحاق: ص: كط وكبي.

٢_ الرواة الذين يُجمع حديثهم حين يكون بينهم الضَّعيف.

خامساً: الأسباب الباعثة على استعمال الإسناد الجمعي:

يشكل ظهور الإسناد الجمعي نقلة نوعيّة وعملاً ابتكارياً في التطوُّر التاريخي لنظريّة الإسناد عند المسلمين، ومن هنا لا يمكن القول إنّ الإسناد الجمعيّ ظهر فجأة دون أسباب أُلجأت المحدثين والمؤرّخين إليه، وهذه الأسباب يمكن تلمّسها فيما نُقل من نصوص عن الأئمّة الذين اشتهروا بهذا المنهج، كما يساعد على ذلك النّظر في طبيعة الروايات التي جُمعت بأسانيدها، ومن هنا يمكن القول بأنّ هذه الأسباب تنحصر فيما يلي:

(١)_ الاختصار:

أمام كثرة الروايات، وتعدّد الطُّرق والأسانيد كان لا بد من سلوك منهج الاختصار، فكثيراً ما ينقل الرواة الرواية بلفظ واحد أو متقارب في المعنى، وهم مع ذلك يتحمّلونه عن شيخ واحد، فإذا اتَّفَق لأحد الرواة أن يأخذ عن اثنين، أو ثلاثة، أو أكثر، أخذوا الرواية عن شيخ واحد فهو أمام أمرين:

إمّا أن يسوق إسناد كل واحد من هؤلاء مع متنه على حدة، وهذا فيه تطويل يشقُّ على الأنفس، وإما أن يجمع بين هؤلاء الرواة الذين اتَّفَقوا في إسنادهم عن شيخهم، ثم يذكر متن الرواية، وهذا فيه اختصار للتطويل مع عدم الإخلال.

لذلك لما وقف المحدثون أما الكم الهائل للروايات كان لا بد للاختصار من سلوك منهج الجمع بين الأسانيد بقيوده وضوابطه المعروفة.

وأما المؤرّخون فقد وجدوا أنفسهم أيضاً أمام مادّة تاريخيّة خصبة بأسانيد طويلة كثيرة، وإيراد كل مادّة تاريخيّة بإسنادها لا يتناسب وواقع الحدث التاريخي المتناسك، فكان لا بدّ من استخدام الإسناد الجمعيّ لسياق الحدث التاريخي بصورة مترابطة متكاملة.

قال إبراهيم الحربي: سمعت المسيبي يقول: « قلنا للواقدي: هذا الذي تجمع الرجال،

تقول: حدَّثنا فلان وفلان، وجئت بمتن واحد، لو حدَّثتنا بحديث كلِّ رجل على حدة. قال: يطول. فقلنا له: قد رضينا. قال: فغاب عنا جمعة، ثم جاءنا بغزوة أحد عشرين جلدًا، وفي حديث البرمكي: مائة جلد، فقلنا له: رُدِّنا إلى الأمر الأوَّل»^(١).

(٢) _ بناء النصِّ التاريخي:

كما أنَّ كثرة الروايات وتعدُّد الطُّرق والأسانيد يورث التَّطويل الذي يشقُّ على الأنفس بالنَّسبة للروايتين الحديثية والتَّاريخية، فإنَّه بالنَّسبة للرواية التَّاريخية يتولَّد عنه أمر آخر، هو تقطيع الحدث التَّاريخيِّ وتجزئته، بحيث يظهر بصورة غير مترابطة، ومن أجل الحُؤول دون ذلك فإنَّ استعمال الإسناد الجمعيَّ يعطي هذا الحدث صورته المتكاملة بترابط أجزائها، وتسلسل أحداثها.

وإذا ما نظرنا إلى استعمال الإسناد الجمعي بهذه الصُّورة فإنَّنا نجده في الحقيقة يتضمن عملاً نقدياً كبيراً يتمثَّل في ثلاث مراحل^(٢):

الأولى: جمع المادَّة التَّاريخية من كلِّ الطُّرق: ومما يدلُّ على ذلك صنيع الواقديِّ لما سألَه طلباه أن يسلك بهم مسلك المحدثين في الرواية فما كان منه إلا أن جاءهم بعشرين جلدًا عن غزوة أحد. وهي بلا شكٍّ تمثِّل المرحلة الأولى التي يجمع فيها الرَّاوي كلَّ الروايات التي تتحدَّث عن واقعة واحدة.

الثانية: فرز المادَّة التَّاريخية المجموعة وتقسيمها: والغاية من ذلك أمران:

١ _ الوقوف على مواطن الاتِّفاق في الحادثة بين جميع الروايات: ومن ذلك قول عروة بن الزُّبير في قصة الحديبية: «يُصدَّق كلُّ واحد منهما حديث صاحبه»^(٣)، وقول

(١) تاريخ بغداد، (٤/ ١١).

(٢) ينظر: مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، ص ٤٧٦-٤٧٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، ص ٤٤٧-

الزُّهريُّ في خبر الإفك: « وبعض حديثهم يصدّق بعضاً »^(١).

٢_ الوقوف على الزيادات التي تختصُّ بها بعض الروايات دون بعض: ومن أمثلته قول عروة أيضاً في خبره السابق: « يزيد أحدهما على صاحبه »^(٢)، وقول الزُّهريُّ في خبر الإفك أيضاً: « وبعضهم أوعى من بعض وأثبت له اقتصاصاً »^(٣).

الثالثة: بناء النصِّ المتكامل للحادثة: وذلك بصياغة ما اتفقت الروايات عليه، وإهمال المادّة المكرّرة، وإضافة الزيادات التي تتضمنها بعض الروايات.

ومثال ذلك قول ابن إسحاق في غزوة أحد: « كلُّ قد حدّثني بعض الحديث عن يوم أحد، فاجتمع حديثهم كلّهم فيما سقت من هذا الحديث عن يوم أحد »^(٤).

وكذلك قال الواقديُّ في غزوة أحد: « وقد جمعت كلّ الذي حدّثوني قالوا... »^(٥).

وقال البلاذري: « أخبرني جماعة من أهل العلم بالحديث والسيرة وفتوح البلدان سقت حديثهم واختصرته ورددت من بعضه على بعض »^(٦).

ويظهر أنّ هذا لا يختصُّ به الرواية التّاريخيّة وحدها، وهو موجود عند المحدثين، ويعبرون عن استعمالهم لذلك بقولهم: دخل حديث بعضهم في بعض.

قال القاسميُّ (ت ١٣٣٢ هـ): « إذا روى الحفاظ حديثاً في صحاحهم أو سننهم أو مسانيدهم، وأنفقوا في لفظه أو معناه، ووُجد عند كلّ منهم ما انفرد به عن الباقيين، وأراد

٤٥٠، ح (٢٧٣١-٢٧٣٢).

(١) تقدم تخرجه ص ٢٦٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ص ٧٠٩، ح (٤١٧٨).

(٣) انظر الحاشية ٢.

(٤) السيرة النبوية، (١/٣٣٠)، ينظر أيضاً، (١/٣٢٦).

(٥) المغازي، (١/١٨٥).

(٦) فتوح البلدان، ص ٩.

راوٍ أن يُخَرِّجَه عنهم بسياقٍ واحدٍ، فيقول حَالَتُنْدِ: أخرج فلان وفلان وفلان، دَخَلَ حديث بعضهم في بعض. إشارةً إلى أَنَّ اللَّفْظَ لمجموعهم، وَأَنَّ عند كُلِّ ما انفرد به عن غيره»^(١).



(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص ٣٦١ - ٣٦٢.

المبحث الرابع

التوافق والاختلاف في المتن وأثره في الرواية

أولاً : التوافق بين الروایتين :

يظهر التوافق بين الروایتين الحديثية والتاريخية في معالجة كل منهما لمواضيع واحدة، فالسيرة النبوية على سبيل المثال حظيت بقدر مشترك من العناية في الروایتين، نجد تفاصيلها وأحداثها في كتب الرواية الحديثية كما نجد لها حاضرة بوضوح في كتب الرواية التاريخية أيضاً، وكذا أخبار الأنبياء، وقصص السابقين وأحوالهم، وأخبار الجاهلية، وحياة الصحابة رضوان الله عليهم.

ومتن الرواية التاريخية وإن كان يغلب عليه وصف الواقعة أو الحادثة المؤرخ لها، فإنها في كثير من الأحيان قد تتعرض أصالة أو ضمناً لموضوع آخر، حديثاً كان هذا الموضوع، أو عقدياً، أو غير ذلك، كما سيأتي التنبه عليه في موضوع نقد الرواية إن شاء الله.

ثانياً : الاختلاف بين الروایتين :

مع وجود القدر المشترك بين متن الروایتين، إلا أن الاختلاف يظهر بين المتن في عدة نقاط، وهي :

١_ تفرد كل من الروایتين بمواضيع لم تتطرق لها الرواية الأخرى :

من خلال إلقاء نظرة على مادة الروایتين يظهر تفرد الرواية الحديثية بمعالجة المادة الدينية والتشريعية من القضايا العقدية، والأحكام الفقهية، والتفسير، إلى غير ذلك، في حين تفرد الرواية التاريخية بمعالجة الكثير من الوقائع والأحداث التاريخية التي لم تذكر في الرواية الحديثية، ومرد ذلك بلا شك إلى طبيعة كل من العلمين وتخصص أحدهما في ميدان غير ميدان العلم الآخر.

٢_ الاختصار في الرواية الحديثية والإسهاب في الرواية التاريخية:

إذا كان هناك قدر مشترك بين الروایتين من حيث تناولهما مواضيع واحدة هنا وهنا، فإنَّ مما يلفت الانتباه أنَّ الرواية الحديثية تعالج موضوعها باختصار واقتضاب، فيغلب عليها القصر وعدم الطول، وهذا هو منهج النَّبِيِّ ﷺ في الحديث، فعن عائشة رضيها، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان «يحدِّث حديثاً، لو عدَّه العادُّ لأحصاه»^(١).

وإذا ما تأمل الإنسان كتب الرواية الحديثية وجد الأحاديث لا تتجاوز السَّطرين، أو الثلاثة، أو الأربعة، وقد يوجد فوق ذلك لكنه بقلَّة، وأمَّا الأحاديث الطُّوال فهي قليلة جدًّا في الرواية الحديثية، إذا ما قورنت بجملته ما روي عن النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، في حين نجد الإسهاب والتفصيل للوقائع والأحداث في الرواية التاريخية أكثر منه في الرواية الحديثية، فالرواية قد تستغرق الصَّفحة والصفحتين، وهكذا.

وأثر ذلك في مصداقية الرواية واضح؛ فالرواية القصيرة لا تستعصي- على الذاكرة، ويسهل حفظها، في حين نجد صعوبة ذلك في الرواية الطويلة، فإذا علمنا أنَّ الرواية التاريخية تكثر فيها المطوَّلات علمنا أنَّ أسباب الخطأ تكون أكثر فيها مقارنة بالرواية الحديثية، ومن هنا كان بعض المحدثين يتجنَّبون رواية الأحاديث الطُّوال خشية الوقوع في الغلط.

قال أبو نُعيم الفضل بن دكين لمحمَّد بن يحيى بن كثير: «سَلْنِي، ولا تَسَلْنِي عن الطَّويل، ولا المسند، أمَّا الطَّويل فكُنَّا لا نحفظه، وأمَّا المسند فكان الرَّجل إذا والى بين

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ٥٩٨، ح (٣٥٦٧)، صحيح مسلم، كتاب الزهد، باب التَّيْب في الحديث وحكم كتابة العلم، ص ١٢٩٧، ح (٢٤٩٣).

(٢) حاول بعض أئمة الحديث أفراد الأحاديث الطُّوال بالتصنيف، منهم الطبراني في كتابه المعروف (الأحاديث الطوال)، وقد بلغ عددها عنده اثنين وستين حديثاً، ولأبي القاسم التنوخي (ت ٣٤٢هـ) كتاب يحمل العنوان ذاته، وللحافظ ابن عساكر (الأربعين الطوال).

حديثين مسندين، رفعنا إليه رؤوسنا؛ استنكاراً لما جاء به»^(١).

ولا يعني هذا أنهم لم يكونوا يحفظون الأحاديث الطوال، بل كانوا يحفظونها، ويمتدحون حفاظها، ولكن حفظتها قلة.

قال وكيع بن الجراح في حق عبد الرحمن المحاربي: «ما كان أحفظه لهذه الأحاديث الطوال»^(٢).

وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: «أيها أحفظ للأحاديث الطوال سفيان أو شعبة؟ قال: كان شعبة أَمَرَّ فيها»^(٣).

وقال الإمام أحمد: «هذه الأحاديث الطوال إنما كان سليمان بن المغيرة يحفظها، ولم تكن عنده في كتاب»^(٤).

فالمقصود بقول أبي نعيم: «أما الطويل فكنا لا نحفظه» أن هذه الأحاديث يكثر الغلط في متونها؛ لصعوبة حفظها، وفي ذلك يقول السيوطي: «والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً، لاسيما في الأحاديث الطوال»^(٥).

٣_ تنوع المادة في الرواية التاريخية ومحدوديتها في الرواية الحديثية:

قال السخاوي واصفاً موضوع علم التاريخ: «وأما موضوعه فالإنسان والزمان، ومسائله أحوالها المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان في الزمان»^(٦).

(١) المعجم، لابن المقرئ، ص ٢٥٢-٢٥٣،

(٢) الضعفاء الكبير، (٢/٣٤٨).

(٣) العلل الصغير، ص ٨٩٥.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، (٣/٤٠١).

(٥) عقود الزبرجد، للسيوطي، (١/٦٩).

(٦) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص ٣٨٥.

فهذا القول يشير فيه السخاوي إلى تنوع المادة التاريخية، ووفرته إلى حد كبير جداً؛ بسبب طبيعتها التي تدخل في التفاصيل الدقيقة والجزئية للأحداث والوقائع، ولعل من أسباب غزارة المادة التاريخية أنها لم تعد تقتصر على الشأن الديني والسياسي، بل تعدتها إلى الشؤون الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية، ومن هذا وذاك نتجت ثروة هائلة ضخمة من المادة التاريخية لم يعرفها تاريخ أمة من قبل^(١)، يزداد على ذلك دخول «علوم لم تكن تاريخية بالمعنى الدقيق في الهيكل العام لعلم التاريخ»^(٢).

قال شاكر مصطفى: «أبرز ما طرأ على مادة التاريخ هو الكثرة والوفرة، الكثرة في عدد المؤلفات، والوفرة في كمية المادة المدونة، وفي تنوعها، وإذا كانت كثرة المؤلفات ناجمة عن دخول الكثيرين ميدان التاريخ بالمثلث فإن وفرة المادة المدونة قد جعلت تلك المؤلفات تتضخم تدريجياً إلى أحجام كبيرة»^(٣).

وهذه الوفرة والكثرة للروايات شكّلت عند بعض المؤرخين من ذوي النزعة التجميعية دافعاً لحشد كل الروايات والوقائع والأخبار المتعلقة بحدث ما، بحيث قُدمت تواريخ ضخمة لفترات زمنية محدودة^(٤).

وقد انتقد ابن الأثير هذا المنهج عند بعض المؤرخين فقال: «وسود كثير منهم الأوراق بصغائر الأمور، التي الإعراض عنها أولى، وترك تسطيرها أخرى، كقولهم خلع فلان الذمي صاحب العيار، وزاد رطلا في الأسعار، وأكرم فلان وأهين فلان»^(٥).

(١) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٢٩٦)، المؤرخون والتاريخ عند العرب، ص ١٣٣.

(٢) علم التاريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، ص ١٣٩.

(٣) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٢٩٣).

(٤) ينظر: التاريخ العربي والمؤرخون، (١/٢٩٥).

(٥) الكامل في التاريخ، ص ٦.

وهذا أحد نقاط الاختلاف بين الروایتین: فالرواية التاريخية مادتها تراكمية، كلما طال الزمن واستجدت الأحداث والوقائع، أضيفت مادة جديدة إلى المادة السابقة، وأما الرواية الحديثة فمادتها محدودة معلومة، غير قابلة للزيادة بسبب ارتباطها بالنبی ﷺ وحده.



المبحث الخامس

التّوافق والاختلاف في المصادر وأثر ذلك في الرواية

من خلال الموازنة بين مصادر الروايتين الحديثيّة والتّاريخيّة يظهر توافق الروايتين جلياً في وجود القاسم المشترك بينهما من حيث المصادر الشّفهيّة، والمصادر المكتوبة، وهذا التّوافق لم يأت اعتباطاً، وإنّما هو توافق تفرضه طبيعة هذين العِلّمين؛ الحديث والتّاريخ، فهما من العلوم النّقلية، والنّقل لم يتوفّر له قديماً إلا هذان الطّريقان المذكوران.

وإذا كان هناك توافق بين الروايتين في ذلك فإنّ من الملاحظ وجود اختلاف بينهما في عدّة جوانب، يمكن رصدها فيما يأتي:

١_ تفاوت الاعتماد على المصادر:

نجد المصادر الشّفهيّة تشكّل الأساس في الرواية الحديثيّة ونلاحظ في الوقت ذاته كثرة المصادر المكتوبة في الرواية التّاريخيّة على حساب المصادر الشّفهيّة.

فالراوي أو المحدث عندما ينقل الحديث يسمّي الشّيخ الذي تلقّى عنه هذا الحديث، اللهمّ إلا في بعض الحالات التي وقع فيها الإرسال والتّدليس، وهذه الحالات رصدها علماء الحديث وأحصّوها وبيّنوها، وأما الرواية التّاريخيّة فإنّ كثيراً من المؤرّخين يُغفلون تسمية المصدر الذي نقلوا عنه وأفادوا منه في مادّتهم التّاريخيّة، ويظهر هذا بوضوح عند بعض الأخباريين، والمؤرّخين الذين أهملوا الإسناد كما تقدّم بيانه.

وعدم تصريح المؤرّخ بمصادره مع سعة المادّة التّاريخيّة يجعل الوقوف على المصادر أمراً بالغ الصّعوبة في خضم تراث تاريخيّ بلغت مصادره الآلاف من الكتب والمصنّفات، كما يوعّر الطريق لمن أراد التّوثيق والتّحقيق في الخبر التّاريخيّ.

٢_ الاختلاف في نوعيّة المصادر:

يُلاحظ في الرواية الحديثيّة أنّ المصادر فيها ترجع إلى أهل الحديث، أمّا في الرواية

التَّاريخية فنلحظ تنوع هذه المصادر؛ من المحدث، إلى المؤرخ، إلى كُتَّاب الدَّواوين، والخلفاء، والسَّاسة، والأطباء، والفلاسفة، إلى أصحاب المهن والصَّنائع، بل حتَّى العامَّة من النَّاس، ممن لا اشتغال لهم بالعلم دخلوا ميدان التَّاريخ وكتبوا فيه.

وقد أرجع ذلك شاكر مصطفى إلى التَّطوُّر الملحوظ في علم التَّاريخ، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الثَّقافة الإسلاميَّة^(١).

وهذا الاختلاف في نوعية المصادر له أثره في ميدان نقد الرِّوايات وتمييز المقبول منها من المردود، إذ ما من شكٍّ أنَّ فرقاً بين أهل الاختصاص الذين تسكن النفوس غالباً إلى ما ينقلون ويروون، وبين دخيل على العِلْم لا يعرف مبادئه، ولا يميز صحيحه من خطئه، وينقل عمَّن دبَّ ودرج، فهذا أحد الأسباب الموجبة النَّظَر في مصادر الرِّواية التَّاريخية، بهدف التَّحقُّق مما جاء فيها من أخبار.

٣ _ سعة المصادر ومحدوديَّتها:

من خلال النظر في مصادر الرِّوايتين نلحظ أنَّ مصادر الرِّواية التَّاريخية أوسع بكثير من مصادر الرِّواية الحديثية، والذي يظهر أنَّ ذلك يعود إلى سببين:

١ _ تنوع المادَّة التَّاريخية وشمولها، وهذا بخلاف الرِّواية الحديثية التي تنحصر مادَّتها بالنبي ﷺ قولاً، وفعلاً، وتقريراً، وسيرة.

٢ _ عدم انتهاء المادَّة التَّاريخية؛ ذلك أنَّها مادَّة متجدِّدة بتطاول الأيَّام، وتوالي السَّنوات والأعوام، أما الرِّواية الحديثية فهي غير قابلة للزيادة.

٤ _ الاعتماد على المعاينة والمشاهدة:

تعد المعاينة والمشاهدة أو الملاحظة مصدراً ملازماً للرِّواية التَّاريخية في كلِّ مراحلها

(١) التاريخ العربي والمؤرخون، (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

التَّارِيخِيَّة، والسبب في ذلك طبيعة المادَّة التَّارِيخِيَّة التَّراكمية، التي لا تنقطع بامتداد الزمن، وهذا بخلاف الرِّوَايَةِ الحَدِيثِيَّة التي ينحصر فيها مصدر المعاينة والمشاهدة بعصر - الرِّوَايَةِ الأوَّل، وهو عصر النَّبِيِّ ﷺ.

ولا شك أنَّ المعاينة أو المشاهدة تسكن النفوس إليها، وتقع الطُّمَأْنِينَةُ بها، ولذلك سألها إبراهيم عليه السلام ربَّه كما نقل القرآن عنه ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَئِمُ تُوْمِنُ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فالمعاينة أعلى مرتبة من الإخبار، وعلى ذلك أجمع العقلاء، والأصل في هذا المعنى ما أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة، إنَّ الله عزَّ وجلَّ أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يُلقِ الألواح، فلمَّا عاين ما صنعوا، ألقى الألواح فانكسرت»^(١).

وقال ابن بطَّال: «وفي قوله تعالى: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم: ١٢] دليل على أنَّ العيان أكبر أسباب العلم فلا يُتَمَارَى فيه»^(٢).

وهذا إنَّما يصدق على الرِّوَايَةِ التَّارِيخِيَّة، وأمَّا فيما يتعلق بالرِّوَايَةِ الحَدِيثِيَّة فيترجَّح جانب إخبار النَّبِيِّ ﷺ على المعاينة، والسَّبب في ذلك أنَّ إخبار النَّبِيِّ ﷺ صادق لا يلحقه خُلف، كما لا يحتمل الخطأ، وأمَّا المعاينة فإنها قد تخطئ^(٣).

(١) مسند أحمد، (٤/ ٢٦٠ - ٢٦١)، ح (٢٢٤٧).

(٢) شرح صحيح البخاري، (١٠/ ٥١١).

(٣) طرح الثريب في شرح التقريب، للزين العراقي، (١/ ٧٥).

الباب الثالث

نقد الرواية

(عرض وموازنة)

ويتضمن ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : النقد في الرواية الحديثة
- الفصل الثاني : النقد في الرواية التاريخية
- الفصل الثالث : نتائج الموازنة

الفصل الأول

النقد في الرواية الحديثة

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة النقد وتطوره عند المحدثين

المبحث الثاني: منهج النقد عند المحدثين

المبحث الثالث: دوافع النقد عند المحدثين

المبحث الأول

نشأة النقد وتطوره عند المحدثين

تمهيد: تعريف النقد:

النقد لغة: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، تقول: نقدت الدراهم وانتقدتها، وكذلك يُطلق ويُراد به إعطاء الدراهم حالاً خلاف النسيئة، تقول: نقدته الدراهم ونقدت له، أي أعطيته، فانتقدتها، أي قبضها، والأخذ يسمى انتقاداً، ومن معاني النقد: العيب، وناقدت فلاناً إذا ناقشته في الأمر^(١).

والنقد عند المحدثين اصطلاحاً: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً^(٢).

هذا، وإن علم نقد الحديث نشأ كما العلوم الإسلامية الأخرى في العهد النبوي، ثم لما جاء عهد الصحابة والتابعين أخذ النقد يتوسع شيئاً فشيئاً، وتدرج بعد ذلك في عهد أتباع التابعين فمن بعدهم حتى اكتمل، وغدا علماً له أصوله، وضوابطه، وقواعده. وفيما يأتي دراسة لعلم نقد الحديث وتطوره من العهد النبوي إلى القرن الرابع الهجري الذي استقرت فيه أصول هذا العلم وضوابطه.

أولاً: النقد في العهد النبوي:

تتمثل غاية النقد في تمييز ما نُقل عن النبي ﷺ قبولاً أو ردّاً، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أفي عهد النبي ﷺ نشأ النقد أم في عهد الصحابة رضي الله عنهم؟

الذي يظهر أن ذلك كان في عهده ﷺ، وكل ما كان من النصوص بهذا الخصوص يتعلق بتعديل الرواة لا بتجريحهم، اللهم إلا في بعض الحالات التي جرح فيها النبي ﷺ

(١) الصحاح، (نقد)، (٢/ ٥٤٤)، تاج العروس، (نقد)، (٩/ ٢٣٠)، تهذيب اللغة، (نقد)، (٩/ ٥٠)

(٢) منهج النقد عند المحدثين، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص ٥.

بعض النَّاس، وهو تجريح بالمعنى العام، لا بالمعنى الخاص المتعارف عليه عند أهل الحديث، وسيكون الحديث هنا من ناحيتين:

الأولى: التجريح بالمعنى الخاص عند المحدثين.

الثانية: التجريح بالمعنى العام. وفيما يأتي بيان ذلك:

الأولى: التجريح بالمعنى الخاص عند المحدثين:

جاء في بعض الروايات ما يدلُّ على أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَرَحَ الرَّاوي عنه، وهذه الروايات منقولةٌ على أنَّها سببٌ ورودِ الحديث المتواتر: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النَّار»^(١).

وهي خمس روايات؛ رواية بُريدة بن الحصيْب الأسلمي، وعبدُ الله بن عمرو، وعبدُ الله بن الزُّبير، وعبدُ الله ابنِ مُحَمَّد بنِ الحنفِيَّة، وعبدُ الله بنِ الحارث. وفيما يأتي تفصيلها:

١_ رواية بُريدة بن الحصيْب الأسلمي: أخرجها:

_ الرَّويانيُّ، والطَّحاويُّ، وابنُ عديٍّ، والمعافيُّ بن زكريَّا، وابنُ الجوزيُّ^(٢)، من طريق زكريَّا بن عدي.

_ والطَّحاويُّ، وابنُ الجوزيُّ^(٣)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني.

_ وابنُ عدي^(٤) من طريق سُويد بن سعيد.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النَّبي ﷺ، ص ٢٤، ح (١١٠)، صحيح مسلم، في المقدمة،

باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، ص ٨، ح (٣).

(٢) مسند الروياني، (١/ ٧٥-٧٦)، ح (٣٤)، شرح مشكل الآثار، (١/ ٣٥٢)، ح (٣٧٨)، الكامل في ضعفاء الرجال،

(٤/ ٥٣-٥٤)، المجلس الصالح الكافي، للمعافي بن زكريا، ص ١٤، الموضوعات، (١/ ٥٥-٥٦).

(٣) شرح مشكل الآثار، (١/ ٣٥٣)، ح (٣٧٩)، الموضوعات، (١/ ٥٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤/ ٥٤).

ثلاثتهم عن عليّ بن مُسهر، عن صالح بن حيّان، عن عبد الله بن بُريدة، عن بُريدة، قال: كان حيّ من بني ليث من المدينة على ميلين، وكان رجلٌ قد خطب منهم في الجاهليّة فلم يزوّجوه، فأتاهم وعليه حُلّة، فقال: إنّ رسول الله ﷺ كساني هذه، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثمّ انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها، فأرسل القوم إلى رسول الله ﷺ فقال: «كذب عدوّ الله»، ثم أرسل رجلاً فقال: «إن وجدته حيّاً _ وما أراك تجده حيّاً _ فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتاً فأحرقه بالنّار» قال فجاءه، فوجده قد لدغته أفعى فمات، فحرقه بالنّار. قال: فذلك قول رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النّار»^(١).

فمدار الحديث إذاً على عليّ بن مُسهر، عن صالح بن حيّان.

وصالح بن حيّان متّفق على ضعفه:

قال ابن معين: ضعيف الحديث^(٢).

وقال أحمد: ليس هو بذلك^(٣).

وقال البخاريّ: فيه نظر^(٤). قال الذهبي: «ولا يقول هذا _ أي البخاري _ إلا فيمن

يُتهمه غالباً»^(٥). أي بالكذب^(٦).

وقال النسائي: ليس بثقة^(٧).

(١) اللفظ لابن عدي.

(٢) الجرح والتعديل، (٤/٣٩٨).

(٣) من كلام أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال، ص ٨٩.

(٤) التاريخ الكبير، (٤/٢٧٥).

(٥) ميزان الاعتدال، (٢/٤١٦).

(٦) ينظر: تعليق التعليق، (٥/٣٩٧).

(٧) ميزان الاعتدال، (٢/٢٩٢).

وقال ابن حبان: « يروي عن الثقات أشياء لا تشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات »^(١).

فالحديث ضعيف، وآفته صالح بن حيّان، قال الذهبي: « وهذا حديث منكر، ولم يأت به سوى صالح بن حيّان القرشي، هذا الضعيف »^(٢).

وقد صحّح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث من طريق زكريّا بن عدي فقال: « هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الصحيح، لا نعلم له علة »^(٣).

قال الذهبي معلقاً على تصحيح شيخه ابن تيمية: « ولم يصحّ بوجه »^(٤).

ويظهر من تصحيح ابن تيمية للحديث أنّه ظنّ أنّ صالح بن حيّان القرشي الكوفيّ _ المذكور في هذا الحديث _ هو صالح بن حيّان الذي أخرج له البخاري في الصحيح^(٥). والأوّل متّفق على ضعفه، والثاني ثقة مشهور، فيقع الاشتباه بينهما.

قال الذهبي: « وتمّ عليه الوهم بذلك »^(٦).

قال ابن رجب: « وقد اشتبه على كثير من المتأخّرين صالح بن حيّان القرشي الكوفيّ الذي يروي عن ابن بُريدة بصالح بن حيّان والد الحسن وعلي، فإنّه يقال له، صالح بن حيّان، والمشهور في نسبه صالح بن حي الهمداني الكوفي، وهو ثقة كبير »^(٧).

(١) المجروحين من المحدثين، (١/ ٤٦٩).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٧/ ٣٧٤).

(٣) الصارم المسلول، ص ١٧٠.

(٤) ميزان الاعتدال، (٢/ ٢٩٣).

(٥) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب تعليم الرجل أمته وأهله، (١/ ٤٨)، ح (٩٧).

(٦) سير أعلام النبلاء، (٧/ ٣٧٤).

(٧) شرح علل الترمذي، (٢/ ٨٢١).

٢_ رواية عبد الله بن عمرو:

أخرجها الطبراني قال: حدَّثنا أحمد قال: نا أبو طلحة موسى بن عبد الله الخزاعي، قال: نا أحمد بن إسحاق الحضرميُّ قال: نا وهيب بن خالد، قال: نا عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو... الحديث^(١).

قال الطبراني: «لم يروه عن عطاء إلا وهيب، ولا عن وهيب إلا أحمد بن إسحاق، تفرَّد به أبو طلحة»^(٢).

وقال الهيثمي: «وفيه عطاء بن السائب، وقد اختلط»^(٣).

قال يحيى بن معين: «كان قد اختلط؛ فمن سمع منه قبل الاختلاط فجيّد، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء»^(٤).

والذي يرويه عن عطاء هو وهيب بن خالد بن عجلان أبو بكر البصريُّ، وعطاء قدم البصرة آخر عمره، وكان قد اختلط، فلا يحتجُّ برواية وهيب عنه؛ لما هو متفق عليه عند نقاد الحديث أنَّ حديث المختلط لا يحتجُّ به بعد اختلاطه.

قال ابن أبي حاتم: «وحديث البصريين الذين يحدِّثون عنه تخاليط كثيرة، لأنَّه قدم عليهم في آخر عمره»^(٥).

٣_ رواية عبد الله بن الزبير:

أخرجها المعافى بن زكريا من طريق محمد بن هارون الحضرميِّ، عن السريِّ بن يزيد

(١) المعجم الأوسط، (٣١٨/٢)، ح (٢٠٩١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (١/٣٦٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥/٣٦٢).

(٥) الجرح والتعديل، (٦/٣٣٤). وانظر: تهذيب التهذيب، (٣/١٠٤-١٠٥).

الخراساني، عن أبي جعفر محمد بن علي الفَرَارِي، عن داود بن الزُّبَرِقان، عن عطاء بن السَّائب، عن عبد الله بن الزبير... الحديث^(١).

وفيه أيضاً عطاء بن السَّائب، وقد تقدّم القول إنّه ممن اختلط، والراوي عنه هنا هو داود بن الزُّبَرِقان أبو عمرو البصري، فيتعين أن يُردَّ حديثه.

٤_ رواية عبد الله بن محمد بن الحنفية: أخرجها أحمد والطبراني:

_ أمّا رواية أحمد فقد أخرجها من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية قال: دخلت مع أبي على صهرٍ لنا من الأنصار، فحضرت الصَّلَاة، فقال: يا جارية اتَّيْنِي^(٢) بوضوء، لعلِّي أصلي، فأستريح، فرأنا أنكرنا ذاك عليه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « قم يا بلال، فأرحنا بالصَّلَاة »^(٣).

قال ابن حجر: « وادّعى الذهبي في الميزان أنّه^(٤) لا يصحُّ بوجه من الوجوه، ولا شكَّ أنَّ طريق أحمد ما بها بأس، وشاهدها حديث بريدة، فالحديث حسن »^(٥).

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: « وسند هذه الرواية حسن، وليس فيه خبر الكذب البتّة، فهذا مما يؤكّد وَهْنُ رواية أبي حمزة الثمالي^(٦)، والغريب أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه الله... جعل رواية أحمد هذه شاهدة لحديث بريدة، وقال: فالحديث حسن! والأمر كما تراه أنَّ رواية أحمد ليس فيها حرفٌ عن قصّة الكذب، وهذا غريب جداً من الحافظ رحمه الله

(١) المجلس الصالح الكافي، ص ١٤_١٥ .

(٢) هكذا في المطبوع ولعلّ الصواب: اتَّيْنِي؛ لأنّه خطاب للمؤنث.

(٣) مسند أحمد، (٢٢٥/٣٨)، ح (٢٣١٥٤).

(٤) أي: حديث بريدة.

(٥) تلخيص الحبير، (٢٣٢/٤).

(٦) هي رواية الطبراني الآتي ذكرها.

تعالى»^(١).

_ وأما رواية الطبراني فقد أخرجها من طريق علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية، حدثني سالم بن أبي الجعد، حدثني عبد الله بن محمد بن الحنفية، قال: انطلقت مع أبي إلى صهر لنا من أسلم، من أصحاب النبي ﷺ، فسمعتة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أرحنا بها يا بلال، الصلاة» قال: قلت: أسمعت ذا من رسول الله ﷺ؟ فغضب، وأقبل على القوم يحدثهم: أن رسول الله ﷺ بعث رجلاً إلى حي من العرب، فلما أتاهم قال: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم في نسائك بما شئت. فقالوا: سمعاً وطاعة لأمر رسول الله ﷺ، وبعثوا رجلاً إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن فلاناً جاءنا فقال: إن النبي ﷺ أمرني أن أحكم في نسائك بما شئت. فإن كان أمرك فسمعاً وطاعة، وإن كان غير ذلك فأحبينا أن نُعلمك، فغضب رسول الله ﷺ، وبعث رجلاً من الأنصار، وقال: «اذهب إلى فلان فاقتله، وأحرقه بالنار»، فأنهى إليه وقد مات وقبر، فأمر به، فنبش، ثم أحرقه بالنار^(٢).

وفي إسناده أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية:

قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل: ضعيف الحديث^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: لئن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٤).

وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد^(٥).

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص ٦٠.

(٢) المعجم الكبير، (٦/٢٧٧)، ح (٦٢١٥).

(٣) معرفة الرجال، رواية ابن محرز، (١/٦٩)، العلل ومعرفة الرجال، (٣/٨٠).

(٤) الجرح والتعديل، (١/٤٥١).

انفرد^(١).

وقال أبو زُرعة: واهي الحديث^(٢).

وقال الدارقطني: متروك^(٣).

وقال ابن حجر: ضعيف جداً^(٤).

٥_ رواية عبد الله بن الحارث بن نوفل:

أخرجها الطبراني من طريق علي بن عبد العزيز، عن عارم أبي النعمان، عن سعيد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن الحارث، قال:

أتدرون فيم كان حديث «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»؟ كان رجل أعجبت امرأة من أهل قباء، فطلبها فلم يقدر عليها، فأتى السوق، واشترى حُلَّةً مثل حُلَّة رسول الله ﷺ، ثم أتى القوم فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، وهذه حُلَّتة قد كسانيتها، وقد أمرني أن أصنع في ابنتكم ما شئتُ أصنعه.

فقال بعضهم: والله لقد عهدنا رسول الله ﷺ وهو ينهى عن الفواحش، فما هذا؟ قم يا فلان ويا فلان، فانطلقا فاسألا، فأخبراه عن ما خبر به هذا، فانطلقا فأخبراه، فغضب حتى احمرَّ وجهه وقال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». ثم قال: «يا فلان ويا فلان! انطلقا سريعاً، فإن أدركتماه فاقتلاه، وأحرقاه، ولا أراكما إلا ستُكفياه»^(٥)، فإن كُفيتاه فأحرقاه بالنار، ففرَّ كأنه... فذهب يأخذ ماءً، فخرجت أفعى فقتلته^(٦).

وفيه سوى عطاء بن السائب، عبدُ الله بن الحارث بن نوفل، جزم أبو زُرعة أن حديثه

(١) المجروحين من المحدثين، (١/٢٣٨).

(٢) سؤالات البرذعي، ص ٤٢٨.

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، للبرقاني، ص ١٩.

(٤) تلخيص الحبير، (٤/٢٦١).

(٥) هكذا في المطبوع ولعل الصواب: ستُكفياه.

(٦) طرق حديث من كذب علي، ص ١٧٥-١٧٦.

عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلٌ قطعاً^(١). وعلى هذا فالحديث ضعيف.

الثَّانِيَّة: التَّجْرِيعُ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ.

وأما تجريح النَّبِيِّ ﷺ لغيره بالمعنى العام ففيه أحاديث، استنبط العلماء منها مشروعية الجرح والتَّعْدِيل الذي هو أَسُّ النَّقْد عند المحدثين.

ومن هذه الأحاديث:

١_ عن عروة بن الزُّبَيْر أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: « ائْذِنُوا لَهُ، بَسُّ أَخِي الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنِ الْعَشِيرَةِ » فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ؟ قَالَ: « أَيُّ عَائِشَةَ! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَ النَّاسَ، أَوْ وَدَّعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فَحْشِهِ »^(٢).

قال الخطيب: « ففي قول النَّبِيِّ ﷺ لِلرَّجُلِ: « بَسُّ رَجُلِ الْعَشِيرَةِ » دليل على أَنَّ إخبار المُخْبِرِ بما يكون في الرَّجُلِ _ من العيب على ما يُوجبه العلمُ والدين _ من النَّصِيحَةِ لِلسَّائِلِ ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة؛ لما أطلقه النَّبِيُّ ﷺ »^(٣).

٢_ عن فاطمة بنت قيس أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، انْكَحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ... »^(٤).

قال الخطيب: « في هذا الخبر دلالة على أَنَّ إِجَازَةَ الْجَرْحِ لِلضُّعْفَاءِ مِنْ جِهَةِ النَّصِيحَةِ

(١) تحفة التحصيل، ص ١٧١، وانظر: تهذيب التهذيب، (٢/٣١٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ص ١٠٥٧، ح (٦٠٥٤). و صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، باب مداراة من يتقى فحشه، ص ١١٣٢، ح (٢٥٩١). واللفظ للبخاري.

(٣) الكفاية، (١/١٥٨).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ص ٦٣٩، ح (١٤٨٠).

لَتُجْتَنَّبَ الرِّوَايَةُ عَنْهُمْ، وَلِيُعَدَلَ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِأَخْبَارِهِمْ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ فِي أَبِي جَهْمٍ أَنَّهُ لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَخْبَرَ عَنْ مَعَاوِيَةَ أَنَّهُ صَعَلُوكَ لَا مَالَ لَهُ _ عِنْدَ مَشُورَةِ اسْتِشِيرِ فِيهَا، لَا تَتَعَدَّى الْمُسْتَشِيرُ _ كَانَ ذِكْرُ الْعُيُوبِ الْكَامِنَةِ فِي بَعْضِ نَقَلَةِ السُّنَنِ الَّتِي يُؤَدِّي السُّكُوتُ عَنْ إِظْهَارِهَا عَنْهُمْ، وَكَشَفُهَا عَلَيْهِمْ، إِلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ، وَتَحْلِيلِ الْحَرَامِ، وَإِلَى الْفَسَادِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، أَوَّلَى بِالْجَوَازِ، وَأَحَقُّ بِالْإِظْهَارِ»^(١).

ومثال ما استنبط منه المحدثون مشروعية التعديل:

١ _ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَيْنَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يَعْجَبُنَا أَنْ يُجِيبَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلِ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَتَانَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «صَدَقَ». الْحَدِيثُ^(٢).

٢ _ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى الْمَنْبَرِ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَتَلَا آيَةً، وَإِلَى جَنْبِي أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أُبَيُّ! مَتَى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ؟ قَالَ: فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي، حَتَّى نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لِي أُبَيُّ: مَا لَكَ مِنْ جَمْعَتِكَ إِلَّا مَا لَغَيْتَ. فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ؛ فَقُلْتُ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ! إِنَّكَ تَلَوْتَ آيَةً، وَإِلَى جَنْبِي أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، فَسَأَلْتُهُ مَتَى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ؟ فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي، حَتَّى إِذَا نَزَلَتْ زَعَمَ أُبَيُّ أَنَّهُ لَيْسَ لِي مِنْ جَمْعَتِي إِلَّا مَا لَغَيْتَ؟! فَقَالَ: «صَدَقَ أُبَيُّ»^(٣).

٣ _ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ

(١) الكفاية، (١/ ١٦٠).

(٢) تقدم تحريجه ص ١٩٣.

(٣) مسند أحمد، (٢٠٨/ ٣٥-٢٠٩)، ح (٢١٢٧٨). قال الهيثمي: «رجال أحمد موثقون». بغية الرائد في تحقيق مجمع

الزوائد، (٢/ ٤٠٨).

قاعداً نصف الصَّلَاة». قال: فأتيته، فوجدته يصلي جالساً، فوضعت يدي على رأسه. فقال: مالك يا عبد الله بن عمرو؟ قلت: حَدَّثت يا رسول الله أنك قلت: «صلاة الرجل قاعداً على نصف الصَّلَاة»، وأنت تصلي قاعداً؟! قال: «أجل، ولكنني لست كأحد منكم»^(١).

وهذه الأحاديث الثلاثة تدلُّ على تعديل النبي ﷺ للرواية عنه؛ فقد قال في الحديث الأوَّل والثَّاني: (صدق)، وفي الثَّالث قال: (أجل) جواباً لعبد الله بن عمرو، ولا شك أن هذا ممارسة لنقد الرواية، فالنبي ﷺ هو أوَّل ناقد للرواية المنقولة عنه.

وفي هذه الأحاديث أيضاً ما يدلُّ على أن الصحابة رضي الله عنهم بحثوا عن صحَّة الروايات، وتحقَّقوا من ثبوتها عنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام في حياته، وهذا نقد للرواية أيضاً، إلا أن هذا النِّقد كان على نطاق ضيق جداً^(٢).

والنِّقد في العهد النبوي لا يعدو طريقة واحدة؛ وهي رجوع الصحابة إلى مصدر الرواية، وهو النبي ﷺ؛ إذ لم يكن ثمة من طريقة أو منهج آخر يعتمدون عليه في التحقُّق من صحَّة نسبة الحديث إلى النبي ﷺ سوى ذلك.

ثانياً: النِّقد في عهد الصحابة:

من الثَّابت أن الصحابة رضي الله عنهم هم الذين بلغوا عن النبي ﷺ حديثه للنَّاس، وقد ساروا في ذلك وفق منهجية دقيقة بما عرف من تتبُّع أخبارهم في ذلك، ومن بين القواعد المنهجية التي سلكوها في ذلك التَّثبت في الرواية، والبحث والتَّفتيش عن صحَّتها، كيف لا وقد سنَّ لهم النبي ﷺ ذلك، وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان.

قال ابن الصَّلَاح: «الكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدِّم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثمَّ

(١) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، ص ٢٩٨، ح (٧٣٥).

(٢) ينظر: منهج النقد عند المحدثين، ص ٧.

عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم^(١). وفيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك:

١_ أبو بكر رضي الله عنه وتحرّيه في قبول الأخبار:

عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، فارجعي حتّى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السُّدُس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه...» الحديث^(٢).

قال الحاكم: «وأول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لما جاءت الجدة تسأل ميراثها، والقصة فيه مشهورة»^(٣).

وقال الذهبي: «وكان أول من احتاط في قبول الأخبار»^(٤). وقال أيضاً: «وإليه المنتهى في التحري في القول وفي القبول»^(٥).

٢_ عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتثبته في نقل الرواية:

(أ)_ عن أبي موسى الأشعري قال: «جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب، فقال:

(١) علوم الحديث، ص ٣٨٩.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في الجدة، ص ٤٢١، ح (٢٨٩٤)، جامع الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، ص ٤٨٢، ح (٢١٠٠) وقال: حسن صحيح، سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب، ص ٣٩٢، ح (٢٧٢٤). قال ابن حجر: «وإسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أنّ صورته مرسل؛ فإن قبيصة لا يصحّ له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة». تلخيص الخبير، (٣/١٧٩ - ١٨٠). ينظر أيضاً: التمهيد، (٩١/١١).

(٣) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، ص ١١٦.

(٤) تذكرة الحفاظ، (٢/١).

(٥) المصدر السابق، (٥/١).

السَّلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السَّلام عليكم، هذا أبو موسى، السَّلام عليكم، هذا الأشعريُّ، ثم انصرف. فقال: ردُّوا عليَّ، ردُّوا عليَّ، فجاء، فقال: يا أبا موسى! ما ردَّكَ؟ كنَّا في شغل. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع» قال: لتأتيني على هذا بيَّنة، وإلا فعلتُ وفعلتُ. فذهب أبو موسى.

قال عمر: إن وجد بيَّنة تجدوه عند المنبر عشيَّة، وإن لم يجد بيَّنة فلن تجدوه، فلمَّا أن جاء بالعشيِّ وجدوه، قال: يا أبا موسى! ما تقول، أقد وجدت؟ قال: نعم. أبيُّ بن كعب. قال: عدلُ. قال: يا أبا الطَّفيل! ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطَّاب، فلا تكوننَّ عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ قال: سبحان الله! إنَّها سمعت شيئاً فأحببت أن أثبَّت^(١).

وفي رواية: «إني لم أتهمك، ولكنَّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديد»^(٢).

وفي رواية أخرى: «ولكن خشيت أن يتقول النَّاس على رسول الله ﷺ»^(٣).

ويستفاد من مجموع الروايات أنَّ غاية عمر من سؤال أبي موسى أمران:

الأول: التَّثْبُتُ مِنْ صَحَّةِ مَا نَسَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: ويدلُّ على ذلك رواية مسلم: «سمعت شيئاً فأحببت أن أثبَّت». وفي ذلك يقول الذهبي: «وهو الذي سنَّ للمحدثين التَّثْبُت في النُّقل، وربَّما كان يتوقَّف في خبر الواحد إذا ارتاب»^(٤).

الثَّاني: تعظيم شأن الرواية عن النَّبِيِّ ﷺ: حتَّى لا يتجرَّأ عليها كلُّ أحد، ويدلُّ على

(١) صحيح مسلم، كتاب الأدب، باب الاستئذان، ص ٩٥٩-٩٦٠، ح (٢١٥٤).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، ص ٧٢٧، ح (٥١٨٣).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، ص ٧٢٧، ح (٥١٨٤).

(٤) تذكرة الحفاظ، (١/٦).

ذلك قوله: «ولكن خشيت أن يتقوّل النَّاس على رسول الله ﷺ»، وقوله في الرواية الأخرى: «إني لم أتهمك، ولكنّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديد».

قال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون عمر رحمه الله كان عنده في ذلك الحين من لم يصحب رسول الله ﷺ، ممّن يجوز عليهم الكذب، فخشي عمر أن يختلقوا الكذب على رسول الله ﷺ، فأراد عمر أن يريهم أنّ من نقل خبراً عن رسول الله ﷺ وجب التّثبت فيما جاء به، إذا لم تُعرف حاله حتى يصحّ قوله، فأراهم ذلك، ووافق أبا موسى وإن كان عنده معروفاً بالعدالة غير متهم؛ ليكون ذلك أصلاً عندهم^(١).

(ب) _ وعن ابن شهاب أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب». قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتّى أتاه الثّلج^(٢) واليقين أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب». فأجلى يهود خيبر^(٣).

وقوله: ففحص عن ذلك عمر حتّى أتاه الثّلج واليقين. أي أنّه استقصى- في الكشف عن الحديث ولم يعمل به حتّى ثبتت عنده صحّته^(٤).

٣_ تحري علي عليه السلام في الأخبار:

عن علي عليه السلام قال: «كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله منه بما شاء أن ينفعتني، وإذا حدّثني أحد من أصحابه استحلّفته، فإذا حلف لي صدّفته»^(٥).

(١) التمهيد، (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠) بتصرف.

(٢) أي اليقين الذي لا شك فيه، والعطف في قوله (واليقين) عطف تفسيري. شرح الزرقاني على الموطأ، (٤/ ٣٦٨).

(٣) موطأ مالك، كتاب الجامع، باب ما جاء في وباء المدينة (٥/ ١٣١٤)، ح (٦٧١). وهو من مراسيل الزهري. قال ابن عبد البر: وهذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة. التمهيد، (١٢/ ١٣).

(٤) المنتقى شرح موطأ مالك، للباقي، (٧/ ١٩٦).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، ص ٢٢٤ - ٢٢٥، ح (١٥٢١)، جامع الترمذي، كتاب تفسير القرآن، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، ص ٦٧٦، ح (٣٠٠٦). قال الذهبي: «وإسناده حسن». تذكرة الحفاظ، (١/ ١١).

قال ابن حبان: « وهذان أول من فتشاً عن الرجال في الرواية، وبحثاً عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم الناس على ذلك »^(١).

٤- تثبت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:

عن عروة بن الزبير قال: « حج علينا عبد الله بن عمرو^(٢) فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جُهال يُستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون ».

فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد، فقالت: يا بن أختي! انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثني عنه، فجئته، فسألته، فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة، فأخبرتها، فعجبت، فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو^(٣).

وفي رواية مسلم: « فآلقه فسأله، فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً، قال: فلقيته فسأله... فلما حدثت عائشة بذلك، أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحذثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابلاً قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فآلقه، ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث... فلما أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص ».

ففي هذه الواقعة التصريح من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالغاية من اختبار عبد الله بن عمرو وامتحانه بسؤاله عن الحديث الذي حدث به من قبل، فبان لها حفظ عبد الله

(١) المجروحين من المحدثين، (١/٣٧).

(٢) كان حج عائشة وابن أختها عروة من المدينة، وكان حج عبد الله بن عمرو من مصر. فتح الباري، (١٣/٢٨٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ص ١٢٨٥، ح (٧٣٠٧) واللفظ له، صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر

الزمان، ص ١١٦٤، ح (٢٦٧٣).

للحديث وضبطه إياه على وجه واحد.

قال ابن حجر: « وفي رواية حرملة^(١): فلما أخبرتها بذلك قالت: ما أحسبه إلا صدق؛ أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص. ورواية الأصل تحتل أن عائشة كان عندها علم من الحديث، وظنت أنه زاد فيه أو نقص، فلما حدث به ثانياً كما حدث به أولاً تذكرت أنه على وفق ما كانت سمعت^(٢). »

٥_ تثبت زيد بن ثابت رضي الله عنه :

عن طاوس، قال: « كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: « تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟!، فقال له ابن عباس: إمّا لا، فسأل فلانة الأنصارية، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك، وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت^(٣). »

فهذه بعض الأمثلة التي تبين أن نقد الروايات، وتمييز المقبول منها من المردود، كان ملازماً للرواية منذ عهدها الأول، فهو ثابت عن رسول الله ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، كما تقدم نقله عن العراقي، وسبق تقريره من أعيان علماء هذا الفن، وقد ذكر ابن عدي عدداً من الصحابة سلكوا هذا المنهج سوى من تقدم، وهم عبادة بن الصّامت (ت ٣٤هـ)، وعبد الله ابن سلام (ت ٤٣هـ)، وعبد الله بن عباس (ت ٦٤هـ)، وأنس بن

(١) هي رواية مسلم.

(٢) فتح الباري، (١٣/ ٢٨٥). قال القاضي عياض: « ليس أنها اتهمته بالكذب، ولكنها لعلها نسبت إليه أنه مما قرأه من الكتب عن غير النبي عليه السلام؛ إذ كان عبد الله بن عمرو قد طالع كثيراً من كتب أهل الكتاب، ألا تراها كيف قالت له: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟، فلما كرره مرة أخرى بحسبه، وأسنده عن النبي عليه السلام غلب على ظنها أنه جاء به على ما سمعه. » إكمال المعلم، (٨/ ١٦٩).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، ص ٥٥٧، ح (١٣٢٨).

مالك (ت ٩٢ هـ) رحمه الله ^(١).

ويتميز النقد في عهد الصحابة رحمهم الله بأمرين:

١_ قَلَّتْه قِياساً لبقية العصور: وإن كان أكثر منه في العهد النبوي، وذلك تبعاً للأسباب الموجبة له كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

٢_ أن النقد الذي مارسه الصحابة يتعلق بنوعين من الرواة، وهما:

(أ) _ **الصحابة** رحمهم الله: وهؤلاء كان النقد موجَّهاً إليهم بقصد التثبت من ضبطهم للرواية، وليس بقصد التثبت من عدالتهم؛ لأنَّها ثابتة لهم بكتاب الله وسنة رسول الله صلَّى الله عليه وآله، وعلى هذا إجماع العلماء، وأما الضبط فهم فيه كغيرهم من الرواة، يُبحث عنه، وتُردُّ رواية من تبين عدم ضبطه منهم.

وقد صرَّح بعض الصحابة ممَّن كانوا ينتقدون الرواة بذلك، كقول عمر في خبره مع أبي موسى رضي الله عنه: «أحببت أن أتثبت»، وقوله في ردِّ خبر فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: «لا ندري أحفظت أم نسيت؟» ومن المعلوم يقيناً أنَّ الحفظ والنسيان وصفان يتعلَّقان بالضبط لا بالعدالة.

وقال أنس بن مالك: «نحن قومٌ لا يكذب بعضهم بعضاً» ^(٢).

قال الذهبي: «فأمَّا الصحابة رحمهم الله فبساطهم مطويٌّ، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات، فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنَّه غلط نادر، لا يضُرُّ أبداً؛ إذ على عدالتهم، وقبول ما نقلوه، العمل، وبه ندين الله تعالى» ^(٣).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٤٧-٤٩).

(٢) تقدَّم تحريجه، ص ١٩٥.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٤.

(ب) _ من سوى الصحابة: وهؤلاء انتقدهم الصحابة من الجهتين كليهما؛ جهة العدالة وجهة الضبط.

وفي ختام الكلام على النقد في عهد الصحابة يحسن إيراد كلمة الإمام الحاكم التي لخص فيها الكلام عن النقد في هذا العهد قائلاً: « ذكرت في كتاب المزيين^(١) لرواة الأخبار على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها^(٢). »

وقال الخطيب البغدادي: « ولا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحدٍ إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده، واستقامة مذهب، وصلاح طرائقه^(٣). »

ثالثاً: النقد في عهد التابعين:

ولما جاء عهد التابعين، وكانوا قد تتلمذوا على أيدي كبار الصحابة وصغارهم، وورثوا عنهم المنهج الذي رفعوا أسسه وشادوا بنيانه، اقتدوا بهم في ذلك، وتابعوا مسيرة النقد التي بدأها أشياخهم، فكان عملهم إكمالاً وإتماماً لما قام به أساتذتهم من الصحابة، وتمهيداً لمن بعدهم من طبقة أتباع التابعين.

قال ابن حبان بعد أن ذكر الصحابة الذين جرحوا وعدلوا، وفتشوا عن الرجال، وبحثوا عن صحيح الروايات وسقيمها:

« ثم أخذ مسلكهم، واستنَّ بسنتهم، واهتدى بهديهم، فيما استنوا من التيقُّظ من

(١) كذا في المطبوع: المزيين، بباءين، ولعلَّ الأولى: المزيين. بياء واحدة.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ٥٢ .

(٣) الكفاية، (١/٢٧٦).

الروايات، جماعةٌ من أهل المدينة، من سادات التابعين»^(١).

وإذا ما نظرنا لتوزُّع نقاد التابعين الجغرافيِّ وجدنا أنَّ أغلبهم كانوا في الحجاز والعراق:

فمن أهل المدينة: وهم الذين اقتصر عليهم ابن حبان:

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (ت ٩٣هـ)، وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)، وسعيد بن المسيَّب (ت ٩٤هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت ٩٤هـ)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت ٩٤هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة (ت ٩٤هـ) على خلاف)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت ٩٩هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٧هـ)، وسليمان بن يسار (ت ١٠٧هـ)^(٢).

وممن تتلمذ على هؤلاء وتخرَّج على أيديهم: الزهري (ت ١٢٤هـ)، وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ت ١٢٦هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٣هـ)، وهشام بن عروة (ت ١٤٥هـ على خلاف).

وبعد أن ذكر هؤلاء ابن حبان قال: «إلا أنَّ أكثرهم تيقُّظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همَّة الزُّهريُّ رحمته»^(٣).

وابن حبان إذ اقتصر على جماعة من أهل المدينة لم يقصد الحصر- في ذلك، وإنَّما أراد التَّمثيل لذلك والتَّدليل عليه؛ لأنَّ نجد في الطَّبعة نفسها من التابعين، من غير أهل المدينة، مَنْ سلكوا مسلكهم في النِّقد.

فمن أهل الكوفة: سعيد بن جبیر (ت ٩٥هـ)، وإبراهيم بن يزيد النَّخعي (ت ٩٦هـ)،

(١) المجروحين من المحدثين، (١/ ٣٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣٩ - ٤٠).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٤٠).

وعامر بن شراحيل الشَّعْبِي (ت ١٠٣هـ) ^(١).

ومن أهل البصرة: محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، والحسن بن أبي الحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وأيوب بن أبي تيممة السَّخْتِيَانِي (ت ١٣١هـ) ^(٢).

وعصر التَّابِعِينَ ما هو إلا امتداد لعصر الصَّحَابَةِ، ولذلك لا نجد تطوُّراً ملموساً وواضحاً في النَّقْدِ يغيّر عصر الصَّحَابَةِ مغايرة كبيرة، اللهمَّ إلا نقد الرُّوَاةِ من أجل المذهب ^(٣)، فإنَّه لم يكن على عصر الصَّحَابَةِ، وهو بعد ذلك قليل في عصر التَّابِعِينَ، إذا ما قُورِنَ بعصر أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ فمن بعدهم.

وبالجملة نجد الكلام في النَّقْدِ عند التَّابِعِينَ قليلاً كما قرَّر علماء الحديث؛ لقلَّةِ الضُّعْفَاءِ فِيهِمْ، والسبب في ذلك شِدَّةُ تَقْيُّظِهِمْ، وتَحَرُّزِهِمْ، وتَثَبُّتِهِمْ، وكان لقرب العهد بالنُّبُوَّةِ، ومخالطةِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالتَّقْيُّظِ وَالتَّثَبُّتِ فِي الرُّوَايَةِ أبلغ الأثر في تحرِّيهِمْ، وبحَثِّهِمْ عن سنن النَّبِيِّ ﷺ، فكان فيهم الأئمة المبرِّزون في الفضل والعلم ووعي السُّنَنِ وإثباتها ^(٤).

قال الذهبي: « وسبب قلة الضُّعْفَاءِ فِي ذَلِكَ الزَّمان: قلة متبوعيهم من الضُّعْفَاءِ، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصَّحَابَةِ بل عامَّتُهُمْ: ثقات صادقون، يُعَوَّنُ ما يروون، وهم كبار التَّابِعِينَ، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة، ونحوهما » ^(٥).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٥١، ٥٥).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٥٣، ٦٠).

(٣) ينظر: المتكلمون في الرجال، ص ١٧٤.

(٤) الجرح والتعديل، (١/ ٨ - ٩).

(٥) المتكلمون في الرجال، ص ١٧٣.

وقال المعلّمي البيهقي: « وأما التّابعون فكلّامهم في التّعديل كثير، ولا يروى عنهم في الجرح إلّا القليل، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتّسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجترئ على الكذب على الله ورسوله، وعامة المضعّفين من التّابعين إنما ضُعّفوا للمذهب؛ كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة»^(١).

رابعاً: النقد عند تابعي التّابعين:

قال ابن حبان: « ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث، وانتقاد الرجال، وحفظ الشّئ، والقدح في الضّعفاء، جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدّين»^(٢).

فمن أهل المدينة: مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).

ومن أهل مكة: سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ).

ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧هـ).

ومن أهل البصرة: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، وحماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ)،

وحماد بن زيد (ت ١٧٩هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي

(ت ١٩٨هـ).

ومن أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٨هـ)، وأبو إسحاق

الفزاري (ت ١٥٨هـ).

ومن أهل مصر: الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ).

(١) علم الرجال، ص ٢١.

(٢) المجروحين من المحدثين، (١/ ٤١).

ومن أهل خراسان: عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ).

قال ابن حبان: «إِلَّا أَنَّ مِنْ أَكْثَرِهِمْ تَنْقِيراً عَنْ شَأْنِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَتْرَكِهِمُ لِلضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرَوِّكِينَ، حَتَّى جَعَلُوا هَذَا الشَّأْنَ صِنَاعَةً لَهُمْ لَمْ يَتَعَدَوْهَا إِلَى غَيْرِهَا، مَعَ لَزُومِ الدِّينِ وَالْوَرَعِ الشَّدِيدِ، وَالتَّفَقُّهِ فِي السُّنَنِ رَجُلَانِ: يُحْيِي بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بَنُ مَهْدِي»^(١).

والتَّطَوُّرُ الَّذِي طَرَأَ عَلَى النَّقْدِ فِي هَذَا الْعَصْرِ يَتِمَثَّلُ فِيهَا بِأَيِّ:

١_ اتِّسَاعُ دَائِرَةِ النَّقْدِ:

فَإِذَا مَا نَظَرْنَا إِلَى بُلْدَانِ الرُّوَاةِ فِي عَهْدِ التَّابِعِينَ، وَقَارَنَّا ذَلِكَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْحَالُ فِي عَهْدِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ نَجِدُ النَّقْدَ يَنْحَصِرُ عِنْدَ التَّابِعِينَ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ، أَمَّا عِنْدَ تَابِعِي التَّابِعِينَ فَيَتَجَاوَزُهَا إِلَى مَكَّةَ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، وَخِرَاسَانَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِشَارِ النَّقْدِ وَتَوْسُّعِهِ إِلَى حَدٍّ أَبْعَدَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ التَّابِعِينَ.

٢_ كَثْرَةُ النَّقْدِ:

وَيَعُودُ ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ نَقْلَةِ الْأَخْبَارِ، وَرَوَاةِ الْآثَارِ، بَعْدَ أَنْ تَبَاعَدَ الْعَهْدُ بِالنَّبُوءَةِ، وَطَالَتِ الْأَسَانِيدُ، وَاخْتَلَفَتْ الطَّرُقُ، وَتَشَابَهَ النَّقْلَةُ^(٢).

٣_ تَدْوِينُ الْكَلَامِ فِي الرِّجَالِ:

شَهِدَ النَّقْدُ فِي عَهْدِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ تَطَوُّراً جَدِيداً، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ النَّقْدُ يَقْتَصِرُ فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ عَلَى الرُّوَايَاتِ الشَّفَهِيَّةِ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا النَّقَادُ وَالرُّوَاةُ فِي عَهْدِ التَّابِعِينَ، إِذَا بِهِ يُدَوَّنُ فِي عَهْدِ تَابِعِي التَّابِعِينَ، لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَمْ يَكُنْ بِمَعْزُولٍ عَنِ التَّطَوُّرِ الَّذِي وَاقَبَ الْعُلُومَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْآخَرَى الَّتِي حَظِيَّتْ بِالتَّدْوِينِ فِي هَذَا الْوَقْتِ.

(١) المصدر السابق، (١/٤٩).

(٢) ينظر: المحدث الفاضل، ص ٣٨٦.

ولعلَّ البدايات الأولى لتدوين هذا العلم كانت على شكل ملاحظات، وتصويبات، واستدراكات؛ كتوثيق راوٍ، أو تضعيفه، أو بيان علّة، أو إيضاح غريب ومشكل، وما إلى ذلك، مما يدوّنه الرّواة في هوامش الكتب، مما استفادوه من كلام شيوخهم في مجالس الرّواية^(١).

ثمّ جاء بعد ذلك إفراده في كتب مخصوصة، فقد وُجد في ذلك العهد بعض النّقاد الذين ألفوا كتباً في الجرح والتّعديل، ومنهم:

الليث بن سعد: له كتاب (التاريخ)^(٢).

وعبد الله بن المبارك: له كتاب (التاريخ)^(٣).

ويحيى بن سعيد القطان: قال الذهبي: « وله كتاب في الضّعفاء لم أقف عليه »^(٤). وقال في مقدمة الميزان: « فأول من جُمع كلامه في ذلك، الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان »^(٥).

وذكر الدكتور الأعظمي غير هؤلاء: شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي^(٦).

خامساً: النّقد في عهد تبع الأتباع:

وجاء بعد التّابعين في القرن الثّالث _ الذي يعدّ العصر الذهبي للعلوم الإسلاميّة _ أئمّة كبار من علماء الحديث وأعيانهم في الحفظ، والرّواية، والنّقد، والتّعديل، والتّجريح،

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، للدكتور. أحمد محمد نور سيف، (٩/١).

(٢) الفهرست، ص ٢٤٨.

(٣) الفهرست، ص ٢٨٠.

(٤) سير أعلام النبلاء، (٩/١٨٣).

(٥) ميزان الاعتدال، (١/١).

(٦) منهج النقد عند المحدثين، ص ١٧.

والعلم بتواريخ الرجال. ومن هؤلاء:

علي بن عبد الله المدني (ت ٢٢٤هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأبو خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ)، وأبو بكر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريري (ت ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

ثم أخذ عن هؤلاء جماعة منهم:

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ومحمد بن يحيى الذهلي (ت ٢٥٨هـ)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، وخلق كثير سواهم.

والجدید الذي ظهر في علم نقد الحديث في هذا القرن:

١_ غزارة المادة النقدية:

وهذا يعود لكثرة نقاد الحديث في هذا العهد، بعد أن تكاثرت أسباب جرح الرواة، إذ ظهر فيهم الضعفاء، والمغفلون، والكذّابون، والزنادقة^(١)، وتشعبت الفرق وكثرت، وما تبع ذلك من الانقطاع، والإرسال، والتدليس، وغيرها.

٢_ ظهور المصنفات في الجرح والتعديل:

على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه الحال في القرن الثاني^(٢). قال الذهبي: «وفي هذا الوقت وقبله^(٣): صنفت المسانيد، والجوامع، والسُّنن،

(١) علم الرجال، ص ٢٢.

(٢) المتكلمون في الرجال، ص ١٠٢.

(٣) «في حدود المتين من الهجرة وأوائل المئة الثالثة منها». كما قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه رسالة الذهبي

(ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) حاشية رقم (١) ص ١٨٤.

وجمعت كتب الجرح والتعديل، والتاريخ، وغير ذلك، وبُيِّنَ حال من هو في الثقة والتَّشَبُّه كالأسطوانة، ومن هو في الضَّعْف واللَّيْن كالرَّيْحَانَةِ»^(١).

ويأتي في مقدمة هؤلاء: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل.

٣_ ظهور أئمة النقد الكبار:

الذين نصجت على أيديهم القواعد النَّدِيَّة، وما يرتبط بها من دراسات وأبحاث في علم الرجال، والعلل، وفقه الحديث^(٢).

سادساً_ النقد في العصور اللاحقة:

لا نكاد نجد تغيراً واضحاً في العصور اللاحقة، والسَّبَب في ذلك أنَّ الجهود التي بذلها السَّابِقُونَ كانت الأساس لدراسات من جاء بعدهم من النُّقَّاد؛ إذ إنَّ من جاؤوا بعد القرن الثالث كانوا غالباً يعتمدون على كلام من سبقهم من أئمة الجرح والتَّعديل المتقدِّمين، وينسجون على منوالهم^(٣).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٨٤ .

(٢) تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ص ٢١ .

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد أبو شهبه، ص ٣٩١ .

المبحث الثاني

منهج النقد عند المحدثين

يقوم منهج المحدثين في النقد على ركيزتين أساسيتين هما: نقد السند ونقد المتن، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: منهج نقد السند

يتلخص منهج نقد السند في أربع خطوات: التَّحْقُّق من عدالة الرَّاي، ثمَّ التَّحْقُّق من ضبطه، ثمَّ التَّحْقُّق من اتِّصال السَّند، وأخيراً التَّحْقُّق من عدم وجود العلة، وفيما يأتي بيانٌ وشرح لها:

١_ التَّحْقُّق من عدالة الرَّاي:

(أ) _ تعريف العدالة:

العدالة لغة: مصدر عدل بضم الدال، والعدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدُّ الجور، والعدل: الحكم بالحق، وعدل الشيء نظيره ومثله، والعدل: المرضيُّ من النَّاس قولُه وحكمه، ورجل عدل: أي رضا ومقنع في الشَّهادة، وهو في الأصل مصدر

وضع موضع العادل، وهو أبلغ منه؛ لأنَّه جعل المسمَّى نفسه عدلاً^(١).

والعدالة اصطلاحاً: ملكة تحمل على ملازمة التَّقوى والمروءة^(٢).

(ب) _ شروط الراوي العدل: يوصف الراوي بأنَّه عدلٌ إذا تحقَّقت فيه شروط خمسة:

_ الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع، سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب

أم لا؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

قال الخطيب: « فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردوداً مع صحَّة اعتقاده، فخير الكافر

بذلك أولى»^(٣).

_ البلوغ: فالصَّبيُّ إن كان غير ممَّيز فلا خلاف في عدم قبول روايته، وأمَّا إن كان ممَّيزاً

ففيه خلاف، فالجمهور على ردِّ روايته؛ لأنَّه لا وازع له عن الكذب، فلا تحصل الثَّقة

بقوله^(٤)، وصحَّح بعضهم رواية الصَّبيِّ المميَّز الموثوق به^(٥).

_ العقل: فلا تقبل رواية المجنون بالإجماع، كما حكاها الخطيب^(٦).

_ السَّلامة من أسباب الفسق: وهو ارتكاب الكبائر، أو الإصرار على الصَّغائر.

_ السَّلامة من خوارم المروءة: والمروءة: « آداب نفسانيَّة، تحمل مراعاتها الإنسان على

الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات»^(٧).

(١) العين، (عدل)، (٣٨/٢)، الصَّحاح، (عدل)، (١٧٦٠/٥)، المحكم والمحيط الأعظم، (عدل)، (١٢/١١-١٢).

(٢) نزهة النظر، ص ٥٨، فتح المغيث، (٣/٢).

(٣) الكفاية، (١/٢٦١).

(٤) الكفاية، (١/٢٦١)، جامع الأصول، (١/٧١).

(٥) شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٢٨)، فتح المغيث، (٦/٢).

(٦) الكفاية، (١/٢٦١).

(٧) توجيه النظر، (١/٩٧).

(ج) _ طرق ثبوت العدالة:

_ **الاستفاضة والشهرة:** فكلُّ من اشتهرت عدالته بين أهل النُّقل والعلم، وشاع الثناء عليه بذلك، استغنى عن بيّنة تشهد بعدالته^(١).

ومثال ذلك: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.

قال الخطيب: « ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق، والبصيرة، والفهم، لا يسأل عن عدالتهم، وإنَّما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطَّالِبين »^(٢).

وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه، فقال: « مثل إسحاق يُسأل عنه! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين »^(٣).

وقال حمدان بن سهل: سألت يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد والسماع منه، فقال: « مثلي يُسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يُسأل عن النَّاس »^(٤).

والدليل على ذلك: أنَّ العلم بظهور المستور من سيرتهم، واشتهار عدالتهم، أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب^(٥).

_ **التركية:** ويكون ذلك بما يأتي:

(١) ينظر: الكفاية، (٢٨٦/١-٢٨٨)، علوم الحديث، ص ١٠٥، شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٣٠).

(٢) الكفاية، (٢٨٦/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، (١/٢٨٧).

(٥) المصدر السابق، (١/٢٨٧).

__ تزكية القرآن والسنة: وهذه تختص بالصحابة رضي الله عنهم.

__ أن ينصّ اثنان من أهل العلم على عدالة الراوي: وذلك قياساً على التزكية في الشهادة^(١).

__ أن ينصّ واحد من أهل العلم على عدالته: وهو قول الجمهور؛ لأنّ التزكية بمثابة الخبر، ولا يشترط فيه العدد^(٢).

قال ابن حجر: «وأجاز الأكثر قبول الجرح والتعديل من واحد؛ لأنّه ينزل منزلة الحكم، والحكم لا يشترط فيه العدد»^(٣).

__ أن يعرف الراوي بحمل العلم: وهو مذهب ابن عبد البر حيث قال: «كلُّ حاملٍ علمٍ، معروفٍ العناية به، فهو عدل، محمولٌ في أمره أبدأً على العدالة، حتّى تتبيّن جرحته، في حاله، أو في كثرة غلظه»^(٤).

قال ابن الصلاح: «وفيما قاله اتّسع غير مرضيٍّ»^(٥). ووافق ابن عبد البر فيما ذهب إليه من المتأخّرين ابنُ سيّد الناس (ت ٧٣٤هـ)، والمزيّ (ت ٧٤٢هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وابن القيم (ت ٧٥١هـ)، والجزري (ت ٨٣٣هـ)، وابن المواق (ت ٨٩٧هـ)^(٦).

٢_ التّحقّق من ضبط الراوي:

(أ)_ تعريف الضبط:

الضّبط لغة: لزوم الشّيء وحبسه، ورجل ضابط أي: حازم، وضبطه يضبطه ضبطاً

(١) علوم الحديث، ص ١٠٥، شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٢٨)، تدريب الراوي، (١/٣٦٣).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة، (١/٣٢٩)، تدريب الراوي، (١/٣٦٣).

(٣) فتح الباري، (٥/٢٧٤).

(٤) التمهيد، (١/٢٨).

(٥) علوم الحديث، ص ١٠٦.

(٦) مفتاح دار السعادة، لابن القيم، (١/١٦٣)، التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ١٣٩، فتح المغيبي، (٢/١٨).

وَضَبَاطَةً بِالْفَتْحِ: حِفْظُهُ بِالْحَزْمِ^(١).

والضبط اصطلاحاً: الحفظ بالحزم للأخبار منذ تلقيها إلى أدائها^(٢).

وتفصيل ذلك بأن يسمع الكلام كما يحقُّ سماعه، ثم يفهم معناه الذي أريد به، ثم يحفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بالمحافظة على حدوده، ومراقبته بمذاكرته إلى حين أدائه^(٣).

(ب) _ أقسام الضبط:

١ _ ضبط الصدر: أن يُثبت الراوي في صدره ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

٢ _ ضبط الكتاب: وهو صيانة الراوي لصحيفته أو كتابه الذي يروي منه، إلى أن يؤدِّي منه^(٤).

(ج) _ طرق معرفة الضبط:

يعرف ضبط الراوي لحديثه من خلال أمرين:

١ _ معارضة روايته برواية غيره: من أهل الضبط والإتقان، فإن كانت روايته موافقة لرواياتهم كان ضابطاً وإلا فلا.

قال الشافعي: «إذا شَرِكَ أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم»^(٥).

وقال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»^(٦).

(١) العين، (ضبط)، (٧/٢٣).

(٢) أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، للدكتور نور الدين عتر، ص .

(٣) المختصر في علم الأثر، للكافي، ص ١٥٦، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، ص .

(٤) نزهة النظر، ص ٥٨-٥٩ .

(٥) الرسالة، ص ٣٧١ .

وقال مسلم: «وعلاصة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكّد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعملة»^(١).

وقال أيضاً: «فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، تتميزّ صحيحها من سقيمها، وتبينّ رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ»^(٢).

وقال ابن الصّلاح: «يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثّقات المعروفين بالضّبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرّفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبّتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلاف ضبطه، ولم نحتجّ بحديثه»^(٣).

٢_ امتحان الراوي:

ويكون امتحان الراوي من وجهين:

أولها: امتحان الراوي بمعاودة السّماع عليه: فإن كان تحديّثه كما حدّث في المرّة الأولى دلّ هذا على ضبطه وتيقّظه وإتقانه لحديثه، وإن خالف كان ذلك علامة من علامات اختلال ضبطه.

ومثاله: أن مروان بن الحكم (ت ٦٥ هـ) دعا أبا هريرة رضي الله عنه، قال أبو الزّعيزعة: «فأقعدي خلف السّرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب، حتّى إذا كان عند رأس الحول دعا به، فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدّم ولا

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٤٥٢).

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، ص ٦.

(٣) التمييز، ص ٢٠٩.

(٤) علوم الحديث، ص ١٠٦.

أخر»^(١).

وإنما تركه حولاً كاملاً؛ لأنَّ تطاول العهد بالإنسان مما يدخل عليه آفة النسيان، فلمَّا حدَّث به كما كان قبل حَوَلٍ دَلٍّ على عدم نسيانه، وعلى ضبطه لحديثه وإتقانه.

ومن أمثلة ما تبين فيه اختلال ضبط الرَّاوي: أن عيسى بن يونس (ت ٩١هـ) سأل مُقاتل بن سُلَيْمان الخُرَّاساني (ت ١٥٠هـ) _ وهو أحد الضُّعفاء^(٢) _ عن حديث فقال: أخبرني به الضَّحَّاك. يعني ابن مزاحم (ت ١٠٥هـ)^(٣) قال عيسى: «فتركته أيَّاماً، ثم سألت عن ذلك الحديث، فقال: أخبرني به أبو جعفر، أو فلان»^(٤).

ففي هذا المثال ما يدلُّ على قلة ضبط مقاتل بن سليمان؛ إذ إنَّ عيسى بن يونس صرَّح بأن المدة يسيرة بين تحديثه الأوَّل والثَّاني، ومع ذلك لم يضبط روايته.

وثانيها: امتحان الرَّاوي بتلقيه وقلب الأحاديث عليه :

الحديث المقلوب « هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر، في السَّنَد أو المتن، سهواً أو عمداً »^(٥).

وكثيراً ما يكون الباعث على قلب الحديث امتحان الرَّاوي واختباره؛ لمعرفة ضبطه وتيقُّظه، وثبته من حديثه^(٦)، فإن وافقه على القلب، وتلقَّن، عُرِف أنَّه غير ضابط، وإن خالفه، ولم يقبل التَّلَقُّين عُرِف أنَّه ضابط.

(١) تقدم تخريجه ص ٩٣، حاشية ٣.

(٢) قال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: كذاب. تهذيب التهذيب، (٤/١٤٣-١٤٦).

(٣) قيل أنَّ مقاتل لم يدرك الضَّحَّاك. الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/٤٣٥).

(٤) الضَّعفاء الكبير، (٤/٢٣٩).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٣٥.

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، (٤/٥٨)، النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢/٨٦٦).

قال يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨ هـ): « إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل؛ فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد، فليس به بأس »^(١).

ومن أمثلة ما تبين فيه ضبط الراوي: ما أخرجه الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) بسنده عن يحيى بن سعيد القطان، قال: « قدمت الكوفة، وبها ابن عجلان، وبها ممن يطلب الحديث، مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، ويوسف بن خالد السمطي، فقلنا: نأتي ابن عجلان، فقال يوسف بن خالد: نقلب على هذا الشيخ حديثه؛ ننظر تفهّمه، قال: فقلبوا؛ فجعلوا ما كان عن سعيد: عن أبيه، وما كان عن أبيه: عن سعيد.

ثم جئنا إليه، لكن ابن إدريس تورّع وجلس بالباب، وقال: لا أستحلّ. وجلست معه، ودخل حفص، ويوسف بن خالد، ومليح، فسألوه، فمرّ فيها، فلمّا كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ، فقال: أعد العرض، فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبي فقد حدّثني سعيد به، وما سألتموني عن سعيد فقد حدّثني به أبي. ثم أقبل على يوسف بن خالد فقال: إن كنت أردت شيني وعيبي، فسلبك الله الإسلام، وأقبل على حفص فقال: ابتلاك الله في دينك ودنياك، وأقبل على مليح فقال: لا نفعك الله بعلمك.

قال يحيى: فمات مليح ولم يُنتفع به، وابتلي حفص في بدنه بالفالج، وبالقضاء في دينه، ولم يمت يوسف حتى اتهم بالزندقة»^(٢).

ومن أمثلة ما تبين فيه عدم ضبط الراوي: عن حماد بن سلمة قال: قلبت أحاديث على ثابت البناني فلم تنقلب، وقلبت على أبان ابن أبي عيَّاش فانقلبت^(٣).

(ج) _ شروط الراوي الضابط:

_ أن يكون متيقظاً غير مغفل.

(١) الكفاية، (١/٤٤٤).

(٢) المحدث الفاضل، ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/٢٠٥).

_ حافظاً إن حدث من حفظه.

_ ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه.

_ وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه أن يكون عالماً بما يحيل المعاني^(١).

٣_ التَّحْقِيقُ مِنْ اتِّصَالِ السَّنَدِ:

يقصد بالاتِّصال: أن يكون كل راوٍ من رواة السَّنَدِ تحمّل الحديث ممّن فوقه تحمّلاً صحيحاً^(٢).

ويعرف الاتِّصالُ بأمور:

(أ) _ **التَّصْرِيحُ بِالسَّماعِ:** كقول الراوي: حدّثنا، أو حدّثني، أو أخبرنا، أو أخبرني، أو أنبأنا، أو أنبأني، أو سمعت، أو قال لي، أو قال لنا، أو نحوها من صيغ السَّماعِ.

قال ابن رجب: «دَلَّ كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، على أنَّ الاتِّصال لا يثبت إلا بثبوت التَّصْرِيحِ بالسَّماعِ... واعتبار السَّماع أيضاً للاتِّصال الحديث هو الذي ذكره ابن عبد البر، وحكاه عن العلماء، وقوّة كلامه تشعر بأنّه إجماع منهم»^(٣).

(ب) **أن يأتي الرَّاوي بصيغة تحتمل اللَّقيَّ والسَّماعِ:** مثل (عن)، و(قال)، و(أنَّ)، وغيرها من الصّيغ التي تحتمل السَّماع وعدمه، وهذه يحكم للرَّاوي بها باتِّصال سنده بشرط:

_ المعاصرة وإمكان اللقاء والسَّماع.

_ عدم التَّدليس^(٤).

(١) علوم الحديث، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) ينظر: المنهل الروي، ص ٤٠، الغاية في شرح الهداية، ص ١٤٦. وقد تقدّم ذكر طرق التحمل المعتمدة عند المحدثين، ص ٢٢٥-٢٢٩.

(٣) شرح علل الترمذي، (١/٣٦٧-٣٦٨).

(٤) صحيح مسلم، المقدمة، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن، ص ١٩-٢٤.

وقد اكتفى بهذين الشرطين جمهور أهل الحديث، كما نقل ابن الصلاح^(١).

_ ثبوت اللقاء: وهو شرط علي بن المديني والبخاري وغيرهما^(٢).

(ج) _ **تصريح أئمة النقد بسماع الراوي**: عمّن يروي عنه في الإسناد المراد معرفة الاتصال فيه.

(د) _ **التنصيص في كتب الجرح والتعديل على الرواية**: وذلك بأن يُذكر فيها أن الراوي له رواية عمّن روى عنه في الإسناد المراد معرفة الاتصال فيه.

(هـ) _ **أن تكون هناك قرينة تدلّ على الاتصال**: كأن يكون الراوي والمروي عنه من بلد واحد، أو من معاصريه، أو من طبقته، أو ممّن رحل إليه^(٣).

فإذا وجد أحد هذه الشروط تحقّق الاتصال في السند وإلا فلا، وعندئذ يحكم على السند بالانقطاع، وهو أحد موجبات الضعف في السند، وفيما يأتي جدول يمثل ما ينتج عن فقد الاتصال في السند من أنواع حديثية:

المعلّق	انقطاع ظاهر	فقد الاتصال
المنقطع		
المعضل		
المرسل		
الإرسال الخفي		

(١) علوم الحديث، ص ٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) ينظر للتوسع في ذلك: الاتصال والانقطاع، لإبراهيم عبد الله اللاحم، ص ٥١-٩٣.

	انقطاع خفي	

٤_ التَّحَقُّقُ مِنْ عَدَمِ الْعِلَّةِ :

(أ)_ تَعْرِيفُ الْعِلَّةِ :

الْعِلَّةُ لُغَةً: المرض، وصاحبها معتل وعليل^(١)، وَعَلَّ الشَّيْءَ فَهُوَ مَعْلُولٌ^(٢).

وَالْعِلَّةُ اصْطِلَاحًا: أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي: قدحت في صحته^(٣).

وَالْحَدِيثُ الْمَعْلُولُ: هو الحديث الذي أُطْلِعَ فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها^(٤).

(ب)_ وسائل الكشف عن العلة :

إنَّ وسيلة كشف العلة في الحديث هي جمع طرقه ورواياته، ثمَّ معارضة هذه الروايات بعضها ببعض، فإذا كان ثمة علة فإنَّها تظهر من خلال منهج المعارضة هذا.

قال علي بن المديني: « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »^(٥).

وقال يحيى بن معين: « لو لم نكتب الشَّيْءَ من ثلاثين وجهًا ما عَقَلْنَاهُ »^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: « الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسَّر بعضه

(١) معجم مقاييس اللغة، (عل)، (٩ / ٤).

(٢) الصحاح، (علل)، (١٧٧٤ / ٥).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة، (١ / ٢٧٤).

(٤) علوم الحديث، ص ٩٠.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢ / ٣١٦).

(٦) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، (٤ / ٢٧١).

بعضاً»^(١).

وقال الخطيب: «والسبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط»^(٢).

ثانياً: منهج نقد المتن:

لم تقتصر جهود المحدثين على نقد سند الحديث فقط، بل تعدّى ذلك إلى نقد متنه أيضاً، فكما نقدوا الراوي وطرق الرواية نقدوا المروي، وقد مر بنا في المبحث الأول من هذا الباب أنّ نقد الرواية نشأ منذ عهد النبي ﷺ والصّحابة رضي الله عنهم، ومن هنا يمكن القول بأنّ نقد المتن بدأ في وقت مبكر مزامناً لنقد السند، فلم يكن هذا النوع من النّقد طفرة أو بدعاً في تاريخ نقد الحديث.

وقد ادّعى المستشرقون ومن حذا حذوهم من أبناء المسلمين الذي فتنوا بالدراسات الاستشراقية أنّ الرواية الحديثية جاءت خلواً من نقد المتن.

وهذه تهمة باطلة، لا تحتاج إلى كثير نقاش ودقيق استدلال لإثبات زيفها^(٣)، فإنّ أئمة

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٣١٥).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٤٥٢).

(٣) هناك عدة دراسات تكفلت بتأصيل منهج نقد المتن عند المحدثين، مع العناية بالرد على المستشرقين بهذا الخصوص، ومنها على سبيل التدليل لا الحصر:

— منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للدكتور صلاح الدين أحمد الإدليبي.

— جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، للدكتور محمد طاهر الجوابي.

— نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، للدكتور نجم الدين عبد الرحمن خلف.

الحديث ونقّاده كالبخاري ومسلم والترمذي، وغيرهم، ممن سبقهم وأتى بعدهم، يُولون نقد المتن عناية كبيرة، حتى امتلأت كتب الشُّروح، والعلل، والسُّؤالات، بما يصعب حصره في هذا المجال.

ولنقد المتن عند المحدثين منهج ساروا عليه، وقواعد جعلوها حاكمة له أو عليه، وهذه القواعد يمكن تقسيمها على نوعين:

الأول: قواعد يمكن من خلالها كشف الوهم الذي يقع للراوي دون قصد منه.

الثاني: قواعد يمكن من خلالها كشف الوضع في الحديث.

وفيا يأتي تفصيل ذلك:

النوع الأول: قواعد كشف وهم الراوي في الحديث:

١_ عرض الحديث على القرآن:

وهذا مسلك سلكه الصَّحابة في منهجهم النقدي، إذ توقّف بعضهم في بعض الأحاديث لمخالفتها القرآن، وإنما جعلوا مخالفة الحديث للقرآن سبباً من أسباب ردّ الحديث، لأنّه لا تعارض حقيقي بين القرآن والحديث؛ فمصدرهما واحد هو الوحي، قال الشافعي: «ليس يخالف الحديثُ القرآن»^(١).

وعلى ذلك إذا وقع تعارض بينهما، فإنّما أن يكون تعارضاً ظاهرياً يزول عند التدقيق فيه، وإنّما أن يكون في الحديث المروي وهم من قبل الراوي.

ومن أمثلة ما انتقد من الأحاديث لمعارضته القرآن:

_ اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، للدكتور محمد لقمان السلفي

_ نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى، محمد مصلح محمد الزعبي

(١) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، (١/١١٨).

__ حديث : (ولد الزنا شر الثلاثة) و (إن الميت ليعذب ببكاء الحي عليه) :

عن عروة بن الزبير، قال: بلغ عائشة رضي الله عنها: أن أبا هريرة يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ... «ولد الزنا شر الثلاثة»، و «إن الميت يعذب ببكاء الحي». فقالت عائشة: رحم الله أبا هريرة، أساء سمعاً فأساء إصاباً.

أما قوله: «ولد الزنا شر الثلاثة» فلم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجل من المنافقين، يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «من يعذري من فلان؟» قيل: يا رسول الله، مع ما به، ولد زنا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو شر الثلاثة». والله عجل يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وأما قوله: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي»، فلم يكن الحديث على هذا، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ بدار رجل من اليهود قد مات، وأهله يبكون عليه، فقال: «إنهم يبكون عليه، ليعذب»، والله عز وجل يقول: ﴿لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ^(١). فعائشة تنكر على أبي هريرة هذه الروايات، وتبين أن للحديث سبباً ورد فيه، فالمقصود بشر الثلاثة إنسان بعينه، وهو الذي ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم شأنه، ثم إنها تلت الآية مشيرة إلى مخالفة رواية أبي هريرة لما جاء في القرآن، من عدم مؤاخذه الإنسان بجريرة غيره، ثم اعترضت على الرواية الأخرى المتعلقة بتعذيب الميت بسبب بكاء الحي عليه بمثل ما اعترضت على الرواية الأولى.

__ قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وكتابته قبل موته :

عن عبد الله بن عتبة قال: «ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كتب وقرأ» ^(٢).

(١) المستدرک علی الصحیحین، (٢/ ٢٥٧-٢٥٨)، ح (٢٩١٤) وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم

يخرجاه ». وتعقبه الذهبي بقوله: « وسلمة لم يحتج به مسلم، وقد وثق، وضعفه ابن راهويه ». (٢/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) الثاني من حديث أبي العباس، ص ١٢٥، ح (١٢٤)، السنن الكبرى، للبيهقي، (٧/ ٦٨)، ح (١٣٢٩٠).

قال البيهقي: «هذا حديث منقطع، وفي روايته جماعة من الضعفاء والمجهولين»^(١). وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وقال: هذا حديث منكر، وأبو عقيل ضعيف، وهذا معارض لكتاب الله تعالى^(٢)، وأظنُّ إنَّ معناه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُتوفَّ حتى قرأ عبدُ الله بن عتبة وكتب، يعني: أنَّه كان يعقل في زمانه، والله أعلم»^(٣).

٢_ معارضة عدَّة روايات للحديث الواحد:

ولعلَّ هذه القاعدة هي الأكثر حضوراً في ميدان النَّقد عند المحدثين سواء كان ذلك في مجال السَّنَد كما تقدَّم بيانه، أم في مجال المتن، وهذه المعارضة لا تكون إلَّا إذا كان للحديث غير طريق يُروى بها، فيعمد المحدث بعد جمع الروايات إلى معارضة متن الرواية بالروايات الأخرى، فإن كان ثمة غلط، أو وهم، وقع فيه بعض الرواة انكشف ذلك للنَّاقِد.

ومثال ذلك قصَّة ذي اليمين:

قال الإمام مسلم: حدَّثنا الحسن الحلواني، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أنَّ أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره، أنَّه بلغه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى ركعتين، ثم سلَّم، فقال ذو الشَّمالين ابن عبد عمرو: يا رسول الله أقصرت الصَّلَاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: لم تقصر الصلاة ولم أنس. قال ذو الشَّمالين: قد كان ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أصدق ذو اليمين؟ قالوا: نعم. فقام

(١) السنن الكبرى، (٦٨/٧).

(٢) لعلَّه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

(٣) بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد، (٨/ ٤٨٥).

رسول الله ﷺ، فأتَمَّ ما بقي من الصَّلَاة، ولم يسجد السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تسجدان إذا شكَّ الرَّجُلُ في صلاته حتَّى لَقَّاهُ^(١) النَّاسُ.

- قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيب، عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله.

سمعت مسلماً يقول: وخبر ابن شهاب هذا في قصَّة ذي اليدين وهم غير محفوظ؛ لتظاهر الأخبار الصَّحاح عن رسول الله ﷺ في هذا.

- حدَّثنا عمرو الناقد، ثنا سفيان، ثنا أيُّوب، سمعت ابن سيرين، يقول: سمعت أبا هريرة، وساقه في هذا.

- حدَّثنا أبو كريب، ثنا أبو أسامة، ثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

- حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران .

كُلُّ هؤُلاءِ ذكروا في حديثهم أنَّ رسول الله ﷺ حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتمَّ الصلاة.

سمعت مسلماً يقول: فقد صحَّ بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين، أنَّ الزهريَّ وأهمَّ في روايته، إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ^(٢).

٣_ عرض الأحاديث بعضها على بعض:

(١) بتشديد القاف. كذا في شرح سنن أبي داود للعينى، (٤/٣٠٧). واللَّقُّ: الصياح وكثرة الكلام. العين، (لق)، (٥/٢٦)، غريب الحديث، للخطابي، (١/٤١٩). فكأنَّ المعنى أنَّ النَّاسَ أكثرُوا الكلام وارتفعت أصواتهم حين لم يسجد النَّبِيُّ ﷺ سجود السَّهْو. والله تعالى أعلم.

(٢) التمييز، ص ١٨٢_١٨٣ .

والمعارضة هنا تكون بين عدة أحاديث، لا بين روايات لحديث واحد كما هو الحال في القاعدة السابقة.

ومن أمثلة ذلك:

دعوة النَّاس بِأَمْهَاتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ:

— عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْعُو النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [بَأَمْهَاتِهِمْ] ^(١) سِتْرًا مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ » ^(٢). قال ابن حجر: وسنده ضعيف جداً ^(٣).

— وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « يُدْعَى النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَمْهَاتِهِمْ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ » ^(٤). قال ابن عدي: منكر المتن بهذا الإسناد ^(٥).

ففي هذين الحديثين التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُنَادَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاسْمِ أُمِّهِ، لَا بِاسْمِ أَبِيهِ، سِتْرًا مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ لَا يَصَحُّ نَسْبُهُ لِأَبِيهِ الَّذِي تُسَبَّحُ إِلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا نُودِيَ بِاسْمِ أَبِيهِ الصَّحِيحُ هُتِكَ سِتْرُهُ وَفُضِّحَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ.

إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ انْتَقَدُوا هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ^(٦)؛ لَكُونَهُمَا يَخَالِفَانِ مَا صَحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ دَعْوَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ لَا بِأَسْمَاءِ أُمَّهَاتِهِمْ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

(١) جاء في المعجم الكبير للطبراني في طبعاته الثلاث _ طبعة مكتبة العلوم والحكم (الموصل)، وطبعة دار إحياء التراث العربي، وطبعة مكتبة ابن تيمية _ بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي بلفظ (بأسمائهم) بدلاً من (أَمْهَاتِهِمْ) والمثبت هو ما جاء في المصادر الحديثية، وكتب الشروح التي نقلت عن الطبراني هذا الحديث بلفظ (بَأَمْهَاتِهِمْ)، مما يدل على وقوع التصحيف في هذا اللفظ في النسخ المطبوعة لمعجم الطبراني، إما من الناسخ أو المحقق، وهو وارد لتشابه الكلمتين في الرسم، والله تعالى أعلم.

(٢) المعجم الكبير، (١٢٢/١١)، ح (١١٢٤٢).

(٣) فتح الباري، (٥٣٦/١٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣٤٣/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، (٣٣٥/٩)، فتح الباري، (٥٣٦/١٠).

وغيرهما، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر لواء، فقليل: هذه غدره فلان بن فلان»^(١).

٤_ عرض الحديث على الوقائع التاريخية الثابتة:

إذا تضمنَّ الحديث خبراً تاريخياً، وكان هذا الخبر يُعارض واقعة تاريخية ثابتة فإنَّ هذه المعارضة موجبة ردِّ هذا الحديث؛ لأنَّ معارضة الحديث لتلك الواقعة التاريخية الثابتة دليلٌ وهم الراوي^(٢)، وقد ردَّ نقاد الحديث بعض الروايات لهذا السبب، ومن أمثلة ذلك:

_ عمرة النبي صلَّى الله عليه وآله في رجب:

_ عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلُّون في المسجد صلاة الضُّحى، قال: فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعة. ثمَّ قال له: كم اعتمر رسول الله صلَّى الله عليه وآله؟ قال: أربعاً، إحداهنَّ في رجب، فكرهنا أن نردَّ عليه. قال: وسمعنا استئذان عائشة أمِّ المؤمنين في الحجرة، فقال عروة يا أمَّاه: يا أمَّ المؤمنين ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: ما يقول؟ قال: يقول: «إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وآله اعتمر أربع عمرات، إحداهنَّ في رجب»، قالت: «يرحم الله أبا

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يدعى الناس بأبائهم، ص ١٠٧٦، ح (٦١٧٧)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم النذر، ص ٧٦٩-٧٧٠، ح (١٧٣٥)، واللفظ لمسلم.

وقد بوب البخاري لحديث ابن عمر هذا بقوله: (باب ما يدعى الناس بأبائهم). وحاول العلقمي أن يجمع بين الأحاديث فقال بأنَّ حديث الدعوة بالأب مخصوص بمن صحَّ نسبه، وحديث الدَّعوة بالأم مخصوص بمن لم يصحَّ نسبه من أبيه. قال المناوي: «وهو غير جيد؛ إذ دعاء الأول بالأب والثاني بالأم يُعرفُ به ولد الزنا من غيره، فيفوت _ وهو الستر _ ويحصل الافتضاح». عون المعبود، لشمس الحق العظيم آبادي (١٣/ ٢٩١)، فيض القدير، (٢/ ٥٥٣).

(٢) ينظر للتوسع في هذا الموضوع الدراسة التي قام بها الدكتور سلطان سند العكايلة بعنوان (نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية).

عبد الرحمن، ما اعتمر عمرة، إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط»^(١).
 فعائشة لم تنكر عليه إلا تأريخه لإحدى عمرات النبي ﷺ في رجب، ثم استغربت
 ذهوله مع كونه ملازماً للنبي ﷺ في ذلك، وقد جاء في رواية مسلم: «وابن عمر يسمع،
 فما قال: لا. ولا: نعم. سكت».
 قال النووي: «قال العلماء: هذا يدل على أنه اشتبه عليه، أو نسي، أو شك، ولهذا
 سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها بالكلام»^(٢).

— تقبيل النبي ﷺ ليد سعد بن معاذ الأنصاري:

عن أنس بن مالك، قال: أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك، فاستقبله سعد بن معاذ
 الأنصاري، فصافحه النبي ﷺ، ثم قال له: «ما هذا الذي أكنبت^(٣) يداك؟». فقال: يا
 رسول الله أضرب بالمرء والمسحاة^(٤) فأنفقه على عيالي، قال: فقَبَّلَ النبي ﷺ يده، فقال:
 «هذه يد لا تمسها النار أبداً»^(٥).

قال الخطيب البغدادي: «هذا الحديث باطل؛ لأن سعد بن معاذ لم يكن حياً في وقت
 غزوة تبوك، وكان موته بعد غزوة بني قريظة من السهم الذي رُمي به، ومحمد بن تميم
 الفريابي كذاب يضع الحديث»^(٦).

(١) صحيح البخاري، كتاب الحج، أبواب العمرة، باب كم اعتمر النبي، ص ٢٨٦، ح (١٧٧٥_١٧٧٦)، صحيح

مسلم، كتاب الحج، باب بيان عدد عمر النبي وزمانه، ص ٥٣٠، ح (١٢٥٥).

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٨/ ٣٨١). ينظر أيضاً: شرح الزرقاني على الموطأ، (٢/ ٣٩٣).

(٣) الكَنَب غلظ يعلو اليد إذا مجلت من العمل وصلبت. العين، (كنب)، (٥/ ٣٨٤).

(٤) المرء: المعزق يعزق به الطين. والمسحاة هي المعزقة، فالعطف في الجملة تفسيري. العين، (عزق)، (١/ ١٣٢)، (مر)،

(٨/ ٢٦١).

(٥) تاريخ بغداد، (٨/ ٣١٧).

(٦) المصدر السابق.

النوع الثاني : قواعد كشف الوضع في الحديث :

اجتهد المحدثون في وضع ضوابط لمعرفة الوضع في المتن، وذلك من خلال الاستقراء، حيث « تتبَّعوا متون الأحاديث وحصروها، وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها، وقاسوها بمقاييس دقيقة، ووزنوها بمعايير منضبطة، ثم أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي، فكان ثمرة هذا الجهد تلك الضوابط التي يمكن بمعرفتها الحكم على الحديث بالوضع دون الحاجة إلى النظر في سنده»^(١).

وهذه الضوابط تتمثل فيما يأتي:

١_ مخالفة الحديث صريح القرآن :

كالأحاديث التي وردت في أن (ولد الزنا لا يدخل الجنة).
قال ابن الجوزي: « هذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في^(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] »^(٣).
ومن ذلك أيضاً حديث: « الدنيا سبعة آلاف سنة، وأنا في آخرها ألفاً »^(٤).
قال ابن الأثير: « ألفاظه مصنوعة ملفقة »^(٥).
وقال المناوي: « وهذا الحديث لا مسكة فيه، وألفاظه مصنوعة ملفقة، والحق أن ذلك لا يعلم حقيقته إلا الله »^(٦).

(١) الوضع في الحديث، للدكتور عمر فلاتة، (٢/ ٦٤).

(٢) هكذا في المطبوع، ولعل سقطاً وقع وأصلها (وأعظم ما في ذلك).

(٣) الموضوعات، (٣/ ١١١).

(٤) المعجم الكبير، (٨/ ٣٠٢)، ح (٨١٤٦).

(٥) فيض القدير، (٣/ ٥٧٤).

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير، (٢/ ١٣).

٢ _ مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة :

ومثال ذلك الأحاديث الموضوعة في مدح العزوبة، ومنها: « سيأتي على الناس زمان تحلُّ فيه العزبة »^(١). وحديث: « إذا أتى على أمتي مئة وثلاثون سنة فقد حلت لهم العزبة »^(٢).

فهذه الأحاديث مخالفة لسنة النبي ﷺ في الحُص على الزواج والترغيب فيه^(٣). قال ابن القيم: « أحاديث مدح العزوبة كلها باطل »^(٤).

وقال السخاوي: « أحاديث كثيرة، كلها واهية »^(٥).

٣ _ مخالفته لمقتضى العقل أو الحس والمشاهدة أو العادة^(٦) :

قال الشافعي: « ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المُخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه، بأن يُحدّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه »^(٧).

ولما قسّم الخطيب البغدادي الأخبار ثلاثة أنواع ذكر النوع الثاني فقال: « وأمّا الضرب الثاني، وهو ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته

(١) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، (٢/ ٧٧٣)، ح (٧٧٤).

(٢) الفوائد لتهام الرازي، (١/ ٢٣٦)، ح (٥٦٩). ينظر: ميزان الاعتدال، (٢/ ٢١٨ - ٢١٩).

(٣) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٣٣٨.

(٤) المنار المنيف، ص ١٢٧.

(٥) المقاصد الحسنة، ص ٣٢٩.

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢/ ٨٤٥)، فتح المغيث، (١/ ٣١٥).

(٧) الرسالة، ص ٣٩٩.

بموضوعها...»^(١).

وقال أيضاً: «ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به، وإنما يقبل به فيما لا يقطع به، مما يجوز ورود التعبد به»^(٢).

وقال ابن الجوزي: «فكل حديث رأته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره»^(٣).

ومن أمثلة ذلك: «إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه».

قال ابن القيم: «الحس يشهد بوضعه؛ لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله»^(٤).

ومثاله أيضاً: «الباذنجان لما أكل له». بل هو مسبب لبعض الأمراض^(٥).

٤_ ركافة اللفظ أو المعنى^(٦):

أما ركافة اللفظ فيقصد بها أن يكون الكلام غير فصيح، بحيث يجزم العارف بلسان العرب أن مثل هذا الكلام لا يصدر عن فصيح فضلاً عن النبي ﷺ، لأنه أفصح من نطق بالضاد^(٧).

(١) الكفاية، (١/٨٩).

(٢) المصدر السابق، (٢/٥٥٧).

(٣) الموضوعات، (١/١٠٦).

(٤) المنار المنيف، ص ٥١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) علوم الحديث، ص ٩٩.

(٧) ينظر: فيض القدير، (٤/٥٤٢)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، (٢/٦٩٦).

وأما ركافة المعنى فيقصد بها أن يكون الكلام مناقضاً لمحاسن الشريعة^(١)، ومخالفاً لقواعد الدين^(٢)، ومبائناً لمقاصده^(٣).

وقد أورد الحافظ ابن حجر اعتراضاً على ركة اللفظ بأنها وحدها لا تكفي في الدلالة على الوضع؛ بل لا بد أن تضاف إليها الركة في المعنى، التي لا خلاف في كونها دالة على الوضع وحدها، فإذا اجتمعا كان ذلك أبلغ في الدلالة على الوضع^(٤).

ووجه هذا الاعتراض أن الراوي قد يروي الحديث بالمعنى فيغيّر في ألفاظه بما يُحلّ بفصاحته، وأمّا إن صرح الراوي بأنّ هذا صيغة لفظ الحديث، وكانت هذه الصيغة مخلّة بالفصاحة، أو لا وجه لها في الإعراب، كان ذلك كافياً في الدلالة على الوضع^(٥).

وقد ناقش الأستاذ الدكتور نور الدين عتر اعتراض ابن حجر فقال: «إلا أننا نرى في الاعتراض شيئاً يدعو للبحث، فإنّ المحدثين اشترطوا للرواية بالمعنى أن يكون راوي المعنى عالماً باللغة عالماً بما يحيل معاني الألفاظ، ومن زعم أنّه رواه بالمعنى فأتى به ركيك التركيب متهافت التّناسب فإنّه لا شكّ قد أخلّ بالمعنى ويجب أن يرد، كما أنّنا لا نعلم حديثاً مقبولاً قد جاء مُسِفّاً الألفاظ مختل التراكيب»^(٦).

ومثال ركافة اللفظ: «من أراد أن يدخل جنّة ربّي التي غرسها فليحبّ علياً»^(٧).

ومثال ركافة المعنى: «لا تأكلوا القرعة حتّى تذبحوها»^(٨).

(١) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي، (١/ ٤٧٠).

(٢) الموقظة، ص ٣٧.

(٣) النكت الوفية، (١/ ٥٧٧).

(٤) شرح شرح نخبة الفكر، ص ٤٤٤.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، ص (٢/ ٨٤٤).

(٦) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣١٢.

(٧) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي، ص ٢١١.

ومثال ما اجتمع فيه ركعة اللفظ والمعنى: « يغفر للحاج، ولأهل بيت الحاج، ولقرابة الحاج، ولعشيرة الحاج، ولمن شيع الحاج، ولمن استغفر له الحاج، أربعة أشهر، عشرون بقية ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول، وعشر من ربيع الآخر ».

قال السخاوي: « ليس عليه رونق ألفاظ النبوة؛ بل هو ركيك لفظاً ومعنى »^(٢).

ومما يدخل في ركافة المعنى اشتغال الحديث على المجازفات والمبالغات، وعلامة ذلك « الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقيق، وهذا كثير في حديث القصاص »^(٣).

ومثال ذلك: « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً ».

قال ابن القيم: « وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد »^(٤).

٥ _ أن يكون الكلام لا يشبه كلام النبوة :

والكشف عن ذلك إنما يتأتى لأهل الحديث، الذين حصلت لهم بمزاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية، وملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظه وما لا يجوز^(٥).

قال الربيع بن خيثم: « إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تنكره »^(٦).

وقال ابن الجوزي: « واعلم أن حديث المنكر يقشع له جلد طالب العلم _ منه _ و

(١) فتح المغيث، (١/٣١٥).

(٢) المقاصد الحسنة، ص ٧٣٤.

(٣) النكت الوفية، (١/٥٧٨).

(٤) المنار المنيف، ص ٥٠.

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، ص ٢٥.

(٦) الطبقات الكبير، (٨/٣٠٦)، المعرفة والتاريخ، (٢/٥٦٤).

قلبه في الغالب»^(١).

كحديث: « ثلاثة تزيد في البصر؛ النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن»^(٢).

المبحث الثالث

دوافع النقد عند المحدثين

إنَّ الغاية العظمى والمقصود الأسمى من النقد عند المحدثين، يتلخَّصان في التَّحَقُّق من صحَّة ما ينسب إلى النَّبِيِّ ﷺ من حديث، وبعبارة أخرى: تمييز المقبول من المردود من الحديث. إلا أنَّ هناك أسباباً أخرى كانت وراء هذا الباعث الأساسي، يمكن تلخيصها بما يأتي:

أولاً: ما جبل عليه الإنسان من الخطأ والوهم والنسيان:

وهذه الخصال الثلاث فطرة بشرية، وهي من جملة النقص الذي استولى على سائر البشر، ولا يمكن للإنسان تجنبها بالكلية، قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾ [طه: ١١٥]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: « نسي

(١) الموضوعات، (١/١٠٣).

(٢) المنار المنيف، ص ٦٢.

آدم فنسيت ذريته»^(١).

ومن هنا قال يحيى بن معين: «من قال: إني لا أخطئ في الحديث فهو كذاب»^(٢).

وقال مسلم: «فليس من ناقل خبر، وحامل أثر، من السلف الماضين إلى زماننا _ وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل _ إلا الغلط والسّهو ممكن في حفظه ونقله»^(٣).

وقال الترمذي: «لم يسلم من الخطأ والغلط كبيرٌ أحدٍ من الأئمة مع حفظهم»^(٤).

وهذا الخطأ يستوي فيه الثقة والضعيف، أي: من حيث احتمال صدوره عن كلٍّ منهما، وهو وإن كان في الضعيف أشهر وأكثر، فإنه قد يصدر عن الثقة، ويُغفل عنه.

وقال الحاكم: «وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً»^(٥).

إلا أن نقاد الحديث لم يُغفلوا هذا الجانب، إذ تنبّهوا له، وتتبعوا أوهام الثقات، إحصاءً وبياناً.

قال ابن حجر: «والثقة إذا حدّث بالخطأ فحُمِلَ عنه، وهو لا يشعر أنّه خطأ يُعمل به على الدوام؛ للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع»^(٦).

ولما جاز على الراوي الخطأ، أو الوهم، أو النسيان في روايته، وجب التّحقُّق من

(١) جامع الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف، ص ٦٩٣، ح (٣٠٧٦). وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٤١ / ٢).

(٣) التمييز، ص ١٧٠.

(٤) العلل الصغير، ص ٨٩٤.

(٥) معرفة علوم الحديث، ص ١١٢_١١٣.

(٦) فتح الباري، (٢٠١ / ١).

ذلك، حتى لا ينسب إلى النبي ﷺ ما ليس من حديثه، ولذلك فحص المحدثون الروايات، وفتشوا عن أوهام الرواة وأخطائهم، وأحصوها.

ويمكن القول بأن أسباب الخطأ في الرواية ترجع إلى ما يأتي:

١_ تحسين الظن بالراوي:

وهذا كان شأن بعض الرواة، يُحسن ظنه بكل من حدّثه، وهذا مما يُجرح به الراوي، إذ إنّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديد، يجب له أخذ الحيطة والحذر.

قال عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث»^(١). يعني أنّ حسن الظن لا يستعمل في قبول الرواية عمّن ليس بمرضي^(٢).

وقال محمد بن سيرين: «ثلاثة كانوا يصدّقون من حدّثهم: أنس، وأبو العالية، والحسن البصري»^(٣).

وفي رواية: «كان أربعة يصدّقون من حدّثهم: أبو العالية، والحسن، وحميد بن هلال، ورجل آخر سمّاه»^(٤).

قال الخطيب: «أراد ابن سيرين أنّهم كانوا يأخذون الحديث عن كلّ أحد، ولا يبحثون عن حاله؛ لحسن ظنهم به، وهذا الكلام قاله ابن سيرين على سبيل التّعجب منهم في فعلهم، وكرهته لهم ذلك»^(٥).

(١) الضعفاء الكبير، (٩/١)، الجرح والتعديل، (٣٥/٢)، الكفاية، (٩٦/٢).

(٢) التعديل والتجريح، (٢٦٨/١).

(٣) المعرفة والتاريخ، (٣٥/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال، (١٦٢/٣)، معرفة علوم الحديث، ص ١٠٦، شرح علل الترمذي، (٢٨٧_٢٨٨). وأنس هو: ابن سيرين، وأبو العالية هو: الرياحي.

(٤) العلل ومعرفة الرجال، (٤٤٢/١)، سنن الدارقطني، (٣١٥/١) وعند الدارقطني سمّى الرابع: داود بن أبي هند.

هند.

(٥) الكفاية، (٤٠٦/٢_٤٠٧).

٢_ الرواية بالمعنى:

أجاز جمهور المحدثين رواية الحديث بالمعنى، وشرطوا لذلك أن يكون الراوي عالماً بلغات العرب، بصيراً بما يحيل المعنى وما لا يحيله^(١)، لكنَّ بعض الرواة لا يقيم هذا الشرط، فيفسِّر الكلمة بمعنى غير المعنى المراد منها حقيقة، فيقعُّ في الخطأ.

ومثاله ما أخرجه البخاري من حديث المغيرة قال: قال سعد بن عبادة: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسَّيف، غير مُصَفَّح. فبلغ ذلك النَّبيَّ ﷺ فقال: «أتعجبون من غيرة سعد؟ لأننا أغير منه، والله أغير مني»^(٢).

وفي إحدى الروايات عند مسلم: «غير مُصَفَّح عنه». بزيادة: «عنه».

قال ابن الجوزي: «المعنى: غير ضارب بصفحة السَّيف. وصفحته: وجهه، وأراد: أنني كنت أضربه بحدّه. وقول بعض الرواة: غير مُصَفَّح عنه. غلط؛ لأنَّه رواه بالمعنى، وظنَّه من الصَّفْح الذي هو العفو، فزاد فيه لفظة: عنه»^(٣).

_ ومثاله أيضاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه؛ فإنَّ الله خلق آدم على صورته»^(٤).

قال المازري (ت ٥٣٦هـ): «هذا الحديث ثابت عند أهل النُّقل، وقد ورواه بعضهم: «إنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن»، ولا يثبت هذا عند أهل النُّقل، ولعلَّه نقلٌ من راويه بالمعنى الذي توهمه، وظنَّ أنَّ الضَّمير عائد على الله سبحانه، فأظهره وقال: «على صورة

(١) علوم الحديث، ص ٢١٤، شرح علل الترمذي، (١/١٤٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله، ص ١١٨٠، ح (٦٨٤٧)، صحيح مسلم، كتاب اللعان، ص ٦٥٢-٦٥٣، ح (١٤٩٩).

(٣) كشف المشكل، (٤/١٠٤-١٠٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، ص ١١٤٠، ح (٢٦١٢).

الرحمن»^(١).

٣_ اشتباه اسم الراوي بغيره:

اجتهد علماء الحديث في ضبط أسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وجعلوا كل نوع منها علماً مستقلاً، فما تشابه كتابة ونطقاً سمّوه (المتفق والمفترق)، وما تشابه كتابة لا نطقاً أطلقوا عليه (المؤتلف والمختلف)، وسوى ذلك^(٢)، وهذه العلوم يتعين على الراوي ضبطها وإتقانها، وإلا وقع في الغلط والوهم.

_ ومثال المتفق والمفترق:

إسماعيل بن أبان، رجلان، أحدهما ثقة، والآخر ضعيف. قال يحيى بن معين: إسماعيل بن أبان الغنوي كذاب، لا يكتب حديثه، وإسماعيل بن أبان الوراق ثقة^(٣). وقد روى عنهما جميعاً يعقوب بن شيبه بن الصلت، فإذا ورد له حديث عن إسماعيل ابن أبان دون بيان لنسبته وجب التوقف فيه؛ لأنه لا يؤمن أن يكون الذي في الرواية هو الضعيف، لا الثقة^(٤).

_ ومثال المؤتلف والمختلف:

قال الخطيب: «جمع أبو العباس ابن عقدة معجم أسماء من روى عنه الثوري، فلم يذكر فيهم سليمان بن قرم، لكنه ذكر سليمان بن أرقم، وكنيته أبو معاذ، فأحسب ابن أبي حاتم اشتبه عليه سليمان بن أرقم أبو معاذ، فظنّه سليمان بن قرم بن معاذ. والله أعلم»^(٥).

٤_ الاعتماد على الحفظ دون الكتاب:

(١) المعلم بفوائد مسلم، (٢/ ٣٧٩).

(٢) ينظر للتوسع: منهج النقد في علوم الحديث، ص ١٨٥.

(٣) الكفاية، (٢/ ٤٠٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/ ٣٥٠).

كثيراً ما يعتمد الراوي على التحديث من كتبه لا حفظه، فإذا ما ترك الكتاب، واعتمد في روايته على حفظه دخل عليه الوهم والغلط؛ لأنَّ الحفظ خوَّان، وليس هو مثل الكتاب في القوَّة. والأسباب التي تلجئ الراوي إلى التحديث من حفظه كثيرة، فقد يكون ذلك بسبب ذهاب كتبه وضياعها^(١)، أو احتراقها^(٢)، أو دفنها^(٣)، أو سفره إلى بلد غير بلده^(٤)، أو لكونه أصبح ضريراً^(٥).

_ ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الدارقطنيُّ قال: « حدَّثنا أبو بكر النيسابوريُّ، نا حاجب بن سليمان، نا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: « قَبَّل رسول الله ﷺ بعض نسائه، ثم صَلَّى ولم يتوضأ، ثم ضحكت ».

قال الدارقطنيُّ: « تفرَّد به حاجب، عن وكيع، ووهم فيه، والصَّواب عن وكيع، بهذا الإسناد أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقبِّل وهو صائم. وحاجب لم يكن له كتاب، إنَّما كان يحدث من حفظه »^(٦).

_ وقال ابن أبي حاتم في ترجمة أيُّوب بن عتبة أبي يحيى، قاضي اليمامة: « قدم بغداد، ولم يكن معه كتبه، فكان يحدث من حفظه على التَّوَهُّم فيغلط، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة »^(٧).

٥_ سوء الحفظ:

(١) المجروحين من المحدثين، (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦)، الضعفاء الكبير، (٣/ ١٠٦)، (٤/ ١٠٥).

(٢) البحر الزخار، (٤/ ٢٦٨)، ميزان الاعتدال، (٢/ ٤٨٢).

(٣) الجرح والتعديل، (٤/ ٢٦٧).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٢٥٣).

(٥) المصدر السابق، (٦/ ٨).

(٦) سنن الدارقطني، (١/ ٢٤٧).

(٧) الجرح والتعديل، (٢/ ٢٥٣).

الرَّأوي سَيِّءُ الحَفْظ هو من لم يُرَجَّحْ جانب إصابته على جانب خطئه. وسوء الحفظ على نوعين؛ ملازم للرَّأوي، أو طارئ عليه^(١).

ومثال ما بان خطأ الرَّأوي فيه بسبب سوء حفظه أنَّ زائدة بن قدامة روى عن عبد الله بن محمد ابن عقيل، عن ابن المسيَّب، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ: «خير صفوف الرِّجال المُقَدَّم».

رواه أيضاً زهير بن محمَّد، وعبيد الله بن عمرو، عن ابن عقيل، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي سعيد، عن النَّبِيِّ ﷺ.

قال ابن أبي حاتم: «فقلت لأبي: أيُّهما أصح؟ قال: هذا من تخاليط ابن عقيل؛ من سوء حفظه؛ مرَّة يقول هكذا، ومرَّة يقول هكذا، لا يضبط الصَّحيح أيُّها هو»^(٢).

٦_ الغفلة:

وهي ذهول الرَّأوي عن الحفظ والإتيان^(٣).

ومثاله: قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرَّحمن بن عطاء، عن عبد الملك بن جابر بن عتيك؛ قال: سئل رسول الله ﷺ: أيُّ الأجلين قضى موسى؟ قال: قضى أوفاهما.

قال أبي: رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام بن عمار: عن حاتم، هكذا مرسل، ثم لَقْنُوهُ بِأَخْرَةٍ عَنْ جَابِرٍ، فَتَلَقَّنْ، وَكَانَ مَغْفَلاً»^(٤).

(١) نزهة النظر، ص ١٠٤.

(٢) العلل، (٢/١٥٢-١٥٣).

(٣) شرح شرح نخبة الفكر، ص ٤٣٢.

(٤) العلل، (٤/٦٩٥).

ثانياً : الغيرة على الدين :

ويدل عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خبره مع أبي موسى رضي الله عنه : « ولكن الحديث عن رسول الله شديد »^(١).

قال الإمام مسلم : « وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهى، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يُبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان أثماً بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصّحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع »^(٢).

وقال الترمذي : « وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال... فما حملهم على ذلك - عندنا والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس، أو الغيبة، إنما أرادوا - عندنا - أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا... شفقة على الدين وتثبيتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يُثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال »^(٣).

ثالثاً : ظهور الوضع :

تقدم القول في الباب الأول أن بداية الوضع كانت في الثلث الأخير من القرن الأول،

(١) تقدم تخریجه، ص ٢٩٤ .

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، ص ١٩ .

(٣) العلل الصغير، ص ٨٩٠ .

وكما كان الوضع أحد الأسباب الموجبة لتدوين الحديث، فإنه كان أيضاً من العوامل المهمة التي حفزت العلماء من الصحابة وغيرهم لنقد المرويات، وتمييز الموضوع منها من غيره.

وقد علق ابن عبد البر على خبر عبد الله بن عباس مع بُشير العدوي قائلاً: « وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي ﷺ قد كان أحسَّ به ابن عباس في عصره »^(١).

وعن أبي إسحاق، قال: « لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي عليه السلام، قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله! أي علم أفسدوا »^(٢).

قال القاضي عياض: « أشار إلى ما أدخلته الروافض والشيعة في علم علي عليه السلام وحديثه، وتقوّلوه من الأباطيل، وإضافته إليه من الروايات المفتعلة عليه، حتّى خلطت الحق بالباطل، والخطأ بالصواب، ولم يتميّز »^(٣).

ومع ما سبق ذكره من تأريخ بداية الوضع في عهد الصحابة، فإنه لم ينتشر ويتوسّع في عهدهم، وكذا الشأن في عهد التابعين؛ لندرة من يكذب فيهم^(٤)، ثم لما كان عهد أتباع التابعين راجح الوضع وانتشر، بعد أن انتشرت الفرق والبدع، وكثر أهل الأهواء، الأمر الذي استلزم جهوداً من المحدثين لمكافحته.

رابعاً: تشعب الأسانيد وطولها:

لا شك أنه بمرور الزمن، وتطاول العهد، طالت الأسانيد، كما أن الرحلة في طلب الحديث نشطت في أصقاع العالم الإسلامي آنذاك، فكثر حملة الحديث ورواته في الأمصار والأقطار، ونتج عن ذلك أيضاً اختلاف الطرق، واختلاف ألفاظ المرويات، وكثرة

(١) التمهيد، (١/ ٤٤).

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، ص ١٠، ح (٢٤).

(٣) إكمال المعلم، (١/ ١٢٢).

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٤.

الروايات وانتشارها، بسبب بعد العهد بالنبوة، وكثرة حملة الحديث، وكثرة أسمائهم، وأنسابهم، وألقابهم.

قال الخطيب البغدادي: « الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكناهم وأنسابهم كثرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا»^(١)، فكان من آثار ذلك كله دخول القوادح الكثيرة، والعلل الظاهرة والخفية في الأحاديث^(٢).

خامساً: ضعف ملكة الحفظ:

عُرف العرب قديماً بالذاكرة القويّة والخارقة، وعوّدوا أنفسهم حفظ المطوّلات من الأشعار، والأنساب، وغيرها، ولا عجب في هذا؛ « فالقانون الطّبيعي يقول: إنّ الاستخدام المستمر للمكات إنسانيّة معيّنة يجعلها أقوى وأكثر استجابة»^(٣).

ومما ساعد على هذا أيضاً: سيلان الذّهن، وصفاء الطّبع، وحدّة الخاطر، التي عرفوا بها، ولم يكن اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بالذاكرة أقلّ شأنًا مما كان عليه الحال قبل الإسلام، فقد دلّت النصوص الكثيرة على قوّة الحافظة عندهم، وشدّة الضبط في مروياتهم، كما كان شأن التابعين وأعيان المحدثين كذلك، إذ رُزقوا التّبحر في علم الحديث، والتّوسّع في حفظه مع جودة الضّبط^(٤).

إلا أنّ هذا الحال الذي كان صفة عامّة في الصدر الأول، لم يلبث أن تغيّر، فإذا به يقل شيئاً فشيئاً مع مرور الزّمن^(٥)، ويتناقص الحفظ وعدد الحفّاظ، وقد لحظ نقاد الحديث

(١) تقييد العلم، ص ٦٤. ينظر أيضاً: الإلماع، ص ١٤٩.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٥٨.

(٣) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، ص ٢٣٩.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧).

(٥) ينظر: فتح المغيث، (٣/ ٣٧).

هذا الحال ورصدوه، وعرفوا ما ينتج عنه من آثار في رواية الحديث، فتصدّوا لتلك المهمة، وبيّنوا أحوال الرواة من حيث الحفظ.

ونقص الحفظ بالنسبة للزمن الأوّل، لم يكن ليحدث دون وجود عوامل وأسباب ساعدت عليه، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١_ طول الأسانيد، واختلاف الطرق والروايات.

٢_ شيوع تدوين الحديث في الكتب والمصنّفات، ونتج عن ذلك دخول من لا أهليّة له تمكّنه من حمل هذا العلم كما قال الأوزاعي: «كان هذا العلم كريماً يتلقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله»^(١).

٣_ تقاصر الهمم وفتورها عن الحفظ^(٢).

٤_ اختلاط العرب بالأعاجم^(٣).

وكان من أثر ذلك كلّ أن نشأ جيل جديد، قليل الضبط، ضعيف الحفظ، وبمرور الزمن تناقص الحفظ شيئاً فشيئاً حتى جاء أواخر القرن الرابع الذي قال فيه الذهبي: «ومن هذا الوقت تناقص الحفظ، وقُلّ الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق»^(٤).

(١) المدخل إلى السنن الكبرى، ص ٤١٠.

(٢) ينظر: الإلماع، ص ١٤٩.

(٣) الحديث والمحدثون، ص ١٢٧.

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ٢٠٩. ينظر أيضاً: التعديل والتجريح، (١/ ٢٦٤).



الفصل الثاني

النقد في الرواية التاريخية

ويتضمن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نشأة النقد وتطوره عند المؤرخين

المبحث الثاني : منهج النقد عند المؤرخين

المبحث الثالث : دوافع النقد عند المؤرخين

المبحث الأول

نشأة النقد وتطوره عند المؤرخين

لا بد لمعرفة نشأة النقد وتطوره عند المؤرخين من تتبع المادّة النّقدية في المصادر التاريخية، وبما أنّ تتبع ذلك لا يمكن لجهود فردي أن يحيط به ويستوعبه، فإنّ البحث والاستقراء في هذا الجانب ستركّز على أشهر كتب الرواية التاريخية ممّا يمكن أن يعطي أو يكون فكرة عن النقد في الرواية التاريخية.

أولاً : القرن الأول الهجري :

تندر المصنّفات التاريخية في هذا القرن، والصفة الغالبة على المصادر التاريخية فيه خلّوها من النقد التاريخي تأصيلاً أو تطبيقاً.

ثانياً : القرن الثاني الهجري :

يعد القرن الثاني الهجري نقطة الانطلاق لعملية النقد التاريخي، إلا أنّ هذا النقد لم يكن صفة عامّة للمصنّفات التاريخية، فهي على كثرتها نجد أنّ المادّة النّقدية تظهر فيها

بنسبة قليلة جداً، وعلى كل حال فإنَّ النَّقد وإن كان على نطاق ضيق عند بعض المؤرِّخين، وفي بعض النُّصوص، فقد شكَّل الأساس الذي بنى عليه المؤرِّخون اللاحقون منهمجهم النَّقدي.

ومن أشهر من تصدى للنَّقد في هذا القرن:

١_ محمد بن مسلم بن عُبَيْد الله بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤هـ):

وهو أوَّل المصنِّفين في التَّاريخ استخداماً للمنهج النَّقدي، فقد سلك في عمله ما يسمَّى عند المحدثين بـ (الانتخاب) أو (الانتقاء) للرِّوايات _ في مرويَّاته للسَّيرة النَّبويَّة _ وهو قانون نقدي معروف عند المحدثين، ينتقي فيه المحدث من مجموع الرِّوايات ما يراه صحيحاً مقبولاً، ويستبعد ما كان غير ذلك.

ومما يدل على صحَّة ذلك أنَّ كبار أئمَّة الحديث كالبخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة، وغيرهم، قد اعتمدوا مرويَّاته في المغازي، وبمقارنة هذه الرِّوايات بغيرها نجدها موافقة غير مخالفة إلا في القليل النَّادر الذي لا يحكم بترجيحه على غيره^(١).

٢_ موسى بن عُقبة بن أبي عيَّاش (ت ١٤١هـ):

وهو من تلامذة الإمام الزُّهري، وقد سلك مسلك شيخه الزُّهري، من حيث انتقاء الرِّوايات المقبولة واستبعاد المردود منها، وبذلك نال مصنِّفه في المغازي الشُّهرة، والقبول، والتَّقديم على غيره من المصنِّفات في المغازي، حتى شهد له كبار الأئمَّة بذلك.

٣_ محمد بن إسحاق بن يَسار (ت ١٥٠ أو ١٥١هـ):

ظهر النَّقد في كتابه السَّيرة النَّبوية من خلال أمرين:

(١) مرويَّات الإمام الزُّهري في المغازي، للدكتور محمد العواجي، (٢/ ٨٤٤ - ٨٤٥).

الأول: توثيق بعض رجال الإسناد: وهو في الأعم الأغلب توثيق على الإبهام^(١).

الثاني: تضعيف بعض الروايات، أو الشكُّ فيها، والترجيح بينها^(٢): كثيراً ما ينقل ابن إسحاق الروايات في الخبر الواحد أو الحادثة الواحدة، لكنه لم يكن مجرد ناقل للأخبار، راولها، بل يبدي شكّه فيها متوقفاً في الترجيح بينها؛ لعدم وجود القرائن أو الأدلة على ذلك فيختم إيراده للروايات بقوله: «والله أعلم أيُّ ذلك كان»^(٣).

وإذا كان يتوقف في الترجيح بين الروايات فإنه في بعض الأحيان يفهم من سياق كلامه أنه يميل إلى تضعيف بعضها، مشيراً إلى ذلك بقوله: «فيما يزعمون» أو: «فزعموا» أو: «فزعم بعض أهل العلم» أو: «وزعم بعض الناس» ونحو هذه العبارات^(٤).

إلا أن الترجيح بين الروايات المتعارضة يندر عند ابن إسحاق، ولم أقف في كتابه على مثال لذلك إلا في قصة الهجرة إلى الحبشة، عندما ساق قول عروة بن الزبير أن الذي كلم النجاشي هو عثمان بن عفان، علّق على ذلك قائلاً: «وليس كذلك، إنما كان يكلمه جعفر ابن أبي طالب»^(٥).

ثالثاً: القرن الثالث الهجري:

لا يختلف النّقد التاريخي في هذا القرن عن القرن الثاني، فعلى الرغم من كثرة المؤلفات التاريخية إلا أن النّقد بقي محدوداً، وبقلة عند بعض المؤرّخين، ومما ينبغي ملاحظته في هذا

(١) والتوثيق على الإبهام أن يغفل اسم الراوي ويصرّح بأنه ثقة قائلاً: (حدّثني من أثق به) ونحوها من العبارات. ينظر للأمثلة على ذلك عنده: السيرة النبوية، (١/٣٢٠، ٣٤٤)، (٢/٣٥٣، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٣٦،

٤٣٨، ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٨٠، ٥٠٢، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٧، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢).

(٢) السيرة النبوية، (١/٣٠) وانظر أيضاً، (١/٢٠، ٣٧، ٦٣).

(٣) السيرة النبوية، (١/٣٠) وانظر أيضاً، (١/٢٠، ٣٧، ٦٣).

(٤) السيرة النبوية، (١/٦٥، ٧١، ١٠٧، ١٢٤)، (٢/٣٥٥، ٥٢٧، ٥٥٤).

(٥) المصدر السابق، (١/٢٥١).

الباب أن المحدثين الذين دخلوا ميدان التصنيف في الرواية التاريخية ظهر عند كثير منهم التأثير بمنهج إسناد الرواية كما هو الحال في الرواية الحديثية، إلا النقد الذي اصطبغت به الرواية الحديثية لم يظهر عندهم في ميدان الرواية التاريخية بالشكل الذي ظهر فيه في مصنفات الرواية الحديثية.

ومن أعيان المؤرخين الناقدين في هذا القرن:

١_ محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت ٢٠٧هـ):

يظهر النقد عند الواقديّ أوسع منه عند ابن إسحاق، وقد تركّز في عدّة جوانب:

(أ)_ ترجيحه بين الروايات المتعارضة^(١).

(ب)_ حكايته لإجماع علماء المغازي والسّير عند اختلاف الروايات^(٢).

(ج)_ جرح الرواة وتعديلهم^(٣).

(د)_ نقد الخبر التاريخي بعرضه على الوقائع الثابتة: فقد رد كثيراً من الأخبار

لمعارضتها ما هو معروف وثابت عند علماء السيرة^(٤).

٢_ علي بن محمّد بن عبد الله المدائني (ت ٢٢٥هـ):

« لم يكن المدائني مجرّد راو للأخبار، وإنّما كان صاحب منهج؛ سواء فيما يتعلّق بنقد

الرواية، أو مقارنتها وربطها بالأحداث التاريخية^(٥).

٣_ محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ):

(١) المغازي، (١/٢١، ١٠٢، ١٨٨، ٢٩٨، ٣٤٩، ٣٦٩، ٤١٥، ٤١٦)، (٢/١١، ١٩، ٧٨، ١٥٣، ٢٧٦، ٢٨٤،

٣٥٧، ٣٨٢، ٤٥٣).

(٢) المغازي، (١/٢٥٧)، (٢/٤٢٠)، الطبقات الكبير، (٣/٨ - ٩)، (٨/١٧).

(٣) المغازي، (١/١٥١).

(٤) الطبقات الكبير، (٣/٣٠١)، (١٠/٣٧).

(٥) علي بن محمد المدائني ودوره في كتابة التاريخ، ص ٤١١.

يعدُّ ابن سعد من أبرز المؤرِّخين في هذا القرن اتِّباعاً للمنهج النّقدي، وقد تنوّع النّقْد عنده في كتاب (الطبقات)؛ سواء فيما يتعلّق بالإسناد من حيث معرفة أحوال الرّواة ودرجاتهم في الرّواية، أم فيما يتعلّق بمتون الرّوايات وتمييز ما يثبت منها عن غيره، ومما ميّز منهجه النّقديّ أيضاً نقده لبعض الأشعار التي كثيراً ما ترد في الخبر التّاريخي^(١).

٤_ خليفة بن خياط بن أبي هُبيرة (ت ٢٤٠هـ):

على الرّغم من كون خليفة بن خياط اتّبع منهج المحدثين من حيث إيراد الرّوايات بأسانيدها، إلا أنّ المادّة النقدية تندر جدّاً في كتابه (التاريخ)، ولم تظهر إلا في نقده لبعض الرّوايات^(٢).

والذي يظهر ويستفاد من أقوال الأئمّة والعلماء أنّ خليفة اتّبع منهج انتقاء الرّوايات، وما يقال في كتابه (التاريخ) يصدق على كتابه (الطبقات)، فالكتاب وإن كان يؤرّخ على التّراجم فقد خلا من عبارات الجرح والتّعديل ونقد الرّجال إلا في موضعين^(٣).

٥_ عمر بن شُبّة النُّميري (ت ٢٦٢هـ):

لا يظهر النّقْد في كتابه (تاريخ المدينة)، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ ابن شُبّة قد اتّبع منهج الانتخاب أو الانتقاء للرّوايات الصّحيحة والحسنة^(٤).

٦_ أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ):

تأثّر ابن أبي خيثمة بمنهج أهل الحديث حين يسوق مادّته كلّها بالأسانيد، ولم يقف

(١) منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات، ص ٣٥ _ ٣٧ بتصرف.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٦، ٦٧، ٦٨، ٨٥.

(٣) الطبقات، مقدمة المحقق الدكتور أكرم ضياء العمري، ص ٣١ _ ٣٢.

(٤) ينظر: عصر الخلافة الراشدة، ص ١٨.

تأثره عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى نقد الأسانيد، ومقارنة الروايات، والترجيح بينها^(١).

٧_ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ):

يعد كتابه (فتوح البلدان) أفضل كتب الفتوح، ولعلّه يوازي الواقدي في المادّة النّقديّة، وغالب ذلك يظهر في ترجيحه بين الروايات، مستخدماً للعبارات الدّالة على ذلك كقوله: «والثّبت»^(٢)، أو: «والأول أثبت»^(٣)، أو: «والخبر الأوّل أثبت»^(٤)، ونحوها^(٥).

وأما كتابه (أنساب الأشراف) فقد سلك فيه مسلكه في كتابه (فتوح البلدان)، وظهر عنده الحسّ النّقدي من خلال ترجيحه بين الروايات التي يسوقها حول حدث، أو نسب، أو غير ذلك، وهذا من أبرز ما تميّز به منهج البلاذري النّقدي^(٦)، فضلاً عن بيان الأغلاط والأخطاء التي تقع للنّقلة والرواة^(٧).

ويزاد على هذا انتخابه لروايات أهل الثقة والصّدق، وفي ذلك يقول الدكتور العمري: «ويعد البلاذريّ أبرز المؤرّخين المسلمين بعد الطّبري من حيث سعة المعلومات التي دوّنها والفترات التاريخيّة التي غطّاها، لكن كتابه أنساب الأشراف أحسن انتقاء للروايات، وأنقى أسانيداً، وأكثر اتّفاقاً مع روايات أهل الثقة والصّدق من تأريخ الطّبري...، وبمقارنة رواياته بروايات غيره كابن سعد وخليفة، نجدها متّقة مع

(١) التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة، مقدمة المحقق (٢٩/١-٣٠)

(٢) فتوح البلدان، ص ٨٩، ١٠٨، ١١٠، ١٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٦، ٥٨، ٧٠، ٧٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٩، ١٠١، ١٢٣، ١٧٥.

(٥) المصدر السابق، ص ١٠٨، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٨.

(٦) جمل من أنساب الأشراف، (١/١٢، ٥، ١٣، ١٥، ٢٥، ٤٧، ٩٣، ٩٧، ١٠٩، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤،

١٥٦، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٢٤، ٣٥٩، ٣٩٧).

(٧) المصدر السابق، (١/٤٧، ٦٨، ٨٥، ١٠٣، ٢٠٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٨٢، ٣٢٨، ٤٠٦، ٥٣٤)

الروايات الحسنة والصَّحيحة التي أوردتها كتب السُّنة والتَّاريخ»^(١).

رابعاً: القرن الرَّابِع الهجري:

تميز هذا القرن بظهور الأعمال الموسوعيَّة للتَّأليف التَّاريخي، إلا أنَّ العمل الموسوعي اقتصر على التَّصنيف، ولم يكن للنَّقد فيه كبير نصيب، بحيث يحقُّ نقلة نوعيَّة تختلف عن القرون السَّابقة.

وأبرز المؤرخين الذين أسهموا في نقد الرواية في هذا القرن:

١_ محمد بن جرير بن يزيد الطُّبري (ت ٣١٠ هـ):

يعدُّ عمل الطُّبري في كتابه (تاريخ الأمم والملوك) من أعظم الخدمات الجليلة التي قدَّمتها للأُمَّة في التَّدوين التَّاريخي الإسلامي، ذلك أنَّه حفظ الروايات التَّاريخية من الضَّياع؛ «لأنَّه لو لم يجمعها هذا الجمع، وينسّقها هذا التَّنسيق، لتبدَّدت، وعفا عليها الزَّمان»^(٢).

ومع كلِّ هذا فإنَّ من أعظم ما أخذ على الطُّبري في تاريخه خلوه من النَّقد التَّاريخي، وما كان فيه من نقد فإنَّه قليل جدًّا، والمادَّة النقدية في الكتاب إذا ما قورنت بالمادَّة التَّاريخية الموسوعيَّة فيه لا تكفي لأن تصبغه بالطَّابع النَّقدي.

ومع كون الطُّبري من أعلام الحديث، فإنَّه لم يطبِّق منهج المحدثين في النَّقد على مرويَّات كتابه، وهو أعلم النَّاس بكتابه وبما يحتاجه من نقد، وقد اعتذر عن ذلك في مقدمته قائلاً:

«وليعلم النَّاظر في كتابنا هذا أنَّ اعتمادنا في كلِّ ما أحضرت ذكره فيه، ممَّا شرطتُني

(١) عصر الخلافة الراشدة، ص ١٥_١٦ .

(٢) الطُّبري، أحمد محمد الحوفي، ص ٢٠٦ . ينظر أيضاً: مقدمة تحقيق تاريخ الطُّبري لـ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المعارف، ص ٢٤_٢٥ .

راسمه فيه، إنَّما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى روايتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، وأُستنبط بفكر النفوس، إلَّا اليسير القليل منه؛ إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادِثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم، ولم يدرك زمانهم، إلَّا بإخبار المخبرين، ونقل النَّاقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس.

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، ممَّا يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنَّه لم يَعْرِفْ له وجهاً في الصَّحَّة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنَّه لم يُؤْتِ في ذلك من قبلنا، وإنَّما أُتِيَ من قبل بعض ناقله إلينا، وأنَّما أدَّينا ذلك على نحو ما أدَّى إلينا»^(١).

وكلمته هذه تدل على دراية تامَّة، ووعي بالتَّاريخ عميق، وبيان زيف الأخبار والروايات حقيق، فهو يذكر أنَّ بعض ما حواه الكتاب لن يجد القارئ له مخرجاً من الصَّحَّة، ووجهاً من الحقِّ إن طلب ذلك، وهذا ما دلَّ عليه بكل وضوح قوله: «مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنَّه لم يَعْرِفْ له وجهاً في الصَّحَّة، ولا معنى في الحقيقة».

وغاية ما هنالك أنَّه أسند هذه الأخبار إلى ناقلها، وأحال إلى مصادرها، وبرئ من العُهدة في ذلك، وهو يبرأ من الأغاليط والهديانات التي فيها، ولكنَّه أراد أن يسجِّل ذلك كلَّه ويودعه في كتابه لذاكرة التَّاريخ.

ومع أنَّ المادَّة النَّقدية قليلة عند الطَّبَّري، فإنَّها تمثِّل بعض القواعد المنهجية في النَّقد التاريخي، وهي:

(١) تاريخ الأمم والملوك، (١/١٣).

(أ) _ نقده الخبر التاريخي بعرضه على القرآن والسنة: وقد أكثر من هذا الطّبري في نقد مرويات أهل الكتاب التي تحدّثت عن بدء الخلق^(١).

(ب) _ التّرجيح بين الروايات^(٢): وقد يكون هذا التّرجيح مبنياً على ما ورد في القرآن والسنة^(٣)، أو اتّفاق أهل العلم^(٤)، أو الواقع التاريخي الثّابت^(٥)، أو الخبر المسند^(٦).

٢_ أحمد بن بن محمّد بن علي بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ):

يقول النّقد التاريخي إلى درجة كبيرة في كتابه (الفتوح)، بحيث لا يتناسب هذا النّقد وحجم مادة الكتاب، فهو يسرد الأخبار، والحوادث، والقصص، دون نقد لها في أغلب الأحوال، وقد اعتذر بعض الباحثين العصريين له فقال: «يظهر النّقد لديه من خلال انتقائه لمادّته، فاقصر على نقل ما يستحسنه من أخبار، ونقل الروايات المجمع عليها»^(٧).

وهذا القول يعني أنّ المادّة التاريخيّة التي ضمّنها ابن أعثم في كتابه هي خلاصة ما وصل إليه، بعد أن محّص الروايات ونقدها خارج الكتاب، ثم اصطفى منها ما رآه صحيحاً مقبولاً.

(١) المصدر السابق، (١/٨٣-٨٤، ٣٤٧).

(٢) المصدر السابق، (١/٤٥٨)، (٢/١١، ٢٥٣، ٣٠١، ٥٦٣، ٦٨٨)، (٣/١٦١)، (٤/١٥٠، ٣٤٤).

(٣) المصدر السابق، (١/١٨، ٢٩، ٣٢، ٤٦، ٢٢٥)، (٥/٢٥٠).

(٤) المصدر السابق، (١/٣٥، ٤١).

(٥) المصدر السابق، (١/٢٢٥).

(٦) المصدر السابق، (١/٣٠).

(٧) منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الأموية، إبراهيم يوسف، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج(٢)، ع(١)،

ومع كل هذا لا يخلو الكتاب من وقفات نقدية _ على ندرتها _ وقفها ابن أعثم في بعض الأحيان تتمثل في:

(أ) _ نقله القول المتفق أو المجمع عليه عند أهل العلم^(١).

(ب) _ ترجيح بعض الأقوال على بعض^(٢).

٣ _ علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦ هـ):

لا يجاوز المسعودي من تقدّمه من المؤرخين من حيث النظرة الشمولية والاستقصاء في الحدث التاريخي الواحد، حيث يورد مختلف الأقوال والآراء في ذلك، وتتجلى ملكة النقد عنده عندما لا يقتصر على مجرد نقل هذه الروايات، بل يدخل مشاركاً بآرائه وتحليلاته ومناقشاته.

والذي تميّز به المسعودي في هذا المجال الثقافة الشخصية التي تكوّنت عنده من خلال رحلاته وطوافه في البلدان، الأمر الذي ساعد على تنمية ملكة النقد عنده، « ولهذا فإنّه يُلاحظ أنّه عندما يعتمد على أحكامه الخاصة واستنتاجاته واستقراءاته المبنية على ملاحظاته الشخصية يكون على مستوى عال من الدقّة والصّواب، بينما يُلاحظ بوجه عام أنّه عندما يلجأ إلى نقل الروايات من بعض المصادر في وصف الأقاليم البعيدة التي لم يصل إليها في رحلاته مثلاً يكون أقلّ دقّة وعمقاً»^(٣).

٤ _ المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥ هـ):

تعرّض المقدسي لنقد الكثير من الروايات والأخبار التاريخية في كتابه (البدء والتاريخ)، وقد ظهر ذلك في عدة جوانب أهمها:

(١) الفتوح، (٢٠ / ١)، (٢٦٩، ٣٤٢ / ٦)، (٣١٦ / ٨).

(٢) المصدر السابق، (٢٠٩ / ١)، (٤٩٥ / ٢)، (١٧٩ / ٦)، (٤٣٩، ٤٢٨، ٤١٥، ٤٢٥ / ٨).

(٣) منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

(أ) _ التَّرجيح بين الروايات المتعارضة أو الجمع بينها.

(ب) _ نقد الأسانيد، وتفحص أحوال رواتها جرحاً وتعديلاً.

(ج) _ التوقُّف في الحكم على الروايات.

(د) _ تضعيف بعض الروايات^(١).

٥_ حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ):

يغلب على كتابه (تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء) النُّقل، ومع ذلك لم يخل الكتاب من بعض الوقفات النقدية الجديرة بالاهتمام، ومن ذلك:

(أ) _ تنبيهه على بعض أسباب الخطأ في الرواية التاريخية: كالنُّقل والترجمة من لغة إلى لغة، ومن لسان إلى لسان، وبيّن أنّ هذا من أهمّ الأسباب التي نتج عنها التَّخليط والفساد الكثير في تواريخ الفرس^(٢)، ومن ذلك مبالغة النُّقلة والرُّواة^(٣)، وتشابه الأسماء واتِّفاقها^(٤).

(ب) _ الترجيح بين الروايات والتوقُّف في بعضها^(٥).

(ج) _ نقده لآراء من تقدّمه ممن أرّخوا للفرس^(٦).

(د) _ تنبيهه على ما امتاز به التَّاريخ الإسلامي على غيره من التَّواريخ من ناحية

(١) المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ، د. محمد السيد إبراهيم البساطي، ص ٢٢٣ - ٢٤٠ بتصرف.

(٢) تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ص ١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧ - ١٨.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣، ٦٣، ٦٩، ٧٧، ١٠٠، ١٠٧، ١١٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٢١.

التوثيق^(١).

خامساً: القرن الخامس الهجري

من أشهر المؤرخين في هذا القرن

١ _ عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ابن الفرضي) (ت ٤٠٣هـ):

يُعدُّ كتابه (تاريخ العلماء والرؤاة للعلم بالأندلس) من كتب التراجم، ولهذا تركّز النّقد فيه على بيان أحوال العلماء ومراتبهم العلميّة، فوثق الرؤاة والعلماء كلّ في العلم الذي برع فيه من الحديث، أو الفقه، أو الفتيا، أو اللغة، أو غير ذلك^(٢).

وبالمقابل جرّح الرؤاة والعلماء، مبيّناً كلّ ذلك؛ سواء كان جرحه متعلقاً بعدالته كالكذب والبدعة^(٣)، أم بضبطه لحفظه أو لكتابه^(٤).

هذا ما يظهر من النّقد في الكتاب بكلّ وضوح، وإن كانت هناك وقفات نقدية أخرى، كالترجيح بين الأقوال، أو الشكّ في بعضها فإنّها نادرة في الكتاب^(٥).

٢ _ عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ):

امتاز عمله التّاريخيُّ في كتابه (جوامع السّيرة) _ مع كونه موجزاً _ بـ « الدّقة البالغة في تحليل النّص المنقول، واختيار الرّواية الصّائبة بعد الفحص والنّظر والمقارنة، وتصحيح الأوهام التي تنجم عن سرعة أو قلة تدقيق... وهي مميّزات لا يستكثر معها

(١) المصدر السابق، ص ١٢٥ .

(٢) تاريخ العلماء والرؤاة للعلم بالأندلس، (١ / ٤١، ٤٣، ٥٤، ٦٨، ٦٩، ١٢٦، ١٤١، ١٩٣، ٢٦١، ٢٧٣، ٢٨١، ٣٤٠)، (٢ / ١٥، ٤٣، ١٤١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠٣).

(٣) المصدر السابق، (١ / ٣٥٧ _ ٣٦٠)، (٢ / ٢٩، ٤٠، ٥٠).

(٤) المصدر السابق، (١ / ٨٨، ١٦٢، ١٦٣، ٤١٢)، (٢ / ١٩، ٢٠، ٣٦، ٣٧، ٨٧، ١٠٣).

(٥) المصدر السابق، (١ / ٥٧، ٧٥، ١٨٥)، (٢ / ٧١، ٥٨، ٢١٠).

تلك اللهجة التَّقريرية القاطعة التي تغلب على كتابته، ولا يستنكر إزاءها قوله دائماً: (لا شك)، و(لا بد). فإنَّ الثَّقة القائمة على التَّحرِّي المخلص، والنَّقل الثَّابت قطعاً، هي وحدها التي تملي على ابن حزم هذه الألفاظ القويَّة الحاسمة^(١).

ويقول الدكتور عبد الحليم عويس: «لقد كانت كتابات ابن حزم في التَّاريخ من الكتابات التي توافرت لها مقوِّمات الكتابة التَّاريخيَّة الجيِّدة، وأهمُّها القدرة على نقد الرِّواية التَّاريخية سنداً ومتناً»^(٢).

كما اجتهد ابن حزم في بيان ما في الأخبار التَّاريخية من الأساطير والخرافات^(٣)، فضلاً عن عرضه الخبر التَّاريخي على بدهيَّات الحسِّ وأوَّليات العقل، وهذا من أبرز ما تميَّز به منهجه النِّقدي^(٤).

٣_ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ):

ظهر عند البيهقي العمل النِّقدي ظهوراً جلياً في كتابه (دلائل النُّبوة)، وقد ساعده على ذلك انتماؤه لمدرسة المحدثين، ثم قوَّة الملاحظة وسعة الاطِّلاع، والنَّقد لمرويَّات السِّيرة عنده نقد حديثي؛ يشمل السِّند والمتن.

أما السِّند: فإنَّه يعقِّب على الأسانيد التي يوردها؛ بيان العلل فيها؛ من انقطاع، وإرسال، وجهالة، إلى تضعيف الرُّواة، وبيان أوهامهم من الزِّيادة في الأسانيد، أو الإسقاط منها، أو التَّصحيف والتَّحريف في أسماء الرُّواة، كما أنَّه يوثِّق الرُّواة، ويقوِّي الأسانيد بما يسوقه لها من متابعات وشواهد.

وأما المتن: فقد عالج في نقده كثيراً من الرِّوايات المتعارضة؛ من خلال الجمع بينها، أو

(١) جوامع السيرة، مقدمة المحقق د. إحسان عباس، ص ٦.

(٢) ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، ص ١٦٥.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (١/١٠٦، ١٠٨، ١٣٥، ١٦٢)، (٢/٩٨)، (٣/١٤٦).

(٤) المصدر السابق، (١/١٣٢).

الترجيح لرواية على أخرى، وقد لا يظهر له وجه للجمع بينها، ولا مرجح عنده لرواية على أخرى فيتوقف فيها بلا جمع ولا ترجيح.

ولم يغفل البيهقي (منهج المعارضة)، فكان يسوق الرواية ويقارنها بمتون الروايات الأخرى، كما اجتهد في تصحيح المتون، وضبط كلماتها منعاً للالتباس والتصحيف، وبين ما تجيء به بعض الروايات من زيادات لا تتضمنها بقية الروايات^(١).

٤_ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ):

كتابه (الدرر في اختصار المغازي والسير) مختصر في مادته، ومع ذلك ظهر المنهج النقدي عند ابن عبد البر ظهوراً واضحاً جلياً، ويمكن تلخيص هذا المنهج بما يأتي:

(أ)_ الموازنة بين الروايات والترجيح بينها^(٢).

(ب)_ الحكم على الروايات قبولاً أو رداً^(٣).

٥_ الخطيب البغدادي علي بن أحمد بن ثابت (ت ٤٦٣هـ):

يعدُّ الخطيب البغدادي من أعيان العلماء الذين نقدوا ما أودعوه في تصانيفهم من المادّة التّاريخيّة، وقد ساعده على ذلك التبحّر في هذا العلم وسعة الاطّلاع فيه، وكتابه (تاريخ بغداد) من أحفل الكتب في نقداً للمرويات والأخبار التّاريخية، وقد تعقّب واستدرك على كثير من العلماء من أعيان هذا الفنّ ورّواده.

يقول الدكتور بشار عواد معروف: « فأما بيان أوهام العلماء، والمصنّفين السّابقين فقد كشف الخطيب في مواضع كثيرة عن أوهام وأخطاء وقع فيها علماء كبار ثم صَحّحها... وأبرز الأعلام الذين استدرك الخطيب عليهم أخطاءهم هم: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ويعقوب بن

(١) السيرة النبوية عند البيهقي، عبد الرحمن علي السندي، ص ٢٦٥_٣٠٠ بتصرف.

(٢) الدرر في اختصار المغازي والسير، ص ٤٢، ٤٣، ١١٠، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٦٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٧، ٥٢، ١٤٠، ١٩٠_١٩١.

سفيان الفسوي، وابن أبي حاتم الرّازي، ومحمّد بن عبد الله بن عمار، وابن قانع البغدادي، وأبو سعيد بن يونس، وأبو الحسين المنادي، والدارقطني،... وسائر هؤلاء الأعلام من المتضلعين إمّا في الحديث والرّجال، أو في التّاريخ والأخبار^(١).

سادساً: القرن السادس الهجري:

برز في هذا القرن من المؤرّخين النّقاد:

١_ محمّد بن عبد الله بن محمّد (أبو بكر ابن العربي) (ت ٥٤٣ هـ):

لا شك أنّ ابن العربي يعدّ واحداً من أشهر المحدثين الذين تصدّوا لنقد الرّواية التّاريخية وفق منهج المحدثين في كتابه (العواصم من القواصم)، وذلك بإخضاع الأخبار التّاريخية لقواعد نقد الحديث سنداً وممتناً.

أما نقد السّند: فقد جرّح وعدّل، وبَيّن كذب الرّواة، وذكر أنّ كثيراً مما يُشنع به على الصّحابة عليهم السلام إنّما هو مروّي عن الكذّابين لا عن الثّقات المتبّين^(٢).

وأما نقد المتن: فهو أشهر من أن يذكر، أو يُمثّل له في كتابه، ولعلّ أكثر نقده في هذا الجانب يتمثل في نفي وقوع الحادثة، وأنّها من تزوير الرّواة^(٣).

ومن القواعد النقدية عند ابن العربي:

(أ)_ عرض الخبر التّاريخي على الرّوايات الصّحيحة^(٤):

(ب)_ معارضة ما ينقل عن الصّحابة في الفتنة بما هو ثابت معروف من سيرتهم.

(ج)_ رد الخبر التّاريخي بنقل الإجماع على خلافه^(٥).

(١) موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ص ٩٨-١٠٠.

(٢) العواصم من القواصم، ص ٧٣، ٧٤، ٩٥، ١١١، ١٦١، ١٨٠-١٨١.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٤، ٨٤، ٨٨، ١١١، ١١٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨٩.

كذلك كشف بعض وسائل تحريف التاريخ وتشويهه، ومنها:

_ التفسير المغلوط أو المتعمد للحدث التاريخي^(١).

_ تزوير الكتب على السنة الصحابة^(٢).

كما بين أن من الأسباب الباعثة على تشويه التاريخ العصبية والتأثر بالميل والهوى، وفي ذلك يقول: «وكلام المتعصب لا يُسمع، وقد دخل على المتعصب من يريد الطعن في الإسلام واستنقص الصحابة»^(٣).

٢_ علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر) (ت ٥٧١ هـ):

انتهاؤه لمدرسة المحدثين ألقى ظلاله على كتابه العظيم (تاريخ مدينة دمشق)، حيث ظهر نقد المرويات واضحاً في ثناياه، فهو مع المادة التاريخية الواسعة التي أودعها كتابه ينقل الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً، ويبين أوهام الرواة، والاختلاف على الراوي، ويضبط أسماء النقلة، ويحقق في تاريخ وفيات الرواة وولاداتهم، ويرجح بين الروايات، ويبين المنقطع، والموقوف، والمرسل، والمنكر، والموضوع، والغريب، والمعلل^(٤).

٣_ عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧ هـ):

من أبرز ملامح المنهج النقدي عنده في كتابه (المنتظم) ما يأتي:

(أ)_ محاولته تنقية الرواية التاريخية من الخرافات والأخبار المستهجنة البعيدة

الوقوع^(٥).

(١) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٧. ينظر أيضاً: ص ١١٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٤) موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، للدكتور طلال سعود الدعجاني، (١/ ٨٦-٨٧).

(٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (١/ ١١٦-١١٧، ٣٠٧-٣٠٨، ٣١٢).

- (ب) _ تنبيهه على ما أدخله القصاص من الخرافات والزيادات في الخبر التاريخي^(١).
- (ج) _ عرض الخبر التاريخي على الحديث الصحيح^(٢)، ومسلمات العقول^(٣).
- (د) _ الترجيح بين الروايات: سواء كان ذلك في الأقوال المختلفة^(٤)، أم تواريخ الأحداث^(٥)، أم الولادات^(٦)، والوفيات^(٧)، وضبط أسماء الرواة والأعلام^(٨)، أو الاختلاف في رفع الحديث ووقفه^(٩)، أو الترجيح بين الأسانيد^(١٠).
- (هـ) _ الحكم على الأحاديث: نقلاً عن غيره^(١١)، كما قد يكون الحكم منه^(١٢).
- (و) _ تعقب المتقدمين في أحكامهم واستدراك الأخطاء على أصحابها^(١٣).
- (ز) _ بيان الأوهام والأغلاط الواقعة في الأقوال والروايات^(١٤)، وكثيراً ما يذكر

(١) المصدر السابق، (٩/٩٦)، (١٧/١٩١).

(٢) المصدر السابق، (١/٣٧٥). ينظر أيضاً: (١/١٢٤).

(٣) المصدر السابق، (١/٤١٢).

(٤) المصدر السابق، (١/٢٧٧-٢٧٨)، (٢/٢٤٤-٢٨٠، ٢٤٥، ٢٨٢)، (٣/٢١٩)، (٥/٣٢).

(٥) المصدر السابق، (٢/٢٨٩)، (٣/٦٩، ٨٥، ٩٧، ٣١٧)، (٤/١٠، ٢٤٦).

(٦) المصدر السابق، (٩/٢٠٢)، (١٣/٢٨٦).

(٧) المصدر السابق، (٤/٢٩٠)، (٥/٢٧، ٢٤٥)، (٦/٧٤، ٢٥٢)، (٨/٢٤٦)، (٩/١٥٨)، (١٠/٨٩، ١٦٩).

وهذا الترجيح بين الوفيات هو أكثر ما يظهر في الكتاب.

(٨) المصدر السابق، (٥/٢٦٨)، (٦/٢٠٨)، (١٣/٧٣).

(٩) المصدر السابق، (٨/٢٠٥).

(١٠) المصدر السابق، (٩/٩٦).

(١١) المصدر السابق، (١٤/١٥٩).

(١٢) المصدر السابق، (١/١٦٩، ٢٠٢، ٢٧٨)، (٢/٣٥١، ٢٩٩).

(١٣) المصدر السابق، (١/٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٣)، (٢/٣٢)، (٨/٣٣٤)، (٩/٥٥)، (١٦/٢٠٠)، (١٧/١٢٦).

(١٤) المصدر السابق، (٢/٢٧٣، ٣١٥)، (٣/٣٦٠)، (٤/١٧٩)، (٥/٥٨)، (٨/١٤٤)، (١١/١٤٧)، (١٢/١٢٢).

سبب الوهم والغلط الذي أوقع الراوي أو المصنّف في الخطأ^(١).

سابعاً: القرن السابع

ظهر فيه من المؤرّخين من أهل النّقد:

١ _ عليّ بن محمّد بن محمّد (ابن الأثير) (ت ٦٣٠ هـ):

يعدّ ابن الأثير أحد كبار المؤرّخين الموسوعيّين في التّاريخ الإسلامي، والمتأمّل في كتابه (الكامل) يدرك عمق التّحقيق التّاريخي عنده، وذلك من خلال ما يأتي:

(أ) _ نقده للروايات والأخبار التّاريخية، وبيّنه ما دخل التّاريخ القديم من أوهام اختلطت بالصّحيح منه، حتى أنّ كثيراً منها لا مطمع في تمييز الخطأ فيه من الصّواب^(٢).
(ب) _ تعقّب المتقدّمين في أحكامهم^(٣).

(ج) _ بيان مداخل الوهم والخطأ في الروايات التّاريخية، ومن ذلك عدم صحّة النّقل، ومثاله ما ذكره في الحديث عن ملوك بني إسرائيل^(٤)، وأخبار العرب وأحوالهم في الجاهلية^(٥).

كما أوصله النّقد التّاريخي إلى تنفيذ المطاعن في حقّ بعض الصّحابة، مما امتلأت به كتب التّواريخ؛ لعدم وجود طريق صحيح للنّقل في ذلك^(٦)، فضلاً عن اختلاط الرواية بالخرافات والأساطير^(٧).

(د) _ التّرجيح بين الروايات والأقوال: وذلك لمّا بين الروايات من تناقض

(١) المصدر السابق، (٤٢٨/١). ينظر أيضاً: (٦٢/٨)، (٢٨٩/١٣).

(٢) الكامل في التّاريخ، (١٧٦/١)، (٣٢٧).

(٣) المصدر السابق، (٣٢٥/١)، (١٣٠/٢).

(٤) المصدر السابق، (١٩٦/١).

(٥) المصدر السابق، (٣١٦/١).

(٦) المصدر السابق، (١٠/٣)، (١٥/٤).

(٧) المصدر السابق، (١٧٧/١).

واختلاف^(١)، سواء كان ذلك في تأريخ بعض الأحداث، أم تحقيق تاريخ الوفيات، وضبط الأسماء والأنساب^(٢).

وقد استخدم ابن الأثير جملة من القواعد لتمييز الخطأ في الرواية التاريخية منها:

_ عرض الخبر على مسلمات العقول وطبائع العمران^(٣).

_ عرض الخبر على القرآن^(٤).

_ عرض الخبر على الواقع التاريخي الثابت^(٥).

ثامناً: القرن الثامن:

ظهر فيه من المؤرخين:

١ _ محمد بن محمد بن محمد (ابن سيّد الناس) (ت ٧٣٤ هـ):

يبرز النّقد التاريخي في كتابه (عيون الأثر)، وهو يعتمد اعتماداً كاملاً على منهج أهل الحديث في نقد الرواية الحديثية، وهو نقدٌ متنوّع، من الكلام على الأسانيد جرحاً تعديلاً^(٦)، والحكم على الروايات والترجيح بينها^(٧)، والجمع بين الروايات المختلفة

(١) المصدر السابق، (١/ ٢٤٠، ٢٩٣).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٢٣٩، ٤٢٦، ٥٩٥).

(٣) المصدر السابق، (١/ ١٧٨).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٢٥٢).

(٥) المصدر السابق، (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٦) عيون الأثر في فنون المغازي والسّير، (١/ ١٤، ١٥-٢٥، ٥٥، ٨٠، ١٥٩، ١٧٤، ٣٠٨، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٧٩).

(٢/ ٣٧، ٣٨، ١٨٤).

(٧) المصدر السابق، (١/ ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٣، ٢٠٨، ٢٦٩، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٥٩، ٣٦٣)، (٢/ ١٣، ٢٠،

٢٠، ٥٤، ٥٩، ٦٧، ٨٥، ١٥٨، ١٧٩، ١٨٣، ٢٢٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٣).

والمعارضة^(١)، وبيان الزيادة في بعض الروايات^(٢)، وتعقب المتقدمين من أعيان العلماء ممن صنّفوا في السير والمغازي، كابن سعد، وابن عبد البر، والسّهيلي، في أحكامهم النّقديّة^(٣).

ومما يتعلّق بهذا الجانب أنّه تكلم في بعض المباحث التي تتصل بعلوم الحديث اتصالاً وثيقاً، ومن ذلك:

(أ) _ التّساهل في رواية المغازي والسير والرقائق وما لا تعلّق له بالأحكام: وفي ذلك يقول: « غالب ما يروى عن الكلبي أنساب، وأخبار من أحوال الناس، وأيام العرب وسيرهم، وما يجري مجرى ذلك مما سمح كثير من النّاس في حمله عمّن لا تحمل عنه الأحكام »^(٤).

وقال أيضاً: « والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم التّرخّص في الرّقائِق، وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنّه يقبل فيها من لا يُقبَل في الحلال والحرام؛ لعدم تعلّق الأحكام بها »^(٥).

(ب) _ الحديث المشكل وتجويز قوم من السّلف روايته، إذا تضمن حكماً، أو احتيج إلى تأويله^(٦).

(ج) _ عمله بالقاعدة النّقديّة المتّفق عليها (صحّة الإسناد لا تستلزم صحّة المتن)،

(١) المصدر السابق، (١٠٧/١-١٠٨) ينظر أيضاً: (١٧٢/١، ٢٦٩، ٢٨٥)، (٢٧٣/٢-٢٧٤).

(٢) المصدر السابق، (١٣٤، ٣٤/١، ٢٠١، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠٣)، (٢/٣٩، ٤٢،

٦٢، ١٠٩، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٤١، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٧٥).

(٣) المصدر السابق، (١٥/١-٢٥، ١٧٣، ٢٠٨، ٣٢٥، ٣٢٨)، (٢/٣٨، ٤٠، ٣٥٧).

(٤) المصدر السابق، (١/٢٠).

(٥) المصدر السابق، (١/١٤١).

(٦) المصدر السابق، (١/١٨)، (٢/١١٠-١١١).

ومثال ذلك ما ساقه من خبر سفر النبي ﷺ مع عمّه أبي طالب إلى الشام، وفيه أنّ الرّاهب قال لهم: «أنشدكم الله، أيكم وليّه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يزل يناشده حتى ردّه أبو طالب، وبعث معه أبو بكرٍ بلالاً، وزوّده الرّاهب من الكعك والزّيت...».

ثم قال: «قلت: ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خرّج له في الصحيح... ومع ذلك ففي متنه نكارة، وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين، فإنّ النبي ﷺ أسنّ من أبي بكر بأزيد من عامين، وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري وغيره، أو اثنا عشر- على ما قاله آخرون، وأيضاً فإنّ بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً، فإنّه كان لبني حلف الجُمحيين، وعندما عُدّب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر رضي الله عنه، رحمةً له واستنقاذاً له من أيديهم وخبره بذلك مشهور»^(١).

وإذا تأملنا نقده لهذه الرواية وجدنا سبب وصفه لها بالنكارة مخالفتها للثابت من الوقائع التاريخية.

٢_ محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ):

عني الإمام الذهبي عنايته الكاملة بالنقد التاريخي في كلّ من كتابيه (تاريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء)، ولا ريب أنّ هذا كان امتداداً أو تأثراً بمنهج المحدثين الذين يعدّ الذهبي أحد أعيانهم في القرن الثامن الهجري، وهذا النقد أصبح معلماً واضحاً في المنهج التاريخي للذهبي، حتّى عدّه بعض المعاصرين جزءاً أساسياً من منهج الذهبي في تأليفه.

ويتوزّع النقد عنده على قسمين:

(١) المصدر السابق، (١/ ٥٤-٥٥).

نقد الأسانيد: وذلك بالكلام على روايتها جرحاً وتعديلاً، ومن ثمّ تضعيفها بسبب جرح راو أو أكثر، أو تقويتها لثقة روايتها، أو لوجود المتابعات والشواهد، إلّا أنّ نقد الأسانيد يقلّ عند الذهبي لطبيعة مادّة الكتّابين التي لم يعوّل فيها على الأسانيد.

نقد المتن: وهو المعلم البارز والمنهج النقدي الأكثر وضوحاً عنده، والذي أثمر ردّاً لمئات الروايات التي أبطلها الذهبي بنقده المتن، وذلك من خلال تحليل المتن، وعرضها ومقارنتها بوقائع أثبت منها^(١).

٣- إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ):

أفصح ابن كثير في مقدّمة كتابه عن منهجه النقدي في التعامل مع الروايات التاريخية فقال: «ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلّا ما أذن الشارع في نقله، مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو القسم الذي لا يُصدّق ولا يُكذّب، مما فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا، مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التّحليّ به، لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه، وإنّما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ما صحّ نقله، أو حسن، وما كان فيه ضعف نبينه، والله المستعان وعليه التّكلان.

وقد قصّ الله على نبيّه ﷺ خبر ما مضى... فأخبرنا بما نحتاج إليه من ذلك، وترك ما لا فائدة فيه، ممّا قد يتزاحم على علمه ويتراجم في فهمه طوائف من علماء أهل الكتاب، ممّا لا فائدة فيه لكثير من الناس، وقد يستوعب نقله طائفة من علمائنا أيضاً، ولسنا نحذو حذوهم، ولا ننحو نحوهم، ولا نذكر منها إلّا القليل على سبيل الاختصار، ونبيّن ما فيه حقّ منها، يوافق ما عندنا، وما خالفه يقع فيه الإنكار»^(٢).

ومن الملاحظ أنّ هذا الكلام خاصّ في التعامل مع مرويات أهل الكتاب التاريخية،

(١) الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، ص ٤٥٤-٤٥٧، الذهبي وكتابه سير أعلام النبلاء، للدكتور بشار عواد معروف في تقديمه لكتاب سير أعلام النبلاء، (١/ ١١٨ - ١٣٥).

(٢) البداية والنهاية، (١/ ٧).

والذي يظهر أن ابن كثير قد التزم إلى حد بعيد بهذا المنهج الذي رسمه لنفسه، وفي ذلك يقول الدكتور مسعود الرحمن خان الندوي: « والتزم في ذلك بمنهجه العلمي الذي عمله لنفسه، وطبقه إلى أبعد الحدود، في قسم المبتدأ في تاريخه، فخالف وعارض، وردّ وأنكر كلّ ما وجده مخالفاً للقرآن والسنة، وإذا أردنا إحصاء جميع هذه الأماكن في (البداية والنهاية) احتجنا في ذلك إلى كتاب مستقل»^(١).

وأما ما سوى ذلك من مرويات التاريخ الإسلامي فلم يتعرض ابن كثير لذكر منهجه في التعامل مع هذا النوع من الروايات. ويمكن ملاحظة منهجه النقدي في ذلك بتتبع تعامله مع الروايات التاريخية في ثنايا الكتاب، مما يكون فكرة عامة عن منهج نقد الروايات التاريخية عنده.

ولا شك أن التكوين المعرفي لابن كثير بوصفه محدثاً قد ألقى ظلاله على كتابه، فنجده ينتقد الأسانيد، ويبيّن درجة الحديث، فقام من خلال ذلك « بمجهود كبير، وسعي مشكور، في تحقيق الأخبار، وتمحيص الروايات، ونقد الأسانيد، وفحص بعض المتون، وكشف زيف الغرائب والمناكير»^(٢).

كما يظهر الحس النقدي عنده في جمعه بين الروايات المختلفة والمتعارضة^(٣)، وتنقيته للروايات التاريخية مما علق بها من الخرافات والأساطير^(٤)، وتعقب المتقدمين في أحكامهم النقدية^(٥)، وبيان بطلان ما نسب إلى بعض الصحابة عليهم السلام من أقوال ومواقف^(٦)، وإصدار الأحكام العامة على الروايات التي تتعلّق بموضوع واحد، كقوله بأن ما روي من

(١) الإمام ابن كثير سيرته ومؤلفاته ومنهجه في كتابة التاريخ، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٩-٣٢٠.

(٣) البداية والنهاية، (٥/١٢٥).

(٤) المصدر السابق، (١/٥٩).

(٥) المصدر السابق، (٧/٦٦٦).

(٦) المصدر السابق، (١٠/٤١٢-٤١٣، ٥٠٥)، (١١/٢٠٨-٢٠٩، ٢٧٠).

الأحاديث والفتن التي أصابت مَنْ قتل الحسين أكثرها صحيح^(١)، وأنَّ ما روي من الأحاديث في ذمِّ يزيد بن معاوية كُلُّها موضوعة لا يصحُّ شيء منها^(٢).

ومن القواعد النَّقدية التي جعلها ابن كثير مقياساً لقبول الرواية التاريخية:

(أ) _ معارضة أحاديث السير والمغازي بما صحَّ من الروايات في الصحيحين وغيرها^(٣).

(ب) _ عرض الخبر التاريخي على مسلّمات العقول^(٤).

(ج) _ عرض الخبر التاريخي على الواقع التاريخي الثَّابت^(٥).

المبحث الثاني

منهج النقد عند المؤرخين

يمكن تقسيم منهج النقد عند المؤرخين المسلمين قسمين اثنين هما: منهج نقد السند، ومنهج نقد المتن:

أولاً: منهج نقد السند:

لا شك أنَّ نقد السند في الرواية التاريخية يقتصر - على تلك المصنّفات التي اعتمد

(١) المصدر السابق، (١١/٥٧٦).

(٢) المصدر السابق، (١١/٦٤٩).

(٣) المصدر السابق، (٨/١١٦ - ١١٧)، (١٠/٤١٢ - ٤١٣).

(٤) المصدر السابق، (١/٢٦٦ - ٢٦٧)، (٨/٥٧٨ - ٥٨١).

(٥) المصدر السابق، (١٣/٣٢٥).

مصنّفوها رواية الأخبار التَّارِيخِيَّةَ وَفَقَ منهج أهل الحديث من حيث إسناد الرواية، ومعظم هؤلاء كان من المحدثين، أو مَن تأثر بمنهجهم، وكانت لهم مشاركة في الرواية التَّارِيخِيَّةَ رواية أو تصنيفاً.

وإذا ما تأملنا نقد السَّند هنا لا نجده يختلف عنه في الرواية الحديثية، ولذلك يمكن حصر أوجه النقد هنا فيما يأتي:

(١) _ الكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً:

ومن الأمثلة على ذلك ما أكثر منه ابن إسحاق في سيرته من توثيق الرواة، ويغلب هذا التوثيق أن يكون على الإبهام، فيقول: «حدَّثني من لا أتهم»، أو «حدَّثني من أثق به من أهل العلم»، أو «بعض من لا أتهم»، أو يسوق إسناداً جمعياً فيعطف عليه قائلاً: «ومن لا أتهم»^(١).

ولم أقف في كتابه على أمثلة يوثق فيها من يذكر اسمه صريحاً إلا ثلاثة أمثلة؛ اثنان منهما وصف فيهما الراوي بقوله: «وكان واعية»^(٢)، والثالث في حديث الإفك إذ قال بعد أن ساق إسناده الجمعي: «وكلُّ كان عنها ثقة»^(٣).

ويأتي الواقدي بعد ذلك، الذي فاق ابن إسحاق في نقد الرواة، ويظهر عنده الجرح والتَّعديل أكثر وأوسع، وقد حُفظت عنه النُّقول الكثيرة التي أودعها تلميذه ابن سعد في طبقاته^(٤)، وهي مادة نقدية واسعة تحتاج إلى دراسة مستقلة تتكفل ببيان منهجه النقدي في الجرح والتَّعديل.

(١) السيرة النبوية، (١/٣٢٠، ٣٤٤)، (٢/٣٥٣، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٥٩، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٨٠،

٥٠٢، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٧٧، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢).

(٢) المصدر السابق، (١/١٦٧، ٢١١).

(٣) المصدر السابق، (٢/٤٤٤).

(٤) ينظر: منهج ابن سعد في نقد الرواة، ص ٤٠.

ومثال التوثيق قوله في كل من عبد الرحمن بن صبيحة التيمي، ونيار بن مكرم الأسلمي، وعبد الله بن عامر بن ربيعة «ثقة، قليل الحديث»^(١).

ومثال التجريح قوله: «والحارث بن قيس بن هيشة بن الحارث بن أمية ليس ثبت»^(٢)، ومن ذلك نفي سماع الرواة كما في عبد الله بن عامر بن ربيعة إذ نفى سماعه من النبي ﷺ وعلل ذلك قائلاً: «فلا أحسب عبد الله بن عامر حفظ هذا الكلام عن رسول الله ﷺ لصغره، وقد حفظ عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وروى عنهم، وعن أبيه»^(٣).

— وكذا ابن العربي في (العواصم من القواصم) جرح وعدل، ومن أمثلة ذلك قوله: «قالوا متعدين، متعلقين برواية كذا بين: جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير...»^(٤). وقوله في قصة التحكيم: «روى الأئمة الثقات الأثبات أنهما لما اجتمعا للنظر في الأمر...»^(٥).

— ومن أشهر المتأخرين الذين توسعوا في بيان جرح الرواة وتعديلهم الحافظ أبو الفتح ابن سيّد الناس في (عيون الأثر)، فقد حفل صدر كتابه بنقل كلام الطاعنين في ابن إسحاق وروايته، ثم فصل في الجواب عن كل ذلك في حدود عشر صفحات^(٦)، وكذا أطل النفس في الكلام على الواقدي جرحاً وتعديلاً، وباقي الكتاب لا يخلو أيضاً من توثيق بعض الرواة أو تجريحهم^(٧)، وهو في كل ذلك ينقل عن أئمة النقد المتقدمين.

(٢) _ الحكم على الأسانيد:

ويكون ذلك ببيان المقبول منها والمردود، وكشف العلل الواقعة فيها من انقطاع،

(١) الطبقات الكبير، (٩/٧)، (١٠).

(٢) المغازي، (١٥١/١).

(٣) المصدر السابق، (٩/٥).

(٤) العواصم من القواصم، ص ٧٣.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨١.

(٦) عيون الأثر، (١٥/١)، (٢٥).

(٧) المصدر السابق، (١/١٤، ٥٥، ٨٠، ١٥٩، ٣٠٨)، (٢/٣٧، ٣٨، ١٨٤).

وتفرد، وغير ذلك. ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

_ قول ابن عبد البر في (الاستيعاب): «إسناده صالح»^(١)، و«إسناده ليس بالقوي»^(٢)، و«إسناده لا تقوم به حجة لضعفه»^(٣).

_ وقول البيهقي في (دلائل النبوة): «حديث راويه مجهول، وإسناده منقطع»^(٤).
و«إسناده ضعيف»^(٥).

_ وقول الذهبي في (تاريخ الإسلام): «إسناده صحيح»^(٦)، و«إسناده حسن»^(٧)، و«إسناده نظيف، لكن منقطع»^(٨)، و«غريب جداً، وإسناده جيد»^(٩)،
و«إسناده على شرط مسلم، وإنَّما لم يخرج في صحيحه لنكارتة»^(١٠)، و«إسناده ضعيف»^(١١).

_ وقول ابن كثير في (البداية والنهاية): «وقد ذكر الواقدي وغيره في الوفاة أخباراً كثيرة، فيها نكارات، وغرابة شديدة، أضربنا عن أكثرها صفحاً لضعف أسانيدھا، ونكارة متونها، ولا سيما ما يورده كثير من القصص المتأخرين وغيرهم، فكثير منه موضوع لا محالة، وفي الأحاديث الصحيحة والحسنة المروية في الكتب المشهورة غنية عن الأكاذيب

(١) الاستيعاب، ص ٦٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٧١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٤٠.

(٤) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، (٢/ ٤٠٤).

(٥) المصدر السابق، (٥/ ٤٢٣).

(٦) تاريخ الإسلام، (٣/ ٥٧٥).

(٧) المصدر السابق، (١/ ٣٣، ٢٣).

(٨) المصدر السابق، (١/ ٣٣٠).

(٩) المصدر السابق، (١/ ٣٤٤).

(١٠) المصدر السابق، (١١/ ٧١).

(١١) المصدر السابق، (٢٠/ ٤٦٢).

وما لا يعرف سنده»^(١).

_ وقوله: «وقد أورد ابن عساكر طرقاً فيمن اجتمع بإلياس من العباد، وكلها لا يُفرح بها؛ لضعف إسناده، أو لجهالة المُسند إليه فيها»^(٢).

(٣) _ الموازنة بين الأسانيد:

لم يقتصر نقد السند على ما تقدّم، بل تعدّى ذلك إلى إيراد عدّة روايات لحدث واحد بأسانيد متعددة، ثم موازنة ما بين هذه الأسانيد؛ لمعرفة أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها، وهذا عمل نقدي كبير يكشف عن أوجه الخطأ في الرواية، ومن خلاله تظهر:

(أ) _ زيادات الرواة بعضهم على بعض:

من أمثله ما ذكره البلاذري قال:

« حدّثنا الحسين بن الأسود قال: حدّثنا يحيى بن آدم قال: حدّثنا أبي^(٣) زائدة عن محمد بن إسحاق، عن الزُّهري وعبد الله بن أبي بكر وبعض ولد محمد بن مسلمة قالوا: بقيت بقيّة من أهل خير تحصّنا وسألوا رسول الله ﷺ أن يحقن دماءهم ويسيرهم، فسمع بذلك أهل فدك فنزلوا على مثل ذلك، وكانت فدك لرسول الله ﷺ خاصّة لأنّه لم يوجف المسلمون عليها بخيل ولا ركاب.

وحدّثنا الحسين، عن يحيى بن آدم، عن زياد البكائي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه، وزاد فيه: وكان فيمن مشى بينهم محيصة بن مسعود»^(٤).

ومن أمثله أيضاً ما أخرجه البيهقي قال:

(١) البداية والنهاية، (٨ / ٧٨).

(٢) المصدر السابق، (٢ / ٢٧٧).

(٣) هكذا في طبعة دار الكتب العلمية (أبي)، وفي طبعة دار ومكتبة الهلال (ابن أبي) ولعله الصواب.

(٤) فتوح البلدان، ص ٢٥-٢٦.

« وأخبرنا أبو الحسين بن بشران، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَعْلَجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْخَزَّانُ، أَبُو عَلِيٍّ، بِالْبَصْرَةِ فِي حَانُوتِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْفٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ، عَنْ عَكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الظَّهْرِ... ».

ثم ساق الخبر من طريق آخر وقال: « ورواه ابن خزيمة، عن هلال بن مبشر، عن أبي خلف الخزاز، دون ذكر عمر في إسناده »^(١).

_ وقال الخطيب البغدادي: « أخبرنا ابن الفضل، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرٍ.

وأخبرنا ابن الفضل، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ كَزَّالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الطَّالِقَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، قَالَ: قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَبْقَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ. واللفظ لحديث أبي سهل، غير أنه لم يذكر في إسناده عاصماً »^(٢).

(ب) _ الاختلاف على الرواة:

_ ومن أمثلته ما ذكره البلاذري بإسناده قال:

« وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَقْطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ بَنِي النَّضِيرِ ذَاتَ نَخْلٍ.

(١) دلائل النبوة، (١/٣٦٢).

(٢) تاريخ بغداد، (١٠/١٤).

وحدَّثنا الحسين، قال حدَّثنا يحيى، قال حدَّثنا يزيد بن عبد العزيز، عن هشام بن عروة عن أبيه. قال: أقطع رسول الله ﷺ من أموال بني النضير، وأقطع الزبير.

وحدَّثني محمد بن سعد _ كاتب الواقدي _ قال: حدَّثنا أنس بن عياض وعبد الله بن نمير قالا: حدَّثنا هشام بن عروة عن أبيه، أن النَّبِيَّ ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير فيها نخل، وأنَّ أبا بكر أقطع الزبير الجُرْف.

قال أنس في حديثه: أرضاً مواتاً. وقال عبد الله بن نمير في حديثه. وإنَّ عمر أقطع الزبير العتيق أجمع^(١).

_ ومثاله أيضاً ما أخرجه ابن عساكر قال:

«وأما حديث حيوة فأخبرناه أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم _ المعروف بابن صرما ببغداد _ أنبأ أبو القاسم بن الخلال، أنبأ أبو القاسم الصَّيدلاني، أنا أبو بكر عبد الله ابن محمد بن زياد، نا يونس بن عبد الأعلى، أنا ابن وهب، أخبرني حيوة، سمعت يزيد بن أبي حبيب يقول، حدَّثني عبد الله بن الحكم، عن علي بن رباح، أنَّ عقبة بن عامر حدَّثه أنَّه قدم على عمر بفتح دمشق، قال: وعَلَيَّ خُفَّان، قال لي عمر: كم لك يا عقبة؟ منذ كم لم تنزع خفك؟ قال: فتذكرت من الجمعة، مذ ثمانية أيام، قال: أحسنت وأصبت السُّنَّة.

رواه أبو عاصم، عن حيوة، فوافق ابن وهب على إدخال الرَّجل بين يزيد وعلي، إلا أنه اختلف عليه في اسمه فقيل: عبد الله، وقيل: الحكم بن عبد الله^(٢).

ثانياً: منهج نقد المتن

ويتمثَّل هذا المنهج في الاحتكام إلى عدَّة قواعد نقدية، أهمها:

(١) فتوح البلدان، ص ٢٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٢/١٣٧). ينظر أيضاً: عيون الأثر، (٢/٣٥٨-٣٥٩).

(١) _ منهج العرض : ويشمل :

أ _ نقد الخبر التاريخي بعرضه على القرآن الكريم والسنة الصحيحة :

وقد أكثر من هذا الطبري في نقد مرويات أهل الكتاب التي تحدّثت عن بدء الخلق :

_ ومثاله أنّه ساق أخباراً في قصّة نزول آدم إلى الأرض، وذكر فيها طوله، وسبب صلعه، وكيف كان يطعم، إلى آخر ما في هذه الأخبار. وقد تعقّب كلّ ذلك بقوله: « وهذا القول الذي حكيناه عن قائل هذا القول، خلاف ما جاءت به الروايات عن سلف أمة نبينا ».

ثم ساق عدّة أحاديث في خبر نزول آدم عليه السلام وقال: « فهذا الذي قاله هؤلاء هو أولى بالصواب، وأشبه بما دلّ عليه كتاب ربنا عز وجل »^(١).

_ نقل ابن الجوزي عن وهب بن منبه في خبر موت موسى عليه الصلاة والسلام قال: « ذكر لي أنّه كان من أمر وفاته أنّه أخرج يوماً من عريشه ذلك لبعض حاجته، فمرّ برهط من الملائكة يحفرون قبراً، فعرفهم، فأقبل إليهم حتى وقف عليهم، فإذا هم يحفرون قبراً لم ير شيئاً أحسن منه، ولم ير مثل ما فيه من الخضرة والنضرة والبهجة، فقال لهم: يا ملائكة الله! لمن تحفرون هذا القبر؟ قالوا: نحفره والله لعبد كريم على الله، قال: إنّ هذا العبد من الله ليمنّزله، ما رأيت كالיום مضجعاً، قالت الملائكة: يا صفّي الله أتحبّ أن يكون لك؟ قال: وددت، قالوا: فانزل فاضطجع فيه وتوجّه إلى ربك ثم تنفّس، فنزل فاضطجع فيه، وتوجّه إلى ربّه، ثم تنفّس، فقبض الله روحه، ثم سوّت عليه الملائكة ».

رده ابن الجوزي قائلاً: « وفي هذا بعد؛ فإنّ الحديث الصحيح يدلّ على غير هذا »^(٢).

_ ونقل ابن الأثير عن بعض المؤرّخين أنّ غيبة أهل الكهف كانت مئة وخمسين سنة،

(١) تاريخ الأمم والملوك، (١/٨٣-٨٤).

(٢) تاريخ الملوك والأمم، (١/٣٧٥). ينظر أيضاً: (١/١٢٤).

ثم ردَّ هذا القول لمعارضته الصَّريحة لما جاء في القرآن فقال: « هذا الناقل قد ذكر أنَّ غيبتهم كانت مئة وخمسين سنة على ما نراه مذكوراً، وفيه مخالفة للقرآن، ولولا نصُّ القرآن لكان استقام له ما يريد»^(١).

_ وذكر ابن كثير أنَّ ما ذكره النَّصارى من « أنَّ المسيح جاء إلى مريم وهي جالسة تبكي عند جذعه فأراها مكان المسامير من جسده، وأخبرها أنَّ روحه رُفعت، وأنَّ جسده صُلب، وهذا بهت، وكذب، واختلاق، وتحريف، وتبديل، وزيادة باطلة في الإنجيل على خلاف الحقِّ ومقتضى الدَّليل»^(٢).

_ وذكر ابن إسحاق في المغازي أنَّ أبا عامر الأشعري لقي يوم أوطاس عشرةً من المشركين إخوة، فقتلهم واحداً بعد واحد، حتى كان العاشر فحمل عليه _ وهو يدعو إلى الإسلام _ وهو يقول: اللهم اشهد عليه. فقال الرَّجل: اللَّهُم لا تشهد عليَّ. فكفَّ عنه أبو عامر ظناً منه أنَّه أسلم، فقتله العاشر، ثمَّ أسلم بعد فحسن إسلامه، فكان النَّبيُّ ﷺ يسميه شريد أبي عامر^(٣).

عَقَّب ابن حجر على هذه الرواية قائلاً: « وهذا يخالف الحديث الصَّحيح في أنَّ أبا موسى قتل قاتل أبي عامر، وما في الصَّحيح أولى بالقبول، ولعلَّ الذي ذكره ابن إسحاق شارك في قتله»^(٤).

ب _ نقد الخبر التاريخي بعرضه على الوقائع الثَّابتة:

لا شكَّ أنَّ ثبوت خبر تاريخي يتحدَّث عن واقعة تاريخية معيَّنة يجعله معياراً يحتكم إليه لقبول خبر تاريخي آخر أو رده، وذلك بشرط اشتراك الخبر مع الخبر الثَّابت في حكاية

(١) الكامل في التاريخ، (١/٢٥٢).

(٢) البداية والنهاية، (٢/٥١٤).

(٣) السيرة النبوية، (٢/٤٥٧).

(٤) فتح الباري، (٨/٤٣).

حدث تاريخي واحد، وبالتالي إذا ثبتت الواقعة التاريخية ثبوتاً يقينياً فإنَّ كلَّ خبر تاريخي يخالف هذه الواقعة يحكم عليه بالرد.

وقد سمى ابن خلدون هذا القانون النّقدي بـ (المطابقة)^(١)، وعرفه الدكتور خالد كبير علّال بقوله: « وهو الاحتكام إلى الثّابت من التّاريخ، زماناً، ومكاناً، وأفعلاً، ويخص نقد المتون لو حدها »^(٢).

ولعلّ من الممكن القول بأنّ جذور هذا المنهج ترجع إلى القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٧] فقد ردّ على اليهود والنصارى بمنطق التّاريخ الثّابت: كيف يكون إبراهيم يهودياً أو نصرانياً، ولم تنزل التّوراة ولا الإنجيل إلا بعد وفاته بعدة قرون ؟

والتأمل لمسيرة النّقد التّاريخي عند المسلمين يظهر له بكلّ وضوح تطبيق هذا القانون النّقدي تطبيقاً واسعاً عند كبار مؤرّخي الإسلام، وبالنّظر إلى التطوّر التّاريخي لهذا المنهج يمكن القول بأنّ الواقدي يعد من روّاده، فقد ردّ كثيراً من الأخبار التّاريخية لمخالفتها الوقائع الثّابتة.

والأمثلة التطبيقية على ذلك كثيرة جداً في كتب التّواريخ لا تقف عند حصر - معيّن، ونذكر هنا بعضاً منها لكبار المؤرّخين على اختلاف أعصارهم :

١- تاريخ وفاة أبي بن كعب رضي الله عنه:

نقل ابن سعد عدّة روايات تحدّد زمن وفاة أبي بن كعب رضي الله عنه في خلافة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، ثم نقل نقد الواقدي لهذه الروايات بقوله: « هذه الأحاديث في موت أبي على

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/٤٩).

(٢) المرويات التاريخية عند المسلمين، للدكتور خالد كبير علّال، ص ٤٢ .

أنَّه مات في خلافة عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه فيما رأيت أهله وغير واحد من أصحابنا يقولون: سنة ثنتين وعشرين بالمدينة، وقد سمعت من يقول مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ثلاثين، وهو أثبت هذه الأقاويل عندنا، وذلك أنَّ عثمان بن عفان أمره أن يجمع القرآن^(١).

٢_ أولى أزواج النَّبي ﷺ لحوقاً به :

ونقل ابن سعد أيضاً في بعض الروايات أنَّ سودة بنت زمعة رضي الله عنها كانت أوَّل أزواج النَّبي ﷺ لحوقاً به، ثم نقل عن شيخه الواقدي ردَّ هذه الرواية بقوله: « هذا الحديث وَهْلٌ^(٢) في سودة؛ وإثما هو في زينب بنت جحش، وهي كانت أوَّل نساء رسول الله ﷺ لحوقاً به، وتوفيت في خلافة عمر بن الخطَّاب، وبقيت سودة بنت زمعة فيما حدَّثنا به محمد بن عبد الله بن مسلم، عن أبيه، أنَّ سودة توفيت في شوال سنة أربع وخمسين بالمدينة، في خلافة معاوية بن أبي سفيان... وهذا الثَّبت عندنا^(٣).

٣_ المدة الزَّمنية بين عهد الخضر صاحب موسى عليه السلام وعهد بختنصر :

ومَن طبَّق هذا المنهج شيخ المؤرِّخين الطَّبري، ومثاله قوله في شأن الخضر: « ويدلُّ على خطأ قول مَنْ قال إنَّه أورميا بن خلقيا؛ لأنَّ أورميا كان في أيام بُخْتَنْصَر، وبين عهدي موسى وبُخْتَنْصَر من المدة ما لا يشكل قَدْرُها على أهل العلم بأيَّام النَّاس وأخبارهم^(٤).

٤_ تاريخ غزو بختنصر لبني إسرائيل :

(١) الطبقات الكبير، (٣/ ٤٦٦).

(٢) الوَهْل: الوَهْم. العين، (وهل)، (٤/ ٨٨).

(٣) الطبقات الكبير، (١٠/ ٥٥). ينظر أيضاً في المصدر ذاته: (٣/ ٣٠١)، (٤/ ١٥ - ١٦)، (٥/ ٣٠٠ - ٣٠١).

(٤) تاريخ الأمم والملوك، (١/ ٢٢٥).

قال الطبري: « وهذا القول الذي روي... من أن بُخْتَنَصَّر هو الذي غزا بني إسرائيل عند قتلهم يحيى بن زكرياء عند أهل السَّير والأخبار، والعلم بأمور الماضين في الجاهليَّة، وعند غيرهم من أهل الملل، غلط؛ وذلك أنَّهم بأجمعهم مجمعون على أن بُخْتَنَصَّر إنما غزا بني إسرائيل عند قتلهم نبيهم شعيا في عهد إرميا بن حلقيا، وبين عهد إرميا وتخريب بُخْتَنَصَّر بيت المقدس إلى مولد يحيى بن زكرياء أربع مئة سنة وإحدى وستون سنة في قول اليهود والنصارى»^(١).

٥_ إعفاء النبي ﷺ يهود خيبر من الجزية:

وقد نقد الخطيب البغدادي الكثير من الوقائع التاريخية وردّها من خلال هذا القانون، ومن أشهر ذلك الكتاب الذي زوّره يهود خيبر وأظهروه سنة (٤٤٧ هـ)، وادّعوا فيه أن النبي ﷺ أسقط عنهم الجزية.

قال ابن كثير: « ادّعى اليهود الخيابة أن معهم كتاباً نبوياً فيه إسقاط الجزية عنهم، أوقف ابنُ مسلمة الخطيب على هذا الكتاب فقال: هذا كذب. فقال له: وما الدليل على كذبه؟ فقال: لأنّ فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن أسلم يوم خيبر، وقد كانت خيبر في سنة سبع من الهجرة، وإنّا أسلم معاوية يوم الفتح، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وقد مات قبل خيبر عام الخندق سنة خمس»^(٢).

٦_ من قصص أئمة الحديث:

قال أبو نعيم: « حدّثنا أبو بكر محمد بن جعفر غندر، قال: سمعت محمد بن جعفر ابن سهل العسكري، يقول: سمعت العباس الترقفي، يقول:

خرج علينا سفيان بن عيينة، يوماً فنظر إلى أصحاب الحديث فقال: أفيكم أحد من

(١) المصدر السابق، (١/٣٤٧).

(٢) البداية والنهاية، (٦/٣٥٥ - ٣٥٦). وقد نقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه أبطل هذا الخبر من عشرة أوجه نقل منها أربعة في كتابه: زاد المعاد في هدي خير العباد، (٣/١٥٢ - ١٥٣).

أهل مصر؟ فقالوا: نعم ، فقال: ما فعل فيكم الليث بن سعد؟ فقالوا: توفي ، فقال: أفيكم أحد من أهل الرملة؟ فقالوا: نعم ، فقال: ما فعل ضمرة بن ربيعة الرملي؟ قالوا: توفي ، قال: هل فيكم أحد من أهل حمص؟ قالوا: نعم ، قال: ما فعل بقيّة بن الوليد؟ قالوا: توفي ، قال: هل فيكم أحد من أهل دمشق؟ قالوا: نعم ، قال: ما فعل الوليد بن مسلم؟ قالوا: توفي ، فقال: هل فيكم أحد من أهل قيساريّة؟ قالوا: نعم ، فقال: ما فعل محمد بن يوسف الفريابي؟ قالوا: توفي قال: فبكى طويلاً، ثم أنشد يقول:

خَلَّتِ الدِّيَارُ فَسُدَّتْ غَيْرَ مُسَوِّدٍ ... وَمِنَ الشَّقَاءِ تَفَرَّدِي بِالسُّوِّدِ^(١).

قال ابن عساكر: « هذه الحكاية ظاهرة الاختلال، لا يخفى خطؤها إلا على الجهّال؛ فإنّ الليث قديم الوفاة لا يخفى وفاته على سفيان؛ فأما ضمرة بن ربيعة فإنّها توفي بعد سفيان؛ قيل: سنة مئتين، وقيل: سنة اثنين ومئتين، وأما بقيّة فقليل: توفي قبل سفيان، وقيل: بعده، وتوفي سفيان سنة ثمان وتسعين، فأما الفريابي فإنّه بقي بعد سفيان مدّة طويلة، وتوفي سنة ثنتي عشرة ومئتين^(٢) ».

٧_ اتفاق الحلاج مع غيره على قلب الدّول:

قال ابن الجوزي: « وقد ذكر أبو المعالي الجويني، في أواخر كتاب (الشّامل في الأصول)، قال: قد ذكرت طائفة من الثّقات المعتنين بالبحث عن البواطن أنّ الحلاج، والجنابي القرمطي، وابن المقنع، تواصلوا على قلب الدّول، وإفساد المملكة، واستعطاف القلوب، وارتاد كلّ منهم قطراً، فقطن الجنابي في الأحساء، وتوغّل ابن المقنع في أطراف بلاد التّرك، وقطن الحلاج ببغداد، فحكم عليه صاحبه بالهلكة والقصور عن بلوغ الأمانة، لبعد أهل بغداد عن الانخداع، وتوفّر فطنتهم، وصدق فراستهم ».

قال ابن الجوزي: « قلت: ولو أنّ هذا الرّجل، أو من حكى عنه عرف التّاريخ، لعلم

(١) حلية الأولياء، (٧/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) تاريخ مدينة دمشق، (٥٦/ ٣٣٣).

أنَّ الحَلَّاجَ لم يدرك ابن المقنع؛ فإنَّ ابن المقنع أمر بقتله المنصور، فقتل في سنة أربع وأربعين ومئة، وأبو سعيد الجنابي القرمطي ظهر في سنة ست وثمانين ومئتين، والحَلَّاج قتل سنة تسع وثلاث مئة، فزمان القرمطي والحلاج متقاربان، فأما ابن المقنع؛ فكلاً^(١).

٨_ فتح الأُبلة^(٢) :

قال ابن الأثير في حديثه عن فتح الأُبلة: « وبعث خالد بالفتح والأخماس إلى أبي بكر، وسار حتى نزل بموضع الجسر الأعظم بالبصرة، وبعث المشي بن حارثة في آثارهم، وأرسل معقل بن مقرن إلى الأُبلة ففتحها، فجمع الأموال بها والسبي. وهذا القول خلاف ما يعرفه أهل النُّقل؛ لأنَّ فتح الأُبلة كان على يد عتبة بن غزوان، أيام عمر بن الخطاب سنة أربع عشرة»^(٣).

٩_ تاريخ إسلام العباس بن عبد المطلب ﷺ :

أورد الذهبي في السَّير رواية عن ابن عباس أنَّه قال: أسلم العباس بمكة قبل بدر. قال الذهبي: « ولو جرى هذا، لما طُلب من العباس فداء يوم بدر، والظاهر أنَّ إسلامه كان بعد بدر»^(٤).

١٠_ سبب اختيار الإمام أبي حنيفة لعلم الفقه :

نقل الذهبي بإسناده إلى أبي حنيفة قال: « لما أردت طلب العلم، جعلت أختير العلوم، وأسأل عن عواقبها. فقليل: تعلَّم القرآن. فقلت: إذا حفظته فما يكون آخره؟ قالوا: تجلس في المسجد، فيقرأ عليك الصَّبيان والأحداث، ثم لا يلبث أن يخرج فيهم من هو أحفظ منك، أو مساويك، فتذهب رئاستك.

(١) صيد الخاطر، ص ٤٥٢-٤٥٣. ينظر أيضاً: ص ٤٥١.

(٢) بلدة على شاطئ دجلة، قرب البصرة. معجم البلدان، (١/ ٧٦ - ٧٧).

(٣) الكامل في التاريخ، (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٢/ ٩٩). ينظر أيضاً: (٣/ ١٢٢)، (٤/ ٧٧).

قال: قلت: فإن سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني؟ قالوا: إذا كبرت وضعفت، حدثت، واجتمع عليك هؤلاء الأحداث والصبيان، ثم لم تأمن أن تغلط، فيرموك بالكذب، فيصير عاراً عليك في عقبك. فقلت: لا حاجة لي في هذا.

قال: قلت: أتعلّم النحو. فقلت: إذا حفظت النحو والعريّة، ما يكون آخر أمري؟ قالوا: تقعد معلماً، فأكثر رزقك ديناراً إلى ثلاثة. قلت: وهذا لا عاقبة له.

قلت: فإن نظرت في الشعر، فلم يكن أحد أشعر مني؟ قالوا: تمدح هذا فيهب لك، أو يخلع عليك، وإن حرمتك هجوته. قلت: لا حاجة فيه.

قلت: فإن نظرت في الكلام، ما يكون آخر أمره؟ قالوا: لا يسلم من نظر في الكلام من مشنّعات الكلام، فيرمى بالزندقة، فيقتل، أو يسلم مذموماً.

قال: قلت: فإن تعلّمت الفقه؟ قالوا: تُسأل، وتفتي الناس، وتُطلب للقضاء، وإن كنت شاباً. قلت: ليس في العلوم شيء أنفع من هذا، فلزمت الفقه، وتعلّمته^(١).
وقد نقد الذهبي هذا الخبر سنداً وممتناً:

أما السند فقد قال فيه: «وأحسب هذه الحكاية موضوعاً، ففي إسنادها من ليس بثقة»^(٢).

وأما المتن فقد ردّه من جهتين استناداً إلى طبيعة العلوم في عصر الإمام أبي حنيفة، فعلم الكلام لم يكن قد نشأ في ذلك الوقت، وسماع الصبيان للحديث إنما كان في القرن الرابع الهجري بعد وفاة أبي حنيفة بقرن ونصف. وفي ذلك يقول:

«فإن الإمام أبا حنيفة طلب الحديث وأكثر منه في سنة مائة وبعدها، ولم يكن إذ ذاك يسمع الحديث الصبيان، هذا اصطلاح وجد بعد ثلاث مائة سنة، بل كان يطلبه كبار

(١) المصدر السابق، (٦/٣٩٥-٣٩٧) بتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق، (٦/٣٩٦).

العلماء، بل لم يكن للفقهاء علم بعد القرآن سواه، ولا كانت قد دُوِّنت كتب الفقه أصلاً»^(١).

وقال أيضاً: «قاتل الله من وضع هذه الخرافة، وهل كان في ذلك الوقت وُجِد علم الكلام؟!»^(٢).

١١_ مكان قتل أبي مسلم المروزي^(٣):

قال ابن كثير: «وقد كان قتله بالمدائن... وزعم بعضهم أنه قُتل ببغداد في سنة أربعين، وهذا غلط من قائله؛ فإنَّ بغداد لم تكن بنيت بعدُ كما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، وردَّ هذا القول»^(٤).

ج_ عرض الخبر التاريخي على مسلمات العقول:

ومن أمثلة ذلك:

١_ تحريف التَّوراة:

قال ابن الجوزي: «ويدلُّ على تبديلها أنَّ فيها أسفار موسى، وما جرى له، وكيف كان موته، ووصيته إلى يوشع، وحزن بني إسرائيل عليه وغير ذلك، مما لا يشكل على عاقل أنَّه ليس من كلام الله، ولا من كلام موسى»^(٥).

٢_ وصف العماليق:

قال ابن كثير: «وقد ذكر كثير من المفسرين ههنا آثاراً، فيها مجازفات كثيرة باطلة،

(١) المصدر السابق، (٦/٣٩٦).

(٢) المصدر السابق، (٦/٣٩٧).

(٣) هو عبد الرحمن بن مسلم، أبو مسلم المروزي، صاحب الدولة العباسية، قتله أبو جعفر المنصور سنة ١٣٧ هـ. تاريخ بغداد، (١١/٤٦٥ - ٤٧٠).

(٤) البداية والنهاية، (١٣/٣٢٤ - ٣٢٥). الذي ذكره الخطيب وردَّه: قتله ببغداد، ولم ينصَّ أن بغداد لم تكن مبنية زمن قتل أبي مسلم، وهذا نصُّ عبارة الخطيب: «قلت: بالمدائن قتل لا ببغداد». تاريخ بغداد، (١١/٤٧١).

(٥) المنتظم، (١/٤١٢).

يدُلُّ العقل والنقل على خلافها، من أُنَّهم كانوا أشكالا هائلة، ضخاماً جداً، حتى إنَّهم ذكروا أنَّ رسل بني إسرائيل لما قدموا عليهم، تلقَّاهم رجل من رسل الجبارين، فجعل يأخذهم واحداً واحداً، ويلفُّهم في أكمامه وحُجْزة سراويله، وهم اثنا عشر رجلاً، فجاء بهم، فشرهم بين يدي ملك الجبارين، فقال: ما هؤلاء؟ ولم يعرف أُنَّهم من بني آدم حتى عَرَفوه، وكل هذه هذيانات وخرافات لا حقيقة لها»^(١).

(٢) _ تحكيم العادة الثابتة:

ومن قواعد النَّد التَّاريخي تحكيم العادة الثَّابتة فيما يطرأ من الأحوال، مما يخالف الأصل الثَّابت، فإذا جاء الخبر التَّاريخي مخالفاً لما هو شائع ثابت، حُكِمَ عليه بالردِّ. والأصل في هذا القانون التَّقدي قول النَّبي ﷺ: « ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلقٍ »^(٢).

قال ابن بطَّال: « وفيه دليل على أنَّ الأخلاق المعروفة من الحيوان كُلُّها يحكم بها على الطَّارئ الشاذَّ منها، وكذلك في النَّاس إذا نُسب إنسان إلى غير خُلُقهِ المعلوم في هفوة كانت منه لم يُحْكَمْ بها »^(٣).

وقال ابن حجر: « فيه جواز الحكم على الشَّيء بما عُرِف من عادته، وإن جاز أن يطرأ عليه غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يُعهد منه مثلها لا يُنسب إليها، ويُردُّ على مَنْ نَسَبه إليها، ومعدرة مَنْ نسبها إليها مَنْ لا يَعرف صورة حاله؛ لأنَّ خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنَّه الصَّحابة صحيحاً، ولم يعاتبهم »^(٤).

ومن تطبيقات هذه القاعدة:

(١) البداية والنهاية، (٢/ ١٢٥ - ١٢٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، ص ٤٤٧، ح (٢٧٣١).

(٣) شرح صحيح البخاري، (٨/ ١٢٦).

(٤) فتح الباري، (٥/ ٣٣٥).

(أ) _ ما ينسب إلى كثير من الصحابة عليهم السلام في كتب التواريخ:

من الكيد، والمكر، والخديعة، والملابسة للمعاصي، مما لا يُتصوّر صدوره ممن هو دونهم في المنزلة والمكانة، فضلاً عنهم، من كلّ ما يُناقض المعروف من سيرتهم في التقوى، والإمامة في الدين، وسلامة الطويّة.

يقول ابن العربي عن المؤرّخين وما نقلوه من أخبار في ذلك: « وذكروا في تفاصيل ذلك كلمات آلت إلى استفعال رسائل، واستخراج أقوال، وإنشاء أشعار، وضرب أمثال، تخرج عن سيرة السلف، يقرها الخلف وينبذها الخلف »^(١).

وقال ابن كثير: « وأما ما يفتره كثير من جهلة الشيعة والقصاص الأغبياء، من أنّه أوصى إلى علي بالخلافة، فكذب، وبهت، وافتراء عظيم يلزم به خطأ كبير، من تخوين الصحابة، ومآلاتهم بعده على ترك إنفاذ وصيّته، وإيصالها إلى من أوصى إليه، وصرّفهم إيّاها إلى غيره، لا لمعنى، ولا لسبب.

وكلّ مؤمن بالله ورسوله يتحقّق أنّ دين الإسلام هو الحق، يعلم بطلان هذا الافتراء؛ لأنّ الصحابة كانوا خير الخلق بعد الأنبياء، وهم خير قرون هذه الأمّة، التي هي أشرف الأمم بنصّ القرآن، وإجماع السلف والخلف، في الدنيا والآخرة، والله الحمد »^(٢).

وقال أيضاً: « والمظنون بالصحابة خلاف ما يتوهّم كثير من جهلة الرافضة وأغبياء القصاص، الذين لا تمييز عندهم بين صحيح الأخبار وضعيفها، ومستقيمها وسقيمها، وشاذّها وقويمها، والله الموفق للصواب »^(٣).

(١) العواصم من القواصم: ص ١٦٧. وقوله: يقرها الخلف، وينبذها الخلف. الخلف الأولى بفتح الخاء وسكون اللام: الطّالغ، والثانية بفتح الخاء واللام: الصّالح. ينظر: معجم مقاييس اللغة، (خلف)، (٢/ ١٧٠).

(٢) البداية والنهاية، (١٠/ ٤١٨).

(٣) المصدر السابق، (١٠/ ٢١٣ - ٢١٤).

(ب) _ ما تتناقله كتب الأخبار في شأن الخليفة العباسي هارون الرشيد :

من معاقرة الخمر، وملابسة المعاصي، ومجالس اللهو والغناء، والمجاهرة بذلك، وقد ردّ ابن خلدون الأخبار في هذا استناداً إلى ما يأتي:

_ ما كان عليه من صحبة العلماء والأولياء.

_ ما كان عليه من العبادة والمحافظة على أوقات الصلوات وشهودها لأوّل وقتها.

_ كانت عادة أشرف العرب في الجاهليّة اجتناب الخمر، وكان شربها مذمّة عند الكثير منهم، والرشيد وآبؤه كانوا على قدر رفيع من اجتناب المذمومات في دينهم وديارهم، والتخلّق بالمحامد، وأوصاف الكمال، ونزعات العرب^(١).

(ج) _ الكذب في الحديث مقابل المال :

نقل الخطيب البغدادي عن هبة الله بن الحسن الطّبري أنّه ضَعَفَ عبد الله بن جعفر ابن النّحوي صاحب المبرّد المعروف بابن درّستويه، وقال: بلغني أنّه قيل له: حدّث عن عبّاس الدّوري حديثاً ونحن نعطيك درهماً، ففعل، ولم يكن سمع من عبّاس.

وقد ردّ الخطيب ذلك قائلاً: « وهذه الحكاية باطلة؛ لأنّ أبا محمد بن درستويه كان أرفعَ قدرًا من أن يكذب لأجل العوض الكثير، فكيف لأجل التّافه الحقير »^(٢).

(٣) _ النّقد بالقرائن :

القرائن جمع قرينة، ويقصد بالقرائن هنا الإشارات، والدّلالات، والظّروف التي تحيط بالحدث أو الخبر التّاريخي وتحفّ به، فيستعان بمجموع ذلك لتعرّف صحّة الخبر أو الحدث، إذ لا يمكن للحدث أو الخبر أن يكون معزولاً عما يحيط به من ظروف

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/٢٣-٢٤).

(٢) تاريخ بغداد، (١١/٨٦).

وملابسات^(١).

ومن تطبيقات النِّقد بالقرائن عند المؤرخين:

(أ) _نسبة علي عليه السلام إلى التَّقِيَّةِ:

نقل العصامي المكي أنَّ مذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيته تفضيلهم الشَّيخين، وتقديمهم إياهما على علي عليه السلام، ثم أشار إلى المرويَّات التي تدل على أنَّه فعل ذلك تَقِيَّةً، ثم قال:

« قرائن أحواله؛ وما كان عليه من الشَّجاعة والإقدام، وأنَّه لا يهاب أحداً، ولا يخشى في الله لومة لائم، إذ قد استفاض عن علي رضي الله تعالى عنه أنَّه كان لا يبالي بأحد... وهي أدلة قاطعة بعدم التَّقِيَّةِ »^(٢).

(ب) _مقدار عمر الصَّحابي الجليل سلمان الفارسي عليه السلام:

اختلفت الروايات في مبلغ عمره عليه السلام؛ فقليل (٣٥٠)، وقيل (٢٥٠)، وقد انتقد الذهبي ذلك فقال: « ومجموع أمره، وأحواله، وغزوه، وهَمَّتْه، وتصرُّفه، وسَفَهه للجريد، وأشياء مما تقدَّم، ينبىء بأنَّه ليس بمُعَمَّر، ولا هَرِم، فقد فارق وطنه وهو حَدَث، ولعلَّه قَدِم الحجاز وله أربعون سنة أو أقل، فلم ينشب أن سمع بمبعث النَّبيِّ ﷺ، ثم هاجر، فلعلَّه عاش بضعا وسبعين سنة، وما أراه بلغ المئة، فمن كان عنده علم فليقدنا »^(٣).

(ج) _قال ابن حجر في ترجمة ابن الرِّيفي^(٤):

(١) ينظر: جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة من ضعيفها، عبد الكريم زيد عكوي، ص ٢٤.

(٢) سمط النجوم العوالي، (٢/ ٤٠٤).

(٣) سير أعلام النبلاء، (١/ ٥٥٥-٥٥٦).

(٤) هو محمد بن زين بن عبد الله المناوي، المعروف بابن الرِّيفي، فقيه شافعي مصري، (ت ٨٤٢هـ). وفي الضوء اللامع

للسخاوي (٧/ ٢٤٥): (الرِّيفي) بالفاء بدل الغين.

« وطعن في السنن، وفي شعر لحيته السواد الكثير، وكان يدّعي أنّه جاوز المئة، وقرائن الحال تشعر أنّها من الدّعوى المحال»^(١).

(٤) _ نقد الخبر التاريخي بعرضه على القوانين الثابتة في العلوم الأخرى:

يعتبر شمول مادّة الرواية التاريخية وتنوّع موضوعاتها صلة الوصل بين علم التاريخ وغيره من العلوم الإنسانيّة، وقد أدرك المؤرّخون هذا الارتباط الوثيق بين هذه العلوم جميعاً، وأفادوا من القوانين الثابتة فيها في نقد الرواية التاريخية. ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) _ نقد الخبر التاريخي باستخدام قوانين الإحصاء والحساب والمساحة:

ومن أشهر من استخدم هذا المنهج ابن حزم الأندلسي فقد ردّ كثيراً من أخبار أهل الكتاب وأبطلها بعرضها على قانون الحساب. ومن ذلك:

_ جباية نبي الله سليمان عليه السلام:

نقل ابن حزم عن بعض كتب اليهود أنّ جباية سليمان عليه السلام السنويّة من أرض فلسطين والأردن والغور كانت ست مئة ألف وستة وثلاثين ألف قنطار من الذهب. بما يعادل اليوم (٩٦٩٢٦٤٠٠٠) تسع مئة وتسعة وستين مليون ومئتين وأربعة وستين ألف كيلو غرام ذهب؟!.

قال ابن حزم: « هذه الجباية التي لو جُمع كلّ الذهب الذي بأيدي النّاس لم يبلغها، من أين خرجت؟! وقد قلنا إنّ الأخبار الذين عملوا لهم هذه الخرافات كانوا ثقلاً في الحساب، وكان الحياء في وجوههم قليلاً جداً»^(٢).

(١) إنباء الغمر، (٤/١٢٧).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (١/١٦٢).

__ مائدة نبي الله سليمان عليه السلام :

وقال ابن حزم أيضاً: « وذكروا أنه كانت توضع في قصر سليمان عليه السلام كل يوم مئة مائدة ذهب، على كل مائدة صفحة ذهب وثلاث مئة طبق ذهب، على كل طبق ثلاث مئة كأس ذهب، فاعجبوا لهذه الكذبات الباردة، واعلموا أن الذي عملها كان ثقیل الذهن في الحساب، مقصراً في علم المساحة؛ لأنه لا يمكن أن يكون قطر دائرة الصفحة أقل من شبر، وإن لم تكن كذلك فهي صحيفة، لا صحيفة طعام ملك، فوجب ضرورة أن تكون مساحة كل مائدة من تلك الموائد عشرة أشبار في مثلها لا أقل، سوى حاشيتها وأرجلها»^(١).

__ عظمة ملك الملكة بلقيس :

قال ابن الأثير في الحديث عن الملكة بلقيس: « وكذلك أيضاً عظموا ملكها، وكثرة جندها فقیل: كان تحت يدها أربع مائة ملك، كل ملك منهم على كورة^(٢)، مع كل ملك منهم أربعة آلاف مقاتل، وكان لها ثلاث مئة وزير يتدبرون ملكها، وكان لها اثنا عشر قائداً يقود كل قائد منهم اثني عشر ألف مقاتل.

وبالغ آخرون مبالغة تدل على سخف عقولهم وجهلهم، قالوا: كان لها اثنا عشر ألف قیل^(٣)، تحت يد كل قیل مائة ألف مقاتل، مع كل مقاتل سبعون ألف جيش، في كل جيش سبعون ألف مبارز، ليس فيهم إلا أبناء خمس وعشرين سنة».

قال ابن الأثير: « وما أظن الساعة راوي هذا الكذب الفاحش عرف الحساب حتى

(١) المصدر السابق، (١/١٦٣).

(٢) على وزن صورة، المدينة والصق. لسان العرب، (كور)، (٥/١٥٦).

(٣) يقال: تقیل أباه: أشبهه، والقیل بفتح القاف وسكون الياء: الملك من ملوك حمير يتقیل من قبله من ملوكهم، وجمعه

أقیال. المحكم والمحيط الأعظم، (قیل)، (٦/٥٠٤).

يعلم مقدار جهله، ولو عرف مبلغ العدد لأقصر عن إقدامه على هذا القول السخيف، فإنَّ أهل الأرض لا يبلغون جميعهم، شبابهم، وشيوخهم، وصبيانهم، ونساءؤهم، هذا العدد، فكيف أن يكونوا أبناء خمس وعشرين سنة! فيا ليت شعري كم يكون غيرهم ممن ليس من أسنانهم، وكم تكون الرعيَّة، [وأرباب] ^(١) الحرف، والفلاحة، وغير ذلك، وإنَّما الجند بعض أهل البلاد، وإن كان الحاصل من اليمن قد قلَّ في زماننا، فإنَّ رقعة أرضه لم تصغر، وهي لا تسع هذا العدد قياماً كلُّ واحد إلى جانب الآخر» ^(٢).

— تحديد يوم وفاة النبي ﷺ بيوم الاثنين:

— قال الكلاعي: « واختلف أهل العلم بهذا الشأن في اليوم الذي توفِّي فيه رسول الله ﷺ من الشهر، بعد اتِّفاقهم على أنَّه توفي يوم الاثنين في شهر ربيع الأول؛ فذكر الواقديُّ وجهور النَّاس أنَّه توفِّي يوم الاثنين لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأوَّل لتمام عشر- سنين من مقدمه المدينة.

وهذا لا يصح، وقد جرى فيه على العلماء من الغلط ما علينا بيانه، وذلك أنَّ المسلمين قد أجمعوا على أن وقفة النبي ﷺ بعرفة في حَجَّة الوداع كانت يوم الجمعة، تاسع ذي الحجة، من سنة عشر، فاستهل هلال ذي الحجة على هذا ليلة الخميس، ثم لا يخلو شهر ذي الحجة والمحرم بعده من سنة إحدى عشرة، ثم صفر بعده أن تكون هذه الأشهر الثلاثة كاملة كلها، أو ناقصة كلها، أو اثنان منها كاملين وواحد ناقصاً، أو اثنان منها ناقصين وواحد كاملاً، وأياً ما قدرت من ذلك واعتبرته لم تجد الثاني عشر من ربيع الأول يكون يوم الاثنين أصلاً» ^(٣).

(١) في المطبوع [أرباب] وهو تصحيف .

(٢) الكامل في التاريخ، (١/١٧٨).

(٣) الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء، (٢/٤٣٢). وذكر الخوارزمي أنه توفي في الأول من ربيع الأول، وقيل توفي يوم الاثنين لليلتين مضتا من شهر ربيع الأول، وهو قول أبي مخنف والكلبي. قال ابن حجر: « فالمعتمد ما قال أبو

ويمكن إيضاح ما قاله الكلاعي بالجدول الآتية:

احتمالات الشهور من حيث الكمال والنقصان

ذو الحجة	محرم	صفر
٣٠	٣٠	٣٠
٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٢٩	٢٩
٢٩	٣٠	٢٩
٢٩	٢٩	٣٠
٣٠	٣٠	٢٩
٣٠	٢٩	٣٠
٢٩	٣٠	٣٠

وفي الجداول الآتية تفصيل الاحتمالات السابقة:

الاحتمال الأول: الشهور كاملة

ذو الحجة	محرم	صفر	ربيع الأول	
١ ٨ ١٥ ٢٢ ٢٩	٦ ١٣ ٢٠ ٢٧	٤ ١١ ١٨ ٢٥	٢ ٩ ١٦ ٢٣	الخميس

مخفف، وكأن سبب غلط غيره أنهم قالوا: مات في ثاني شهر ربيع الأول، فتغيرت فصارت ثاني عشر، واستمر الوهم بذلك يتبع بعضهم بعضاً من غير تأمل، والله أعلم». فتح الباري، (٨ / ١٣٠).

٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

الاحتمال الثاني: الشهور ناقصة

ربيع الأول					صفر					محرم					ذو الحجة					
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١	الخميس
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
	٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
	٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

الاحتمال الثالث: ذو الحجة كامل ومحرم وصفر ناقصان

ربيع الأول					صفر					محرم					ذو الحجة					
٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١	الخميس
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة

السبت	٣	١٠	١٧	٢٤	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٧	١٤	٢١	٢٨	٦	١٣	٢٠	٢٧
الأحد	٤	١١	١٨	٢٥	٢	٩	١٦	٢٣	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٧	١٤	٢١	٢٨
الاثنين	٥	١٢	١٩	٢٦	٣	١٠	١٧	٢٤	٢	٩	١٦	٢٣	١	٨	١٥	٢٢	٢٩
الثلاثاء	٦	١٣	٢٠	٢٧	٤	١١	١٨	٢٥	٣	١٠	١٧	٢٤	٢	٩	١٦	٢٣	٣٠
الأربعاء	٧	١٤	٢١	٢٨	٥	١٢	١٩	٢٦	٤	١١	١٨	٢٥	٣	١٠	١٧	٢٤	

الاحتمال الرابع: ذو الحجة وصفر ناقصان ومحرم بينهما كامل

	ذو الحجة					محرم					صفر					ربيع الأول				
الخميس	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٧	١٤	٢١	٢٨	٥	١٢	١٩	٢٦	٤	١١	١٨	٢٥			
الجمعة	٢	٩	١٦	٢٣	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٦	١٣	٢٠	٢٧	٥	١٢	١٩	٢٦			
السبت	٣	١٠	١٧	٢٤	٢	٩	١٦	٢٣	٣٠	٧	١٤	٢١	٢٨	٦	١٣	٢٠	٢٧			
الأحد	٤	١١	١٨	٢٥	٣	١٠	١٧	٢٤	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٧	١٤	٢١	٢٨			
الاثنين	٥	١٢	١٩	٢٦	٤	١١	١٨	٢٥	٢	٩	١٦	٢٣	١	٨	١٥	٢٢	٢٩			
الثلاثاء	٦	١٣	٢٠	٢٧	٥	١٢	١٩	٢٦	٣	١٠	١٧	٢٤	٢	٩	١٦	٢٣	٣٠			
الأربعاء	٧	١٤	٢١	٢٨	٦	١٣	٢٠	٢٧	٤	١١	١٨	٢٥	٣	١٠	١٧	٢٤				

الاحتمال الخامس: ذو الحجة ومحرم ناقصان وصفر كامل

	ذو الحجة					محرم					صفر					ربيع الأول				
الخميس	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٧	١٤	٢١	٢٨	٥	١٢	١٩	٢٦	٤	١١	١٨	٢٥			

٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
	٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

الاحتمال السادس: ذو الحجة ومحرم كاملان وصفر ناقص

ربيع الأول					صفر					محرم					ذو الحجة					
٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١	الخميس
٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

الاحتمال السابع: ذو الحجة وصفر كاملان ومحرم بينهما ناقص

ربيع الأول					صفر					محرم					ذو الحجة					

٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١	الخميس
٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

الاحتمال الثامن: ذو الحجة ناقص ومحرم وصفر كاملان

ربيع الأول					صفر					محرم					ذو الحجة					
٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٢٩	٢٢	١٥	٨	١	الخميس
٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٣	١٦	٩	٢	الجمعة
٢٦	١٩	١٢	٥		٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٤	١٧	١٠	٣	السبت
٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٥	١٨	١١	٤	الأحد
٢٨	٢١	١٤	٧		٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٦	١٩	١٢	٥	الاثنين
٢٩	٢٢	١٥	٨	١		٢٤	١٧	١٠	٣		٢٦	١٩	١٢	٥		٢٧	٢٠	١٣	٦	الثلاثاء
٣٠	٢٣	١٦	٩	٢		٢٥	١٨	١١	٤		٢٧	٢٠	١٣	٦		٢٨	٢١	١٤	٧	الأربعاء

(ب) _ نقد الخبر التاريخي باستخدام قوانين الطب:

_ نقل ابن العربي رواية تقول بأن عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب عمار بن ياسر رضي الله عنه حتى

فتق أمعاءه.

وقد ردّ ابن العربي هذا الخبر بما هو متعارف طبياً فقال: « ولو فتق أمعاءه ما عاش أبداً »^(١).

_ وذكر المسعودي أنّ الإسكندر لما صدّته دوابُّ البحر عن بناء الإسكندرية اتخذ صندوقاً من زجاج غاص فيه إلى قعر البحر حتّى صوّر تلك الدوابّ الشيطانية التي رآها، وعمل تماثيلها من أجساد معدنيّة ونصبها حذاء البنيان، ففرّت تلك الدوابّ حين خرجت وعابتها وتمّ بناؤها.

وقد ردّ هذه القصة ابن خلدون قائلاً: « والقادح المّحيل لها من طريق الوجود أبين من هذا كلّّه؛ وهو أنّ المنغمس في الماء، ولو كان في الصندوق يضيق عليه الهواء للتّنفّس الطّبيعي، وتسخن روحه بسرعة لقلّته، فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدّل لمزاج الرّئة والروح القلبيّ ويهلك مكانه »^(٢).

(ج) _ نقد الخبر التاريخي باستخدام قوانين الفلك:

_ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « لما عرج بالنبي صلى الله عليه وآله إلى السّماء السّابعة وأراه الله من العجائب في كلّ سماء، فلما أصبح جعل يحدث النّاس من عجائب ربّه، فكذّبه من أهل مكّة من كذّبه، وصدّقه من صدّقه، فعند ذلك انقضّ نجم من السّماء. فقال النّبي صلى الله عليه وآله: في دار من وقع هذا النّجم فهو خليفتي من بعدي، قال فطلبوا ذلك النّجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب رضي الله عنه... ».

قال ابن الجوزي: « والعجب من تغفيل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا

(١) العواصم من القواصم، ص ٧٥.

(٢) تاريخ ابن خلدون، (١/ ٤٧-٤٨).

يَصْحُ في العقول من أَنَّ النَّجْم يقع في دار ويثبت حتى يرى؟!»^(١).

قال الدكتور خالد كبير علال: « ونقده هذا غاية في البراعة، أقامه على أساس الاحتكام إلى العقل وطبائع الأشياء، فلا شك أَنَّهُ لو سقط نجم بمكَّة لأحرقها وما حولها، فَإِنَّهُ عندما سقط مذنب بمنطقة سيبريا سنة (١٩٠٨م) أحدث انفجاراً هائلاً سُمع من مسافة (١٠٠٠ كم)، وأطاح بمساحات شاسعة من الغابات التهمتها النيران، قدرت بـ (٢٠٠٠) كم مربع»^(٢).

المبحث الثالث

(١) الموضوعات، (١/٢٧٣).

(٢) المرويات التاريخية عند المسلمين، ص ٦٠_٦١.

دوافع النقد عند المؤرخين

إذا ما أردنا الوقوف على دوافع النقد عند المؤرخين المسلمين فإنَّ الذي يسعفنا في ذلك النَّظر والاطِّلاع على الكثير من النُّصوص التَّاريخية التي انتقدها المؤرِّخون في مصنَّفاتهم ودواوينهم، فهي الكفيلة بتلمُّس تلك الدَّوافع والوقوف على الأسباب الكامنة وراء النقد.

وبعد النَّظر في كثير من النُّصوص النِّقدية للروايات التَّاريخية يمكن القول بأنَّ بواعث النقد التَّاريخي تتمثل فيما يأتي:

أولاً: ما جبل عليه الإنسان من الوهم والخطأ والنسيان:

كما اقتضت فطرة الإنسان، والنقص الذي رُكب منه أن يهيم ويخطئ وينسى، فإنَّ فطرة البشر أيضاً تدفعهم وتلحُّ عليهم بتصويب الخطأ وبيانهِ، وإعادة الحقِّ إلى نصابهِ كلّما أمكن ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً سبق ذكر كثير منها في المبحثين السَّابقين بما يغني عن الإعادة هنا.

ويمكن رصد أسباب الخطأ في الرواية التَّاريخية فيما يأتي:

١_ عدم الأهلية:

إنَّ تمييز الخطأ من الصَّواب، ومعرفة المقبول من المردود يحتاج إلى ملكة علمية، ودُرْبة خاصَّة تؤهِّل صاحبها للبحث عن الحقيقة، والتَّفتيش عن كل مقبول من الروايات، فإذا عُدِم الرَّاوي أو النَّاقِل ذلك، ولم يكن من أهل العلم، ولا من أهل الصَّناعة النِّقدية، حمل الغثَّ والسَّمين، وكان حاطب ليل، يروي ما يصحُّ وما لا يصحُّ، وما هو مدخول وباطل، فإذا أضيف لذلك رقة الدِّين، وعدم المخافة من الله، كان ذلك من البلايا.

وهذه الأوصاف وجدت عند كثير من المشتغلين بالتَّواريخ، وأكثر من اتَّصف بذلك

واجتمعت فيه منهم القصاص.

_ قال ابن الجوزي: « عموم القصاص لا يتحررون الصواب، ولا يحترزون من الخطأ؛ لقلة علمهم وتقواهم »^(١).

_ وقال ابن تيمية: « جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء... لا يعرفون الصحيح من السقيم، ولا لهم خبرة بالمروى المنقول، ولا لهم خبرة بالرواة النقلة، بل يجمعون فيما يروون بين الصحيح والضعيف، ولا يميزون بينهما »^(٢).

_ وقال ابن كثير في قصة عوج بن عنق: « وكل هذه من وضع جهال بني إسرائيل، فإن الأخبار الكاذبة قد كثرت عندهم، ولا تميز لهم بين صحتها وباطلها »^(٣).

٢_ التقرب من العوام:

إذا كان دخول من ليس من أهل العلم من الأسباب التي أوجبت الخلط والخطأ في الرواية التاريخية، فإن التقرب من عوام الناس، والتزلف إليهم يبعث على تتبع الأخبار التي تروق لهم، وتنفق عليهم، من كل غريب وعجيب، دون التحقق من صحته.

وإذا كان كثير من الرواة كذبوا على رسول الله ﷺ، ولم يكن لهم من الدين والورع ما يمنعهم من الكذب عليه، فمن باب أولى أن يتقوّل هؤلاء وأمثالهم على التاريخ، خصوصاً إذا كان ذلك مما ينفق على العوام ويروج عليهم.

قال ابن إسحاق: « كانت الأسفار والخرافات مرغوباً فيها، مشتهة في أيام خلفاء بني العباس، وسيّاً^(٤) في أيام المقتدر، فصنّف الوراقون وكذبوا، فكان ممن يفتعل ذلك رجل

(١) القصاص والمذكرين، ص ١٦١.

(٢) الرد على البكري، (١/٧٣).

(٣) قصص الأنبياء، (٢/٩٩).

(٤) هكذا في المطبوع [وسيّاً] بدون (لا) الواجب سبقها لكلمة [سيّاً].

يُعرف بابن دَلَّان، واسمه احمد بن مُحَمَّد بن دَلَّان، وآخر يعرف بابن العَطَّار وجماعة»^(١).

وقال ابن حَبَّان : «كانوا إذا خَلَوْا بمساجد الجماعات، ومحافل القبائل، مع العوامِّ والرَّعاع أكثر جسارة في الوضع»^(٢).

وقال ابن الجوزي في وصف بعض مجالس القُصَّاص: « فيها العجائب والمنقولات المُتَخَرَّصة، والمعاني التي لا توافق الشَّريعة، وهذه المحنة تعمُّ أكثر القُصَّاص، بل كلَّهم؛ لبعدهم عن معرفة الصَّحيح، ثم لا اختيارهم ما ينفق على العوام كيف ما اتَّفَق»^(٣).

٣_ تأثر الرواة والمؤرخين بالميل والأهواء (التعصب المذهبي) :

تعود جذور التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي إلى الخلافات السياسيَّة والفكريَّة التي وقعت في القرون الهجريَّة الثلاثة الأولى، الأمر الذي « أدَّى إلى ظهور فرق، وطوائف، وجماعات، تذهبت بأفكار وأصول كانت تحملها، ثم تعصبت لها، وسعت جاهدة إلى نشرها، والانتصار لها على أرض الواقع، فدخلت في نزاع مذهبيٍّ شديد فيما بينها»^(٤).

وهذا من أكبر الأسباب التي كان لها بالغ الأثر في تشويه التاريخ وتحريفه، ولذلك كان من الواجب على كلِّ من يطالع التَّواريخ أن يحذر من هذا المنزلق الخطير.

وقد تنبه لهذا السَّبب وحذر منه كبار المؤرِّخين:

_ قال ابن العربي: « وصارت الخلائق عزين، في كلِّ واد من العصبيَّة يهيمون، فمنهم بكرية، وعمرية، وعثمانية، وعلوية، وعباسية - كلُّ تزعم أنَّ الحقَّ معها، وفي صاحبها،

(١) الفهرست، ص ٣٧٣.

(٢) المجروحين من المحدثين، (٨٣/١).

(٣) المنتظم، (١٧/١٩١).

(٤) التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي، د. خالد كبير علال، ص ٦.

والباقى ظلوم غشوم، مُفتر من الخير عديم، وليس ذلك بمذهب، ولا فيه مقالة، وإنما هي حماقات وجهالات، أو دسائس للضلالات، حتى تضمحل الشريعة، وتهزأ الملحدة من الملة، ويلهو بهم الشيطان ويلعب، وقد سار بهم في غير مسير ولا مذهب»^(١).

— وقال ابن الأثير: «إنَّ النَّاسَ قد حَسَّوْا تَوَارِيخَهُمْ بِمَقْتَضَى أَهْوَائِهِمْ»^(٢).

— ويقول السُّبْكِي: «قُلْ أَنْ رَأَيْتَ تَارِيخًا خَالِيًا مِنْ ذَلِكَ»^(٣).

— وقال ابن خلدون في شأن الصَّحابة: «فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرِّخين أخبارٌ فيها مطاعن وشبهةٌ في حقِّهم، أكثرها من أهل الأهواء، فلا ينبغي أن تُسَوَّدَ بها الصُّحف»^(٤).

وعلى سبيل المثال: عوانة بن الحكم، الأخباري المعروف، كان يضع الأخبار لبني أمية^(٥)، والمسعودي كتبه طافحة بالتشيع والاعتزال^(٦).

٤_ النَّزْعَةُ التَّجْمِيعِيَّةُ^(٧):

من الملاحظ عند مطالعة كتب التَّوَارِيخِ وجود الكَمِّ الكبير من الرِّوَايَاتِ التَّارِيخِيَّةِ التي تتعلَّقُ بحدث تاريخي واحد، ولعلَّ الباعث على ذلك هو النَّزْعَةُ التَّجْمِيعِيَّةُ التي دفعت الكثير من المؤرِّخين إلى حشد الرِّوَايَاتِ، والتَّوَسُّعِ في جمع الأخبار عن كلِّ ناقل، ومن فَمَّ كلِّ راوٍ، وعن أيِّ مصدر، ما دام ذلك يسعف بشيء من الرِّوَايَاتِ والأخبار حول ذلك الحدث.

(١) العواصم من القواصم، ص ٢٤٩.

(٢) الكامل في التاريخ، (٣/١٤٨).

(٣) قاعدة في المؤرخين، ص ٦٦.

(٤) تاريخ ابن خلدون، (٢/٦٥٠).

(٥) لسان الميزان، (٦/٢٤٧).

(٦) المصدر السابق، (٥/٥٣٢).

(٧) حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، ص ١١.

والمؤرّخون في هذا الباب على صنفين؛ صنف ينقل كلّ ما يسمعه ويقف عليه بالإسناد، وصنف يروي ذلك بلا إسناد فلا يُعرف قائله ولا مصدره.

وهذا الحشد للروايات بهذا المنهج وإن كان له إيجابياته _ من حيث إيراد كلّ ما يتعلق بالحدث _، فإنّ نقله، وروايته مع غياب الحسّ النقدي، وعدم التدقيق فيه، والتحقّق من صحّته، يجعل المطالع له يغرق في بحر من الروايات لا يكاد يعرف الخروج منها بنتيجة؛ ذلك أنّ هذه الروايات ليست على درجة واحدة من الصحّة، فهي متفاوتة، ويقع في كثير منها الاختلاف والتناقض.

فإذا نقل ذلك أو قرأه من لا خبرة له بذلك، ظلّ من الحقائق التاريخية الثابتة التي لا تقبل النقاش، ومن هنا نجد العلماء المحقّقين يعيّنون هذا المنهج _ وإن كان من حيث المبدأ لا إشكال فيه _ ويصفون من يفعل ذلك بأنّه حاطب ليل^(١).

قال ابن الصّلاح: «وغالبٌ على الأخباريّين الإكثارُ والتّخليطُ فيما يروونه»^(٢).

وقال ابن الأثير: «وسوّد كثير منهم الأوراق بصغائر الأمور التي الإعراض عنها أولى، وترك تسطيرها أخرى، كقولهم: خلع فلان الذّمي صاحب العيّار، وزاد رطلاً في الأسعار، وأكرم فلان وأهين فلان»^(٣).

وهذا الأسلوب أحد الأسباب الموجبة للقدح في الرّاوي عند أهل الحديث؛ لأنّ النّاس ليسوا سواء؛ ففيهم العدل، وفيهم المجروح، وفيهم الحافظ، والضّابط، والمتقن، وفيهم المخلّط، والسّيئ الحفظ.... الخ.

قال عبد الرّحمن بن مهدي: «ما يكون الرجل إماماً في الحديث حتى لا يحدث عن

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، (١/٣١٨).

(٢) علوم الحديث، ص ٢٩٢.

(٣) الكامل في التاريخ، (١/٥).

كُلُّ أَحَدٍ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ حَتَّى لَا يَحْدُثَ بِكُلِّ شَيْءٍ يَسْمَعُ»^(١).

وعن علي بن المديني قال: سئل يحيى بن سعيد القطان عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان، قال: «ما رأيت الصَّالحين في شيء أكذب منهم في الحديث؛ لأنَّهم يكتبون عن كُلِّ مَنْ يَلْقَوْنَ، لَا تَمَيِّزُ لَهُمْ فِيهِ»^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: «وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح؛ فإنَّهما يأخذان عن كُلِّ أَحَدٍ»^(٣).

وقال ابن كثير: «الرَّجُلُ إِذَا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيثِ رَبَّما وَقَعَ فِي أَحَادِيثِهِ بَعْضُ الْغَلَطِ أَوْ الْخَطَأِ، فَيَحْمِلُهَا النَّاسُ عَنْهُ»^(٤).

هـ_ أخطاء النَّسَاح:

كان نسخ الكتب عملاً يمتنعه كثير من النَّاسِ، يعيشون ممَّا ينسخون، وكانت لهم دكاكين خاصَّة بهم، وعُرف هؤلاء بـ(الورَّاقين)، يقول الدكتور نور الدين عتر: «إنَّ دولة الورَّاقين قد قامت بنشر الكتب بمثل ما تفعله المطابع الآن»^(٥).

والنَّاسُخ يجوز عليه ما يجوز على الرَّاوي، من السَّهو والغلط، والسَّقَط والتَّصْحِيف، فيحصل النَّقْص أو الزِّيَادَة فيما ينسخه، ومن أجل ذلك وضع العلماء شروطاً خاصَّة لضبط الكتب أثناء نسخها؛ لضمان عدم التَّحْرِيف أو الزِّيَادَة والنَّقْص، وعرف هذا النَّوع من الضبط بـ (ضبط الكتاب) وقد تقدَّم الكلام عليه^(٦).

(١) التاريخ الكبير، للبخاري، (١/٤٢٤)، الجرح والتعديل، (٢/١٦).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (١/١٧١ - ١٧٢)، شرح علل الترمذي، (١/٣٨٩).

(٣) المعرفة والتاريخ، (٣/٢٣٩ - ٢٤٠).

(٤) البداية والنهاية، (١١/٣٧١).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٢١٦.

(٦) ص ٣١١.

ومع هذا فقد امتلأت كتب التواريخ بأوهام النسخ وأغلاطهم، وتصدى لبيان ذلك وكشفه المحققون من العلماء.

_ قال ابن حجر في كتاب عبيد بن شريّة: «وقد زيد فيه ونقص، فلا يؤخذ منه نسختان مستويتان»^(١).

_ ونقل ابن خلكان عن علي بن الأثير الجزري في مختصره لكتاب الأنساب للسمعاني أن وفاة محمد بن أبي نصر الحميدي كانت سنة إحدى وتسعين وأربع مئة (٤٩١هـ)، في حين أن العلماء ضبطوا وفاته سنة ثمان وثمانين وأربع مئة (٤٨٨هـ).

ثم قال ابن خلكان: «الغلط وقع من ابن الأثير في المختصر، إما لأن النسخة التي اختصرها كانت غلطاً من النسخ، فتبع ابن الأثير ذلك الغلط، ولم يكشفه من موضع آخر، أو لأنه عبّر عن سطر إلى سطر، كما جرت عادة النسخ في بعض الأوقات، والله أعلم أي ذلك كان»^(٢).

٦_ النقل بالمعنى:

قال السبكي في شروط المؤرخ نقلاً عن والده: «وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى»^(٣).

وقال أيضاً: «من آفات النسخ يغيرون ألفاظ المصنفين، فيوقعون خللاً كبيراً، وكان الواجب تبقيّة صورة خطّ المصنّف على حالها»^(٤).

وقال ابن خلدون: «فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل

(١) الإصابة، (١٠٢/٥).

(٢) وفيات الأعيان، (٤/٢٨٣_٢٨٤).

(٣) قاعدة في المؤرخين، ص ٦٨.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، (٦/٧٦).

الخبر على ما في ظنّه وتحمينه، فيقع في الكذب»^(١).

٧_ الثَّقة بالنَّاقِلين^(٢) :

وقد تقدّم الكلام عليه بما يغني عن الإعادة هنا^(٣).

٨_ العامل السِّياسي :

ويتمثّل هذا العامل في الخوف من سلطان الدَّولة إذا كان لها اتِّجاه معيّن، وقد وصف هذا الحال الذهبي فقال: « وفي الخلفاء، وآبائهم، وأهلهم، قوم أعرض أهل الجرح والتَّعديل عن كشف حالهم؛ خوفاً من السَّيف والضَّرب، وما زال هذا في كلّ دولة قائمة، يصف المؤرِّخ محاسنها ويغضي عن مساوئها، هذا إذا كان المحدث ذا دين وخير، فإن كان مدّاحاً مداهناً لم يَلْتَفِت إلى الورع، بل ربّما أخرج مساوئ الكبير وهناته في هيئة المدح والمكارم والعظمة فلا قوّة إلا بالله»^(٤).

٨_ التَّرجمة والتَّعريب :

التَّواصل المعرفي أمر تقتضيه طبيعة العلوم في كلّ عصر، كما أنّ تهم المعرفة يبعث في الإنسان حبّ الاطّلاع على ما كتب في اختصاصه في لغات أخرى، ووسيلة الاطّلاع على ذلك التَّعريب أو التَّرجمة.

لكن التَّعريب والتَّرجمة إذا لم يتصدّ لهما له ماهر حاذق باللغات الأخرى نتج عن ذلك خطأ في النّقل، ويترتّب عليه فهم مغلوط حول حدث ما، وقد تنبّه المؤرّخون لذلك ورصدوه، وجعلوا النّقل من لسان إلى لسان، ومن لغة إلى أخرى أحد أسباب الخطأ في

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/ ٤٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ص ٣٣٢ .

(٤) تاريخ الإسلام، (٨ / ٤١٢):

الرّواية.

قال ابن كثير: « وهذا الذي في هذه التّوراة التي بأيديهم غلط منهم، وتحريف وخطأ في التّعريب؛ فإنّ نقل الكلام من لغة إلى لغة لا يكاد يتيسّر - لكلّ أحد، ولا سيّما ممّن لا يعرف كلام العرب جيّداً، ولا يحيط علماً بفهم كتابه أيضاً، فلهذا وقع في تعريبهم لها خطأ كثير لفظاً ومعنى»^(١).

ونقل حمزة الأصفهاني عن أبي معشر المنجم^(٢) أنّه قال: « التّواريخ أكثرها مدخول فاسد، والفساد إنّما يعترّيا من أجل أن يأتي على سنيّ أمة من الأمم من الأزمنة، وتطول أيّامه، فإذا نقلوه من كتاب إلى كتاب، أو من لسان إلى لسان، وقع فيه الغلط فيه بالزيادة فيه، أو النّقصان منه»^(٣).

وقال عيسى بن موسى الكسروي: « إني نظرت في الكتاب المسمى خدائي نامه ، وهو الكتاب الذي لما نقل من الفارسية إلى العربية سمي كتاب تاريخ ملوك الفرس، فكررت النظر في نسخ هذا الكتاب وبحثتها بحث استقصاء فوجدتها مختلفة، حتى لم أظفر منها بنسختين متفقتين، وذلك كان لاشتباه الأمر على الناقلين لهذا الكتاب من لسان إلى لسان»^(٤).

وقال المحبّي: «وغالبا النّسخ عندنا لا يعرفون التركيّة، فكثيراً ما يُحرّفون الكلم عن مواضعه، فيقع التّخيط»^(٥).

(١) البداية والنهاية، (١/ ١٨٢ - ١٨٣).

(٢) هو جعفر بن محمد بن عمر البلخي، مشهور بكنيته، كان إليه المنتهى في فن التنجيم. صنف كتاب «الزيج»، و«المدخل»، و«الألوف»، وغير ذلك، (ت ٢٧٢هـ). وفيات الأعيان، (١/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

(٣) تاريخ سني ملوك الأرض، ص ١٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٦.

(٥) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (١/ ١٩٧).

ثانياً : ظهور الوضع وانتشار الكذب :

إذا كان الإنسان لا يصبر على موافقة الخطأ والوهم والنسيان الذي هو من طبع البشر، فإنه من باب أولى لا يسكت على خبر مكذوب، وحدث مصطنع يقف عليه، وغالباً ما تكون عبارات النقاد تجاه هذا النوع من الروايات شديدة، تنادي بما تنطوي عليه نفوسهم من الثفرة الشديدة تجاه الزيف المصطنع في الأخبار، فقد وصف ابن كثير الأخبار المتعلقة بالعمالق بأنها مجازفات كثيرة باطلة، وهذيانات وخرافات لا حقيقية لها^(١).

ثالثاً : الغيرة على الدين :

المادة التاريخية متنوعة إلى حد بعيد جداً، تنوع موضوعاتها، وهي وإن كانت تداخل حياة الناس بدقائقها وتفصيلها فإنها في كثير من الأحيان تُعرج على المادة العقديّة، وهذا الجانب له صلة مباشرة بالدين، لذلك نجد فحول المؤرخين ينشطون لنقد الرواية التاريخية عندما تمس الجانب العقدي، كالروايات التي تتعلّق بالذات الإلهية، أو الكتب السماوية، أو التي تطعن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

ومن الأمثلة على ذلك قول ابن الجوزي عن تحريف التّوراة: « ويدلّ على تبديلها أنّ فيها أسفار موسى، وما جرى له، وكيف كان موته، ووصيته إلى يوشع، وحزن بني إسرائيل عليه، وغير ذلك، مما لا يشكل على عاقل أنه ليس من كلام الله ولا من كلام موسى »^(٢).

رابعاً : التأثير بمنهج النقد عند المحدثين :

إذا كان علم التاريخ الإسلامي قد ارتبط نشوءه ارتباطاً وثيقاً بالحديث النبوي _ كما

(١) البداية والنهاية، (٢/ ١٢٥ - ١٢٦).

(٢) المنتظم، (١/ ٤١٢).

تقدّم بيانه في الباب الأول _ وتأثّر بمنهج المحدثين من حيث النّقل بالإسناد، فإنّ هناك حقيقة أخرى لا جدال فيها، تظهر بالاستقراء، وتُدرّك بأدنى تأمّل، تركّ علم الحديث من خلالها أثره في التاريخ أيضاً، وهذه الحقيقة تتمثّل في أنّ معظم المؤرّخين الذين تصدّوا لنقد الروايات التاريخية كانوا من المحدثين الذين دخلوا ميدان التاريخ، أمثال الخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وابن كثير، والذهبي، وغيرهم ممن سبقهم ولحقهم، كما هو معلوم.

وهذا له دلالة الواضحة، إذ إنّ الرّوح النّقدية عند المحدثين لم يقتصر أثرها على الرواية الحديثية، بل سرت كذلك إلى الرواية التاريخية، بدليل استخدام المصطلحات النّقدية الحديثية في نقد الأخبار التاريخية، وإن كان هناك تفاوت في مقدار النّقد بين الروائتين.

خامساً: الغيرة على عرض الأمة:

التّاريخ سجل الأمة وديوانها، وعرضها، وبقدر نقاء هذا التّاريخ في الماضي يكون دورها الفاعل في الحاضر، فمن لا ماضي له لا حاضر له.

قال أحمد شوقي:

مثل القوم نسّوا تاريخهم كلقيط عيّ في النّاس انتسابا

أو كمغلوب على ذاكرة يشتكي من صيلة الماضي انقضاباً^(١)

وإذا كان التّاريخ على هذه الحال الموصوفة عند كلّ أمة، فإنّ التّاريخ الإسلامي لا يقلُّ شأنًا عن ذلك، وهذا ما يفسر الهجمات المغرضة من أعداء الأمة عليه؛ تشكيكاً بأحداثه مرة، وتفسيراً مغلوّطاً لوقائعه في أحيان كثيرة، في سعي حثيث لتشويه صورة هذا

(١) الشوقيات، (١٩/٢).

الماضي في عيون أبنائه، وإدراكاً منهم لدوره العظيم في شحذ الهمم، وإيقاد العزائم إيجاباً، وإحباطها وتوهينها سلباً.

وبقدر مكر هؤلاء وكيدهم، كانت يقظة النُّقاد من مؤرّخي الإسلام بالمرصاد، أمام سيل من الروايات التاريخية الباطلة والمكذوبة، والمفسّرة للأحداث بصورة سوداوية تنزع عمّن صنعوا التاريخ بإشراقه كلّ فضيلة، وتلبسهم زوراً وبهتاناً كلّ نقیصة، فليس بدعاً بعد كلّ هذا أن يجتهد العلماء في تبيان زغل هذه الروايات، وكشف خطئها، تجلية للحقائق وتبصيراً للخلائق، ومن طالع نصوص هؤلاء المؤرّخين في نقدهم لكثير من الروايات تجلت له هذه الحقيقة.

ومن الأمثلة التي توضح ذلك الرواية التي نقلها ابن جرير الطبري بشأن الصّحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، فقد أفادت هذه الرواية أنه زوّر كتاباً على لسان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يجعله فيه أميراً على الحجّ ليبادر عتبة بن أبي سفيان الذي عيّنه معاوية لهذا الشأن حقيقة، فما كان من المغيرة إلّا أن وقف على الناس بهذا الكتاب المزور يعلن إمرته عليهم في الحج.

قال ابن كثير ناقداً لهذه الرواية: « وهذا الذي نقله ابن جرير لا يُقبل، ولا يُظنُّ بالمغيرة رضي الله عنه ذلك، وإنّما نبهنا على ذلك ليُعلم أنّه باطل، فإنّ الصّحابة أجُلُّ قدرًا من هذا، ولكن هذه نزعة شيعيّة ^(١) ».

وقال ابن كثير أيضاً فيما ينقل من أخبار في شأن نهر النيل: « وأمّا ما يذكره بعض النّاس من أنّ أصل منبع النيل من مكان مرتفع اطّلع عليه بعض النّاس، فرأى هناك هولاً عظيماً، وجواري حساناً، وأشياء غريبة، وأنّ الذي اطّلع على ذلك لا يمكنه الكلام بعد

(١) البداية والنهاية، (١١ / ١٣١).

هذا، فهو من خرافات المؤرخين وهذيانات الأفّاكين»^(١).

سادساً : معرفة الأمور على وجهها الذي حصلت به :

التّاريخ مجموعة من الأحداث نقلت إلينا بوساطة الأخبار، والأخبار _ كما هو معلوم _ تحتل الصدق والكذب، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ هذا النّقل لا يمكن أن يؤخذ هكذا بلا فحص ولا تدقيق، بل لا بد من التّحرّي عنه والتّدقيق فيه، بهدف الوصول إلى الحقيقة، وتلك وظيفة نقد الأخبار وثمرتها، والتّاريخ كما العلوم الأخرى يجتهد علماءه ومحقّقوه في الوقوف به على الحق، بنفي الزّغل عنه وإحقاق الحقّ فيه.

_ ومن الأمثلة على ذلك نقد ابن الأثير للأخبار في شأن بلقيس وما نسجوه من الهذيانات في عظمة ملكها إذ يقول: « وقد تواطؤوا على الكذب والتّلاعب بعقول الجّهال، واستهانوا بما يلحقهم من استجهال العقلاء لهم، وإنّما ذكرنا هذا على قبحه ليقف بعض من كان يصدّق به عليه فينتهي إلى الحق»^(٢).

(١) المصدر السابق، (١/ ٥٩).

(٢) الكامل في التّاريخ، (١/ ١٧٨ - ١٧٩).

الفصل الثالث

نتائج الموازنة

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: في نشأة النقد وتطوره

المبحث الثاني: في منهج النقد

المبحث الثالث: في دوافع النقد

المبحث الرابع: في أثر النقد

المبحث الخامس: وسائل تشويه التاريخ الإسلامي

المبحث الأول في نشأة النقد وتطوره

أولاً: في الرواية الحديثة:

١_ بدأ نقد الرواية في القرن الأول، وعلى وجه التحديد في العهد النبوي، ثم توسع بعد ذلك شيئاً فشيئاً حتى اكتمل في القرن الرابع.

٢_ مرَّ النقد بمراحل متفاوتة، تمايزت فيما بينها حسب مستجدات الرواية في كل مرحلة، بدأت بنقد بسيط، ثم تطوّر حتى غدا علماً مستقلاً من علوم الحديث.

٣_ الذين قاموا بنقد الرواية هم المحدثون.

٤_ من خلال النظر في مسيرة التطوّر التاريخي للنقد نجد أنّ الرواية الحديثة تتميز بوجود المؤلفات التي تختص بعلم النقد فيها، وهذه المؤلفات تنقسم قسمين:

الأول: يختصُّ بتراجم الرواة وأحوالهم جرحاً وتعديلاً:

وهذه تنقسم عدّة أقسام؛ فمنها المختصُّ بالرواة الثقات، ومنها المختصُّ بالرواة الضعفاء، ومنها الذي جمع بينهما، ومنها الخاصُّ بكتب معينة، أو بلد بعينه، أو بطبقة دون أخرى، وهكذا.

الثاني: يختصُّ بالقواعد النقدية:

وهي كتب (علوم الحديث)، أو (مصطلح الحديث)، وهذه القواعد خلص إليها نقاد الحديث من خلال الاستقراء والبحث وتتبع الروايات.

ثانياً: في الرواية التاريخية:

١_ يصعب الجزم بحضور النقد أو غيابه في القرن الأول عند بعض من ألف في السيرة والمغازي؛ وذلك لغياب هذه المؤلفات التي سقطت من يد الزمن، وما نقله المتأخرون عنهم من نصوص لا يمكن أن يعطي صورة واضحة؛ لتصرف الناقل فيما ينقله

- في كثير من الأحيان، فالذي يظهر بوضوح أنَّ النِّقد عند المؤرِّخين تأخَّر إلى القرن الثَّاني.
- ٢_ لا نكاد نجد في النِّقد التَّاريخي تطوُّراً واضحاً وملموساً في مراحل متعاقبة، بل هو لقلَّته وندرته كأنَّه يمثِّل مرحلة يتيمة واحدة ليس غير.
- ٣_ اشترك كلُّ من المحدثين والمؤرِّخين في نقد الرِّواية التَّاريخية، وإن كان ظهور المحدثين فيه أكبر من المؤرِّخين. وهذه النقطة لها أهميتها؛ إذ إنَّها تكشف تطبيق قواعد نقد الحديث على الرِّواية التَّاريخية.
- ٤_ لا توجد كتب أو مؤلَّفات تختص بنقد الرِّواية التَّاريخية من حيث تراجم روايتها، إلا ما كان ضمناً في كتب التَّراجم الأخرى، ولا سيَّما كتب تراجم الرِّواية الحديثية.
- وكذلك الأمر بالنَّظر للقواعد النِّقدية، لم يكن هناك مؤلَّف خاصُّ بها على مدى ثمانية قرون حتى جاء ابن السبكي (ت ٧٧١هـ) فوضع (قاعدة في المؤرِّخين) في كتابه (طبقات الشَّافعية الكبرى).
- ثم تلاه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في فاتحة كتابه (ديوان المبتدأ والخبر)، وتعرَّض لبيان أسباب الخطأ والمغالط في الرِّواية التَّاريخية، كما قدَّم جملة من القواعد والقوانين التي يمكن من خلال إعمالها الوصول إلى مقارنة للحقيقة التَّاريخية.
- وجاء بعده الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) في كتابه (المختصر في علم التَّاريخ)، وهو محاولة جادة فريدة من نوعها في تأطير نظرية علم التَّاريخ عند المسلمين.
- ثم توجَّه هذه الأعمال السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ) في كتابه (الإعلان بالتَّوخيخ لم ذمَّ أهل التَّاريخ)، فجاء عرضاً شاملاً لعلم التَّاريخ عند المسلمين^(١).
- وهذه الأعمال السابقة _ على ما لها من سبْق في باب الدِّراسات التَّاريخية _ لا تقدِّم نظرية عامّة ومتكاملة للنِّقد التَّاريخي عند المسلمين.

(١) مقدمة فرانز روزنثال في تحقيقه لكتاب السخاوي، ص ٣٧٢.

المبحث الثاني

في منهج النقد

أولاً: في الرواية الحديثية:

إذا كان المحدثون قد نقدوا الروايات فإن المتبّع لعملهم النقدي يظهر له أمران بكل وضوح:

الأول: منهج المحدثين في التعامل مع الرواية الحديثية يتسم بالمرونة:

ففي أحاديث العقائد والأحكام يتشدّدون في قبول الروايات ولا يتساهلون، أمّا في أحاديث الفضائل، والترغيب والترهيب، وما ليس له تعلق بحكم شرعي فيتّسم المنهج بالتساهل وقبول الروايات التي لا تُقبل في النوع الأوّل. ونصوص الأئمة في ذلك كثيرة:

__ قال عبد الرحمن بن مهدي: « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدّعوات تساهلنا في الأسانيد ».

وفي رواية: « إذا روينا الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وسمحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشدّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال »^(١).

__ وقال سفيان الثوري: « لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلّا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ »^(٢).

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل، ص ٢٩، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ١٢٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ١٥٣).

_ وقال عبدة بن سليمان: « قيل لابن المبارك _ وروى عن رجلٍ حديثاً _ فقل: هذا رجلٌ ضعيفٌ؟ فقال: يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَوَى عَنْهُ هَذَا الْقَدْرُ أَوْ مِثْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. قَالَ عَبْدَةُ: فِي أَدَبٍ، فِي مَوْعِظَةٍ، فِي زَهْدٍ، أَوْ نَحْوِ هَذَا»^(١).

_ وقال أحمد بن حنبل: « إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام، والسُّنَنِ والأحكام، تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النَّبِيِّ ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد»^(٢).

وقال أيضاً: «الأحاديث الرَّقاقِ يَحْتَمَلُ أَنْ يُتْسَاهَلَ فِيهَا حَتَّى يَجِيءَ شَيْءٌ فِيهِ حَكْمٌ»^(٣).

_ وقال أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري: «الخبر إذا ورد لم يحرِّم حلالاً، ولم يحلَّ حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب، أو ترهيب، أو تشديد، أو ترخيص، وجب الإغماض عنه والتَّساهل في رواته»^(٤).

وهذا التَّساهل والتَّشديد منقول عن بعض الأئمة المتقدِّمين أيضاً، كيحيى بن معين، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة^(٥).

_ وقال ابن عبد البر: « أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديماً في روايتها عن كلِّ، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام»^(٦).

(١) الجرح والتعديل، (٢/ ٣٠-٣١).

(٢) الكفاية، (١/ ٣٩٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكفاية، (١/ ٣٩٩).

(٥) فتح المغيبي، (١/ ٣٣٢).

(٦) جامع بيان العلم وفضله، (١/ ٢٠٢).

وقال أيضاً: « وأهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب، والفضائل، عن كل أحد، وإنما كانوا يتشدّدون في أحاديث الأحكام»^(١).

_ وقال النووي: « أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها، مما ليس فيه حكم، ولا شيء من العقائد، وصفات الله تعالى، بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال»^(٢).

_ بيان درجة التّساهل المقصود:

إنّ التّساهل في قبول بعض الروايات كما نصّ عليه بعض أئمة النّقد لا يعني قبول كلّ رواية مهما ضعفت، فالتّساهل المقصود عندهم له حدّ معيّن، وأقوال الأعيان من العلماء تتفق على أنّ درجة التّساهل عندهم تقضي- بقبول الأحاديث سوى الموضوعه، وكذا ما لم يصل إلى درجة الضّعف الشّديد.

_ قال ابن الصّلاح: « يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التّساهل في الأسانيد، ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضّعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوى صفات الله تعالى، وأحكام الشّريعة، من الحلال والحرام وغيرها. وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون التّرجيب والتّرهيب، وسائر ما لا تعلّق له بالأحكام والعقائد»^(٣).

_ وقال البيهقي: « وضرب لا يكون راويه متّهماً بالوضع، غير أنّه عُرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول. فهذا الضّرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون

(١) التمهيد، (١/١٢٧).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصّلاح، (٢/٣١٠).

(٣) علوم الحديث، ص ١٠٣.

شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحُكَّام. وقد يستعمل في الدَّعوات، والتَّريغيب والتَّرهيب، والتَّفسير والمغازي فيما لا يتعلَّق به حكم»^(١).

_ وقال الذهبي: «أكثر الأئمة على التَّشديد في أحاديث الأحكام، والتَّرخيص قليلاً، لا كلَّ التَّرخيص في الفضائل والرَّقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده، لا ما أثمُّ رواته، فإنَّ الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الشَّديدة الوهن، لا يلتفتون إليها، بل يروونها؛ للتَّحذير منها، والتهتك لحالها، فمن دلَّسها، أو غطى تبيانها، فهو جانٍ على السُّنة، خائن لله ورسوله، فإن كان يجهل ذلك، فقد يعذر بالجهل، ولكن سلَّوا أهل الذِّكر إن كنتم لا تعلمون»^(٢).

_ وقال ابن الملقن: «والفضائل يُتسامح في أحاديثها ما لم ينته إلى الوضع»^(٣).

_ وقال ابن رجب: «وإنما يُروى في التَّرهيب والتَّريغيب، والزُّهد والآداب، أحاديث أهل الغفلة؛ الذين لا يُتَّهمون بالكذب، فأما أهل التُّهمة فيطرح حديثهم»^(٤).

الثاني: عدم الصَّرامة في تطبيق منهج نقد الحديث على الرواية التاريخية:

إنَّ منهج المحدثين في التَّساهل والتَّشديد في قبول الروايات مبني على تعلُّقها بجانب العقيدة والتَّشريع من الحلال والحرام أو عدم تعلُّقها بذلك، فالقسم الأوَّل _ وهو أحاديث العقائد والأحكام _ يتشدَّدون فيه، أمَّا القسم الثاني _ وهو أحاديث الفضائل والرَّقاق ونحوها _ فيتساهلون فيه.

وبناء على ذلك يمكن القول بأنَّ الرواية التاريخية إذا خلت مادَّتها من العقيدة، ولم

(١) دلائل النبوة، (١/ ٣٤).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٨/ ٥٢٠).

(٣) البدر المنير، (٤/ ٤٠١).

(٤) شرح علل الترمذي، (١/ ٧٤).

تمسّ جانب التشريع والأحكام من الحلال والحرام، وكانت مجرد سرد لخبر تاريخي فينبغي قبولها، وعدم التشدد في نقدها، أسوة بأحاديث الفضائل.

هذا من حيث التّأصيل النظري، ومن النّاحية التّطبيقيّة نجد أنّ المحدثين الذين دخلوا ميدان الرّواية التّاريخيّة لم يعاملوها معاملةً لهم للحديث، بل إنّنا نجد تساهلاً وتخفيفاً في بعض موازين النّقد التي طبّقها المحدثون على الرّواية التّاريخيّة، وقد نصّ على ذلك كثير من المحدثين.

— قال يحيى بن سعيد القطّان: «تساهلوا في أخذ التّفسير عن قوم لا يوثق بهم في الحديث»^(١).

— وقال الخطيب: «إلا أنّ العلماء قد احتجّوا في التّفسير بقوم لم يحتجّوا بهم في مسند الأحاديث المتعلّقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم للحديث، وشغلهم بالتّفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النّجود، حيث احتجّ به في القراءات دون الأحاديث المسندة؛ لغلبة علم القرآن عليه، فصرف عنايته إليه»^(٢).

ولا شكّ أنّ التّاريخ أولى بالتّساهل من التّفسير، فعلم التّفسير أشرف وأرفع من علم التّاريخ؛ لشرف موضوعه ومُتعلّقه، وهو كتاب الله تعالى.

— قال ابن معين في زياد البكّائي: «لا بأس به في المغازي، وأمّا في غيره فلا»^(٣).

— وسئل الإمام أحمد عن ابن إسحاق فقال: «هو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث — كأنّه يعنى المغازي ونحوها — فأمّا إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا — وقبض أبو الفضل على أصابع يديه الأربع من كل يد، ولم يضمّ الإبهام — وأرانا أبو الفضل يديه، وأرانا أبو العباس»^(٤).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/٢٨٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ١١٤.

(٤) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، (٣/٦٠ - ٦١).

_ وقال ابن عبد البر في التعلّيق على بعض الأحاديث: « وفيه الخبر عن خلق آدم، وهبوطه إلى الأرض، وفي ذلك جواز الحديث عن أمور ابتداء الخلق، وعمّن كان قبلنا من الأنبياء، وعن بني إسرائيل وغيرهم، وأهل العلم يرون رواية ذلك عن كلّ أحد؛ لأنّه ليس في حكم، ولا في دم، ولا فرج، ولا مال، ولا حلال، ولا حرام»^(١).

_ قال الذهبي: « وقد تقرّر أنّ الواقديّ ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتّاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاج، أمّا في الفرائض فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستّة، ومسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام، نراهم يترخّصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمّد بن عمر شيئاً، مع أنّ وزنه عندي أنّه - مع ضعفه - يكتب حديثه ويروى؛ لأنّي لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنّه لا عبرة بتوثيق من وثّقه»^(٢).

ويلحظ في هذه الأقوال جميعها التّخفّف في الإسناد، وعدم التّشدد في قبوله من حيث ضبط رواته، فيما إذا كانت الرواية تتعلّق بالسّيرة والمغازي، وما سوى السّيرة والمغازي من علوم التّاريخ يلحق بها أيضاً، بل إنّ بعضها يقبله أهل الحديث بلا إسناد، كما قرّر الخطيب البغدادي ذلك بقوله: « وأما أخبار الصّالحين، وحكايات الزّهّاد والمتعبّدين، ومواعظ البلغاء، وحكم الأدباء، فالأسانيد زينة لها، وليست شرطاً في تأديتها»^(٣).

_ وأخرج الخطيب بإسناده إلى محمد بن عبد الخالق، قال: « كنت جالساً عند يزيد ابن هارون، وخراساني يكتب الكلام، ولا يكتب الإسناد. قال: فقلت له، أو قيل له: مالك لا تكتب الإسناد؟ فقال: «أنا خانه خواهم نبازار». قال أبو طالب: تفسيره قال: أنا لبيت

(١) الاستذكار، (٢/٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٩/٤٦٩).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/٣١٨).

أريده لا للسُّوق.

قال أبو بكر: إن كان الذي كتبه الخراساني من أخبار الزُّهد والرقائق، وحكايات التَّريغيب والمواعظ فلا بأس بما فعل، وإن كان ذلك من أحاديث الأحكام، وله تعلُّق بالحلّال والحرام فقد أخطأ في إسقاط أسانيده؛ لأنّها هي الطريق إلى تبيّنه، فكان يلزمه السُّؤال عن أمره، والبحث عن صحّته^(١).

_ وعن سعيد بن يعقوب، قال: سمعت ابن المبارك: « وسألناه قلنا: نجد المواعظ في الكتب فننظر فيها؟ قال: لا بأس، وإن وجدت على الحائط موعظة فانظر فيها تتعظ. قيل له: فالفقه؟ قال: لا يستقيم إلا بالسَّماع^(٢). »

_ وقال ابن سيّد النَّاس: « غالب ما يروى عن الكلبي أنساب وأخبار، من أحوال النَّاس وأيام العرب وسيرهم، وما يجري مجرى ذلك، مما سمح كثير من النَّاس في حمله عمّن لا تحمل عنه الأحكام^(٣). »

_ وقال أيضاً: « والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم التَّرخُّص في الرِّقائِق، وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنّه يقبل فيها من لا يقبل في الحلّال والحرام؛ لعدم تعلُّق الأحكام بها^(٤). »

هذا من حيث الأصل العام، وقد تأتي بعض الأخبار التَّاريخيّة التي يتوقّف عندها المؤرِّخون، فيتعاملون معها بحسب موضوعها ومادّتها، فإن كان لها مساس بجانب العقيدة والتَّشريع تعاملوا معها كما لو كانت حديثاً نبوياً من أحاديث العقائد والأحكام

(١) المصدر السابق، (٢/ ٣١٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٦٢، حاشية ٦.

(٤) تقدم تخريجه ص ٣٦٣، حاشية ١.

فيخضعونها لميزان النقد، وما لم يكن كذلك تساهلوا فيه كما تقدّم بيانه.

وكم من رواية تاريخية يتوقّف على معرفة حقيقتها وثبوتها فوائد كثيرة، بينما في رواية أخرى لا ينفع معرفة ذلك في شيء أبداً، ولا يقدّم ولا يؤخّر، وليس سواء الروايات التاريخية التي تتحدّث عن حدث كبير، وقضية مهمّة ذات بال، وشخصيات كان لها دور فاعل في صنع التاريخ، والروايات التاريخية التي تتحدّث عن أخبار العشاق والحمقى والمغفلين... الخ.

وفما يأتي بعض الأمثلة للأخبار التاريخية التي تشدّد المحدثون في قبولها:

(أ) _ نقد الأخبار التاريخية المتعلقة بالعقيدة:

_ قال ابن خلّكان في ترجمة أبي المعالي عزيزي بن عبد الملك بن منصور، الفقيه الشافعي الواعظ، (ت ٤٩٤ هـ): «ومن كلامه: إنّما قيل لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ (الأعراف: ١٤٣) لأنّه لما قيل له: ﴿أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ (الأعراف: ١٤٣) نظر إليه. فقيل له: يا طالب! النّظر إلينا، لم تنظر إلى سوانا؟!»^(١).

انتقد اليافعي ذلك قائلاً: «وكلامه هذا الذي حكاه ابن خلّكان لا يليق بالكليم الوجيه ابن عمران، إنّما يليق بغيره، ممّن في محبّته نقصان، كما في حكاية الجارية المشهورة التي قالت لمدّعي محبّتها: ورائي من هو أحسن مني، فلما التفت قالت:

لو كنت صادقاً في هوانا ... لما التفتت إلى سوانا^(٢)

وأما الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام، فلا يحسن هذا في حقّهم، بل لا يجوز، فإنّ

(١) وفيات الأعيان، (٣/ ٢٦٠).

(٢) كتب هذا الكلام بالصورة التي يكتب فيها الشعر في طبعة دار الكتب العلمية لكتاب مرآة الجنان، فإن كان كلاماً سرداً فلا إشكال، وإن كان شعراً فوزنه مكسور، ويستقيم لو كان: لو كنت صادقاً في هوانا...

منصب الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام أرفع من أن يناله شين ولا ملام، وإنّما يحسن في غيرهم إذا ادّعى الحبّ والغرام. وعجبت من ابن خلّكان كيف يحكي مثل هذا في حقّ موسى عليه السلام، ولا ينكره على قائله»^(١).

(ب) _ نقد الأخبار التاريخية المتعلقة بالسيرة النبوية:

قال ابن كثير: «والكذب المفتعل في سيرة البكري»^(٢) أشدُّ إثماً، وأعظم جرماً من غيرها؛ لأنّ واضعها يدخل في قول النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٣).

وقد سئل السيوطي عن هذه السيرة: هل كلّها صحيحة، أو الغالب عليها الصحة؟ وهل تجوز قراءتها؟ فكان جوابه: الغالب عليها البطلان والكذب، ولا تجوز قراءتها»^(٤).

(ج) _ نقد الأخبار التاريخية المتعلقة بأعيان الأمة وعلمائها:

ومثال ذلك:

_ روى الخطيب البغدادي بإسناده، قال: أخبرنا أبو حازم، قال: أخبرنا القاسم بن غانم، قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم البوشنجي، قال: سمعت ابن بكير يقول: أخبرت عن سعيد بن أبي أيوب، قال: «لو أنّ مالكا والليث اجتمعوا، لكان مالكا عند الليث أبكم، ولباع الليث مالكا فيمن يزيد. قال: وهو يضرب يده على الأخرى، يرينا ذلك ابن بكير»^(٥).

(١) مرآة الجنان، (٣/ ١٢٠).

(٢) هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكري، القصاص، الكذاب، الدجال، كان في القرن الثالث، قال عنه الذهبي: أكذب من مسيلمة. سير أعلام النبلاء، (١٩/ ٣٦).

(٣) البداية والنهاية، (١٣/ ١١٥ - ١١٦).

(٤) الحاوي للفتاوي، (١/ ٤٤٢).

(٥) تاريخ بغداد، (١٤/ ٥٢٩).

وقد انتقد الذهبي هذه الرواية بقوله: « لا يصحُّ إسنادها؛ لجهالة من حدّث عن سعيدٍ بها، أو أنّ سعيداً ما عرف مالكاً حقَّ المعرفة »^(١).

ونقل أبو نعيم بإسناده خبراً في محنة الإمام أحمد إلى أحمد بن الفرّج قال:

« وكنت أنظر إلى أحمد بن حنبل والسَّوط قد أخذ كتفيه، وعليه سراويل فيه خيط، فانقطع الخيط، ونزل السَّراويل، فلحظته وقد حرَّك شفتيه، فعاد السَّراويل كما كان، فسألته عن ذلك، فقال: نعم إنَّه لما انقطع الخيط قلت: اللهم إلهي وسيدي وقفني هذا الموقف! فلا تهتكني على رؤوس الخلائق، فعاد السَّراويل كما كان »^(٢).

قال الذهبي: « هذه حكاية لا تصح. ولقد ساق فيها أبو نعيم الحافظ من الخرافات والكذب ما يُستحي من ذكره »^(٣).

وقال في حكاية أخرى لأحمد بن حنبل في المحنة: « فيها من الرِّكاكة والخُرط ما لا يروج إلا على الجُهَّال »^(٤).

_ ونقل ابن العماد عن ابن الفرات أنَّه قال: « وقد ذكر بعض الشَّافعية أنَّ محمَّد بن الحسن وشيَّ بالإمام الشَّافعي رحمته إلى الخليفة، بأنَّه يدَّعي أنَّه يصلح للخلافة، وكذا أبو يوسف رحمهما الله. وهذا بهتان وافتراء عليهما، والعجب منهم كيف نسبوا هذا إليهما مع علمهم بأنَّ هذا لا يليق بالعلماء، ولا يقبله عقل عاقل »^(٥).

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي نجد فيها التَّعديل والتَّجريح، والقبول والرَّد للأخبار التَّاريخية ولرواتها كما تقدَّم بيانه في منهج النِّقد عند المؤرِّخين.

(١) سير أعلام النبلاء، (٨/١٤٧).

(٢) حلية الأولياء، (٩/٢٠٦).

(٣) تاريخ الإسلام، (١٨/١١٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) شذرات الذهب، (٢/٤١٠).

وبناءً على ما تقدّم يمكن تقسيم الأخبار التاريخية من حيث التّشدد والتّساهل في قبولها وفق منهج المحدثين إلى قسمين

١_ ما يتشدد في قبوله من الأخبار التاريخية:

- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالمسائل العقديّة.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالأحكام التشريعية من تحليل وتحريم.
- _ الأخبار التاريخية التي تكون أصلاً في بابها.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالنبي ﷺ.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالفتن التي حدثت في جيل الصحابة.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بأعيان الأمة وعلمائها.

٢_ ما يتساهل في قبوله من الأخبار التاريخية:

- _ الأخبار التاريخية التي تساق للمتابعات والشواهد
- _ الأخبار التاريخية التي تذكر فيها تفصيلات للرّواية الأصل.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالفضائل.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالرّغب والرّهب.
- _ الأخبار التاريخية المتعلقة بالعبر والمواعظ وحكايات الزّهاد والمتعبّدين

ثانياً: في الرّواية التاريخية:

لا يوجد عند المؤرّخين ذلك الزّخم في نقد الرّواية التاريخية كما هو الحال في الرّواية الحديثيّة، وبمعنى آخر قام نقاد الحديث بتتبّع كلّ رواية حديثيّة، وأصدروا فيها الحكم النّقدي؛ قبولاً أو ردّاً.

وأما الرّواية التاريخية فالذي يظهر فيها « غياب الحسّ النّقدي، أو عدم حضوره بشكل مؤكّد، في معظم الأعمال التاريخية، على خلاف ما كان يحدث في ساحة المعارف الأخرى وبخاصّة الحديث... يقابل ذلك استسلام عجيب وصل ببعض المؤرّخين الكبار

أنفسهم حدّ تقبّل الكذب والخرافات والأضاليل والأوهام»^(١).

بل إنّ المحدث الذي يفحص كلّ رواية حديثيّة يتساهل في الرواية التاريخيّة، فتمرّ الرواية والروايتان، والصّفحة والصّفحتان، والحدث تلو الحدث، ثم لا يعلّق على ذلك بنقد الرواية وتفحص جوانب الصّدق فيها.

ويزاد على هذا أمر آخر هو أنّ نقد الرواة جرحاً وتعديلاً في الرواية التاريخيّة _ عند أهل الإسناد منهم _ يقلّ إلى درجة كبيرة لا يمكن معها مقارنة ذلك بما كان عليه الحال في الرواية الحديثيّة.

_ إنّ غياب السند في الجزء الأكبر من الرواية التاريخيّة لا يعني سقوط عملية النّقد للرواية التاريخيّة، بل هناك منهج نقد المتن الذي طبّقه المحدثون على الرواية، وبمقارنة منهج نقد المتن عند المحدثين بمنهج نقد المتن عند المؤرّخين نجد أغلب القواعد النّقديّة مشتركة بينهما.

فمنهج المعارضة يتفق المحدثون والمؤرّخون فيه في تطبيق القواعد النّقديّة الآتية:

١ _ عرض الحديث والخبر التاريخي على القرآن والسنة الصحيحة.

٢ _ عرض الحديث على الحديث، والخبر التاريخي على الخبر التاريخي.

٣ _ العرض على الوقائع الثابتة.

٤ _ العرض على مسلّمات العقول.

٥ _ العرض على العقل والحس والمشاهدة.

وينفرد الحديث بقواعد نقدية خاصة به : وهي :

(١) _ أن يكون الكلام غير مُشابهٍ كلام النبوة.

(٢) _ ركابة اللفظ والمعنى.

(١) حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، ص ١٠ .

كما ينفرد التاريخ بأمر لا يشركه فيه الحديث، وهو عرض الخبر التاريخي على القوانين الثابتة في العلوم الأخرى.

وهذا التمييز والانفراد بين التاريخ والحديث يثبت بلا شك خصوصية كل علم واستقلاله عن الآخر في بعض الجوانب، وإن كان يشابهه في جوانب أخرى، وهذا الأمر ينبغي أن يؤخذ بالحسبان.

قال الخطيب البغدادي: « ولكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملونها »^(١).

ثالثاً: تشترك الروايتان في عملية الجمع الأولية لمادة الرواية:

فالمحدث والمؤرخ كلاهما يبحث عن كل الروايات، ويحاول الوصول إليها، سواء كانت من ثقة، أم من ضعيف، بل حتى الموضوعية، وأهل الحديث ينتقدون الذي يتقني الروايات وينتخب منها قبل جمعها، فربما يفوته الشيء يندم عليه لانشغاله بالانتقاء. قال عبد الله بن المبارك: « ما انتخبت على عالم قط إلا ندمت »^(٢).

وقال يحيى بن معين: « صاحب الانتخاب يندم، وصاحب المشج^(٣) لا يندم »^(٤). هذا من حيث الجمع الأولي للرواية، ثم يعقب مرحلة الجمع هذه عند المحدثين مرحلة الانتقاء والتصفية والنقد لما جُمع من الروايات.

قال يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي: « إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتّش »^(٥).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (١/ ١١٥).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٢٢٠).

(٣) المشج: الخلط. معجم مقاييس اللغة، (مشج)، (٥/ ٣٢٦).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٥) قول يحيى أخرجه أبو طاهر السلفي في كتابه (شرط القراءة على الشيوخ) ص ٥٦. وقول أبي حاتم أخرجه الخطيب

في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ٣٣٠).

ومعنى ذلك: اجمع الروايات من ههنا و ههنا^(١)، فإذا كان وقت الرواية، أو وقت العمل بالمروي فتثبت حينئذ^(٢).

هذا في الرواية الحديثية، وأما الرواية التاريخية فهي وإن اشتركت مع الرواية الحديثية في مرحلة الجمع فإنها تتميز عنها بوضوح في المرحلة الثانية، فالغالب على المؤرخين الإكثار والتخليط^(٣)، دون تمييز المقبول من المردود، ويسمى السخاوي جمع الروايات دون الانتقاء والتثبت منها فيما بعد — «الاستكثار العاطل»^(٤).

وعلى سبيل المثال فالطبري جمع المادة التاريخية لكتابه (تاريخ الأمم والملوك) من المحدث، والمؤرخ، والأخباري، والنسابة، والقاص، إلا أنه لم يقم بفحصها ونقدها، وما يصدق على الطبري يصدق على غالب المؤرخين.

(١) فتح المغيث، (٣/٣٠٠).

(٢) المصدر السابق، (٢/٢٤٢)، (٣/٣٠٠).

(٣) ينظر: علوم الحديث، ص ٢٩٢.

(٤) فتح المغيث، (٣/٣٠٠).

المبحث الثالث

في دوافع النقد

عند النظر في دوافع النقد بين المحدثين والمؤرخين يظهر بوضوح الاتفاق في بعضها، والاختلاف في البعض الآخر.

فدوافع النقد المتفق عليها:

١_ ما جبل عليه الإنسان من الوهم والخطأ والنسيان.

٢_ ظهور الوضع وانتشار الكذب.

٣_ ويمكن أن يزداد على ذلك أيضاً تأثير التاريخ بالحديث من جهة المحدثين الذين كانت لهم مشاركة في الرواية التاريخية.

وينفرد الحديث عن التاريخ من حيث الدوافع أنَّ الحديث شأنه عظيم؛ لما يترتب عليه من التحليل، والتحريم، والترغيب، والترهيب، فكان لا بدَّ فيه من الحيلة والنقد وفق معايير دقيقة.

والتاريخ دون الحديث في ذلك بلا شك، وإن كان فيه شيء من هذا الجانب فهو نادر قليل، لا يقاربُ الحديث في المنزلة والمكانة.

_ وأما فيما يتعلق بأسباب الخطأ في الرواية فتتفق الروايتان الحديثية والتاريخية فيها، ومرجع ذلك كونها جميعاً من العلوم النقلية، والله أعلم.

إلا أنَّ التاريخ ينفرد عن الحديث فيما يتعلق بسبب الترجمة من لغة إلى أخرى، فهذه مختصة بالتاريخ دون الحديث.

المبحث الرابع

في أثر النقد

أولاً: في الرواية الحديثية:

إن الجهود العظيمة التي بذلها أئمة الحديث في تتبُّع أحوال الرُّواة والمرويات في الحديث النبويّ قد تمخّضت عن تراث نقدي عظيم، كان له بالغ الأثر في حفظ هذا الحديث، وذلك من خلال تمييز المقبول منه من المردود في مصنّفات خاصّة، فلا يجرؤ أحد اليوم على وضع حديث، أو زيادة خبر باطل ينسبه إلى النبيّ ﷺ إلا وانكشف ذلك جلياً بفضل تلك الجهود التي بذلها أسلافنا.

قال المعلّمي البيهقي: « وتتبّعوا أحوال الرُّواة التي تساعد على نقد أخبارهم ... وقضوا على كلّ راوٍ بما يستحقّه... وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها، وفحصوها، وخلّصوا لنا منها ما ضمّنوه كتب الصّحيح، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصّحّة، وقد عرّفوا _ بسعة علمهم ودقة فهمهم _ ما يدفعها عن الصّحّة، فشرحوا عللها، وبينوا خللها، وضمّنوها كتب العلل، وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره؛ للدلالة على كذب راويه أو وهنه، ومن تسامح من متأخّريهم؛ فروى كلّ ما سمع، فقد بيّن ذلك، ووكل الناس إلى النّقد الذي قد مهّدت قواعده، ونُصبت معالمه»^(١).

ثانياً: في الرواية التاريخية:

_ من خلال النّظر في مسيرة النّقد التّاريخي يظهر بجلاء ووضوح افتقار التّاريخ الإسلامي في معظم ما كُتب فيه إلى النّقد، وما ظهر من نقد فيه _ ولا سيّما في المراحل المتأخّرة منه على يد ابن العربي، وابن الأثير، والدّهبي، وابن كثير، وابن خلدون _ لا يمكن

(١) مقدمة تحقيق الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١/ ٢٠١).

أن يصبغ التاريخ الإسلامي كله بصبغة النقد، مع ما قدّمه هؤلاء المؤرّخون من جهود في هذا الميدان.

وهذا من أعظم الأسباب التي جعلت التاريخ _ المدوّن _ في كثير من مراحلهِ وحلقاته مشوّشاً لا تكاد تُعرف فيه الحقيقة، ولا تُلمس فيه طريق واضحة لقارئه.

قال ابن خلدون وهو يتحدث عن (المغالط) في التاريخ: « زلّت أقدام كثير من الأثبات والمؤرّخين الحفاظ في مثل هذه الأحاديث والآراء، وعلقت أفكارهم، ونقلها عنهم الكافة، من ضعفه النّظر والغفلة عن القياس، وتلقّوها هم أيضاً كذلك من غير بحث ولا رويّة، واندرجت في محفوظاتهم، حتّى صار فنُّ التاريخ واهياً مختلطاً، وناظره مرتبكاً، وعُدّ من مناحي العامّة»^(١).

وقال السّخاوي: « وبالجمله فالمؤرّخون كغيرهم من سائر المصنّفين، في كلامهم الخمير والعفين... وقد ظهر الكثير من الخلل، وانتشر من المناكير ما اشتمل على أقبح العلل، حيث انتدب لهذا الفنّ الشّريف من اشتمل على التّحريف والتّصحيف؛ لعدم إتقانهم شروط الرّواية والنّقل، واثمانهم من لا يوصف بأمانه ولا عقل، بل صاروا يكتبون السّمين مع الهزيل، والمكين مع المزلزل العليل»^(٢).

إلا أنّ هذه الحقيقة التاريخية لا تنطبق على السّيرة النبويّة؛ ذلك أنّها حظيت بنصيب وافر من النقد، وإن كان مستوى النّقد فيها لا يرقى إلى مستوى الحديث _ حيث دأب علماء المسلمين، وبذلوا الجهود في سبيل تمييز صحيحها من ضعيفها، وكان الباعث على ذلك جملة أسباب:

١ _ تعدّد السّيرة النبويّة في جزء كبير منها موضعاً للأحكام الفقهيّة في مجالات مختلفة،

(١) تاريخ ابن خلدون، (١/٣٧).

(٢) الإعلان بالتوبيخ، ص ٤٧٩-٤٨٠. بتصرف يسير.

كالأسرة، والبيت، والتَّصَرُّفات العامَّة، والعلاقات الدَّوليَّة.

٢_ تشكُّل السَّيرة النَّبويَّة الظروف العامَّة المحيطة بنزول الوحي، وورود الأحاديث، والاطِّلاع عليها يَعْرِفُ ظروفَ الحديث وملابساته، ومن ثَمَّ تنزيل الأحاديث على مَحَالِّهَا.

٣_ استحضار أحوال عصر النَّبوة، وأخبار المغازي له فائدة عظيمة في نقد الأحاديث والأخبار، فنقد الحديث قد يتوقَّف على معارضته بالوقائع الثَّابتة في السَّيرة النَّبويَّة، وبناء على ذلك فقد تمَّ نقد كثير من الأحاديث كما سبق بيانه في منهج نقد المتن^(١).



(١) جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة النبوية من ضعيفها، ص ١_٢ .

المبحث الخامس

وسائل تشويه التاريخ الإسلامي

إنَّ تشويه التاريخ الإسلامي وتحريفه حقيقة ثابتة، وقضية لا تقبل النزاع عند أهل التحقيق من المؤرخين، وعلى وجه الخصوص تاريخ القرون الفاضلة الأولى، وهذا التشويه يهدف إلى بتر صلة الأمة بهاضيها المجيد، ومسح صورة القدوة الحسنة للسلف عند الخلف^(١).

ومن خلال الوقوف على العديد من النصوص النقدية التاريخية يمكن رصد وسائل تشويه التاريخ الإسلامي بما يأتي:

١_ القصص الموضوع:

الْقَصُّ تَبِعُ الشَّيْءِ، ومن ذلك قولهم: اقتصصت الأثر، إذا تَبَّعْتَهُ، ومن ذلك اشتقاق الْقَصَاصِ في الجراح، وذلك أَنَّهُ يُفْعَلُ بِهِ مِثْلُ فَعْلِهِ بِالْأَوَّلِ، فَكَأَنَّهُ اقْتَصَّ أَثْرَهُ. ومن الباب الْقِصَّةُ وَالْقَصَصُ، كل ذلك يُتَّبَعُ فيذكر^(٢). والقِصَّةُ: الخبر، وهو الْقَصَصُ. وقَصَّ علي خبره يَقْصُهُ قِصًّا وَقِصَصًا: أوردته. والقَصَصُ: الخبرُ المقصوص، بالفتح، وضع موضع المصدر حتى صار أغلب عليه. والقِصَصُ، بكسر القاف: جمع الْقِصَّةِ التي تكتب^(٣). وأما الْقَاصُّ فقد عرفه الخطابي بأنه: الذي يروي أخبار الماضين^(٤).

وعرفه ابن الجوزي فقال: هو الذي يتبع الْقِصَّةَ الماضية بالحكاية عنها والشرح لها... وهذا في الغالب عبارة عن يروي أخبار الماضين^(٥).

(١) ينظر: نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي، د. محمود عبد العظيم الديب، ص ١٦_١٧.

(٢) مقاييس اللغة، (قص)، (١١/٥).

(٣) لسان العرب، (قصص)، (٧/٧٤).

(٤) معالم السنن، (٤/١٨٨).

(٥) القصص والمذكرين، ص ١٥٩.

ولا شك أنَّ القصص كان من أكبر الوسائل التي اعتمدها القصاص والأخباريون للتزويد من الأخبار الموضوعية، والحكايات الباطلة، التي شانت تاريخنا الإسلامي. والسبب في ذلك أنَّ القصّة تؤثر في النفوس أكثر من الكلام السرد؛ لما تحمله من عنصر الإثارة والتشويق، ومن ثمّ تميل نفس الإنسان إليها لما يرى في سماعها من الأنس والمتعة^(١).

ومن الأمثلة على القصص الذي شوّه التاريخ الإسلامي:

— قال ابن كثير في ترجمة علي عليه السلام: «وما يذكره كثير من القصاص في مقاتلته الجَنّ في بئر ذات العلم - وهو بئر قريب من الجُحفة - فلا أصل له، وهو من وضع الجهلة من الأخباريين، فلا يُغترُّ به»^(٢).

— وقال أيضاً: «ومن زعم من القصاص أنَّ ذا القرنين جاوز مغرب الشمس، وصار يمشي بجيوشه في ظلمات مُدداً طويلة فقد أخطأ وأبعد النُّجعة»^(٣)، وقال ما يخالف العقل والنقل^(٤).

— وقال أيضاً: «وما يذكره بعض القصاص من أنَّ القمر سقط إلى الأرض حتى دخل في كمّ النبي صلّى الله عليه وآله وخرج من الكمّ الآخر فلا أصل له، وهو كذب مفترى، ليس بصحيح»^(٥).

— وقال أيضاً في شأن أبي العلاء المعري: «وأما ما ينقلونه عنه من الأشياء المكذوبة

(١) تاريخ القصص وأثرهم في الحديث النبوي، د. محمد لطفي الصباغ، ص ١٢.

(٢) البداية والنهاية، (٤١٧/١٠).

(٣) أصل النجع طلب الخير والكلأ، ثم صار يطلق في صاحب كل حاجة. جمهرة اللغة: (نجع)، (٤٨٥/١).

(٤) البداية والنهاية، (٥٤٦/٢).

(٥) المصدر السابق، (٣٠٣/٤).

المختلقة، من أنه وُضع تحت سريره درهمٌ فقال: إمّا إن تكون السماء قد انخفضت مقدار درهم، أو الأرض قد ارتفعت مقدار درهم، أي أنه شعر بارتفاع سريره عن الأرض مقدار ذلك الدرهم الذي وضع تحته، فهذا لا أصل له.

وكذلك يذكرون عنه أنه مرّ في بعض أسفاره بمكان فطأ طأ رأسه، ف قيل له في ذلك؟ فقال: أما هنا شجرة؟ قالوا: لا، فنظروا فإذا أصل شجرة كانت هنا في الموضع الذي طأ طأ رأسه فيه، وقد قُطعت، وكان قد اجتاز بها قديماً مرّة، فأمره من كان معه بمطأ طأة رأسه لما جازوا تحتها، فلما مرّ بها المرة الثانية، طأ طأ رأسه خوفاً من أن يصيبه شيء منها، فهذا لا يصح»^(١).

٢_ الإسرائيليات:

الإسرائيليات : « جمع مفردة إسرائيلية، وهي قصّة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»^(٢).
والتاريخ كما التفسير، تأثر إلى حدّ بعيد بالإسرائيليات التي تتحدّث عن بدء الخلق، وقصص الأنبياء السابقين، والأمم الغابرة.

والإسرائيليات التي شانت التاريخ عموماً هي الأباطيل والخرافات التي انتحلها جُهال بني إسرائيل ولَفَقوها، أو تناقلوها عن غيرهم، ممّا لا دليل على صحتها، ولا يقبلها عقل أو منطق، ومن هنا يُعلم أنّنا لا نتحدّث عما وافق شريعتنا من الإسرائيليات أو لم يوافق أو يخالف، فتلك تجوز روايتها والإخبار بها كما قرّره العلماء، وإنّما نتحدّث عن النوع الذي بان كذبه وافتراؤه، وظهرت مخالفته للمنقول والمعقول، فالإسرائيليات وإن «كان فيها حقٌّ، ففيها باطلٌ كثير، وإن كان فيها صدقٌ، ففيها كذب صراح، وإن كان فيها

(١) المصدر السابق، (١٥/٧٤٧ - ٧٤٨).

(٢) الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد حسين الذهبي، ص ١٣.

سمين، ففيها غثٌ كثير»^(١).

_ قال ابن كثير: « وأما الأخبار الإسرائيلية مما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثيرة جداً، ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع، وكثير منها، بل أكثرها، مما يذكره القصاص مكذوب مفترى، وضعه زنادقتهم وضلّالهم»^(٢).

_ وقال في شأن أهل الكهف: « وقد ذكر كثير من القصاص والمفسرين لهذا الكلب نبأً وخبراً طويلاً، أكثره مُتَلَقَّى من الإسرائيليات، وكثير منها كذب، ومما لا فائدة فيه، كاختلافهم في اسمه ولونه»^(٣).

_ وقال ابن خلدون: « واعلم أنّ تلك الأفعال للأقدمين إنّما كانت بالهندام، واجتماع الفعلة، وكثرة الأيدي عليها، فبذلك شيدت تلك الهياكل والمصانع، ولا تتوهم ما تتوهمه العامة، أنّ ذلك لعظم أجسام الأقدمين عن أجسامنا في أطرافها وأقطارها؛ فليس بين البشر في ذلك كبير بون كما نجد بين الهياكل والآثار، ولقد ولع القصاص بذلك وتغالوا فيه، وسطّروا عن عاد وثمود والعمالقة في ذلك أخباراً عريقة في الكذب، من أغربها ما يحكون عن عوج بن عناق _ رجل من العمالقة الذين قاتلهم بنو إسرائيل في الشام _ زعموا أنّه كان لطوله يتناول السمك من البحر، ويشويه إلى الشمس»^(٤).

٣_ الزيادة على الخبر أو الحدث:

ومن الوسائل المتبعة في تشويه التاريخ الإسلامي الإتيان إلى حدث أو خبر تاريخي صحيح لا يُشكُّ فيه، فيزيدون على الحدث أو الخبر أحداثاً، أو يضيفون إليه ألفاظاً لم تكن

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد أبو شهبة، ص ١٣. ينظر أيضاً: دراسات في تاريخ العرب القديم،

محمد بيومي مهران، ص ٥٢.

(٢) البداية والنهاية، (٣/٧٧).

(٣) المصدر السابق، (٢/٥٦٦).

(٤) تاريخ ابن خلدون، (١/٢٢٢).

في الأصل، سواء كان هذا الخبر أو الحدث التاريخي يتعلّق بشأن عام، أم يتعلّق بشخصيّة لها مكانتها التاريخيّة.

وهذا من أخطر وسائل الدسّ في التاريخ الإسلامي؛ لأنّ النفوس تطمئنّ إلى هذه الزيادة وتركن إليها، مادام أصل الحدث أو الخبر صحيحاً، فتدخل هذه الزيادة وتُعامل معاملة أصلها الصّحيح، ولذلك لا يتنبّه لها إلا ناقد حاذق، له اطلاع واسع، ومعرفة دقيقة بالروايات.

ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) _ خبر سقيفة بني ساعدة:

قال الواقدي: « فهذا أكرمك الله ما كان من سقيفة بني ساعدة، وهذا رواية العلماء، ولم أُرِد أن أكتب ههنا شيئاً من زيادات الرّافضة »^(١).

(ب) _ عزل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لزياد بن أبيه:

قال ابن العربي: « وأما روايتهم أنّ عمر قال: كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس. فهذه زيادة ليس لها أصل، من ناقص عقل. وأيُّ عقل كان لزياد يزيد به على الناس في أيّام عمر، وغلّام كلِّ واحد من الصّحابة كان أعقل من زياد، وأعلم منه »^(٢).

(ج) _ بيت شعر منسوب لخالد بن يزيد بن معاوية:

قال خالد بن يزيد بن معاوية أبياتاً من الشعر في زوجته رملة بنت الزُّبير بن العوّام، وهي:

أليس يزيد الشّوق في كلّ ليلة وفي كل يوم من حبيبتنا قربا

(١) الردّة، ص ٤٧ .

(٢) العواصم من القواصم، ص ٢٥٥ .

خليلٌ ما من ساعة تذكُرانها من الدهر إلا فرّجت عني الكربا
أحبُّ بنى العوَّام طرّاً لحبّها ومن أجلها أحببت أخوالها كلبا
تجول خلا خيل النساء ولا أرى لرملة خلخالاً يجول ولا قلباً^(١)
قال ابن الجوزي: وقد زاد بعض أعدائه في هذه الأبيات^(٢):

فإن تسلمي نسلم وإن تنصّري يخطُّ رجالٌ بين أعينهم صلباً

_ وقال الذهبي: «وقد كان علي الرضا كبير الشأن، أهلاً للخلافة، ولكن كذبت عليه وفيه الرافضة، وأطروهُ بها لا يجوز، وأدّعوا فيه العصمة، وغلت فيه، وقد جعل الله لكل شيء قدراً، وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه»^(٣).

_ وقال ابن كثير في ترجمة الحجاج بن يوسف الثقفي: «وقد روي عنه ألفاظ بشعة شنيعة، ظاهرها الكفر كما قدّمنا، فإن كان قد تاب منها وأقلع عنها، وإلا فهو باق في عهدها، ولكن قد يخشى أنّها رويت عنه بنوع من زيادة عليه، فإنّ الشيعة كانوا يبغضونه جداً لوجوه، وربّما حرّفوا عليه بعض الكلم، وزادوا فيها يحكونه عنه بشاعات وشناعات»^(٤).

ويدخل في هذا الباب المبالغة والتّهويل: كأن تكون هناك حادثة أو خبر ما، قد وقع على صفة ما، أو شخصية تاريخية لها مكانتها، وقع لها هنات بسيطة، فيبالغون في وصفها وتهويلها إلى حدّ بعيد، أكثر مما كانت عليه في واقع الحال.

(١) القُلب بضم القاف وسكون اللام، سوار من فضة غير ملوي، مستعار من قُلب النخلة لما فيها من البياض، وقيل على العكس. العين، (قلب)، (٥/١٧٠)، المغرب في ترتيب المغرب، (قلب)، (٢/١٩١).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٦/٢٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء، (٩/٣٩٢).

(٤) البداية والنهاية، (١٢/٥٣٨ - ٥٣٩).

ومن أمثلة ذلك ما ذكر عن الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك وشدة همهم في الأكل، فذكروا أنه اصطحب في بعض الأيام بـ (٤٠) دجاجة مشوية، و (٨٤) كلوة بشحمها، و (٨٠) جردقة^(١)، ثم أكل مع الناس على العادة، وأنه دخل يوماً بستاناً له، ومعه أصحابه، فأكل وأكلوا، حتى ملؤا، واستمرّ هو يأكل أكلاً ذريعاً، ثم أكل شاة مشوية، ثم أقبل على أكل الفاكهة من جديد، ثم أكل دجاجتين، ثم عاد إلى الفاكهة فأكل منها، ثم أتى بإناء كبير مملوءاً سويقاً وسمناً وسكراً فأكله، ثم عاد إلى دار الخلافة، فأكل كأن لم يأكل شيئاً من قبل^(٢).

٤- تزوير الكتب :

يعدُّ تزوير الكتب واختلافها ونسبتها إلى غير أهلها من أخطر الوسائل التي استُخدمت في تشويه التاريخ الإسلامي، وهذه الوسيلة وإن كانت مستمرة على امتداد هذا التاريخ الطويل، فإن آثارها السيئة كانت واضحة جداً في زعزعة ثقة الناس بكبار الصحابة عليهم السلام زمن الفتنة، حيث ألّبت الناس، وأشعلت الأحقاد، وأثارت الضغائن ضدّهم، من خلال اختلاق رؤوس الفتنة كتباً نسبوها إليهم؛ خدمة لأغراضهم الدنيئة في تمزيق وحدة الأمة.

وأما تزوير الكتب واختلافها في العصور الخالفة التي تلت تاريخ صدر الإسلام إلى ما بعد الخلافة الأموية فيلاحظ فيه أنه كان موجّهاً لأغراض شخصية، ومناصب دنيوية، وقد كان تزوير الكتب وافتعال الرسائل قبل ذلك موجّهاً للطعن في تاريخ الأمة ورموزها الكبار، الذين كانت لهم أياد بيضاء في بناء تاريخها المجيد.

ومن الأمثلة على ذلك:

(١) الجرّدقة: الرغيف. فارسي معرب. لسان العرب، (جردق)، (١٠/ ٣٥).

(٢) البداية والنهاية، (١٢/ ٦٤٦ - ٦٤٧).

_ قال ابن شبة في تاريخه: « قال يزيد: كان ابن أبي حذيفة ربما كتب الكتاب على لسان أمّهات المؤمنين، من التحريض على عثمان، ويبعث به مع الرجل، فيأتي ذلك الرجل بعد أيام، وعليه هيئة السفر، فيأخذ ابن أبي حذيفة منه الكتاب، فيقرأه على الناس، فكان يجرّض بذلك على عثمان رضي الله عنه »^(١).

_ وساق خليفة بن خياط بإسناده إلى أبي نضرة متحدثاً عن وفد أهل مصر الذين قدموا على عثمان رضي الله عنه في المدينة ثم انصرفوا راضين عنه، قال:

« ثم رجعوا راضين، فبينما هم بالطريق، إذا راكب يتعرّض لهم ويفارقهم، ثم يرجع إليهم، ثم يفارقهم، قالوا: مالك؟ قال: أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر. ففتشوه، فإذا هم بالكتاب على لسان عثمان، عليه خاتمه إلى عامل مصر أن يصلبهم، أو يقتلهم، أو يقطع أيديهم وأرجلهم.

فأقبلوا حتى قدموا المدينة، فأتوا علياً، فقالوا: ألم تر إلى عدوّ الله كتب فينا بكذا وكذا، وإن الله قد أحلّ دمه، فقم معنا إليه، قال: والله لا أقوم معكم.

قالوا: فلم كتبت إلينا؟ قال: والله ما كتبت إليكم كتاباً، فنظر بعضهم إلى بعض، وخرج علي من المدينة، فانطلقوا إلى عثمان فقالوا: كتبت فينا بكذا وكذا: فقال إنها اثنتان؛ أن تقيموا رجلين من المسلمين، أو يميني بالله الذي لا إله إلا هو ما كتبت، ولا أمللت، ولا علمت، وقد يكتب الكتاب على لسان الرجل، ويُنقش الخاتم على الخاتم. قالوا: قد أحلّ الله دمك، ونقضت العهد والميثاق، وحصره في القصر رضي الله عنه »^(٢).

_ وقال ابن كثير: « وزُورت كتب على لسان الصحابة الذين بالمدينة، وعلى لسان علي وطلحة والزبير، يدعون الناس إلى قتال عثمان، ونصر الدين، وأنه أكبر الجهاد

(١) تاريخ المدينة، (٤/ ١١٥٤).

(٢) تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٦٨-١٦٩.

اليوم»^(١).

__ وقال أيضاً: « وقال أبو معاوية عن الأعمش، عن خيثمة، عن مسروق. قال: قالت عائشة حين قتل عثمان: تركتموه كالثوب النقي من الدنس، ثم قتلتموه».

وفي رواية: « ثم قرَّبتموه، ثم ذبحتموه، كما يذبح الكبش؟ فقال لها مسروق: هذا عملك، أنت كتبت إلى الناس تأمرينهم أن يخرجوا إليه! فقالت: لا والذي آمن به المؤمنون، وكفر به الكافرون، ما كتبت لهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا.

قال الأعمش: فكانوا يرون أنه كُتب على لسانها. وهذا إسناد صحيح إليها. وفي هذا وأمثاله دلالة ظاهرة على أن هؤلاء الخوارج قَبَّحهم الله، زَوَّروا كتباً على لسان الصحابة إلى الآفاق يجرِّضونهم على قتال عثمان»^(٢).

٥_ الشعر المنحول:

نَحَل الشعر وانتَحله: ادَّعاه لنفسه، وهو لغيره، ويقال نُحِل الشاعر قصيدة: إذا نُسبت إليه وهي لغيره^(٣). وإذا كان نَحَل الشعر من الوسائل التي وُظفت في تشويه التاريخ الإسلامي فإنَّ من المناسب القول إنَّ ذلك لم يزامن ولادة التاريخ الإسلامي، بل كان نَحَل الشعر أمراً معروفاً عند أهل الجاهلية، وأخذته النَّاس عنهم بعد الإسلام^(٤).

قال الخطيئة: « ويل للشعر من الرواة السوء»^(٥).

ولعلَّ من أوائل المصادر التاريخية التي توقَّف أهل العلم فيما ذُكر فيها من

(١) البداية والنهاية، (١٠/ ٢٧٧).

(٢) المصدر السابق، (١٠/ ٣٤٠).

(٣) لسان العرب، (نحل)، (١١/ ٦٥٠).

(٤) ينظر: الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (٩/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٥) الشعر والشعراء، (١/ ٣١١).

أشعار (سيرة ابن إسحاق)، قال ابن سلام الجُمحي (ت ٢١٣هـ): «وكان ممن أفسد الشعر وهجَّنه، وحمل كلَّ غُثاءٍ منه محمدٌ بن إسحاق... فقبل النَّاسُ عنه الأشعار، وكان يعتذر منها ويقول: لا علم لي بالشَّعر أُتينا به فأحمله، ولم يكن ذلك له عذراً»^(١).

قال الذهبي معلقاً على كلام ابن سلام: «قلت: لا ريب أنَّ في السَّيرة شعراً كثيراً من هذا الضَّرْب»^(٢).

وقال ابن هشام مبيناً منهجه في اختصاره لكتاب ابن إسحاق: «وتاركٌ بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب... وأشعاراً ذكرها، لم أرَ أحداً من أهل العلم بالشَّعر يعرفها»^(٣).

_ ومن أبرز الشَّخصيات في تاريخنا الإسلامي التي اختلفت في كثير مما نُسب إليها من شعر علي بن أبي طالب عليه السلام، ولعلَّ أوَّل من شكَّك في صحَّة بعض ما نُسب إليه من شعر ابن هشام في (السَّيرة) حيث أورد له من الرِّجز قوله:

لا يستوي من يعمر المساجدا ... يدأب فيه قائماً وقاعداً

ومن يرى عن الغبار حائدا

قال ابن هشام: «سألت غير واحد من أهل العلم بالشَّعر، عن هذا الرِّجز، فقالوا: بلغنا أنَّ علي بن أبي طالب ارتجز به، فلا يدرى: أهو قائله، أم غيره؟»^(٤).

_ ومن الصَّحابة الذين نسبت إليهم الأشعار، وأهل العلم بالشَّعر، أو بعضهم،

(١) طبقات فحول الشعراء، (١/٨).

(٢) تاريخ الإسلام، (٩/٥٩٣-٥٩٤).

(٣) السيرة النبوية، (١/٢٤).

(٤) السيرة النبوية، (٢/١٠٥). ينظر للتوسع: أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للدكتور علي

محمد الصلابي، (١/٣٣٥-٣٣٧).

ينكرونها لهم كما ذكر ابن هشام: أبو بكر الصديق^(١)، وحمزة بن عبد المطلب^(٢)، وسعد بن أبي وقاص^(٣)، وحسان بن ثابت^(٤) .

_ ومن ذلك أن حسان بن ثابت رضي الله عنه رثى عثمان بن عفان رضي الله عنه بأبيات مطلعها:

من سرّه الموت صِرْفاً لا مزاج له ... فليأت مأدبةً في دار عثمانا

قال ابن عبد البر: « وزاد فيه أهل الشام أبياتاً لم أر لذكرها وجهاً »^(٥).

قال ابن الأثير: ومنها، أي من الزيادة:

يا ليت شعري وليت الطير تخبرني! ... ما كان بين عليّ وابن عفّانا

« وإنّما زادوا فيها تحريضاً لأهل الشام على قتال علي، ليقوى ظنهم أنّه هو قتله »^(٦).

_ وقال ابن كثير في شأن يزيد بن معاوية: « وأمّا ما يوردونه عنه من الشعر في

ذلك^(٧)، واستشهاده بشعر ابن الزبّعرى في وقعة أحد التي يقول فيها:

ليت أشياخي ببدر شهدوا جَزَعَ الخزرجِ من وَقَعِ الأَسَلِ

حين حَكَّتْ بَقْبَاءُ بَرَكَهَا واستَحَرَّ القَتْلُ في عبدِ الأَسَلِ^(٨)

قد قتلنا الضّعْفَ من أشرافهم وعدلنا مَيْلَ بدرٍ فاعتدل

وقد زاد بعض الروافض فيها فقال:

(١) السيرة النبوية، (٢/ ١٩٧).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٣١١).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ١٩٩).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ١٣).

(٥) الاستيعاب، ص ٥٥٠.

(٦) أسد الغابة في معرفة الصحابة، (٣/ ٥٨٧).

(٧) أي في وقعة الحرّة.

(٨) (الأسل) الرُمّاح، تشبيهاً لها بنبات الأسَل المعروف بطوله واستوائه. العين، (أسل)، (٧/ ٣٠١).

و(البرك) بفتح الباء الصدر، فإذا أدخلت عليه الماء كَسَرَتِ الباء (بركة). الصحاح، (برك)، (٤/ ١٥٧٤).

وقوله: (عبد الأسَل) أراد عبد الأشهل، وهم فخذ من الأنصار. المحكم والمحيط الأعظم، (شهل)، (٤/ ١٨٨).

لعبت هاشم بالملك فلا مَلَكُ جاء ولا وحي نزل

فهذا إن قاله يزيد بن معاوية، فلعنة الله عليه ولعنة اللاعنين، وإن لم يكن قاله فلعنة

الله على من وضعه عليه ليشنَّع به عليه^(١).

وكلام ابن كثير فيه تصريح بأن البيت الأخير لم يقله يزيد، بل نفى أن يكون هذا البيت من شعر ابن الزُّبَيْرِ، وأن الرافضة زادت عليه؛ لينسبوا فيه إليه الكفر البواح.

٦_ التفسير المغلوط والتأويل الباطل للأحداث:

وهنا تكون الحادثة التاريخية ثابتة ثبوتاً يقينياً، لا شك في وقوعها، ولا مجال لتكذيبها أو ردّها، فيعمدون إلى تأويلها تأويلات باطلة، ترسم صورة سوداوية لصاحبها بحيث تنزع عنه كلّ فضيلة، وتلصق به كلّ رذيلة.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) _ **التشنيع على عثمان** رضي الله عنه **ببعض ما وقع له**: من عدم شهوده بدرًا، وتغيّبه عن بيعة

الرّضوان، وفراره يوم أحد.

عن حبيب بن أبي مليكة قال: سأل رجل ابن عمر عن عثمان: أشهد بدرًا؟ فقال: لا، فقال: أشهد بيعة الرّضوان؟ فقال: لا. قال: كان فيمن تولى يوم التقى الجمعان؟ قال: نعم. قال الرّجل: الله أكبر، ثمّ انصرف.

فقيل لابن عمر: ما صنعت، ينطلق هذا، فيخبر الناس أنك تنقّصت عثمان، قال: رُدُّوه عليّ، فلمّا جاء قال: تحفظ ما سألتني عنه؟ فقال: سألتك عن عثمان أشهد بدرًا، فقلت: لا، قال: فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بعثه يوم بدر في حاجة له، وضرب له بسهم، وقال: وسألتك أشهد بيعة الرّضوان؟ فقلت: لا، قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بعثه في حاجة له، ثمّ

(١) البداية والنهاية، (١١/٦٣١).

ضرب بيده على يده، أَيَّتُهَا خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ يَدُ عَثْمَانَ؟ قَالَ: وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فَيَمَنْ تَوَلَّى يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا أَسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، اذهب فاجهد على جهدك^(١).

قال الدكتور أكرم ضياء العمري: «وبذلك قطع ابن عمر على الخارجي سبيل التلبيس على الناس بأمور لا يعلمون حقيقتها»^(٢).

(ب) _ خروج السيدة عائشة رضي الله عنها ومن معها إلى البصرة:

وكان ذلك بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه، فخروجها ثابت صحيح لا ينكره أحد، ولكن ما الباعث لها على الخروج؟

قال ابن العربي: «وَأَمَّا خُرُوجُهَا إِلَى حَرْبِ الْجَمَلِ فَمَا خَرَجَتْ لِحَرْبٍ، وَلَكِنْ تَعَلَّقَ النَّاسُ بِهَا، وَشَكَّوْا إِلَيْهَا مَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنْ عَظِيمِ الْفِتْنَةِ، وَتَهَارَجَ النَّاسُ، وَرَجَّوْا بَرَكَتَهَا فِي الْإِصْلَاحِ، وَطَمَعُوا فِي الْأَسْتَحْيَاءِ مِنْهَا إِذَا وَقَفَتْ إِلَى الْخَلْقِ وَظَنَّتْ هِيَ ذَلِكَ، فَخَرَجَتْ مُقْتَدِيَةً بِاللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. وبقوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]»^(٣).

(ج) _ المنجزات الحضارية للدولة الأموية:

في العصر الأموي يبرز دور الشعوبية في تشويه المنجزات الحضارية لدولة بني أمية، يقول الدكتور عبد العزيز الدوري: «وكَلَّمَا لَاحَظَ الشُّعْبِيَّةُ عَمَلًا رَائِعًا حَاولُوا تَقْلِيلَ

(١) صحيح ابن حبان، (٣٣٨_٣٣٧/١٥)، ح (٦٩٠٩).

(٢) عصر الخلافة الراشدة، ص ٤١٨.

(٣) أحكام القرآن، (٣/٥٦٩_٥٧٠).

شأنه بنسبته إلى أمور تافهة، فحركة التعريب الكبرى في زمن عبد الملك والوليد بن هشام، تلك الحركة التي شملت الدواوين، والنقد، والطرز كانت مرحلة حاسمة في التطور الثقافي، وفي الاستقرار السياسي، والاقتصادي، وربما كان التعريب هذا أعظم حدث ثقافي سياسي بعد جمع القرآن، نُظِمَ وَفُق خطة شاملة.

ولكن الروايات تظهره مرتجلاً، وتنسبه إلى أسباب تافهة؛ كغضب الخليفة من تلكو كاتب، أو غضب والٍ من تباطؤ مولى، وتجعل ذلك هو الدافع لتعريب الدواوين، أو بسبب تهديد البيزنطيين بأن يشتموا الرسول على النُقود، كأن النُقود صحف للدعاية، وكأن الناس يقرؤون الحروف اليونانية، وكأن البيزنطيين كانوا يسكنون النُقود للعرب^(١).

(د) _ نكبة البرامكة:

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره كثير من المؤرخين في سبب نكبة البرامكة أن الخليفة هارون الرشيد كان لا يطيق لأخته العباسية فراقاً، كما هو شأنه مع يحيى بن جعفر البرمكي، فعقد لجعفر على العباسية عقد النكاح على أن لا يخلو بها؛ حرصاً على اجتماعهما عنده، ثم تحيلت العباسية على جعفر حتى واقعها، وحملت منه بغيلاً، ثم انكشف أمرهما للرشيد ففعل ما فعل، وكان ذلك سبباً لنكبة البرامكة.

هكذا فُسِّرَ هذا الحدث، وهكذا تناقله معظم المؤرخين، ونحن إذا ما نظرنا إلى هذا التفسير وجدنا فيه الخطأ على أعلام المسلمين، والذين يعدُّ هارون الرشيد واحداً من أبرزهم على امتداد التاريخ الإسلامي الطويل، كما أنه مدعاة لإشاعة الفاحشة بين المؤمنين^(٢).

لكن ابن خلدون توقف عند هذا التفسير لصنيع الرشيد وردّه جملة وتفصيلاً قائلاً: «

(١) مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص ١٤.

(٢) ينظر: الموقف من التاريخ الإسلامي وتأصيل الهوية، د. حامد محمد الخليفة، ص ٢٢٥.

وهيئات ذلك من منصب العباسية في دينها، وأبويها، وجلالها، وأنها بنت عبد الله بن عباس، ليس بينها وبينه إلا أربعة رجال، هم أشرف الدين، وعظماء الملة من بعده... وإنما نكب البرامكة ما كان من استبدادهم على الدولة، واحتجابهم أموال الجباية، حتى كان الرشيد يطلب اليسير من المال فلا يصل إليه، فغلبوه على أمره، وشاركوه في سلطانه، ولم يكن له معهم تصرف في أمور ملكه»^(١).

فابن خلدون يشير إذن إلى تنفذه هذه الأسرة، وقوتها، وسيطرتها على شؤون الدولة العباسية في عهد الرشيد، بل كان بعض المؤرخين كابن طباطبا، والمسعودي، وابن عساكر، وابن كثير، والذهبي، يخلعون عليهم وصف (دولة البرامكة)^(٢) في إشارة منهم إلى مدى تحكم هذه الأسرة بمقاليده الحكم حتى كأنها الدولة ذاتها.

وقد جاءت بعض الحقائق والنصوص التاريخية التي تثبت ذلك:

١_ أن العباسية كانت متزوجة:

قال ابن قتيبة: «وأما العباسية فزوجهها هارون من محمد بن سليمان، فمات عنها فترزوجه إبراهيم بن صالح بن علي»^(٣).

قال الدكتور عبد العليم خضر: «وحقيقة زواجها من هذين الرجلين العباسيين على التوالي، تهم هدماً كاملاً قصة علاقتها بجعفر البرمكي، وما ارتبط بهذه العلاقة من زواج غير معلن، وما نتج عنه من ولد وضعته في أحد القصور العباسية، وأسندت تربيته إلى اثنين من توابعها»^(٤).

(١) تاريخ ابن خلدون، ص ٢٠-٢١.

(٢) الفخري في الآداب السلطانية، ص ٢٠٣، ٢٠٨، مروج الذهب، (٣٦٢/٢)، تاريخ مدينة دمشق، (٢٦٧/٦٩)، البداية والنهاية، (١٧٢/١٤)، (٦٣٢/١٤)، سير أعلام النبلاء، (٩٠/٩).

(٣) المعارف، ص ٣٨٠. ينظر أيضاً: البداية والنهاية، (٥٦٨/١٣)، تاريخ الإسلام، (٣٠/١١).

(٤) المسلمون وكتابة التاريخ، ص ١٢٥-١٢٦.

٢ _ هناك نصوص تاريخية تؤكد بطلان قصة العباسية وجعفر:

ومن ذلك ما نقله الجهشياري قال: «قال عبيد الله بن يحيى بن خاقان: سألت مسروراً الكبير في أيام المتوكل _ وكان قد عُمر إليها ومات فيها _، عن سبب قتل الرشيد لجعفر وإيقاعه بالبرامكة فقال: كأنك تريد ما تقوله العامة، فيما ادّعوه من أمر المرأة، وأمر المجامر، التي اتّخذها للبخور في الكعبة؟ فقلت: ما أردت غيره.

فقال: لا والله ما لشيء من هذا أصل، ولكنه ملل موالينا وحسداهم»^(١).

قال قاسم السامرائي: «وهذه شهادة شاهد خبير مطلع على دواخل قصور الخلافة»^(٢).

وساق ابن الجوزي بإسناده إلى الحسن بن علي بن عيسى أنه قال: «الشره قتل جعفر ابن يحيى. فقليل له: إن الناس يقولون إن ذنبه أمر بعض أخوات الرشيد.

فقال: هذا من رواية الجهّال، من كان يجسر على الرشيد بهذا، إنّما كان جعفر قد حاز ضياع الدنيا لنفسه، وكان الرشيد إذا سافر لا يمرّ بضيفة أو بستان إلا قيل: هذا لجعفر. فما زال ذلك في نفسه، ثمّ جنى على نفسه بأن وجّه برأس بعض الطالبين في يوم نيروز من غير أن يكون قد أمره بقتله، فاستحلّ بذلك دمه»^(٣).

وغير ذلك من النصوص التي تؤكد ما سبق، ولذلك عدّ الدكتور عبد العزيز الدوري هذه القصة من الأساطير وقال: «ولكني لا أشك في أنّها موضوعة؛ فالدينوري، واليعقوبي ذلك المؤرّخ العراقي، الذي عرف الشؤون الداخلية جيّداً، لا يذكرانها، والجهشياري وهو من فحول مؤرّخي العراق، ومن أوثق المصادر يفنّدها»^(٤).

(١) الوزراء والكتاب، ص ٢٥٤ .

(٢) في تعليقه على كتاب الإنباء في تاريخ الخلفاء، ص ٢٦٨ .

(٣) المنتظم، (٩/ ١٣٢-١٣٣).

(٤) العصر العباسي الأول، ص ١٢٩ .

وقال الدكتور عبد العليم خضر: «ويمكن للباحث أن يحشد العديد من التّصرّفات التي دوّنها المؤرّخون عن البرامكة، وكلّها تؤكّد أنّ البرامكة قد استبدّوا بدولة الرّشيد، وأنّ نصيبهم في التّحكّم في هذه الدّولة قد فاق بكثير نصيب الرّشيد»^(١).



(١) المسلمون وكتابة التاريخ، ص ١٢٨ .

الخاتمة

نتائج وتوصيات

الخاتمة

نتائج وتوصيات

بعد هذه الجولة في رحاب الروايتين الحديثية والتاريخية، وبعد هذا العرض المقارن للروايتين، الموازن بينهما من حيث النشأة والكتابة، ومن حيث بنية الروايتين ونقدهما، يمكن القول بأن البحث وصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: أظهر البحث في أبوابه الثلاثة الترابط الوثيق، وعمق الصلة بين علمي الحديث والتاريخ، وهذه الصلة تتجلى في مظاهر عديدة:

١_ التقارب الكبير بين الروايتين في النشأة، وفي التدوين ومراحله وأسبابه، وفي النقد ودوافعه.

٢_ توافق مادة الرواية ومصادرها، وتقارب موضوعاتها، في الحديث والتاريخ في كثير من الجوانب.

٣_ اعتماد منهج نقل الرواية بالإسناد على حد سواء عند المحدثين، وكثير من المؤرخين.

٤_ اشتغال كتب تراجم رجال الإسناد في الرواية الحديثية على تراجم رواة الإسناد في الرواية التاريخية بنسبة كبيرة جداً كما يظهر من تتبع رجال تاريخ الطبري في كتب الجرح والتعديل.

ثانياً: إذا كان هناك اتفاق بين الروايتين في كثير من الجوانب، فإن بينهما اختلافاً أيضاً، ويظهر فيما تنفرد به كل رواية عن الأخرى، وهذا يثبت بلا شك خصوصية كل علم واستقلاله عن الآخر في بعض الجوانب، وإن كان يشابهه في جوانب أخرى، وهذا يفرض بدوره وجود أو إيجاد قواعد نقدية أخرى تراعي هذه الخصوصية للرواية التاريخية.

وأهمُّ ما بين الروايتين من الاختلاف:

- ١_ الأثر الكبير والواضح لعلم الحديث في علم التاريخ من غير عكس.
- ٢_ أنَّ الرواية التاريخية لم تصل إلى ما وصلت إليه الرواية الحديثية من الدقة في استعمال الإسناد، فحين لم يقبل المحدثون رواية بلا إسناد، نلحظ بكل وضوح التساهل فيه عند بعض المؤرخين في كثير من الأحيان.
- ٣_ تفرّد كل من الروايتين في مادّتيهما بمواضيع لم تتطرق لها الرواية الأخرى، وكذا تفاوتهما في الاعتماد على المصادر المشتركة بينهما، والاختلاف في نوعيّة المصادر، وسعتها، ومحدوديّتها.
- ٤_ التباين الواضح بين الروايتين في النقد، فالرواية الحديثية تميّز عن الرواية التاريخية بكثرة النقد، ووجود المؤلفات فيه وفي قواعده، وقد نتج عن ذلك تمييز المقبول من المردود في الروايات الحديثية، ولم تصل الرواية التاريخية إلى ما وصلت إليه الرواية الحديثية في هذا الجانب.

ثالثاً: كشف الباب الثالث من البحث عن قيام المحدثين بتطبيق منهج نقد الحديث على الرواية التاريخية، وهو وإن كان في نطاق محدود فإنّه يؤكّد الأثر الفاعل لهم في ميدان الدّراسات التاريخية، كما يكشف كشفاً واضحاً لا لبس فيه أنّ المنهج النقدي عند المحدثين منهج علمي قابل للتعميم، وبالإمكان الاستفادة منه إلى حد بعيد في توثيق النصوص والعلوم النقليّة، ولا سيّما في علم التاريخ، وقد شهد أحد أساتذة التاريخ المعاصرين وهو الدكتور أسد رستم^(١) بصلاحية قواعد نقد الحديث للتطبيق في مجال نقد الروايات

(١) مؤرخ لبناني، تعلّم في الجامعة الأمريكية ببيروت، وتخرج بجامعة شيكاغو، ثم عاد وعيّن في الجامعة الأمريكية أستاذاً للتاريخ الشرقي، عني بالوثائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقطار الشامية في عهد الحكومة المصرية، مولده سنة (١٣١٥هـ-١٨٩٧م) ووفاته سنة (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م). الأعلام، (١/٢٩٧).

التَّارِيخِيَّة، وفي ذلك يقول: «فأتخفوا علم التَّارِيخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا»^(١).

ويقول أيضاً: «والواقع أنَّه ليس بإمكان أكابر رجال التَّارِيخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها... ولو أنَّ مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنَّفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثنودولوجية حتى أواخر القرن الماضي»^(٢).

وبناءً على هذا فإنَّ الدَّعوات المعاصرة إلى تطبيق منهج النِّقد عند المحدثين على الرِّواية التَّارِيخِيَّة دون الإشارة إلى جهود المحدثين في ذلك وسبِّقهم في هذا الجانب، وكذلك الدَّعوات لتطبيق منهج النِّقد التَّارِيخِي الغربي على الرِّواية التَّارِيخِيَّة الإسلاميَّة بخسِّ لحقِّ علمائنا المتقدِّمين ومناهجهم في البحث التي أبدعوها قبل الغرب بعشرة قرون^(٣).

رابعاً: إنَّ تنوع أساليب المحدثين والمؤرِّخين في النِّقد، وعدم إغفالهم لعوارض النِّقص البشريَّة التي لا تنفك عن الإنسان، وتتبعهم لجميع ظروف الرِّواية والإحاطة بها زماناً ومكاناً _ بما يمكن الناقد من الحكم على الرِّواية بالقبول أو الرَّد _ يؤكِّد دقَّة أحكام النُّقاد على المرويَّات؛ صيانةً للرِّواية من الخطأ والدَّس والتَّحريف وفق منهجيَّة دقيقة، ممَّا يثبت بلا شكِّ حصافة المنهج العلمي الإسلامي في الوصول إلى الحقيقة.

(١) مصطلح التَّارِيخ، ص ٥-٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢. وهذه شهادة من باحث منصف، لم يمنعه اختلاف دينه _ وهو النصراني _ أن ينطق بالحق في حق أئمة الحديث وما أبدعوه في هذا المجال.

(٣) قام باحثون متخصصون بدراسات مقارنة بين منهج النِّقد عند المحدثين ومنهج النِّقدي الغربي، وأثبتت هذه الدراسات موافقة المنهج الغربي في كثير من جوانبه لمنهج المحدثين، إلا أنَّ هذا المنهج لن يصل إلى قوَّة منهج النِّقد عند المحدثين في نقد النُّصوص. ومن هذه الدراسات ما كتبه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه (منهج النِّقد عند المحدثين) في الباب السادس تحت عنوان (المقارنة بين مناهج نقد الحديث والتَّارِيخ) ص ٩١-١٠٢، ومنها كتاب الدكتور عثمان موافي (منهج النِّقد التَّارِيخِي الإسلامي والمنهج الأوربي)، وكتاب الدكتور أكرم ضياء العمري بعنوان (منهج النِّقد عند المحدثين مقارناً بالمنهج النِّقدي الغربي) وغيرها.

التوصيات:

أولاً: التوسع في الدراسات المقارنة بين علم الحديث خاصّة وغيره من العلوم الشرعيّة النقليّة عامّة كالتفسير، واللغة، والأدب، التي اعتمدت في جانب منها النقل بالإسناد، وبيان أثر ذلك في مصداقيّة الحقائق في تلك العلوم.

ثانياً: اعتمد البحث في كثير من جوانبه على الاستقراء غير التأم، ولهذا فإنّ ممّا يتمم الفائدة المترتبة عليه القيام باستقراء تامّ للنقد الذي قام به المحدثون في ميدان الرواية التاريخيّة؛ لما لذلك الاستقراء من أهميّة بالغة في كشف جوانب لم يُظهرها هذا البحث، ممّا يسهم في تأطير نظريّة للنقد التاريخي مستمدة من تطبيقات المحدثين العمليّة وفق المنهجية الإسلاميّة في البحث والتّحري عن الحقيقة.

ثالثاً: ظهر جليّاً في الباب الثاني أنّ عدداً كبيراً من المؤرّخين التزموا منهج نقل الرواية بالأسانيد، وأنّ الرواة في هذه الأسانيد يشتركون في الروايتين الحديثيّة والتاريخيّة تحملاً وأداءً، ولا شكّ أنّ هؤلاء المؤرّخين يعولون على هذه الأسانيد في نقد الرواية ولولا ذلك لما ساقوها وجعلوها عمدة في نقل أخبارهم، وإذا كان رواة الأخبار التاريخيّة في هذه الأسانيد لم تُفرد لهم الكتب الخاصّة بتراجهم كما هو الشأن في الرواية الحديثيّة فإنّ من الأمانة العلميّة والواجب تجاه ما قام به أسلافنا في هذا الباب أفراد تراجهم رواة هذه الأخبار ورجال تلك الأسانيد بكتب مستقلّة، وبالإمكان الاستفادة من تراجهم الموجودة في كتب الجرح والتعديل الخاصّة بالرواية الحديثيّة، من خلال توافر الجهود وتضافرها لاستخراج تراجهم هؤلاء الرواة، وجمعها، وتصنيفها، وإخراجها في صورة تقارب ما عليه الحال في الرواية الحديثيّة.

رابعاً: إنّ نقد الرواية التاريخيّة ضرورة علميّة تقتضيها الأسباب الموضوعيّة، والظروف التي تحيط بالرواية، وتجعل وجود الخطأ فيها والغلط في روايتها أمراً واقعاً لا

مجال لإنكاره، وقد أدرك العلماء قديماً هذا، فالذهبي يقول في سيرة ابن إسحاق: «ولا ريب أن ابن إسحاق كثر وطول بأنساب مستوفاة، اختصارها أملح، وبأشعار غير طائفة، حذفها أرجح، وبآثار لم تُصحح، مع أنه فاته شيء كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح، وتصحيح، ورواية ما فاتته»^(١).

وما يصدق على سيرة ابن إسحاق يصدق على غيرها من كتب التواريخ، ولا سيما إذا أدركنا أن ابن إسحاق قام بعمل نقديّ _ وإن كان محدوداً _ في كتابه، فإذا كان كلام الذهبي هذا في حق ابن إسحاق، فكتابات غيره من المؤرخين ممن لم يظهر العمل النقديّ فيها أولى بالنقد.

وإذا كان نقد الرواية التاريخية اليوم مطلباً ملحاً بين الأوساط العلمية، فإن تطبيق منهج النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية هو خير منهج لذلك، مع ملاحظة مراعاة خصوصية الرواية التاريخية؛ لأن تطبيق منهج المحدثين بالقوة ذاتها في الرواية التاريخية فيه تعسف كثير يؤدي إلى سقوط معظم المادة التاريخية^(٢).

وينبغي التماس العذر للمؤرخين المتقدمين حين لم ينهجوا في الرواية التاريخية منهجهم في نقد الحديث، وإن كان النقد من حيث الأصل موجوداً حاضراً في مصنفاتهم، ولعل من أسباب تهاونهم في نقد الرواية التاريخية أن علم التاريخ لم تكن له من الأهمية والشأن في ميادين العلوم كما هو حاله اليوم، ومن الخطأ أن نساوي بين نظر المتقدمين ونظر المعاصرين إليه، فعلم التاريخ اليوم أصبح أعظم أهمية من ذي قبل، وقد توافرت لذلك جملة من الأسباب؛ منها النهضات العلمية، والنزاعات الدينية، والمطامع

(١) سير أعلام النبلاء، (٦/ ١١٥-١١٦).

(٢) الدولة الأموية، للدكتور يوسف العش، ص ٣٧، دراسات تاريخية، للدكتور أكرم ضياء العمري، ص ٢٧.

السَّيَاسِيَّةَ، والآراء الفلسفيَّة^(١)، وبينما كان ينظر إليه على أنَّه من اهتمامات عوامِّ النَّاسِ^(٢) إذا هو اليومَ علَمٌ لا غنى عنه، تنازَعُ أبحاثُه الأوساط العلميَّة في حواضر العالم.

وبعد فهذا البحث جهد المقل، بذلت الغاية والوسع فيه، فإن وُقِّت ففضل من الله منَّ به عليَّ، وإن قصَّرت وأخطأت فمن نفسي، والله المسؤول أن يغفر لي ولسائر المسلمين، وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) مصطلح التَّاريخ، ص ٦ .

(٢) تاريخ ابن خلدون، ص ٣٧ .

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام المترجمين

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	السورة	الصفحة
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾..... [الفاتحة: ٧]		٣٥
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ﴾..... [البقرة: ١٨٩]		١٥١
﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾..... [البقرة: ١٩٩]		٤٢
﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾..... [البقرة: ٢٣٤]		٢٣
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾..... [البقرة: ٢٦٠]		٢٧٩
﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾..... [البقرة: ٢٨٦]		٣٢٠
﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾..... [آل عمران: ٦٧]		٣٧٥
﴿إِنَّمَا أَسْتَرْزَلُهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾..... [آل عمران: ١٥٥]		٤٤٣-٤٤٢
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾..... [النساء: ٨٧]		١٥
﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾..... [النساء: ١١٤]		٤٤٣
﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾..... [المائدة: ٢٤]		٤٩
﴿وَلَا نَزْرُورَ وَإِزْرُورَ أُخْرَى﴾..... [الأنعام: ١٦٤]		٣٢٦، ٣١٩
﴿لَنْ تَرْضَى﴾..... [الأعراف: ١٤٣]		٤٢٠
﴿أُنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾..... [الأعراف: ١٤٣]		٤٢٠
﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾..... [الأعراف: ١٥٧]		٥٩
﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾..... [الأنفال: ٩]		٤٩
﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ نُجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾..... [طه: ١١٥]		٣٣١
﴿وَقَالُوا أَأَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكُتِبَ عَلَيْهَا فَهِيَ تُكَلَّى عَلَيْهِ﴾..... [الفرقان: ٥]		٦٣
﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾..... [الشعراء: ١٩٣-١٩٤]		١٩٢
﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾..... [العنكبوت: ٤٨]		٣٢٠

- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.....[الأحزاب: ٢١] ١٥١، ٤٧
- ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾.....[الحجرات: ٦] ٣٠٧
- ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾.....[الحجرات: ٩] ٤٤٣
- ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾.....[سبأ: ١٩] ١٥
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾.....[النجم: ٤] ١٩٢
- ﴿أَفْتَضَرُّونَهُ عَلَى مَا يُرَى﴾.....[النجم: ١٢] ٢٧٩
- ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾.....[القلم: ١] ٦٠
- ﴿أَفْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ...﴾.....[العلق: ١-٣] ٢٨
- ﴿أَفْرَأَ﴾.....[العلق: ١] ٦٠

الصفحة	الراوي	الحديث أو الأثر
١٩٤	أبو ذر	أتاني جبريل × فقال.....
٣٣٦	عبادة بن الصامت	أتعجبون من غيرة سعد؟.....
٧٠، ٣٤	أبو موسى الأشعري	احفظ كما حفظنا عن رسول الله <
١٩٥	أبي بن كعب	أخبرنا رسول الله < أنّها تطلع يومئذ
١٩٤	أنس بن مالك	أخبرني جبريل × بهنّ أنفأ.....
٤٩	عمر بن الخطاب	أخّر عني يا عمر.....
١٢٩	الحسين بن علي	أخرج الخرجين اللذين فيهما كتبهم إليّ.....
٣٢٩		إذا أتى على أمتي مائة وثلاثون سنة.....
٣٥	البراء بن عازب	إذا أتيت مضجعك فتوضأ.....
١٩٧-١٩٦	أبو سعيد الخدري	إذا استأذن أحدكم.....
٣٢٦	ابن عمر	إذا جمع الله الأولين والآخرين.....
٣٣٠		إذا عطس الرجل عند الحديث.....
٣٣٦	أبو هريرة	إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه.....
٧٠	أبو هريرة	ارو كما روينا.....
٢٨٩		أرحنا بها يا بلال.....
٢٩٢	عائشة	استأذن رجل على رسول الله <
٨١		استأذنا النبي < في الكتابة فأبى أن يأذن لنا.....
٦٩	أبو سعيد الخدري	استأذنا النبي < في الكتابة فلم يأذن لنا.....
٢٩٦	أبو موسى	الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع.....
٧٣	أنس بن مالك	استعن بيمينك.....
٧٢	أبو هريرة	استعن بيمينك.....
الصفحة	الراوي	الحديث أو الأثر

- أقطع رسول الله < الزبير بن العوام.....عروة بن الزبير ٣٧٤
- اكتب فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ.....عبد الله بن عمرو ١٠٧، ٧١، ٦٤
- اكتبوا لأبي شاه.....أبو هريرة ٧٢، ٦٤
- اكتبوا ولا حرج.....رافع بن خديج ٧٤
- أكنت تجالسُ رسولَ الله <.....سمك بن حرب ٤٢
- ألا تُعلمين هذه رُقِيَّةُ النَّمْلَةِ.....الشفاء بنت عبد الله ٦١
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ.....سعد ٣٤
- أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه.....فاطمة بنت قيس ٢٩٢
- إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بطنِ أُمِّهِ.....ابن مسعود ١٩٥
- إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمْوَهُ انْتِزَاعًا.....عروة بن الزبير ٢٩٨
- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْعُو النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....ابن عباس ٣٢٥
- إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَتَبُوا كِتَابًا.....أبو موسى الأشعري ٧٨
- إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ < أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ.....زيد بن ثابت ٦٩
- إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ < اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عِمْرَاتٍ.....عبد الله بن عمر ٣٢٧
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ < نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ..... ٨٨
- أَنَّ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ب.....الحسن ٣٦
- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ السُّنَنَ.....عروة بن الزبير ٩٣، ٧٧
- إِنْ مِنْ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تَصِلِيَ لِأَبْوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ..... ٢٠٢
- إِنَّ الْمَيِّتَ يَعْذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ.....أبو هريرة ٣٢٢
- أَنَّ النَّبِيَّ < اسْتَكْتَبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَرْقَمٍ.....عبد الله بن الزبير ٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ < دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفِرُ.....أنس ٣٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ < صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ..... ٣٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ < كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ.....المغيرة بن شعبة ٨٨
- إِنَّ هَذَا لِحَسَنٌ.....عمر بن الخطاب ٢٠

٦٠	إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ؛ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ.....ابن عمر
٧١، ٦١	إِنَّا لَا نَكْتُبُ الْعِلْمَ.....عبد الله بن عباس
٧٠، ٣٣	إِنَّا لَنُكْتِبُكُمْ، وَلَنُجْعَلَهُ قِرَاءً.....أبو سعيد الخدري
١٩٥	أَنْبَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ.....عمران بن حصين
١٩٥	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.....عمر بن الخطاب
٨٨	إِنَّهُ مِنْ يَعْمَلُ بِغَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ.....عائشة
٩٣	إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ.....عروة بن الزبير
٤١	إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ، كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ.....جابر بن سمرة
٦٣	إِنِّي وَاللَّهِ مَا آمَنَ يَهُودٌ عَلَى كِتَابِي.....زيد بن ثابت
٢٩	أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ < مِنَ الْوَحْيِ عائشة
٤٢	أَيُّهَا الْمَلِكُ، كُنَّا قَوْمًا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ.....جعفر بن أبي طالب
١٩٤	أَيُّهَا النَّاسُ! حَدَّثَنِي تَيْمِمُ الدَّارِي.....فاطمة بنت قيس
٣٣١	الْبَازَنْجَانُ لَمَّا أَكَلَ لَهُ.....
٣١	بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً.....عبد الله بن عمرو
٤٩	بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ < يُصَلِّيُ عِنْدَ الْبَيْتِ.....عبد الله بن مسعود
٧٢	بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ < نَكْتُبُ.....عبد الله بن عمرو
٣٧	تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ.....أبو سعيد الخدري
٣٦	تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ.....عبد الله بن مسعود
٣٧	تَذَاكُرُوا هَذَا الْحَدِيثَ.....عبد الله بن عباس
٣٦	تَزَاوَرُوا، وَتَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ.....علي بن أبي طالب
٣١	تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ.....ابن عباس
٢٩٧	تَفْتِي أَنْ تَصْدَرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ.....زيد بن ثابت
٣٣٣	ثَلَاثَةٌ تَزِيدُ فِي الْبَصَرِ.....

- جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق..... قبيصة بن ذؤيب ٢٩٥
- جلس رسول الله < يوماً على المنبر..... أبو الدرداء ٢٩٤
- جمع أبي الحديث عن رسول الله <..... عائشة ٩٢
- خرج رسول الله < عند الظهر..... عمر بن الخطاب ٣٧٣
- خرج رسول الله < معصوباً رأسه..... عبد الله بن عمر وابن عباس ٧٠
- خرج علينا رسول الله < ونحن نكتب شيئاً من الحديث..... معاذ بن جبل ٧٠
- خير صفوف الرجال المقدم..... جابر ٣٣٩
- الدنيا سبعة آلاف سنة..... ٣٢٩
- سئل رسول الله <: أيُّ الأجلين قضى موسى؟..... جابر بن عتيك ٣٤٠
- سيأتي على الناس زمان تحلُّ فيه العزبة..... ٣٢٩
- شهدت حلف المطيِّين مع عمومتي..... عبد الرحمن بن عوف ٤٠
- شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً..... عبد الله بن مسعود ٥١
- صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة..... عبد الله بن عمرو ٢٩٤
- فليبلغ الشاهد الغائب..... أبو بكرة ١٠٨، ٣٢
- قبل رسول الله < بعض نساءه..... عائشة ٣٣٨
- قضى النبي < بالغرة، عبد أو أمة..... المغيرة بن شعبة ١٩٦
- قم يا بلال، فأرحنا بالصلاة..... عبد الله بن محمد بن الحنفية ٢٨٩
- قيدوا العلم بالكتاب..... عمر بن الخطاب وأنس بن مالك ١٠٦
- كان رسول الله < يعلمنا الاستخارة..... جابر بن عبد الله ٣٥
- كان رسول الله < يعلمنا التشهد..... عبد الله بن عباس ٣٥
- كان نبيُّ الله < يُحدِّثنا عن بني إسرائيل..... عبد الله بن عمرو ٤٧
- كانت العرب تطوف بالبيت غرة..... عروة بن الزبير ٤٣

- كانت قريش تألف منزل أبي بكر ط لخصّلتين.....ابن عباس ٥٧
- كم لك يا عقبة منذ كم لم تنزع خفك.....عقبة بن عامر ٣٧٥
- كنا قُعوداً مع نبيّ الله <.....أنس بن مالك ٣٦
- كنا قُعوداً نكتب ما نسمع من النبيّ <، فخرج علينا.....أبو هريرة ٨٣
- كنا نجالس أصحاب رسول الله <.....أبو خالد الوالبي ٤٢
- كنت ألزم الأكابر من أصحاب رسول الله <.....عبد الله بن عباس ١٢٧
- كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله < حديثاً.....علي بن أبي طالب ٢٩٧
- لم أتخلف عن رسول الله < في غزوة غزاها.....كعب بن مالك ٥٠
- لما عرج بالنبي < إلى السماء السابعة..... ٣٩٧
- لم يكن أصحاب رسول الله <.....أبو سلمة بن عبد الرحمن ٤٢
- ليس الخبر كالمعاينة.....ابن عباس ٢٨٣
- ما خلأت القُصواء وما ذاك لها بخُلُق..... ٣٨٥، ٤١
- ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما؟.....أبو بكر ٤٩
- ما عدّوا من مبعث النبيّ ﷺ، ولا من وفاته.....سهل بن سعد ٢٠
- ما كتبنا عن النبيّ < إلا القرآن، وما في هذه الصّحيفة.....علي بن أبي طالب ٧١
- ما كل الحديث سمعناه من رسول الله <.....البراء بن عازب ١٩٨
- ما كنا أحرانا نتحدّث عن أمر الجاهليّة.....عمر بن الخطاب ٤٤
- ما مات رسول الله < حتّى كتب وقرأ.....عبد الله بن عتبة ٣٢٣
- ما من أصحاب النبيّ < أحد أكثر حديثاً عنه منّي.....أبو هريرة ٧١
- ما هممت بقبّيح مما يهّم به أهل الجاهليّة.....علي بن أبي طالب ٤١
- من أراد أن يدخل جنّة ربّي..... ٣٣٢
- من الوفد، أو من القوم.....ابن عباس ٣٢
- من صلّى الضّحى كذا وكذا ركعة..... ٣٣٢

من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده	٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٤٢٢
نسي آدم فنسيت ذريته	٣٣٤ أبو هريرة
نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ < عَنْ شَيْءٍ	١٩٥ أنس بن مالك
هذه أحاديث سمعتها من رسول الله <	٧٣ أنس بن مالك
هذه يد لا تمسها النار	٣٢٥ أنس بن مالك
والله ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه	١٩٧ أنس بن مالك
وعليه خاتم رسول الله <	٨٨
وغزا رسول الله ﷺ بناسٍ كثيرٍ	٦٥
ولد الزنا شر الثلاثة	٣٢٢ أبو هريرة
ولد الزنا لا يدخل الجنة	٣٢٨
لا تأكلوا القرعة حتّى تذبحوها	٣٣٢
لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه	٦٨ أبو سعيد الخدري
لا يجتمع دينان في جزيرة العرب	٢٩٧ ابن شهاب الزهري
يا عائشة! لو لا أن قومك حديث عهد بجاهلية	١٦
يحدث حديثاً، لو عدّه العادُّ لأحصاه	٢٧٧ عائشة
يدعى الناس يوم القيامة بأسمائهم	٣٢٥ أنس
يغفر للحاجّ، ولأهل بيت الحاجّ	٣٣٢

الصفحة

العلم

- أبان بن عثمان بن عفان ١٥٣
- إبراهيم بن محمد بن الحارث ١٣٩
- ابن أبي شيبه = عبد الله بن محمد بن إبراهيم
- ابن الأثير = علي بن محمد بن محمد بن الأثير
- ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
- ابن الريغي = محمد بن زين
- ابن سيد الناس = محمد بن محمد بن محمد بن أحمد
- ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن قتيبة
- ابن القيسراني = محمد بن طاهر بن علي
- ابن كثير = إسماعيل بن عمر بن كثير
- ابن مسكويه = أحمد بن محمد بن يعقوب
- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ٩٤
- أبو حنيفة الدينوري = أحمد بن داود بن وند
- أبو مسلم المروزي = عبد الرحمن بن مسلم
- أبو مخنف = لوط بن يحيى
- أبو معشر المنجم = جعفر بن محمد بن عمر
- أبو النجم العجلي = الفضل بن قدامة
- اجناس جولد تسيهر ١٧١
- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر ١٤٧
- أحمد بن الحسين بن علي ١٤٩
- أحمد بن داود بن وند ١٤٧
- أحمد بن سلمان بن الحسن ١١٤

الصفحة

العلم

- _ أحمد بن علي بن سعيد ١١٤
 _ أحمد بن محمد بن يعقوب ١٤٨
 _ أحمد بن يحيى بن جابر ١٤٦
 _ أسد رستم ٤٥٠
 _ إسحاق بن بشر ١٤١
 _ إسماعيل بن عمر بن كثير ١٤٩
 _ إلويس سبرنجر ٢٥٢
 _ الأصفهاني = حمزة بن الحسن
 _ الأوزاعي = عبد الرحمن بن محمد بن عمرو
 _ البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي
 _ جب ٢٥٨
 _ جبير بن مطعم ١٢٩
 _ جرير بن عبد الحميد ١٠٢
 _ جعفر بن محمد بن الحسن ١٤٧
 _ جعفر بن محمد بن عمر ٤٠٤
 _ حماد بن سلمة ١٠٠
 _ حمزة بن الحسن ١٤٨
 _ خالد بن سلمة بن العاص ١٥٢
 _ خليفة بن خياط بن أبي هبيرة ١٤٥
 _ الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان
 _ الربيع بن صبيح السعدي ١٠٠
 _ الزبير بن بكار بن عبد الله ١٤٥
 _ الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب
 _ زياد بن أبي سفيان ١٣٠
 _ سعيد بن أبي عروبة ٩٩
 _ سفيان الثوري ١٠٠

- سفيان بن عيينة..... ٩٩
- سليمان بن طرخان..... ١٣٥
- سيف بن عمر التميمي..... ١٣٩
- شاخت..... ١٧١
- شعبة بن الحجاج..... ٩٩
- الطبري = محمد بن جرير بن يزيد
- عائذ بن عبد الله..... ٥٢
- عاصم بن عمر بن قتادة..... ١٣٣
- عامر بن حفص..... ١٤٠
- عبد الله بن المبارك..... ١٠٢
- عبد الله بن محمد بن إبراهيم..... ١٤٤
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة..... ١٤٧
- عبد الله بن وهب بن مسلم..... ١٠١
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم..... ١٤٦
- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله..... ١٤٧
- عبد الرحمن بن مسلم..... ٣٨١
- عبد الرحمن بن محمد بن عمرو..... ١٠٠
- عبد الرزاق بن همام..... ٩٩
- عبد العزيز بن مروان..... ٩٣
- عبد العزيز الدوري..... ٢٦٠
- عبد الملك بن حبيب بن سليمان..... ١٤٤
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج..... ٩٨
- عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن حزم..... ١٣٩
- عبد الملك بن هشام بن أيوب..... ١٤٣
- عبيد الله بن أبي رافع..... ١٣١

- عبيد بن شربة الجرهمي ١٣٠
- عقيل بن أبي طالب ١٢٩
- علي بن الحسين بن علي ١٤٨
- علي بن محمد بن عبد الله ١٤٣
- علي بن محمد بن محمد ١٤٩
- عُمَرُ بْنُ شُبَّةَ بْنِ عَبِيدَةَ ١٤٦
- عوانة بن الحكم ١٣٦
- الفضل بن قدامة ٦٣
- لوط بن يحيى ١٣٨
- الليث بن سعد ١٠١
- محمد بن أحمد بن عثمان ١٤٩
- محمد بن إسحاق ١٣٦
- محمد بن جرير بن يزيد ١٤٨
- محمد بن الحسن بن زباله ١٤٠
- محمد بن زين ٣٨٦
- محمد بن السائب ١٣٦
- محمد بن سعد بن منيع ١٤٤
- محمد بن طاهر بن علي ١١٨
- مُحَمَّدُ بْنُ عَائِذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ١٤٤
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ١٠١
- محمد بن عمر بن واقد ١٤٢
- محمد بن محمد بن محمد ١٤٩
- محمد بن مسلم بن عبيد الله ٩٦
- المختار الثقفي = المختار بن أبي عبيد الثقفي
- المختار بن أبي عبيد الثقفي ١٩٧

- ١٢٩ _ مخرمة بن نوفل
- _ المدائني = علي بن محمد بن عبد الله
- ٩٣ _ مروان بن الحكم
- _ المسعودي = علي بن الحسين بن علي
- ٩٩ _ معمر بن راشد
- ١٤٢ _ معمر بن المثنى
- ١٣٤ _ موسى بن عقبة
- ١٣٨ _ نجيع بن عبد الرحمن
- ١٤٣ _ نصر بن مزاحم
- ١٥٢ _ النضر بن شميل
- ١٤١ _ الهيثم بن عدي
- ٩٩ _ هشام بن حسان
- ١٤١ _ هشام بن محمد بن السائب
- ١٠١ _ هشيم بن بشير
- _ الواقدي = محمد بن عمر بن واقد
- ١٠١ _ الواضح بن عبد الله الشكري
- ١٤٠ _ الوليد بن مسلم
- ١٥٢ _ الوليد بن يزيد بن عبد الملك
- ١٣٢ _ وهب بن منبه
- ١٠١ _ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة
- ١٤٠ _ يحيى بن سعيد بن أبان
- _ اليعقوبي = أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر

فهرس المصادر والمراجع

__ القرآن الكريم.

أولاً: المصادر:

__ إتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، ت: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

__ إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١هـ)، ت: مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، دار العلوم والحكم (سوريا)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

__ الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن محمد (لسان الدين ابن الخطيب) (ت ٧٧٦هـ)، ت: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

__ أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن محمد (أبو بكر ابن العربي) (ت ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

__ أخبار المدينة، محمد بن الحسن بن زباله (ت ١٩٩هـ)، جمع وتوثيق ودراسة صلاح عبد العزيز زين سلامة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

__ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، ت: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر (بيروت)، ط ٢، ١٤١٤هـ.

__ الأخبار الموفقيات، الزبير بن بكار بن عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، ت: د. سامي مكي العاني، عالم الكتب (بيروت)، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

__ أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ت: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة)، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.

__ أدب الإملاء والاستملاء، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، ت: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

__ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، ت: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

__ الأزمنة والأمكنة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٧هـ.

__ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: علي محمد معوض

- وسالم محمد عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- _ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد بن محمد الناصري (ت ١٣١٥هـ)، ت: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب (الدار البيضاء)، (د.ط)، ١٩٤٥م.
- _ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: عادل مرشد، دار الأعلام (عمان)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- _ أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (عز الدين ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، ت: علي محمد معوض وأحمد عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- _ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، كلكتا (الهند)، (د.ط)، ١٨٥٣م.
- _ الأصنام، هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، ت: أحمد زكي باشا، دار الكتب المصرية (القاهرة)، ط ٢، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م.
- _ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: فرانز روزنثال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- _ أعيان العصر وأعوان النصر، خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت. د. علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ الأفعال، علي بن جعفر بن علي (ابن القطاع) (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- _ الاقتراح في بيان الاصطلاح، محمد بن علي بن وهب (ابن دقيق العيد) (ت ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، (د.ت.ط).
- _ الاكتفا بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء، سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي (ت ٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- _ إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، ت: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء (المنصورة)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- _ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، دار التراث (القاهرة)، المكتبة العتيقة (تونس)، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- _ الأموال، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، ت: د. محمد عمارة، دار الشروق (بيروت، القاهرة)، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- _ إنباء الغمر بأبناء العمر، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة)، (د.ط)، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- _ الإنباء في تاريخ الخلفاء، محمد بن علي بن محمد (ابن العمراني) (ت ٥٨٠هـ)، ت: د. قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية (القاهرة)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- _ إنباه الرواة على أبناء النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ١٩٨٦م.
- _ الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي (مجير الدين الحنبلي) (ت ٩٢٨هـ)، مكتبة دنديس (عمان).
- _ الأنساب، سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، ملف الكتروني.
- _ الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي وآخرين، مكتبة ابن تيمية (القاهرة)، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- _ أيام العرب قبل الإسلام، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) جمع د. عادل جاسم البياتي، عالم الكتب (بيروت)، مكتبة النهضة العربية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _ الأوائل، الحسن بن عبد الله بن سهل (العسكري) (ت ٣٩٥هـ)، دار البشير (طنطا)، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- _ البحر الزخار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مؤسسة علوم القرآن (بيروت)، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- _ البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان الأندلسي) (ت ٧٤٥هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- _ البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ت: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر (الجيزة)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- _ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- _ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقن) (ت ٨٠٤هـ)، ت: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرين، دار الهجرة (الرياض)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- _ البرق الشامي، محمد بن محمد بن نفيس الدين (الكاتب الأصفهاني) (ت ٥٩٧هـ)، ت: د. فالح حسين، مؤسسة عبد الحميد شومان (عمان)، ط ١، ١٩٨٧م.

__ بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله (ابن العديم) (ت ٦٦٠هـ)، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر (دمشق)، (د.ت.ط.).

__ بغية الملتبس في سبائيات حديث الإمام مالك بن أنس، صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني (ت ٧٦١هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

__ البلدان، أحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي (ت ٢٩٢هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٢هـ.

__ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، محمد بن عذاري المراكشي (ت ٦٩٥هـ). ت: ج.س كولان و ليفي بروفنسال، دار الثقافة (بيروت)، ط ٣، ١٩٨٣م.

__ البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

__ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك (ابن القطان) (ت ٦٢٨هـ)، ت: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة (الرياض)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

__ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ت: عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي (الكويت)، (د.ط)، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

__ تاريخ ابن أسباط، حمزة بن أحمد بن عمر (ابن أسباط الغربي) (ت ٩٢٦)، ت: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس (طرابلس)، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

__ تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، ت: خليل شحادة، دار الفكر (بيروت)، ١٤٣١هـ - ٢٠٠١م.

__ تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث (دمشق)، (د.ت.ط.).

__ تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ.

__ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (أبو زرعة) (ت ٢٨١هـ)، ت: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية (دمشق)، (د.ت.ط.).

__ تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك (ابن المستوفي) (ت ٦٣٧هـ)، ت: سامي سيد خماس، دار الرشيد (العراق)، (د.ط)، ١٩٨٠م.

__ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: عمر عبد السلام

- تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت)، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- _ تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. وطبعة دار المعارف (مصر)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، ١٩٦٤م.
- _ تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- _ تاريخ البيهقي، محمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٧٠هـ)، ترجمة يحيى الخشاب وصادق نشأت، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت.ط.).
- _ تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، عالم الكتب (بيروت)، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _ تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- _ تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط بن خليفة (ت ٢٤٠هـ)، ت: د. مصطفى نجيب فواز ود. حكمت كشلي فواز، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- _ التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة (بيروت)، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- _ تاريخ العلماء النحويين، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (ت ٤٤٢هـ)، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر (القاهرة)، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- _ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي (ت ٤٠٣هـ)، ت: عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني (القاهرة)، (د.ط.)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ت: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية (الهند)، مصورة دار الكتب العلمية (بيروت).
- _ التاريخ الكبير، أحمد بن أبي خيثمة بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، ت: صلاح فتحى هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- _ تاريخ سني ملوك الأرض، حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت)، مكتبة الحياة (بيروت)، (د.ت.ط.).
- _ تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر (بيروت)، (د.ط.)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

_ تاريخ واسط، أسلم بن سهل بن أسلم (بحشل) (ت ٢٩٢هـ)، ت: كوركيس عواد، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤٠٦هـ.

_ تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ت: محمد محي الدين الأصفهر، المكتب الإسلامي (بيروت)، مؤسسة الإشراف (الدوحة)، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

_ تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

_ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي (بيروت)، الدار القيمة (الهند)، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

_ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين (أبو زرعة ولي الدين) (ت ٨٢٦هـ)، ت: عبد الله نواره، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

_ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

_ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار الكلم الطيب (دمشق - بيروت)، ط ٣، ١٤١٧هـ.

_ التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، ت: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

_ تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العشائية (الهند)، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م. مصورة دار الكتب العلمية.

_ التراتيب الإدارية، محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد (عبد الحي الكتاني)، ت: د. عبد الله الخالدي، دار أرقام (بيروت)، ط ٢، (د.ت).

_ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، ت: محمد تاويت الطنجي وآخرين، مطبعة فضالة (المغرب). ط ١، طبع متفرقاً في السنوات ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٨٣م.

_ تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت: السيد الشقاوي، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- __ التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف بن سعد الباجي (ت ٤٧٤هـ)، ت: أحمد لبزار، ١٤١١هـ.
- __ تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: سعيد عبد الرحمن موسى، المكتب الإسلامي (بيروت)، دار عمار (الأردن)، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- __ تفسير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، ت: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- __ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- __ تقييد العلم، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية (بيروت)، (د.ت.ط.).
- __ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، نشره محمد عبد المحسن الكتبي، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- __ التكملة لكتاب الصلة، محمد بن عبد الله بن أبي بكر (ابن الأبار) (ت ٦٥٨هـ)، ت: عبد السلام هراس، دار الفكر (بيروت)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- __ تلخيص الخبر في تحريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، بعناية حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، دار المشكاة للبحث العلمي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- __ تلخيص المستدرک، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مطبوع بهامش المستدرک، الطبعة الهندية، مصورة دار المعرفة (بيروت). (د.ت.ط.).
- __ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: مصطفى أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، (د.ط)، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- __ التمييز، مسلم بن الحجاج بن الحسين (ت ٢٦١هـ)، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر (الرياض)، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مطبوع بذييل منهج النقد عند المحدثين للمحقق.
- __ التنبيه والإشراف، علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٥هـ)، ت: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي (القاهرة)، (د.ت.ط.).
- __ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، ت: سامي محمد جاد الله وعبد العزيز ناصر الخباني، أضواء السلف (الرياض)، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- _ تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- _ تهذيب سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، ت: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية (باكستان)، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- _ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- _ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، ت: عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة (مصر)، (د.ط)، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- _ توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن محمد صالح بن أحمد الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- _ التيجان في ملوك حمير، وهب بن منبه بن كامل الصنعاني (ت ١١٤هـ)، تحقيق ونشر مركز الدراسات والأبحاث اليمنية (صنعاء)، ط ١، ١٣٤٧هـ.
- _ التيسير بشرح الجامع الصغير، محمد (عبد الرؤوف) بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي (الرياض)، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ الثاني من حديث أبي العباس الأصم، محمد بن يعقوب بن يوسف (ت ٣٤٦هـ)، ط ١، ٢٠٠٤م.
- _ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ)، ت: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية (الهند)، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- _ الجامع، معمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي (باكستان)، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. مطبوع بذييل مصنف عبد الرزاق الجزء ان (١٠-١١).
- _ جامع الأصول في أحاديث الرسول، المبارك بن محمد بن محمد الجزائري (ت ٦٠٦هـ)، ت: عبد القادر الأرناؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، (د.ط)، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- _ جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي (الدمام)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- _ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- _ جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن محمد الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، دار الفيحاء (دمشق)، دار السلام (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- _ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، ت: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- _ جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر (القاهرة)، (د.ط)، ١٩٦٦م.
- _ الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية (الهند)، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. مصورة دار إحياء التراث العربي (بيروت).
- _ المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا بن يحيى (ت ٣٩٠هـ)، ت: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- _ جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، ت: د. سهيل زكار و د. رياض زركلي، دار الفكر (بيروت)، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. الجزء الأول تحقيق: محمد حميد الله، ط المعارف (مصر)، ١٩٥٩م.
- _ جمهرة أنساب العرب، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف (القاهرة)، ط ٥، (د.ت).
- _ جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، ت: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين (بيروت)، ط ١، ١٩٨٧م.
- _ جوامع السيرة، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، ت: إحسان عباس، دار المعارف (القاهرة)، ط ١، ١٩٠٠م.
- _ جواهر الدر المكنون وعجائب السر المخزون، محمد بن إسماعيل الكبسي (ت ١٨٩٠م)، ت: زيد علي الوزير، منشورات العصر الحديث، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي (السندي) (ت ١١٣٨هـ)، دار الجيل (بيروت)، (د.ت.ط).
- _ الحاوي للفتاوى، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر (بيروت)، (د.ط)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- _ حديث المصيصي لوين، محمد بن سليمان المصيصي (ت ٢٤٦هـ)، ت: مسعد عبد الحميد السعدني، أضواء السلف (الرياض)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- _ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة)، ط ١، ١٣٦٨هـ - ١٩٦٧م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله (أبو نعيم) (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، ت: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهرة)، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي (ت ١١١هـ)، دار صادر (بيروت)، (د.ت.ط).
- خلاصة سير سيد البشر، أحمد بن عبد الله بن محمد (محب الدين الطبري) (ت ٦٤٩هـ)، ت: طلال جميل الرفاعي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار الأخيار (الرياض)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- درر العقود المفيدة في تراجم الأعيان المفيدة، أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ (ت ٨٤٥هـ)، ت. د. محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الدرر في اختصار المغازي والسير، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف (القاهرة)، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية (الهند)، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، دار الريان للتراث (القاهرة)، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة بن عبيد العجلي (ت ١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الدعوة (الهند)، دار السلف (الرياض)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، علي بن بسان الشنتريني (ت ٥٤٢هـ)، ت: د. إحسان عباس، دار الثقافة (بيروت)، (د.ط)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- _ ذيل مرآة الزمان، موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة)، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٠م.
- _ الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤١٧هـ.
- _ الردة، محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، ت: د. يحيى وهبي الجبوري، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- _ رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سنته، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت ٢٧٥هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- _ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر بن إدريس (الكتاني) (ت ١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- _ الرسالة، محمد بن إدريس بن عباس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ت: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي (مصر)، ط ١، ١٣٨٥هـ - ١٩٤٠م.
- _ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: محمد إبراهيم موصللي، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- _ الروض الأنف، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٨٥١هـ)، ت: عمر عبد السلام السلمي، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- _ الرياض النضرة في مناقب العشرة، أحمد بن عبد الله بن محمد (محب الدين الطبري) (ت ٦٩٤هـ)، ت: عيسى عبد الله الحميري، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٩٩٦م.
- _ زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت)، مكتبة المنار الإسلامية (بيروت)، ط ٢٧، ١٤١٥هـ - ١٩٩٧م.
- _ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٣هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- _ سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني (ت ٣٣٤هـ)، ت: د. حسن هندأوي، دار القلم (دمشق)، ط ١، ١٩٨٥م.
- _ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، دار ابن حزم (بيروت)، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- _ السلوك في طبقات العلماء والملوك، محمد بن يوسف بن يعقوب (الجندي) (ت ٧٣٢هـ)، ت: محمد علي حسين، مكتبة الإرشاد (صنعاء)، ط ٢، ١٩٩٥ م.
- _ سمط اللآلي في شرح أمالي أبي القالي، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (أبو عبيد البكري) (ت ٤٨٧هـ)، ت: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية (بيروت)، (د.ت.ط).
- _ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك (العصامي المكي) (ت ١١١١هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.
- _ السنة، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ابن أبي عاصم) (ت ٢٨٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- _ السنة، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت ٢٩٤هـ)، ت: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- _ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، دار الفحاء (دمشق)، دار السلام (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- _ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (أبو داود) (ت ٢٧٥هـ)، دار الفحاء (دمشق)، دار السلام (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- _ سنن الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
- _ سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المغني (السعودية)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- _ سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة (ت ٢٢٧هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية (الهند)، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢ م.
- _ السنن الكبرى، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
- _ السنن الكبرى، أحمد بن علي بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- _ سنن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٤،

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

__ سؤالات البرذعي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (أبو زرعة الرازي) (ت ٢٦٤هـ)، ت: د. سعد الهاشمي، دار الوفاء (المنصورة)، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

__ سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، ت: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، كتب خاتة جميلي (لاهور - باكستان)، ط ١، ١٤٠٤هـ.

__ سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

__ السيرة النبوية، محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١هـ)، ت: أحمد فريدي المزيدي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

__ السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت ٢١٨هـ)، ت: جمال ثابت وآخرين، دار الحديث (القاهرة)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

__ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد (ابن العماد) (ت ١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

__ شرح صحيح البخاري لابن بطلال، علي بن خلف بن عبد الملك (ابن بطلال) (ت ٤٤٩هـ)، ت: ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

__ شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ت: د. ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

__ شرح الزرقاني على موطأ مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت)، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

__ شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، ت: خالد إبراهيم المصري، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

__ شرح السنة، الحسين بن محمد بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

__ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، ت: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم (بيروت)، (د.ت.ط.).

__ شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن (ابن رجب الحنبلي) (ت ٧٩٥هـ)، ت: د. نور الدين

- عتر، دار العطاء (الرياض)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- _ شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- _ شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- _ شرط القراءة على الشيوخ، أحمد بن محمد بن أحمد السلفي (ت ٥٧٦هـ)، ت: محمد فريد زريوح، دار التوحيد (الرياض)، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٠م.
- _ شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- _ شروط الأئمة الستة، محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- _ الجامع لشعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- _ الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف (القاهرة)، (د.ت.ط.).
- _ الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، المكتبة السلفية (القاهرة)، (د.ط.)، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
- _ الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم (بيروت)، ط ١، ١٤١٧هـ.
- _ صبح الأعشى، أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب المصرية (القاهرة)، (د.ط.)، ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م.
- _ الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين (بيروت)، ط ٤، ١٩٩٠م.
- _ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- _ صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتبة

الإسلامي (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

_ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الفيحاء (دمشق)، دار السلام (الرياض)، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

_ صحيح البخاري بشرح الكرمانى، محمد بن يوسف بن علي الكرمانى (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربى، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

_ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم (ت ٢٦١هـ)، دار السلام (الرياض)، دار الفيحاء (دمشق)، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

_ صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، همام بن منبه بن كامل، جمع وترتيب د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

_ صفة الصفوة، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: محمود فاخوري و د. محمد رواس قلعي، دار المعرفة (بيروت)، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

_ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، ت: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ٢، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

_ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (ابن الصلاح) (ت ٦٤٣هـ)، ت: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

_ صيد الخاطر، عبد الرحمن بن محمد بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: حسن السماحي سويدان، دار القلم (دمشق)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

_ الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، ت: د. عبد المعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

_ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة (بيروت)، (د.ت.ط).

_ الطبقات، خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، ت: د. أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني (بغداد)، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

_ طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.

- _ طبقات فحول الشعراء، محمد بن سَلَّام بن عبيد الله الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني (جدة)، (د. ت. ط.).
- _ الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، ت: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- _ طرح التثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، مؤسسة التراث العربي (بيروت)، (د. ط.)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- _ طرق حديث من كذب علي، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: علي حسن علي عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي (بيروت)، دار عمار (الأردن)، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- _ ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، محمد عبد الحى اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ٣ (بيروت)، ١٤١٦هـ.
- _ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت ١٢٣٧هـ)، ت: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية (القاهرة)، (د. ط.)، ١٩٩٧م.
- _ عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: د. سلمان القضاة، دار الجيل (بيروت)، (د. ط.)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- _ العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، ت: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي (بيروت)، (د. ت. ط.).
- _ العلل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم) (ت ٣٢٧هـ)، ت: د. سعد عبد الله الحميد وآخرين، مطابع الحميضي (السعودية)، ط ١، ١٤٢٧هـ - ١٤٢٦هـ.
- _ العلل، علي بن عبد الله بن جعفر المدني (ت ٢٣٤هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٩٨٠م.
- _ العلل الصغير، محمد بن عيسى بن محمد الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، دار الفيحاء (دمشق)، دار السلام (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. مطبوع بذييل جامع الترمذي.
- _ العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ت: د. وصي الله محمد عباس، دار الخاني (الرياض)، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- _ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة (الرياض)، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- _ علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (ابن الصلاح) (ت ٦٤٣هـ)، ت: د. نور الدين عتر، دار الفكر (دمشق)، دار الفكر المعاصر (بيروت)، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- _ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد بن موسى (بدر الدين العيني) (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، د. ت. ط.
- _ العواصم من القواصم، محمد بن عبد الله بن محمد (أبو بكر ابن العربي) (ت ٥٤٣هـ)، ت: محب الدين الخطيب، المكتبة العصرية (بيروت)، (د. ط)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- _ عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد أشرف بن أمير بن علي (شمس الحق العظيم آبادي) ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية (المدينة المنورة)، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٦٨م.
- _ العين، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ت: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ت. ط).
- _ عيون الأثر في فنون المغازي والشئال والسير، محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ)، ت: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- _ عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو شامة) (ت ٦٦٥هـ)، ت: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- _ غاية السؤل في خصائص الرسول >، عمر بن علي بن أحمد (ابن الملقن) (ت ٨٠٤هـ)، ت: عبد الله بحر الدين عبد الله، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- _ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ط ١، ٢٠٠١م.
- _ غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، يحيى بن علي بن عبد الله (الرشيد العطار) (ت ٦٦٢هـ)، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤١٧هـ.
- _ غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥)، ت: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى (مكة المكرمة)، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _ غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر (بيروت)، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- _ غريب الحديث، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت ٢٢٤هـ)، ت: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية (الهند)، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- _ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: عبد العزيز بن باز، اعتنى به محب الدين الخطيب، دار المعرفة (بيروت)، مصورة عن طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة، (١٣٨٠هـ).
- _ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، ت: د. عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- _ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة (مصر)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- _ الفتوح، أحمد بن أعثم (ت ٣١٤هـ)، ت: علي شيري، دار الأضواء (بيروت)، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- _ فتوح البلدان، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- _ الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، محمد بن علي بن طباطبا (ابن الطقطقا)، دار صادر (بيروت)، (د.ت.ط.).
- _ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، ت: لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة (بيروت)، ط ٥، ١٤٠٢هـ - ١٩٧٧م.
- _ الفروق، أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، ت: خليل المنصور، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- _ الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي (القاهرة)، (د.ت.ط.).
- _ فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ت: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- _ الفهرست، محمد بن إسحاق بن محمد (ابن النديم) (ت ٤٣٨هـ)، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة (بيروت)، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- _ الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ت: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١٧هـ.
- _ فهرس ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عطية (ت ٥٤٢هـ)، ت: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٩٨٣م.
- _ فهرسة ابن خير الاشبيلي، محمد بن خير بن عمر (ت ٥٧٥هـ)، ت: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- _ الفوائد، تمام بن محمد الرازي (ت ٤١٤هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد (الرياض)، ١٤١٢هـ.
- _ الفوائد، محمد بن إسحاق بن محمد بن منده (ت ٣٩٥هـ)، ت: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن (القاهرة)، (د.ت.ط).
- _ فيض القدير، محمد (عبد الرؤوف) بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)، ت: ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى (مصر)، ط ١، ١٣٦٥هـ.
- _ قاعدة في المؤرخين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث للمحقق.
- _ القصص والمذكرين، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- _ قصص الأنبياء، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ت: مصطفى عبد الواحد، دار التأليف (القاهرة)، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- _ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم (القاسمي) (ت ١٣٣٢هـ)، ت: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون (بيروت)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- _ الكامل في التاريخ، علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (عز الدين ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _ الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، ت: د. سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- _ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان (الرياض)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- _ الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن خليل (سبط ابن العجمي) (ت ٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- _ كشف الظنون عن أسماء الكتب الفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (حاجي خليفة) (ت ١٠٧٤هـ)، ت: محمد شرف الدين يالتقيا، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، (د.ت.ط)، مصورة عن طبعة دار المثنى (بغداد) ١٩٤١م.
- _ كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: د. علي حسين

بواب، دار الوطن (الرياض)، (د.ت.ط).

_ الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، ت: إبراهيم مصطفى الدمياطي، دار الهدى (مصر)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

_ الكليات، أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

_ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، ت: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

_ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، محمد بن محمد بن محمد (نجم الدين الغزي) (ت ١٠٦١هـ)، ت: خليل المنصور، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

_ اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (عز الدين ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، مكتبة المثنى (بغداد)، (د.ت.ط).

_ لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي (ابن منظور) (ت ٧١١هـ)، دار صادر (بيروت)، ط ٣، ١٤١٤هـ.

_ لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ١، ٢٠٠٢م.

_ المتكلمون في الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ): ت. عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث للمحقق.

_ المجروحين من المحدثين، محمد بن حبان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي (الرياض)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

_ بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ت: عبد الله محمد درويش، دار الفكر (بيروت)، (د، ط)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

_ مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، ت: عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، (د.ط)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

_ المحبر، محمد بن حبيب بن أمية (ت ٢٤٥هـ)، ت: إيلزة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة (بيروت)، (د.ت.ط).

_ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، ت: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر (بيروت)، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

_ المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد الحميد هنداي، دار الكتب

العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

_ مختصر سنن أبي داود، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري (ت ٦٥٦هـ) ت: أحمد شاكر وحامد الفقهي، المكتبة الأثرية (باكستان)، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

_ المختصر في علم الأثر، محمد بن سليمان بن سعد الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، ت: علي زوين، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٠٧هـ.

_ المختصر في علم التاريخ، محمد بن سليمان بن سعد الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، ت: فرانز روزنثال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. مطبوع مع كتاب علم التاريخ عند المسلمين للمحقق.

_ المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي (الكويت)، (د.ت.ط).

_ المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ت: معتر عبد اللطيف الخطيب، دار الفيحاء (دمشق)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

_ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد بن علي الياضي (ت ٧٦٨هـ)، ت: خليل المنصور، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

_ المراسيل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (أبو حاتم الرازي) (ت ٣٢٧هـ)، ت: شكر الله نعمة الله القوجاني، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٣٢٧هـ.

_ مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، الشركة العالمية للكتاب (بيروت)، (د.ط)، ١٩٨٩م.

_ مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، ت: زهير الشاوبش، المكتب الإسلامي (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠٠هـ.

_ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ)، ت: عبد الله يحيى السريحي، المجمع الثقافي (أبو ظبي)، (د.ط)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

_ المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ت: مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين (القاهرة)، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

_ مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، ت: محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- _ مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، ت: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة (بيروت)، ط ١، ١٩٩٨م.
- _ مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثني (أبو يعلى) (ت ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث (دمشق)، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- _ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- _ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ت: د. حسين أحمد صالح، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- _ مسند الحميدي، عبد الله بن عيسى بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ومكتبة المتنبي، (د، ت، ط). وطبعة دار المأمون للتراث (دمشق)، دار المغني (المدينة المنورة) بتحقيق حسين سليم أسد، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- _ مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة (القاهرة)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- _ مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- _ مسند الفاروق، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء (المنصورة)، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- _ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة (تونس)، دار التراث (القاهرة)، (د، ت، ط).
- _ مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني (ت ٧٥٠هـ)، ت: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- _ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية (بيروت)، (د، ت، ط).
- _ المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- _ مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، ت: محمد عوامة، دار القبلة (جدة)، مؤسسة

علوم القرآن (دمشق)، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

_ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: د. عبد الله عبد المحسن التويجري، دار العاصمة (الرياض)، دار الغيث (الرياض)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.

_ المعارف، عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ت: د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٦، ١٩٩٢م.

_ معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، ت: د. محمد محمد تامر، مطبعة المدني (القاهرة)، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

_ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد بن علي المراكشي (ت ٦٤٧هـ)، ت: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (الجمهورية العربية المتحدة)، (د.ت.ط).

_ المعجم، محمد بن إبراهيم بن علي (ابن المقرئ) (ت ٣٨١هـ)، ت: عادل سعد، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

_ معجم الأدباء ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ت: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٩٩٣م.

_ المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: طارق عوض الله محمد وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين (القاهرة)، (د.ط)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

_ معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر (بيروت)، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

_ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية (القاهرة)، ط ٢، (د.ت).

_ المعجم المختص بالمحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق (الطائف)، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

_ المعجم المفهرس، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: محمود شكور الميادين، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

_ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

_ معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية ابن محرز، يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، ت: محمد كامل القصار وآخرين، مجمع اللغة العربية (دمشق)، (د.ط)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- _ معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي)، دار الوعي (حلب)، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- _ معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ت: د. السيد معظم حسين، المكتبة العلمية (المدينة المنورة)، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- _ المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، ت: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- _ المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ)، ت: متولي خليل عوض الله وموسى السيد شريف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة)، (د.ط)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- _ المعمرين، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٣٥هـ)، ت: محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة (مصر)، ط ١، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
- _ المغازي، محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- _ المغازي، موسى بن عقبة (ت ١٤١هـ)، جمع ودراسة وتخريج محمد باقشيش أبو مالك، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير (المغرب)، (د.ط)، ١٩٩٤م.
- _ المغازي النبوية، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، قام باستخراجها الدكتور سهيل زكار، دار الفكر (دمشق)، (د.ط)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١.
- _ المغرب في ترتيب المغرب، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (ت ٦١٠هـ)، ت: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد (حلب)، ط ١، ١٩٩٧م.
- _ المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، ت: د. عبد الله عبد المحسن التركي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب (الرياض)، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- _ المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي (قطر)، (د.ت.ط).
- _ مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، ت: نهى النجار، دار الفكر اللبناني (بيروت)، ط ١، ١٩٩٣م.
- _ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، ت: فكري أبو النصر، دار الكتب العلمية، (د.ت.ط).

- _ المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل (الراغب الأصفهاني) (ت ٥٠٢هـ)، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم (دمشق)، الدار الشامية (بيروت)، ط ١، ١٤١٢هـ.
- _ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد بن مصطفى (طاش كبري زاده) (ت ٩٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، ت: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، دار الكلم الطيب (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- _ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _ المقتبس من أنباء أبناء الأندلس، حيان بن حسين بن خلف بن حيان (ت ٤٦٩هـ)، ت: د. محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة)، (د.ط)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- _ من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ت: صبحي البدر السامرائي، مكتبة المعارف (الرياض)، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- _ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)، ط ١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- _ مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت)، ت: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي (بيروت)، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- _ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- _ متقى حديث أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حفص (ت ٣٣١هـ)، ط ١، ٢٠٠٤م.
- _ المتقى شرح موطأ مالك، سليمان بن خلف بن سعد الباجي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة (مصر)، ط ١، ١٣٢٢هـ.
- _ المنق في أخبار قریش، محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)، ت: خورشيد أحمد فارق، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- _ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الخير (دمشق)، ط ٥، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- _ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، ت: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر (دمشق)، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- _ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ (ت ٨٤٥هـ)، ت: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (لندن)، (د.ط)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- _ موضح أوهم الجمع والتفريق، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة (بيروت)، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- _ الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية (المدينة المنورة)، ط ١، ١٣٨٦-١٣٨٨هـ - ١٩٦٦ - ١٩٦٨م.
- _ الموطأ، مالك بن أنس بن مالك (ت ١٧٩هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان (أبو ظبي)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- _ الموقظة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٨٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- _ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٨٤هـ)، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة (بيروت)، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- _ ناسخ الحديث ومنسوخه، أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت ٢٧٣هـ)، ت: عبد الله حمد المنصور، (د.دار)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- _ ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن عثمان (ابن شاهين) (ت ٣٨٥هـ)، ت: سمير أمين الزهيري، مكتبة المنار (الزرقاء)، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- _ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (مصر)، (د.ت.ط).
- _ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح (دمشق)، ط ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- _ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر (بيروت)، ط ١، ١٩٩٧م.
- _ المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، ت: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- _ النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: ربيع هادي المدخلي، دار الراية (الرياض)، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- _ النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، ت: د. زين العابدين محمد بلا فريج، أضواء السلف (الرياض)، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- _ النكت الوفية بما في شرح الألفية، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، ت: ماهر ياسين فحل، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- _ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، ت: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، (د.ت.ط).
- _ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ت ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- _ نيل الأوطار من أسرار متقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، ت: أحمد محمد السيد وآخرين، دار الكلم الطيب (دمشق - بيروت)، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- _ الوافي بالوفيات، خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- _ الوزراء والكتاب، محمد بن عبدوس بن عبد الله الجهشيري (ت ٣٣١هـ)، ت: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (مصر)، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- _ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، ت: د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت)، ط ١، ١٩٧١ - ١٩٩٠ - ١٩٩٤م.
- _ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، ت: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- _ يحيى بن معين وكتابه التاريخ، يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وترتيب. د. أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز (السعودية)، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- _ البيواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، محمد (عبد الرؤوف) بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)، ت: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٩٩٩م.

ثانياً: المراجع:

- _ ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، د. عبد الحليم عويس، الزهراء للإعلام العربي

(القاهرة)، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

_ أبو عبيدة معمر بن المثنى ودوره في الكتابة التاريخية، إيهاب فوزي توفيق الحجى، رسالة ماجستير مقدمة في قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

_ الاتصال والانقطاع، إبراهيم عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

_ أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين، د. بشار عواد معروف، مجلة الأعلام، السنة الثانية، ١٣٨٦هـ، ج ٢١

_ الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة (القاهرة)، ط ٤، ١٩٩٠م.

_ الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط ٤، ١٤٠٨هـ

_ أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، د. محمد علي الصلابي، مكتبة الصحابة (الشارقة)، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

_ الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

_ أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، مكتبة المعارف (الرياض)، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

_ أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، د. نور الدين عتر، دار الفرفور (دمشق)، دار اليمامة (دمشق) ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

_ أضواء على دراسة السيرة، صالح أحمد الشامي، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

_ أضواء على السنة المحمدية، أو دفاع عن الحديث، محمود أبو ريه، دار المعارف (مصر)، ط ٣، (د.ت).

_ أضواء على كتب السيرة النبوية، علي العربي، الدار التونسية للنشر (تونس)، ١٩٩١م.

_ الأعلام، خير الدين محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

_ الإمام ابن كثير سيرته ومؤلفاته ومنهجه في كتابة التاريخ، د مسعود الرحمن خان الندوي، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

_ الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه، د. بديع السيد اللحام، دار قتيبة (دمشق)، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

_ الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن يحيى المعلمي، عالم الكتب (بيروت) مصورة عن طبعة المكتبة السلفية، (د.ط)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

_ أنواع المذاكرة عند المحدثين وآثارها والفوائد المترتبة عليها، د. عبد الرزاق موسى أبو البصل، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢١، ع ١، ٢٠٠٥م.

_ أيام العرب في الجاهلية، محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (بيروت)، (د.ت،ط).

_ أيام العرب في الجاهلية، منذر الجبوري، مجلة المورد (تصدر عن وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية)، مج ٢، ع ١٩٧٣ م.

_ بحوث في تاريخ السنة المشرفة، د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط ٣، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

_ البدر الزركشي مؤرخا، د. محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب (بيروت)، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

_ البرديات العربية، د. عبد العزيز الدالي، مكتبة الخانجي (القاهرة)، دار الرفاعي (الرياض)، ط ١، ١٩٨٣ م.

_ البلاذري ومنهجه في كتابه فتوح البلدان، الدكتورة صفاء حافظ عبد الفتاح، المطبعة الإسلامية الحديثة (القاهرة)، (د،ط)، ١٩٩١ م.

_ تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د،ط)، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

_ التاريخ السياسي للدولة العربية، د. عبد المنعم ماجد، مكتبة الانجلو المصرية (القاهرة)، ط ١، ١٩٥٦ م.

_ التاريخ العربي والمؤرخون، شاكراً مصطفى، دار العلم للملايين (بيروت)، ط ٣، ١٩٨٣ م.

_ تاريخ القصص وأثرهم في الحديث النبوي ورأي العلماء فيهم، د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط ١، ١٩٨٥ م.

_ تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د. حاكم عيسى المطيري، مجلس النشر العلمي (جامعة الكويت)، ٢٠٠٢ م.

_ التاريخ والمؤرخون العرب، د. السيد عبد العزيز سالم، دار النهضة العربية (بيروت)، (د،ط)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

_ التاريخ والمؤرخون العرب تصور ومنهج، الدكتورة نشأت الخطيب، شركة النعمان التجارية، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

_ تبصير الأمة بحقيقة السنة، إسماعيل منصور جودة، القاهرة، (د.ط)، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

_ تدوين السنة، إبراهيم فوزي، نشر رياض الريس للنشر والكتب (لندن)، ط ٢، ١٩٩٥ م.

_ تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، محمد بنكيران، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥ هـ.

_ التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، أسطوري جمال، دار طيبة (الرياض)، ط ١،

١٩٩٧م.

__ التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف، محمود سعيد ممدوح، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث (دبي)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

__ التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي، د. خالد كبير علال، دار المحتسب، (د.ط)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

__ تواتر الأخبار، أحمد حامد الطويل، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

__ توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي (مصر)، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

__ جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة من ضعيفها، عبد الكريم زيد عكوي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥هـ.

__ حجية السنة، د. عبد الغني عبد الخالق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (فيرجينيا)، الدار العالمية للكتاب الإسلامي (الرياض)، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

__ الحديث الموضوعي دراسة نظرية، رمضان إسحاق الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية (غزة)، مج (١٠)، ع (٢)، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

__ الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، ط ١، ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م.

__ حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، د. عماد الدين خليل، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

__ الخبر التاريخي عند مؤرخي المسلمين، د. عبد المنعم ماجد، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، ع ٣٩، السنة الخامسة عشرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

__ خليفة بن خياط في تاريخه وطبقاته، د. حسين عاصي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

__ دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين، (أفغانستان)، المجلد الأول، العدد الخامس، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

__ دراسات تاريخية، د. أكرم ضياء العمري، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

__ دراسات تاريخية من القرآن الكريم، د. محمد بيومي مهران، دار النهضة العربية (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

__ دراسات تاريخية مهداة إلى عبد العزيز الدوري، مجموعة من الباحثين، المعهد الدبلوماسي الأردني (الأردن)، (د.ط)، ١٩٩٨م.

- __ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (بيروت)، (د،ط)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- __ دراسات في السيرة النبوية، محمد سرور نايف زين العابدين، دار الأرقم، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- __ دراسات في تاريخ العرب القديم، محمد بيومي مهران، دار المعرفة الجامعية (الاسكندرية)، (د.ت.ط).
- __ دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث، د. امتياز أحمد، ترجمة عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة (دمشق)، ط٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- __ دور القصاص في نشأة علم التاريخ في صدر الإسلام، وجدي محمود محمد، رسالة ماجستير في قسم التاريخ في جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، ٢٠٠٦م.
- __ الدولة الأموية المفترى عليها دراسة الشبهات ورد المفتريات، د. حمدي شاهين، دار القاهرة للكتاب (القاهرة)، (د.ط)، ٢٠٠١م.
- __ الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان، د. يوسف العش، دار الفكر (دمشق)، ط١٨، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- __ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، د. بشار عواد معروف، مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة)، ط١، ١٩٧٦م.
- __ رجال الفكر والدعوة في الإسلام، أبو الحسن علي الحسيني الندوي، دار ابن كثير (دمشق-بيروت)، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- __ رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، د. غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري (العراق)، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- __ رواية محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات، مطاع الطرابيشي، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- __ الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، د. حسين عطوان، دار الجيل (بيروت)، ط١، ١٩٨٦م.
- __ السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر (بيروت)، (د،ط)، ١٤٢٦-١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- __ السنة النبوية وحي، د. خليل إبراهيم ملا خاطر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط١، ١٤٢٥هـ.
- __ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي (بيروت)، ط٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- السيرة النبوية الصحيحة، د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ط ٦، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- السيرة النبوية عند البيهقي، عبد الرحمن علي السندي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، د. مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض)، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الشوقيات، أحمد شوقي، دار العودة (بيروت)، ط ١، ١٩٨٨ م.
- صحيح وضعيف تاريخ الطبري، محمد طاهر البرزنجي، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الطبري، د. أحمد محمد الحوفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (مصر)، ٢٠٠٣ م.
- عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصادقة، محمد سيف الدين عlish، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٨٦ م.
- عصر الخلافة الراشدة، د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العبيكان (الرياض)، ط ١، ١٤١٢ هـ .
- العصر العباسي الأول، د. عبد العزيز الدوري، دار الطليعة (بيروت)، ط ٣، ١٩٩٧ م.
- العقيدة والشريعة في الإسلام، اجناس جولد تسيهر، ترجمة الدكتور محمد يوسف موسى وآخرين، دار الكتب الحديثة (مصر)، مكتبة المثنى (بغداد)، ط ٢، (د.ت).
- علم التاريخ عند العرب، عبد الحميد العبادي، فصل ملحق بترجمة المؤلف لكتاب هرنشو (علم التاريخ)، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة)، (د.ط)، ١٩٣٧ م،
- علم التاريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، ترجمة صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- علم التاريخ، جب، ترجمة أحمد خورشيد وآخرين، دار الكتاب اللبناني (بيروت)، ط ١، ١٩٨٣ م.
- علم الرجال، المعلمي، ملف الكتروني
- علم طبقات المحدثين، أسعد سالم تيم، مكتبة الرشد (الرياض)، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ١٥، ١٩٨٤ م.
- علي بن محمد المدائني ودوره في كتابة التاريخ، عماد عزام جوايرة، رسالة ماجستير مقدمة في قسم التاريخ في جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- _ عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، صالح حامد سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة).
- _ فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي (بيروت)، ط ١٠، ١٩٦٩ م.
- _ في أصول تاريخ العرب الإسلامي، محمد محمد حسن شراب، دار القلم (دمشق)، الدار الشامية (بيروت)، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- _ في التاريخ الإسلامي فصول في المنهج والتحليل، د. عماد الدين خليل، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- _ قصة الحضارة، ويليام جيمس ديورانت، ترجمة د. زكي نجيب محمود وآخرين، دار الجليل (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- _ كتاب الأصالة، ملتقى السنة النبوية الشريفة، محاضرات ومناقشات ملتقى الفكر الإسلامي السادس عشر، تلمسان (الجزائر)، الجزء الأول، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- _ الكتابة التاريخية عند المسلمين حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، د. عوض عبد الكريم ذنبيات، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- _ كتابة الحديث بين النهي والإذن، أحمد محمد حميد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- _ كتابة الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وأثرها في حفظ السنة النبوية، د. أحمد معبد عبد الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- _ كتابه السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، أحمد عمر إبراهيم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- _ كتابه السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
- _ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية (بيروت)، ط ٤، ١٤١٧ هـ.
- _ مجلة المنار، محمد رشيد علي رضا، السنة العاشرة، الجزء الأول، المجلد العاشر، ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م.
- _ مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، محمد حميد الله، دار النفائس (بيروت)، ط ٨، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- _ المدخل إلى التاريخ الإسلامي، د. محمد فتحي عثمان، دار النفائس (بيروت)، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- __ مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، د. محمد أمين القضاة، دار ابن حزم (بيروت)، ١٤١٩هـ.
- __ مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، يحيى إبراهيم علي اليحيى، دار العاصمة (الرياض)، ط ١، ١٤١٠هـ.
- __ مرويات الإمام الزهري في المغازي، د. محمد محمد العواجي، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- __ مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، د. أكرم ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- __ المرويات التاريخية عند المسلمين أساليب النقد وظاهرة الوضع فيها، د. خالد كبير علال، مبرة الآل والأصحاب (الكويت)، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- __ مسائل المنهج في الكتابة التاريخية العربية، د. إبراهيم بيضون، دار المؤرخ العربي (بيروت)، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- __ مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى، محمد أنور محمد البكري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (المدينة المنورة)، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- __ مصادر الحافظ ابن الفريسي في كتابه تاريخ العلماء والرواة، د. حمد صالح السحيباني، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، مج (١٢)، ع (١٩)، شعبان ١٤٢٠هـ.
- __ مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، د. عبد الرزاق هرماس، بحث مقدم لنيل جائزة نايف ابن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- __ مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، د. ياسر أحمد نور، بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- __ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، د. ناصر الدين الأسد، دار المعارف (القاهرة)، ط ٥، ١٩٧٨م.
- __ مصطلح التاريخ، د. أسد رستم، المكتبة العصرية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- __ المطهر المقدسي ومنهجه التاريخي في كتاب البدء والتاريخ، د. محمد السيد إبراهيم البساطي، رسالة دكتوراه مقدمة في قسم التاريخ والحضارة (جامعة الأزهر)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- __ مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين، د. بشار عواد معروف، مجلة الأقلام (بغداد)، ج ٥، السنة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- __ المعالم الأثرية في السنة والسيرة، محمد محمد حسن شراب، دار القلم (دمشق - بيروت)، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- __ المغازي الأولى ومؤلفوها، يوسف هوروفتس، ترجمة حسين نصار، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط ٢، ١٤٢١هـ -

٢٠٠١م.

- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، نشر جامعة بغداد، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، د. عبد العزيز الدوري، دار المشرق (بيروت)، (د، ط)، ١٩٨٤م.
- مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، د. عبد المنعم ماجد، مكتبة الانجلو المصرية (القاهرة)، ط ١، ١٩٥٣م.
- مناهج البحث الأثري ومشكلاته، رودريغو مارتين غالان، تقديم ترجمة د. خالد غنيم، معهد ثربانتس (دمشق)، ط ١، ١٩٩٨م.
- مناهج التأليف عند العلماء العرب، د. مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين (بيروت)، ط ٦، ١٩٩١م.
- المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب، د. سالم أحمد محل، سلسلة كتاب الأمة، العدد الستون، السنة السابعة عشرة، ط ١، ١٩٩٧م.
- منع تدوين الحديث، علي الشهرستاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات (بيروت)، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- منهج ابن أعثم الكوفي عن الخلافة الأموية، إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتبي، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج ٢، ع ١، ٢٠٠٨م.
- منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، محمد أحمد أزوري، رسالة مقدمة في قسم الكتاب والسنة جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، وقف السلام الخيري (الرياض)، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، د. محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي)، (د. ط)، ١٩٩٠م.
- منهج كتابة التاريخ الإسلامي، محمد صامل العلياني السلمي، دار طيبة (الرياض)، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- منهج المسعودي في كتابة التاريخ، د. سليمان عبد الله المديد السويكت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر (السعودية)، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل، د. عزيزة علي طه، ط ٢، ١٤١٧هـ (نشر خاص)
- موارد البلاذري في كتابه فتوح البلدان، فوزي محمد عبده ساعاني، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي مقدمة في

جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

__ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، دار القلم (دمشق _ بيروت) ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

__ المؤرخون العرب والفتنة الكبرى، د. عدنان ملحهم، دار الطليعة (بيروت)، ط ٢، ٢٠٠١م.

__ المؤرخون والتاريخ عند العرب، د. محمد أحمد ترحيني، دار الكتب العلمية (بيروت)، دار الريف، (د.ت.ط).

__ من مصادر التاريخ الإسلامي، د. إسماعيل أحمد أدهم، مطبعة صلاح الدين الكبرى (الاسكندرية)، ط ١، ١٩٣٦م.

__ موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين (بيروت)، ط ٣، ١٩٩١م.

__ الموقف من التاريخ الإسلامي وتأصيل الهوية، د. حامد محمد الخليفة، دار القلم (دمشق)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

__ نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي، د. محمود عبد العظيم الديب، دار البشير (عمان)، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

__ نشأة الكتابة الفنية في الأدب العربي، د. حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

__ نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس، د. عبد الواحد دنون طه، المدار الإسلامي (بيروت)، ط ١، ٢٠٠٤م.

__ نشأة علم التاريخ عند العرب، د. عبد العزيز الدوري، مركز زايد للتراث والتاريخ (الإمارات)، (د.ط)، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

__ نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، د. سلطان سند العكايلة، دار الفتح للنشر والتوزيع (عمان)، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

__ الواقدي وكتابه المغازي منهجه مصادره، د. عبد العزيز سليمان ناصر السلومي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

__ الواقدي ومنهجه في كتابه المغازي، ياسر خضير الحداد، المكتبة العصرية (بيروت)، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

__ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، عالم المعرفة، (د.ت.ط).

__ الوضع في الحديث، د. عمر حسن عثمان فلاتة، مكتبة الغزالي (دمشق)، مؤسسة مناهل العرفان (بيروت)، (د.ط)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

__ وهب بن منبه ودوره في الكتابة التاريخية، عمار فريز زقزوق، رسالة ماجستير مقدمة في قسم التاريخ في جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

ـ الوهم في روايات مختلفي الأمصار، د. عبد الكريم الوريكات، أضواء السلف (الرياض)، ط ١، ١٤١٥ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	١
مشكلة البحث.....	٣
الجديد الذي يقدمه البحث.....	٤
أسباب اختيار البحث.....	٤
أهمية البحث.....	٥
أهداف البحث.....	٦
حدود البحث.....	٦
الدراسات السابقة.....	٦
منهج البحث.....	٨
منهج الكتابة.....	٨
خطة البحث.....	١١
الفصل التمهيدي.....	١٤
المبحث الأول: التعريف بمصطلحي الرواية الحديثية والرواية التاريخية.....	١٥
الرواية الحديثية.....	١٥
الرواية التاريخية.....	١٨
المبحث الثاني: العلاقة بين الحديث والخبر التاريخي.....	٢٤
الباب الأول: نشأة الرواية وتقييدها بالكتابة.....	٢٧ — ١٨٧
الفصل الأول: نشأة الرواية.....	٢٨ — ٥٣
المبحث الأول: نشأة الرواية الحديثية.....	٢٩
ـ قدم الرواية الحديثية وصدورها عن النبي <.....	٢٩
ـ اهتمام الصحابة بالحديث وحرصهم على صيانتة.....	٣٢

٣٨	__ الإسناد وصيغ التلقي والأداء في الصدر الأول
٣٨	المبحث الثاني: نشأة الرواية التاريخية.....
٣٨	__ تمهيد: الرواية التاريخية قبل الإسلام.....
٣٩	__ نشأة الرواية التاريخية في الإسلام.....
٣٩	تاريخ ما قبل الإسلام.....
٤٧	التاريخ الإسلامي.....
١٢٠ - ٥٤	الفصل الثاني: تقييد الرواية الحديثية بالكتابة
٥٥	تمهيد: الكتابة عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام.....
٦٤	تعريف بمصطلحات الكتابة والتدوين والتصنيف.....
٦٨	المبحث الأول: مراحل كتابة الحديث.....
٦٩	المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة.....
٦٩	أولاً: الأحاديث المرفوعة في النهي عن الكتابة.....
٧١	الأحاديث الموقوفة على الصحابة.....
٧٢	ثانياً: الأحاديث المرفوعة في إباحة الكتابة.....
٧٥	ثالثاً: موقف العلماء من كتابة الحديث على ضوء ما ورد.....
٨٥	القسم الأول: ما كتبه الصحابة ثل في حياة النبي <
٨٨	القسم الثاني: ما كتبه الصحابة ثل بعد وفاة النبي <
٩٠	القسم الثالث: ما كتبه التابعون.....
٩٠	المرحلة الثانية: مرحلة التدوين.....
٩٢	أولاً: الرواية عن أبي بكر الصديق ط.....
٩٤	ثانياً: الرواية عن عمر بن الخطاب ط.....
٩٦	ثالثاً: التدوين الرسمي للحديث النبوي.....
١٠٠	المرحلة الثالثة: مرحلة التصنيف.....

المبحث الثاني: أسباب تقييد الحديث بالكتابة.....	١٠٥
أولاً: حفظ الحديث النبوي.....	١٠٥
ثانياً: الأمر النبوي.....	١٠٨
ثالثاً: التبليغ.....	١٠٨
رابعاً: ظهور الوضع والابتداع.....	١٠٩
خامساً: نشر السنة وتكوين المرجعية الشاملة للحديث.....	١١٠
سادساً: تلبية الضرورة التاريخية لنضج العلوم.....	١١١
المبحث الثالث: مناهج كتابة الحديث.....	١١٢
المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة.....	١١٢
المرحلة الثانية: مرحلة التدوين.....	١١٢
المرحلة الثالثة: مرحلة التصنيف.....	١١٤
الفصل الثالث: تقييد الرواية التاريخية بالكتابة.....	١٢١ - ١٦٦
تمهيد.....	١٢٢
المبحث الأول: مراحل الكتابة التاريخية.....	١٢٤
المرحلة الأولى: مرحلة الكتابة.....	١٢٢
أولاً: ما سجّله القرآن الكريم.....	١٢٥
ثانياً: ما كتبه الصحابة والتابعون.....	١٢٦
المرحلة الثانية: مرحلة التدوين.....	١٣٠
البدايات الأولى للتدوين التاريخي.....	١٣١
انتشار التدوين التاريخي.....	١٣٤
المرحلة الثالثة: مرحلة التصنيف.....	١٤٧
المبحث الثاني: أسباب الكتابة التاريخية.....	١٥٢
أولاً: تأثر التاريخ بجمع الحديث النبوي وتدوينه.....	١٥٢
ثانياً: الوعي التاريخي.....	١٥٢
ثالثاً: تشجيع الخلفاء.....	١٥٣
رابعاً: الحاجة العملية.....	١٥٥

- خامساً: تلبية الضرورة التاريخية لتطور العلوم ونضجها ١٥٧
- سادساً: المحافظة على نقاء التاريخ من الدخيل ١٥٧
- سابعاً: الرغبة العلمية الخالصة ١٥٧
- ثامناً: الفطرة البشرية ١٥٧
- المبحث الثالث: مناهج الكتابة التاريخية..... ١٥٩**
- منهج المحدثين ١٥٩
- منهج الأخباريين ١٦١
- منهج المحدثين المؤرخين ١٦٤
- منهج المؤرخين ١٦٥
- الفصل الرابع: نتائج الموازنة..... ١٦٧-١٨٧**
- المبحث الأول: أثر علم الحديث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين ١٦٨
- المبحث الثاني: الانفصال بين علمي الحديث والتاريخ ١٧٠
- المبحث الثالث: تأخر التدوين وأثره في مصداقية الروايتين ١٧٢
- أولاً: في الرواية الحديثية ١٧٢
- ثانياً: في الرواية التاريخية ١٧٥
- المبحث الرابع: علم الأنساب والقصص وأثرهما في الكتابة التاريخية ١٨٥
- أولاً: علم الأنساب ١٨٤
- ثانياً: القصص ١٨٥
- الباب الثاني: بنية الرواية..... ١٨٨-٢٧٩**
- تمهيد ١٨٩
- الفصل الأول: الإسناد في الرواية..... ١٩٢-٢١٩**
- المبحث الأول: الإسناد في الرواية الحديثية ١٩٣
- أولاً: بدء الإسناد في الرواية الحديثية ١٩٣
- ثانياً: السؤال عن السند ١٩٦
- ثالثاً: التطور التاريخي للالتزام بمنهج إسناد الرواية ١٩٧
- المبحث الثاني: الإسناد في الرواية التاريخية..... ٢٠٦

٢٢٠-٢٤٤	الفصل الثاني : متن الرواية ومصادرها.
٢٢١	المبحث الأول: متن الرواية.
٢٢١	أولاً: متن الرواية الحديثة.
٢٢٤	ثانياً: متن الرواية التاريخية.
٢٢٧	المبحث الثاني: مصادر الرواية الحديثة.
٢٢٥	أولاً: المشافهة.
٢٢٧	_ السماع.
٢٢٧	_ العرض.
٢٢٥	ثانياً: المصادر المكتوبة.
٢٢٨	_ الإجازة.
٢٢٩	_ المناولة.
٢٣٠	_ المكاتبة.
٢٣٠	_ الإعلام.
٢٣٠	_ الوصية.
٢٣١	_ الوجادة.
٢٣١	ثالثاً: المعاينة والمشاهدة.
٢٣٢	المبحث الثالث: مصادر الرواية التاريخية.
٢٣٢	أولاً: القرآن الكريم.
٢٣٣	ثانياً: المصادر الشخصية.
٢٣٣	_ المشافهة.
٢٣٤	_ المشاهدة والمعاينة.
٢٣٧	ثالثاً: المصادر المكتوبة.
٢٣٧	_ الكتب والمصنفات.
٢٤١	_ الدواوين والسجلات الحكومية.
٢٤٢	_ المكاتبة.
٢٤٣	_ الإجازات.

٢٤٣	_____ الخطوط
٢٤٤	_____ الكتابات الأثرية
٢٨٦ - ٢٤٥	الفصل الثالث: نتائج الموازنة
٢٤٦	المبحث الأول: مدى الالتزام بمنهج إسناد الرواية
٢٤٦	أولاً: في الرواية الحديثة
٢٤٦	ثانياً: في الرواية التاريخية
٢٤٧	دوافع الاهتمام بالإسناد عند بعض المؤرخين
٢٤٨	دوافع إهمال الإسناد عند بعض المؤرخين
٢٥٤	المبحث الثاني: رجال الإسناد جرحاً وتعديلاً
٢٥٢	أولاً: في الرواية الحديثة
٢٥٣	ثانياً: في الرواية التاريخية
٢٥٩	المبحث الثالث: الإسناد الجمعي بين المحدثين والمؤرخين
٢٥٩	أولاً: التعريف بالإسناد الجمعي
٢٦٠	ثانياً: نشأة الإسناد الجمعي وتطوره
٢٦٤	ثالثاً: صور الإسناد الجمعي
٢٦٥	رابعاً: موقف نقاد الحديث من الإسناد الجمعي
٢٧١	خامساً: الأسباب الباعثة على استعمال الإسناد الجمعي
٢٧٥	المبحث الرابع: التوافق والاختلاف في المتن وأثره في الرواية
٢٧٥	أولاً: التوافق بين الروایتين
٢٧٥	ثانياً: الاختلاف بين الروایتين
٢٧٩	المبحث الخامس: التوافق والاختلاف في المصادر وأثر ذلك في الرواية
٤٤٧ - ٢٨٢	الباب الثالث: نقد الرواية
٣٤٣ - ٢٨٣	الفصل الأول: النقد في الرواية الحديثة
٢٨٤	المبحث الأول: نشأة النقد وتطوره عند المحدثين
٢٨٤	تمهيد: تعريف النقد
٢٨٤	أولاً: النقد في العهد النبوي

٢٩٤	ثانياً: النقد في عهد الصحابة.
٣٠١	ثالثاً: النقد في عهد التابعين.
٣٠٤	رابعاً: النقد عند تابعي التابعين.
٣٠٦	خامساً: النقد في عهد تبع الأتباع.
٣٠٨	سادساً: النقد في العصور اللاحقة.
٣٠٩	المبحث الثاني: منهج النقد عند المحدثين.
٣٠٩	أولاً: منهج نقد السند.
٣٢٠	ثانياً: منهج نقد المتن.
٣٣٣	المبحث الثالث: دوافع النقد عند المحدثين.
٤٠٨-٣٤٤	الفصل الثاني: النقد في الرواية التاريخية.
٣٤٥	المبحث الأول: نشأة النقد وتطوره عند المؤرخين.
٣٤٥	أولاً: القرن الأول الهجري.
٣٤٥	ثانياً: القرن الثاني الهجري.
٣٤٧	ثالثاً: القرن الثالث الهجري.
٣٥٠	رابعاً: القرن الرابع الهجري.
٣٥٤	خامساً: القرن الخامس الهجري.
٣٥٧	سادساً: القرن السادس الهجري.
٣٦٠	سابعاً: القرن السابع الهجري.
٣٦١	ثامناً: القرن الثامن الهجري.
٣٦٧	المبحث الثاني: منهج النقد عند المؤرخين.
٣٦٧	أولاً: منهج نقد السند.
٣٧٣	ثانياً: منهج نقد المتن.
٣٩٦	المبحث الثالث: دوافع النقد عند المؤرخين.
٤٤٧-٤٠٩	الفصل الثالث: نتائج الموازنة.
٤١٠	المبحث الأول: في نشأة النقد وتطوره.
٤١٣	المبحث الثاني: في منهج النقد.
٤٢٧	المبحث الثالث: في دوافع النقد.

٤٢٨	المبحث الرابع: في أثر النقد.....
٤٣١	المبحث الخامس: وسائل تشويه التاريخ الإسلامي.....
٤٤٨	الخاتمة.....
٤٤٩	نتائج وتوصيات.....
٤٥٥	الفهارس.....
٤٥٦	فهرس الآيات.....
٤٥٨	فهرس الأحاديث والآثار.....
٤٦٤	فهرس الأعلام المترجمين.....
٤٦٨	فهرس المصادر والمراجع.....
٥٠٥	فهرس الموضوعات.....